المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International Journal Economic Studies

العدد 19 (تشرين الثاني – نوفمبر 2021)
المجلد الخامس

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
D.A.C

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو — Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب — Maroc

رئيسة اللجنة العلمية:

د. منال محمود خيري — Dr. manal mahmoud khairy

مصر — Egypt

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش — Dhi Yazan Elaawach

اليمن — Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب — Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب — Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب — Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر — Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
جامعة صن يات سين الحكومية - الصين

- **د. علي منصور سعيد عطية**
أستاذ محاضر تخصص فلسفة الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة اجدابيا - ليبيا

- **د. حمداوي الطاوس**
أستاذة التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عنابة - الجزائر

- **د. بلال نجاح جبير**
عضو دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد - العراق

- **د. منير خروف**
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة - الجزائر

- **د. سعيد بربيش**
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم - المغرب

- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين

- **د. هشام الصرمي**
استاذ مساعد، علوم اقتصادية، جامعة عدن - اليمن

- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة - مصر

- **د. سعدوني محمد**
استاذ محاضر (أ)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بشار - الجزائر

- **د. انيسة سدرة**
أستاذة محاضرة (ب)، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. عامر شبل زيا**
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد - العراق

- **د. ربيعة ملال**
أستاذة محاضر (أ)، تخصص تسيير، جامعة سعيدة - الجزائر

- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة - العراق

- **د. ابو بكر خوالد**
أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة - الجزائر

- **د. حمزة رملي**
أستاذ محاضر (أ)، رئيس قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة – الجزائر

- **د. رزين عكاشة**
أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة - الجزائر

- **د. ليندة فريحة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة - الجزائر

- **د. عطارنسيمة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان - الجزائر

- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

- **د. بن شعيب فاطمة الزهراء**
أستاذ محاضر (أ)، دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية تخصص "نقود بنوك ومالية" المركز الجامعي مغنية - الجزائر

- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب

- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر

- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. فاتح زعيتر**
علوم تسيير، استاذ بجامعة محمد البشير الابراهيمي - الجزائر

- **د. انتصار الكوني الحاج البشتي**
محاسبة إدارية، استاذ مساعد، جامعة الزاوية - ليبيا

- **د. توفيق قائد سعيد علي المجيدي**
محاسبة، استاذ مساعد في جامعة الجند وجامعة السعيد - اليمن

- **د. ايمان بوقرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**

  استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان - الجزائر

- **د. محمد جلول زعادي**

  أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**

  محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**

  أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. الحافظ النويني**

  جامعة عبد المالك السعدي – المغرب

فهرس المحتويات

	المقال	الصفحة
1	**آثر عدم استقرار سعر الصرف في ميزان المدفوعات دراسة السودان خلال الفترة (1979 م – 2017 م)** **د. صلاح محمد ابراهيم أحمد**، أستاذ الاقتصاد المشارك، السودان	1
2	**الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** **د. محمد إبراهيم محمد**، دكتوراة في الاقتصاد والعلوم المالية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر	19
3	**التعليم المقاولاتي الجامعي. . .طالب اليوم مقاول الغد** **-نماذج دولية متميزة في مجال نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية-** **د. صباح بلقيدوم: كلية**، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر **حياة مامن: كلية**، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور- خنشلة، الجزائر	34
4	**واقع التنمية البشرية في الجزائر على مؤشرات رأس المال البشري للفترة (2013-2018)** **سمية لمريني**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر **لامية حمادي**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر	53
5	**الدول والتعايش الاقتصادي الاجتماعي مع فيروس كورونا (حالة الجزائر)** **د. بركات احمد**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، **الجزائر**	76
6	**القيم الإسلامية وأثرها على الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين دراسة وصفية بجامعة UIN مالانج** **رمضان بشير امحمد**، جامعة مولانا مالك إبراهيم UIN مالانج/ إندونيسيا **البرفسورعبد الهادي**، جامعة والي سونجوUIN سمارنج/ إندونيسيا	95
7	**المسؤولية الاجتماعية للشركات ورهانات التنمية المستدامة: المغرب حالة واعدة** **مراد عرابي**، باحث في الجغرافيا، مكون بالمركز المهني لتربية والتكوين الدار البيضاء، سطات، فرع الجديدة، المغرب	122
8	**المنظور الغربي للعلاقة بين الدين والاقتصاد** **د. احمد ابراهيم منصور**، استاذ المالية العامة، جامعة جيهان، دهوك، العراق **د. طلال محمود كداوي**، استاذ الفكر الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي، جامعة نوروز، دهوك، العراق	142
9	**تجديد علم الاقتصاد والتكاملية المعرفية** **أحمد محمد عادل عبد العزيز**، باحث أول (أ) بوزارة التأمينات الاجتماعية، عضو المكتب الاستشاري لوزير التضامن الاجتماعي (الأسبق)، مصر	166

10	**تحليل الطلب العالمي على النفط الخام خلال الفترة (1980-2019)** أ. نصر حسين محمود المبروك، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا	186
11	**تطوير معاصر لنظرية آدم سميث في الثمن** د. أحمد محمد عادل عبد العزيز، باحث أول، وزارة التأمينات الاجتماعية، عضو المكتب الاستشاري المعاون لوزير التضامن الاجتماعي (الأسبق)، مصر	210
12	**دراسة الواقع الراهن لزراع محصول القمح في بعض محافظات العراق باستخدام تحليل SWOT** محمد طالب العبودي، ماجستير إرشاد زراعي، وزارة الزراعة العراقية /دائرة البحوث الزراعية، العراق	312
13	**درجة امتثال البنوك التجارية الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الأداء المصرفي** د. سامي احمد عيدة، أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة القدس المفتوحة / فرع رام الله والبيرة التعليمية. فلسطين	246
14	**دور التجارة الالكترونية في تخفيض البطالة في فلسطين حالة قطاع غزة** . طارق مفلح أبو حجير، عميد كلية العلوم الادارية والمالية جامعة غزة، فلسطين د. محمد اسامة حسنية، محاضر وباحث اقتصادي، فلسطين	742
15	**دور التعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية –حالة المغرب–** أ. راضية اسمهان خزاز، جامعة سطيف1، الجزائر د. منير رحماني، جامعة سطيف1، الجزائر	293
16	**العدالة الاقتصادية في مجتمعات ما بعد الصراع** ا. م. د. حسين أحمد دخيل، استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية المساعد، قسم الدراسات الدولية / مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق	313
17	**سياسات سعر الصرف الأجنبي وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة السودان خلال الفترة (1979 م - 2017 م)** د. صلاح محمد ابراهيم أحمد، أستاذ الاقتصاد المشارك، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الابيض، السودان	340
18	**قياس فعالية السياسة النقدية باستخدام مؤشرات التعمق النقدي: تجربة بنك السودان المركزي** د. عمر الله جابو عمر مصطفي، أستاذ مساعد (اقتصاد وبنوك)، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان	356
19	**مُؤشرات النسب المالية وأثرها على قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية العامة الليبية (دراسة تطبيقية للفترة 2000–2018)** د. رضا منصور شيته، أستاذ مساعد بعلم التمويل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا أ. وليد رمضان سالم، أستاذ مساعد بعلم التمويل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا	380

396	La financiarisation des échanges et les mécanismes de dominations, une analyse juridique **NOUIB Abdelouahad,** Doctorant en Droit ET relations internationals, Faculté des sciences juridiques économiques ET sociales, Ain Chock-Casablanca, Maroc **Abdelfettah EL FATIN,** Professeur Habilité à la Faculté des Sciences Juridiques économiques ET Sociales Ain Chock - UH2C, Droit international, Relations internationals	21
413	Les télécommunications en Chine: facteurs de la transition à la libéralisation **Dr. Achemrah younès**, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques ET Sociales, Université Abdelmalek Essaadi, Tétouan, Maroc	22
438	La satisfaction dans le secteur de l'enseignement primaire Une étude comparative des enseignants permanents ET contractuels dans les directions provinciales d'AZILAL ET de FKIH BEN SALEH **Mohamed Jallal EL ADNANI,** Professeur d'Economie à la FEG Béni Mellal, ERSEG USMS Béni Mellal **OURRACH Abderrazak,** Etudiant de Troisième cycle en Management des Ressources Humaines ET membre du ERSEG FEG USMS Béni Mellal **EL ANOUAR EL Mustapha,** Etudiant de Troisième cycle en Management des Ressources Humaines ET membre du ERSEG FEG USMS Béni Mellal	23
455	Le rôle des PME dans le développement territorial durable dans la ville de Fès **Btissam BENFEDDOUL,** Docteur au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement », faculté des sciences humaines ET sociales Ibn Tofail, Kénitra **Rabia BOUANANI,** Docteur, au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement », faculté des sciences humaines et sociales Ibn Tofail, Kénitra **Archane OUHAMOU,** Docteur au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement », faculté des sciences humaines ET sociales Ibn Tofail, Kénitra	24
469	Mise en place d'une cellule d'audit interne au sein Des collectivités territoriales (CAS des régions) : Quelle utilité ET quelle perception? **Redouan DAAFI,** Professeur assistant en sciences de gestion ; Laboratoire (LIFGOD) ; Université Hassan II ; École Nationale de Commerce et de Gestion de Casablanca (ENCG-C). Maroc **TAIBI Hanane,** Doctorante à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques ET Sociales-Fès- Maroc. Laboratoire des études stratégiques ET des analyses juridiques ET politiques.	25

أثر عدم استقرار سعر الصرف في ميزان المدفوعات
دراسة السودان خلال الفترة (1979 م – 2017 م)

The impact of exchange rate instability on the balance of payments The study of Sudan during the period (1979 AD - 2017 AD)s

د. صلاح محمد ابراهيم أحمد
أستاذ الاقتصاد المشارك، السودان

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر عدم استقرار سعر الصرف في ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة (1979 م – 2017 م). كما تمثلت مشكلة الدراسة فى تدهور سعر الصرف والتقلبات المستمرة فى اسعاره وانخفاض قيمة الجنيه السوداني بصورة مرعبة مقابل العملات الاجنبية، مما أدي الى العجز المستمر فى ميزان المدفوعات الذي يعاني من اختلال مزمن. كما استخدمت الدراسة منهج التحليل الاحصائي والقياسي. وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج وهي: تؤثر زيادة سعر الصرف فى زيادة معدلات التضخم الذي يحدث خلل فى ميزان المدفوعات. ومن ثم اتضح أن هناك ضعف فى حصيلة الصادرات من العملات الاجنبية وزيادة فى الواردات مما يؤدي الى شح فى النقد الاجنبي وعجز فى ميزان المدفوعات. كما أوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتشاور بين البنك المركزي والمصارف العاملة عند وضع السياسات النقدية المتعلقة بالنقد الأجنبي واحكام تطبيقها بهدف استقرار سعر الصرف. ويجب إعادة تركيبة الصادرات الأولية إلى تركيبة مصنعة فى شكل سلع نهائية. وكذلك على البنك المركزي السوداني شراء الذهب للاحتفاظ به كاحتياطي نقدي. كما يجب الاستمرار فى سياسة سعر الصرف المرن المدار.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، العملات الاجنبية، الصادرات، الواردات.

Abstract

This study aims to know the impact of the instability of the exchange rate on the balance of payments in Sudan during the period (1979 AD - 2017 AD). The continuous balance of payments, which suffers from chronic imbalances. The study also used the statistical and standard analysis method. The study reached the most important results, which are: The increase in the exchange rate affects the increase in inflation rates, which causes an imbalance in the balance of payments. And then it became clear that there is a weakness in export earnings from foreign currencies and an increase in imports, which leads to a scarcity of foreign exchange and a deficit in the balance of payments. The study also recommended the necessity of coordination and consultation between the Central Bank and the operating banks when setting monetary policies related to foreign exchange and the provisions of their application in order to stabilize the exchange rate. The composition of primary exports must be reconstituted into a manufactured structure in the form of finished goods. As well as the Central Bank of Sudan to buy gold to keep it as a cash reserve. The managed flexible exchange rate policy should also be maintained.

Keywords: exchange rate, balance of payments Forigne crunce, Export.

مقدمة:

يعانى السودان منذ عقود من الزمان من شح ونقص في العملات الأجنبية . وظل سعر الصرف يمثل مشكلة الاقتصاد السوداني المزمنة، كما تأثر الاقتصاد السوداني بالمهددات والتحديات التى تتجسد فى الجفاف والتصحر والحروب الأهلية والصراع والتمزق والتشظي وانفصال جنوب السودان وعدم الاستقرار الامني والسياسي الاقتصادي وسوء الادارة والحكم وخلافه.

السودان كدولة نامية تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها بسبب ضخامة حجم وارداتها وقلة عائدات صادراتها، وأيضا بسبب عدم استقرار أسعار الصرف وتقلبات قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية ، حيث يؤثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، كما أن تحسن العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للسلع المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع اسعار الصادرات، مما يضعف من تنافسية الصادرات، وبالتالي تنخفض الكميات المصدرة، قياسا بارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى عجز ميزان مدفوعات . كذلك فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية لسلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات نسبة لانخفاض أسعارها في السوق العالمية، وينعكس ذلك ايجابيا على ميزان المدفوعات.

أولاً : الأهمية العلمية والعملية : تكمن أهمية الدراسة في **الأهمية العلمية** التى تبرز معرفة أثر سعر الصرف على أداء الاقتصاد السوداني على وجه العموم وميزان المدفوعات على وجه الخصوص , وكذلك توضيح السياسات النقدية المتبعة فى سعر الصرف إذ أن للعملات الأجنبية أهمية كبيرة على الاقتصاد الوطني باعتبارها المصدر الرئيس لميزان المدفوعات . إثراء المكتبة بالمعلومات والبيانات عن سعر الصرف في السودان . وأما**الأهمية العملية** تبرز في تقديم مساعدة لمتخذي القرار لوضع سياسة نقدية واقعية تحاول ايجاد الية تطبيقية جادة تعالج المشكلات التى تواجه سعر الصرف حتى لايتاثر ميزان المدفوعات . الاسهام عمليا في القضاء على الاسواق الموازية التى أضرت كثيرا بالاقتصاد السوداني على أرض الواقع .

مشكلة الدراسة : يعانى السودان من نقص حاد في العملات الأجنبية منذ سبعينيات القرن الماضي مما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي. كما تأثر الاقتصاد السوداني بجملة من التحديات منها المجاعة والحروب والحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية وعبء الديون الخارجية وسوء الإدارة والفساد فى الأنظمة الحاكمة , وانفصال جنوب السودان , وخروج عائدات النفط وعدم توظيف الموارد واستغلالها بالطريقة المثلي والاستفادة منها كل هذه العوامل مجتمعة أثرت سلبا في الصادرات والواردات التى أدت الى شح موارد النقد الأجنبي مما أدي الى عدم استقرار سعر الصرف وبالتالي اختلال ميزان المدفوعات. هناك دراسة تطرقت لأثر تغييرات سعر الصرف فى ميزان المدفوعات والتضخم والاستثمار الاجنبي المباشر ,دراسة حالة اقتصاد السودان خلال الفترة 1979 م – 2017 م ,تدعم مشكلة هذه الدراسة وتتفق معها الى حد مناسب فى متغير ميزان المدفوعات والتضخم . وكذلك دراسة أخري بعنوان العلاقة السببية لسعر الصرف وأثرها على المستوي العام للاسعار التضخم باستخدام نموذج ARDL ,دراسة تطبيقية السودان للفترة 1984 – 2014 م , وهي أيضا تدعم مشكلة الدراسة بحيث تتفق معها فى التضخم وتاثيره في ميزان المدفوعات . وعليه يمكن صياغة الأسئلة الأتية : ما المشاكل التى تواجه سعر الصرف ؟ وما هي الاساليب والادوات التى يمكن اتخاذها لخلق استقرار في سعر الصرف؟ وهل عدم استقرار سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات ؟

هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى التعرف على سعر الصرف وأثره في ميزان المدفوعات .

فرضية الدراسة :ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضية الأتية : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وعجز ميزان المدفوعات.

منهجية الدراسة : تنتهج الدراسة المنهج الوصفي بالنظر إلى طبيعة الموضوع والمعلومات المتوافرة عنه ومناقشته ضمن إطار البحث، والمنهج التحليلي الكمي القياسيEviews.

مصادر جمع بيانات الدراسة : تم الحصول على البيانات من مصادر ثانوية من تقارير بنك السودان المركزي، والعرض الاقتصادي لوزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة، والكتب والمراجع , والمصادر الرئيسية تتمثل فى النتائج التى تم استنتاجها من المعادلة التى تمت صياغتها واستخدام برامج E views والزيارات الميدانية .

حدود الدراسة : الحدود المكانية : جمهورية السودان- قارة افريقيا. الحدود الزمنية : الفترة من 1979-2017م. الحدود الموضوعية :أثر عدم استقرار سعر الصرف في ميزان المدفوعات .

تبويب الدراسة : تتكون الدراسة من أربعة مواضيع يشتمل الموضوع الأول: على الاطار المنهجي والدراسات السابقة. الموضوع الثاني : الاطار النظري لمفهوم سعر الصرف، ونظريات سعر الصرف. الموضوع الثالث : أدبيات الدراسة. الموضوع الرابع : التحليل، النتائج، التوصيات، قائمة المراجع والمصادر .

الدراسات السابقة :

1/ دراسة (الحسن ، 2013م) [8]. بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات. دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة من (1970-2013م). هدفت الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات فى السودان للفترة المشار اليها . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي فى تكوين النموذج وبرنامج E-views فى التحليل. تم الحصول على البيانات من بنك السودان المركزي. كما تم الاعتماد على اختباري ديكي فوللر وفيليبس بيرون لمعرفة مدى سكون المتغيرات، واختبار جوهانسون لمعرفة تكامل المتغيرات، وجد أن المتغيرات متكاملة فى المدى الطويل. وباستخدام طريقة OLS تم تقدير المعادلة بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.78). مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر بنسبة (78%)على المتغير التابع. توصلت الدراسة لوجود أثر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات فى الاتجاه المعاكس بمقدار5.35 وحدة. أوصت الدراسة بأنه ينبغي تحقيق نمو فى القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات وخلق فرص عمل، والحد من التضخم والفقر، وخفض الواردات غير المنتجة.

2/ دراسة (عمر، 2009م) [3]. بعنوان العوامل المؤثرة فى ميزان المدفوعات وآليات التعديل، دراسة تحليلية لأداء ميزان المدفوعات فى السودان للفترة من(2007/1978م) . هدفت الدراسة إلى معرفة أداء ميزان المدفوعات للفترة المشار اليها . واتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاحصائي القياسي وبرامج E views . افترضت الدراسة أن العلاقة بين اختلال (عجز) ميزان المدفوعات وأسعار الصرف علاقة عكسية،توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: دخول السودان فى العديد من المشروعات التنموية غير المدروسة اقتصادياً وفنياً خلال عقد السبعينيات أدى إلى تراكم الديون التي شاركت في تمويل تلك المشاريع مع فشل هذه المشروعات فى تحقيق عائدات لسد الديون، أيضا اعتماد السودان على المحاصيل الزراعية فى التصدير أثر سلبا على حجم الصادرات إذ أنها تتعرض إلى الآفات الزراعية وتقلبات المناخ مما أدى لتراجع أداء المؤشر موضع الدراسة، كما أن ارتفاع واردات السودان خاصة المواد البترولية والمدجلات الزراعية خاصة فى عقدي السبعينيات والثمانينات أدى إلى الضغط على ميزان المدفوعات السوداني حيث شكلت قيمة واردات البترول إلى السودان 70% من جملة الواردات خلال تلك الفترة. أوصت الدراسة بدعم الصادرات الصناعية .

3/ دراسة (يس2007 م) [1]. بعنوان أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان للفترة من (1990-2005م) . هدفت الدراسة إلى معرفة أثر معدلات التضخم السائدة فى السودان خلال فترة الدراسة على كل من الميزان التجاري وسعر الصرف للدينار السوداني مقابل غيره من العملات الصعبة . انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي

الاحصائي القياسي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن السودان قد شهد فى الفترة 1990-1996م ارتفاعا كبيرا فى معدلات التضخم حتى وصل إلى ثلاث منازل عشرية فى يوليو1996م، لكن بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي 1996-2002م تم تنفيذ سياسات انكماشية أدت إلى انخفاض التضخم إلى منزلة عشرية واحدة حيث بلغ معدل التضخم عام 2005م (5.6%). كما شهدت الفترة عجزا متواصلا فى الميزان التجاري متزامنا مع الارتفاع في معدلات التضخم إلى أن وصل معدل التضخم للاستقرار فى الفترة من 1999-2002م، حيث إنخفض العجز فى الميزان التجاري بل حقق فائضا عام 2000م. كما شهدت الفترة ارتفاعا متواصلا فى سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار السوداني حتى العام 2004م حيث بدأت العملات الأجنبية فى الانخفاض مقابل الدينار السوداني ، وأوصت الدراسة بالمحافظة على تحقيق معدلات التضخم متدنية وذلك بالاستمرار فى اتخاذ السياسات التي تقلل عرض النقود بإتباع سياسة انكماشية بتقليل الإنفاق العام وزيادة الإيرادات، أن يتم التعامل بسعر الصرف الثابت أسوءة بالدول المشابهة وهى الدول البترولية.

4/ دراسة (الفكي ، 2005م)[28]. بعنوان سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات فى السودان للفترة من(1996-2003م) استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي التحليلي القياسي . كما هدفت الدراسة الى الأتي : التعرف على أثر سياسة تخفيض سعر الصرف في ميزان المدفوعات . وكذلك التعرف على سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها في ميزان المدفوعات . ومن ثم التعرف على سياسات صندوق النقد الدولي ونتائجها . توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة فى الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع استخدام موارد مالية ونقدية مناسبة، أوصت الدراسة بعدم انتهاج سياسة تخفيض سعر الصرف لأنها لا تعالج الاختلال فى ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية وقد تنجح في الدول المتقدمة .

مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة : إتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الفكي تماماً من حيث النتائج وأيضا التوصيات , ولكن اختلفت معها في الفترة الزمنية فقط , وتقييم سياسات صندوق النقد الدولي التى ذكرت انها لم تأتي بنائج ايجابية , واختلفت معها أيضاً في سياسة التحرير الاقتصادي التى انتهجتها البلاد وأثرها السلبي على ميزان المدفوعات بينما الدراسة تري أن الاثار على ميزان المدفوعات ايجابية وذات فاعلية . واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة يس التى تناولت أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف فى الفترة من 1990 م – 2005 م فالاختلاف في التضخم وأثره على الميزان التجاري وسعر الصرف وفى الاهداف والنتائج والتوصيات والفترة الزمنية للدراسة وهناك تقارب بسيط من حيث تناول المتغيرات الاقتصادية وبالذات فى سعر الصرف والميزان التجاري الذي يعتبر أحد مكونات ميزان المدفوعات . دراسة عمر العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات واليات التعديل , دراسة تحليلية لاداء ميزان المدفوعات في السودان للفترة من 1978 م – 2007 م هدفت الدراسة الى معرفة أداء ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة وهذه الدراسة تختلف مع الدراسة الحالية فى تناول عدة عوامل مؤثرة فى ميزان المدفوعات بينما الدراسة الحالية حددت عامل واحد وهو سعر الصرف وتتفق معها في بعض الاهداف والنتائج والتوصيات وتختلف في أخري . وجاءت دراسة الحسن التى تناولت أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة من 1970 – 2013 م هذه الدراسة تتفق تماماً مع الدراسة الحالية من حيث الاهداف والنتائج والتوصيات والفترة الزمنية مع وجود اختلاف طفيف لايذكر .

ثانياً : الاطار النظري

تعريف سعر الصرف : يعرف سعر الصرف على أنه السعر أو المعدل الذى يتم على أساسه تبادل سلعة معينة بعملة أخرى أو بالذهب، ويكون التبادل إما لحظيا أو آجلا، بالسعر الذي يحدده طلب وعرض العملة محل التبادل[21].

كما يعرف على أنه الادأة الرئيسة ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وتكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضى الأمر تشجيع الصادرات وتقييد الواردات[35].

كذلك عرف بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى، وعادة يتم ربط سعر صرف العملات بعملات رئيسية أخرى، وفى الوقت الحاضر يتم ربط أي عملة بالدولار الأمريكي الذى يعد العملة الأكثر شيوعا مقارنة بمعدلات الصرف بين العملات المختلفة[11].

وعرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى[34].

أنواع سعر الصرف : توجد أنواع لسعر الصرف أهمها الأتي[34].

1. سعر الصرف الاسمي: هو عبارة عن سعر العملة الجاري. ويعرف بأنه سعر صرف العملة
2. الوطنية مقابل وحدة واحدة من سعر صرف العملة الأجنبية. ويعرف أيضا بأنه المعدل اللحظي لتبادل الصرف الأجنبي مقارنة بسعر الصرف الحقيقي، الذى يحسب طبقا للتغيرات فى القوة الشرائية. عليه فإن سعر الصرف الاسمي يدل على القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية[11].

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى: سعر الصرف الرسمي المعمول به فى المبادلات الجارية الرسمية. وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به فى الأسواق الموازية. هذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي فى نفس الوقت لنفس العملة[7].

3. سعر الصرف الحقيقي (التوازني): هو السعر الذى يتناسب مع التوازن الاقتصادي الكلي. ويتحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني عند المستوى الذى يحقق التوازن الداخلي والخارجي، ويحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للتصدير والسلع الغير قابلة للتصدير. يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات فى مستوى أسعار الدول، كما يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية[43].

4. سعر الصرف الفعلي: يعبر عن المؤشر الذى يقيس متوسط التغير فى سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى فى فترة زمنية معينة. مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوى متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما لمجموعة من العملات الأخرى[15].
5. سعر الصرف الفعلي الحقيقي : هو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية[20].

يستنتج الأتي : إن لسعر الصرف الصفة الدلالية على القدرة التنافسية للدولة فى السوق العالمية. وتعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية مستقلة عن السياسة النقدية لتميزها بأدواتها وأهدافها[12].

أدوات سعر الصرف : توجد عدة أدوات لسعر الصرف نذكر منها الأتي[12] :

1- تعديل سعر صرف العملة: ويحدث عندما ترغب السلطات فى تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها. عندما تدخل فى ظل نظام سعر صرف ثابت تعمل فى التأثير على تحسن العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات. إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط منها اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي. وضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بالمرونة الكافية، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناتج عن ارتفاع الصادرات. ضرورة توفر استقرار فى الأسعار المحلية، وعدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها، واستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير[26].

2- استخدام احتياطات الصرف: فى ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها. وعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية. وفى حالة تحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية. وعندما

تكون الاحتياطات غير كافية لدى البنك المركزي يقوم بتخفيض قيمة العملة المحلية.

3- من أدوات سعر الصرف استخدام سعر الفائدة: فى حالة ضعف العملة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة.

4- مراقبة الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف إخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال. أيضا من أدوات سعر الصرف إقامة سعر صرف متعدد. يهدف نظام سعر الصرف المتعدد إلى تخفيف آثار حدة التقلبات فى الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة[42].

أهداف سعر الصرف : يهدف سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها[22]:

1. مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض فى مستوى التضخم المستورد، ويعمل على تحسن فى مستوى الصادرات فى المدى القصير يكون الانخفاض فى تكاليف الاستيراد إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد، وتتضاعف أرباح المؤسسات، وتحقق عوائد إنتاجية لسلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن المنافسة للصادرات فى السوق العالمية نسبة لانخفاض أسعارها.
2. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي (الذى يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية) إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (قطاع الصادرات) ويعمل على توسيع قاعدتها، ويقلل من سلع الواردات.
3. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما فى توزيع الدخل بين الفئات والقطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية ، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي(تحسن)، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال فى الوقت الذى تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف الاسمي (تدهور) نتيجة لارتفاع الصادرات فى السوق فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.
4. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.

العوامل المؤثرة على سعر الصرف : هناك العديد من العوامل التى تؤثر على سعر الصرف نذكر منها :

1. مستويات الأسعار النسبية: عند ارتفاع أسعار السلع المحلية مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة فان الطلب على السلع المحلية ينخفض، ويتجه سعر العملة الوطنية إلى الانخفاض، لذلك يمكن الاستمرار فى بيع السلع المحلية بطريقة جيدة. أما إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية فإن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض والطلب على السلع المحلية يزداد وتستمر قيمة العملة الوطنية فى الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها بصورة جيدة حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية. وفى المدى الطويل فإن ارتفاع مستوى الأسعار فى دولة ما بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي يتسبب فى انخفاض قيمة عملتها[37].

2. التعريفات الجمركية والحصص: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر فى سعر الصرف[32] .

3. تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: الزيادة فى الطلب على صادرات دولة ما يتسبب فى ارتفاع قيمة عملتها، والزيادة فى الطلب على الواردات يتسبب فى انخفاض قيمة العملة المحلية[4].

4. الإنتاجية: إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فان ذلك يؤدى إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية، وتظل تحقق أرباحا والنتيجة هى زيادة الطلب على السلع المحلية. أما إذا تذبذبت إنتاجية الدولة فإن السلع التي تنتجها تصبح غالية الثمن وتتجه قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، وفى المدى الطويل كلما زادت إنتاجية دولة ما فان قيمة عملتها سترتفع. إذا زاد الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى

السلع الأجنبية يودى ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية. أما إذا انخفض الطلب النسبي على السلع المحلية فإن ذلك يودى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية[30].

الطرائق التي يحدد بها سعر الصرف :

1. العملات: التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير فى سعر الارتباط المركزي للعملة[2].
2. حالة التعويم الحر: يتم فيه تحديد سعر صرف عملة البلد فى سوق الصرف حرة باستمرار، ولا يوجد سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف حسب تقلبات العرض والطلب. تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات المختلفة للمتعاملين فى السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا للسيطرة للحد من المبالغة فى المضاربات والحفاظ على نظام المعاملات المصرفية داخل السوق[36].
3. حالة الارتباط بسلة من العملات: هو أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة بها، وهى عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين. أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة بها وتعكس أوزانها ونسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. تعتمد الدول غالبا الدولار الأمريكي كعملة للتدخل يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا فى سوق الصرف للعملة الوطنية[4].

كما يتحدد سعر الصرف فى سوق العملة تبعا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، ويتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة فى ميزان المدفوعات، ويعتبر حجم الطلب على العملة فى علاقة عكسية مع سعرها. ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، والعكس انخفاض سعر صرفها يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وقد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس أموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظرا لارتفاع سعر الفائدة، أو اختلاف معدلات الربح فى الداخل. وبعد إلغاء قاعدة الذهب أصبحت البنوك المركزية تدخل فى سوق العملة بائعة أو مشترية للصرف الأجنبي، وبالتالي تؤثر على طلب وعرض الصرف الأجنبي من اجل تحقيق الاستقرار فى سع الصرف[8].

السياسات المختلفة لسعر الصرف : تطور نظام سعر الصرف تطوراً كبيراً فى بدايات القرن العشرين، كان نظام الصرف الثابت المرتبط بقاعدة الذهب هو المعمول به فى الفترة من1880م إلى 1914م، وساد مرة أخرى بين عامي 1918-1925م، كما شهد النظام النقدي العالمي نظام التعويم المدار للعملات ثم نظام بروتون وودز، ولكل نظام من هذه الأنظمة خصائصه المميزة وتأثيرها على أسعار الصرف وآليات تحقيق التوازن.

نظام سعر الصرف المرن أو المعوم : ينقسم نظام سعر الصرف المرن أو المعوم إلى النظام المرن الحر والنظام المرن المدار.

نظام سعر الصرف المرن الحر: فى هذا النظام فان سعر الصرف يتحدد فى سوق العملات الأجنبية وفقا لقوى العرض والطلب. يكون تدخل البنك المركزي فيه نادراً، بقصد الحد من التقلبات الزائدة عن الحاجة دون تحديد نسبة معينة، وفقا لهذا النظام فان السياسة النقدية تعمل دون اعتبار لتحركات أسعار الصرف.

أهم مزايا سعر الصرف المعوم هى قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الخارجية والتعامل معها، فسعر الصرف المعوم يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد المحلي أو بعض قطاعاته، حيث يمكن وبشكل نمطي تخفيف اثر صدمة الطلب الخارجي المعاكس على النشاط الداخلي بفعل الآثار التحويلية للمصروفات الناشئة عن تخفيف قيمة العملة. فى ظل نظام سعر الصرف المرن تظل السياسة النقدية رهناً لرغبات السلطات النقدية

.

نظام سعر الصرف المرن المدار: يشكل هذا النظام شكلا وسطا بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن، أيضا فإن العملة لا تتضمن سعر صرف أسمي ثابت. الدولة لا تمتنع عن التدخل من أجل التأثير على قيمة العملة وتوجيهها طبقا للظروف الاقتصادية المتاحة، هذا النظام يسمح بالسيطرة على تحرك أسعار الصرف الناتج عن عمليات المضاربة.

إن هذا النظام يسمح بتقلب سعر الصرف وفق قوى العرض الطلب، السلطة تتدخل لإدارة سعر الصرف عند الحاجة لمنع التقلبات الشديدة ولتحفيز النمو، والتدخل الحكومي لا تحكمه قاعدة معينة ولا يحدده وقت أو آلية معينة، غالبا ما يكون هذا النظام مصحوبا بسياسة استهداف التضخم.

ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه كشف لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والدول الأُخرى خلال فترة زمنية محددة. تنقسم المعاملات إلى قسمين معاملات تؤدي إلى زيادة التدفقات الداخلة وتسجل فى الجانب الدائن، وأخرى ناتجة عن تدفقات خارجة وتسجل فى الجانب المدي .

يمثل ميزان المدفوعات حصيلة إفرازات الأداء في النشاط الاقتصادي الخارجي، مثل التصدير والاستيراد والتحويلات الخاصة وتحركات رأس المال، ويعتبر ميزان المدفوعات مرآة للنشاط الاقتصادي في مجال الإنتاج والاستثمار والادخار، ويتأثر موقف ميزان المدفوعات بالأداء المالي والنقدي وبما يترتب من تغيرات في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف، كما يتفاعل سلبا وإيجابا مع الأوضاع الهيكلية في الاقتصاد[45]. .

أهمية ميزان المدفوعات : تنبع أهمية ميزان المدفوعات من الآتي[44].

1- يعكس الميزان قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات الدولية، لأنه يعكس حجم وهيكل التصدير والاستيراد.

2- يظهر الميزان القوى المحددة لسعر الصرف، كما يعكس أثر سياسات الاقتصاد على هيكل التجارة الخارجية.

3- يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية، أو وضع السياسات المالية والنقدية.

مكونات ميزان المدفوعات (BP) : يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري وحساب رأس المال وحساب الاحتياطات الرسمية، يتبع نظام القيد المزدوج في تسجيل الحسابات يمكن تفصيلها في ما يلي[46] :

الحساب الجاري : يقيس التجارة الخارجية للدولة من السلع والخدمات المنتجة خلال السنة مع الدول الأُخرى. ويشمل الحساب الجاري صافي الصادرات من السلع والخدمات، وصافي الدخل من الخارج، وصافي التحويلات من جانب واحد .

ويشمل صافي التصدير من السلع والخدمات (X-M): عبارة عن الفرق بين التصدير والاستيراد من السلع والخدمات.

كما يشمل صافي الدخل من الخارج (INF): عبارة عن الفرق بين الفوائد وإيرادات الأسهم المتحصلة من الخارج والمدفوعات للأجانب.

وصافي التحويلات من جانب واحد (NT): عبارة عن مدفوعات من دولة لأخرى دون مقابل من السلع، الخدمات أو الأصول كالمساعدات و المنح .

المعادلة التالية توضح مكونات الحساب الجاري :

$$CA = (X-M)+INF+NT$$

حيث إن:

الحساب الجاري CA

صافي التصدير التصدير مطروحاً منه الاستيراد (X - M)

صافي الدخل من الخارج INF

صافي التحويلات من جانب واحد NT

إن موقف الحساب الجاري يعتبر أحد المؤشرات الهامة للاقتصاد الكلي، شأنه في ذلك شأن معدلات التضخم ونظام سعر الصرف من المتغيرات المتحركة التي ترتبط بالمتغيرات الأخرى، ولان الحساب الجاري يؤثر ويتأثر بتلك المتغيرات فلابد من إيجاد التناسق بينه وبين معدلات التضخم ونظام سعر الصرف، لان أي خلل في التناسق بينها يؤدي إلى خلل في الطلب الكلي وبالتالي يؤثر على التوازن بين الطلب والعرض الكليين، مما يؤدي إلى الارتباك في الاستقرار الاقتصادي، فان معدلات التضخم العالية تؤثر على تكلفة الإنتاج فتضعف القوة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية، كما أن أسعار الصرف غير الواقعية تؤثر سلبا على تدفقات الموارد الخارجية والى إضعاف القدرة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية، وبالتالي على أداء الحساب الجاري[23].

إلى جانب علاقات الحساب الجاري المتشابكة مع المتغيرات الأخرى فان الحساب الجاري يعتبر المدخل لمؤثرات العوامل الخارجية على مفاصل الاقتصاد الكلي، حيث يشكل موقف الحساب الجاري مرآة لموقف التبادل التجاري وحركة أسعار الفائدة الخارجية وأداء الصادرات، كما يعكس الحساب الجاري مع حركة تدفقات الموارد الخارجية التي تؤثر على ميزان المدفوعات العلاقة بين الحساب الجاري وإيرادات الدولة من التجارة الخارجية والموارد المالية الموجهة لتمويل التنمية والخدمات، ويسري كل ذلك إلى الميزانية العامة ونظام سعر الصرف فيؤدي إلى تباطؤ التنمية، وبالتالي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فان الحساب الجاري يعتبر مدخلا لآثار التطورات الخارجية على مفاصل الاقتصاد الكلي[33].

إن الحديث عن هذه العلاقة بين الحساب الجاري والمتغيرات الاقتصادية الأخرى واثر هذه العلاقة على التوازن بين العرض والطلب الكليين ينقلنا إلى مرحلة هامة في مجال التوازن الداخلي والخارجي، إذ أن الخلل في هذا التوازن في جانب العرض الكلي يؤدي إلى تراجع الإنتاج، وخاصة الإنتاج الموجه للصادر، وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات فيتعذر على الدولة الوفاء بالتزاماتها نحو سداد الديون فتتوقف تدفقات القروض، وفي الوقت ذاته تعجز الدولة عن مقابلة التزاماتها نحو تسديد فواتير استيراد السلع الأساسية و مدخلات الإنتاج وهذا يؤدي بدوره إلى مزيد من التراجع في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي. وهكذا تكشف أوضاع الحساب الجاري أن عدم الربط بين حزم سياسات الإصلاح الاقتصادي وحزم السياسات المرتبطة بالإصلاح الهيكلي كان السبب الأساسي في الخلل في الاقتصاد السوداني وتدهور الاقتصاد خلال ربع القرن الممتد من عام 1975 - 1996م.

حساب رأس المال : حساب رأس المال يحصر القروض الحكومية (D) والتغيرات في أرصدة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين وأرصدة الأصول الوطنية المملوكة للأجانب، أي صافي التدفق الرأسمالي من الأرباح والفوائد (F).

NK=D+F

حيث إن:

حساب رأس المالNK

القروض *D*

صافي التدفق الرأسمالي الخاصF

بدأ التدهور في أداء حساب رأس المال منذ أواخر السبعينات حيث أصبح المصدر الرئيسي للضغوط على ميزان المدفوعات، فانه منذ أواخر السبعينات أخذت متأخرات سداد أصل القروض والفوائد المستحقة عليها تتراكم نتيجة لعجز الدولة على مقابلة تلك الالتزامات وترتب على ذلك تراجع السحوبات على القروض والمنح الخارجية، واخذ الوضع يتفاقم أكثر منذ عام 1983م. حتى ذلك التاريخ كان السودان يغطي العجز في الحساب الجاري والناتج من تدني أداء الصادر والتوسع في الواردات عن طريق السحب من القروض والمعونات المتاحة.

أتيح للسودان خلال السبعينات وضعاً مميزاً حيث اتجهت اهتمامات الدول العربية البترولية نحو السودان باعتباره سلة غذاء العالم العربي المرتقب، وقد أهله لذلك الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي يتمتع بها، هذا إلى جانب ما تيسر

للبلاد من تمويل المشروعات من الدول الغربية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. إن السودان لم يوفق في استغلال تلك السانحة لأسباب عديدة أهمها أن معظم تلك القروض والمنح (54%) قد قدم في شكل نقدي لدعم ميزان المدفوعات أو عون غذائي وهى تعتبر استهلاكية وان مردودها للإنتاج والنمو الاقتصادي كان محدودا جدا بالمقارنة بمردود القروض والمنح الموجهة للمشروعات 46%، ومن جهة أخرى فقد تم توجيه بعض سحوبات تلك القروض إلى مشروعات لا تساندها جدوى اقتصادية وانتهت تلك المشروعات إلى الفشل، ومن جانب أخر اسند تنفيذ تلك المشروعات إلى مؤسسات القطاع العام التي اتسم أداؤها بالضعف مما أدى إلى البطء في إنجاز المشروعات، هذا بالإضافة إلى المعوقات الهيكلية في الاقتصاد السوداني والمتمثلة في عدم استقرار نظام سعر الصرف على الطلب الكلى ومعدلات عالية التضخم، بجانب ضعف البنيات الأساسية خاصة وسائل النقل والطاقة، لكل هذه العوامل السالبة لم يوفق السودان في استغلال تدفقات العون الخارجي خلال السبعينات والربع الأول من الثمانينات، وأمام تراجع تدفقات القروض الميسرة بدأت الدولة التعويض عنها باللجوء إلى التمويل التجاري والقروض قصيرة ومتوسط المدى مما أدى إلى مزيد من تفاقم أزمة الديون وزيادة أعبائها، وانحصرت دفعيات سداد القروض المستحقة في الديون الحرجة وإلى مصادر التمويل التي استمرت في السماح بالسحب حيث تراوحت الدفعيات خلال 93/92 بين4.6% و11% من جملة المحصلات.

متطلبات توازن ميزان المدفوعات : يعتمد توازن ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، ويعني ذلك أن كل معاملة تجارية يعبر عنها لأغراض المحاسبة بقيدين: الأول كحساب مدين والثاني كحساب دائن. ان مبدأ القيد المزدوج يضمن تعادل المبالغ الدائنة والمدينة. ومع تطور التجارة الدولية بدأ يختل مفهوم تعادل مجموع الطرف الدائن مع الطرف المدين، يمكن تصحيح ذلك بإضافة فقرة الأخطاء والمحذوفات، حيث تضاف للجانب الأقل لتحقيق التوازن.

تعزى فكرة توازن ميزان المدفوعات إلى انسياب حركة الصادرات مع الواردات، يمكن للدولة أن تستورد أكثر من صادراتها إذا كان ذلك على حساب انخفاض احتياطها من العملات الأجنبية أو القروض أو المنح. فإذا حدث عجز في أحد المكونات لابد من وجود فائض في مكون آخر حتى يتحقق التوازن. يمكن التعبير عن توازن ميزان المدفوعات بالدالة التالية:

$$Bb=CA+NK+AR$$

$$CA=NX(ex.Y.FD)+iNF(i-i^*)$$

$$NX=(ud)$$

$$Ud=i+E(de)-RP$$

حيث إن:

الطلب الخارجي Fd

الفرق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي$(i-i^*)$

فرق الفوائد ud

سعر الصرف المتوقع E(de)

علاوة المخاطر Rp.[47]

اختلال ميزان المدفوعات : يحدث خلل في ميزان المدفوعات نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات والمتحصلات. لذلك لابد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما تدفعه الدولة إلى الخارج وبين الإيرادات التي تستلمها، يمكن معالجة الخلل باستخدام سعر الصرف الحر أو تغيير الأسعار والدخول أو استخدام وسائل السيطرة الحكومية.

بدأ التدهور في موقف الحساب الخارجي في الاقتصاد السوداني منذ منتصف السبعينات نتيجة لعوامل داخلية وخارجية أهمها[23]:

1. النمو المتدني والبطيء للإنتاج وخاصة سلع الصادر الأساسية.
2. ارتفاع معدلات الاستهلاك في القطاعين العام والخاص والذي تم تمويله بالاستدانة المحلية والخارجية.
3. نقص العمالة الماهرة نتيجة لهجرة العقول للخارج.
4. سياسة القيود على الأسعار وهوامش الأرباح التي أدت إلى التشوهات في الاقتصاد وأثرت سلبا على أداء الإنتاج والصادر.
5. نظام سعر الصرف غير الواقعي وغير المحفز للصادر والمشجع للاستيراد.
6. فئات عائد التمويل والادخار الحقيقية السالبة التي تعوق الادخار وتقلل فرص تمويل عمليات الإنتاج والتصدير.
7. ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم سلع الاستيراد الأساسية خاصة أسعار المواد البترولية والسكر و مدخلات الإنتاج الزراعية، وقد بلغت واردات المواد البترولية وحدها خلال الفترة حوالي 70% من حصيلة الصادرات.

ثالثاً : ادبيات الدراسة (تطورات سياسات سعر الصرف فى السودان)

يمكن تقسيم الحقب التاريخية التي طبقت فيها سياسات سعر الصرف فى السودان إلى المراحل التالية:

1- فترة تثبيت سعر الصرف: منذ الإعلان عن استقلال البلاد أول يناير1956 تم إطلاق عملة الجنيه السوداني بواسطة لجنة العملة، وقد اشتهر السودان بإنتاج وتصدير القطن والمنتجات الزراعية المتعددة التي عززت من قيمة الجنيه السوداني ودعمت استقراره، وبنهاية أول عام مالي فى يوليو1957م تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تحديد سعر صرف الجنيه السوداني بما يعادل 2.87 دولار، واستمر تثبيت سعر الجنيه فى هذا المعدل إلى مارس1972 م عند استحداث الضريبة على الواردات أو علاوة تشجيع بنسبة 15% وهى عبارة عن تخفيض غير معلن، لكن ظل نظام سعر الصرف ثابتاً حتى نهاية سبعينات القرن الماضى [24].

2- فترة سياسة تخفيض سعر الصرف : فى يونيو 1979 تزامنا مع إعداد الموازنة العامة للدولة تم تخفيض الجنيه السوداني إلى 5.2 دولار، ومنذ ذلك التاريخ بدأت سياسة تخفيض سعر الصرف. والتي اتبعت سياسات التثبيت الاقتصادي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، حيث شهدت تلك الفترة تخفيضات متوالية، وفى سبتمبر 1979 تم الإعلان عن تخفيض سعر الجنيه السوداني ليصبح 2 دولار للجنيه، وألغيت الضريبة واستحدث عنها بنظام سعر الصرف المزدوج حيث تم تحديد سعر الصرف الموازي وكان يعادل 1.24 دولار للجنيه، وطبق السعر الحر على جميع السلع المستوردة ما عدا 19 سلعة بالسعر الرسمي. واستمرت سياسة تخفيض سعر الصرف، وفي نوفمبر 1981م إلغاء السعر الموازي وتخفيض سعر الجنيه إلى1.11 دولار. وفي نوفمبر 1982م أيضا تم تخفيض سعر الجنيه ليصبح واحد دولار. وحسب الأسس النظرية التي اعتمدت عليها برامج الصندوق كان الغرض الرئيسي هو زيادة تنافسية الصادرات، إلا إن سياسات سعر الصرف لم تؤدي إلى تشجيع الصادرات لاعتماد البلاد على محصول نقدي واحد هو القطن، وقد تقدمت صناعات البدائل من الزيوت والنايلون وانتشار استخدام المشتقات البترولية وهذه العوامل أدت إلى تراجع أسعار القطن بشكل لم يسبق له مثيل. تم استحداث سعر صرف جديد سمى بسعر الصرف الحر يعادل 1.8 جنيه للدولار وسعر الصرف الرسمي 1.3جنيه للدولار. فى يناير 1984م تم تخفيض السعر الحر إلى 2.1 جنيه للدولار. فى فبراير 1985م تم السماح للبنوك التجارية بتحديد سعر الصرف الحر ليكون 3.15 جنيه للدولار بينما ثبت سعر الصرف الرسمي فى 2.5 جنيه للدولار. فى الفترات من مارس1985م، ابريل1985م، فبراير1986م ومارس1986م تم تثبيت سعر الصرف الرسمي فى حدود2.5 جنيه للدولار، بينما تم تعديل سعر الصرف الحر إلى 3.15 جنيه للدولار و 3.25 جنيه للدولار، 3.30 جنيه للدولار، 3.45 جنيه للدولار على التوالي[41].

في أكتوبر 1987م تم الإعلان عن توحيد السعرين ليكون السعر الرسمى 4.5 جنيه للدولار. ونسبة للضغوطات التي واجهت البلاد واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع عجز الموازنة العامة تم إنشاء لجنة موارد السوق المصرفية والإعلان عن سعر11.3 جنيه للدولار في أكتوبر1988م، واستمر تدهور سعر الصرف بشكل مستمر حيث بلغ سعر الصرف الرسمي 15 جنيه للدولار في أكتوبر1991م بينما بلغ سعر الصرف الحر 30 جنيه للدولار[33].

3- فترة تعويم سعر الصرف : تم الإعلان عن سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير1992 م والغي نظام سعر الصرف الرسمي والحر وتم تحديد سعر 90 جنيه للدولار بواسطة اتحاد المصارف وفقا لمؤشرات العرض

والطلب، أدى تعويم سعر الصرف في ظل انعدام احتياطيات النقد الأجنبي إلى انخفاض كبير في سعر الصرف ليصل في أكتوبر 1993م إلى 300جنيه للدولار، في ظل ارتفاع حاد في معدلات التضخم واتساع فجوة الموارد في القطاع الخارجي، وتنامى عجز الموازنة وازدياد الضغوط التضخمية نتيجة لتآكل القوى الشرائية للعملة الوطنية، مما حدا إلى تحديد سعر نافذة البنك المركزي 225 جنيه للدولار، وفي يونيو 1994م تم إلغاء نظام النافذتين وسمح لكل بنك بتحديد سعره بدون الرجوع إلى البنك المركزي. وقد تمت إجازة لائحة تنظيم أعمال الصرافة عام 1995م بموجب قانون تنظيم التعامل بالنقد، وتم تقنين نشاط شراء وبيع النقد الأجنبي، مع اتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي[40].

4 -الربط الزاحف : منذ العام 1997م اتبعت الدولة سياسات مالية انكماشية تزامنت مع سيطرة كاملة على التوسع النقدي بواسطة البنك المركزي لامتصاص مصادر التوسع النقدي عبر سياسة نقدية انكماشية، حيث تم رفع الاحتياطي القانوني وتقليص تمويل القطاع الخاص، نفس الفترة شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي من الصين وماليزيا وغيرها من الدول التي استثمرت في مشروع البترول السوداني، وأدى ذلك إلى توفر موارد النقد الأجنبي وتم تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وإزالته بنهاية العام1999م[16].

5- فترة التعويم المدار: تم توحيد سوق النقد الأجنبي في مارس1997م وتم انتهاج سعر الصرف الزاحف الذي بموجبه أصبح سعر الصرف يتحدد بواسطة لجنة مكونة من بنك السودان، الصرافات، واتحاد المصارف. استمر العمل بهذا النظام حتى أغسطس 1998م وأتبع بعدد من الإجراءات في سوق النقد الأجنبي مثل التجنيب الكامل لحصيلة معظم سلع الصادر ورفع نسبة التجنيب للسلع الأخرى "القطن المروي والصمغ العربي". وفي سبتمبر1998م تم إلغاء لجنة تحديد سعر الصرف وأصبح بنك السودان يقوم باحتساب متوسط ترجيحي بناءاً على معاملات البنوك والصرافات في النقد الأجنبي، وقد نجحت هذه الطريقة في تقليل الفجوة ما بين سعر الصرف الحر وسعر السوق الموازي إلى حوالي 1% وفي مارس 1999م اصدر البنك المركزي منشوراً يوضح بموجبه الآلية التي يمكن أن يتدخل بها في سوق النقد الأجنبي وذلك من خلال مناقصات النقد الأجنبي للبنوك والصرافات[6].

في يونيو 1999م تم إلغاء مزادات النقد الأجنبي واستخدم نظام غرف للتعامل بالنقد الأجنبي للبنوك التجارية. بذلك أصبح للبنوك الخيار في حالة وجود شح في النقد الأجنبي إما الاستدانة من بنوك أخرى أو اللجوء إلى غرف بنك السودان للتعامل في النقد الأجنبي. في عام 2000م ونتيجة لتدفقات موارد النقد الأجنبي الكبيرة المرتبطة باستخراج وتصدير البترول شهد سعر الصرف استقراراً كبيراً، وأصبح هنالك سعر صرف حقيقي واحد استقر في حدود 1.47 جنيه سوداني للدولار، استمر الاستقرار في سعر الصرف خلال الأعوام (2001م-2003م). استهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2002م المحافظة على استقرار سعر صرف الجنيه السوداني، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيري المعلن بواسطة بنك السودان من 1% إلى 1.5% إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. وفي 2003م استهدفت سياسات النقد الأجنبي المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفيرها عبر

نافذة البنك المركزي، وتم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر[14].

شهدت الفترة من العام 2004م العمل على ترفيع سعر الجنيه السودانى لأول مرة فى تاريخه حيث رأت السلطات أن سعر الصرف للدينار السوداني مقابل العملات الحرة أقل من قيمته، وبدأ ترفيع سعر الصرف للجنيه السوداني حتى وصل إلى 2.5 جنيه سوداني للدولار الأمريكي بنهاية عام 2004م. واستمر فى ذات الاتجاه إذ وصل سعر الصرف إلى 2.4 جنيه سودانى للدولار بنهاية ديسمبر 2005م. سجل سعر الصرف للجنيه السودانى مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً خلال العام 2006م من 2.31 جنيه فى ديسمبر 2005م إلى 2 جنيه فى نهاية ديسمبر2006م. سجل متوسط سعر صرف الجنيه السودانى مقابل الدولار الأمريكي 2.091 جنيه خلال العام 2008م مقارنة ب 2.0157 جنيه فى عام 2007م. سجل متوسط سعر صرف الجنيه السودانى مقابل الدولار الأمريكي 2.325 جنيه خلال العام 2009م مقارنة ب 2.091 جنيه للعام 2008م [19].

كما سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.31 جنيه لعامي2009 -2010م. فى العام2011م سجل متوسط سعر صرف الجنيه السودانى مقابل الدولار الأمريكي تدهوراً ملحوظا مقارنة بالعام 2010م، حيث بلغ متوسط سعر الصرف للجنيه 3.57 فى عام 2011م مقارنة ب 2.31 جنيه للدولار الأمريكي فى العام 2010م[23].

وسجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 4.75 جنيه خلال العام 2012م مقارنة ب 3.57 جنيه للعام 2011م، كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 2.670 جنيه للدولار إلى 4.398 بنسبة 65% وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه فى السوق المنظم مما ساهم فى تقريب الفجوة بين أسعار الصرف فى السوق المنظم وأسعار الصرف فى السوق غير المنظم. ومتوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 4.75 جنيه لعامي 2012- 2013م. وبالرغم من التغيرات والتطورات الكبيرة التى حدثت فى سياسات سعر الصرف فى السودان، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي[23]. :

1. سعر البنك المركزي: وهو الذى يتعامل به بنك السودان المركزي بيعا وشراءا فى كل معاملاته.
2. أسعار المصارف التجارية: هى أسعار تحددها المصارف، هناك حدود مرسومة لتحرك أسعار الشراء والبيع.
3. السعر التأشيري: يتم احتسابه من واقع العمليات التى تتم فى سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي، وفى نطاق قدرة +_ 1% حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.
4. أسعار شركات الصرافة: يتم تحديدها بناءا على مؤشرات السوق وأسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.
5. أسعار السوق الموازي: تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين، وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب فى حالة عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء عبر القنوات الرسمية، ويتمثل سعر السوق الموازي فى التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية، وهناك آثار سالبة تترتب على التعامل فى السوق الموازية، منها تغيير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية، الأمر الذى يؤدي إلى تقلبات فى قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

رابعاً : الدراسة التحليلية

تقدير وتقيم المعادلة : صيغت المعادلة لإختبار أثر عدم استقرار سعر الصرف على ميزان المدفوعات باستخدام نماذج اختلاف التباين الشرطي(ARCH) .

$$\widehat{BP_i} = -283.9353 + 0.816652REER_i \quad \text{..... (4)}$$

$Z_{c=}$ -5.348917 , 895.7020

Prob. (0.0000) (0.0000)

Dependent Variable: BP
Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps)
Date: 04/30/21 Time: 02:17
Sample: 1979 2017
Included observations: 39
Failure to improve likelihood (non-zero gradients) after 46 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)
GARCH = C(3) + C(4)*RESID(-1)^2 + C(5)*GARCH(-1) + C(6)*GARCH(-2)

Prob.	z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.348917	53.08277	-283.9353	C
0.0000	895.7020	0.000912	0.816652	REER

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.

المعيار الاقتصادي: القيمة المقدرة للمعامل $\hat{\beta}_0$ 283.93- وهي تعبر عن موقف ميزان المدفوعات المستقل عن تأثير سعر الصرف، وهو يعبر عن معاناة ميزان المدفوعات من عجز تعبر عنه الإشارة السالبة للمعامل المستقل. والقيمة المقدرة للمعامل $\hat{\beta}_1$ 8166520. تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات طردية في ميزان المدفوعات وذلك من خلال إشارة معلمة سعر الصرف الموجبة، وأي تغير في سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف ميزان المدفوعات بمقدار 0.82 تقريبا في نفس الإتجاه. وهي تعكس أن تخفيض سعر الصرف يحدث تحسن طفيف في موقف ميزان المدفوعات.

المعيار الاحصائي :1.المعنوية الفردية : تم إختبار المعنوية الفردية عن طريق إختبار z.

معنوية $\widehat{\beta_0}$:

$$H_0 = \beta_0 = 0$$
$$H_1 = \beta_0 \neq 0$$

القيمة الاحتمالية المقابلة للاحصائية z للمعلمة المقدرة $\hat{\beta}_0$ تساوي (0000.) وهي أقل من 5%. مما يعني أن المعلمة المستقلة $\hat{\beta}_0$ معنوية.

معنوية $\widehat{\beta_1}$:

$$H_0 = \beta_1 = 0$$
$$H_1 = \beta_1 \neq 0$$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات لان القيمة الاحتمالية المقابلة للاحصائية t المقابلة للمعلمة التي تفسر أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات تساوي (0.0000) وهي أقل من 5%. مما يعني أن لسعر الصرف تأثير معنوي (مهم) على ميزان المدفوعات.

خاتمة :

تناولت الدراسة بشئ من التفصيل أهم النتائج وهي أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدى لتحسين فى ميزان المدفوعات في المدى القصير وذلك من خلال زيادة تنافسية المنتجات الوطنية فى السوق العالمي نتيجة لانخفاض سعرها مقارنة بمنتجات الدول الأخرى. تؤثر زيادة سعر صرف العملات الأجنبية فى زيادة معدلات التضخم الذى يحدث خلل فى ميزان المدفوعات . اتضح ان هناك ضعف فى عائدات الصادرات من العملات الاجنبية وزيادة فى الواردات مما أدي الى شح فى النقد الاجنبي وعجز فى ميزان المدفوعات . ومناقشتها ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة كما يلي : توصلت دراسة الحسن لوجود أثر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات فى الاتجاه المعاكس بمقدار5.35 وحدة. وتوصلت دراسة عمر إلى نتائج أهمها:دخول السودان فى العديد من المشروعات التنموية غير المدروسة اقتصادياً وفنياً خلال عقد السبعينيات أدى إلى تراكم الديون التي شاركت في تمويل تلك المشاريع مع فشل هذه المشروعات فى تحقيق عائدات لسد الديون، أيضاً، كما أن ارتفاع واردات السودان خاصة المواد البترولية والمدخلات الزراعية أدى إلى الضغط على ميزان المدفوعات السوداني حيث شكلت قيمة واردات البترول 70% من جملة الواردات خلال تلك الفترة. وتوصلت دراسة الفكي إلى نتائج منها أن سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة فى الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع استخدام موارد مالية ونقدية مناسبة، وكل هذه النتائج تتفق مع نتائج الدراسة الحالية , أما دراسة يس تختلف نتائجها عن نتائج الدراسة الحالية .

النتائج :

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية :

1. أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) يؤدى لتحسين فى ميزان المدفوعات في المدى القصير وذلك من خلال زيادة تنافسية المنتجات الوطنية فى السوق العالمي نتيجة لانخفاض سعرها مقارنة بمنتجات الدول الأخرى.
2. تؤثر زيادة سعر صرف العملات الأجنبية فى زيادة معدلات التضخم الذى يحدث خلل فى ميزان المدفوعات .
3. اتضح ان هناك ضعف فى عائدات الصادرات من العملات الاجنبية وزيادة فى الواردات مما أدي الى شح فى النقد الاجنبي وعجز فى ميزان المدفوعات .

التوصيات :

من خلال النتائج التي توصلت لها الدراسة توصي بالآتي:

1. العمل على التنسيق والتشاور بين البنك المركزي والمصارف العاملة عند وضع السياسات النقدية المتعلقة بالنقد الأجنبي واحكام تطبيقها بهدف استقرار سعر الصرف.
2. الإهتمام بمؤشر سعر الصرف في السياسات الاقتصادية الكلية لضمان استقراره.
3. مراعاة إعادة تركيبة الصادرات الأولية إلى تركيبة مصنعة فى شكل سلع نهائية وذلك لتحقيق القيمة الاضافية .
4. على البنك المركزي السوداني شراء الذهب للاحتفاظ به كاحتياطي نقدي للتقليل من آثار الصدمات الخارجية، والمحافظة على استقرار أسعار الصرف.
5. الاستمرار فى إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار (السعر الموحد) لتحقيق ثبات سعر الصرف.

لائحة المراجع:

1. إبراهيم محمود يس(2007م) دراسة بعنوان أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان للفترة من (1990- 2005م)
2. أبوالقاسم ابو النور (2010) , ارتفاع سعر صرف العملات الاجنبية وتاثيره على الاقتصاد الوطني المركز العالمي للدراسات الافريقية , ص 37 .
3. أحمد عبد الرحمن عمر(2009م) , العوامل المؤثرة فى ميزان المدفوعات وآليات التعديل , دراسة تحليلية لأداء ميزان المدفوعات فى السودان للفترة من(1978/2007م) .
4. أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف(2017م): تقلبات سعر صرف الدولار وأثره على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول، كلية التجارة جامعة الأزهر، دار التعليم الجامعي للنشر. ص 100 , 105 , 115 .
5. إيهاب محمد يونس (2007) العولمة بين الانهيار والاستمرار , مجلة مصر المعاصرة , العدد 488 القاهرة ص 467.
6. بدر الدين حسين حبر الله(ديسمبر 2010م): اتجاهات سعر الصرف وامكانية حدوث دولرة غير رسمية في الاقتصاد السوداني، مجلة المصرفي بنك السودان المركزي، الخرطوم،السودان، ص87 , 90 .
7. بول هيرسون، جراهام تومبسون(1999م): مساءلة عولمة الاقتصاد الدولي وإمكانيات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة. ص 49 .
8. تماضر جابر بشير الحسن (2013) , دراسة قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات , دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان , مجلة العلوم الاقتصادية العدد 16 .
9. توماس ماير وآخرون (2002م): النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، دار المريخ للنشر، الرياض. ص 70 .
10. جورج كوبر(2010م): الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكف، ترجمة: محمود عبد الجواد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة , ص 67 , 68 .
11. جوزيف دانيالز، ديفيد فانهور(2010م): اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة د. محمود حسن حسنى، دار المريخ للنشر، الرياض . ص 670 .
12. جون هدسون، مارك هرندر(1987م): العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبدا لله منصور، محمد عبد الصبور محمد على، دار المريخ للنشر، الرياض،1407هـ ص 146.
13. جيمس جوارتينى، ريجارد استروب(1987م): الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض , ص 559 .
14. حافظ احمد عبد الله (2012م):سياسة التحرير الاقتصادي والنخب الاقتصادية الجديدة في السودان للفترة 1992-2006م ،بحث تكمياي لنيل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ص26.
15. حسين عمر(1991م): الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي للطبع والنشر، الطبعة الرابعة ص 252 .
16. سالية فاروق هباني (2017م): رسالة لنيل درجة الدكتوراة بعنوان معوقات تطوير وتنمية الصادرات السودانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولجيا،ص38.

17. السعيد العنابي(2005م): آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسات الاقتصادية لمواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر.ص 17 .
18. صلاح الدين حسن السيسى(2012م): الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة(اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب , بدون تاريخ , ص 44 .
19. صلاح محمد ابراهيم , واخرون (2021) ، ورقة علمية بعنوان أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على اسعار المستهلك ومعدلات التضخم , دراسة تطبيقية السودان (1980 – 2014 م) ، ورقة منشورة بمجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث العلمية ، العدد 17 مارس2021، ص162 , 184 .
20. العباس بلقاسم (2005) , مفاهيم سعر الصرف , دار المريخ للنشر , القاهرة , ص 7 .
21. عبد العزيز فهمي هيكل (1980م): موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان , ص 295 .
22. عبدالغني محمود الربح (2006) الاقتصاد الكلي دار المريخ للنشر , ص 5 .
23. عبدالوهاب عثمان الشيخ (2012) ، منهجية الاصلاح الاقتصادي الخرطوم ، ص98 .
24. عمران عباس يوسف (2008م): العولمة واقتصاد السودان، الطبعة الأولى، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ص56.
25. عيسي محمد الغزالي (2003) ,سياسات اسعار الصرف , مجلة جسر التنمية , المعهد العربي للتخطيط العدد23 الكويت نوفمبر , ص 27 , 28 , 90 .
26. فتح الرحمن علي محمد صالح ,(2010) , مداولات سعر اسعار صرف العملات الاجنبية وتاثيره على الاقتصاد الوطني , ص 12 .
27. فيكتور مروجان(1993م): تاريخ النقود، ترجمة: نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، رقم112، القاهرة ,ص 197 .
28. مامون محمد سيد أحمد الفكي (2005م) دراسة بعنوان سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات فى السودان للفترة من(1996-2003م)
29. مايكل بوردو (2003م): المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، نظم وسياسات أسعار الصرف ، أبو ظبي , ص 42 .
30. محب خلة توفيق(2011م): الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية , ص 102, 47 .
31. محمد إبراهيم أبو شادي(2006م): العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة , ص 278 , 279 .
32. محمد إبراهيم منصور(2007م): الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، المريخ للنشر، الرياض , ص 26, 261 , 280 .
33. محمد الحسن مكاوي (2005م):المتغيرات والمستجدات في النظام الاقتصادي والانماي بالسودان، الطبعة الأولى، المركز القومي للإنتاج الاعلامي سلسلة اصدارات الوعد الحق ، اصدار رقم 7، الخرطوم، ص18.
34. محمد كمال الحمزاوى (2004م): سوق الصرف الأجنبي ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، منشاة المعارف الإسكندرية , ص 33 , 35 .
35. محمود حميدات(1996م): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المراجع العام الجزائر , ص 50 .

36. مدحت صادق(1997م): النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى , ص 125, 139 , 205 .
37. مصطفى محمد عبد الله(2016م): مجلة المصرفي، العدد الثمانون، اثر تقلبات سعر الصرف على التضخم، دراسة تجريبية لحالة السودان , ص 66 .
38. مصطفي عبد الرؤوف عبد الحميد هاشم (2002) السياسة النقدية فى ظل نظم الصرف المختلفة بالدول النامية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الثاني , كلية التجارة , جامعة عين شمس , القاهرة ص 246 , 247 .
39. مصطفي كامل (2010) , العملة الاوربية وانعكاساتها على واقع المصارف العربية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية العدد 24 العراق ص 51 .
40. مهدي عثمان الركابي (2012): سياسة التحرير الاقتصادي بين النشاة والتطوير، صحيفة الأسواق، العدد الخامس، بتاريخ 2012/7/3م، ص23.
41. نجلاء يوسف محمد سيد (2003م): الابعاد الاقتصادية لعلاقة صندوق النقد الدولي مع السودان للفترة من 1956-2000م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان،ص31.
42. نشأت الوكيل(2006م): التوازن النقدي ومعدل الصرف، دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف، الطبعة الأولى القاهرة , ص 23 .
43. هيل عجمي جميل الجنابى، رمزي ياسين يسع ارسلان(2009م): النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، الأردن , ص 45 , 46 , 70 , 72.
44. عرفات تقي الحسيني(2002 م) , تقييم دور المناطق الحرة وأثارها على الاقتصاد القومي , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد التخطيط القومي القاهرة ,ص11 .
45. صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , أعد لسنوات مختلفة , أبوظبي , دولة الامارات العربية المتحدة .
46. جمال حمدان علي(1983) , اتراتيجية الاستعمار والتحرير , دار الشروق للنشر , القاهرة , ص50 .
47. مصطفي محمد عزالعرب (1995) , سياسات وتخطيط التجارة الخارجية , الدار المغربية للنشر , المغرب , ص 13 .

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

د. محمد إبراهيم محمد

دكتوراة في الاقتصاد والعلوم المالية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر

الملخص:

أصبحت حالة عدم الاستقرار، وأعمال العنف في ليبيا سبباً رئيسيًا للنزوح الداخلي منذ أكتوبر 2011. وقد تفاقمت تلك المشكلة نتيجة لوجود نحو مليون من اللاجئين، والمهاجرين القادمين معظمهم من دول أفريقيا جنوب الصحراء وسوريا إلى أن جاءت جائحة "كوفيد-19" التي كان لها تأثيراً كبيراً في تعميق الأزمة، وجوانبها الجيوسياسية حيث تجلت التداعيات في الأمننة المتزايدة لقضية الهجرة التي لم تُحل بعد، مما أفرز أعباء ومخاطر إضافية مرتبطة بالصحة، وإعاقة حركة التنقل، والتهريب، والإجبار على العودة القسرية، وفرض أوضاعاً معيشية غير آمنة؛ إضافة إلى التأثير في علاقة الاتحاد الأوروبي مع ليبيا التي تمثِّل منفذ المغادرة الرئيسي للمهاجرين واللاجئين

الكلمات المفتاحية: الهجرة، ليبيا، المفاوضات، المهاجرين.

Abstract :

Instability and violence in Libya has become a major cause of internal displacement since October 2011. This problem was exacerbated by the presence of about one million refugees and migrants, most of them from sub-Saharan Africa and Syria, until the "Covid-19" pandemic, which had an impact. Significant deepening of the crisis, and its geopolitical aspects, as the repercussions were evident in the increasing security of the unresolved migration issue, which resulted in additional burdens and risks related to health, impeding movement, smuggling, forced return, and imposing unsafe living conditions; In addition to affecting the relationship of the European Union with Libya, which is the main port of departure for migrants and refugees.

Key words: Emigration, Libya, emigration, emigration

مقدمة:

أصبحت الهجرة غير الشرعية محط اهتمام كبير من المجتمع الدولي باعتبارها من القضايا المتشابكة سواء بالنسبة للدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين أو المصدرة لهم أو الدول التي تعتبر محطة انتقالية ولعل منطقة البحر المتوسط نموذج لملاحظة هذه الظاهرة، إذ تعد نقطة عبور من شمال إفريقيا، ودول الساحل نحو أوروبا. حيث تعود جذور الهجرة في منطقة البحر المتوسط إلى الحرب العالمية الأولى نتيجة توافد مواطني دول جنوب البحر المتوسط نحو أوروبا بهدف إعادة تشغيل المصانع المتعطلة، وكذا الانضمام للجيش. وتطورت عبر فترات تاريخية نتيجة توسع بؤر الصراع في المنطقة لتتأزم بصفة خاصة بعد هجمات الحادي عشر، واعلان الحرب على الارهاب لتشكل بذلك أزمة عصية على الحل والمواجهة، إذ لا بدّ من مواجهتها والحد من هذا التدفق، وبالمقابل ستظل الهجرة غير الشرعية من البلدان الشرقية نحو أوروبا بسيطة مقارنة بنظيرتها الجنوبية على الرغم من وجود الدوافع نفسها. فمن وجهة نظر الدول الأوربية المستقبلة لهذه، خطرًا على القيم الثقافية والهوية الغربية، ممّا صعّد من مظاهر العنصرية، خاصة ما يتعلق بالجاليات المسلمة بعد 11 سبتمبر 2001.

يرجع أسباب الهجرة غير الشرعية إلى عدة عوامل: منها العامل السياسي كانعدام الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الانسان بسبب الانتماء العرقي، الديني والسياسي. أما العامل الاجتماعي، فيتمثل في مجالين مختلفين، ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني كالشغل، السكن، الخدمات الاجتماعية، ومشاكل أخرى كالبطالة. ومن جهة أخرى الصورة الحسنة (التي يشكلها الأوائل الذين هاجروا إلى أوروبا واستقروا بها ثم عادوا بصورة أخرى للمجتمع الأصلي) والتي أوهمت فئة كبيرة من الشباب في التفكير في الهجرة بأية وسيلة. أما العامل الاقتصادي، خاصة لدول الساحل الإفريقي مثلا، فيرجع إلى تدهور اقتصاداتها، بالرغم من امتلاك بعضها لثروات طبيعية هائلة، وركود إنتاجها الصناعي، مما أدّى إلى انتشار الفقر والبطالة، إضافة لزيادة النمو الديمغرافي وتدهور المستوى الصحّي والتعليمي.

كما أن عدة سياسات انتهجت للتصدي لهذه الظاهرة نظرا لما تحمله من آثار سلبية على البلد الأصلي والبلد المهاجر إليه معًا. فعلى الصعيد الأوروبي تم عقد ندوات ومؤتمرات من طرف الاتحاد الأوروبي، وتم اتخاذ إجراءات وقائية كتقديم مساعدات مالية على مدى خمس سنوات لفائدة الدول التي تلتزم بالتعاون، والتفاوض حول اتفاقيات لاستقبال مهاجرين سرّيين، وهي توجهات تدل على المسارات التي أخذها موضوع السياسة الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومحاربة تهريب البشر. أما الإجراءات العقابية فتتمثل في مجموعة من السياسات والقوانين التي تهدف إلى تعقيد إجراءات اندماج الأجانب، والإقامة لفترات أطول في مراكز الترحيل للمهاجرين غير القانونيين، كرفع تكاليف تصريح الاقامة والجنسية، ضف إلى ذلك معاقبة كل من يساهم في نقل وإيواء أو تشغيل أي مهاجر غير شرعي، وأيضًا تجريم الهجرة غير الشرعية، رغم معارضة منظمات حقوق الانسان لهذا الإجراء، مع تشديد المراقبة على الحدود البرية والشواطئ والموانئ. من

خلال هذه المساهمات نكتشف، كيف أن السياسة الأوربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية تراوحت ما بين اتجاه وقائي، واتجاه ردعي، ولكن الهدف المشترك هو حماية "الأمن" و"الهوية" الأوربيين.

مشكلة البحث :

لم يعد يُنظر للهجرة في البحر الأبيض المتوسط على أنها قضية سوسيو – اقتصادية محضة؛ ذلك أنها تحولت في ظلّ التشابكات الإقليمية الجارية إلى قضية سياسية أمنية عابرة للحدود الدولية، وجب تناولها في سياق أوسع زمنيًا ومكانيًا، حيث وصل أكثر من نصف مليون مهاجر إلى أوروبا بطريقة غير شرعية بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أكتوبر 2015 (مقبلً من بلاد دمرتها الحروب أو تعاني تدهور الأوضاع المعيشية. ولا تعكس هذه المصطلحات صورة الناجين من عبور البحر الأبيض المتوسط أو من ويلات الحرب فقط)، بل إنها تشير كذلك إلى كيفية تعامل الأوروبيين معهم من خلال اتفاقات تحركها هواجس الأمن المجتمعي الهوياتي، أكثر مما تحركها عوامل أخرى. ولذلك فأمام تصاعد ضغوط هذه التيارات، بالموازاة مع تعزيز السياسة الأمنية ومراقبة الحدود والضغط الداخلي والأزمة الاقتصادية في بلدان الاستقبال، كان من المُلِح طرح الإشكالية على جميع الأطراف المعنية، ولكن من منظور إحلال هذه الدول في موقع المنطقة الحاجزة للتهديدات المرتبطة بالهجرة غير المشروعة. بناءً على ذلك، أصبح موضوع الهجرة غير الشرعية يشكّل أهمّ الموضوعات في أجندة العلاقات شمال - جنوب المتوسط. فالاتحاد الأوروبي، بوصفه يمثّل دُولَ مقصدٍ، يريد وقف تدفق المهاجرين نحوه بأيّ ثمنٍ. أمّا دول المنشأ الغارقة في التوترات السياسية ودول العبور التي تكابد اقتصاديًا، فلا تملك القدرة على كبح سيل هذه الهجرة ولا قدرة القضاء على أسبابها، وفي هذه المعادلة تتفاعل العلاقات بين الأطراف الثلاثة. وقد تفاعلت تلك العلاقات، بالفعل، مع المناخ الذي أفرز الأحداث الدموية التي ضربت فرنسا، وأصبحت "العلاقة المحتملة بين المهاجرين والتطرف" من أهمّ المسائل المقلقة لأوروبا.**(زكاوي ،2016،ص24)** ثم جاءت جائحة كورونا ، بمثابة فرصة لدول شمال المتوسط، وفرضت إجراءات مشددة ظاهرها الحد من الجائحة ،لكن باطنها مكافحة الهجرة غير الشرعية من بلدان الجنوب ، حيث بات البحر الأبيض المتوسط مسرحًا لحوادث مأساوية تقع في الكواليس، بعيدًا عن الأعين، وتتخوف المنظمات غير الحكومية من تزايد أعداد الغرقى من المهاجرين، في ظل غياب السفن الإنسانية فيما وصف بـ"أخطر ممر بحري للهجرة في العالم.

أهداف البحث:

أ- التطرق إلى الجوانب المختلفة للطبيعة الخاصة للهجرة غير الشرعية في البحر المتوسط

ب- تناول الاتفاقات الثنائية بين دول الشمال والجنوب التي ترمي إلى الحد من الهجرة غير الشرعية على حساب القضايا الانسانية الاخرى مثل مشاكل اللاجئين والاتجار بالبشر.

ج- دور وباء كوفيد في تعميق النزيف المستمر من المهاجرين غير الشرعيين بسبب الأزمة الليبية من ناحية ومن ناحية آخري ب استغلت موانئ جنوب المتوسط الجائحة، وفرضت حالة الطوارئ لتعلن موانئها غير آمنه لنزول المهاجرين.

منهجية البحث :

سيتم اتباع المنهج التحليلي الوصفي الذي يتناول بالتحليل إشكالية الهجرة غير الشرعية في البحر المتوسط، ومدى عمق تأثير الجائحة على تلك الاشكالية وكيفية استغلال دول الجنوب الاوروبي ذلك في تحجيم ظاهرة الهجرة غير الشرعية المنطلقة من دول الجنوب بشكل جعل البحر المتوسط مقبرة للمهاجرين.

هيكلية البحث :

سوف نتناول البحث في ثلاثة أجزاء الأول يتناول ماهية الهجرة بشكل عام ثم الطبيعة الخاصة للهجرة في البحر الابيض المتوسط وثانيا التطرق إلى الاتفاقات الهشة بين دول البحر المتوسط والتي تحمي الدول الاوربية أكثر من حماية حقوق المهاجرين الانسانية ثم أخيرًا جائحة كورونا ودورها في تعميق مآسي حقوق المهاجرين الرئيسة أخصها الحق في الحياة.

1- أولًا: ماهية الهجرة غير الشرعية:

سوف نتناول الهجرة الغير الشرعية من جميع جوانبها من حيث التعريف والانواع والأسباب ثم أخيرًا التطرق إلى الطبيعة الخاصة للهجرة الشرعية في البحر الأبيض المتوسط باعتبارها محور الدراسة محل البحث .

2-1 **التعريف:** بأنها الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة. **(بتقة،2014، ص28)**

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادما من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو انه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء قاصدا الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها بغير مسوغ.

2-2 أنواع الهجرة غير الشرعية

أ- دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك. وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

ب- دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.

ج - دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب.

2-3 أسباب الهجرة غير الشرعية

من الصعب فصل اسباب الهجرة بعضها عن بعض، ولكن يلعب المحور الاقتصادي أهم سبب للهجرة والذي يدور حوله كافة الأسباب الأخرى

أ -الأسباب الاقتصادية: هي أهم أسباب الهجرة من حيث أشار ت نسبة كبيرة من العمل على تحسبن مستواهم المعيشي، وعدم كفاية الدخل.

ت- الأسباب الأسرية: فقد ترجع إلى أن الظروف الأسرية المتدنية هي التي أجبرتهم على الهجرة وعدم القدرة على تلبية احتجاجاتهم الأساسية والحاجة إلى الزواج.

ث- تناقص وندرة فرص العمل الحقيقية وزيادة البطالة التي تزيد من نسب الفقر

ج- قلة منافذ الهجرة المشروعة.

ح- الظروف البنيوية منها: انتشار ثقافة الهجرة غير المشروعة في القرى والارياف مما يؤثر بشكل كبير على المخاطرة على اتخاذ قرار الهجرة غير المشروعة

خ- ارتفاع تكاليف الهجرة المشروعة مما يجعل راغبي الهجرة على الوسائل غير المشروعة في الهجرة (**نصر، 2015، ص15**)

2-4 الطبيعة الخاصة للهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط

2-4-1 و اقع الهجرة بشكل عام في البحر الابيض المتوسط

لاتـزال الهجـرة غيـر الشـرعية تطـرح تحـديات كبيـرة في المنطقـة، واحتلـت مكانـة كبيـرة في جـداول اجتماعـات الاتحـاد الأوروبي. نتيجـة التـدفق الكبير للمهـاجرين مـن الجنـوب إلى الشـمال ففـي نهايـة 2018 مـر أكبر عـدد مـن المهـاجرين غيـر الشـرعيين الـذين وصـلوا بحـراً إلى أوروبـا عبـر طريـق غـرب البحـر الأبـيض المتوسـط إلى إسـبانيا ،وشـكل ذلـك تغيـراً نوعيًـا مقارنـة بعـامي 2016 و 2017 حيـث وصـل أكبـر عـدد مـن المهـاجرين غيـر النظـاميين بحـراً إلـى أوروبـا عبـر طريـق وسـط البحـر الأبـيض المتوسـط مـن ليبيـا (إلـى إيطاليـا فـي المقـام الأول) بعـدد 117000مهـاجر ،وتـوفي أكثـر مـن 2000 مهـاجر في البحـر الأبـيض المتوسـط في عـام 2018 ،وهـو مـا يعتبـر مـن أكثـر الممـرات البحريـة فتكًـا بالمهـاجرين غيـر الشـرعيين ،حيـث أن نسـبة الوفيـات ارتفعـت مـن 2.6 في المائـة عـام 2017 إلى 3.5 في المائـة عـام 2018 ،حتى وصـلت في ابريـل عـام 2019 إلى 10 في المائـة ،وقـدِم عـددًا كبيـرًا مـن الوافـدين بحـراً في 2018 مـن بلـدان مـا زالـت تتضـرر مـن العنـف والنـزاع، بمـا فيهـا الجمهوريـة العربيـة السـورية والعـراق وليبيـا، بالإضـافة إلى المهـاجرون مـن شـمال أفريقيـا ،ومـن جنـوب الصـحراء الكبـرى .(**المنظمـة الدوليـة للهجـرة ،2019، ص95**)

2-4-2 إنعكاس الأزمة الليبية على الهجرة غير الشرعية

تمثل ليبيا بالنسبة للمهاجرين بلد عبور ومقصد على حد سواء. والأشخاص المهاجرون اليها أو عبرها هم الأفراد المهاجرون بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية، وفي نهاية الأمر يتلخص الأسباب الرئيسية في الهجرة غير الشرعية في الفقر المدقع أو عدم الحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية.

وقد انتهجت الحكومة الليبية في الفترة ما بين السبعينات والتسعينات من القرن الماضي بالتشجيع على الهجرة من البلدان العربية المجاورة، بل وأيضاً من بلدان القارة الافريقية، بغية المساهمة في تنمية الاقتصاد الليبي. وبداية من مطلع الألفية الثانية، أصبحت ليبيا بلد عبور رئيسي للوصول إلى أوروبا بصورة غير نظامية، لا سيما بالنسبة للمهاجرين من البلدان الأفريقية الواقعة كإريتريا وغانا ومالي والنيجر ونيجيريا والصومال والسودان، ومنذ بداية الألفية الثالثة فصاعداً، أضحت ليبيا أكثر تقييداً في نهجها المتبع بالنسبة للمهاجرين، ويأتي ذلك جزئياً استجابة لضغوط من الدول الأوروبية. وقد تم فرض شرط الحصول على تأشيرة دخول لجميع الجنسيات، باستثناء أولئك القادمين من بلدان منطقة المغرب العربي، إلى جانب سياسات الاحتجاز والترحيل للمهاجرين غير الشرعيين. (**غر اينج ،و فلين ، 2013)** وتضمنت الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين ليبيا وايطاليا بين عامي 2007 -2009 أحكامًا مستحدثة لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال اعتراض المهاجرين في المياه الدولية، وإعادتهم إلى ليبيا (ما يعرف باسم "حالات الإعادة"). وفي عام 2012، برز أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن إيطاليا عندما تعيد المهاجرين بشكل قسري من المياه الدولية إلى ليبيا، وذلك من خلال تعريض المهاجرين من الصومال وإريتريا لخطر سوء المعاملة في ليبيا، فإنها تكون قد تجاوزت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص الحق في عدم الإعادة القسرية والطرد الجماعي. وتتمثل السياسة الحالية لإيطاليا كدولة والاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية في عدم إعادة أي مهاجر تم إنقاذه من قبل سفينة تابعة لإيطاليا أو للاتحاد الأوروبي إلى ليبيا، وفيما يتعلق بعملية صوفيا "تقوم جميع العمليات التي يتم القيام بها في كل مرحلة بالالتزام بالقانون الدولي واحترامه، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وقانون اللجوء ومبدأ "عدم الإعادة القسرية" بمعنى ألا يتم إنزال أي شخص يتم إنقاذه في بلد ثالث. (مفوضية الاتحاد الأوروبي 2016، عملية صوفيا في البحر الأبيض المتوسط

)http://eeas.europa.eu/csdp/missions-aoperations/eunavfor -

med/pdf/factsheet_eunavfor_med_en.pdf)

وقد أدى تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، بدءاً من عام 2011 الذي أعقبه المزيد من الانفلات في عام 2014، إلى ارتفاع أعداد المهاجرين الذين يتم تهريبهم أو الاتجار بهم عبر ليبيا إلى أوروبا. وقد أدى انهيار منظومة العدالة إلى حالة إفلات من العقاب مكّنت المهربين والعصابات الإجرامية وتجار البشر من إحكام السيطرة على تنقل المهاجرين عبر البلاد (**مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان ،2016، ص 5).**

وكذلك يبدو أن الاتفاقيات الثنائية مع السودان وتونس وتشاد والجزائر في عام 2012، ومع مصر في عام 2013 بشأن ضبط الحدود المترامية لم تسفر عن تعاون حقيقي، ولم يكن لها نتائج ايجابية تذكر على تدفق

المهـــاجرين، وعمـــل الشـــبكات الإجراميـــة لتهريـــب المهـــاجرين والاتجـــار بهـــم عبـــر الحـــدود البريـــة. **(سليم،2017،ص41)**

وقـد اسـتمرت الأوضـاع دون سـيطرة سـواء مـن حيـث الانفـلات الحـدودي على السـواحل الليبيـة أو تزايـد اعـداد الغرقى، والمفقـودين في البحـر الأبـيض المتوسـط، إلى أن جـاءت كورونـا في مطلـع عـام 2020 في الصـين لتنتشـر في جميـع أنحـاء العـالم، لتـدلي بـدلوها في تعميـق الأزمـة، حيـث علقـت جميـع المنظمـات غيـر الحكوميـة، وسـفن الإنقـاذ العاملـة في البحـر المتوسـط عمليـات إنقـاذ المهـاجرين في منطقـة البحـث والإنقـاذ، منـذ بدايـة انتشـار الجائحـة، تاركـة قـوارب المـوت تواجـه مصـيرها، وعلى متنهـا مئـات اليائسـين، وربمـا بعـض المندسّـين الفـارّين مـن جـرائمهم. كمـا أدت إجـراءات مكافحـة الجائحـة إلى تعطـل حركـة الخطـوط الجويـة والمطـارات حـول العـالم، ممـا دفـع بمفوضـية اللاجئـين والمنظمـة الدوليـة للهجـرة إلى تعليـق كافـة رحـلات إعـادة المهـاجرين غيـر الشـرعيين، .لتصل الأزمة الإنسانية اليوم إلى "مستويات غير مسبوقة".

2- ثانيًا: التحول نحو أمننه الأزمة

تتـدفق الهجـرة بشـكل متواصـل على الـرغم مـن أمننـه الأزمـة المتواصـلة في منطقـة وسـط المتوسـط مـن خـلال منظومـة تعـاون أورو متوسـطي تهـدف إلى إدارة تـدفقات الهجـرة الجديـدة، تلـك المنظومـة التي أكـدها " الاتحـاد الأوروبـي للشـراكة بشـأن الهجـرة" إلا أن التطبيـق العملي لتلـك الاتفاقـات هـو كـبح جمـاح الهجـرة غير الشـرعية، ولـم تتطـرق بشـكل أساسـي إلى القضـايا المتفرعـة عنهـا كالمسـاواة بـين القضـايا المتعلقـة بـاللاجئين وقضـايا الاتجـار بالبشـر، وتـأمين الحـدود. إضـافة إلى ذلـك، أظهـر العقـد الماضـي أن إسـناد سياسـات الهجـرة إلى الخـارج مـن جانـب الـدول الأوروبيـة كـان لـه تـأثير سـلبي غير مباشـر على السياسـات المحليـة للهجـرة في دول جنـوب البحـر الأبـيض المتوسط. ومن أهم تلك الاتفاقات.

3-1 مشروع برشلونة:

- الهـدف : اتفـاق شـراكة أورومتوسـطية بـين الاتحـاد الأوروبـي وشـركائه في منطقـة البحـر المتوسـط ويغطـي القطاعـات التاليـة: 1) الحـوار السياسـي والأمـن 2) التعـاون المـالي والاقتصـادي 3) التعـاون الإنساني والثقافي والاجتماعي.
- مـدة الخطـة : اتفقـت دول الشـراكة الأورومتوسـطية على دعـم الخطـة في مجـالات دعـم الديمقراطيـة وحقـوق الانسـان وخلـق وتوسـيع الفـرص الاقتصـادية في دول المصـدرة للهجـرة ومعالجـة الهجـرة غير الشـرعية مـن خـلال رؤي اسـتراتيجية والأرتقـاء بسـمتوى التعلـيم بإعتبـاره هـو أسـاس جميـع المشـكلات في حالة القصور بشأنه .
- الآليـة : مـن خـلال التعـاون الثنـائي بـين دولتـين مـن جنـوب وشـمال المتوسـط والتعـاون الأقليمى حيـث يدعم الأخير الاتفاقات الثنائي.
- الأطـراف الرئيسـية : تضـم خطـة الشـراكة سـبع وثلاثـين دولـة 27 دولـة مـن دول الأتحـاد الأوروبـي وعشـرة الشـركاء المتوسـطين وهمـا (الجزائـر ومصـر واسـرائيل والاردن ولبنـان والمغـرب والسـلطة الفلسـطينية

وســـــوريا وتـــــونس وتركيـــــا)وتتمتـــــع ليبيـــــا بصـــــفة مراقـــــب.(ملحق **الأورو متوســـــطي،1999**، **http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/mol03.doc_cvt.htm**

3-2 الاتفاقيات الثنائية:

تحقيقًا لما تم الاتفاق عليه في عقب مشروع برشلونة وللجهود التي بذلت حتى قبل هذه القمة من قبل الإتحاد الأوروبي من جهة ودول جنوب بحر المتوسط من جهة أخرى الرامية إلى بناء شراكة ثنائية فعلية للحد من الهجرة غير الشرعية.

3-2-1 الشراكة الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي وتونس

تـونس مـن الـدول السـباقة في التعاقـد مـع أوروبـا نظـرًا للعلاقـات التقليديـة المتينـة التي تجمعهمـا، حيـث وقعـت على الاتفـاق في 22 أبريـل ،2002 ودخـل حيز النفـاذ في سـبتمبر 2005 أمـا مسـألة الهجـرة غير القانونيـة فقـد تـم تناولهـا تقريبـا بـنفس الطريقـة التي عولجـت بهـا في وثيقـة برشـلونة، حيـث تـم التطـرق إليهـا في الجـزء المتعلـق بالتعـاون في المجـال الاجتمـاعي والثقـافي، وتعرضـت الاتفاقيـة الموقعـة مـع تـونس إلى الهجـرة عامـة والهجـرة السـرية في البـاب الثـاني والثالـث وأشـارت إليهـا بعموميـة مركـزة على عـودة الأشـخاص الـذين يوجـدون في وضـعية غير قانونيـة في البـاب الثـاني المـادة 69 فقـرة 3(ب) فيمـا أكـدت ضـرورة التعـاون لتخفـيض تـدفق المهـاجرين في البـاب الثالث المادة 71 فقرة (أ، ب) 2 **.(عبد الملك ،2007، ص74)**

3-2-2 الشراكة الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي والمغرب

تناولـت بـنفس الطريقـة مسـألة الهجـرة غير القانونيـة في الجـزء الخـاص بالشـراكة الاجتماعيـة والثقافيـة في المـادة 69 فقـرة 3(أ، ب،ج) التـي تحـدثت عـن الحـوار مـن أجـل تحسـين ظـروف العمـال المهـاجرين والمشـاكل المتعلقـة بهـم والأشـخاص الموجـودين في وضـعية غير قانونيـة وعـودتهم وكـذا في المـادة 71 فقـرة 1 (أ) التي حثـت على. التعاون من أجل تثبيت الأشخاص وتخفيف ضغط الهجرة. . (عبد الملك،2007، ص75)

3-3-3 الشراكة الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر

الاتفاقيـة الموقعـة مـع الجزائـر هي التي تناولـت هـذه المسـألة باهتمـام أكبر و ذلـك راجـع إلى ظـروف توقيعهـا و التي تميـزت بتنـامي الهجـرة السـرية و تزايـد حـدتها، و قـد تناولـت أولا هـذه النقطـة في نفـس إطـار الاتفـاقيتين السـابقتين في البـاب الثـاني المتعلـق بـالحوار في المجـال الاجتمـاعي في المـادة 72 فقـرة 3 (ب، ج ،د)، ثـم في الجـزء المتعلـق بالتعـاون في المجـال الأمني و الشـؤون الداخليـة في المـادة 84 جـاء ت بـأكثر تركيـز و كمرحلـة ثانيـة خصصـت محـورا مسـتقلا للتعـاون في مجـال الوقايـة و محاربـة الهجـرة السـرية، و ذلـك في ثلاثـة فقـرات تبـرز المجـالات الضـرورية التي يجـب تناولهـا لمعالجتهـا و هي: تبـادل المعلومـات، قبـول كل طـرف إعـادة الأشـخاص الـذين يعيشـون في وضـع غير قـانوني في إقلـيم الطـرف . الأخـر، إمكانيـة وضـع اتفاقيـة بهـذا الصـدد بـاقتراح مـن أي طـرف. (عبد الملك،2007، ص75)

3-3-4 اتفاق خمسة + خمسة :

أعلن عن هذا الاتفاق عام 1990، ويشمل دول المغرب العربي الخمس (تونس، الجزائر المغرب، موريتانيا وليبيا) من جهة، ودول شمال البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال ومالطا) من جهة أخرى.

يناقش هذا الاتفاق ثالثة محاور رئيسية:

أ- المحور الأمني: يركز هذا المحور على البحث عن حلول للقضايا السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة، والعمل على الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. أما عمليًا فقد ألقت العبء على دول جنوب بحر المتوسط من خلال إنشاء فرق أمنية لتعزيز الرقابة الأمنية البحرية لصد المهاجرين، بحيث تكون مجهزة بأحد وسائل الاتصال واللانشات البحرية السريعة لرصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم.

ب- -المحور الاقتصادي: هذا المحور من أكثر المحاور أهمية حيث يجب تركيز الاهتمام على ضرورة معالجة التوازن في قضايا التنمية والاختلالات الهيكلية في سوق العمل، ومحاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للفرد باعتبارها الدافع الأول للهجرة.

ج- المحور الاجتماعي والثقافي: ركزت الاتفاقية على مجال الهجرة والتربية، والتكوين والاتصال وحماية التراث **hamood, 2006.p74). قبل** وباء "كوفيد-19"، كانت الاتفاقات الثنائية والتدابير الظرفية المخصصة للمهاجرين واللاجئين تمثل الآلية المفضلة لدى كل من دول الاتحاد الأوروبي ونظيراتها في شمال أفريقيا، حيث ضم الجانب الأوروبي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان ومالطا على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، فيما ضم الجانب الآخر المغرب وتونس والجزائر وليبيا ومصر على الساحل الجنوبي.

الاتفاقات الثنائية السابقة هي الإطار العام التي تنتهجه الدول الأوروبية لاحتواء الهجرة في منطقة المتوسط، ومعالجتها مع شركائها في البحر المتوسط من دول الجنوب. وفضلت دول شمال أفريقيا تاريخياً الاتفاقات الثنائية على إطار الاتحاد الأوروبي بسبب موثوقيتها بالتنفيذ، والمصالح المشتركة التي تتضمنها، حيث لم يتم ضمان أيّ من هذين العنصرين ضماناً كاملاً داخل إطار الاتحاد الأوروبي بحكم أنه مبني على الإجماع بطبيعته. وتنزع هذه الاتفاقات الثنائية إلى التركيز الصريح على الاحتياجات الفورية المباشرة لكل من الطرفين بدلاً من التركيز على الأهداف والغايات الإقليمية الجوهرية طويلة الأجل. ومثل هذه المنظومة ستتطلب درجة أعلى من الشفافية، وقواعد إجرائية أكثر صرامة، وآلية فعالة للرصد والمتابعة والتقييم؛ ولكن القضية المفصلية هي أن الدول المعنية ليس من بينها دولة لديها مصلحة سياسية في تحقيق هذه النتائج.

وفي ظل وجود اتفاقات فضفاضة لا يوجد إرادة سياسية على حلها بشكل جذري لوح في الأفق أواخر شهر ديسمبر عام 2019 وباء كوفيد -19 إلى انتشر كالنار في الهشيم في العالم كله ليتحول إلى وباء عالميًا مما أفرز مخاطر إضافية على الأشخاص محل الدراسة الحالية وهم المهاجرين غير الشرعيين في البحر المتوسط سواء مرتبطة بالصحة العامة.

3- ثالثًا: المسار المعاكس للهجرة غير الشرعية في البحر المتوسط بسبب جائحة كورونا:

أدى تفشي وباء "كوفيد-19 إلى إغلاق الحدود في كل دول البحر الأبيض المتوسط، وتشديد الرقابة على الساحلين الجنوبي والشمالي: مما صعَّب ذلك على المهاجرين مواصلة رحلاتهم المميتة، وهو ما أدي إلى زيادة عدد المهاجرين واللاجئين العالقين الذين وجدوا أنفسهم في وضعٍ مريع وأكثر عرضةً لخطر الإصابة بفيروس كورونا.

4-1 استغلال دول شمال البحر المتوسط أزمة كورونا في ظل اتفاقات هشة

استغل العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، مثل إيطاليا ومالطا، حالة الطوارئ الناجمة عن الوباء لتعلن أن موانئها غير آمنة لنزول المهاجرين مما تسبب في سقوط عشرات الضحايا. كما أسهم استمرار النزاع الليبي في تعقيد مشكلة الهجرة المتوسطية منذ عام 2011. وعلى الرغم من أن ما يقرب من ثلثيْ الدول الأوروبية قد أدرجت عروضاً للجوء ضمن برامجها الطارئة لمعالجة الأزمة في الدول التي أُوقِفت فيها إجراءات اللجوء، ولم تُنظَّم فيها إقامة الأفراد، فإن فجوة غير مقصودة توجد في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وأشكال الدعم الأخرى.

وبعد تفشي وباء "كوفيد-19"، أجرت الهيئة المستقلة للرصد والبحث السريع والأدلة دراسة في مايو 2020 حول المخاطر التي يواجها المهاجرون واللاجئون على طول مسار البحر الأبيض المتوسط، وقد شملت جمع بيانات أولية من مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وبيّنت نتائج الدراسة أن عمليات إغلاق الحدود في كل من دول شمال المتوسط وجنوبه وتشديد الضوابط على ساحلي الجانبين قد صعَّبت على المهاجرين مواصلة رحلاتهم إلى الشمال أو العودة إلى من حيث أتوا. وأدى هذا الوضع إلى زيادة عدد المهاجرين واللاجئين العالقين الذين وجدوا أنفسهم في وضعٍ خطير وأكثر عرضةً لخطر الإصابة بفيروس كورونا نتيجة تجمعات العالقين (الأمم المتحدة ,2020، آلاف المهاجرين العالقين عبر العالم يتعرضون لمخاطر صحية واجتماعية كبيرة جراء جائحة كورونا،.(https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054532

كما أثرت القيود الإضافية المفروضة على السفر، وعمليات إغلاق الحدود، وإيقاف تسجيل اللاجئين في المنطقة، في قدرة المهاجرين على طلب اللجوء، وطلب المساعدة على العودة. وعلى الرغم من التراجع المؤقت في أنشطة التهريب بعد بداية انتشار "كوفيد-19"، فإن المهاجرين واللاجئين بدأوا مجدداً يعتمدون اعتماداً كبيراً على المهربين غير الشرعيين لعبور البحر الأبيض المتوسط، رغم ما يصاحب ذلك من مخاطر الاستغلال الإجرامي، وسوء المعاملة، وربما المزيد من الموتى غرقاً في البحر.

4-2 الأزمة الليبية الماضى والحاضر الأكثر تعقيدًا في ظل تفشي فيروس كورونا

ظلت حالة عدم الاستقرار وأعمال العنف في ليبيا تشكل سبباً آخر للنزوح الداخلي منذ أكتوبر 2011. وقد تفاقمت مشكلة السكان النازحين داخلياً نتيجة لوجود ما بين سبعمائة ألف إلى مليون من اللاجئين

والمهاجرين القادمين في معظمهم من دول أفريقيا جنوب الصحراء. فحسب تقديرات الأمم المتحدة(.الاسكوا،2019،حالة الهجرة الدولية لعام 2019،

(https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/situation-report-migration-2019-ar.pdf)

4-3 أوضاع مآساوية للمهاجرين وطالبي اللجوء

تحدثت منظمة العفو الدولية إلى عشرات المهاجرين في إيطاليا، في 2016، حيث وصف هؤلاء ما واجهوا من انتهاكات، وإساءات في كل مرحلة من مراحل رحلتهم، من لحظة دخولهم الأراضي الليبية حتى وصولهم شواطئ المتوسط. وشملت الانتهاكات الاختطاف، والابتزاز والعنف الجنسي والقتل والتعذيب، والاضطهاد الديني على أيدي المهربين، والمتاجرين بالأشخاص، وعصابات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة. وكان البعض قد عاش في ليبيا لسنوات، ولكن لاذ بالفرار بسبب المضايقات، أو الإساءات من قبل العصابات المحلية أو الشرطة أو الجماعات المسلحة. وقالت نساء قابلتهن منظمة العفو الدولية إن الاغتصاب متفش على طول طرق التهريب إلى حد اضطرارهن إلى استعمال حبوب منع الحمل قبل سفرهن (منظمة العفو الدولية،2020،. الأساليب غير القانونية تشوب عاماً آخر من المعاناة في وسط البحر الأبيض المتوسط،

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/09/malta-illegal-tactics-mar-another)-year-of-suffering-in-central-mediterranean

4-4 تفاقم الوضع الداخلي في ليبيا بالتزامن مع تفشي الوباء

تفاقم النزاع الليبي في بداية عام 2020 عندما حاول الجنرال خليفة حفتر إطاحة الحكومة المعترَف بها من جانب الأمم المتحدة، إضافةً إلى وقوع خسائر بشرية مباشرة، وإجبار أكثر من 28 ألف شخص على النزوح داخلياً.(Cage,2021 ,U.S changed Trump .Libya toward policy .matters it why is This, https://www.washingtonpost.com/politics)

فقد أدى تصعيد القتال إلى زيادة رفض الاتحاد الأوروبي للمهاجرين الوافدين من ليبيا بالقوارب، بحجّة القيود المرتبطة بوباء "كوفيد-19". ومن ناحية أخرى، تشير بعض التقارير الصادرة في يونيو 2020 إلى أن الطائرات الأوروبية ظلت تقوم بالمراقبة الجوية للمساعدة على دفع المهاجرين، واللاجئين إلى العودة من مسار وسط المتوسط إلى موانئ ليبيا، وذلك من خلال تنبيه خفر السواحل الليبية، والسلطات البحرية الليبية إلى وجود سفن في البحر تم رصدها في وقت سابق (Defence,2021 Danish plane to monitor EU's external ,, borders in the Mediterranean https://um.dk/en/news/newsdisplaypage),

وفي المجمل، عبر أكثر من 17 ألف شخص من ليبيا وتونس إلى الشواطئ الأوروبية خلال العام الحالي 2020، وفقد أكثر من 300 شخص أرواحهم في مياه البحر الأبيض المتوسط، وهم يحاولون عبوره إلى أوروبا، وهذا يمثل زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف منذ عام 2019. إضافة إلى ذلك، كانت عمليات إنقاذ المهاجرين العالقين تتم في الغالب بسفن تابعة للحكومة الليبية، الأمر الذي أفضى إلى إعادة 7 آلاف شخص إلى ليبيا في الأشهر الستة الأولى من العام. ورغم أن الوضع المريع على الأرض يزداد سوءاً، ولا تلوح في الأفق بوادر نهاية للنزاع، فإن

العديد من الأطراف الفاعلة الخارجية، قد نأت بنفسها عن مسؤولية استقبال المهاجرين، وعن حوار السلام الذي تقوده الأمم المتحدة أيضاً. كما أن انتهاكات حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على ليبيا تعوق الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع المفاوضات بين الفصائل الليبية المختلفة. (عثمانـدزيكوفيتش، 2020، تأثير النزاعات والأوبئة على أزمة الهجرة في منطقة البحر المتوسط، https://trendsresearch.org/ar/insigh)

الخاتمة

أصبح تسلسل الأحداث المعاكس على مسار الهجرة غير الشرعية في ليبيا بداية من أمننه الأزمة دون وضع حلول جذرية لمعالجة الأزمة ،مرورًا بثورات العربي ،ومانتج عنها من انفلات أمني وسياسي، وماترتب على ذلك من جعل الأراضي الليبية دولة معبر ومقصد للمهاجرين غير الشرعيين ،وصولًا إلى جائحة كوفيد-19 ،ومانتج عنها من مشكلات اقتصادية خطيرة ،وبطالة بدول شمال إفريقيا، في الوقت الذي تعاني فيه دول أخرى، من بينها ليبيا، تداعيات الحرب، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات الهجرة غير الشرعية خلال عام 2020، إلى دول من بينها إيطاليا ومالطا، وفقاً للأرقام الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين .

النتائج

1- ثمّة اتفاق ضمني بين كلّ الأطراف المتفاعلة في قضية الهجرة غير الشرعية، على التغاضي عن أسباب الهجرة اغير الشرعية؛ وذلك على نحوٍ متناغمٍ وبموازاةٍ مع الجهود البادية المقصورة على مكافحة آثارها.

2- سوف تستمر منطقة البحر المتوسط بؤرةً للهجرة غير الشرعية بمختلف أبعادها في ظلّ الفوضى الأمنية والسياسية الاقليمية التي تواصل فيها الهجرة اتخاذ مسارات غير آمنة بالنسبة إلى اللاجئين والهاربين من ويلات العنف السياسي والطائفي، وهو أمرٌ تترتب عليه مأساةٌ إنسانية مرشحة للتزايد بسبب تقصير البلدان الأوروبية في حمايتهم، وتشدّدها في الاعتراف بوضعيتهم كلاجئين.

3- الاتفاقات الثنائية بين دول البحر المتوسط لتقنين أوضاع الهجرة غير الشرعية كانت الهدف منها أمننه الأزمة لصالح بلدان الجنوب الأوروبي في حوض البحر الأبيض المتوسط.

4- الصراع الليبي الداخلي مازال يلقي بظلاله على تفاقم أزمة المهاجرين غير الشرعيين، حيث مكّن الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية والمهربين وتجار البشر من السيطرة على تدفق المهاجرين عبر البلاد.

5- ترتب على أزمة كوفيد -19 إغلاق الجانب الأوروبي حدوده، مما ترتب على ذلك مزيد من الغرقى والعالقين والمفقودين.

التوصيـــات

1- هنـاك حاجـة ملحـة إلى تحقيـق اسـتقرار الأوضـاع في البلـدان التي يلـوذ اللاجئـون بحمايتهـا أولاً أو التي يمـرون عبرهـا. وينبغـي، علـى سـبيل المثـال، معالجـة الاسـتقرار والحالـة الأمنيـة في ليبيـا علـى سـبيل الاسـتعجال. وقـد أبلـغ اللاجئـون والمهـاجرون عـن تعرضـهم للخطـف، أو الاحتجـاز، أو الاسـتغلال، أو البيـع إلى الشـبكات الإجراميـة قبـل تهـريبهم عبـر وسـط البحـر الأبـيض المتوسـط. لـذا، فـإن قـدرات الاستقبال أمر في غاية الأهمية.

2- يمكـن أن تـؤدي جميـع بلـدان البحـر الأبـيض المتوسـط دوراً ايجابيًـا في تفعيـل آليـة إقليميـة للبحـث والإنقـاذ، والتي تشـتمل علـى تقاسـم المسـؤوليات في مجـال نشـر السـفن، بجانـب الالتـزام باسـتقبال الأفـراد الـذين يجـري إنقـاذهم. وثمـة فـرص لصـياغة هـذه الترتيبـات بحيـث تـوزّع المسـؤوليات الدوليـة بشكل أكثر إنصافاً.

3- زيادة عمليات البحث والتقصي، والإنقاذ خلال تفشي كوفيد -19 في عرض البحر الأبيض المتوسط، وخصوصًا حول توارد الأخبار بشأن موجة ثانية وثالثة من الوباء قد يترتب عليها إغلاق حدودي مرة أخرى.

4- استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط ككل، قد يساعد بشكل كبير على تحجيم تلك الظاهرة المقلقة لجميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

لائحة المراجع:

1. الأمم المتحدة (2020)، آلاف المهاجرين العالقين عبر العالم يتعرضون لمخاطر صحية واجتماعية كبيرة جراء جائحة كورونا، 7 آيار/مايو 2020، تاريخ الدخول إلى الموقع 3-2-2021 على الرابط التالي:
https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054532
2. الاسكوا(2019)،تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية.بيروت ،2019 ،تاريخ الدخول إلى الموقع 1-2-2021 على الرابط التالي:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/situation-report-migration-2019-ar.pdf
3. المنظمة الدولية للهجرة (2020)،تقرير الهجرة في العالم لعام 2020،جنيف ، ص95
4. المنظمة الدولية للهجرة (2013)،نظر تقييم الأولويات الخاصة بوضع سياسات الهجرة في ليبيا: رؤية استراتيجية، التقرير النهائي المقدم إلى المنظمة الدولية للهجرة من قبل يوراسايلم المحدودة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 واحتجاز المهاجرين في ليبيا، ماريت غراينج ومايكل فلين، المشروع العالمي الاحتجاز، شباط/ فبراير 2015 ،ومركز سياسة الهجرة – ملف الهجرة، ليبيا، مركز سياسات الهجرة، حزيران/ يونيو .2013
5. بتقة (2014)، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر .
6. زكازي نبيل (2016) ، جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي،سياسات عربية ، الدوحة ، العدد19 ،اذار/مارس 2016 .
7. سايلم ،يورا ،تقييم الأولويات الخاصة بوضع سياسات الهجرة في ليبيا: رؤية استراتيجية، التقرير النهائي ،المنظمة الدولية للهجرة.
8. عثماندزيكوفيتش،امينة (2020) تأثير النزاعات والأوبئة على أزمة الهجرة في منطقة البحر المتوسط،مركز ترينذز للبحوث ،
https://trendsresearch.org/ar/insight/%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b2%d8%a7%d8%b9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%88%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%85%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d8%a3%d8%b2%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%87%d8%ac%d8%b1%d8%a9-%d9%81/
9. عبدالمالك ،صايش (2007) ، التعاون الأورو- مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غيرالقانوني ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار .
10. مفوضية الاتحاد الأوروبي (2016)انظر قوة الاتحاد الأوروبي البحرية – عملية صوفيا في البحر الأبيض المتوسط، ورقة وقائع، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

http://eeas.europa.eu/csdp/missions-a operations/eunavfor med/pdf/factsheet_eunavfor_med_en.pdf

11. نصر سميحة (2015)، بحث الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،ص15
12. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان (2016)، تقرير بعنوان محتجزون ومجردون من انسانيتهم https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/migrants_report-ar.pdf
13. ملحق المؤتمر الأورومتوسطي الثالث ،شتوتجارت،1999 ،تاريخ الدخول إلى الموقع 1-2-2021 http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/mol03.doc_cvt.htm
14. منظمة العفو الدولية(2020) ،مالطا: الأساليب غير القانونية تشوب عاماً آخر من المعاناة في وسط البحر الأبيض المتوسط, 8 أيلول / سبتمبر 2020. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/09/malta-illegal-tactics-mar-another-year-of-suffering-in-central-mediterranean/
15. hamood. Sara(2006), AFRICAN TRANSIT MIGRATION THROUGH LIBYA TO EUROPE: THE HUMAN COST.the amercan university in cairo,p74
16. Monkey,cage, Trump changed U.S. policy toward Libya. This is why it matters,may,3,2019, Date of entry to the site 4-2-2021
17. https://www.washingtonpost.com/politics/2019/05/03/trump-changed-us-policy-towards-libya-this-is-why-it-matters/
18. The Danish Defence, Danish plane to monitor EU's external borders in the Mediterranean , Ministry of Foreign Affairs of Denmark, Date of entry to the site 6-2-2021
19. https://um.dk/en/news/newsdisplaypage/?newsid=6e6d0d57-f791-4a8d-980d-14ae09153ac4

التعليـم المقاولاتي الجامعي . . . طالب اليوم مقاول الغد
-نماذج دولية متميزة في مجال نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية-

Academic entrepreneurial education...Student of today entrepreneur of tomorrow -Special international models in the field of the dissemination of entrepreneurial culture in the academic communities-

د. صباح بلقيدوم، كلية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر
حياة مامن: كلية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور- خنشلة، الجزائر

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور التعليم المقاولاتي الجامعي في نشر الثقافة المقاولاتية مع الإشارة إلى نماذج دولية متميزة في مجال نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية، حيث تم ربط موضوع الثقافة المقاولاتية بخريجي الجامعات والمنظومة التعليمية الجامعية، فالجامعة اليوم تلعب دورا رياديا من خلال إنتاج معارف فعالة تساهم في ظهور فكر وثقافة مقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي الجامعي، وهذا باعتبارها الحاضنة الطبيعية والمرجعية الحقيقية لنشر الفكر والثقافة المقاولاتية .

وتوصلنا من خلال هذا البحث إلى أن التعليم المقاولاتي الجامعي يعد أحد أهم الأشكال التي تهيء الأفراد لخلق المؤسسات وتطويرها، وهو ما يستدعي اهتمام كل الأطراف بما فيها هيئات التعليم العالي بفئة الطلبة الجامعيين كونهم مقاولي المستقبل، وكذا توفير مقومات ومتطلبات التفكير الابتكاري والسلوك التطويري من جميع النواحي المحيطة بهم لتنمية الفكر والثقافة المقاولاتية لديهم، وبالتالي إنشاء مشاريع مقاولاتية ناجحة وإعداد هذا الجيل لتبني ثقافة مقاولاتية قوامها الإبداع والابتكار والانجاز لمواكبة الدول الرائدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاول، الثقافة المقاولاتية، التعليم المقاولاتي الجامعي، نماذج دولية متميزة.

Abstract

This research aims to show the role of academic entrepreneurial education in the dissemination of entrepreneurial culture, with reference to special international models in the field of the dissemination of entrepreneurial culture in the academic communities, where the subject of entrepreneurial culture is linking to university graduates and the academic educational system. The university today plays a leading role by producing effective knowledge that contributes in the emergence of entrepreneurial thought and culture through academic entrepreneurial education, as a natural incubator and a real reference for the dissemination of entrepreneurial thought and culture.

And we came up through this research that academic entrepreneurial education is one of the most important forms that prepare individuals to create and develop institutions. This requires the interest of all parties, including higher education institutions, in the category of academic students as future entrepreneurs and providing the elements and requirements of innovative thinking and evolutionary behavior in all aspects surrounding them for the development of entrepreneurial thought and culture of them. And thus create successful entrepreneurial projects and prepare this generation to adopt an entrepreneurial culture based on creativity, innovation and achievement to keep pace with the leading countries in this field.

Key words: entrepreneurship, entrepreneur, entrepreneurial culture, academic entrepreneurial education, special international models.

مقدمة:

يلعب التعليم دورا كبيرا في تحقيق التنمية وقد أكدت مختلف الدراسات والأبحاث بأن المجتمعات التي أقبلت على التعليم وأنفقت فيه جهدها أضحت تحتل المكانة البارزة بين دول العالم، ما يؤكد على ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتق نظام التعليم العالي في توجيه مستقبل البلاد ومع تزايد عدد الخريجين الجامعيين سنويا لم تعد الدول قادرة كما في السابق على توفير العمل لأولئك الأفراد من خلال المؤسسات العمومية والإدارات الحكومية؛ مما يدعونا للتفكير بجدية والاهتمام بالمقاولاتية كونها تعتبر كحل لهذه المشكلة، حيث يعد موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات أحد أهم المواضيع التي تزايد اهتمام الباحثين بها وهذا نظرا للأهمية المتنامية التي تدرها على اقتصاديات البلدان في مختلف الجوانب.

وبما أن موضوع الثقافة المقاولاتية أصبح يشغل حيز اهتمام كبير فقد تم ربطه بخريجي الجامعات والمنظومة التعليمية الجامعية، حيث جرت العادة أن ننظر إلى الجامعة باعتبارها منارة للعلم ومصدرا للتنظير في علوم شتى، فالجامعة اليوم مدعوة للعب الدور الريادي في أن تكون العنصر الفاعل والمحفز على التنمية من خلال إنتاج معارف فعالة تساهم في ظهور فكر وثقافة مقاولاتية، حيث هذه الأخيرة من الممكن أن تزرعها عدة عوامل مختلفة ومن بين أهم هذه العوامل هي التعليم المقاولاتي الجامعي، الذي يعمل على توجيه الطلبة الجامعيين الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة ومنحهم الخبرة والمعرفة الكافية والتكوين اللازم وتزويدهم بالمعلومات من قبل الأساتذة الجامعيين والمكونين لمساعدتهم على تحقيق أحلامهم وتجسيد أفكارهم المقاولاتية على أرض الواقع.

- **إشكالية البحث:** في ظل انفتاح الجامعة على المحيط، تتجه العديد من الدول نحو مسار جديد للمقاولاتية قائم على مبادرات شبانية تقودها فئة الجامعيين وذلك عن طريق البحث عن السبل الكفيلة بنشر وتنمية الثقافة المقاولاتية لدى هذه الفئة وتفعيل فكرة إنشاء وتطوير المؤسسة. وهذا لن يتم إلا من خلال التعليم المقاولاتي الجامعي وباستخدام أهم الأساليب الكفيلة بتحقيق ذلك، وعليه تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للتعليم المقاولاتي الجامعي أن يساهم في نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية ؟

- **الأسئلة الفرعية:** وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي برامج تعليم المقاولاتية في الجامعة ؟ وما هي محتوياتها؟
- إلى أي مدى يقوم التعليم المقاولاتي بالجامعة بتهيئة الطلبة وتعزيز وتنمية الثقافة المقاولاتية لديهم؟
- ما درجة مساهمة برامج التعليم المقاولاتي الجامعي الحالية في تزويد طلبة الجامعات بالمعارف والمهارات اللازمة التي تسمح لهم باكتشاف ومعرفة عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأسيس مشروع صغير؟ وما علاقة ذلك بتعزيز وتنمية الثقافة المقاولاتية لديهم؟
- هل تعتبر الثقافة المقاولاتية من بين العوامل التي تدفع الطالب الجامعي لإنشاء مؤسسته الخاصة ؟
- هل يساهم التعليم المقاولاتي الجامعي فعلا في توجيه قرار الطالب الجامعي نحو إنشاء مؤسسته الخاصة ؟

- **فرضيات البحث:** للإجابة على الإشكالية المطروحة ننطلق من فرضية مفادها أن:

يمثل التعليم المقاولاتي الجامعي أحد أفضل الطرق والحلول للوصول إلى المقاولين الأكفاء والذين يستطيعون الوصول إلى الريادية كونه يساهم في إكساب الفرد المهارات والقدرات اللازمة ليصبح الطلبة الجامعيون مقاولين فاعلين مستقبلا.

وفيما يلي الفرضيات الجزئية التي تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية:

- تسمح برامج التعليم المقاولاتي الجامعي الحالية للطالب الجامعي بأن يكتشف عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم برامج التعليم المقاولاتي الجامعي الحالية في تأهيل الطالب الجامعي ليقوم بتأسيس مشروع صغير.
- تساهم برامج التعليم المقاولاتي الجامعي الحالية في تزويد الطالب الجامعي بالمهارات اللازمة ليقوم بتأسيس مشروع صغير.
- تساهم برامج التعليم المقاولاتي الجامعي في توجيه قرار الطالب الجامعي نحو إنشاء مؤسسته الخاصة.
- تعتبر الثقافة المقاولاتية من أهم العوامل التي تدفع الطالب الجامعي لإنشاء مؤسسته الخاصة.

- **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في كون المقاولاتية واحدة من الإستراتيجيات المتبعة لمجابهة ظاهرة البطالة للطالب الجامعي نفسه، الذي يعد مكسبا حقيقيا لتمتعه بالمعرفة التي تؤهله لإنشاء مؤسسات بعد التخرج، وبما أن القطاع الجامعي صار يعمل على تخريج العدد الأكبر من مدخلات سوق العمل، ومن أجل تخفيف العبء على مختلف مصالح الوظيفة العمومية التي أرهق كاهلها الأعداد الهائلة التي تدفع بها الجامعة سنويا إلى سوق العمل، تزايد الإقبال والاهتمام الدولي بالممارسة المقاولاتية، وبث الروح المقاولاتية في الطلبة الجامعيين.
- **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى:

- إظهار كيف يمكن لعملية تنظيمية تربوية أن تعزز وتطور روح ريادة الأعمال بين الطلبة الجامعيين؛
- التعرف على درجة مساهمة التعليم المقاولاتي الجامعي في تهيئة الطالب الجامعي لأن يندمج في الحياة العملية ويكتشف عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبيان أهمية إعداد برامج تكوينية متخصصة في المقاولاتية أو إعداد تخصصات أكاديمية في مجال المقاولاتية بالنسبة للنظام التعليمي الجامعي؛
- توضيح أهمية تطوير المهارات المقاولاتية لدى الطالب الخريج وتهيئته ليعد مشروعه الخاص ويعمل على تسييره وتطويره؛
- تبيان أهمية تخريج الطالب القادر على خلق فرصة العمل وليس انتظارها والاندماج في عالم الشغل.

- **منهج البحث:** من أجل الإحاطة بأهم جوانب الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الموضوع، وهذا من خلال استعراض الجوانب النظرية ومحاولة تحليلها لإسقاطها على الواقع للتعبير عن الظاهرة المراد دراستها.
- **هيكل البحث:** وللإجابة على التساؤل الرئيسي سيتم التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: مفاهيم أساسية حول (المقاولاتية، المقاول والثقافة المقاولاتية)

ثانيا: التعليم المقاولاتي الجامعي...الطريق نحو نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية

ثالثا: نماذج دولية متميزة في مجال نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية

أولا: مفاهيم أساسية حول (المقاولاتية، المقاول والثقافة المقاولاتية)

أصبحت المقاولاتية مفهوما شائع الاستعمال ومتداولا بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث ونظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بنشر الثقافة المقاولاتية وتطور المقاولين، فهم المحرك الأساسي للفعاليات الاقتصادية، لذلك عبر عنهم ب "قباطنة الصناعة" باعتبارهم قادة النمو الصناعي والاقتصادي لقدرتهم على إقامة الأعمال الصغيرة وتحويلها إلى أعمال كبيرة وناجحة تؤدي أنشطة مهمة وضرورية. وهو ما سيتم تناوله في هذا المحور.

1. المقاولاتية (مفهومها، استراتيجياتها والفرق بينها وبين المؤسسات الصغيرة):

إن المقاولاتية ظاهرة موجودة منذ القدم تحمل في طياتها معاني ورموز عديدة، لكن يبقى من الصعب إعطاء مفهوم يلقى الإجماع، عدد من الكتاب مع ذلك عرفوا المقاولاتية انطلاقا من الفعل المقاولاتي المنجز من طرف المحرك /الفاعل الرئيسي وهو المقاول.

1.1. مفهوم المقاولاتية:

لا يوجد إجماع حول مفهوم المقاولاتية وكذلك حول تحديد مفهومها ومع ذلك، فإن أغلب التعريفات تتفق على أنها:

- **تعريف الإتحاد الأوروبي سنة 2003:** "الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار و/أو الإبداع والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة"[1].
- **تعريف Alain Fayol**: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفرادا ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"[2].
- "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي"[3].
- "مجموعة النشاطات التي يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة"[4].

---

[1]. حمزة لفقير، (2009)، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة برنامج CREE GERME المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والحرف –سطيف-، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، فرع: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ص 27.

[2]. أيوب صكري، (2017)، سمير محمد جلاب وآخرون، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر-الإنجازات والطموحات-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص 14.

[3]. محمد قوجيل، (2016)، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 15.

[4]. محمد علي الجودي، (2015)، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي-دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 14.

- "القدرة التي تدفعها الرغبة في إيجاد أفكار خلاقة وتجسيدها في مشروع، بمعنى إدارة مغامرة منتجة للقيمة، بكل مخاطرها مع السعي لتحقيق الربح"[1].
- "مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات"[2].
- "خصائص ومتطلبات سلوكية تتجسد بعمليات ومراحل لتحديد الفرص التي تتعلق باحتياجات موجودة فعلا في الأسواق وتحمل المخاطر لتكوين مؤسسة لتلبية هذه الاحتياجات"[3].
- "تخصص يدرس العملية التي يقوم من خلالها المقاولون بتحديد واستكشاف واستغلال الفرصة"[4].

وعليه يمكن القول أن المقاولاتية هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، يتمتعون بروح مقاولاتية تبعا لمختلف المتغيرات الشخصية والمحيطية التي يمتلكونها وصولا إلى إنشاء مؤسسات جديدة لخلق قيمة مضافة.

2.1. استراتجيات المقاولاتية:

إن إستراتيجيات المقاولاتية تعد من أهم الاستراتيجيات التي تدفع منظمات الأعمال نحو التوجه لتحقيق رغبات وحاجات الزبائن والتي يجب على المقاول إتباعها لكي ينجح مشروعه وكذلك الوصول بهذه المنظمات إلى التميز[5]. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1]. اليمين فالتة ولطيفة برني، (2010)، البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاولاتية-دراسة استطلاعية عند طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة-، الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 08.

[2]. محمد قوجيل، (2017)، مطبوعة دروس في: مقياس المقاولاتية، تخصص: سنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 04.

[3]. طاهر محسن منصور الغالبي، (2009)، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 42.

[4]. Bernard Surlemont, Former Pour Entreprendre? Réflexions Sur L'approche Pédagogique En Matière D'entrepreneuriat, p02, Disponible Sur: www.cidegef.refer.org/activites/remises/liege/pdf/Bernard_SURLEMONT.pdf, Date De Consultation: 16-04-2018.

[5]. محجوبة بن شهرة، (2017)، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة-دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير-، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 13.

الشكل رقم (01): استراتيجيات المقاولاتية

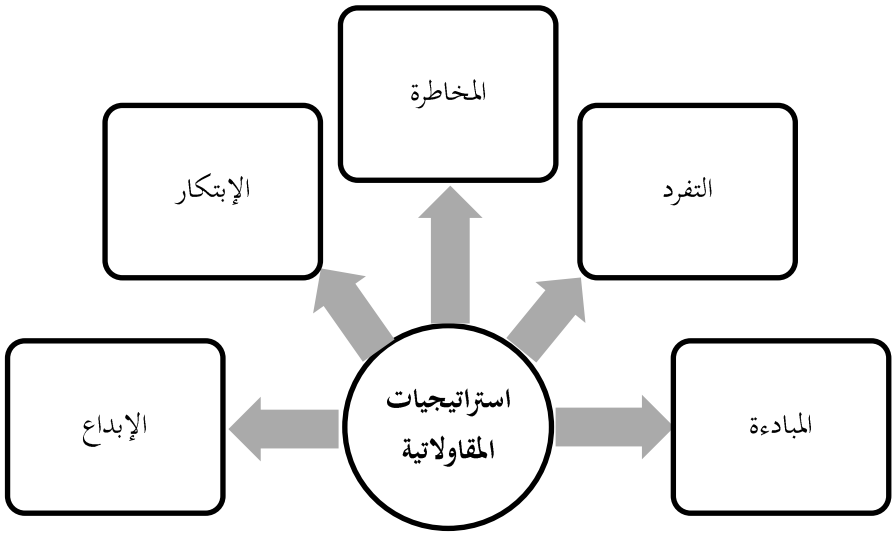

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على: محجوبة بن شهرة، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة-دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير-، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 13.

3.1. الفرق بين مفهومي المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة:

تجدر الإشارة إلى أن هناك تداخلا كبيرا بين مفهومي المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة، فهما ليسا مترادفين أو متشابهين كما يعتقد الكثير من الناس، فليس كل من ينشئ مؤسسة صغيرة هو مقاول، فالمؤسسات الصغيرة التقليدية هي المؤسسات التي تنشأ وتبقى على حالها بدون تطور طوال حياتها، لأن أصحابها يفتقدون المهارات، الرؤية الإستراتيجية والتسيير المقاولاتي الضروري لنمو وتطور المؤسسة الصغيرة، أما المقاول فهو من يقيم عملا صغيرا ثم يحوله إلى عمل كبير من خلال التفكير الإستراتيجي والإبداع والابتكار المستمر، مما يجعلها مؤسسات مقاولاتية داعمة للتنمية[1].

2. المقاول...الفاعل الرئيسي في المقاولاتية:

يعتبر (**Mc Clelland**, 1961) بالتأكيد أول من اهتم في بداية سنوات الستينات بالسلوكات المقاولاتية للأفراد، أما ظهور وانطلاق الأبحاث والدراسات حول هذه الإشكالية فقد أخذت بعدها الحقيقي خلال فترة التسعينات[2].

وفيما يلي سرد لأهم التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم المقاول:

- **المقاول "Entrepreneur"**: ظهرت هذه الكلمة في فرنسا خلال القرن 16 وهي كلمة مشتقة من الفعل **"Entreprendre"** والذي معناه: باشر، التزم، تعهد وبالنسبة للغة الانجليزية فإنه تستعمل نفس الكلمة **"Entrepreneur"** للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.
- عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كلا من المصطلحين **"Entrepreneur"** و**"Entreprendre"** بالشكل التالي:

[1]. محمد قوجيل، مطبوعة دروس في: مقياس المقاولاتية، مرجع سابق، ص 16.

[2]. محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-، مرجع سابق، ص 25.

✓ **Entreprendre:** تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة... وغيرها.

✓ **Entrepreneur:** الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، حيث مثلا بدل أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

- أما في انجلترا في القرنين 16 و 17 فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول **"Entrepreneur"** هو مصطلح **"Adventurer"** أو **"Undertaker"**. ولقد عرف ال **Johnson's Dictionary** كلمة **"Undertaker"** كالتالي: "الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة"[1].
- **تعريف اللجنة الأوروبية:** "الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار بجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق مبتكرة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها وذلك بتخصيصه الناجع للموارد"[2].
- **تعريف المقاول من منظور اقتصادي:** "كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج (الأعوان الطبيعيين، رأس المال، العمل...) بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات"[3].
- "عون اجتماعي (فردي أو مؤسساتي) ملتزم، يمكن أن يكتسب خصائصه الاجتماعية والمهنية، يقوم بأعمال ويجمع الوسائل الضرورية من أجل تنمية المقاولاتية، من خلال عملية إنشاء مؤسسة وكذلك دعم التنمية وترقية الظروف المشجعة لبروز الثقافة المقاولاتية"[4].
- "فرد يقيم عملا صغيرا ويجعل منه خلال فترة قصيرة عملا كبيرا وناجحا ويتمتع بقدرات وقابلية على تحمل المخاطرة برأس المال وقبول المجازفة عند اتخاذ القرار والتخطيط العلمي السليم والإدارة الإبداعية للأعمال الخاصة به والعمل على تطويرها باستمرار، هو شخص دائما ما يبحث عن التغيير ويستغله كفرصة"[5].
- "فرد يتمتع بقدرات وقابليات على تحمل المخاطرة وقبول المجازفة المحسوبة ورؤية الفرص والتخطيط العلمي السليم والإدارة الإبداعية لأعمال خاصة به وإنجاح هذه الأعمال والعمل على تطويرها باستمرار"[6].

وعليه يمكن القول أن المقاول هو الشخص الذي يمتلك الصفات و القدرات و المهارات الشخصية التي تؤهله لاستغلال الفرص المتاحة وتحمل المخاطر الناجمة عن خلق و تطوير مؤسسة ما في ظل بيئة لا يقينية، معتمدا في ذلك على الإبداع بمختلف أشكاله.

3. مفهوم الثقافة المقاولاتية:

هو مفهوم يخضع لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث تعرف الثقافة بشكل عام على أنها:

✓ "التلاؤم أو التوافق مع العوامل المحيطة وتتضمن كذلك الأفكار المشتركة بين مجموع الأفراد وكذا اللغات التي يتم من خلالها إيصال الأفكار وهو ما يجعل منها عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة"؛

---

[1]. حمزة لفقير، مرجع سابق، ص 30.

[2]. محمد علي الجودي، مرجع سابق، ص 22.

[3]. صندرة صايبي، (2015)، محاضرات في: إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، ص 08.

[4]. محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-، مرجع سابق، ص 26.

[5]. اليمين فالتة ولطيفة برني، مرجع سابق، ص 07.

[6]. طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 42.

✓ "مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع والتي يستعملونها في التعاملات والتبادلات".

أما الثقافة المقاولاتية فتعرف على أنها:

"مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، ابتكار في مجمل القطاعات الموجودة، إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة إلى التخطيط، اتخاذ القرارات، التنظيم والمراقبة، كما أن هناك ثلاث أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة والمؤسسة"[1].

"العادات والقيم مثل (الاستقلالية، المسؤولية، الإبتكارية والتضامن) والمعارف المكتسبة من أجل كسب الرهان كمقاول أو موظف، الكفاءات المعرفية حول الأفعال، الحالات والسلوكات المكتسبة من واقع الحياة".

هذا التعريف يرتكز في جزء كبير على منشئ المؤسسة الفردي **(Créateur Individuel)** وهذا بالإشارة إلى عادات، قيم وكفاءات هذا المنشئ.

"إنشاء وتسيير مؤسسة ما، مقاربة حركية وإبداعية من طرف موظف من أجل القيام بتطوير مؤسسة ما، البحث الفعال والحركي على وظيفة من طرف شخص بدون وظيفة؟ الأسلوب التعليمي (البيداغوجيا) المنتهج على الشباب المتكونين وكذلك التأثيرات الاجتماعية، الإيجابية والإبداعية"[2].

كما أن هناك خمسة مركبات تدل على وجود الثقافة المقاولاتية في مجتمع معين وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مركبات الثقافة المقاولاتية

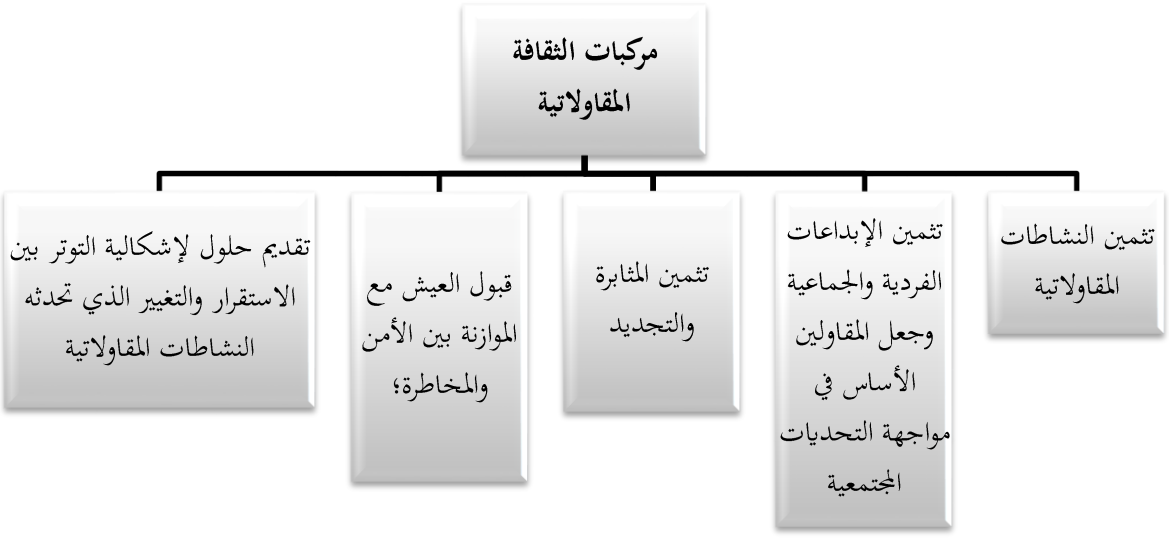

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على: محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 120.

[1]. محمد علي الجودي، مرجع سابق، ص 15.

[2]. محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-، مرجع سابق، ص 120.

وعليه يمكن القول أن الثقافة المقاولاتية هي مجموعة الكفاءات وخاصة المعارف العملية **savoir –faire** (القابلية) والحالات **savoir-être** (كالاستقلالية الثقة بالنفس، تحمل المسؤولية، الإبداع والابتكار، رؤية القائد، روح الفريق، الأخلاق والتضامن) المكتسبة من الحياة من أجل مواجهة الرهانات بشكل صحيح بالنسبة للفرد، المجموعة، المجتمع، الوطن، التنظيم أو الفاعل في التغيير.

ثانيا: التعليم المقاولاتي الجامعي...الطريق نحو نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية

إن ظهور اقتصاد المعرفة دفع بالدول للاهتمام بالتعليم المقاولاتي خاصة بالجامعات لكونه يمثل دورا مهما في إعداد الشباب بشكل جيد من خلال مقررات تدريسهم وذلك من منطلق أن التعرض لمقررات في المقاولاتية والإبداع من المحتمل أن يؤدي وبشكل كبير إلى أن يغدو الطلبة في محطات مهنية عند أي نقطة في المستقبل ويخلق لديهم قدرا من الاهتمام ببدء أعمال تجارية.

1. التعليم المقاولاتي الجامعي (المفهوم والأهمية):

يعد التعليم المقاولاتي من أكثر الأشكال وضوحا التي تحضر الأفراد للوصول إلى إنشاء مؤسسة، فالمقاولاتية هي العملية التي تكون فيها مهارات ومواقف معينة مطلوبة بشدة. عدد كبير منها يمكن الحصول عليها عن طريق إتباع الدروس التعليمية والبرامج أو التكوينات[1].

إن التعليم المقاولاتي إشكالية لكونه علما وفنا ومع ذلك فقد أظهرت التجارب التربوية أن التكوينات المقاولاتية كانت لها آثار إيجابية على خريجي التعليم العالي ومكنت من الوصول إلى وعي مقاولاتي لهؤلاء[2].

1.1. مفهوم التعليم المقاولاتي الجامعي:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتعليم المقاولاتي. ومن أهمها:

- **تعريف موسوعة ويكيبيديا الانجليزية**: "العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات اللازمة وإثارة دافعيتهم وتعزيزها وذلك من أجل حفزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة"[3].
- "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس أو تطوير المشاريع الصغيرة".

---

1. Azzedine Tounés, Un cadre d'analyse de l'enseignement de l'entrepreneuriat en France, p 03, Disponible Sur: *archives.auf.org/53/1/03-69.pdf,* Date De Consultation: 16-04-2018.

2. Jeanine Billet, Education A L'entrepreneuriat Et Developpement De L'esprit D'entreprendre Aupres Des Etudiants Des Ecoles De Management: Le Cas De L'escpau, Etude Préliminaire, p 07, Disponible Sur: *archives.entrepreneuriat.com/fileadmin/ressources/actes07/Billet_Jeanine.pdf,* Date De Consultation: 16-04-2018.

3. محمد علي الجودي، مرجع سابق، ص 143.

- "التعليم الذي يسعى إلى تعزيز احترام الذات والثقة بالنفس بالاعتماد على مواهب الفرد وإبداعه وبناء المهارات والقيم المناسبة التي تساعد الطلبة على توسيع أفق نظرتهم إلى التعليم المقاولاتي وما بعده من فرص وتقوم هذه المنهجيات على اعتماد نشاطات شخصية وسلوكية وتحفيزية ونشاطات تخطيط وظيفي"[1].
- "العملية أو سلسلة النشاطات التي تهدف إلى تمكين الفرد ليستوعب ويدرك ويطور معرفته ومهاراته وقيمه وإدراك أن تلك العملية ببساطة لا تتعلق بحقل أو نشاط معرفي معين ولكنها تمكن الفرد من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب إبداعي من خلال التعرض لتشكيلة واسعة من المشكلات والتي يجب عليه تعريفها وتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها"[2].

كما يختلف التعليم المقاولاتي عن تعليم إدارة الأعمال إلا أن هناك خصائص مشتركة بينهما. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الفرق بين تعليم المقاولاتية وتعليم إدارة الأعمال

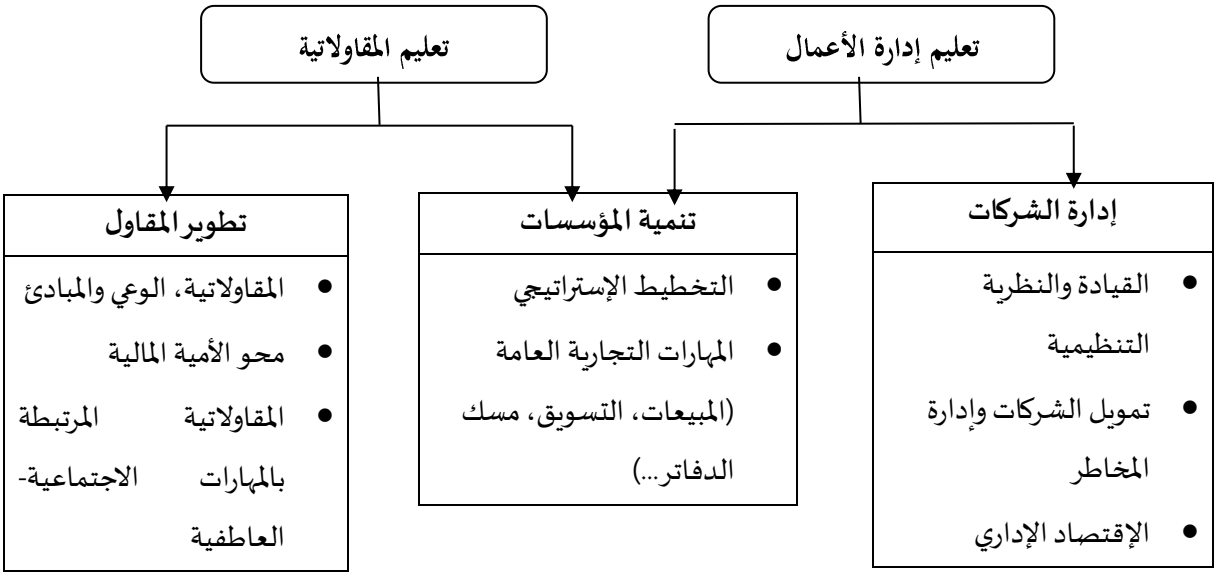

المصدر: محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 126.

وعليه يمكن القول أن التعليم المقاولاتي الجامعي هو مجموعة من الطرق والوسائل التي تنمي القدرات والمهارات الإبداعية في الطالب لإبراز الروح المقاولاتية فيه وصولا إلى إنشاء المشاريع الصغيرة التي بدورها تزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.1. أهمية التعليم المقاولاتي الجامعي:

يمكن القول أن أهمية التعليم المقاولاتي الجامعي تكمن فيما يلي:

[1]. محجوبة بن شهرة، مرجع سابق، ص 38.

[2]. أيوب صكري، سمير محمد جلاب وآخرون، مرجع سابق، ص 15.

الشكل رقم (04): أهمية التعليم المقاولاتي الجامعي

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على: أيوب صكري، سمير محمد جلاب وآخرون، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر-الإنجازات والطموحات- ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2017، ص 16.

2. إستراتيجيات التعليم المقاولاتي الجامعي لتنمية الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية:

لكي نصل إلى تعليم مقاولاتي يعزز وينمي الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي وجب إتباع إستراتيجية أو عدة إستراتيجيات لبلوغ ذلك وفيما يلي أهم هذه الإستراتيجيات:

- **إستراتيجية العرض:** يتم تحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم وفي هذه الإستراتيجية يصمم التعليم على شكل توصيل للمعلومات أو حكاية قصة.

وتكون أنظمة التقييم على حسب الإنصات والقراءة وتقتصر على قياس درجة الحفظ لدى الطلبة لكل المعارف التي تم تدريسها لهم.

- **إستراتيجية الطلب:** وهو معاكس للإستراتيجية الأولى ويقوم على الاحتياجات والدوافع وأهداف الطلبة، فالتعليم في هذه الإستراتيجية يصمم على أساس خلق بيئة ملائمة لاكتساب المعارف والمعلمون هم مسهلون في حين أن الطلبة لهم دور نشط في المساهمة في تعليمهم.

وتكون نظم التعليم في معظمها من أجل المتكونين ويكون على الطلبة استعداد آرائهم وأفكارهم على ما تعلموه.

- **إستراتيجية الكفاءة:** وتبحث هذه الإستراتيجية في تنمية وتطوير الاستعدادات للطلبة في حل المشاكل المعقدة باستعمال المعارف والاستعدادات المفتاحية والتعليم هنا يكون تداخليا بين المعلم والطالب وجعل التعلم ممكنا.

ونظام التقييم يكون مركزا على الاستعدادات المكتسبة من طرف الطلبة لحل المشاكل المعقدة للحياة الواقعية[1].

- **إستراتيجيات أخرى:**

تبعا للإستراتيجيات السالفة الذكر تندرج عدة إستراتيجيات أخرى ونستطيع اختصارها في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): استراتيجيات التعليم المقاولاتي الجامعي

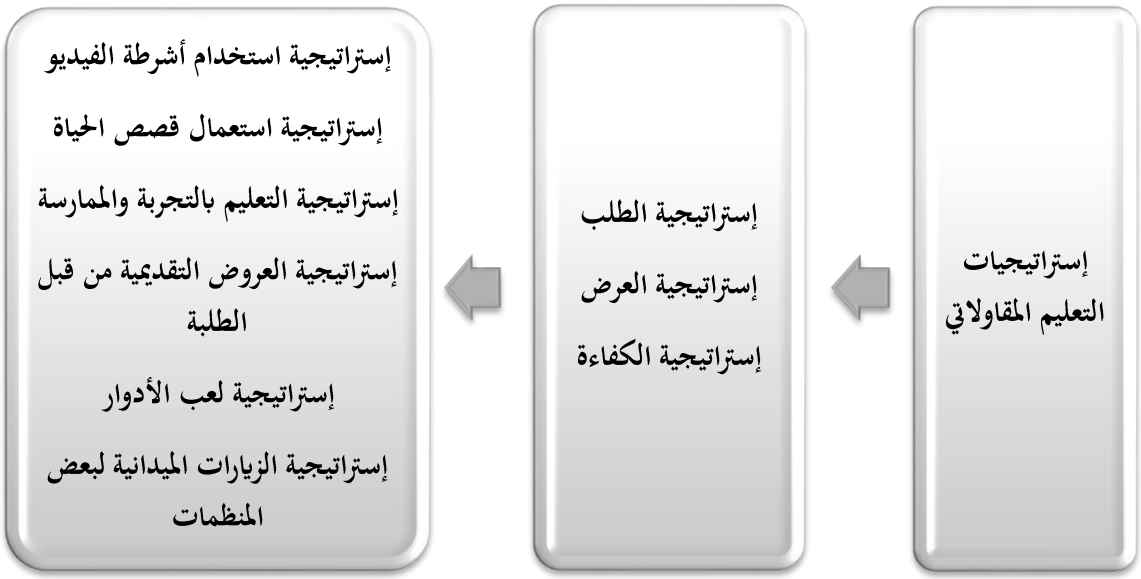

المصدر: محجوبة بن شهرة، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة-دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير-، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 41.

3. نحو مقاربة شاملة للتعليم المقاولاتي ونشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية:

تعكس أساليب التدريس المستخدمة في تدريس المقاولاتية مجموعة متنوعة وواسعة يمكن تفسيرها بعدم التجانس في الفئات والأهداف والنتائج المتوقعة من البرامج الدراسية والدورات التكوينية، حيث أن هناك 11 طريقة بيداغوجية لتدريس المقاولاتية مستخدمة في 209 من المدارس والجامعات الأمريكية.

وفيما يلي سنقوم بتحليل بيداغوجية تدريس حديثة يمكن تطبيقها بسهولة في تدريس وتعليم المقاولاتية، هي مقاربة تدريس المشاريع، حيث تعتبر المؤسسات المصغرة والصغيرة موضوعا شاملا للدراسة يتضمن مختلف الوظائف (التسويق، التمويل، تسيير الموارد البشرية...).

- **أساليب التدريس الجديدة: توجه نحو الوظيفية:**

يرتكز وينتظم التعليم المقاولاتي إلى حد كبير حول التحليل الوظيفي للمشاريع والمؤسسات، من خلال تشريح مشروع أو مؤسسة عبر الوظائف الرئيسية التي يقدمها المعلمون لطلبتهم باعتبارها مجموعة من المؤشرات الإحصائية والمحاسبية، بدلا من تقديمها باعتبارها مشروعا عاما يعمل به فرد أو فريق.

[1]. محجوبة بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 39-40.

لا يبدو أن هذا النهج التحليلي لا يخلو من العقلانية والتناسق ولكن هو عرض متسلسل، تحليلي وخطي لمشروع أو لمؤسسة، يتضمن ممارسة أساسية في عالم الأعمال: الرؤية العامة. من جانب آخر، هذا النوع من العرض لا يناسب سوى المؤسسات ذات حجم معين من النشاط، الذي يتطلب تنظيما هرميا ورسميا. العملية المقاولاتية، لا سيما في مراحلها الوليدة والناشئة ذات طبيعة أفقية **"Transversal"** وبالتالي فهي غير مناسبة لهذا النوع من المقاربات وتدريسها يتطلب مجموعة من المعارف والمهارات في تشكيل المشروع و إنشاء المؤسسة.

نموذج التعليم المقاولاتي في فرنسا يستند غالبا إلى المقاربات الوظيفية وقليلا جدا على المقاربة الشاملة، هذه الأخيرة تتضمن رؤية شاملة ولا تنطلق من المشروع أو المؤسسة، تأخذ بعين الاعتبار أحسن الأوقات في حياة المشاريع والمؤسسات في طور الانطلاق ووجود الحوار فرد/مشروع.

عرضية هذه المقاربات تحتوي على مسارات للتشارك يمكن أن تحقق توفير الوقت والموارد، هذه المقاربات تحتوي على البعد" متعدد المؤسسات" الذي يجمع الطلبة بالمهارات المتعددة التخصصات (تقنية وإدارية) في مشاريع ذات مهام عامة.

هذه العرضية وهيئات التعليم المقاولاتي تتطلب تعبئة نماذج تعليمية محددة تبتعد كثيرا عن تلك التي يتجاهل التعليم فيها الأبعاد الإجرائية "المرحلية" لظواهر متنوعة وفريدة.

أساليب التدريس عن طريق المشروع تظهر في الحالة الراهنة للمعرفة كممارسات تلبي الحاجة العرضية **"Transversalité"**، فهي تبدو أكثر ملاءمة في تعليم وتعلم الثقافة المقاولاتية وتقدم فهما للمشروع والمؤسسة بشكلها العام.

- **أساليب التدريس عن طريق المشروع المرتكزة على التصورات والمو اقف:**

يتبنى التعليم المقاولاتي في فرنسا النموذج التعليمي التقليدي، التعليم التقليدي في تسيير المؤسسات (التمويل، الضرائب، التسويق...) هو المفضل فيما يخص تنمية الروح المقاولاتية ودعا (**Carrier C. 2000**) إلى التخلي عن سيطرة نماذج نقل المعرفة من خلال طرق التدريس المعتمدة على الترشيد، الأمثلة والأعظمية.

من الضروري إجراء تكوين قاعدي في المعارف النظرية ولكن يجب أن يكون مصحوبا بمواقف تعليمية تتيح للطلبة "التعمق"

في الروح المقاولاتية، التكوين الأول معرفي والثاني عملي، حيث يتم الحصول عليها من خلال التجربة، عدم التأكد، المخاطرة، الإبداع، المبادرة، التجربة والخطأ.

تعليم وتعلم المقاولاتية يعني إذن، العمل في وقت واحد على المعارف والخبرات والمهارات وخاصة التصورات والمواقف وهو ما يسمى بالضرورة بيداغوجيا العملية "**pédagogie de l'action**" التي تعتبر طريقة التدريس الأنسب في هذا المجال. من بين الطرق التعليمية الأكثر استخداما في البيداغوجية العملية هي بيداغوجية المشروع (حقيقية أو افتراضية) لأنها الأكثر ملائمة للابتكار والمخاطرة.

بيداغوجية المشروع تسمح ب"التعلم المتبادل" وهذا يعمل من خلال البعد الجماعي القوي الذي يقوم على التبادل بين الطلبة وبينهم وبين المعلمين وحتى الشركاء في المشاريع إن أمكن، الحصول على مهارات وموارد الآخرين، تزيد بشكل كبير في القيمة الجماعية لتعلم المقاولاتية[1].

ثالثا: نماذج دولية متميزة في مجال نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية

تهدف النماذج الدولية إلى نشر وتعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة في الجامعات، لإنشاء أجيال لديها الرغبة في تحقيق التفوق والامتياز من خلال تطبيق الأفكار الناجحة وتخطي أو تصحيح الأفكار الخاطئة وتعزيز الأنشطة والفعاليات المقاولاتية.

1. نماذج غربية متميزة في مجال نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية:

تعد الدول الغربية أكثر اهتماما بالمقاولاتية لذا سنتطرق إلى أهم دولتين ناجحتين في هذا المجال وهما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

- **التجربة الأمريكية:**

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة أعمال لبث الثقافة المقاولاتية في الطالب أهمها:

✓ تقيم أسبوعا للمقاولاتية كل عام بهدف تحفيز الشباب عموما والطالب خصوصا، على ممارسة العمل المقاولاتي من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات مثل: تمارين المحاكاة، ألعاب الانترنت، مسابقات خطة العمل، برنامج الضيف المحاضر، ورش العمل المختلفة والمنتديات المحلية لأنشطة مقاولاتية؛

✓ تصميم مواقع تعليمية على الانترنت تتيح التعرف على قدرات الطلبة والتفاعل مع الأساتذة المختصين لاستكشاف قدرات الطلبة المقاولاتية ومهاراتهم، فضلا عن المراكز المقاولاتية المنتشرة حول الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم برامجا تعليمية وتدريبية للأجيال الجديدة من المقاولين وكذلك المساعدات المقدمة في مجال تقنية المعلومات والاتصال؛

✓ تقدم الجامعات الأمريكية لبرامج تعليمية متكاملة في تخصص المقاولاتية من خلال برامج علمية متنوعة، حيث اتبعت خطاها العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم وبصفة خاصة جامعة جنوب كاليفونيا التي تعد أول جامعة تطرح أول برنامج علمي حديث متطور في المقاولاتية سنة 1971 م، ثم تبعتها بقية الجامعات داخل وخارج أمريكا، بل قامت هذه الجامعات بتنظيم مسابقات لتشجيع الثقافة المقاولاتية بين الطلبة، حيث تمنح جامعة "**يال**" الأمريكية "**yale**" جوائز تصل قيمتها إلى خمسين ألف دولار من خلال المنافسة على أفضل خطة مشروع على مستوى الجامعة وتقدم مبلغا من المال للبدء في المشروع للطالب الناجح، بالإضافة إلى النصح والإرشاد والمتابعة للمقاول بالجامعة؛

✓ تقوم الحكومة الأمريكية بحملات إعلامية واسعة النطاق تتناول قصص نجاح لمقاولين، بهدف تشجيع الطلبة من مختلف السنوات على تنمية الاستعداد والتوجه الايجابي نحو العمل المقاولاتي والمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال جعلها مسؤولية كل فرد يتجه نحو العمل المقاولاتي ويوظف الآخرين.

[1]. محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-، مرجع سابق، ص ص 128-129.

كما قامت الحكومة الأمريكية بخطط وبرامج إستراتيجية لدعم المنشئات الصغيرة وهذا لتحفيز الطالب على الإنشاء وعدم الخوف من القيود الحكومية:

- ✓ منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة تصل إلى (0،20) % ؛
- ✓ إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1953 م تحت مسمى" **الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة**" لإقامة وتنمية وحماية المنشآت الصغيرة؛
- ✓ إنشاء برامج في وزارة التجارة لتشجيع وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التجارة الإلكترونية؛
- ✓ تفعيل دور إدارة المنشآت الصغيرة لدعمها ماليا وفنيا.

- **التجربة اليابانية:**

قامت اليابان بعدة أعمال لتنمية الثقافة المقاولاتية في الطالب كي يصبح مقاولا أهمها:

- ✓ أجرت السلطات اليابانية عمليات إصلاح واسعة النطاق في النظام التعليمي، كما قامت الجامعات اليابانية بعقد تحالفات إستراتيجية مع بعضها البعض ومع قطاع الأعمال والإدارة؛
- ✓ أعطيت الجامعات الاستقلالية التامة دون أدنى تدخل من الأجهزة الحكومية من أجل تحسين التقنية وتطوير الموارد البشرية فيها وتقليص الفجوة بين مخرجات الجامعات العلمية والبحثية واحتياجات سوق العمل وربط الجامعات بقطاع الأعمال لإتاحة إمكانية إنشاء منظمات أعمال مقاولاتية جديدة لجيل الشباب، مع وضع معايير جديدة للنظام التعليمي والتربوي لتشجيع الإبداع والابتكار؛
- ✓ استعمال وسائل الإعلام بطريقة مكثفة لنشر الثقافة المقاولاتية في الطالب وكافة فئات المجتمع؛
- ✓ تقديم جوائز مادية وشهادات تقدير للمتميزين في المشروعات المقاولاتية جامعة" **إيشكاوا**"؛
- ✓ أتاحت وسائل اتصال متنوعة مع عقد لقاءات دورية بين الطلبة وخبراء المقاولاتية.

كما وضعت الحكومة اليابانية عدة وسائل لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من شأنها أن تشجع الطالب على إنشاء مشروعه أهمها:

- ✓ وضع أنظمة وتشريعات تشجع أصحاب المنشآت الصغيرة مثل الإعفاءات الضريبية حيث تصل إلى 25 %، مع وضع مؤسسات مالية ومصرفية حيث يتم الإقراض دون أية ضمانات مع فائدة سنوية 7 %؛
- ✓ توفر سياسة لحماية المنشآت الصغيرة من الإفلاس تقوم عليها المؤسسات المالية والتأمينية؛
- ✓ تولت الدولة والحكومات مسؤولية متابعة المشروعات الصغيرة من خلال حاضنات الأعمال بما فيها الحاضنات التقنية داخل الجامعة؛
- ✓ الإصلاحات العديدة في النظام التعليمي والتربوي، لربط مخرجات الجامعة مع سوق العمل.

نجد أن التجربة الأمريكية والتجربة اليابانية تعد من التجارب الأكثر فعالية، لأن هذه التجارب تميزت عن بقية التجارب في نشر الثقافة المقاولاتية في الطالب الجامعي من خلال:

- ✓ الاستفادة من دور الجامعات في تعزيز مفهوم المقاولاتية والذي لم يقتصر فقط على مساندة المقاولين وتشجيع مشروعاتهم وإبداعاتهم ودعمهم ولكن أيضا من خلال تدريس مقررات المقاولاتية وإنشاء تخصصات علمية لتعليم المقاولاتية واعتبار بعض الجامعات المقاولاتية كتخصص جامعي؛

✓ لم تكتف التجربة الأمريكية والتجربة اليابانية بنشر الثقافة المقاولاتية في التعليم العالي فقط، بل جعلته في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي لغرس مفهوم المقاولاتية في النفوس الناشئة في مرحلة مبكرة؛

✓ استعانت التجربة الأمريكية والتجربة اليابانية بوسائل الإعلام من خلال حملات إعلامية منظمة لدعم الثقافة المقاولاتية لدى أفراد المجتمع بأسره ومنه الطالب الجامعي[1].

2. تجارب عربية متميزة في مجال نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية:

تعد الدول العربية متأخرة جدا في مجال المقاولاتية ومن الدول التي حاولت نشر الثقافة المقاولاتية في الطالب الجامعي نذكر منها التجربة السعودية وكذا التجربة البحرينية؛ حيث تعد هذه الأخيرة من أهم التجارب العربية الناجحة في دعم الروح المقاولاتية؛ كما أنها انعكست على الدول العربية الأخرى.

- **التجربة السعودية:**

لقد تميزت التجربة السعودية بالرغم من حداثتها بتوفير بيئة ملائمة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعدد جهات وصناديق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم المشروعات المقاولاتية الخاصة بالمرأة كنموذج للأسر المنتجة، بالإضافة إلى منح قروض ميسرة دون فوائد، بجانب ترويج إنتاجها ومبتكرات المقاولين المتفوقين من خلال إشراكهم في المحافل الدولية للمقاولاتية ودعم حصول بعضهم على جوائز تقديرية وكانت نتائج هذه التجربة (الإيجابية والسلبية) كالتالي:

✓ سعت إلى القضاء على ظاهرة البطالة؛

✓ اهتمت بنشر ثقافة المقاولاتية من خلال المراكز المختصة بالمقاولاتية وحاضنات الأعمال فقط؛

✓ عقدت مؤتمرات بالاشتراك مع الغرف التجارية وتشترك في المؤتمرات الدولية الخاصة بالمقاولاتية؛

✓ تقدم جوائز مادية وشهادات تقدير للمتميزين في المشروعات المقاولاتية (مشروع بادر ومركز المقاولاتية في جامعة الملك سعود)؛ ركزت بشكل أكبر على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ ركزت على الطلبة والشباب الخريجين وكذلك المرأة؛

✓ أغفلت استخدام وسائل الإعلام في نشر ثقافة الجودة؛

✓ تعاني من ضعف التواصل بين المقاولين و خبراء المقاولاتية.

نستنتج أن التجربة السعودية ركزت على دعم الثقافة المقاولاتية في الطالب وأهم ما يميزها تقديم قروض ميسرة دون فوائد وهذا يعد كمحفز فعال للطالب الإسلامي الجامعي كي يهتم بالعمل المقاولاتي أكثر.

- **التجربة البحرينية:**

تعد التجربة البحرينية من التجارب الرائدة في دعم الثقافة المقاولاتية؛ حيث تم اتخاذ مملكة البحرين كمركز إقليمي رئيسي للمنطقة العربية من المركز الإقليمي في الهند، بدعم مشترك من" **اليونيدو**" وحكومة الهند بغرض تقوية الطاقات الإنتاجية في الدول العربية والأسيوية والإفريقية في قطاعات دعم الاستثمار وتنمية المقاولين، كما تم إنشاء مركز في البحرين يسمى **الآرسيت "ARCEIT" (المركز العربي الإقليمي لتنمية وتدريب أصحاب الأعمال والاستثمار)** سنة 2000،

[1]. محجوبة بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 42-45.

الذي يهدف إلى تطوير وتنمية الطاقات في المنطقة العربية من أجل ترويج الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المقاولين؛ حيث تنظم نشاطات **الآرسيت** من قبل مكتب **اليونيدو** وتروج الاستثمار والتكنولوجيا بمملكة البحرين للوصول إلى أقصى درجة من التعاون بين المشاركين.

من أهم مهام مركز **الآرسيت** ما يلي:

- ✓ زيادة أعداد المقاولين عن طريق البرامج التعليمية والتدريبية والمشورة؛
- ✓ خلق ونشر الثقافة المقاولاتية في مجال الأعمال بين شباب المنطقة العربية؛
- ✓ تسهيل عملية خلق المشاريع الجديدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هنا نجد أن التجربة العربية قد ركزت على دعم الثقافة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون التركيز على طلبة الجامعة؛ حيث لم تعطي الحكومات العربية الاستقلالية التامة للجامعة كي يستطيع الطالب أن يبدع في العمل المقاولاتي عكس الدول الغربية التي ركزت على الطالب الجامعي وكيفية غرس العمل المقاولاتي لديه في الجامعة[1].

وهنا تكمن أهمية دراسة التجارب الدولية الناجحة؛ سواء العربية أمثال السعودية والبحرين كونها أقرب في الظروف الاقتصادية أو التجارب الغربية كونها الدول الأولى التي طبقت دعم المقاولاتية في الجامعة، كي تقتدي بها الأطراف المعنية التي تدعم الثقافة المقاولاتية (الحكومة، الجامعة، قطاع الأعمال)، لذا يجب دراسة حالة الجامعة الجزائرية لتبيين مدى النقص الذي يواجهه دعم الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي الجزائري، وكذا محاولة محاكاة هذه التجارب والاستفادة من إيجابياتها وسلبياتها وتكييفها بما يتلاءم مع الواقع الجزائري وخصوصيته.

خاتمة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أصبح التوجه نحو المقاولاتية ضرورة ملحة نظرا للنتائج الايجابية التي حققتها العديد من المؤسسات الرائدة في هذا المجال، بالإضافة إلى أن التعليم المقاولاتي الجامعي من شأنه نشر وتنمية الثقافة المقاولاتية وتحفيز الطالب الجامعي على أن يصبح مقاولا في المستقبل ويقوم بإنشاء وتطوير مؤسسة خاصة به؛
- تعتبر الجامعة مهد المشاريع الناجحة والمتميزة، نظرا لتوافرها على العناصر اللازمة لتحقيق مؤسسات صغيرة أو متوسطة رائدة، لأنه في الغالب رأس المال الفكري هو من يحقق الثروة، خاصة إذا ما تم توفير الاحتضان اللازم للأفكار، مع توفير البيئة المناسبة لتحويل الفكرة إلى مشروع حقيقي قائم في السوق؛
- أفضل وأيسر وسيلة للوصول إلى المقاولين الأكفاء والذين يستطيعون الوصول إلى الريادية هي الجامعة وبالضبط من خلال التعليم المقاولاتي الجامعي، الذي يساهم في إكساب الفرد المهارات والقدرات اللازمة ليصبح الطلبة الجامعيون مقاولين فاعلين مستقبلا؛

[1]. المرجع السابق، ص ص 45-46.

- تعتبر التجارب الغربية المتمثلة في كل من التجربتين الأمريكية واليابانية –وبدرجة أقل التجارب العربية- من التجارب الرائدة والفعالة في ترسيخ الفكر والثقافة المقاولاتية، نظرا لما تقدمه من نشاطات وفعاليات ودورات تساهم في تحقيق ذلك؛
- تعد المقاولاتية مجالا كاملا يعتبر فيه المقاول والفرصة هما الأساس، فإنشاء المؤسسة كظاهرة تستوجب شخصا مثقفا يتصف بسمات تميزه عن غيره وهنا يأتي الدور الفعال للجامعات التي تشجع على تكوين وتطوير الفكر والثقافة المقاولاتية للطالب الجامعي.

التوصيات:

في ضوء ما تقدم من هذا البحث، يمكن صياغة التوصيات التالية:

- ضرورة تخصيص برنامج تعليمي وتكويني نوعي يركز على خصوصيات ومميزات المقاول حتى يضاف للمهارات الخاصة بالجانب التقني للتسيير والتي وفرها التعليم والتكوين الحالي؛
- ضرورة اعتماد نماذج تقييم برامج تعليم المقاولاتية على مستويات التقييم الأربعة: رد الفعل، التعلم، السلوك والنتائج، بهدف قياس أثرها الحقيقي وتثمين الايجابيات وتفادي السلبيات؛
- جعل المقاولاتية كتخصص وليس كمادة تدرس في بعض التخصصات؛
- التعلم من التجارب المقاولاتية في الجامعة للدول الناجحة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية مع مراعاة خصوصية البيئة الجزائرية؛
- ضرورة تنظيم الجامعة لدورات تكوينية للأساتذة في المقاولاتية، كي يهتموا بالطلبة الذين لديهم سمات المقاول والوصول إلى طرق ايجابية تبث الروح والثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الآخرين؛
- السعي لتوفير قاعدة بيانات للطلبة مع المقاولين الناجحين وكذا مع الجهات الداعمة والممولة وأيضا مع القطاع الخاص؛
- تكثيف الملتقيات والندوات في جانب المقاولاتية مع دعوة مقاولين ناجحين لتشجيع الطلبة على إنشاء المشاريع؛
- تكريم الطلبة ذوي الأفكار الجديدة لبث الثقة في النفس والاستمرارية؛
- ربط الأبعاد المفاهيمية للمقاولاتية بزيارات ميدانية ودراسات تطبيقية واقعية، لكي يتمكن الطالب من معرفة واقع المؤسسات ومعاينتها عن قرب، كما تتاح له أيضا فرص تحديد نوع المشروع الذي يتلاءم مع إمكانياته ومؤهلاته من جهة وما يتطلبه الواقع من جهة ثانية.

لائحة المراجع

1. الأمم المتحدة، (د.ت)، الاقتصاد الأخضر في المغرب: هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات.
2. أيوب صكري، (2017)، سمير محمد جلاب وآخرون، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر-الإنجازات والطموحات-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال.
3. حمزة لفقير، (2009)، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة برنامج CREE GERME المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والحرف –سطيف-، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، فرع: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.
4. صندرة صايبي، (2015)، محاضرات في: إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.
5. طاهر محسن منصور الغالبي، (2009)، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
6. محجوبة بن شهرة، (2017)، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة-دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير-، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
7. محمد علي الجودي، (2015)، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي-دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
8. محمد قوجيل، (2016)، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
9. محمد قوجيل، (2017)، مطبوعة دروس في: مقياس المقاولاتية، تخصص: سنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
10. اليمين فالتة ولطيفة برني، (2010)، البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاولاتية-دراسة استطلاعية عند طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة-، الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
11. Azzedine Tounés, Un cadre d'analyse de l'enseignement de l'entrepreneuriat en France, Disponible Sur: archives.auf.org/53/1/03-69.pdf .
12. Bernard Surlemont, Former Pour Entreprendre? Réflexions Sur L'approche Pédagogique En Matière D'entrepreneuriat, Disponible Sur: www.cidegef.refer.org/activites/remises/liege/pdf/Bernard_SURLEMONT.pdf .
13. Jeanine Billet, Education A L'entrepreneuriat Et Developpement De L'esprit D'entreprendre Aupres Des Etudiants Des Ecoles De Management : Le Cas De L'escpau, Etude Préliminaire, Disponible Sur: archives.entrepreneuriat.com/fileadmin/ressources/actes07/Billet_Jeanine.pdf

واقع التنمية البشرية في الجزائر على مؤشرات رأس المال البشري للفترة (2013–2018)

The reality of Human Development in Algeria on the Human Capital Indicators for the Period (2013-2018)

سمية لمريني، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
لامية حمادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

الملخص:

إن الاستثمار في التنمية البشرية يؤدي إلى تعزيز بناء مجتمعات أكثر إنتاجية تواكب التنمية الصناعية وقادرة على الاستدامة، من هنا تأتي أهمية الاهتمام بالعنصر البشري كأثمن مورد تمتلكه الأمم. لهذا أفضل السبل لتحقيق التنمية البشرية المتواصلة هو مدى قدرة الدول على تحقيق النمو الاقتصادي و مدى إمكانية إلتزامها بالعدالة في توزيع الدخل.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع التنمية البشرية في الجزائر، عبر مختلف الميزانيات المرصودة ما بين (2013 -2018) وكيف انعكس ذلك على مؤشرات الرأسمال البشري.

توصلنا إلى أن تحسين مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر يعتمد في المقام الأول على حسن توجيه الإنفاق الاجتماعي، من خلال تحديد الأولويات الاقتصادية وفقا للبيئة الجزائرية وبما يضمن الاتساق مع الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الإجتماعي، الرأسمال البشري، التنمية البشرية، الإستثمار في رأس المال البشري، مؤشرالتنمية البشرية، مؤشر رأس المال البشري..

Abstract

Investment in human development promotes the building of more productive societies that keep pace with industrial development and are capable of sustainability, hence the importance of caring for the human element as the most precious resource of nations.

This is why the best way to achieve sustained human development is the extent to which countries are able to achieve economic growth and their commitment to equity in income distribution.

This paper aims to identify the reality of human development in Algeria, through the various budgets allocated between 2013 and 2018, and how this has been reflected in the indicators of human capital.

We have concluded that improving human development indicators in Algeria depends primarily on the good direction of social spending, by setting economic priorities in accordance with the Algerian environment and ensuring consistency with economic stability.

Keywords: social spending, human capital, human development, investment in human capital, human development index, human capital index.

المقدمة:

لم يعد مفهوم التنمية الاجتماعية مقتصرا على تحسين وتعزيز نوعية الظروف الحياتية للناس، بل أصبح يشمل الأبعاد المختلفة للتنمية، من احترام لجميع حقوق وحريات الإنسان، زيادة وتكافؤ الفرص الاقتصادية، إقامة لمؤسسات ديمقراطية، سيادة القانون، والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

و باعتبار العنصر البشري، العنصر الإنتاجي الأول في فاعلية عناصر الإنتاج المادية، كان لا بد من التوجه نحو الاستثمار في رأس المال البشري والتركيز أكثر نحو اكتشاف السبل التي تساهم في إعداد، تأهيل وتنمية أفراد منتجين ومتميزين بكفاءاتهم والاستفادة من كامل إمكاناتهم، وهذا بحكم أن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاستثمار في الموارد المادية.

يؤدي الاستثمار في التنمية الاجتماعية إلى تعزيز بناء مجتمعات أكثر إنتاجية تواكب التنمية الصناعية وقادرة على الاستدامة، من هنا تأتي أهمية الاهتمام بالعنصر البشري كأثمن مورد تمتلكه الأمم، وكأهم رأسمال يجب الاستثمار فيه خاصة من ناحية التعليم و الرعاية الصحية، لأنه الأكثر تأثيرا في الإنتاجية على الإطلاق والأكثر تكييفا مع المتغيرات الجديدة. فتنمية هذه الموارد البشرية و تأهيلها يساهم في مواجهة و مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية، وتساعد على الاستفادة المثلى من كل فرد من اجل الوصول إلى أكفأ أداء في إطار التنمية.

فتظهر أهمية العلاقة القوية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ودرجة الارتباط بينهما، حيث يسهم العنصر البشري في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحقيق رفاهية العنصر البشري. لهذا أفضل السبل لتحقيق التنمية البشرية المتواصلة هو مدى قدرة الدول على تحقيق النمو الاقتصادي و مدى إمكانية إلتزامها بالعدالة في توزيع الدخل، من خلال حسن الحكومات في توجيه الإنفاق الاجتماعي لتعزيز التقدم في التنمية البشرية على المدى البعيد.

الجزائر رغم تدهور أسعار البترول وانتهاج سياسة تخفيض الإنفاق العام، بقيت مستمرة في ضخ الموارد خاصة نحو التنمية الاجتماعية ككل، إيمانا و اعتقادا منها بأن سياسة الدعم سوف تضمن للدولة دورها و مكانتها كقائم و محافظ على الأمن والسلام الاجتماعيين، وكذلك من أجل الحفاظ على التوازنات العامة والرفع من مستويات النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات مؤشرات التنمية البشرية.

الإشكالية

ضمن هذا الإطار، في ظل مختلف السياسات والإصلاحات التي تبنتها الدولة ومختلف المبالغ المرصودة نحو الاستثمار في رأس المال البشري ، تبرز إشكالية البحث فيما يلي:

كيف انعكس و اقع التنمية البشرية في الجز ائرعلى مؤشرات رأس المال البشري للفترة (2013-2018)؟

سنحاول من خلال هذه الإشكالية الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الاجتماعي وأولوياته؟
- ما الغرض من حساب مؤشر التنمية البشرية ورأس المال البشري؟
- إلى أي حد يمكن أن يؤدي الاستثمار في الرأسمال البشري إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية في الجزائر؟

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته في ضرورة حسن توجيه الإنفاق الإجتماعي من خلالالاستثمار في رأس المال البشري الذي يساهم في عملية النمو الاقتصادي، باعتبار المورد البشري أحد العناصر المهمة في الإنتاج وهو الفاعل في كل مكونات التنمية، بالإضافة إلى آثاره على المدى الطويل التي تفوق نتائجه في الاستثمار المادي وبشكل الفرق بالنسبة للدول.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على حجم الإنفاق الاجتماعيفي الجزائر، من خلال مختلف الميزانيات المرصودة مابين(2014-2018) وكيف انعكس ذلك على مؤشراتالتنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشري.

المنهج المتبع

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتم في ضوئه استعراض، مناقشة وتحليل الأدبيات والأطر الفكرية المتعلقة بموضوع رأس المال البشري والاستثمار فيه ودراسة واقع التنمية البشرية في الجزائر.

هيكل البحث

بغية الإحاطة بكل جوانب الموضوع، سيتناول البحث من خلال النقاط التالية:

أولا: أهمية تحديد أولويات الإنفاق الاجتماعي

ثانيا: تطور هيكل النفقات الاجتماعية في الجزائر ما بين (2014-2018)

ثالثا: خصائص رأس المال البشري وأهمية الاستثمارفيه

رابعا: تقييم رأس المال البشري و آثار الاستثمار في التنمية البشرية

خامسا: تطور أداء الجزائر وفقا لمؤشرات التنمية البشرية ومؤشر رأس المال البشري للفترة (2013-2018)

أولا: أهمية تحديد أولويات الإنفاق الاجتماعي

تسعى التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي إلى تنمية العلاقة بين الطبيعة و البشر، النهوض برفاهية الأفراد وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات المختلفة والمشاركة الفعلية للشعوب في صنع القرار. يتطلب تحقيق ذلك، تحديد مناطق تمدد المدن والتوزيع الجيد للسكان، الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، توفير الطعام والمسكن المناسب والعناية الصحية للمجتمع، التعليم للجميع، حق حصول الأجيال القادمة من الموارد و التخطيط السليم وعدم إهدار الموارد . (خضري، 2014، ص 83-84)[1]

[1] محمد خضري(2014)، دور مؤشرات التنمية البشرية في تعزيز التنمية المستدامة (دراسة عبر الدول)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، ص83-84.

من هنا، يتبين أن التنمية الاجتماعية المستدامة لا تعنى بالاحتياجات البشرية الأساسية كالرعاية الصحية فقط و إنما تذهب إلى أبعد من ذلك بما وراء الاحتياجات الأساسية كدور المرأة وحرية التعبير و الديمقراطية.(قاسم، 2007، ص، 28-33) [1]

ضمن هذا الإطار، "إن من أولويات التنمية البشرية هو وضع الإنسان في محور اهتماماتها، حيث يجب أن تنسج حوله التنمية لا أن تنسجه حول التنمية، من خلال التأكيد أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم"(التميمي، 2008، ص16) [2]. تستدعي التنمية المتواصلة أن تتجه في إطار تنموي متكامل يراعى فيه البعدين الاجتماعي و الاقتصادي جنبا إلى جنب، فالفرد يعد في نفس الوقت محور التنمية وكذا أداتها. وهذا ما ينعكس على أهداف ووسائل التنمية ومختلف مؤشراتها، بحيث تصبح التنمية الاجتماعية ليست مقتصرة ومحصورة في ما تقدمه من خدمات اجتماعية معينة أو مراعاة الجانب الاجتماعي فقط و إنما تصبح هي التنمية الشاملة بحد ذاتها و بكل أبعادها. فإذا كانت التنمية الشاملة تسعى إلى إسعاد الناس بخلو حياتهم من الأمراض، فالأولى أن تكون الحالة الصحية والتعليمية أحد أهم دعامات التنمية، لأن ضعف هذه الحالة لدى الأفراد سوف يؤثر على المجتمع ككل بصفة مباشرة من حيث قدرات الإنتاج، إمكانيات و فرص التطور. في هذه الحالة تحسين نوعية وجودة الحياة يتطلب تطوير الإنفاق على قطاعي الصحة و التعليم، مما ينجر عنه تحقيق جودة النمو. لهذا أهمية وجودة النمو الاقتصادي تزيد إذا صاحبته بالمقابل تنمية حقيقية لقدرات الأفراد، تظهر في مستواهم المعيشي الكريم واللائق الذي يزيد من متوسطهم العمري وخلو حياتهم من الأمراض. فعلى على سبيل المثال: الإنفاق على الصحة يساهم في توصيل الخدمات الصحية الى شرائح واسعة من السكان خاصة التي تعود عليها بالإنتفاع، كاللقاحات و التطعيمات ضد الأمراض و علاجات انتشار الأمراض والأوبئة، إضافة إلى تعزيزه لقدرة الأسر على تحمل تكاليف العلاج ورفعه العبء عن كاهل المرضى الفقراء وغير القادرين3.

في ظل اقتصاد السوق ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي والاجتماعي، السؤال الذي يطرح نفسه هل فعلا بدأت تظهر ضرورة اقتصار دور الحكومات على تهيئة المناخ المناسب للنمو الاقتصادي و الظروف الاجتماعية فقط ويترك مادون ذلك للقطاع الخاص؟ وهذا انطلاقا من أن ارتفاع معدل النمو سوف يؤدي تلقائيا إلى زيادة الدخول مع ما ينجر عنها من تحسن في المستوى المعيشي، الأمر الذي ينعكس على خفض معدلات وفيات الأطفال و تحسين الحالة الصحية و التعليمية للمجتمع ككل. هذا التحليل يؤدي إلى ما يلي:4

- إن الزيادة في معدل النمو لا تعني بالضرورة زيادة مداخيل جميع الأفراد، فقد يتحقق معدل نمو مرتفع دون أن يسهم ذلك في توزيع عادل للناتج بين مختلف فئات المجتمع، فتحرم بذلك شريحة واسعة من المواطنين من قدرتهم على تحمل أعباء العلاج أو التعليم وغيرهما. كما لا تضمن الزيادة في المداخيل التأثير على الحالة الصحية أو التعليمية، كخفض معدلات الوفيات أو رفع مستوى المعيشة أو غيرها، لأن هذه الأخيرة تتعلق بسياسات أخرى أبعد من مجرد معدل النمو.

---

[1] خالد مصطفى قاسم(2007)، ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، ، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ص28-33.

[2] ساسي عبد الرزاق التميمي (2008)، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار دجلة، العراق، ص16.

[3] تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 1999/ 2000، http://documents.albankaldawli.org

[4] عبد الفتاح الجبالي، الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات/http://www.pidegypt.org/download/enfaq

- تعد الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم) من السلع العامة التي تمنح لكل فرد الحق فيها بمجرد إنتاجها، ولا يؤدي استعماله لها إلى إنقاص استخدامها كمكافحة الأمراض و علاج انتشار الأوبئة، فلا تجذب بذلك القطاع الخاص لإنتاجها لأنها لا تحقق له حافزا اقتصاديا قويا، فتتطلب التدخل المباشر للحكومة.
- لقد أثبتت أغلب التجارب الدولية فشل الأسواق في بعض مجالات الخدمات الاجتماعية، ويزيد الخطر عند عدم عمل هذه الأسواق بصفة جيدة، مما يؤدي إلى سوء توزيع الثروات و التأثير على توزيع الاستثمارات على مجالات مختلفة. فيصبح أحد المهام الأساسية للدولة هو تصحيح هذه الإختلالات، مثلا على اعتبار أن الأمراض تمس جميع شرائح المجتمع، فإذا كان المرض يمثل عبئا على كاهل الفقراء، فالكوارث الصحية قد تؤدي إلى نتائج وخيمة تحمّل حتى غير الفقراء تكاليف باهظة طلبا للرعاية الصحية. فالمرض في هذه الحالة يؤثر على مختلف شرائح المجتمع، بداية من الفقراء بزيادة الحدة من فقرهم، وعلى الميسورين بتحويلهم إلى حالة الفقر.

من هنا أصبح جليا أن تحسين الحالة الاجتماعية و توصيل الخدمات الصحية والتعليمية إلى كافة الأفراد مسؤولية أساسية للدولة. و لذلك اهتمت الأمم المتحدة ضمن إطار نصوص حقوق الإنسان حق كل شخص في مستوى معيشي لائق يحافظ على صحته وصحة عائلته ويضمن لهما الرفاهية، وكذا حصوله على الخدمات الأساسية من تغذية وملبس ومسكن و عناية طبية، ثم توسعت في ذلك الاتفاقات الدولية ودساتير العديد من الدول في نطاق الحق وضمانات الصحة والتعليم، وهذه الأمور تنصب كلها حول قضايا التضامن الاجتماعي، تكافؤ الفرص، كفالة الخدمات الاجتماعية والصحية والتأمين الاجتماعي، مجانية التعليم، عدالة توزيع الدخل وضمان الحد الأدنى من الأجور.

من هذا المنطلق، إن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الاجتماعي و أولوياته يتوقف على طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد و كيفية السيطرة عليها، مما يتيح للمجتمع تحديد طريقة إنفاق الموارد المحدودة بكفاءة وفعالية في المجالات التي تتطلب تدخل الدولة.

ثانيا: تطورهيكل النفقات الاجتماعية في الجزائر ما بين (2014-2018)

من أجل الحفاظ على التوازنات العامة وتحسين مستويات مؤشرات التنمية البشرية، وحتى في ظل ترشيد الإنفاق العام لم تتخلى الجزائرعن توجهها في مجال التنمية الاجتماعية حيثبقيت مستمرة في ضخ الموارد،للمحافظة على الأقل على الأمن والسلام الاجتماعيين.سنوضح ذلك من خلال الجدولين التاليين المتعلقين بتطور النفقات الاجتماعية في الجزائر وهيكلها للفترة(2014-2018)

الجدول (01) تطورقيمة النفقات الإجتماعية في الجزائر(2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
النفقات الإجتماعية (مليارديناز)	1609.12	1830.31	1841.57	1624.92	1760.01

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية، 2014، تقرير مشاريع قانون المالية (2014، 2015، 2016، 2017، 2018)

نلاحظ من خلال الجدول أنه رغم تراجع مداخيل البترول نتيجة تراجع أسعاره في سنة 2014، إلا أن الجزائر لم تتخلى عن سياستها في الإنفاق الاجتماعي، وهذا ما يظهر خلال سنوات 2015، 2016 على التوالي حيث تجاوزت قيمة النفقات الاجتماعية 1830 و1841 مليار دينار جزائري، ومع تزايد العجز في ميزانية الدولة نتيجة التراجع الكبير في مداخيل النفط لسنة 2017، انخفضت قيمة التحويلات الاجتماعية، ثم عاودت الإرتفاع في سنة 2018 ب 1760 مليار دينار نتيجة للتحسن الذي شهدته أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2017 وكذلك لعدم وجود آليات جديدة للإصلاح.

الجدول (02): تطور هيكل النفقات الاجتماعية في الجزائر (2014-2018) (مليار دج)

السنوات		2014	2015	2016	2017	2018
دعم السكن		255,192	403,275	471,294	304,93	396,11
دعم العائلات	1- المنح ذات الطابع العائلي	42,478	41,813	42,717	41,585	36,35
	2- دعم التعليم	103,012	109,484	114,425	116,72	113,06
	3- دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية	213,693	246,819	224,499	182,129	183,215
	4- دعم الكهرباء والغاز والماء	62,957	81,519	62,839	65,107	81,745
	المجموع	422,140	479,635	444,480	405,54	414,37
دعم معاشات المتقاعدين		252,097	251,308	243,513	236,789	270,91
الدعم الصحي		320,478	325,204	321,343	330,186	331,71
دعم المجاهدين		180,557	198,219	197,719	197,859	200,45
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة		178,659	172,673	163,221	149,63	146,47

المصدر: وزارة المالية، تقرير مشاريع قانون المالية(2014، 2015، 2016، 2017،2018)،

المديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية(2015)

حسب الجدول يتوزع هيكل النفقات الاجتماعية في الجزائر في تسعة أشكال للدعم يستفيد منها عدة فئات، ومما يلاحظ تطور ملفت لهذه النفقات خلال الفترة (2014 – 2018) لبعض القطاعات على حساب أخرى، مما يبين اهتمام الدولة بجوانب معينة في التنمية، رغم بعض التراجعات لسنة 2017 و2018 بسبب تدهور أسعار النفط وتوجه الدولة نحو سياسة ترشيد النفقات. فقد حضي دعم السكن بحصص كبيرة من التحويلات الإجتماعية بمتوسط يقدر بحوالي 366 مليار دينار للسنوات الخمس مما يعكس حجم الإهتمام بقطاع السكن بمختلف الصيغ التي تبنتها الدولة في إطار السكنات الإجتماعية.

دعم العائلات حضي هو الآخر بمتوسط تراوح بمقدار 433 مليار لنفس الفترة وذهبت حصة الأسد منه للتعليم ودعم أسعار السلع الإستهلاكية الأساسية بمتوسط يقدر على التوالي لكل منهما ب 111 مليار وما يقارب904 مليار، وهذا يرجع

لزيادة عدد الأطفال المتمدرسين وبهدف المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين مع زيادة ارتفاع الأسعار. كما يلاحظ تطور حصة دعم الكهرباء والغاز والماء بسبب التوسع العمراني وكذازيادة الطلب على استهلاك الطاقة.

أما بالنسبة لدعم معاشات المتقاعدين، فيظهر تطور كبير في التحويلات بمتوسط يقدر ب 251 مليار دينار لنفس الفترة، وهذا بسبب دعم الصندوق الوطني للتقاعد لتغطية العجز الذي نتج عن زيادة العدد الناتج عن التقاعد المسبق، زيادة كذلك التعويضات التكميلية والإضافية لمعاشات المجاهدين وذوي الدخول المتدنية نظرا لتغير الحد الأدنى للأجور.

الدعم الموجه لقطاع الصحة، يلاحظ تنامي المبالغ المضخة نحوه وهذا يرجع للتوسع في الخدمات وبرامج الرعاية الصحية، فقد شهدت مخصصات الدعم الصحي متوسط يقدر بحوالي 273 مليار خلال نفس الفترة (2014- 2018).

نظرا للإهتمام الزائد بالمجاهدين وذوي حقوق الشهداء، شهدت التحويلات الموجهة لدعم هذه الفئة ارتفاع متواصل بمتوسط يقارب 195 مليار خلال نفس الفترة، بخلاف البنود الأخرى التي انخفض نصيبها نوعا ما بسبب سياسة ترشيد النفقات بداية من 2017 ، وهذا يعود إلى أن الحد الأدنى لمرجعية معاشات ومنح هذه الفئة تستند في قيمتها على الأجر الوطني الأدنى المضمون وبالتالي كلما تغير هذا الأخير نحو الزيادة في سقفه زادت معه المنح.

وأخيرا بالنسبة لدعم المعوزين و وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة، كان متوسط التحويلات الاجتماعية حوالي 162 مليار لنفس الفترة، وهذا كنوع من التكفل بهذه الفئة وزيادة تلك الإعتمادات الموجهة للتنمية والتغطية الإجتماعية.

من هنا يتبين أن التحدي الذي يواجه الإنفاق الإجتماعي في الجزائر هو كيفية تحديد الحجم وضمان المستوى الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية بصفة عامة، وعلى الصحة والتعليم خصوصا، فيما يتعلق بالخدمات الإجتماعية من خلال تسهيل عملية الحصول عليها لمختلف الفئات ونشرها في جميع المناطق وكذلك حماية الطبقة الفقيرة.

فتحسين كفاءة وفعالية الإنفاق الإجتماعي يجب أن تخضع للمستوى الملائم للإنفاق وهيكله وكذلك السيطرة عليه، لأن زيادة حجم الإنفاق لا تعني بالضرورة توفير وتقديم أفضل و أجود الخدمات.

ثالثا: خصائص رأس المال البشري و آثار الاستثمار فيه

يعزى أغلب النمو الاقتصادي الذي تحققه الدول المتطورة إلى تحسين قدرات الإنسان، بواسطة الاستثمار في رأس المال البشري لأنه أعلى درجات الاستثمار في التنمية.

1- خصائص رأس المال البشري

فهو يعتبر حسب اليونيسيف:" المخزون الذي يمتلكه بلد ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين الذي يعد عاملا رئيسيا في تقرير إمكانياته من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية"(أشرف،2007، ص55) [1]، وحسب البنك الدولي: "هو المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي تتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكِّنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع".(بنتور، 2020، ص17)[2]

[1] العربي أشرف(2007)، رأس المال البشري في مصر، مجلة اقتصادية عربية، العدد 39، القاهرة، ص 55.

[2] المصطفى بنتور(2020)، منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية، صندوق النقد العربي، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي، ص07 https:// iefpedia.com

كما يعبر رأس المال البشري عن" مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية، و هو يمثل المجموع الكلي، الكمي و النوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فالجانب النوعي يمثل الكفاءات الذهنية و المستويات العلمية للسكان و من خلال المستوى التعليمي يتم تحديد الجانب النوعي المرتبط بالخبرة و المعرفة، أما الجانب الكمي فيحسب من خلال الحجم الكلي للسكان"(العنزي، صالح،2009،ص167-168) [1] . فهو بذلك أساس تقدم المجتمعات و المنظمات على حد سواء، حيث أن نعمة العقل و من خلالها التفكير، تعد الآن السلاح الأقوى و المؤشر الأكثر موضوعية لتقرير تقدم المجتمعات و المنظمات. و في هذا السياق يقول نهرو: لا أرى طريقا أكثر فاعلية لمحاربة الفقر غير طريق استثمار العقول و القدرات المتميزة التي تعمل على خلق التكنولوجيا و التقدم. كما أنه يحقق استثمارات ناجحة وعوائد عالية، من خلال أن القدرة على خلق المعرفة و الوصول إليها و استخدامها بفاعلية، أصبحت أداة فعالة للإبداع، وخلق الميزة التنافسية ضمن إستراتيجية التميز (العجمي،2010،ص 22)[2]و النمو الاقتصادي.(العنزي، مرجع سابق، ص 171-172) [3]

وعليه فمتى توفرت في الموارد البشرية مجموعة من المستويات المعرفية، يمكن اعتبارهم رأس مال فكري، تخص هذه المستويات، **المعرفة الإدراكية** التي تتمثل في قدرة استفادة الأفراد من مختلف برامج التعليم المستمر و التعليم المهني و الحصول على شهادة علمية والبرامج التدريبية، **المهارات المتقدمة** التي تتمثل في كيفية وضع تلك المعرفة النظرية في واقع تطبيق ملموس، **وفهم الأنظمة** ضمن بيئة العمل التي تهتم بتنمية الدوافع الذاتية للعاملين من قبل الإدارة و رعاية الاستعدادات و التكيف مع النجاح و خلق حاجات الاندفاع العالي و الفرق المبدعة و الجماعات المتماسكة. (نفس المرجع، ص177)[4]

لهذا من جملة الخصائص الأساسية التي يتميز بها رأس المال البشري: (حسن، 2002، ص82-84)[5]

- ✓ **خصوصية رأس المال البشري:** تتمثل هذه الخصوصية في أنه لا يمكن تكوين رأس المال البشري إلاّ بالمشاركة الفعلية والشخصية للأفراد، إذ أنها مرهونة بقرار الفرد فيما يخص قرار الاستثمار في التكوين وتحمّله لمختلف التكاليف التي ستنجر عنه وتنازله عن جميع العوائد المالية التي سيحصل عليها في الحاضر مقابل إيرادات مالية أكبر في المستقبل.

مؤشر رأس المال البشري في الدول العربية(أكتوبر 2020) https://arabic.cnn.com/business/article/2020/10/06/human-capital-index-2020

[1] سعد علي العنزي، أحمد علي صالح(2009)، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال"الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، ص167-168.

[2] نصار العجمي(2010)، بناء نموذج مقترح لقياس أثر رأس المال الفكري على كفاءة أداء كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريبي، مذكرة ماجستر غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ص22.

[3] سعد علي العنزي، مرجع سابق، ص 171-174 .

[4] نفس المرجع، ص 177 .

[5] راوية حسن(2002)، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص82-84 .

- ✓ **محدودية رأس المال البشري:** تتحدّد هذه الأخيرة من خلال أنّ إمكانية تراكم رأس المال البشري ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرات الجسمية والعقلية للفرد، ولأنّ تكلفة الاستثمار تتزايد مع مرور الوقت، فإنّ تحصيل عوائد الاستثمار محدود بدوره بحياة الفرد التي يمكن الحصول عليها في الحاضر مقابل عوائد مالية أكبر في المستقبل.
- ✓ **عدم مرئية رأس المال البشري:** تظهر من خلال أن المعارف والقدرات الحقيقية المكتسبة والمتلكة من قبل الأفراد لا يمكن تمييزها أو معرفتها في أول بداية علاقة العمل، إلاّ بعد التعرف على الشهادات العلمية للفرد التي تحمل مؤشرا على مدى الاستثمار في التعليم والتكاليف التي تحمّلها طوال فترة الدراسة والتكوين، إلى جانب الخبرات والكفاءات الحقيقية والتجربة المهنية التي يتمتع بها الأفراد من خلال مستويات الأداء والإنتاجية.

2-آثار الاستثمار في رأس المال البشري

إذا كان الاستثمار بصفة عامة هو التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال، بمعنى إنفاق أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل، فإن الاستثمار في رأس المال البشري هو كل إنفاق استثماري على التربية والتعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم، وبالتالي إلى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته. (القريشي،2007، ص17)[1] فينجر بذلك عن الاستثمار في التنمية البشرية آثار كبيرة من الناحية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل، ثم زيادة فرص العمل لدى الأفراد وحركية عنصر العمل،كما يلي:(الجمل،2007، ص198)[2]

- ➢ **الأثر على زيادة الإنتاج والإنتاجية أي زيادة الدخل:** يظهر اثر الاستثمار في المورد البشري على زيادة إنتاجيته، من خلال زيادة معرفته بالخصائص المختلفة للعناصر الإنتاجية، وكذلك زيادة إنتاجية عنصر العمل من خلال تزويده بالمهارات التي تساعده على الأداء الجيد.
- ➢ **الأثر على زيادة فرص العمل:** تكون فرص العمل متاحة بمعدلات اكبر بالنسبة للموارد البشرية المتعلمة عن غيرها، كما أن هذه الفرص تختلف باختلاف المراحل التعليمية.
- ➢ **الأثر على زيادة حركية عنصر العمل:** كلما ازدادت درجة تعليمه زادت فرصته في الالتحاق بالقطاعات التي تتصف بإنتاجية أحسن وتوفر ظروف عمل أفضل، إذن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة تمليهاالتطورات الحاصلة وظروف وخطط التنمية، ويجب الاهتمام بتعليمه وتوفير الرعاية الاجتماعية المناسبة له، وإعطائه الأولوية في خطط السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ضمن هذا الإطار كانت أغلب النظريات التي اهتمت بالاستثمار في رأس المال البشري، تقوم على أساس وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في رأس المال البشري(الاستثمار في التعليم) وبين زيادة دخل الفرد أو المجتمع، وقد تطرقت دراسة قاما بها (Haribson و Myers) لمدى تأثير التعليم وتنمية القوىالبشرية في النمو الاقتصادي حسب الجدول التالي:

[1] مدحت القريشي(2007)، إقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص 17.

[2] هشام مصطفى الجمل(2007)، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص198

الجدول (03): تصنيف البلدان حسب مستويات النمو الاقتصادي تأثرا بدرجة التعليم

تصنيف البلدان	مميزاتها
البلدان المتخلفة	ضعف الوعي بالتعليم ومحدودية إمكانات المدارس، إنتشار ظاهرة التسرب المدرسي، إنخفاض معدلات القيد في المدارس: بالنسبة للإبتدائي 5 % (6-12سنة) وبالنسبة للإعدادي والثانوي 3% (12- 18 سنة)
البلدان النامية جزئيا	يتطور فيها التعليم سريعا من حيث الكم على حساب النوعية، إرتفاع نسبة التسرب المدرسي لا سيما الطور الإبتدائي، إنخفاض معدلات القيد في الطور الثانوي ونقص أعداد المدرسين، كما تهتم جامعتها بالتعليم النظري
البلدان شبه المتقدمة	التعليم إلزامي منذ 6 سنوات ، إرتفاع معدلات القيد بها 80 %، مشكلات التسرب المدرسي أقل حدة من الصنفين السابقين، التعليم الثانوي متنوع ويميل إلى الأكاديمي بهدف الإعداد للتعليم الجامعي، تعاني الجامعات إكتظاظ الطلبة وضعف الإمكانات المادية ونقص أعداد هيئات التدريس.
البلدان المتقدمة	يتميز التعليم بإرتفاع معدلات القيد في جميع الأطوار، إرتفاع مستوى التعليم الجامعي والإهتمام بالكليات العلمية بدرجة تفوق الكليات النظرية، الإهتمام بالبحث العلمي والإكتشاف والإختراع.

المصدر: دحماني سامية (ديسمبر2015)، أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في دفع عجلة التنمية- بين الو اقع والمأمول-، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ص 96

يلاحظ من خلال الجدول أن ما يميز الدول المتقدمة عن البلدان الأخرى، هو الأولوية التي تعطيها للتعليم في مختلف أطواره كما ونوعا ودرجة اهتمامها أكثر بالبحث العلمي.

رابعا: تقييم الرأس المال البشري و آثار الاستثمار في التنمية البشرية

من أجل قياس الوضع السائد لرأس المال البشري في بلد ما، نجد العديد من المؤشرات أهمها، مؤشر التنمية البشرية و مؤشر رأس المال البشري.

1-مؤشر التنمية البشرية: الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في عام 1990، حيث قام هذا الأخير بنشر تقرير سنوي ورد فيه مفهوم التنمية البشرية " كعملية توسيع خيارات الناس" (عطية،1999، ص19، ماجد،2016، ص2)[1] وعبّر عن مستوى التنمية البشرية بمختلف دول العالم باستعمال مؤشراً للتنمية البشرية (H.D.I)[2]كوسيلة لتقييم حالة رأس

[1] عبد القادر محمد عطية (1999)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص19، أحمد ماجد(2016)، تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الربع الأول لعام، ص2
http://www.economy.gov.ae/EconomicalReports

[2] (H.D.I)Human Development Index

المال البشري في هذه الدول، ويقيس هذا الدليل معدل الإنجازات في ثلاثة أبعاد مختلفة للتنمية البشرية: (الكواز، أكتوبر2000، ص3، أبو طاحون، 1998 ، ص23)[1]

العيش و التمتع بحياة مادية صحية طويلة (كمؤشر للصحة) وتم التعبير عنه بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد.

اكتساب المعرفة من خلال مستوى التعليم والحالة التعليمية، وتم التعبير عنه بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، وكذلك بمجمل نسبة الالتحاق بالتعليم أو نسبة الاستيعاب الإجمالي في مختلف مراحل التعليم.

الحصول على الموارد اللازمة للتمتع بمستوى معيشي ملائم (مستوى الدخل)، وتم التعبير عنه من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي معادلا للقوة الشرائية.

إن قيمة الدليل الموصى به بالرجوع للعناصر المكونة لمؤشر التنمية البشرية تتراوح مابين القيم الدنيا والعليا بالنسبة:(الكفري، (د. ت)[2]

لقيمة مؤشر التنمية البشرية بحد ذاته (0.7 ، 0.8)

للعمر المتوقع عند الميلاد: 25 سنة ، 85 سنة

لمعدل المعرفة(معدل القراءة و الكتابة بين البالغين): صفر، 100 %

لنسبة القيد في التعليم (التمدرس) : صفر، 100 %

لنصيب الفرد من الدخل القومي: 100 دولار، 40000 دولار سنويا

وفقاً لهذا المؤشر يعتبر أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية وتستخدم الأمم المتحدة هذا المؤشر كمعيار لتصنيف وتقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية: "دول ذات تنمية بشرية مرتفعة بمؤشر(0.8 أو أكثر)، أخرى ذات تنمية بشرية متوسطة بمؤشر يتراوح بين (0.55- 0.799)، وثالثة ذات تنمية بشرية منخفضة بمؤشر (0.55 أو أقل)"(أبو العز،(د.ت)) [3]، وتعتبر كل الدول التي حققت معدل تنمية بشرية هي دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا.

2-مؤشر رأس المال البشري: الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لرأسمال البشري، يقيس هذا المؤشر القدرات الاقتصادية للدول من حيث التوظيف الاقتصادي للقوى العاملة على المدى الطويل، من خلال قدراتها على تطوير، توزيع

---

[1] أحمد الكواز(أكتوبر 2000)، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشرى، ورقة بحثية مقدمة الى مشروع البحث الميدانى حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى، الكويت، المعهد العربى للتخطيط، ص3 ، عدلي أبو طاحون(1998) ، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص23.

[2] مصطفى العبد الله الكفري (15 أوت 2003)، التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها، جامعة دمشق - كلية الاقتصاد http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9257

[3] نهلة احمد أبو العز(د.ت)،العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي : نيجيريا نموذجاً، قسم السياسة والاقتصاد– معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة، ص06،
http://scholar.cu.edu.eg/?q=sharaf/files/lsl_llq_ybn_rs_lml_l_bshr_wlnmw_lqtsd.doc
hdr.undp.org،-Human Development Report 1990 , p.185

العمالة المدربة والقادرة، فهو يعد كأداة تسعى لإحداث الانسجام الديناميكي بين كل من التعليم، العمل والقوى العاملة وإشراك مختلف الجهات المعنية لتصبح قادرة على اتخاذ قرارات صحيحة.

ويحدد مؤشر رأس المال البشري الذي يتضمن بيانات الدول، مقدار مساهمة الصحة والتعليم في مستوى الإنتاجية المتوقع أن يحققه الجيل القادم من الأيدي العاملة، ويمكن للبلدان الاستعانة بهذا المؤشر لتقييم مقدار الدخل الذي تخسره بسبب الفجوات في رأس المال البشري، والسرعة التي يمكنها بها تحويل هذه الخسائر إلى مكاسب إذا ما تحركت على الفور.[1]

يتخذ المؤشر نهج دورة الحياة لرأس المال البشري، حيث تقيّم مستويات التعليم، المهارات، وفرص العمل المتاحة للأشخاص في خمس مجموعات عمرية مختلفة، بدءًا من عمر أقل من 15 عاماً وحتى أكبر من 65 عاماً، وتقييم نتائج الاستثمارات السابقة والحالية في رأس المال البشري، وتقديم رؤية معمّقة لما ستبدو عليه قاعدة المواهب في دولة ما في المستقبل.

يصنف مؤشر رأس المال البشري 130 بلدا من حيث مدى قدرتهم على القيام بتطوير ونشر إمكانات رأس المال البشري. مؤشر تقييم مخرجات التعلم والتوظيف على مقياس من صفر (الأسوأ) إلى 100 (أفضل) عبر خمس مجموعات عمرية مختلفة لكل بلد وكما يأتي:(الجوراني، 2017)[2]

(من 0 إلى 14 سنة) هذه المجموعة تشكل أصغر أفراد السكان الذين يشكل التعليم لديهم أهم العوامل الحاسمة.

(من 15 إلى 24 سنة) في هذا السن الشباب فان عوامل مثل التعليم العالي والمهارات التي تستخدم في مكان العمل تشكل العوامل المهمة.

(من 25 إلى 54 سنة) تشكل هذه المجموعة الجزء الأكبر من قوة العمل، والذين أكملوا تعليمهم واكتسبوا المهارات المطلوبة.

(من 55 إلى 64 سنة) يشكل هؤلاء أبرز الأعضاء وأصحاب الخبرة في معظم القوى العاملة، والذين يتم تقييمهم من خلال استمرار مشاركتهم في العمل.

(من 65 فأكثر) أعلى الناس عمرا في مجموع السكان والذين يتم تقييمهم من خلال استمرار فرص الحصول على العمل والصحة التي يتمتعون بها.

وبالتالي فإن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لرأسمال البشري يسلط الضوء على أنماط السن المحددة للإقصاء من سوق العمل والإمكانات غير المستغلة لرأس المال البشري، كما يهتم على المدى البعيد بقضايا مثل تنقل المواهب عالميا والدعوة إلى الهجرة وإتباع نهج منسق للحد من المخاطر وفتح باب الفرص للأفراد والاقتصادات ككل.

ولقد جاء التقرير لسنة 2017، ليؤكد أن تقييم المواهب وإمكانات الإنسان يمكن أن تعزز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 20%، بحيث تقيس هذه الدراسة الأولى من نوعها قدرة الدول على رعاية المواهب من خلال التعليم، وتنمية المهارات، والتوزيع في كل مراحل دورة حياة الإنسان.(المنتدى الإقتصادي العالمي، 2015)[3]

---

[1] مؤشر رأس المال البشري في الدول العربية،(أكتوبر 2020)
https://arabic.cnn.com/business/article/2020/10/06/human-capital-index-2020

[2] عدنان فرحان الجوراني(2017) ، قراءة في تقرير رأس المال البشري في العالم لعام 2016 " بتاريخ 2017/02/14
http://www.alnoor.se/article.asp?id=316344

[3] المنتدى الاقتصادي العالمي: الإمارات الأولى عربياً في تطوير إمكانات الأفراد الخميس 14، مايو 2015
-https://www.sharjah24.ae/ar/economy/26656

وخلص تقرير رأس المال البشري إلى أن الجهود المبذولة لتحقيق كامل الإمكانات الاقتصادية للأفراد في كافة البلدان ومختلف مراحل التنمية الاقتصادية تنتهي بالفشل، وذلك بسبب خطأ في تسخير المهارات ضمن القوى العاملة، وتطوير المهارات المستقبلية، والتدعيم غير الكافي للتعلّم المستمر للقوى العاملة .

ويرى التقرير أن مثل هذا الفشل في ترجمة الاستثمار في التعليم خلال سنوات الدراسة والتكوين إلى فرص عمل ذات مهارة وجودة عاليتين خلال سنوات العمل، يساهم في زيادة فجوة عدم المساواة في الدخل من خلال سدّ مساري التعليم والعمل، وهما أساسيان بالاندماج الاجتماعي.

ووفقاً لمؤشر رأس المال البشري في التقرير، تم تطوير 62% من رأس المال البشري عالمياً حتى الآن، وقد طوّرت 25 دولة فقط 70% أو أكثر من رأسمالها البشري. ويخلص المؤشر إلى أنه على الرغم من أن غالبية البلدان تستفيد من 50 إلى 70 في المائة من رأسمالها البشري، إلا أن 14 بلدا لم تصل إلى تطوير حتى 50 في المائة منه .[1]

ويتمثل أحد المبادئ الأساسية للتقرير في أن بناء المهارات لا يقتصر على أو ينتهي في التعليم الرسمي، وأن التطبيق المستمر وبناء المهارات من خلال العمل هو جزء من تنمية رأس المال البشري. وفي غالبية الأحيان، تمتلك الاقتصادات بالفعل المواهب المطلوبة، إلا أنها تفشل في تسخيرها بالشكل الصحيح.

وفيما يتعلق بتحقيق وتطوير رأس المال البشري، فإن فجوة عدم المساواة تتسع بشكل كبير خصوصاً بين الأجيال، إلا أن التقرير يجد بأن كلّ جيل يواجه تحديات كبيرة خاصة به وبتحقيق إمكاناته الفردية. فعلى سبيل المثال، في حين أن حال الشباب أفضل من حال الأجيال الأكبر سنا عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الأولي للتعليم، إلا أنه غالبا ما لا يتم تسخير مهاراتهم بشكل فعّال، وعليه فإن أرباب العمل يستمرون في البحث عن مواهب جاهزة ذات خبرة. وتؤثر مشكلة نقص المهارات لدى جيل الشباب أيضا على أولئك الذين تشارف مسيرتهم العملية على الانتهاء. وفي الوقت ذاته، فإن القليل من العاملين حاليا من مختلف الفئات العمرية، يحصلون على فرص عمل عالية المهارة وفرصا لتعزيز الدراية الفنية والمهنية.[2]

ويرى المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، أن الثورة الصناعية الرابعة لا توجد خللا في مجال العمل فحسب، وإنما تتسبب في أزمة، بسبب النقص في المهارات الحديثة التي تتطلبها، وعليه، فإننا نواجه أزمة مواهب عالمية. وأضاف : " نحتاج إلى عقلية جديدة، وطرق تفكير ثورية، لتكييف نُظمنا التعليمية مع التعليم الذي تحتاجه القوى العاملة المستقبلية"، بدورها قالت رئيسة قسم التربية والمساواة بين الجنسين والعمل، لدى المنتدى الاقتصادي العالمي، إنه لابد لاستراتيجيات الدول لتطوير رأس المال البشري أن تعتمد على هيكل الدولة الديمغرافي، فكل دولة قد تقع في خطر تأسيس"أجيال مفقودة"إذا ما فشلت في اعتماد نهج أكثر شمولية، يرعى المواهب، ويأخذ في الحسبان منهجاً استباقياً لإدارة الانتقال من التعليم إلى ميدان العمل.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق

[2] The Global Human Capital Report 2017 http://www3.weforum.org/docs/WEF_Global_Human_Capital_Report_2017.pdf

[3] المنتدى الاقتصادي العالمي(بتاريخ 13 سبتمبر 2017)، الإمارات الأولى عربياً وإقليمياً في التنمية البشرية، البيان، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-09-13-1.3045551

3- مكونات مؤشر رأس المال البشري المركب للبنك الدولي

يقيس المؤشر المركب للبنك الدولي قيمة رأس المال البشري الذي يمكن للطفل المولود اليوم بلوغه في سن الثامنة عشرة، أخذا في الحسبان المخاطر سوء ظروف الرعاية الصحية ونوعية التعليم السائدة في البلد الذي يعيش فيه. يختلف مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي عن المؤشرات المرتكزة على التحصيل الدراسي فقط، يتكون مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي من المكونات الأساسية التالية:[1]

أ- **البقاء على قيد الحياة:** يقيس هذا المكون من المؤشر واقع الأطفال المولودين اليوم والمتوقع بقاؤهم على قيد الحياة حتى تبدأ عملية تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم الرسمي. يتم قياس هذا المكون من خلال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

ب- **الدراسة أو التعليم:** يعكس هذا المكون تقديرا لقياس كمية ونوعية التعليم حيث، يتم قياس كمية التعليم على أنها عدد سنوات الدراسة التي يمكن للطفل أن يتوقع الحصول عليها عند بلوغه سن الثامنة عشرة واعتبارا لاتجاه معدلات الالتحاق بالمدرسة للبلد المعني. الحد الأقصى للقيمة المحتملة هو 14 عاما، وهو ما يقابل الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة الممكن تلقيها عند بلوغ سن الثامنة عشرة عاما من قبل طفل يبدأ مرحلة ما قبل المدرسة في سن الرابعة. يتم قياس سنوات الدراسة المتوقعة التي من الممكن أن يكملها أطفال اليوم عند بلوغهم سن الثامنة عشرة(بافتراض بدء المرحلة التعليمية قبل التعليم الرسمي في سن الرابعة) عن طريق جمع معدلات الالتحاق بالتعليم من سن الرابعة حتى سن السابعة عشرة، بحيث تتراوح القيمة بين صفر (عدم الالتحاق بالتعليم) و 14 كحد أقصى وهو السائد في الدول المتقدمة.

أما جودة التعليم فتقاس من خلال اعتماد درجات الاختبار منواقع نتائج الاختبارات الدولية للطلاب وتحويلها إلى مقياس موحد لنتائج التعلم. تقاس هذه البيانات بوحدات برنامج اختبار الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم، حيث تتراوح القيم بين الحد الأدنى والأقصى على التوالي بين 300و625 وهي تمثل مجموع النقاط التي يتحصل عليها الطلاب. تستخدم درجات الاختبار لتحويل سنوات الدراسة المتوقعة إلى سنوات تعليمية بما يعكسنوعية التعليم على الكمية. يتم الحصول على سنوات الدراسة المعدلة بالتعلم من خلال ضرب سنوات الدراسة المتوقعة في قيمة الاختبارات إلى 625. يمثل الفرق بين السنوات المتوقعة والسنوات المعدلة الفجوة التعليمية.

ج- **الصحة:** بالنسبة لمكون الصحة، يتم استخدام المتغيرين التاليين:

معدلات بقاء البالغين حتى سن الستين عاما: يتم قياسها على اعتبار نسبة الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما باقون على قيد الحياة حتى سن الستين، ويعد مقياس معدل الوفيات لهذه الفئة كمؤشر مقرب لمجموعة من الظروف الصحية التي سيعيشها الطفل المولود اليوم كشخص بالغ في المستقبل بافتراض استمرار نفس الظروف الحالية.

[1] المصطفى بنتور، مرجع سبق ذكره، ص 20-23.

نسبة الأطفال دون سن الخامسة غير المتقزمين: حيث يعتبر التقزم مؤشرا عن الظروف الصحية ويلخص المخاطر الصحية المحتملة مستقبلا لأطفال اليوم والآثار الجانبية لذلك على صحتهم وإنتاجيتهم في سوق العمل.

مما سبق نخلص إلى أن كل من المؤشرين هما متكاملان، كلهما يهتم بالقدرات البشرية، حيث أن مؤشر التنمية البشرية يقيس باختصار متوسط الإنجاز المتحقق على مستوى التنمية البشرية(فيما يخص طول العمر، الصحة الجيدة، وتحصيل التعليم الجيد، والتمتع بمستوى معيشي لائق)، في حين أن مؤشر رأس المال البشري يسعى لتأكيد المبررات الاقتصادية للاستثمار في البشر، حيث يحاول قياس نواتج محددة لرأس المال البشري ومستويات الإنتاجية والدخل، لمدى تأثير نواتج الصحة والتعليم الحاليةفي تحديد مستوى إنتاجية الجيل القادم من العمال.

خامسا: تطورأداء الجزائروفقا لمؤشرات التنمية البشرية ومؤشررأس المال البشري(2013-2018)

باستخدام الإحصائيات الواردة بتقرير التنمية البشرية للفترة (2013-2018)،يوضح الجدول (04) تطور أداء الجزائر وفقا لمؤشرات التنمية البشرية:

الجدول (04)تطورأداء الجزائروفقا للعناصر المكونة لمؤشر التنمية البشرية(2013-2018)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب العالمي	93	83	83	83	85	82
قيمة المؤشر(HDI)	0.717	0.736	0.745	0.752	0.754	0.759
تصنيف الجزائر وفقا للمؤشر(HDI)	دول ذات تنمية بشرية مرتفعة	دول ذات تنمية بشرية مرتفعة	دول ذات تنمية بشرية مرتفعة	دول ذات تنمية بشرية مرتفعة	دول ذات تنمية بشرية مرتفعة	دول ذات تنمية بشريةمرتفعة
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد(سنة)	71	74.8	75	76.1	76.3	76.7
مدة التمدرس المتوقعة	14	14	14.4	14.3	14.4	14.4
متوسط سنوات الدراسة	7.6	7.6	7.8	8	8	8
متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني(دولار)	12.555	13.054	13.533	13.809	13.802	13.639

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات[1]

تقرير التنمية البشرية2014، 2015، 2016، 2018، 2019الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

[1]تقرير التنمية البشرية 2014، 2015، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدةwww.undp.org،
تقرير التنمية البشرية 2016 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية
،http://hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf
التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2016 ،http://www.cnes.dz/ar/?p=1422
،Human Development Indices And Indicators: 2018 Statistical Update

من خلال الجدول يتبين أن تطور أداء الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية للسنوات الخمس، بقيت محافظة على نفس الترتيب العالمي المركز 83 لسنوات 2014، 2015، 2016 ، و هي المرتبة التي حسنتها ب10 مراكز لسنة 2013، فقدت مركزين لسنة 2017 فأصبح الترتيب 85، ثم تقدمت بثلاث مراكز لسنة 2018 بمرتبة 82 في تقرير 2019 و بهذه المراتب جاء ترتيب الجزائر ضمن فئة الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة، بمؤشرات تراوحت بمنحى تصاعدي مابين (0.717 و0.759).

و ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر حيث انتقل من 71 سنة في 2013 إلى 76.7 سنة 2018 ، بينما مدة التمدرس المتوقعة فقد انتقلت من 14 الى 14.4 في حين أن متوسط سنوات الدراسة انتقلت من 7.6 إلى 8 سنوات بالنسبة لهذين العامين. بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطنيفقد بلغ 12.555 دولار لسنة 2013 مقابل 13.639 دولار سنة 2018.

يتبين لنا من خلال هذه الأرقام أن كل المؤشرات ايجابية وتوحي بالتحسن ولكن في الواقع مازالت الأوضاع الإجتماعية ضعيفة و لا يشعر بها كثير من فئات المجتمع (كعدم قدرة الفقراء في الحصول على الخدمات الاجتماعية المتوفرة، إما بعدم معرفتهم بشأنها، مثلا كخيارات العلاج، أو صعوبة الحصول عليها بسبب انخفاض أو عجز الموارد البشرية خاصة الأطباء أو ضعف و تدني مستوى الخدمات أي عدم الحصول على خدمات ذات جودة ونوعية جيدة أو سوء توزيعها وفي بعض الحالات حتى خدمات الرعاية الأولية). وهذا ما أكدته منظمة الصحة العالمية لسنة 2015، حيث تتمركز أكبر المستشفيات في الشمال بنسبة 61 % عنه في الجنوب بنسبة 11.7% ، ومتوسط توفير الكادر الطبي والشبه الطبي للمواطنين في الجزائر هو 12.1 طبيب، 19.5 ممرض لكل 10 آلاف مواطن، ما يمثل نصف المتوسط الموصى به عالميا (24 طبيب، 47 ممرض لكل 10000 فرد).[1]

وفقا لهذا الإطار، إن العمر المتوقع عند الميلاد يعكس مدى اهتمام الدولة بالرعاية الصحية (الوقاية والعلاج)، وكذا حالة التغذية للشخص ليتمكن من ممارسة حياته كفرد منتج، وتمتعه بحياة نفسية مستقرة و العيش في بيئة غير ملوثة خالية من الأمراض. فزيادة هذا العمر يعكس مدى اهتمام الدولة وما تبذله في سبيل تحسين أحوال مواطنيها وكذا الحفاظ على صحتهم العامة، بما توفره من عوامل صحية بيئية(الإهتمام بالبنية الأساسية من مرافق نقل، إمدادات المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي) وكل العوامل التي تؤدي إلى إطالة عمر الفرد.

الجزائر من خلال هذا المؤشر نلاحظ التحسن النسبي من 71 سنة في 2013 إلى 76.7 في 2018 وهو قريب من المؤشر الموصى به، ولكي يعكس معدل هذا المؤشر الوضع الحقيقي لا بد على الدولة أن تهتم بالعدالة في توزيع فرص الخدمات والرعاية الصحية بين الأفراد والمناطق، وتوفير التغطية المهمة للكادر الطبي وشبه الطبي، تحسين التسيير والقضاء على التسيب الحاصل في هذا المجال، بالإضافة إلى الإهتمام بأصحاب الكفاءات والمؤهلات، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في

---

http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_statistical_annex.pdf

تقرير التنمية البشرية 2019 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم

المتحدةwww.undp.orghttp://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019.pdf

[1] بن أحمد جيلالي وآخرون(08 نوفمبر 2018)، دور الإنفاق العام في التنمية الاجتماعية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني، مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي، ص12.

تثمين مجهودات التنمية الاجتماعية في هذا المجال،لأنها مجهودات مركبة وتتطلب التدخل في عدة مجالات متعلقة بالصحة العامة للأفراد وتحتاج مدد معينة للحصول على نتائج أحسن.

بالنسبة لمؤشر التعليم فإنه يعكس بصفة عامة حالة الأمية في القراءة والكتابة لدى البالغين والملتحقين بالتعليم في مختلف المجموعات العمرية، فضلا عن حالة التعليم بحد ذاتها، مما يستوجب ضرورة الإهتمام بأوضاع التعليم على العموم و محو الأمية على الخصوص. فهو يبين مدى مقدرة الدولة على استيعاب كل الفئات العمرية في مختلف مراحل التعليم و كذا نوعية وجودة التعليم التي توفرهما وبمدى تطوره.

في هذا المجال توضح الأرقام في الجدول لسنتي 2013 و2018 تحسن مؤشر التعليم بالنسبة مدة التمدرس المتوقعة(من 14 إلى 14.4 سنة) و متوسط سنوات الدراسة(من 7.6 إلى 8 سنوات)، هذه الأرقام التي تخص الالتحاق بالتعليم، رغم إجبارية التعليم في المرحلة الابتدائية ومجانية التعليم لا تعني بالضرورة نجاح التعليم بصفة مطلقة في الجزائر، لأن بالمقابل هناك مشاكل مرتبطة بجودة التعليم بكل أطواره (خاصة فيما يتعلق بالتحصيل العلمي)، ظاهرة التسرب المدرسي و انتشار الأمية، حيث مازالت معدلات التسرب المدرسي على مستوى كل المراحل التعليمية حوالي 01 مليون تلميذ، بنسبة 13% في سنة 2014، التسرب المدرسي ب6.4% من المتمدرسين الأطفال في سنة 2015[1] ، هذا يعد أهم المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي في الجزائر، مما قد يؤثر في تركيبة الرأس المال البشري على المدى البعيد، حيث يؤدي التسرب المدرسي على مستوى الإبتدائي إلى زيادة نسب الأمية، أما على مستوى الثانوي فيؤدي التسرب إلى إمداد سوق العمل بعمالة غير مؤهلة أو مدربة، مما يؤدي إلى عبء على سوق العمل نظرا لما تحتاجه هذه العمالة من تدريب قد يكتسب بطرق متخلفة لا تعتمد على الطرق العلمية السليمة.

فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد الجزائري من الدخل الوطني الإجمالي يبقى منخفض مقارنة من قيمة الدليل الموصى بها بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية العالية، لأنه لا يعكس القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للأفراد. حيث يعد هذا المؤشر مهم لأنه يؤثر في المؤشرين السابقين، فمن خلال متوسط نصيب الفرد يمكنه تخصيص وتوجيه جزء من هذه القيمة للتعليم و الصحة، فهو يعد معيارا صالحا للحكم على درجة التنمية البشرية في البلد في حالة إقصاء العوامل التي تؤثر في مصداقيته (كسوء توزيع الدخل).

أما فيما يخص مؤشر رأس المال البشري، كانت انجازات الجزائر فيما يخص التقييم الدولي لأداء الطلاب، في ثلاث مواد رئيسية (القراءة و الرياضيات والعلوم)، حيث تحصلت على متوسط 362 في تقييم 2015 الذي غطى 70 بلدا، من بين الست الدول العربية التي شاركت (الأردن والإمارات وتونس والجزائر وقطر ولبنان)، وكان الأضعف من بينها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] نفس المرجع السابق، ص23.

الجدول (05) إنجازات الدول العربية في برنامج تقييم أداء الطلاب لسنة 2015

	القراءة	الرياضيات	العلوم	المتوسط
الأردن	408	396	409	399
الإمارات	434	427	437	433
تونس	361	367	386	371
الجزائر	350	360	376	362
قطر	402	402	418	407
لبنان	347	380	386	376

المصدر: المصطفى بنتور(2020)، "منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية"، صندوق النقد العربي، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلاميiefpedia.com ،https:// ص 16

فيما يخص تقييم اختبار الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم لتحديد الفجوة التعليمية، بالاستعانة بالجدول السابق(05) كانت كالتالي:

الجدول (06) حساب الفجوة التعليمية للجزائر لسنة 2015

سنوات الدراسة المتوقعة (كمية التعليم)	كمية الدراسة النسبية النسبة إلى أعلى قيمة(14 سنة)	متوسط انجازات أداء الطلاب	الإنجاز النسبي النسبة إلى أعلى قيمة (625)	سنوات الدراسة المعدلة بجودة التعليم	الفجوة التعليمية
14,4	=14,4/ 14 1,02	362	= 625 / 325 0,57	= 0,57×14,4 8,2	8,2−14,4 6,2=

المصدر : من إعداد الباحثتين

بالإعتماد على مرجع المصطفى بنتور، "منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية"صندوق النقد العربي، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلاميiefpedia.com ،https:// ص 22

نلاحظ أن نسبة كمية التعليم هي أعلى ب 1,02 من الإنجاز النسبي ب 0,57 ، مما يدل على أن جودة التعليم لم تتدارك كمية التعليم، فتأثير نوعية التعليم على سنوات الدراسة المعدّلة هي أقل من تأثير كمية الدراسة (8,2 سنوات مقابل 14,4 سنة)، هذا يدل على أن الفجوة التعليمية (6,2 سنوات)يجب تداركها. من هنا يتضح أهمية نوعية التعليم وأثرها على رأس المال البشري مقارنة بمقدار التحصيل.

فوفقا لتقرير[1] المنتدى الاقتصادي العالمي لرأسمال البشري لسنة 2017، صنفت الدول وفقا لأربعة معايير رئيسية لتنمية رأس المال البشري تتمثل في **معيار القدرة** الذي يقيس الرصيد المعرفي الحالي ويتحدد بالاستثمارات السابقة في النظام التعليمي، **معيار انتشار المعرفة**(التوظيف) يخص تطبيق المهارات وتراكمها عبر العمل، **معيار التنمية** يقصد به تنمية المهارات الحالية للقوة العاملة **ومعيار المعرفة والدراية الفنية** يقيس مدى توسع وعمق استخدام المهارات المتخصصة في العمل. واحتلت الجزائر ترتيب 112في مؤشر رأس المال البشري من أصل 130 بلدبمعدل 51.51 في المائة من إمكانات رأس المال البشري لديها، وهو يعتبر ترتيب ضمن المراتب المتأخرة، أي بأداء ضعيف مقارنة بالدول الأحسن أداء وفقا للتقرير التي يتجاوز فيها هذا المؤشر عتبة 71، حيث تحتل المرتبة الأولى النرويج بمعدل 77.12 من إجمالي نسبة 100 يمكن تسجيلها، متبوعة بفنلندا بمعدل 77.07 في المرتبة الثانية، وسويسرا بمعدل 76.48 في المرتبة الثالثة، الولايات المتحدة ب74.48 في المرتبة الرابعة، و أيسلندا في المرتبة 20 بمعدل 71.44.

هذا ما يؤكد بشكل ما عجز الجزائر عن الاستثمار في القدرات والإمكانيات البشرية، رغم أنها أدرجت في فئة الدخل فوق المتوسط للفرد (أي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يكون بين 4.126 و12.745 دولاراً) [2]إلا أن ذلك لم يؤثر إيجابا على مؤشر استثمارها في الأفراد. بالرغم من أنها نجحت في تعميم التعليم الابتدائي الشامل بمعدل صافي التحاق بلغ 97% في عام 2015 (مع تحقيق المساواة بين الجنسين)، كما ارتفعت فيها معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، مع ذلك يجب تحسين جودة التعليم إذ جاء أداء الطلاب الجزائريين في سن 15 عاما في المرتبة 71 من بين 72بلدا في العلوم والرياضيات والقراءة في برنامج التقييم الدولي للطلاب لنفس العام. ووفقا لمؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي، ظلت قيمة المؤشر في الجزائر منذ 2010 بلا تغيير نسبي، عند مستوى53 في المائة، وهذا أعلى من المتوسط في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، ولكنه أقل من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[3]

مما يلاحظ كذلك أن مختلف الدول العربية جاء أغلب أداؤها أقل من المتوسط مقارنة بالدول الأحسن أداء باستثناء بعض الدول التي حققت نوعا ما مؤشرات فوق المتوسط (الإمارات العربية المتحدة المرتبة 45 ب 65.48، البحرين المرتبة 47 ب 64.98 وقطر المرتبة 55 بمعدل 63.97) وهذا ما يبين المشكلة التي يعيشها رأس المال البشري في الدول العربية من حيث الجودة في نوعية التعليم، عدم كفاءة المؤسسات التعليمية وتخلّفها عن مسايرة آخر التطورات العالمية في هذا الميدان، فضلا عن النقص الملحوظ في عدد براءات الاختراع هذه الدول (حيث تم مقارنة خلال المدة (2010-2013) كل عدد براءات الاختراع المقدر ب 2867 لجميع الدول العربية، فوجد أن دولة إسرائيل وحدها حققت حوالي مرتين ونصف ضعف هذا العدد في سنة (2013) فقط)[4]، ما يبرز حجم الفجوة الشاسعة التي يجب تقليصها بالتوجه أكثر نحو التخصصات العلمية

[1] تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لرأسمال البشري 2017.

[2] إسماعيل ضيف، إخفاق جزائري في استثمار رأس المال البشري، يوم 2015/ 05/15
https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/143161

[3] https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

[4] عدنان فرحان الجوراني، مرجع سابق.

والتكنولوجيا، منع تسرب وهجرة[1] الأدمغة وتدعيم البحث العلمي بالارتقاء بمراكزه وتحسين البنى التحتية في مجالاته، حتى ينعكس ذلك بالإيجاب على كفاءة وإنتاجية الجامعات العربية في هذا المجال.

الخاتمة

نستخلص مما سبق أن تحسين مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر يعتمد في المقام الأول على حسن توجيه الإنفاق الاجتماعي، من خلال تحديد الأولويات الاقتصادية وفقا للبيئة الجزائرية وبما يضمن الاتساق مع الاستقرار الاقتصادي، وإنفاق الموارد المحدودة بكفاءة وفعالية في المجالات والأغراض المخصصة لذلك كما ونوعا.

التطورات التكنولوجية السريعة و إقتصادات المعرفة حولت النظر نحو العنصر البشري بما يمتلكه من قدرات، مواهب ومهارات، كأهم عنصر يحقق الميزة التنافسية. أصبح الاستثمار في رأس المال البشري من أهم مفاتيح التنمية البشرية، وهذا من خلال التوجه والتركيزأكثر نحو اكتشاف السبل التي تساهم في إعداد، تأهيل وتنمية أفراد منتجين ومتميزين بكفاءاتهم والاستفادة من كامل إمكاناتهم.

وبالتالي تتحدد درجة الإهتمام بالفرد وتلبية حاجاته من خلال الإهتمام بتنمية قدراته سواء، الصحية (البدنية، العقلية والنفسية) والمستوى المعيشي اللائق بما ينعكس على طول عمره وإنتاجيته، والمعرفية بما يحصل عليه من خدمات التعليم، وكذلك عن طريق الإهتمام بتطوير وتنمية الهياكل والبنى التحتية، بمعنى تماشي الجانب الكمي(بناء المدارس، المستشفيات، السكنات...) بالتوازي مع الجانب الكيفي(جودة ونوعية التعليم والخدمات الصحية، سياسات التشغيل وسوق العمل...).

هذا ما يسعيان إليه كل من مؤشر التنمية البشرية ومؤشر رأس المال البشري، حيث كليهما يهتم بالقدرات البشرية، الأول يقيس باختصار متوسط الإنجاز المتحقق على مستوى التنمية البشرية(فيما يخص طول العمر، الصحة الجيدة، وتحصيل التعليم الجيد، والتمتع بمستوى معيشي لائق)، والثاني يسعى لتأكيد المبررات الاقتصادية للاستثمار في البشر، من خلال قياس نواتج محددة لرأس المال البشري ومستويات الإنتاجية والدخل، لمدى تأثير نواتج الصحة والتعليم الحالية في تحديد مستوى إنتاجية الجيل القادم من العمال.

بالنسبة للجزائر، بالرغم من التحسّنات المسجلة وفقا للمؤشرات العالمية في مجال التنمية البشرية، إلا أن الأوضاع الحقيقية لم ترق إلى تحسين ظروف حياة الفرد الجزائري ورفاهيته، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ضعف التطبيق و الأداء وعدم الكفاءة على المستوى الكيفي وعجز الجزائر وتخلفها عن الاستثمار في القدرات والإمكانيات البشرية. ومن هنا يتحتم على الجزائر للحذو نحو تحسن أكثر بما يعكس الحقيقة، هو الإهتمام أكثر برأسمالها البشري ومنع استنزافه وتحسين السياسات المهتمة بهذا الجانب، لأن الإقتصادات القوية تعتمد بدرجة كبيرة على الإستثمار في طاقات رأسمالها البشري، مما يجعل بلدانها الأكثر توفيرا لأفضل سبل العيش والأكثر تحقيقا للتقدم الإجتماعي والرقي الإنساني.

[1] الهجرة هي شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري للبلد المستقبل، ثلايجية نوة، زوايدية أفراح، "تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة و تحقيق التشغيل الكامل"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، بتاريخ 16-15 نوفمبر، 2011 iefpedia.com

في الأخير مما يلاحظ أنه رغم التقدم في مكافحة الجوع والمرض والفقر، إلا أن الاحتجاجات العارمة التي تنتشر في بقاع العالم، هي جلها نتاج لغياب عوامل التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية السليمة.

النتائج

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- حساب مؤشرات التنمية البشرية ورأس المال البشري يعكس تقييم تأثير رأس المال البشري على النمو، التنمية وتخصيص الاستثمارات اللازمة له،
- صعوبة قياس عناصر رأس المال البشري مقارنة بالأصول المادية والمالية، لأن القدرات، المعارف والمهارات لا يمكن فصلها عن الأفراد،
- يمكن استخدام المؤشر في بعد الجودة في تقييم رأس المال البشري وفي كثير من التقارير الوطنية، الإقليمية، الدولية من أجل قياس مستوى التنمية والتباين بين الدول والأقاليم،
- يساهم احتساب المؤشر في تحديد الاختلافات المهمة لكل بلد، مما يسمح بتخصيص على مستوى السياسات وبتعديلات مستهدفة.

التوصيات والمقترحات

تتمثل توصيات ومقترحات البحث في:

- ضرورة تحديد الأولويات الوطنية لرأس المال البشري من خلال استكشاف منهاج الحكومة، بواسطة ترتيب عمل، أدوار ومسؤوليات الوزارات من أجل إشراكها في تلك الخطوات،
- إشراك المجتمع المدني لاستكشاف دور المساءلة الاجتماعية في تصميم السياسات وتنفيذ مخططات رأس المال البشري،
- تفعيل آليات جديدة في الجزائر للخروج من دائرة سياسة التعميم للدعم والحذو نحو الدعم المباشر للفئات التي تحتاجه، وكذا محاولة التوجه نحو إرساء سياسة أجور حقيقية.

لائحة المراجع:

1. خالد مصطفى قاسم(2007)، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
2. راوية حسن(2002)، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
3. ساسي عبد الرزاق التميمي (2008)، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار دجلة، العراق.
4. سعد علي العنزي، أحمد علي صالح(2009)، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال"الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن.
5. عبد القادر محمد عطية (1999)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
6. عدلي أبو طاحون(1998)، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
7. مدحت القريشي(2007)، إقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
8. نصار العجمي(2010)، بناء نموذج مقترح لقياس أثر رأس المال الفكري على كفاءة أداء كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريبي، مذكرة ماجستر غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
9. هشام مصطفى الجمل(2007)، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
10. العربي أشرف(2007)، رأس المال البشري في مصر، مجلة اقتصادية عربية، العدد 39، القاهرة.
11. محمد خضري(2014)، دور مؤشرات التنمية البشرية في تعزيز التنمية المستدامة (دراسة عبر الدول)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.
12. أحمد الكواز(أكتوبر 2000)، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشرى، ورقة بحثية مقدمة إلى مشروع البحث الميدانى حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى، الكويت، المعهد العربى للتخطيط.
13. ثلايجية نوة، زوايدية أفراح(15- 16نوفمبر 2011)، تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة و تحقيق التشغيل الكامل، مداخلة مقدمة في الملتقي العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، iefpedia.com
14. بن أحمد جيلالي وآخرون(08 نوفمبر 2018)، دور الإنفاق العام في التنمية الاجتماعية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني، مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي.
15. المصطفى بنتور(2020)، منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية، صندوق النقد العربي، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي، https:// iefpedia .com
16. أحمد ماجد(2016)، تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الربع الأول لعام، http://www.economy.gov.ae/EconomicalReports/

17. عبد الفتاح الجبالي، الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات، http://www.pidegypt.org/download/enfaq/
18. مصطفى العبد الله الكفري (15 أوت 2003)، التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها، جامعة دمشق - كلية الاقتصاد http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9257
19. نهلة احمد أبو العز(د.ت)،العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي : نيجيريا نموذجاً، قسم السياسة والاقتصاد– معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة، http://scholar.cu.edu.eg/?q=sharaf/files/lsl_llq_ybn_rs_lml_l_bshr_wlnmw_lqtsd.doc
20. عدنان فرحان الجوراني(2017) ، قراءة في تقرير رأس المال البشري في العالم لعام 2016 " بتاريخ 2017/02/14 http://www.alnoor.se/article.asp?id=316344
21. التقرير العالمي حول التنمية البشرية http://www.cnes.dz/ar/?p=14222016 ،
22. المنتدى الاقتصادي العالمي: الإمارات الأولى عربياً في تطوير إمكانات الأفراد الخميس 14، مايو 2015 https://www.sharjah24.ae/ar/economy/26656
23. المنتدى الاقتصادي العالمي(بتاريخ 13 سبتمبر 2017)، الإمارات الأولى عربياً وإقليمياً في التنمية البشرية، البيان، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-09-13-1.3045551
24. تقرير التنمية البشرية 2014، 2015، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدةwww.undp.org،
25. تقرير التنمية البشرية 2016 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية ،http://hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf
26. تقرير التنمية البشرية 2019 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة www.undp.orghttp://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019.pdf
27. إسماعيل ضيف، إخفاق جزائري في استثمار رأس المال البشري، يوم 15/ 05/ 2015 https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/143161
28. تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 1999/ 2000، http://documents.albankaldawli.org
29. مؤشر رأس المال البشري في الدول العربية(أكتوبر 2020) https://arabic.cnn.com/business/article/2020/10/06/human-capital-index/2020
30. The Global Human Capital Report 2017 http://www3.weforum.org/docs/WEF_Global_Human_Capital_Report_2017.pdf
31. Human Development Report 1990 , p.185، hdr.undp.org
32. Human Development Indices And Indicators: 2018 Statistical Update
33. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_statistical_annex.pdf
34. https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overvie

الدول والتعايش الاقتصادي الاجتماعي مع فيروس كورونا (حالة الجزائر)

Country and socio-economic coexistence with the Coronavirus (Algerian case)

د. بركات احمد

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3

الملخص:

اليوم بعد أن أرهق فيروس كورونا كاهل الكثيرين في مختلف دول العالم، وبعد أن دامت المعركة مع فيروس كورونا، تحولت المعركة لنا نحن كأشخاص بإعادة فتح الحياة، لنكون محاربين أمام الفيروس، ولذلك يجب أن نتعايش معه، ويجب أن نكون أقوياء وأصحاب عقلية جاهزة، لكي نتمكن من حماية أنفسنا، وأسرنا، وعائلاتنا ومجتمعنا من هذا الوباء.

تناولنا في موضوعنا الأوبئة التاريخية وتأقلم الدول- التعايش مع كورونا اختيار صعب- مصاحبة كورونا والتأقلم معها- التعايش الاقتصادي مع فيروس كورونا والعبر المستفادة من بعض الدول- التعايش مع فيروس كورونا والتعامل مع الأولويات في الجزائر- التدابير الخاصة بالمؤسسات والشركات والمصانع وقطاع البناء - سبب إجراءات الحكومة الجزائرية لمواجهة كورونا .

الكلمات المفتاحية: أوبئة، تأقلم، مواجهة، تدابير، تعايش، كورونا.

Abstract

Today, after the crisis overburdened many people in various countries of the world, and after the battle with the Corona virus lasted, the battle for us as people reopened life, to be combatants against the virus, and therefore we must coexist with it, and we must be strong and have a ready-minded mindset, in order to protect Ourselves, our families, our families and our community from this epidemic.

In our topic we dealt with historical epidemics and country acclimatization - coexistence with Corona is a difficult choice - corona accompaniment and acclimatization with it - economic coexistence with the Corona virus and lessons learned from some countries - coexistence with the Corona virus and dealing with priorities in Algeria - measures for institutions, companies, factories, and the construction sector.

Key words: coexistence, Confrontation, coping, corona, epidemics, measures.

المقدمة

إن فتح الحياة ليس معناه أن نستهتر بالإجراءات الاحترازية، وأن نضرب بعرض الحائط جميع التعليمات التي تلقيناها خلال الشهور الماضية، إنما من الضروري أن نتخذ جميع التدابير الوقائية لمنع الفيروس من الوصول إلى بيوتنا، والطريقة سهلة إن كنا واعين في تصرفاتنا ومسئولين عن قراراتنا.

إن القرارات التي تم اتخاذها في السماح بممارسة الأنشطة الاقتصادية لم تكن إلا قرارات مدروسة، بعد أن يتم تعقيم جميع المرافق العامة، وتزويدها بكل المتطلبات التي تضمن سلامة روادها، وبعد التأكد أن من يسيرون المؤسسات والشركات والأماكن التجارية والمسؤولين عن تطبيق الإجراءات الاحترازية أصبحت لديهم المعرفة الكاملة لكيفية التعامل مع الظروف كافة، وأصبحوا على قدر من الثقافة لمواجهة هذه الجائحة.

ولهذا فإن التعايش مع الفيروس يمكن اعتباره قرار اضطراري بطعم العلقم وهو قد يترجم دعوة مؤلمة بفتح الاقتصاد والتضحية ببعض الناس مقابل أن يعيش الباقون، كما أنه في نفس الوقت يمثل هروبا للأمام من جانب البشرية كلها في اعتراف منها بعجزها عن القضاء على الوباء رغم التقدم الهائل في الحضارة العلمية وهو ما يؤكد ضعف الإنسان، وأن علمه محدود مهما ظن أنه تجاوز كل الحدود. {ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا}.(سورة الإسراء:الآية 85).

هدف البحث: منذ أن ظهر فيروس كورونا، والجميع يتابع الأخبار ويلاحق التطورات، متى تنتهي هذه الأزمة؟، فقد قالوا: بداية أفريل، منتصف جوان، ثم نهاية السنة، لكن في رأينا الفيروس باقي معنا طويلا لغاية إيجاد العلاج، لذا كان الهدف من هذا البحث إن إيصال فكرة التعايش والتأقلم مع فيروس كورونا اجتماعيا واقتصاديا.

أهمية البحث: استمرار انتشار الفيروس دون معرفة موعد محدد لعودة الحياة إلى ما كانت عليه قبل كورونا، فان التعايش مع فيروس كورونا المستجد بات "واقعا محتوما"، ونرى أن بعض الحكومات تكبدت خسائر اقتصادية فادحة بفعل هذه الأزمة، مما جعل العديد من الدول تعيد الحياة جزئيا إلى النشاط الاقتصادي.

الإشكالية: يلاحظ من خلال الإحصائيات المنشورة تزايد مضطرد في حالات الشفاء في عدد من البلدان لدرجة أن عدد حالات الشفاء في اليوم الواحد هي أضعاف عدد الإصابات، ويوجد نماذج جيدة لحالات تراجع المرض كما في ألمانيا وتركيا وحتى إيطاليا مؤخرا، وعليه يطرح السؤال: هل التعايش مع كورنا ضرورة مؤقتة أم طويلة؟

الفرضيات: ان الأوضاع التي نعيشها جعلتنا نحدد الفرضيات كما يلي:

- إحساس الخوف والقلق من كورونا إلى سلوك التعايش.
- التأقلم الاقتصادي الاجتماعي مع فيروس كورونا سلاح لمواجهته.

منهجية البحث: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يساعد على الوصول إلى نتائج البحث وحل الإشكالية ومن اجل التحقق من الفرضيات وتقديم الاقتراحات.

أولا: الأوبئة التاريخية:

على مر التاريخ، اضطرت البشرية لمواجهة العديد من الأوبئة الفتاكة التي أسفرت عن سقوط أعداد هائلة من الموتى، بداية من الطاعون الأنطونى وطاعون جستنيان والطاعون الأسود والأنفلونزا الإسبانية مرورا بالجدري والحصبة السل، وصولا إلى فيروس كورونا المستجد المسبب لإصابة بـ"كوفيد-19"، وكان يضطر العالم في بعض الأوقات للتعايش مع الوباء بسبب استمراريته وعدم انحصاره وعدم وجود علاج أو لقاح.

الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب فيها الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها الحكومات منذ القدم لمواجهة انتشار الأوبئة كالحجر والعزل الصحي، وحظر التجوال، ومنع السفر والتنقل، كانت له آثاره القاسية على المجتمعات، مما

أضطرها للتعايش مع الأوبئة طالما إنها مستمرة، ولا سبيل قريب للخلاص منها، مع اتخاذ الأفراد الإجراءات الصحية بعين الاعتبار والإرشادات التي تقدمها الحكومات والهيئات الصحية.

وربما النداء بضرورة التعايش مع "كورونا" ليس وليد الأزمة الحديث، فالعالم قديما تعايش مع الطاعون، الكاتب جيوفانى بوكاتشيو Giovanni Boccaccio ، تحدث في روايته " ديكاميرون Decameron " عن كيفية التعامل مع الطاعون الأسود الذي أرعب الأجيال فقد ظهر بالصين سنة 1331 لينتقل منها نحو بقية الدول بفضل الطرق التجارية وتحركات الجيوش ليقتل ما بين سنتي 1347 و1351 ما يقارب ثلث سكان أوروبا، مشيرا إلى أنه على الرغم من ظهور وسائل كعزل المصابين والحجر الصحي، حاول سكان عدد من المدن التأقلم مع الوباء، وتكيف الأهالي مع المرض حيث كانت مشاهد الموت عادية للجميع وعوملت الجثث البشرية كجثث حيوانية واستخدمت طرق كالحفر الجماعية والحرق للتخلص منها، علما أن كثيرون رفضوا المرض وتهديده فكانوا يعيشون حياتهم عادية.[1]

وكتب جيوفانى بوكاتشيو في فلورنسا: "لم يعد هناك مزيد من الاحترام الممنوح للموتى هذه الأيام أكثر مما كان سيمنح للماعز الميت، واختبأ البعض في منازلهم، ورفض آخرون الخضوع للتهديد" وتابع "بوكاتشيو" أن طريقتهم في التأقلم كانت "شرب الخمور بكثافة، والاستمتاع بالحياة إلى أقصى حد، والغناء والمرح، وإشباع جميع رغبات المرء كلما أتيحت الفرصة، وتجاهل الأمر برمته كأنه مزحة هائلة".

ويشير الباحثان وليام نافى William Navi وأندرو سبايسر Andrew Spicer في كتابهما "الطاعون الأسود 1345-1730"، إلى أن الناس فى تلك المراحل "اختاروا التوجه إلى الملاهي والحانات، وعاشوا كل يوم كما لو أنه اليوم الأخير."

وفى كتابه "الموت الأسود" قدم جوزيف بيرن Joseph P. Byrne ، صورة للحياة اليومية أثناء اجتياح الطاعون أو كما يطلق عليه "الموت الأسود" للعالم حيث استمر لما يزيد على ثلاثة قرون في العالم الإسلامي والمسيحي، ولم ينحسر عن أوروبا إلا فى القرن 17، بينما استمر في شمال إفريقيا والشرق الأدنى حتى منتصف القرن 19، وكيف تعامل العالم معه.[2]

وأكد الكاتب أن الناس والأفراد عمدوا إلى التكيف مع الوضع، حيث كان الوباء يتكرر مرة كل عقد من الزمن تقريبا، ويظهر في الربيع ثم يشتد فى الصيف ليبدأ في الانحسار مع قدوم الخريف والشتاء، وفي كل مرة يفرض على السكان حصارا يصل لعدة سنوات، ومن ثم لم يكن هناك مفر من التكيف مع الأوضاع الاستثنائية، من هنا عدل الناس اهتماماتهم وعاداتهم، وحافظت الكنائس والمساجد والمدارس والمستشفيات بالطبع على قدر من حيويتها.

ثانيا: التعايش مع كورونا اختيار صعب:

يبحث العالم اليوم بكل قدراته الإنسانية والعلمية والعملية والمادية عن لقاح يخلص البشرية من وباء كورونا الذي وضع العالم أمام خيارين كلاهما مر، الأول اختيار سيناريو التعايش مع الفيروس والاستمرار في رعاية الاقتصاد والتطور البشري وكأن شيئا لم يكن، أما الإختيار الثاني الاستمرار في الحجر الصحي والعزل ومنع التجول والمخاطرة بانهيار الاقتصاد.

كان الانحياز عند أغلب دول العالم للخيار الأول خاصة مع طول المدة لتفشي الوباء دون أن ينجح أحد في التوصل إلى لقاح فعال يقضي عليه.

الحقائق والمعطيات العلمية ومن واقع قراءة الخبراء والعلماء ومسؤولي منظمة الصحة العالمية للوضع الحالي تشير إلى أن خطر الفيروس سيظل باقيا مدة طويلة قد تمتد نحو عامين، وأنه على كل دول العالم أن ترتب نفسها للتعايش مع كورونا لهذه الفترة.

---

[1] - جيوفاني بوكاتسيو. (2006). ديكامرون، المترجم صلاح علماني، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق سوريا، ص25.

[2] - جوزيف بيرن. (2013). الموت الاسود، المترجم عمر سعيد الايوبي، ط1، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، ابو ظبي، ص29.

ولذلك بدأ العالم ينظر إلى الفيروس باعتباره أمرا وجب التعايش معه كأي فيروس آخر، حتى القضاء عليه، إما بمناعة الإنسان، أو بعلاج ناجع أو لقاح واق، هذا غير أن حكومات العالم تكبدت خسائر اقتصادية هائلة بفعل هذه الأزمة، كل ذلك جعل العديد من الدول تعيد الحياة جزئيا إلى النشاط الاقتصادي وعمل المؤسسات الاقتصادية.

لا شك أن دول العالم تمر اليوم بتحد خطير، لم يسبق لها أن مرت به من قبل، ومن الواضح جدا أن مسألة التعايش مع كورونا قد تكون الخيار الأخير، لكنه الوحيد المتوافر بين أيدي جميع البشر حاليا، معادلة صعبة تكمن في تحقيق التوازن بين أهمية حياة البشر وصحتهم من جهة، وأولوية ذلك وبين تحريك الاقتصاد، والحفاظ على استمراره ونجاحه.

ويبقى الرهان الأكبر على نجاح هذا الخيار هو وعي الفرد، ومدى إتباعه كل التعليمات وحماية نفسه ومن يحب والمجتمع من تفشي هذا الوباء، ومهما بذلت الدول من جهود وعززت من إمكانياتها الطبية، فإنها لن تستطيع الصمود دون وعي وتعاون أفراد المجتمع.

ويخطئ كثيرا من يعتقد أن الانفتاح الجزئي وخيار التعايش مع كورونا يعني النجاح في القضاء عليه، أو أن كل شيء انتهى فيتراخى في شروط السلامة، ويخفف من الالتزام بالتعليمات الرسمية، فهذا الأمر بالغ الأهمية في تحديد النجاح والفشل في قرار الانفتاح الجزئي والتعايش مع الوباء.

الأكيد أن الانفتاح الاقتصادي الجزئي لن يجعل الاقتصاد العالمي يتعافى من خسائره، بل قد يلزم الأمر سنوات قادمة حتى بعد انتهاء هذه الأزمة، لذلك أمام حكومات العالم تحديات رهيبة وخيارات صعبة قاسية على الجميع، ولا بد من التخطيط لأسوأ الاحتمالات، وإعادة النظر في أولويات السياسات العامة، وأولويات الإنفاق العام بحسب الموارد والإمكانيات المتاحة.

ثالثا: العالم والتعايش مع كورونا:

حين بدأ فيروس كورونا غزو العالم قبل عدة أشهر أصيب الناس بالخوف ودب الرعب في قلوبهم، ولم يكن عدد المصابين به أو ضحاياه الذين يرحلون بعد معاناة أليمة، هما السبب الوحيد في القلق المسيطر على الحكومات ومنظمة الصحة العالمية، بل كان القلق يكمن في أنه فيروس جديد لا يعرف عنه أي شيء ولا يتوفر له لقاح، ما جعل ظهوره أمرا محيرا للعالم بأسره وهذا ما جعل كثيرا من الدول حتى المتقدمة منها، تتأخر في تقدير مدى خطورته، مما رفع من أعداد ضحاياه.

قرار الإجراءات الاحترازية والحجر المنزلي التي تم اتخاذه على مستوى العالم لم يكن قرارا سهلا، خصوصا أن ضريبته قد تؤدي إلى كساد اقتصادي ربما يكون أشد فتكا من الفيروس نفسه، حين بدأت ملامح الصورة تتضح من جميع جوانبها، أدركت الحكومات أن أمر التعايش مع فيروس كورونا شر لا بد منه، التضحية بالعامل الاقتصادي وتعطيل عجلة الإنتاج على مستوى العالم سيعودان بعواقب وخيمة على الجميع، ولذلك كان قرار تخفيف الإجراءات الاحترازية والعودة إلى الحياة الطبيعية بشكل تدريجي هو القرار العالمي الصائب، خصوصا بعد مرور كل هذا الوقت وتسابق معاهد البحوث العلمية والخبراء على تفكيك لغز فيروس كورونا ومحاولة إيجاد لقاح نافع ومعرفة طرق التعايش معه، إن الوعي الذي تمت برمجة العقل البشري عليه منذ بدأت هذه الأزمة، يجب أن يؤتي ثماره الآن بعد تخفيف الإجراءات الاحترازية، فالعودة إلى الحياة الطبيعية لا يعني أن فيروس كورونا قد انتهى، بل يعني الفكرة قد أصبحت عندنا كشعب واع وعليه يجب أن نقدر خطورة العدو الذي يجب أن نخشاه.

بدأ عدد من دول العالم إعداد شعوبهم لضرورة التعايش مع فيروس كورونا المستجد، دول متقدمة وغنية، وأخرى متأخرة وفقيرة، فلم يعد ممكنا عليها تحمل الإغلاق الكامل، أو شبه الكامل، أو حتى الجزئي، للحياة والاقتصاد والحدود، لأن الفيروس يوجه ضربة عنيفة للبشرية، وينزل خسائر بشرية واقتصادية واجتماعية ونفسية ضخمة بها، لم تحدث خسائر مادية أو معنوية مماثلة لها خلال الحربين العالميتين، أو في الأزمات المالية والاقتصادية طوال قرن من الزمان، فعلى

سبيل المثال أمريكا القوة العظمى أصيبت بخسارة تريليونات الدولارات، نفطها لا يجد مشترين، بطالة كبيرة، شلل اقتصادي، حيث بلغ عدد الإصابات المؤكدة (بتاريخ 2020/07/23) بلغت 4117913 والوفيات 146596، وهي أرقام قياسية لم تتكبد قتلى مثلهم في أطول حروبها في فيتنام طوال 20 سنة.[1]

لم يعد أمام الحكومات لكي تنقذ نفسها جزئيا إلا التعايش مع الفيروس، تصاحبه، تتأقلم معه، ترضى بخسائر مقابل أن تتحرك عجلة الاقتصاد والإنتاج ويتواصل الليل بالنهار.

هذا التعايش هو إعلان هزيمة واستسلام أمام الفيروس، مع رفع الراية البيضاء، وقد يكون كل هذا مؤقت إلى حين توصل الفرق العلمية لعلاج للوباء الذي حطم دولا تعد عمالقة العالم.

لم يكن مقبولا إنسانيا وأخلاقيا الدعوة للتعايش مع المرض والموت إذا كانت الدول لديها قدرة على مواصلة الإغلاق الشامل أو الجزئي دون أضرار، لكن أكبر الاقتصاديات في العالم تأثرت بشدة، وشبح الإفلاس يخيم عليها، والمجاعات تزحف نحو شعوب.

وإذا كانت الدول الغنية لديها الاستطاعة على تحمل الأزمة وتعطل الحياة وبطالة شعوبها أشهرا قليلة أو كثيرة، وليس سنوات، فإن الدول الفقيرة والمأزومة والمنهوبة لا تتحمل البقاء واقفة على قدميها مثل هذه الفترة رغم أن مواطنيها لا يعرفون معنى للرفاهية ويدبرون أمورهم بأقل القليل.

الصين دخلت هذا التعايش عمليا بعد أن حاصرت البؤرة الأولى لظهور المرض في مدينة (ووهان)، فقد فرضت إغلاقا كليا صارما على المدينة وبعد السيطرة على الفيروس أزالت الإغلاق وبدأت الحياة تعود إلى طبيعتها.

رابعا: سياسة التعايش مع جائحة كورونا:

مع وجود الكثير من المخاطر في ظل سياسة التعايش مع جائحة كورونا التي تهدد سبل العيش والاقتصاد، يشتد الجدل حاليا في بعض الدول حول الإجراءات الأنسب التي يجب اتخاذها للسيطرة على الجائحة وآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وفي إطار استمرار حكومات العالم في استكشاف الطرق المناسبة لإعادة الأشخاص إلى العمل وفتح باب السفر مجددا لتعويض الخسائر التي تكبدتها القطاعات المختلفة ومنها قطاع السفر والسياحة الدولية على وجه الخصوص، دون التعرض لمواجهات أخرى أكثر عنفا من وباء كورونا المستجد.

بالإضافة إلى الشهادات والأساور الذكية وتطبيقات الهواتف التي تبنتها بعض الدول لتعقب المصابين والمتعافين من الفيروس على حد سواء، برزت فكرة المطالبة بإصدار وثيقة صحية باتت تعرف باسم "جواز المناعة" المعروف أيضا باسم شهادة المناعة أو شهادة الشفاء وهي وثيقة رسمية تصدر عن السلطات الصحية، تثبت بأن صاحبها يحمل مناعة أو أجسام مضادة لفيروس كرونا، نتيجة إصابة سابقة بالمرض وتكوين جسمه مناعة للمرض، يمكن كشفها بالفحوص المصلية serological tests، هذه البطاقة تمكن صاحبها من حرية العمل والتنقل بلا خوف عليه من المرض أو من إمكانية نقله العدوى للآخرين، وتعتمد جوازات المناعة على فكرة أنه لا يمكن إعادة إصابة الأشخاص الذين تعافوا من فيروس كورونا.

فهي عبارة عن شهادة تفيد بأن حاملها تعافى من فيروس كورونا المستجد، حيث يحمل أجساما مضادة للفيروس، ومن ثم فلن يصاب به مجددا، مما يسهل لحاملي تلك الجوازات اجتياز القيود التي تفرضها الحكومات على المواطنين بهدف منع انتشار الفيروس.

وقد اتخذتها عدة دول، منها شيلي وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة، وكانت شيلي من بين أول الدول تطبيقا للفكرة، وتصدر الحكومة "شهادة التعافي" التي تحرر حاملها من مختلف درجات الحجر الصحي أو القيود على الحركة، وتنتهي صلاحية الشهادة بعد ثلاثة أشهر من تعافي المصاب.

[1] - نيويورك تايمز. (23 جويلية, 2020). الحالات الجديدة التي تم الابلاغ عنها.

إن الكشف عن الأجسام المضادة يمكن أن يساعد في إصدار "جواز سفر الحصانة Immunity passport" أو "شهادة الخلو من المخاطر Risk Free Certificate " من شأنها أن تمكن الأفراد من السفر والعودة للعمل على افتراض أنهم محميون ضد العدوى.

لا يوجد حاليا دليل على أن الأشخاص الذين تعافوا من فيروس كورونا ولديهم أجسام مضادة محمية من عدوى ثانية،

الفكرة تبدو جيدة ومفيدة للوهلة الأولى، لكنها تعاني من عدة محاذير عملية وأخلاقية تجعلها فكرة خطيرة وضارة، مما جعل منظمة الصحة العالمية تتدخل وتحذر من تطبيق هذه الفكرة، فمن ناحية الجوانب الايجابية للفكرة نوردها فيما يلي:

أ- إن الجواز المناعي هذا يمنح حامله الحرية المطلقة في التنقل والسفر دون الحاجة إلى وضع قناع الوجه على متن الطائرات علاوة على التجول في أماكن التنزه والحدائق الفارغة دون خوف من الإصابة بفيروس كورونا استنادا إلى النظرية التي تقول إن متعافي كورونا لا يصاب به مجددا، فهذه الفكرة من شانها أن ترفع القيود المفروضة على أولئك الذين يفترض أنهم يتمتعون بالمناعة، مما يسمح لهم بالعودة إلى أعمالهم والاختلاط والسفر.

ب- شهادة التعافي تعد من أفضل الطرق الممكنة لتخفيف آثار جائحة كورونا على الاقتصاد حتى بعد تخفيف الإجراءات الحالية، حيث يمكن استخدام القياسات الحيوية للوجه في تقديم شهادة رقمية تعرف أيضا باسم جوازات السفر المناعية للتأكد من أن موظف ما قد سبق له الإصابة بفيروس كورونا.

ج- هذه البطاقة تساهم في جعل الأشخاص الذين يرجح أن لديهم حصانة من المرض، يؤدون أعمالا تنطوي على خطورة مرتفعة، وهذه الطريقة تكفل الحماية للأشخاص الذين ليست لديهم مناعة من الفيروس.

د- الأشخاص المتعافين من فيروس كورونا لم تتكون لديهم أجسام مضادة ضد الفيروس فحسب، بل تكونت لديهم أيضا بعض المكونات المناعية التي تعرف باسم "الخلاياتي T cells "، والتي يمكنها مقاومة الفيروس عن طريق القضاء على الخلايا المصابة.

لا ننسى بان لكل ضاد مضاد ولكل ايجابيات سلبيات لذا فانه في المقابل لما ذكرنا سابقا من ايجابيات الفكرة هناك الكثيرون من عارضوا هذه الفكرة استنادا إلى مبررات صحية وأخلاقية من أبرزها:

أ- فكرة شهادة التعافي قد تدفع البعض للإصابة بكورونا للحصول عليها، فالسيناريو الذي نقلق منه هو إذا كنا نريد العودة إلى العمل، فسيتعين علينا الإصابة بمرض مميت، وهو مرض لا نريد أن نصاب به.

ب- إن خضوع المتعافي إلى اختبار واحد غير كافي، يجب أن يخضع لاختبارين على الأقل، فضلا عن أن فيروس كورونا المستجد يختلف عن أي فيروس آخر وذلك بسبب قدرته المستمرة على التحول.

ج- تجعل تلك الجوازات من حاملها أشخاصا مميزين يمكنهم التمتع بما يحرم منه الآخرون مثل السفر والعمل، لذا يمكن أن تجعل المجتمع منقسما والرفع من مستوي التميز وعدم المساواة.

د- عدم معرفة إلى أي مدى توفر الإصابة السابقة بفيروس كورونا مناعة في المستقبل، ومدى استمرار المناعة المكتسبة بعد التعافي، يظل من المحتمل إصابة المتعافين للعدوى من جديد.

هـ- الخوف من أن يتوقف بعض المتعافين، الذين يفترضون أن مناعتهم قادرة على مواجهة المرض، عن إتباع إجراءات الوقاية.

و- لم يثبت لحد الآن فرضية أن الأجسام المضادة تحمي حاملها من الإصابة بكورونا، ولم تستند إلى قاعدة علمية حقيقية ثابتة، بل إلى احتمال قد تكون أو لا تكون عرضة للفيروس أو من نقله للآخرين.

ك- من الممكن أن ينتج عن فكرة البطاقة حافزا ضارا للناس لإصابة أنفسهم عن قصد من اجل الحصول على بطاقة الحصانة، والخطر الأكبر اللجوء إلى التزوير والتزييف الإداري لدى البعض لانجاز بطاقة الحصانة.

في ضوء ما سبق فإننا نرى انه بدلا من جوازات المناعة، فان مواجهة فيروس كورونا والتعايش معه والتغلب على آثاره المدمرة يتطلب ضرورة أن تتوسع الحكومات في إجراءات الفحوصات والتتبع والعزل، وغيرها، مع تمكين الأفراد من الاستفادة من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي في اتخاذ خيارات آمنة بشأن تحركاتهم الخاصة التي نجحت بشكل كبير في كل من سنغافورة ونيوزيلندا والصين وكوريا وغيرها، مع العمل الدائم المستمر للوصول إلى علاج ولقاح لعلاج هذا الفيروس وتجنب العدوى به، ويمكن السماح باستخراج شهادات طبية لبعض الأشخاص للمشاركة في بعض الأنشطة الضرورية.

خامسا: التعايش الاقتصادي مع فيروس كورونا والعبر المستفادة:

لا يسيطر على العالم الآن ملف أكثر أهمية من نقاش تخفيف حدة الإجراءات الاحترازية وإعادة فتح الاقتصاديات تدريجيا مرة أخرى، للحد من التداعيات الكارثية لجائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، ولا يبدو أن القرار سهلا حتى الآن وسط الاعتراضات التي تبديها العديد من الجهات داخل كل دولة، على خلفية المخاوف من تسارع تفشي الفيروس، وما نجم عنه خسائر أكثر في الأرواح والاقتصاد.

لم تنكشف غمة جائحة فيروس كورونا بعد، لكن التداعيات كشفت وتكشف أن العالم كله لا قبل له بمزيد من الانغلاق والحجر الصحي، فمن أجل الحفاظ على الحياة فرضت الدول أقسى الإجراءات فيما يخص حظر التجوال والسفر بينها فضلا عن الانتقال بين المناطق في الدولة الواحدة، ومن أجل الحفاظ على الحياة يتجه العالم إلى رفع الرايات البيضاء ليس استسلاما للوباء بل رضوخا لضغط الشلل الاجتماعي والاقتصادي الذي لم تسلم منه أي دولة من دول العالم منذرا بقطع الأرزاق.

ربما المهم هو انتهاء مرحلة الذعر من الوباء والاستعداد لمعايشته بحيطة كبيرة بعد تنامي الوعي بخطورته، قراءات ترى أن كل الرهانات معقودة على الأرضية الجديدة للعودة الحذرة، وقراءات أخرى تجزم بأنه في انتظار التعافي بلقاح أو من دونه لا بديل عن دوران عجلة الاقتصاد العالمي.

فهل توجه العالم اليوم إلى تخفيف الإجراءات والحد من سياسة الإغلاق نتيجة الضغط الاقتصادي أم لتراجع خطر فيروس كورونا؟، فقد بدأ العالم يتفهم الوضع ويتعايش مع فيروس كورونا وبالتالي أغلب الشعوب تريد أن تخرج من حالة السكون والعودة لممارسة الحياة الاعتيادية، فشرعت أغلب دول العالم برفع رايات سلام مع الفيروس، وربما يستطيع الإنسان بوعيه والتزامه بالضوابط الصحية الصحيحة عقد نوع من التفاهم مع هذا الفيروس ريثما يتم القضاء عليه كليا، بحيث لا يضيع الصحة الاقتصادية للفرد وللمجتمع بأكمله، فهناك تحالف بين الحاجة الاقتصادية الملحة لعودة دوران الاقتصاد، وبين الثقة الكبيرة بأن الفيروس قيد التراجع وربما السيطرة عليه مستقبلا. سوف نتطرق فيما يلي لبعض الدول التي بدأت تتأقلم مع فيروس كورونا.

1- تعايش أمريكا مع فيروس كورونا:

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية اختبارا صعبا لتشغيل اقتصادها المتأزم والذي شهد تفاقم معدل البطالة إلى 14.7% إثر فقدان 20.5 مليون وظيفة ليسجل أعلى مستوى بطالة منذ الركود الاقتصادي الكبير في 1929.

فلجأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump إلى ممارسة ضغوط على وزارة الصحة وحكام الولايات من أجل إعادة مزاولة الشركات لأنشطتها وتخفيف حدة تدابير التباعد الاجتماعي، وبالفعل أعلن في منتصف شهر أبريل الماضي ملامح خطته لإعادة فتح الاقتصاد على 3 مراحل بدأ خلال شهر ماي2020.[1]

وحسب وثيقة حصلت عليها CNN قدمت إلى جميع حكام الولايات المتحدة الخمسين، فإن المرحلة الأولى تضمنت فتح المطاعم، والصالات الرياضية مع الالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي.

كما خففت بعض الولايات مثل تكساس القيود وسمحت لشركات التجزئة ببدء عملها بجمع الطلبات وتوصيلها للمنازل وفتح الحدائق، فضلا عن سماح ولاية مينيسوتا بعودة الحياة لملاعب الجولف Golf والأنشطة الأخرى التي تمارس في الأماكن المفتوحة مع تطبيق إرشادات التباعد الاجتماعي التي تلقى اعتراض بعض سكان الولاية.

في حين أبدت ولايات أخرى وعلى رأسها نيويورك وكاليفورنيا عدم الرغبة في تخفيف القيود بالأسابيع المقبلة، وأعلن حاكم نيويورك أندرو كومو Andrew Como في مؤتمر صحفي، أنه ليس على استعداد للتضحية بحياة الناس من أجل إعادة فتح اقتصاد الولاية، كما أنه من العبث الجدال حول عدد الوفيات التي تستحق إعادة فتح الولاية.

ومنذ بداية شهر مارس الماضي أقر الكونجرس Congress قوانين بتخصيص 3 تريليونات دولار لمكافحة تداعيات فيروس كورونا.

بدأت العديد من الولايات الأمريكية في رفع حظرها في محاولة لإعادة تشغيل اقتصادياتها، ومع ذلك، في حين تم تخفيف أوامر البقاء في المنزل، لم تعد الحياة تمامًا كما كانت قبل الوباء، وفي حين سمحت ولايات مثل جورجيا بإعادة فتح صالونات التجميل والصالات الرياضية والمسارح، كما اعتبرت كاليفورنيا وكونيتيكت أنها أكثر خطورة .

في حين أنه قد يتم إعادة فتح المرافق، فقد اضطر الجميع تقريبا في جميع أنحاء البلاد للتكيف مع تهديد الفيروس التاجي، ووفقا لموقع "insider" فقد التقطت صورة من جميع أنحاء الدولة تظهر الطرق التي يتكيف بها الناس هناك للتعايش مع الفيروس، من ارتداء الأقنعة إلى عمليات مسح درجة الحرارة قبل دخول المتاجر، وحتى الشركات التي ظلت مغلقة على الرغم من حالاتهم التي تسمح لهم بإعادة فتحها.

في سان فرانسيسكو، تم تنظيم أماكن الترفيه والمتنزهات برسم ووضع دوائر في العديد من حدائق المدينة لتسهيل التباعد الاجتماعي، يبلغ قطر الدوائر ثلاثة أمتار، وتبعد مترين ونصف بالتقريب عن بعضها البعض، وقد تم رسمها بالفعل في عدة حدائق ومن المتوقع مواصلة ذلك مع باقي الحدائق في الولايات المتحدة.

2- تعايش فرنسا مع كورونا:

بعد ثمانية أسابيع من الإغلاق العام في فرنسا، قررت الحكومة رفع الإغلاق مع الإبقاء على قيود صارمة بالمناطق الأكثر تضررا مثل باريس، ويمكن الآن إعادة فتح المتاجر والخروج بدون تصريح حكومي، باستثناء التنقلات التي تزيد عن 100 كيلومتر، والتي لا يسمح بها إلا لأسباب مهنية أو لتشييع الجنازات أو رعاية المرضى.

وحسب تصريحات وزير المالية الفرنسي، برونو لومير Bruno Lumière لمحطة "أر.تي.إل" الإذاعية، فإن الحكومة رفعت التكلفة المتوقعة لإجراءاتها الرامية لدعم الاقتصاد من 45 مليار يورو إلى 110 مليار يورو لمواجهة التداعيات جراء فيروس كورونا.

استعدت الحكومة الفرنسية للتعامل مع فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بخطة "تعايش" تضم 4 محاور أساسية، في ظل التوقعات باستمرار وجوده لأشهر مقبلة.

[1] -CNN 18 Avril, 2020 .(newsletter).

ووفقا لصحيفة "لوباريزيان Le Parisien" الفرنسية، استعدت الحكومة الفرنسية للتعامل مع فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بخطة "تعايش" تضم 4 محاور أساسية، في ظل التوقعات باستمرار وجوده لأشهر مقبلة. تضم الخطة محاور المدارس ووسائل النقل والأقنعة والجل الكحولي، وأخيرا كل ما يتعلق بقطاع الأعمال.

فيما يتعلق بالمدارس، شملت خطة التعايش الفرنسية إعادة فتحها خلال ماي الجاري، فضلا عن إعادة فتح 200 حضانة بلدية. الشكل التالي يوضح محاور خطة التعايش الفرنسية مع فيروس كورونا.

الشكل رقم 01: يوضح خطة التعايش الفرنسية مع فيروس كورونا

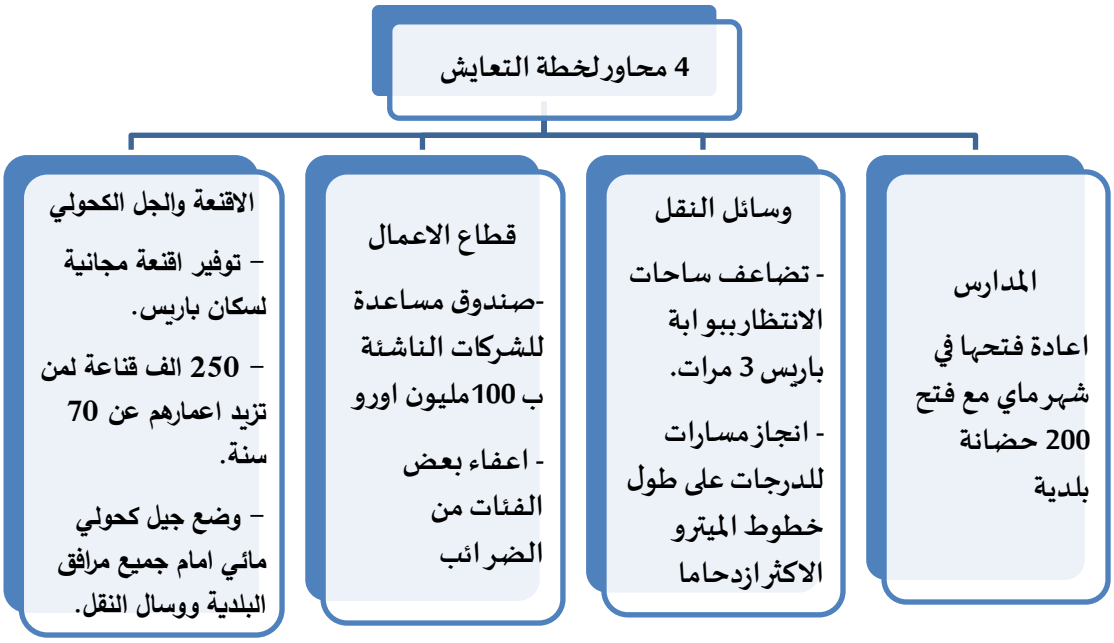

المصدر: صحيفة لوباريزيان le parisien الفرنسية بتصرف

3- تعايش بريطانيا مع فيروس كورونا:

أعلن دومينيك راب Dominic Raap، وزير الخارجية البريطاني، صراحة أن متاجر التجزئة التي تبيع سلعا غير ضرورية تعود للعمل شهر جوان وبالفعل عادت، في حين أن قطاعات أخرى تعود في شهر جويلية.

وحسب رويترز Reuters، فإن راب Raap أكد أن العودة إلى المدارس، خاصة الابتدائية لن تبدأ حتى أول جوان، وبشروط، وتأتي هذه التصريحات، بعد يوم واحد من تأكيد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون Boris Johnson أنه لن يتم في الوقت الحالي إلغاء إجراءات العزل العام في الدولة، لكنه أشار إلى خطة لبدء تخفيف بعض الإجراءات تدريجيا بعد إغلاق معظم الاقتصاد.

ووفقا لوزير المالية البريطاني، ريشي سوناك Rishi Sonak ، فإنه 350 مليار جنيه إسترليني لمساندة الشركات والأفراد والعاطلين عن العمل، وطلب من الجميع المبادرة بتناول طعامهم خارج المنزل لمساعدة الاقتصاد في الانتعاش من جديد حيث انه تم فتح مطاعم بريطانيا.

اعتمدت بريطانيا تدابير جديدة لإنعاش الاقتصاد بقيمة 30 مليار جنيه إسترليني، من بينها تخفيض الضريبة على القيمة المضافة لبعض القطاعات وإعانات لتجديد المباني ومساعدات لتوظيف الشباب.

وقال سوناك في البرلمان "ندخل في المرحلة الثانية من استجابتنا الاقتصادية" لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، مضيفا أنها ستكون مركزة على العودة إلى العمل ومكافحة بطالة الشباب. وأوضح سوناك أن "الشباب هم الأكثر تضررا من التداعيات الاقتصادية لمعظم الأزمات، لكنهم ضعفاء بشكل خاص هذه المرة لأنهم يعملون بنسب كبيرة في القطاعات الأكثر تضررا من الوباء"، مثل المطاعم أو التوزيع.

وتنص الآلية على أن تدعم الحكومة ماليا بنسبة 100% من الحد الأدنى للأجور وحتى 25 ساعة في الأسبوع، عقودا لمدة ستة أشهر للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة والمسجلين على لوائح البطالة ودخولهم منخفضة.

وتشمل الخطة قسما بيئيا مع ثلاث مليارات جنيه إسترليني مخصصة لجعل الاقتصاد البريطاني أكثر مراعاة للبيئة عبر تجديد وعزل المساكن والمباني الحكومية (المدارس والمستشفيات...).[1]

واعتزمت الحكومة البريطانية التي حددت هدفا لنفسها وقف إنتاج الكربون في الدولة بحلول العام 2050، منح مساعدات مالية بمئات الآلاف، بقيمة خمسة آلاف جنيه للمنزل الواحد وعشرة آلاف للعائلات ذات الدخل المنخفض. كما تعتزم الحكومة أيضا تحقيق حوالي "خمسة آلاف وظيفة صديقة للبيئة" ضمن آلية بقيمة أربعين مليون جنيه وذلك لدعم مشاريع منظمات غير حكومية وسلطات محلية مخصصة لتجميل المناظر الطبيعية البريطانية، عبر زرع أشجار وتنظيف الأنهر وانجاز مساحات خضراء جديدة.

كما أعلنت رئاسة الحكومة البريطانية خطة بقيمة 1,57 مليار جنيه لقطاع المسارح والمتاحف وصالات العروض، وسمح للمتاحف بإعادة فتح أبوابها بعد أكثر من ثلاثة أشهر من الإغلاق لكن قاعات العروض والرياضة لا تزال مغلقة حتى إشعار آخر، في ظل مخاطر إفلاس متتالي.

4- تعايش ألمانيا مع فيروس كورونا:

بدأ العديد من الولايات الألمانية مثل شمال الراين ويستفاليا وساكسونيا السفلى وبافاريا بتخفيف بعض القيود المفروضة على الحياة العامة، حيث تم إعادة فتح المتاجر وتخفيف القيود المفروضة على نشاط المطاعم وقطاع الرياضة، كما سيعود المزيد من التلاميذ إلى مدارسهم.

وأقرت برلين حزمة تحفيز ضخمة بقيمة 750 مليار يورو تتوزع بين 100 مليار يورو لصندوق الاستقرار الاقتصادي الذي يمكنه الحصول على حصص مباشرة في الشركات، و100 مليار يورو في الائتمان لبنك التنمية في القطاع العام للحصول على قروض للشركات المتعثرة، مع تقديم صندوق الاستقرار 400 مليار يورو كضمانات قروض لتأمين ديون الشركات المعرضة لخطر التخلف عن السداد.[2]

ناشد وزير المالية الألماني ونائب المستشارة أنغيلا ميركل Angela Merkel، أولاف شولتس Olaf Scholz، المواطنين في ألمانيا إلى التعود على نمط الحياة المصحوبة بفيروس كورونا، وقال شولتس في تصريحاته للقناة الأولى في التلفزيون الألماني (ARD): "نحتاج الآن إلى تطبيع حياتنا على المدى البعيد بسبب الوباء"، وأضاف أنه "طالما لا توجد طرق علاج لأصحاب الأمراض الصعبة (الخطيرة) ولا لقاحات لعلاج الفيروس، فيجب على المرء أن يتعلم التعايش مع الفيروس كحقيقة داخل المجتمع".

---

[1] - جمال علي الدهشان. (2020). دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة فيروس كورونا. تاريخ الاسترداد 23 07, 2020، من https://www.new-educ.com.

[2] - امينة فؤاد. (2020). خبراء يكشفون سيناريوهات ما قبل تنفيذ خطة التعايش مع كورونا وتأثيرها على الاقتصاد. جريد *الوفد* (عدد الاحد 2020/05/30).

وأكد شولتس قائلا إنه حتى في حالة رجوع الحياة إلى طابعها العادي فإن "الأمر لن يعود كما كان، لأننا يجب أن نراعي الحذر دائما وأن نبقي العدوى تحت السيطرة."

ودافع شولتس مرة أخرى عن قواعد التضييق على الحياة العامة قائلا: "لقد حققنا في ظل مثل هذه الإجراءات المكثفة شيئا ابهرنا به الكثيرين خارج ألمانيا وهو تراجع نسبة العدوى"، مشيرا إلى أنه مع ذلك ليس من المؤكد أن يستمر الحفاظ على هذا الأمر. وأضاف شولتس بأنه "لذلك علينا الآن أن نكون في غاية الحذر وأن نراعي من خلال الخطوات التي يتم مناقشتها وتدبرها بذكاء أن تعود الحياة الاجتماعية ثانية إلى الازدهار."

5- تعايش إسبانيا مع فيروس كورونا:

أعلنت رئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز Pedro Sanchez، في نهاية شهر أبريل الماضي خطة من أربع مراحل لرفع إغلاقها الصارم للبلاد والعودة تدريجيا إلى ما يعرف الوضع الطبيعي الجديد بحلول نهاية شهر جوان، كما أعلن بان استقبال السياح يبدأ في شهر جويلية

وبدأت الخطة في 4 من شهر ماي الماضي بتخفيف بعض الإجراءات الاحترازية والسماح للعاملين لاسيما في مجال البناء والتصنيع بالعودة التدريجية للعمل.

خصصت إسبانيا 200 مليار يورو لمساندة الشركات والأفراد لتحفيز الاقتصاد، ثم دعمها بحزمة إضافية بقيمة 14 مليار يورو لمواجهة كورونا الذي تسبب في فقد أكثر من 1000 شخص لوظائفهم.

صادق مجلس الوزراء الاسباني على رفع حالة الطوارئ بدءا من تاريخ 21 جوان 2020 عل ان ستستمر الفترة الانتقالية حتى إيجاد لقاح أو علاج فعال ضد فيروس كورونا، وبموجب ذلك، تحتفظ وزارة الصحة بإمكانية استعادة زمام الأمور إذا تفشى الوباء من جديد في منطقة ما من الدولة.[1]

دخلت إسبانيا مرحلة الحالة الطبيعية الجديدة، رغم تسجيل حالات إصابة بالفيروس بشكل يومي، وإن كانت منخفضة مقارنة مع ما كانت عليه الدولة في الأشهر السابقة.

وابرز عناوين المرحلة الجيد تمثلت في:

5-1- التنقل والحركة وارتداء الكمامة: في الوضع الطبيعي الجديد للتأقلم ستكون هناك حرية الحركة، ويمكن السفر عبر التراب الإسباني، لكن ارتداء الكمامة سيكون إلزامياً عند صعود مترو الأنفاق والحافلة والطائرة والقطار أو أي من وسائل النقل العامة.

وينص المرسوم الوزاري، على وجوب وضع الكمامة في الأماكن العامة أو الخاصة المفتوحة للجمهور، إذا تعذر الحفاظ على المسافة الأمنية المقدرة بمتر ونصف على الأقل.

وعلى مستغلي السيارات الخاصة وضع الكمامة في حالة ما إذا كانوا لا يعيشون في نفس المنزل، ويتيح المرسوم الجديد للسلطات الأمنية تغريم المخالفين لهذه الضوابط بغرامة تصل إلى 100 يورو.

وحث المرسوم مشغلي وسائل النقل العامة على تجنب الازدحام، وألزم القانون شركة تشغيل المطارات بتخصيص جزء من طاقمها لمراقبة المسافرين وتجنب حدوث الازدحام في المطار.

5-2- العمل: وأوصت وزارة الصحة بالعمل عن بعد كما أوصت الحكومة الاسبانية الشركات بضمان مسافة الأمان المقدرة بمتر ونصف على الأقل بين العمال، وإذا لم يكن ذلك ممكنا، يجب توفير المواد الواقية لمواجهة انتقال محتمل للعدوى، كما أوصت الشركات بتنظيف المساحات وتهويتها، بالإضافة إلى توفير الصابون والماء أو مواد التعقيم ووضعها تحت تصرف العمال.

[1] - لحسن بكار، و فؤاد حداد. (2020). استعمال تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في محاربة وباء كورونا. تاريخ الاسترداد 18 07, 2020، من https://technologyreview.ae

كما حثت الشركات على ضمان عدم حدوث الازدحام عند مداخل ومخارج المؤسسات في ساعات الدخول والخروج واستقبال الزبائن، وطالبتهم بإعفاء العمال الخاضعين للحجر الصحي من الحضور للعمل.

3-5- التسوق: يعد شرط مسافة الأمان ضرورياً في كل الأنشطة في "الوضع الطبيعي الجديد"، ولذلك، تشدد الحكومة على المؤسسات والشركات التأكد من إمكانية حفاظ الزبائن على مسافة 1.5 أو 2 متر في مبانيها، وعلى مراكز التسوق والأسواق الجوارية اتخاذ نفس الإجراء بصفتها أماكن محتملة لنشر العدوى، وفي المرحلة الثالثة من رفع القيود، يسمح بالاستهلاك داخل المطاعم والمقاهي، لكن مع الحفاظ على مسافة أمان بين الزبائن.

6- تعايش إيطاليا مع فيروس كورونا:

كتب الأديب الإيطالي "جيوفاني بوكاتشيو Giovanni Boccaccio" في رائعته "الديكاميرون Decameron" "الضرورة وحدها قادرة على خلق تصرفات جديدة"، والتي يصف فيها فرار عشرة شباب إلى أطراف مدينة فلورنسا التي ضربها الطاعون في إيطاليا في القرن الرابع عشر هربا من الوباء، في ملاذهم الآمن، وحتى يغسلوا عنهم مشاهد الموت الذي شاهدوه ينتزع الأرواح ويترك الأجساد تتساقط في هشاشة أوراق الخريف، أخذوا يتبادلون حكي القصص.[1]

اليوم، يجد الإيطاليون أنفسهم في موقف مشابه، ففيروس كورونا المستجد تحول إلى وباء ينتقل من المريض إلى المعافى، نعلم بأنه ليس في خطورة الطاعون الذي قتل ثلث سكان أوروبا، لكن انتشاره السريع الذي ضرب 246776 شخص في إيطاليا وأودى بحياة 35129 وفاة (بتاريخ 2020/07/29) وضع النظام الصحي على حافة الانهيار، ولأجل تخفيض الإصابات اتخذت الحكومة إجراءات حجر صحي صارمة، ورغم ذلك ينتقل الإيطاليون لأطراف الدولة مثلما فعل أبطال بوكاتشيو، فهذا حل غير عملي في القرن الحادي والعشرين، فالبشر حاليا لا يملكون العيش في رفاهية ومعيشة الديكاميرون، ولا يستطيعون أن يتركوا مشاغلهم ووظائفهم وأعمالهم ودراساتهم ويراوغون القلق ووطأة الوقت عبر التفرغ للأفلام والحكايات ومتابعة ما يحدث بسبب كورونا، بل أصبحوا في الوقت الراهن مجبرين على التأقلم والمعايشة مع الفيروس مع اتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

كانت إيطاليا على موعد في 4 من شهر ماي لتخفيف قيود التباعد الاجتماعي بالسماح بالزيارات العائلية وفتح الحدائق والتجمع بأعداد محدودة واستئناف العمل في قطاعات الصناعات والتشييد، على أن يشهد وفي 18 من شهر ماي السماح لمتاجر التجزئة بفتح أبوابها، إلى جانب المتاحف والأماكن الثقافية والمكتبات.

لكن لن يتم فتح المدارس قبل شهر سبتمبر، حسبما أعلن رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي Giuseppe Conte، والذي أكد أن أولوية إعادة مزاولة الأنشطة لشركات التصدير التي باتت في خطر الابتعاد عن سلاسل الإمداد العالمية، وكذلك قطاع البناء.

وأشار كونتي في 21 من شهر أبريل الماضي إلى أن الحكومة الإيطالية سوف تتبنى حزمة اقتصادية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، تبلغ قيمتها ما لا يقل عن 50 مليار يورو، لتمثل بذلك إضافة للحزمة التي تبلغ 25 مليار يورو التي جرى التصديق عليها في شهر مارس الماضي.

7- تعايش اليابان مع فيروس كورونا:

كشف وزير الاقتصاد الياباني ياسوتوشي نيشيمورا Yasutoshi Nishimura، بأن الحكومة اليابانية سترفع حالة الطوارئ عن كثير من مقاطعاتها الأربع والثلاثين التي ليست من بين أكثر المناطق تضررا من جائحة فيروس كورونا قبل الموعد العام المقرر لهذا الرفع في 31 من شهر ماي، ولا تعد طوكيو وأوساكا و11 مقاطعة أخرى من بين المناطق التي قد تشهد تخفيفا مبكرا للقيود.[2]

---

[1] - جمال علي الدهشان. مرجع سبق ذكره.

[2] - امينة فؤاد. مرجع سبق ذكره.

وحسب رئيس الوزراء الياباني شينزوا آبي Shinzo Abe، فإن الحكومة أقرت حزمة تحفيز اقتصادية بقيمة 108 تريليونات ين لمساعدة الأسر والشركات الصغيرة وتأجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب.

ثم ذكرت رويترز أنها أطلعت على وثيقة تفيد بأن اليابان سترفع قيمة برنامج التحفيز إلى 1.1 تريليون دولار لتمويل مدفوعات نقدية من أجل تخفيف المعاناة جراء تفشي فيروس كورونا.

أعلن رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، عن رفع حالة الطوارئ في جميع أنحاء الدولة، بعد سيطرتها على انتشار فيروس كورونا خلال أقل من شهرين.

وقال "آبي"، خلال مؤتمر صحفي، أنه سيتم رفع القيود عن رحلات السفر الداخلي اعتبارا من 19 جوان، داعيا المواطنين للتعايش مع فيروس كورونا وبالفعل تم رفع القيد عن الرحلات الداخلية.

وخففت السلطات إجراءات التباعد الاجتماعي في معظم أنحاء الدولة بداية من 14 ماي مع تراجع الإصابات الجديدة، لكن الحكومة أبقت طوكيو وأربع مناطق أخرى تحت المراقبة.

وسجلت الدولة صاحبة ثالث أكبر اقتصاد في العالم 33362 إصابة و1001 وفاة بالفيروس (بتاريخ 2020/07/29) ، وفق ما ذكرته هيئة الإذاعة والتلفزيون العامة.

ووافقت اليابان، على استخدام عقار رمديسيفير الذي تنتجه شركة "جيلياد ساينسز" علاجا لمرض كورونا، ليكون بذلك أول دواء مصرح به رسميا في اليابان لعلاج هذا المرض ولإعادة الثقة للأفراد في أنفسهم للتعايش مع كورونا.

8- تعايش كندا مع فيروس كورونا:

حذر رئيس وزراء كندا جاستن ترودو Justin Trudeau، خلال مؤتمر صحفي الأقاليم الكندية من التسرع في إعادة فتح اقتصادياتها، لما ينطوي على مخاطر حدوث موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا، ما يمكن أن يعيد الدولة إلى العزل هذا الصيف، وأضاف أن أي خطوات تتخذ لإعادة فتح الاقتصاد يجب أن تكون تدريجية.

كما اعتمدت كندا حزمة إعانات وتحفيز فيدرالية تقدر بـ 82 مليار دولار كندي للحد من التداعيات الاقتصادية لكورونا، كما قدمت أكثر من 212 مليار دولار كندي لأولئك الذين تضرروا بشكل مباشر من الجائحة كما أنها تبنت قانون لدعم الأجور بنسبة 75%، في محاولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.[1]

9- تعايش أستراليا مع فيروس كورونا:

أعلن رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون Scott Morrison، عن خطة من ثلاث مراحل لتخفيف القيود وإعادة فتح اقتصاد البلاد بحلول شهر يوليو من أجل استعادة 850 ألف وظيفة مرة أخرى، وفقا لصحيفة "ذا إيدج" الأسترالية.

وحسب الخطة التي دخلت بالفعل حيز التنفيذ، تسمح المرحلة الأولى منها بتجمعات عمل تصل إلى 10 أشخاص، وفتح المطاعم والمقاهي والمتاجر والمكتبات، بالإضافة إلى بعض من السفر المحلي والإقليمي.[2]

بينما تسمح المرحلة الثانية بالتجمعات لما يصل إلى 20 شخصا وتسمح بإعادة فتح المزيد من المنشآت، بما في ذلك الصالات الرياضية وخدمات التجميل وأماكن الترفيه مثل صالات العرض ودور السينما، كما سيسمح بالسفر بين الولايات، فيما تتيح المرحلة الثالثة بتجمعات تصل إلى 100 شخص وأن تكون بمثابة الوضع الطبيعي الجديد لعدة أشهر، مع استمرار حظر السفر الدولي.

---

[1] - محمود رشدي. (08 03, 2020). في زمن كورونا كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخفف وطأة العواقب؟ تاريخ الاسترداد 20 05, 2020، من https://technologyreview.ae

[2] - لحسن بكار، و فؤاد حداد. مرجع سبق ذكره.

وتعهدت الحكومة الأسترالية بإطلاق حزمة تحفيز بقيمة 320 مليار دولار أسترالي، وهو ما يعادل 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

سادسا: التعايش مع فيروس كورونا والتعامل مع الأولويات في الجزائر:

وضع الحكومة الجزائرية خطة كاملة للتعايش مع فيروس كورونا المستجد تتضمن الأدلة القياسية للإعادة التدريجية للحياة الطبيعية، جاء على رأسها مناشدة الوزارة للمواطنين بضرورة ارتداء الكمامة أثناء الخروج من المنزل وحتى إشعار آخر، وأنه في إطار الاستعداد للعودة التدريجية خلال مرحلة انحسار جائحة كورونا فإنه يلزم إتباع إجراءات قياسية للحد من حدوث أي انتشار موسع من جديد للمرض، والحد من الإصابات والوفيات الناتجة عن الحالات في مرحلة الانحسار، مع بناء التدخلات المجتمعية على تحقيق التوازن بين الالتزام بمدلولات الشواهد العلمية الخاصة بالسيطرة على التفشي من ناحية، وضمان الاستمرارية الاقتصادية من ناحية أخرى، مع تغليب الحفاظ على الصحة العامة في جميع الأحوال. وتضمنت الخطة قواعد عامة منظمة للمنشآت والجهات المختلفة، على رأسها:

التوصية بحظر عمل عدد من الكيانات أثناء الجائحة لوجود خطر شديد لنقل العدوى وانتشارها هي: الأماكن الترفيهية مثل دور السينما والمسارح والمقاهي وجميع ما يشابهها، والمطاعم على أن يتم استمرار العمل بتوصيل الطلبات، والجامعات والمدارس ورياض الأطفال والحضانات، وصالات التمارين واللياقة البدنية والنوادي والاستراحات المغلقة بالأندية، واستمرار عدم إقامة الأفراح والجنازات وغيرها من المناسبات التي تتم في تجمعات.

ووضعت الخطة على رأس أهدافها: الحد من الإصابات والوفيات التي قد تنجم عن الحالات الجديدة، وتحقيق التوازن بين دوران عجلة الحياة الطبيعية وبين استمرار الإجراءات الاحترازية، والتعافي المجتمعي من آثار كورونا والتخلص التدريجي من الآثار النفسية الناجمة عن الأزمة، وأخيرا تفادي التكدس المقترن بأي نوع من الخدمات وخاصة التسوق والنقل.

وتعتمد الخطة على 6 محاور رئيسية هي:

- استمرار كافة أنشطة التباعد الاجتماعي والحد من الزحام.
- نشر ثقافة استخدام بالكمامة ونظافة اليدين باستمرار.
- تحديد اشتراطات أساسية لعمل المنشآت والجهات ووسائل النقل المختلفة.
- الحفاظ على كبار السن وذوي الأمراض المزمنة.
- الأنشطة الذكية لتفادي التجمعات.
- تشجيع الاهتمام بالحالة الصحية العامة.

وحسب الإجراءات التي وضعتها الحكومة فإن الخطة تتكون من مراحل تنفيذية هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإجراءات المشددة لتفادي أي نوع من الانتكاسة، ويجب البدء في تطبيقها فورا وتستمر حتى حدوث تناقص في إجمالي الحالات الجديدة المكتشفة في أسبوعين متتاليين على مستوى الجمهورية.

المرحلة الثانية:مرحلة الإجراءات المخففة والمستمرة، وتبدأ بعد نهاية المرحلة الأولى مباشرة وتستمر حتى صدور قرارات أخرى منظمة أو إعلان منظمة الصحة العالمية انخفاض تقييم المخاطر عالميا إلى المستوى المنخفض.

وتتمثل مؤشرات التقييم العامة لكل مرحلة في أعداد الإصابات والوفيات ومعدلاتها، وأنه في حالة وجود دلالة وبائية على حدوث انتكاسة في ولاية ما تعود إلى المرحلة الأولى (الإجراءات المتشددة).

كما أنه بنهاية المرحلة الثانية وإعلان الانحسار التام للمرض يتم الانتقال إلى مرحلة الحياة الطبيعية ويتم ترصد روتينيا ضمن منظومة ترصد الأمراض المعدية بجميع المنشآت الصحية الجزائرية.

وفيما يلي نعرض الملامح العامة للخطة الجزائرية:

1- مرحلة الإجراءات المتوسطة المتشددة لتفادي أي نوع من الانتكاسة: تشهد هذه المرحلة عددا من الإجراءات أبرزها:

- الفرز البصري والشفوي وقياس الحرارة لجميع الأشخاص قبل دخولهم المنشآت والمترو والقطارات.
- إلزام الجميع بارتداء الكمامة عند الخروج من المنزل.
- إلزام أصحاب الأعمال ومساحات التسوق الكبرى بوضع وسائل تطهير الأيدي على أبوابها
- الحفاظ على كثافة منخفضة داخل المنشآت والمحلات التجارية.
- عدم فتح دور السينما والمسارح والمقاهي أو أي أماكن ترفيهية.
- عدم فتح صالات الجيم وقاعات الاحتفالات والسينما و قاعات الاستراحات المغلقة بالأندية.
- تشجيع الدفع الإلكتروني ونشر هذا السلوك بين المواطنين.
- تشجيع الشراء الإلكتروني عبر الإنترنت.
- إتباع إجراءات منع نشر العدوى بالنسبة لخدمات توصيل المنازل وارتداء العمال كمامات.
- التعامل مع المريض بأعراض بسيطة بواحدة من طريقتين :إذا كان من الفئات عالية الخطورة يتواصل مع الرقم المخصص للحماية المدنية، أما إذا كان من الحالات غير الخطيرة فسيبقى في المنزل ويتبع الإرشادات الخاصة بالعزل المنزلي لحين زوال الأعراض تماما أو أي علامة تدل على تطور الأعراض المرضية.

2- مرحلة الإجراءات المستمرة والمخففة: تشهد هذه المرحلة عددا من الإجراءات أبرزها:

- الالتزام بالتهوية الجيدة.
- منع أي نوع من التزاحم.
- البدء في تلقي اللقاح حسب الأولويات التي تحددها الوزارة وذلك في حالة توصية منظمة الصحة العالمية باعتماد لقاح فعال.
- إتباع أساليب النظافة العامة.
- استمرار التقيد بالاشتراطات الصحية لمتداولي الأطعمة في المطاعم والفنادق.
- استمرار ترصد المرض روتينيا وتنشيط الترصد حال ظهور أي حالات جديدة.

3- بخصوص التباعد الاجتماعي والحد من التزاحم، تتضمن الخطة:

- إتباع الخدمات الإلكترونية بدلا من خدمات التعامل المباشر مع الجمهور كلما أمكن خاصة البريد والبنوك والشهر العقاري، مع محاولة توفير الحجز المسبق إلكترونيا للحفاظ على قواعد التباعد الجسدي وتجنب التكدس.
- تشجيع الدفع الإلكتروني.
- تشجيع الشراء عن طريق الإنترنت.
- تجنب الأماكن المزدحمة.
- منع أي تجمعات داخل أماكن العمل.
- خفض قوة العمل
- زيادة أماكن الانتظار وجعلها قدر المستطاع في الهواء المفتوح مع حماية المترددين من التعرض للشمس المباشرة.

4- التدابير الخاصة بالمؤسسات والشركات والمصانع وقطاع البناء:

تضمنت الخطة التي وضعتها الحكومة الجزائرية خطة كاملة للتعايش مع فيروس كورونا المستجد تفصيلا للإجراءات المخصصة للمنشآت والجهات وقطاعي البناء والصناعة أثناء المراحل لخطة التعايش مع الوباء.

وحسب الإجراءات التي وضعتها الحكومة فإن الخطة تتكون من ثلاث مراحل تنفيذية هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإجراءات المشددة لتفادي أي نوع من الانتكاسة، ويجب البدء في تطبيقها فورا وتستمر حتى حدوث تناقص في إجمالي الحالات الجديدة المكتشفة في أسبوعين متتاليين على مستوى الجمهورية.

المرحلة الثانية: مرحلة الإجراءات المخففة والمستمرة، وتبدأ بعد نهاية المرحلة الأولى مباشرة وتستمر حتى صدور قرارات أخرى منظمة أو إعلان منظمة الصحة العالمية انخفاض تقييم المخاطر عالميا إلى المستوى المنخفض.

فعلى مستوى المؤسسات والشركات، يجب تنظيف وتطهير المكاتب على مدار 24 ساعة والحد من التزاحم، ففي مرحلتي الإجراءات المشددة والمتوسطة، يتم منع دخول أي شخص إلى المؤسسة أو الشركة إلا وهو يرتدي الكمامة، والحرص على تنظيف وتطهير الأماكن المشتركة بين العاملين والمكاتب، والحرص على تطهير الحمامات بعد كل استخدام، والتأكد من تطهير مداخل أماكن العمل وأماكن الزوار بشكل مستمر، وغلق أماكن التجمع والترفيه تماما داخل أماكن العمل، وتزويد الموظفين والعملاء بمطهرات الأيدي ومناديل ورقية وأوعية قمامة.

كما يجب تنظيف وتطهير السوائل المنسكبة، ومسح فتحات التهوية ومكيفات الهواء مع التزام الشخص القائم بالتنظيف بارتداء قناع عالي الكفاءة، وإتباع سياسات مكافحة انتقال العدوى بالتعامل مع النفايات بطريقة آمنة، وغلق صالات الطعام، والحفاظ على التهوية الجيدة.

وفي المرحلة المستمرة ذات الإجراءات المخفضة سيطرأ تعديل وحيد على تلك الإجراءات بفتح أماكن التجمع والترفيه داخل أماكن العمل بضوابط الصحة العامة المعتادة.

أما إجراء التقييم الصحي عند نقاط الدخول، ففي المرحلة الأولى يجب التأكد من التقييم الصحي وقياس درجة الحرارة لكل من العاملين والزائرين وأي شخص يدخل المنشأة، وقياس الحرارة وعدم السماح للموظفين الذين تظهر عليهم الأعراض بالذهاب للعمل، وعمل كبار السن والحوامل من المنزل قدر المستطاع.

وفي مجال توفير المستلزمات الوقائية اللازمة للعاملين داخل المؤسسات والشركات، يجب في المرحلتين الأولى والثانية تزويد الموظفين والعملاء بمطهرات للأيدي والماسكات ومناديل ورقية وأوعية قمامة، وإلزام جميع الموظفين والزوار بارتداء الكمامة بشكل مستمر منذ دخول المنشأة وحتى الخروج منها، وشراء المستلزمات الوقائية اللازمة على حساب إدارة الشركة، ويجب توفير مطهرات الأيدي بشكل مستمر وفي أماكن واضحة وبعبوات سهلة الاستخدام يمكن ملؤها، كما يجب استخدام الأكواب الورقية أحادية الاستخدام، والعمل على منح ازدحام أماكن العمل ويكون هذا الأمر مسئولية مباشرة لمدير المنشأة. وفي المرحلة الثالثة المستمرة يتوجب ارتداء الكمامات إلزاميا لكبار السن وذوي الأمراض المزمنة فقط.

وفي قطاع البناء، يجب الاهتمام بعدة أمور، أولها تنظيف وتطهير الأسطح على مدار أوقات العمل، وذلك على مستوى المرحلتين الأولى والثانية، حيث يمنع دخول أي شخص إلى أماكن العمل إلا وهو يرتدي كمامة، والتطهير على مدار 24 ساعة للأماكن المشتركة مثل الحمامات العامة بعد كل استخدام، وتطهير المواد أثناء التسليم والاستلام، ومنع التزاحم بتشغيل الحد الأدنى الذي يسمح بالعمل.

والأمر الثاني هو التقييم الصحي عند الدخول، وذلك بعزل العمال المشتبه بهم حتى الاتصال بالسلطات ووصولها، وإعداد المصانع لغرفة عزل للمشتبه فيهم، وإبلاغ السلطات بمجرد ظهور الأعراض، وقياس درجة حرارة العمال بمجرد نزولهم للموقع، والتأكد من أن جميع العاملين يرتدون معدات الوقاية الشخصية من كمامات وقفازات ونظارات، وبقاء

جميع العاملين داخل الموقع خلال مدة العمل وعدم السماح لهم بالخروج من مواقع البناء، وتجنب الزحام داخل منطقة العمل والمصاعد والرافعات، وتوزيع أوقات راحة العمال، وتشغيل كبار السن والحوامل من المنزل.

وفي المرحلة الثانية يتم السماح بحركة العاملين من وإلى مكان البناء خلال مدة العمل، وفي المرحلة الثالثة يكتفي بمنع التزاحم والتهوية الجيدة.

والأمر الثالث الواجب مراعاته في قطاع البناء والمصانع هو توفير المستلزمات الوقائية اللازمة، في المرحلتين الأولى والثانية، بحيث يتم توفير منافذ لصرف الكمامات والمواد المطهرة والتأكد من توفير كميات مناسبة منها، وتوفير مجموعة حماية كاملة لأمين المخزن، والتأكيد على استخدام القفازات والأقنعة ووضع مطهرات الأيدي بجميع الأماكن.

والأمر الرابع هو العمل في ورديات، حيث توصي خطة الحكومة بالسماح للمصانع بالعمل على مدار 24 ساعة ولكنها مقسمة لورديات ليلا ونهارا، وبحيث لا تزيد القدرة الاستيعابية عن 30% بكل وردية، وهي النسبة التي يمكن زيادتها إلى 50% في المرحلة الثانية ذات الإجراءات المتوسطة، ويختلف الأمر في المرحلة الثالثة بحيث تعود القوة الطبيعية في العمل مع ضمان عدم التزاحم والتهوية الجيدة.

والأمر الخامس بالنسبة لقطاع البناء والمصانع هو الحجر الصحي الخاص بالإمدادات وتخزين البضائع، حيث تنص الخطة على إجراءات تستمر في المراحل الثلاث، وهي: تطهير الصناديق بعد إزالة الأغلفة الخارجية، وعزل وتطهير البضائع، والحفاظ على منفذ البيع بالتجزئة على مسئولية النظافة الصحية لجدولة التسليم والاستلام.

وأخيرا يجب ضمان التباعد في وسائل النقل الخاصة بالمصانع، في المرحلتين الأولى والثانية، وذلك من خلال زيادة حافلات النقل للعمال لضمان قواعد التباعد الاجتماعي.

سابعا: سبب إجراءات الحكومة الجزائرية لمواجهة كورونا:

1- الوعي سلاح الفرد: إن سبب الإجراءات التي فرضتها الحكومة الجزائرية هو لعدم وعي الشعب من مخاطر الفيروس في الأسابيع الأولى من انتشاره، وبعد مرور سبعة أشهر تقريبا لازالت مسألة الوعي عند الشعب فيما يخص الوقاية ضعيفة نسبيا، وما يزال الجدل يدور بين الأوساط في ما الذي جرى هل هو فيروس طبيعي أم مخلق، هل نشأ في الصين بعلم الحكومة الصينية أم بتواطؤ دولي، هل هو فيروس أم بكتيريا؟، كل هذه الجدالات لعبت فيها الأجندات السياسية والإعلامية دورا تدميريا سواء عن وعي أو عن جهل، وبصرف النظر عن كيف بدأت هذه القصة فنحن أمام أمر واقع من خلاله نلمس النتائج العملية لهذا الواقع ولا سبيل للتعامل مع الواقع سوى الوعي، ومن هنا أخذ الإنسان الفرد زمام المبادرة لأن المسألة تتعلق بصحته النفسية والجسدية والعقلية، وأيضا يتعلق الأمر بالصحة الاقتصادية على المجتمع ككل لأن الأمرين يتعلقان بمسيرة الحياة، فربما سيصبح الوعي أمر واقع بعيدا عن نسج الخيال.

2- مناعة القطيع: بعض الأفراد ذهبوا بالاعتقاد السائد بأن فرض تدابير أكثر صرامة لن ينقذهم من الجائحة بعد اليوم، مما شجعهم نحو كسر الحظر وعدم الاهتمام بالتعليمات الصحية، وهذا الأمر كان واضحا في أغلب الدول، فقد عانت الجزائر كثيرا من كورونا مثلها مثل الدول الأخرى فلم تتوقف عجلة الاقتصاد من قبل بهذا القدر الذي تشهده اليوم، مما تسبب بتقليل الإجراءات المفروضة وتزايد أعداد المصابين فيها لعلهم يستطيعون الوصول إلى التعايش السلمي عبر فرضية (مناعة القطيع)، فليس هناك مثال أعلى يحتذى به ولا يوجد تجربة مثالية يقتدى بها، فكل الدول ذهبت لمعالجة كورونا بالحذر الصحي والتراجع خطوة إلى الوراء.

خاتمة:

كورونا سيظل عدوا متربصا يغتنم أقرب فرصة ليسكن أجسادنا، والذين سيندفعون للأسواق دون حاجة ويخرجون من مطعم لآخر بلا هدف ويتسابقون للزيارات العائلية والمناسبات الاجتماعية ويجتمعون ببعضهم البعض في كل لقاء ويضربون بالتباعد المكاني عرض الحائط، سيكونون أشد خطرا على المجتمع أكثر من الفيروس نفسه، لذا توصلنا إلى النتائج التوصيات التالية:

النتائج المتوصل إليها:

1- ليس من السهل التأقلم مع التغييرات التي سببتها الجائحة.
2- غيرت جائحة فيروس كورونا حياة الناس بطرق مختلفة .
3- أثرت جهود الوقاية من انتشار فيروس كورونا على وظائف العديد من الناس ومكان عملهم.
4- غيرت الإجراءات المتخذة للتعايش مع كورونا الطريقة التي يتسوق بها الناس ويمارسون شعائرهم الدينية، وكذلك طريقة ممارسة الرياضة وعادات الطعام ووسائل الترفيه.
5- مكنة الجائحة من محاولة الفصل بين الالتزامات العائلية والتزامات العمل أثناء العمل في المنزل.
6- مكنة الجائحة الالتفات إلى قيمة اللحظة الحالية وإلى قيمة الصحة.

التوصيات المقترحة:

1- التعايش مع الأمر واقع محتوم، وأصبح ضرورة ملحة لاستعادة ما فقدناه من توقف الاقتصاد والأعمال، وأصبح من الضرورة أن نمارس حياتنا بطريقة مسؤولة ونحافظ على أسرنا، وهنا وجبت الإشارة إلى أن على كل أسرة أن تعلم أبناءها كيفية التعايش مع الواقع بمسؤولية بعيدا عن الاستهتار.

2- نحسب الحساب لكيفية القيام بكل شيء، وأن لا نفترض السلامة فيمن هم أمامنا، مهما كانت درجة قربهم منا، فجميعنا مصابون حتى نثبت العكس.

3- أصبحنا اليوم نقف في وجه الفيروس ونحاربه على جميع الأصعدة، ونحن من علينا مواجهته بذكاء وبفطنة بعد أن اكتسبنا الخبرة والمعرفة، لذا علينا أن نكون مستعدين لهذه المعركة، وأن تتعايش مع مستجداتها وظروفها المتغيرة.

4- يجب أن نصغي لكل التعليمات التي تصدرها الجهات المسؤولة في الدولة، وأن لا نستهتر بأي صغيرة أو كبيرة، فقوتنا البشرية هي أغلى ما نملك، ومن الواجب أن نساند وطننا في هذه الظروف الاستثنائية.

5- على دول المغرب العربي الاتفاق على استخدام بطاقة الحصانة (بطاقة المناع) للأفراد حتى تتمكن من فتح السياحة لشعوبها فيما بينهم، وفتح باب السفر مجددا لتعويض الخسائر التي تكبدتها القطاعات المختلفة ومنها قطاع السفر والسياحة الدولية على وجه الخصوص، دون التعرض لمواجهات أخرى أكثر عنفا من وباء كورونا المستجد.

مع شدة أزمة فيروس كورونا وتداعياتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد أصبح من الضروري الآن أن تضع حكومات دول المغرب العربي سيناريوهات وخططا لما بعد مرحلة كورونا، للاستفادة من التجربة والدروس، فقد أثبتت أهمية تفعيل العمل بروح الفريق الواحد من جانب جميع التخصصات بجميع المواقع، أما من حيث آلية اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة فقد انتقلت إلى أعلى المستويات وهو ما يضع منظمة الصحة العالمية أمام تحد سياسي كبير، وعلينا أن لا نهمل التدابير الصحية فهي أسباب مشروعة يتخذها الإنسان تفاديا للشر، وهي كسائر تدابير الناس المتنوعة التي ألهموها لجلب المصالح ودرء المفاسد، ولا ننسى التوكل على الله، فلنتوكل على الله ولنفوض إليه أمرنا مع الأخذ بالأسباب، فإن إهمال الأسباب ليس توكلا، بل هو تواكل مذموم، وغدا ستنتهي هذه الحكاية، وسنعود إلى سابق عهدنا، بل أجمل، بإذن الله.

لائحة المراجع

1. CNN 18 Avril, 2020 (newsletter).
2. امينة فؤاد. (2020). خبراء يكشفون سيناريوهات ما قبل تنفيذ خطة التعايش مع كورونا وتأثيرها على الاقتصاد. جريد الوفد (عدد الأحد 2020/05/30).
3. جمال علي الدهشان. (2020). دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة فيروس كورونا، https://www.new-educ.com.
4. جوزيف بيرن. (2013). الموت الاسود، ترجمة عمر سعيد الايوبي، ط1، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، ابو ظبي.
5. جيوفاني بوكاتسيو. (2006). ديكامرون، ترجمة صلاح علماني، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا.
6. لحسن بكار، و فؤاد حداد. (2020). استعمال تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في محاربة وباء كورونا.https://technologyreview.ae
7. محمود رشدي. (08 03, 2020). في زمن كورونا كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخفف وطأة العواقب؟ https://technologyreview.ae/.
8. نيويورك تايمز. (23 جويلية, 2020). الحالات الجديدة التي تم الابلاغ عنها.

القيـم الإسلامية وأثرها على الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين دراسة وصفية بجامعة UIN مالانج

The Ethical Values Of Islam And Its Influence On The Emotional Organizational Commitment, Descriptive Study On UIN Malang

رمضان بشير امحمد، جامعة مولانا مالك إبراهيم UIN مالانج/ إندونيسيا
البرفسور عبد الهادي، جامعة والي سونجو UIN سمارنج/ إندونيسيا

الملخص:

يعتبر موضوع القيم الإسلامية من المواضيع المرتبطة بجانب الأخلاق في الشريعة الإسلامية فهي شريعة جاءت لتكمل مكارم الأخلاق ودعمت القيم الأخلاقية، وهذا أمر يحفز البحث ليس فقط في مجال الشريعة بل في مجال الإدارة، ومن المواضيع التي جذبت الانتباه للبحث موضوع القيم الأخلاقية الإسلامية وأثرها في الالتزام التنظيمي العاطفي كهدف تسعى المنظمات لتوفره وتنميته لدى موظفيها، ومن هنا يهدف البحث إلى تحليل أثر للقيم الأخلاقية في الإسلام (الأمانة والصدق والوفاء بالعهد) على الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم بمالانج في حالة اتحاد هذه القيم، تحليل الأثر في حالة إفراد هذه القيم، وكان منهج هذا البحث من نوع البحث الوصفي الكمي، ولتحليل البيانات تم استخدام برنامج .(SPSS) أما عن نتائج البحث: بينت النتائج إنه يوجد أثر للقيم الأخلاقية في الإسلام ممثلة بـ(قيمة الأمانة والصدق والوفاء بالعهد) على الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج بمجموع هذه القيم، وفي حالة إفراد هذه القيم تبين أنه يوجد أثر للأمانة على الالتزام التنظيمي العاطفي لكنه أثر سلبي، ويوجد أثر إيجابي للصدق وكذلك للوفاء بالعهد على الالتزام التنظيمي العاطفي.

الكلمات الأساسية: القيم الأخلاقية في الإسلام - الالتزام التنظيمي العاطفي.

Abstract:

The islamic values is one of the topics related to the aspect of ethics in islamic law, as it is a law that came to complement the morals and support Ethical values. commitment as a goal that organizations seek to provide and develop for their employees. This study aims to analyze the influence of islamic values factors (trustworthy, honest, and keeping promises) on the emotional organizational commitment of the employees of UIN Maulana Malik Ibrahim Malang in the case of the union of these values, analyze the influence in the case of individual of these values, The method of this research is descriptive quantitative research using data analysis (SPSS), The results of this study is indicated that there is influence of the Ethical values of Islam (trustworthy, honest, and keeping promises) on the emotional organizational commitment on the employees of UIN Maulana Malik Ibrahim Malang with the sum of these values. Trustworthy has a negative effect on emotional organizational commitment, and there is a positive effect of honesty as well as keeping promises on emotional organizational commitment.

Keywords: Ethical Values In Islam- Emotional Organizational Commitment.

مقدمة:

إن الحضارة الإنسانية لا يستقيم بنيانها في أي مجتمع من المجتمعات بدون وجود أساس الخلق السليم المبني على احترام القيم الأخلاقية وهو الجانب الذي أولى الإسلام له أهمية كبيرة، يقول المصطفى ρ من قال فيه الحق Y :(وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) (القلم: 4) قال في الحديث: (إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مِكَارِمَ الْأَخْلَاقِ) وفي رواية (صالح الأخلاق) (ابن حنبل:2001، ج14، ص513) وفي الحديث أيضاً عن جابر ρقال: قال: رسول الله ρ (إنَّ أحبَّكم إليَّ أحاسنكم أخلاقًا الموطِّئون أكنافًا الَّذين يألَفون ويُؤلفون) (الطبراني: 1985، ج2، ص89).

والتاريخ يخبرنا أن سقوط كثير من الأمم والحضارات كان بسبب إنهيار الأخلاق والقيم فيها كما قرر ذلك علماء الاجتماع والحضارة يقول ابن خلدون في مقدمته: "إذا تأذن الله بانقراض المُلْك من أمة حملهم على ارتكاب المذمومات وانتحال الرذائل وسلوك طريقها"(بن خلدون: 2004، ص188).

إن الكثيرين في عصرنا الحاضر ينبهرون بتقدم ونهضة بلادٍ مثل اليابان في شتى المجالات فما السر في هذا التقدم يا ترى؟ وعلى هذا التساؤل قد أجاب أحد وزراء اليابان لمن سأله كيف تقدمت بلاده هذا التقدم؟ فقال إن ذلك يرجع إلى تربيتنا الأخلاقية، والأمر نفسه ينطبق على المؤسسة الإدارية إذ يمثل جانب القيم الأخلاقية في المنظمات الإدارية دوراً أساسياً من حيث إنها جزء من ثقافة المنظمات على اختلاف بيئاتها ولقد ازداد الاهتمام بالأخلاق في العقود الثلاثة المنصرمة نظراً لأهميتها وأثرها البيَّن على الوظيفة والموظف معاً.

لقد سبق الإسلام تلك الفلسفات المختلفة بقرون بإيجاده الحلول المثلى من حظه على تفعيل ودعم الجوانب الأخلاقية في العمل، وإن درجة التزام الأفراد واحترامهم لقوانين منظماتهم ومساهمتهم في تحقيق أهدافها المنشودة لا تتحقق بصورتها المطلوبة إلا بالوقوف على المبادئ السمحاء التي نادت بها الشريعة الاسلامية قال ρ: (مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا) (النيسابوري: د.ت، ج1، ص99) وقال أيضاً: (مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ) (أبو داوود: 2019، ج1، ص99).

إن الكثير من المهتمين في مجال الإدارة يتسألون ما المخرج من شبح الفساد الإداري والأخلاقي في العديد من المؤسسات والمنظمات الانتاجية والخدمية في العالم اليوم، والذي من مظاهره التسيب الإداري، وانتشار سلوكيات غير أخلاقية مثل الرشوة وعدم الحفاظ على أسرار العمل والتفريط في وقت العمل والغياب وزيادة معدلات دوران العمل بشكل مكلف للأفراد وللمؤسسات؟

إن كثيراً من أسباب هذه النتائج يرجع بالأساس لضعف ما يعرف بالالتزام التنظيمي من قِبَلَ الموظف تجاه عمله، وتدني مستوى الرضاء الوظيفي، وفشل المنظمات في تحقيق وتدعيم الولاء الوظيفي للموظف تجاه منظمته ورضاءه عنها.

كل هذه المؤشرات تعطينا فكرة أن الإدارة في تلك المنظمات تعاني من وجود فجوة بين أهداف المنظمة في إيجاد وتدعيم واستمرار مبدأ الالتزام التنظيمي، وبين واقعها الذي غالباً ما يشير إلى تدني ذلك الالتزام من قبل الأفراد العاملين تجاهها.

تشير الدراسات والأدبيات السابقة في مجال الإدارة إلى أن الالتزام التنظيمي أصبح من الموضوعات التي تهتم بها إدارة المنظمات، خاصة وأن مفهومه العلمي الصحيح لم يحظَ بالاهتمام المطلوب من قبل المختصين إلا في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين (فليه، عبد المجيد: 2005، ص284).

إن الاهتمام بمفهوم الالتزام التنظيمي من قبل الباحثين في مجال السلوك التنظيمي وعلم النفس الاجتماعي فقد بدأ منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، تحديداً في بدايات سنة 1950م، وركزت الأبحاث بصفة عامة حول مسببات ومحددات الالتزام التنظيمي وما قد يترتب عليه من نتائج سلوكية قد تؤثر على مستقبل المنظمة والعاملين فيها، لما له الأثر الكبير على تحقيق الأهداف المخطط لها بكفاءة وفاعلية، وخير الأمثلة على ذلك التجربة اليابانية والألمانية، حيث يعتبر الالتزام التنظيمي للأفراد العاملين شيء مقدس لديهم ويلتزمون بالعمل في مؤسساتهم إلى التقاعد ويحرصون على تقديم أفضل الخدمات لمنظماتهم (الوزان: 2006، ص33).

ونتيجة لذلك فقد ظهرت الحاجة لدراسة السلوك الإنساني في المنظمات بغرض تحفيزه وزيادة درجات التزامه، مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات وإجراء الكثير من الدراسات الميدانية التطبيقية في الفترة الأخيرة وحظي موضوع الالتزام التنظيمي باهتمام الكثير من المشتغلين بأبحاث التنظيم والسلوك التنظيمي من أصحاب العلوم الإنسانية، والتي تهدف في معظمها إلى تحديد العوامل المؤثرة في التزام العنصر الإنساني والمتغيرات التي تحكم نمو عملية الالتزام التنظيمي، سواء ما له صلة مباشرة بالخصائص الديموغرافية لأفراد التنظيم أو المنظمة أو خصائص المهنة التي يمارسونها أو نوعية البناء التنظيمي والمناخ التنظيمي وكذلك تأثيرات ظاهرة الالتزام على الانتظام في أداء العاملين ومخرجات المنظمة (الدخيل: 1995، ص36).

من جهة أخرى يمثل الموظف الإداري الروح للمنظمة والمحور الأساسي فيها فهو العنصر الأبرز من عناصر العملية الإدارية والذي يصعب التحكم في رغباته أو حتى التنبؤ بها وذلك لأنه بطبيعته متغير الأفكار والمزاج يتأثر ويؤثر في بقية العناصر المحيطة به داخل وخارج المنظمة التي يتبعها، ولذا بسبب هذه العوامل ركَّز مفكرو الإدارة على الفرد في التنظيم وعلى دراسة سلوكه ومحاولة التأثير في هذا السلوك ليتوافق مع سلوك التنظيم الأمر الذي يساعد في تحقيق الأهداف المحددة للمنظمة.

بيد أن هناك ثمة متغيرات متعددة تؤثر في سلوك الفرد، ويعد الالتزام التنظيمي أحد تلك المتغيرات الذي حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين والممارسين على حد سواء، كونه من السلوكيات المرغوب فيها التي تسعى جل المنظمات إلى تعزيزها لدى أعضائها، فهي تسعى للحصول على درجات عالية من ولاء الأفراد لها ورضاهم والتزامهم بالعمل، وتقدم في سبيل ذلك كل الوسائل المتاحة من حوافز مادية وغيرها، لأنها تعلم أن ذلك طريق نجاحها وهي استراتيجية تأمل المنظمات إلى نيل ثمرتها دوماً.

وحيث أن القيم الأخلاقية في الإسلام تلعب دوراً مهماً في تكوين وصقل القيم الشخصية للموظفين وتمثل محددات لسلوك الأفراد ومنطلقاً للعديد من اتجاهاتهم ودوافعهم بما في ذلك السلوكيات تجاه العمل أو الوظيفة الأمر الذي يحتم على المؤسسات التعرف على العوامل المؤثرة التي من شأنها ايجاد مستوى مناسب من الالتزام التنظيمي للعاملين في تلك المؤسسات باعتباره أحد المداخل المهمة لاستقرار المنظمة واستمراريتها، ومن ثم تطوير أداءها وبما يحقق ريادتها بين المؤسسات الأخرى في المجتمع، وهذا ما سوف يتناوله الباحث في هذه الدراسة محاولاً بقدر المستطاع الربط بين القيم الأخلاقية في الإسلام وبين مفهوم الالتزام الوظيفي من حيث معرفة أثر تلك القيم الأخلاقية على الالتزام التنظيمي في المنظمة.

يأمل الباحث من خلال هذه الدراسة الإشارة وبوضوح إلى مكانة منظومة القيم الأخلاقية في الإسلام من خلال الإشارة إلى قيم العمل وأخلاقياته وتطبيقات ذلك في بيئة الأعمال والمنظمات عموماً، وفي الوظيفة العامة خصوصاً من ناحية، وبيان خطورة عواقب البعد عن القيم والمثل الأخلاقية الإسلامية الرفيعة وإهمال تنميتها من ناحية أخرى، وما يؤديه ذلك من نتائج بالغة التأثير على المنظمة.

الإطار النظري:

المبحث الأول: مفهوم القيم

أ- تعريف القيم في اللغة:

القيم جمع قيمة وهي مشتقة من الفعل الثلاثي قوم، وذكر ابن منظور: إن القيمة ثمن الشيء واستقامت طريقته فاستقام لوجهه، ويقال كم قامت ناقتك أي كم بلغت، والجمع قوم وقيم، وقوم السلطة واستقامها ويقال أيضاً فلان (أقوم) كلاماً من فلان أي أعدل وأحسن وأصوب (ابن منظور: 1414هـ، ج12، ص500) والقيمة: الثمن الذي يقوم به المتاع، أي يقوم مقامه، والجمع القيم، مثل سدرة وسدر، وقومت المتاع: جعلت له قيمة (الفيومي: د.ت، ج2، ص520) وقيمة الإنسان قامته، والأمر القيّم أي المستقيم، والدين القيّم أي المستقيم والمقوم خشبة المحراث يمسكها الحراث، والقائم في الملك الحافظ له، والمقام والمقامة المكان الدب تقيم فيه، وماء قائم أي دائم، وما لفلان قيمة: إذا لم يدم على الشيء (ابن عباد: 1994، ج2، ص7).

ب- تعريف القيم في الاصطلاح:

نظراً لأن مصطلح القيم يدخل في كثير من المجالات كالفلسفة، والتربية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وغيرها من المجالات، فقد تنوعت المعاني الاصطلاحية له بحسب المجال الذي يدرسه وبحسب النظرة إليه فعند علماء الاجتماع: القيمة هي الاعتقاد بأن شيئاً ما ذا قدرة على إشباع رغبة إنسانية، وهي صفة للشيء تجعله ذا أهمية للفرد أو للجماعة، وهي تكمن في العقل البشري وليست في الشيء الخارجي نفسه (طهطاوي: 1996، ص40).

وينظر المفهوم الفلسفي إلى القيم كمقياس ميتافيزيقي للخير والشر والخطأ والصواب وفي المعجم الفلسفي القديم نجد أن القيمة لفظ يطلق على كل ما هو جدير باهتمام المرء وعنايته لاعتبارات سيكولوجية واقتصادية وأخلاقية وجمالية (فهمي: 1999، ص30).

وعرّفها أبو العينين على أنها معايير اجتماعية ذات صيغة انفعالية قوية وعامة تتصل من قريب بالمستويات الخلقية التي تقدمها الجماعة، ويمتصها الفرد من بيئته الاجتماعية الخارجية ويقيم منها موازين يبرر بها أفعاله ويتخذها هادياً ومرشداً، وتنتشر هذه القيم في حياة الأفراد فتحدد لكل منهم خلّانه وأصحابه وأعداءه (أبو العينين: 1988، ص34) كما عرّفت القيم بأنها :القواعد التي تقوم عليها الحياة الإنسانية وتختلف بها عن الحياة الحيوانية كما تختلف الحضارات بحسب تصورها لها (الطريقي: 1417هـ، ص14).

أما القيم الإسلامية فيمكن تعريفها: بأنها المعتقدات والأحكام التي مصدرها القرآن والسنة يتمثلها ويلتزم بها الإنسان المسلم، ومن ثم يتحدد في ضوئها علاقته بربه، واتجاهه نحو حياته في الآخرة، كما يتحدد موقفه من بيئته الإنسانية

والمادية، وهي معايير يتقبلها ويلتزم بها المجتمع المسلم وأعضاؤه من الأفراد المسلمين وهي تشكل وجدانهم وتوجه سلوكهم مدى حياتهم (فهمي: 1999، ص68).

ج- القيم من منظور الدين الإسلامي

كما ذكرنا آنفاً فإن القيم في الفكر الإسلامي تختلف عن غيرها في الفلسفات السابقة فهي ليست من نتاج الفكر البشري، وإنما تعتمد في أساسها على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، كما أن القيم في الإسلام تنزع إلى الشمول فالدين الإسلامي لم يأتِ خاصاً بأمة دون أخرى بل هو للناس كافة، أما ميدان تطبيقه فهو شامل في قواعده وتشريعاته جميع نواحي الحياة الدنيا والآخرة، وقد كونت مبادئ الإسلام وتعاليمه نظاماً اجتماعياً له قيمه ومعاييره والتي تمثلت في العلم، والعمل، والتقوى، والعدل، وقيم الفكر العربي الإسلامي المستمدة من الإسلام كالصدق، والأمانة، والعدل، والشجاعة، والحياء، والرحمة وغير ذلك مما جاء به الإسلام، هي قيم لا تتغير مع تغير الأزمان والأشخاص، وهذه القيم لا تخضع للواقع، ولا تحكمها المصالح الهابطة، فالعدل مثلاً قيمة ثابتة، وليست نسبية تتأثر بالمصلحة، أو المنفعة، أو الهوى (الكيلاني: 1989، ص87-90).

القيم في الإسلام إطار عام ومنظومة متكاملة من الثوابت الأخلاقية في الاعتقاد والسلوك، وهي ذات ارتباط وتكامل عبر ومع كل الديانات، يقول الرسول الاكرم ρ: (إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِمَ مِكَارِمَ الْأَخْلَاقِ) وفي رواية (صالح الأخلاق) (ابن حنبل:2001، ج14، ص513).

ويرى الباحث أن مفهوم القيم يختلف عن مفهوم الاتجاهات التي نستطيع أن نعبر عنها بالمفهوم الديني بالسلوك، فالاتجاهات هي القرارات التي نتخذها بناءً على مدى ولاءنا للقيم والاعتقاد بها، فالاتجاه هو الاختيار للسلوك وطبعاً لا يتم هذا الاختيار إلا بعد تقييمه ومراجعة منظومة القيم التي يحملها ويعتقدها كل منا، يقول الحق Y (فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ)(الكهف: 29) هذا عن الاتجاه، أما عن القيم وثباتها فخير إشارة إليها قوله تعالى: (فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ) (هود: 112) فالاستقامة غايتها الثبات والتمسك بالقيم.

تمتاز القيم الدينية في طبيعتها وأهميتها عن سائر القيم، لما لها من قدسية مستمدة من صميم الأديان السماوية، وبخاصة الدين الإسلامي الذي ختم الله به الرسالات الإلهية، فالمبادئ الأخلاقية فيه هي كل ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من الصفات التي من شأنها أن ينتج عنها صدور الأعمال الخيرة، كالوفاء والأمانة والعدل والإحسان والتواضع والتعاون والعفو والتسامح والتحاب والتآلف (الدوري، عليان: 1996، ص13).

وتتميز القيم في الإسلام بالشمول حيث تراعي عالم الإنسان وما فيه، والمجتمع الذي يعيش فيه، وتحدد أهداف حياة الإنسان وغايتها، وشملت مناشط الإنسان وحياته، ذلك الشمول الذي جعل منها منهجاً كاملاً يشمل جميع مظاهر النشاط الحيوي للفرد وجميع علاقات الإنسان وكافة جوانب حياته وجميع ارتباطاته بالحياة والأحياء (الشيباني: 1988، ص23).

المبحث الثاني: مفهوم الأخلاق

أ- تعريف الأخلاق في اللغة:

الأخلاق جمع خُلُق، وقد عرّف أهل اللغة الخلق بعدة تعاريف يقول الفيروزابادى: الخُلْقُ بالضم وضمتين السجية والطبع والمروة والدين (الفيروز أبادي: 2005، ص881) فالخلق هو السجية والطبع، سواء كان حميداً أم غير حميد، ويوصف الخلق الممدوح بأنه حميد، أما الخلق المذموم بأنه غير حميد (باهي: 1992، ص7).

وفي هذا المعنى يقول الراغب الأصفهاني: الخُلْقُ في الأصل شيء واحد كالشّرب والشُّرب والصَّرْمِ لكن خص الخَلْقُ بالهيئات والأشكال والصور المدركة البصر، وخُص الخُلْقُ بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة وقُرِئَ (إِنْ هَذَا إِلا خُلُقُ الأَوَّلِينَ) (الشعراء: 137) والأخلاق ما اكتسبه الإنسان من الفضيلة بخُلُقِه قال تعالى: (وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) (البقرة: 200) وفلان خليق بكذا: أي كأنه مخلوق فيه ذلك كقولك مجبول على كذا، أو مدعو اليه من جهة الخَلْقِ (الأصفهاني: 1412هـ، ص297).

ب- تعريف الأخلاق في الاصطلاح:

اختلفت وجهات النظر حول تعريف الخلق تبعاً لاختلاف الغاية منه وتبعاً لنوع ثقافة المعرفين، فقد عرفت الأخلاق بأنها: صفة مستقرة في النفس فطرية أو مكتسب ذات آثار في السلوك المحمود أو المذموم (الميداني: 2004، ص11) وقيل عنها عدة تعريفات، منها:-

- يعرّف الإمام الغزالي الخلق بأنه: عبارة عن هيئة في النفس راسخة عنها تصدر الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية، فإن كانت الهيئة بحيث تصدر عنها الأفعال، الجميلة المحمودة عقلاً وشرعاً، سميت تلك الهيئة خلقاً حسناً، وإن كان الصادر عنها الأفعال القبيحة سميت الهيئة التي هي المصدر خلقاً سيئاً، واشترط الغزالي للخلق أن تصدر منه الأفعال بسهولة ويسر من غير روية، لأن من تكلف بذل المال أو السكوت عند الغضب بجهد وروية لا يقال خلقه السخاء والحلم، وعلى ذلك فليس الخلق عبارة عن الفعل، فرب شخص خلقه السخاء، ولا يبذل إما لفقد المال أو لمانع، فهو تلك الهيئة الراسخة في النفس (الغزالي: د.ت، ج3، ص53).

- وقد عرّفت أمية بدران الأخلاق بأنها: علم معياري يتناول مجموعة من القواعد والمبادئ المحددة التي يخضع لها الإنسان في تصرفاته ويحتكم إليها في تقييم سلوكه مستمدة من تصور فلسفي شامل يرتكز على العقل، والدين أو عليهما معاً (بدران: 1981، ص303).

وتعرف القيم الأخلاقية بأنها: القيم الحقيقية التي تحكم السلوك الخلقي مثل الأمانة والتعاون والصدق، والسلوك يتحدد في أساسه من الداخل انطلاقاً من القيم الحقيقية التي تحكم هذا السلوك وهى معايير تخضع الأفعال وطرق السلوك وأهداف الأعمال على مستوى المقبول وغير المقبول أو المرغوب عنه أو المستحسن والمستهجن (الجبالى: 2001، ص18).

ج- مفهوم القيم الأخلاقية في الإسلام:

لقد اهتم الإسلام بموضوع الأخلاق، وحدد قيماً وقواعداً أخلاقية لكل جانب من جوانب الحياة، بل إن الإسلام ربط بين جانب العقيدة فيه وبين القيم الأخلاقية التي ارتضاها لأتباعه ربطاً وثيقاً، وذلك يبدو واضحاً من خلال القرآن الكريم

والسنة المطهرة، فإن مقتضى الإيمان بالله تعالى أن يكون المؤمن ذا خلق محمود، وأن الأخلاق السيئة دليل عدم وجود الإيمان، أو دليل على ضعفه، وعلى ذلك يمكننا أن نعرف مدى إيمان الشخص بمقدار ما يتحلى به من مكارم الأخلاق، ونعرف مدى ضعف إيمانه بمقدار ما يتصف به من ذميم الأخلاق. وقد اهتم المسلمون بتلك التعاليم الأخلاقية الإسلامية، وعملوا على تطبيقها في كافة جوانب حياتهم؛ فكانت من أهم عوامل ازدهار حضارتهم وسموها.

إن القيم الإسلامية يمكن تعريفها: بأنها المعتقدات والأحكام التي مصدرها القرآن، والسنة يتمثلها ويلتزم بها الإنسان المسلم، ومن ثم يتحدد في ضوئها علاقته بربه، واتجاهه نحو حياته في الآخرة، كما يتحدد موقفه من بيئته الإنسانية والمادية، وهي معايير يتقبلها ويلتزم بها المجتمع المسلم وأعضاؤه من الأفراد المسلمين وهي تشكل وجدانهم وتوجه سلوكهم مدى حياتهم (فهمي: 2019، ص68).

وعُرّفت بأنها: مفاهيم تدل على معتقدات المسلم حول نماذج السلوك المثالي التي شرعها الله Y وأمر عباده بإتباعها في مواقف الحياة المختلفة، يكتسبها المسلم من خلال فهمه لدينه وتتعمق بتفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بها يضبط سلوكه وبناءً عليها يحكم على سلوك الآخرين (الاعتقادي والانفعالي والمادي واللفظي)، وفي ضوئها يختار أهدافه ووسائله وتوجهات حياته، يراها جديرة بتوظيف إمكانياته وطاقاته ولا بد أن تظهر في الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة (قميحة: 1982، ص96).

وعرّفت بأنها: مجموعة من المثل العليا والغايات والمعتقدات والتشريعات والوسائل والضوابط والمعايير لسلوك الفرد والجماعة مصدرها الله Y وهذه القيم هي التي تحدد علاقة الإنسان وتوجهه إجمالاً وتفصيلاً مع الله سبحانه تعالى ومع نفسه ومع البشر ومع الكون وتتضمن هذه القيم غايات ووسائل (القيسي: 1995، ص23).

وقد عرّف بعض الباحثين الأخلاق في نظر الإسلام بأنها: مجموعة المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني التي يحددها الوحي لتنظيم حياة الإنسان وتحديد علاقته بغيره على نحو يحقق الغاية من وجوده في هذا العالم على أكمل وجه (يالجن: 1977، ص75).

وكما عرض الباحث سابقاً أن جمع قِيمَة قيم، وجذْرُها قَوَمَ، أما عن مشتقاتها في القرآن الكريم فقد ذكرت حوالي ستمائة وتسع وخمسين مرةً، منها قام وأقَام وقيام وقائم وقَيُّوم وقِيَم وقَيِّم وقَوَام وتَقْويم، في حوالي مائة وستين مرة، واستقام ومستقيم في سبع وأربعين مرةً، وقيامة في سبعين مرة، وقَوْم في ثلاثمائة واثنتين وثمانين مرةً.

ولقد وردت كلمة (قيمة) و(قيم) في القرآن الكريم في آيات عديدة منها قوله تعالى: (فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ) (البينة:3) وقوله تعالى: (ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ) (التوبة:36)، وقوله تعالى: (فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ) (الروم: 30) بيد أن الإسلام هو دين الأخلاق الفاضلة والسمو بالإنسان من نفق الرذائل المظلم إلى نور الإيمان والفضائل قد عمل على ضبط الغرائز وتركيزها وترويضها وتنظيمها في قواعده وأصوله الكلية كأساس لتهذيب سلوك النفس البشرية في عبادتها لله وفي تعاملها مع الناس أفراداً وجماعات ويتجلى ذلك في قول الله تعالى: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا*فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا*قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا*وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا) (الشمس: 7- 10).

والأخلاق في الإسلام ليست تعبيراً خيالياً وإنما هي منهج واقعي يستمد القيم من صميم واقع الإنسان بحسبانه أحد أفراد المجتمع، وهي تظهر في مستويين فردي واجتماعي، وهي تؤكد حرية الإنسان وإرادته في الاختيار وتحمل المسؤولية، فالفرد مسؤول عن عمله واعٍ لشخصيته محقق للنفع العام لمجتمعه بأسره (الجندي: د.ت، ص408).

وقد أقر القرآن الكريم مفهوم الأخلاق في جانبين متكاملين، المعرفة والسلوك، فالمعرفة هي الناحية النظرية، وقد أورد القرآن منها (763) آية، والسلوك هو الناحية العملية، وقد أورد فيها (741) آية، وبذلك تكون جملة الآيات التي رسمت منهج الأخلاق في القرآن 1504 آية، وبالتالي فهي تمثل ما يقارب ربع آيات القرآن الكريم (الجندي: د.ت، ص408).

المبحث الثالث: مفهوم الوظيفة العامة والموظف

أ- تعريف الوظيفة والموظف

تحتل الوظيفة العامة مكانة مرموقة وأهمية كبيرة في أي دراسة من الدراسات القانونية أو الإدارية إذ إن لها علاقة بمفهوم ودور الدولة فلا يمكن للدولة أن تحقق أهدافها إلا بوجود وظيفة عامة منظمة ومحددة الاختصاصات والواجبات والحقوق، وحيث أن موضوع هذه الدراسة يمس الوظيفة العامة فيرى الباحث ضرورة التطرق أولاً إلى هذا المفهوم:-

- الوظيفة لغةً: ما يقدَّر من عمل أو طعام أو رزق وغير ذلك في زمن معيَّن، وتأتي بمعنى الخدمة المعيَّنة، ووظفه عين لَهُ فِي كل يَوْم وَظِيفَة وَعَلِيهِ الْعَمَل وَالْخَرَاج وَنَحْو ذَلِك قدره (مصطفى: 1972، ج2، ص1042) أما لفظُ العام لغةً: فيقال عَمَّة، والمصدر العمومية، وَالعَمُّ: الجماعة الكثيرة، و عمَّ الشيء عموماً: شمل الجماعة (الفيروزآبادي: 2005، ص1141).
- في الاصطلاح الفقهي :العموم هو الشمول والاستغراق، وهو : تناول اللفظ واستغراقه لجميع ما يصلح له من حيث الوضع، فلا يناط وجوبه بفرد منهم دون الآخر، ويُسَمَّى هذا العموم :عموم الجمع والاستغراق وهو: حمل اللفظ على جميع ما يصلح أن يتناوله، إلا أن يخصصه دليل، يُخْرِجُ بعض ما تناوله (سانو: 2000، ص223).

وتعريف الوظيفة العامة في الاصطلاح هي: وحدة من وحدات العمل تتكون من عدة أنشطة مجتمعة مع بعضها في المضمون والشكل ويمكن أن يقوم بها موظف واحد أو أكثر (العيدروس: 2015، ص51).

والوظيفة العامة حسب الفقيه (أندري لوبادير) تتمثل في: مجموعة الصلاحيات القانونية التي يمارسها صاحبها من أجل المنفعة العامة وليست في أي حال من الأحوال مشكلة من حقوق مالية تعود إلى صاحب الوظيفة التي يمكن امتلاكها (دحيمان: 2012، ص41).

إن تعريف الوظيفة العام يقودنا إلى تعريف الموظف العام: وهو الشخص المسؤول عن القيام بأعباء الوظيفة ويبدو أن المشرع قد ترك أمر تعريف الموظف العام للفقه والقضاء، ويختلف هذا التعريف في مجال القانون الإداري عنه في المجالات الأخرى كالقانون المدني والقانون الجنائي والاقتصاد السياسي فإن معناه في هذه المجالات قد يكون أوسع أو أضيق من معناه في القانون الإداري (الملط: 1967، ص7).

ب- أنواع القيم الإسلامية وعلاقتها بالوظيفة العامة

سوف يتناول الباحث بعض القيم الأخلاقية واقفاً معها بشيء من البيان والإيضاح، وليس الغرض الحصر لهذه القيم، إذ هذا لا يتيسر في مثل هذا المقام، وإنما الغرض التمثيل على مدى عناية الإسلام بالقيم الأخلاقية في العمل، كما سيأتي بيان ذلك في آخر هذا المبحث، والقيم التي ثم اختيارها لكي يُلقى عليها ضوء البحث تتمثل في:-

أولاً- الأمانة

الأمانة في اللغة تعني الأمان والأمانة والأمانة :ضدّ الخيانة قال ابن الأثير :الأمنة جمع أمين، وهو الحافظ وكما في قوله Y: (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً) (البقرة: 125) (ابن منظور: 1414هـ، ج13، ص21-22).

واصطلاحاً :هي خلق ثابت في النفس يعف به الإنسان عما ليس له به حق، ويؤدي به ما عليه أو لديه من حق لغيره، وإن استطاع أن يهضمه دون أن يكون عرضة للإدانة عند الناس وهي أحد الفروع الخلقية لحب الحق وإيثاره وهي ضد الخيانة (مجموعة مؤلفين: د.ت، ج3، ص509).

والأمانة أمر واجب على كل مسلم إذ تعتبر من الصفات الواجب أن يتحلى بها الموظف المسلم، فالأمين يحبه الله ويحبه الناس، وهي من أعظم الصفات الخلقية التي وصف الله بها عباده، قال تعالى في صفات المؤمنين: (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ) (المؤمنون: 8) وخاطب الله عباده المؤمنين طالباً منهم أداء الأمانة فقال Y (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا) (النساء: 58) ونهاهم عن الخيانة قال Y (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (الأنفال: 27).

وفي السنة المطهرة كثيرة هي النصوص التي تحضُ على خلق الأمانة فمن ذلك قوله ρ: (لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ) (ابن حنبل: 2001، ج19، ص376) وعن أبي هريرة τ قال: قال رسول الله ρ: (أَدِّ الأمانةَ إلى مَنِ ائتَمَنَك، ولا تَخُنْ مَن خانَك) (أبو داوود: 2019، ص665) وعن أنس τ قال: قال رسول الله ρ: (أَوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الْأَمَانَةُ، وَآخِرُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الصَّلَاةُ) (الطبراني: د.ت، ج9، ص353) ولقد اقترن انتفاء خلق الأمانة بالنفاق كما جاء في الحديث الشريف عن أبي هريرة عن النَّبي ρ قال: (آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ) (البخاري: 1422هـ، ج8، ص25).

ويرى الباحث أن العمل أمانة كما جاء في قصة سيدنا سليمان عليه السلام مع الذي يريد أن يحظر عرش ملكة سباء بلقيس قال تعالى مصوراً أمانته: (قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ. وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ) (النمل: 39) وهذه الآية تشير إلى درجة الأمانة والعناية التامة المعبر عنها بالحرص على ما ألزمه على نفسه، ومن هنا يتحد خلق الأمانة في العمل مع الالتزام والحرص على أداءه على النحو الصحيح.

وذكر الامام القاسمي أن للأمانة حقوق مرعية أودعها الله تعالى المكلفين وائتمنهم عليها وأوجب عليهم تلقيها بحس الطاعة والانقياد وأمرهم بمراعاتها والمحافظة عليها وأدائها من غير إخلال بشيء من حقوقها (الألوسي: 1415هـ، ص87).

الموظَّف العام في الإسلام مؤتمنٌ على وَظِيفته وما ينتج عنه من واجبات ومسؤوليَّات، وأي غشٍّ في مهامّ وظيفته، لترجيح مصلحة شخصية، أو إتباع أسلوب أكثر كلفة من الناحية المالية لهوى في النفس، قد يحرمه من دخول الجنة، كما قال ρ: (ما مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) (د.ت، ج3، ص1460) إن

الأمانة في العمل الإداري هي أن تؤدي الحقوق إلى أهلها وهي صفة لازمة من صفات الإداري الناجح بها يمكن أن يسعد الناس وبدونها يشقى الناس (رقيط: د.ت، ص13).

ثانياً- الصدق

الصدق :هو موافقة الظاهر للباطن والقول للعمل والخبر للواقع (عبد الهلالي: 1994، 120) والصدق اصطلاحاً: هو الإخبار عن الشيء على ما هو به في الواقع المطابق للاعتقاد. وقيل استواء السر والعلانية والظاهر والباطن بألا تكذّب أحوال العبد أعماله، ولا أعماله أحواله، وجعلوا الاخلاص لازماً، والصدق أعم، فقالوا :كل صادق مخلص، وليس كل مخلص صادق، وسئل الأمام الجنيد رحمه الله عن الصدق والإخلاص أهما واحد أم بينهما فرق فقال :"بينهما فرق، الصدق أصل والإخلاص فرع، والصدق أصل كل شيء والإخلاص لا يكون إلا بعد الدخول في الأعمال، والأعمال لا تكون مقبولة إلا بهما" (الصديقي: 1976، ص145).

ويعتبر الصدق من أهم الفضائل السلوكية للمسلم التي تترجم شخصيته العملية في فن التعامل مع الآخرين وبالصدق يتم وضع علاقات الثقة بين الأفراد والجماعات، لذلك كانت فضيلة الصدق من أهم صفات الفرد المسلم. والمسلم لا ينظر إلى الصدق كخلق فاضل يجب التخلق به لا غير، بل إنه يذهب الى أبعد من ذلك، يذهب الى أن الصدق من متممات إيمانه ومكملات إسلامه (الجزائري: 2019، ص128-129).

إن الصدق من أهم القيم الخلقية الدالة على إيمان صاحبها، وضدها الكذب، الذي يعد خصلة من خصال النفاق - العياذ بالله منه- وقد رغَّب الإسلام في الصدق و حذَّر من الكذب حيث قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) (التوبة: 119).

وعن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ρ قال: (إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا) (البخاري: 1422هـ، ج8، ص125).

وعن أبي هريرة τ عن النبي ρ أنه قال: (آيَةُ المُنَافِقِ ثَلاَثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ... الحديث) (البخاري: 1422هـ، ج8، ص25) قال ابن القيم رحمه الله: والصدق ثلاثة قول وعمل وحال، فالصدق في الأقوال: استواء اللسان على الأقوال كاستواء السنبلة على ساقها، والصدق في الأعمال: استواء الأفعال على الأمر والمتابعة كاستواء الرأس على الجسد، والصدق في الأحوال: استواء أعمال القلب والجوارح على الإخلاص واستفراغ الوسع وبذل الطاقة (الجوزية: 1996، ج2، ص258).

لذلك فإن سلوك الصدق صفة ضرورية للتعامل بين الأفراد، قال الشيخ محمد الغزالي ومن كان الاستمساك بالصدق في كل شأن وتحريه في كل قضية دعامة ركينة في خلق المسلم وصبغة ثابتة في سلوكه.... وكذلك كان بناء المجتمع في الإسلام قائماً على ترك الظنون ونبذ الإشاعات وإطراح الريب فأن الحقائق الراسخة وحدها هي التي يجب أن تظهر وتغلب (الغزالي: 1980، ص35).

ثالثاً- الوفاء بالعهد والالتزام بالوعد

تعريف الوفاء لغةً: قال الفيروزآبادي في معنى الوفاء لغةً: وفى بالعهد كوعى، وفاءً ضد غدر، كأوفى والشيء وفياً كصلي: تم وكثر، فهو وفي ووافٍ (الفيروزآبادي: 2005، ص343).

وفي الاصطلاح الوفاء: ملازمة طريق المواساة ومحافظة عهود الخلطاء (الجرجاني: 1983، ص253) قال الإمام الغزالي الوفاء هو الثبات على الحب وإدامته إلى الموت معه، وبعد الموت مع أولاده وأصدقائه (د.ت، ج2، ص187).

وكثيرة هي النصوص الدينية في الإسلام التي تحض على الوفا بالعهد ونلتمس من ذلك أن الحق Y أثنى على الذين يوفون بعهودهم ووصفهم بأولي الألباب فقال Y: (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ[19] الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ) (الرعد: 19-20) وقال تعالى: (وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلاَ تَنقُضُواْ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ) (النحل: 91).

أما الالتزام بالوعد فهو سجية المؤمن وخلق من أخلاقه وتعريفه لغة كما عند ابن فارس: الواو والعين والدال: كلمة صحيحة تدل على ترجية بالقول، يقال: وعدته أعده وعداً، ويكون ذلك بخير وشر، فأما الوعيد فلا يكون إلا بشر، والوعد لا يجمع (ابن كريا: 1979، ج6، ص125).

وتعريف الوعد اصطلاحاً: هو أداء ما التزم به المرء لغيره من صلة أو معاملة أو غير ذلك مع عدم الظلم و الخيانة (مجلة مجمع الفقه الإسلامي: 1988، ص925).

وعكس الوفاء هو الغدر والخيانة قال تعالى: (الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ) (الأنفال: 65) يقول سيد قطب في ذلك: "إن الإسلام يكره الخيانة، ويحتقر الخائنين الذين ينقضون العهود، ومن ثم لا يجب للمسلمين أن يخونوا أمانة العهد في سبيل غاية مهما كانت شريفة... وليس مسلماً من يبرر الوسيلة بالغاية، فهذا المبدأ غريب على الحس الإسلامي، لأنه لا انفصال في تكون النفس البشرية وعالمها بين الوسائل والغايات، من أجل هذا كله يكره الله تعالى الخائنين ويكره الله الخيانة" (قطب: 2010، ج3، ص1542).

المبحث الرابع: مفهوم الالتزام التنظيمي

أ. تعريف الالتزام التنظيمي في اللغة:

إن كلمة (الالتزام) كلمة قديمة في أصل اللغة وقد تبين طبقاً لما جاء في لسان العرب أن الكلمة مشتقة من الفعل لزم، يقول ابن منظور: لزم الشيء يلزمه لزماً ولزوماً، ولازمةً وملازمةً ولزماً، وألزمه إياه فالتزمه، ورجل لُزمة يلزم الشيء فلا يفارقه، واللزام الملازمة للشيء والدوام عليه، والالتزام الاعتناق (ابن منظور: 1414هـ، ج12، ص542) وقد أشار القرآن الكريم في غير موضع إلى هذا المعنى فقال Y: [وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ] (الإسراء: 13).

أما التنظيم في اللغة: فهو مصدر لفعل نظم والنظم التأليف وضم شيء إلى آخر ونظم اللؤلؤ ينظمه نظماً ونظاماً أي جمعه فانتظم (الفيروزابادي: 2005، ص1162).

ب. تعريف الالتزام التنظيمي في الاصطلاح:

يعد الالتزام التنظيمي من المفاهيم الراسخة في العلوم الإدارية والسلوكية والتنظيمية. وأخذ أبعاداً واتجاهات واسعة وخضع لوجهات نظر عديدة ومتباينة، وتعددت المحاولات لإيجاد تعاريف ذات شمولية للالتزام التنظيمي (رشيد: 2014، ص170) ولقد وردت تعريفات متعددة للالتزام التنظيمي نستعرض بعض منها:-

عرّفه باوشانان: على أنه الرغبة الفردية في بذل مستوى عالٍ من الجهد لصالح المنظمة والرغبة الشديدة للبقاء فيها ومن ثم قبول أهدافها (Mike :1982 ,2) وعرف الالتزام بأنه: استثمار متبادل بين الفرد والمنظمة باستمرار العلاقة

التعاقدية وترتب عليه أن يسلك الفرد سلوكاً يفوق السلوك الرسمي المتوقع منه والمرغوب فيه من جانب المنظمة، من أجل الإسهام في نجاح واستمرارية المنظمة (رشيد: 2014، ص170).

يعرف الباحث الالتزام التنظيمي بأنه حالة وجدانية تكونت من تراكم منفعي بين الفرد والمنظمة يعبر عنها بسلوك الوفاء من طرف الفرد اتجاه منظمته التي يعمل بها بحيث يحرص على أن يظهر دائماً وبمختلف الطرق أن المنظمة أحد المكونات ذات الارتباط بشخصيته وأنها أحد دلالات الهوية.

ويعرف الالتزام العاطفي: بأنه تطابق الفرد مع المنظمة وانهماكه فيها وارتباطه شعورياً بها، ويعبر عن قوة رغبة الفرد في الاستمرار بالعمل في منظمة معينة؛ لأنه موافق على أهدافها وقيمها ويريد المشاركة في تحقيق تلك الأهداف (فلمبان: 1429هـ، ص87).

في الالتزام العاطفي نجد أن الفرد يتأثر بدرجة إدراكه للخصائص التي تميز عمله من استقلالية، وأهمية، ومهارات مطلوبة، وقرب المشرفين وتوجيههم له، كما يتأثر هذا الجانب من الالتزام بدرجة إحساس الفرد بأن البيئة التنظيمية التي يعمل بها تسمح له بالمشاركة الفعالة في مجريات اتخاذ القرارات سواء ما يتعلق منها بالعمل أو ما يخصه، أي هو الارتباط المحدود ويرجع الالتزام العاطفي إلى الشعور بالانتماء والالتصاق النفسي بالمنظمة (Steer & Porter: 1982, 247-224).

إن الالتزام التنظيمي حسب النظرية الإسلامية ينعكس أصلاً عن الولاء والانتماء للمبادئ المنبثقة من العقيدة الإسلامية تلك المبادئ التي تحدد سلوك العاملين في مواقفهم التنظيمية والاجتماعية بما يرضي الله تعالى، فيطلبون ثوابه ويجتنبون عقابه، فمعيار المسؤولية ومعيار الانتماء عندهم هو معيار ذاتي داخلي يدفعهم لإتباع السلوك الإيجابي في عملهم والمحافظة عليه لتحقيق غاياته فهم يؤدون عملهم بأمانة وإخلاص ولا يسعون لاستغلال وظائفهم لغايات خاصة ويحافظون على أوقات العمل فلا يتأخرون عنه ولا يهدرون وقته دون جدوى، كما أن ولاءهم وانتماءهم لتنظيماتهم مستمد بالدرجة الأولى من ولائهم لعقيدتهم هذا الولاء والالتزام الذي يحقق للتنظيم السمعة الطيبة والمكافأة العالية (العوفي: 2005، ص38).

والتاريخ الإسلامي يعطينا أدلة وشواهد كثيرة تبرز أهمية الالتزام وما يترتب على ضعفه أو فقدانه من نتائج وخيمة، فيمكن عد أحد الأسباب الرئيسية لخسارة المسلمين في معركة أحد هو ضعف التزام بعض المسلمين المكلفين بحماية مؤخرة الجيش بتعليمات ووصايا الرسول ρ وغير ذلك من الشواهد.

منهجية البحث

المنهج الوصفي الكمي هو المنهج المستخدم في هذه الدراسة وهو المنهج الذي يكون فيه البحث محتوياً على بيانات كمية نتجت عن استخدام أداة كمية لجمع البيانات، فهو البحث الذي يعتمد فيه على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات بغض النظر عن الأسئلة سواء مفتوحة أم مغلقة أم الاثنين معاً .إنه يعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى (عبيدات: د.ت، ص223) وقد اشتملت فرضيات البحث على ما يلي:

1. الفرضية الأولى (الرئيسية): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين القيم الأخلاقية الإسلامية (الأمانة، الصدق، الوفاء بالعهد) مجتمعة وبين الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

2. الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين قيمة الأمانة وبين الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
3. الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين قيمة الصدق وبين الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
4. الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين قيمة الوفاء بالعهد وبين الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

أما مجتمع الدراسة فهو مجموع الموظفين بالدراسات العليا التابعين لجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمدينة مالانج وعددهم (250) موظفاً حسب المعلومات من إدارة الجامعة وبعد تطبيق معادلة عينة البحث (n) توصل الباحث لتحديد حجم العينة المختارة وكانت بطريقة عشوائية وكان حجم العينة (147) موظف.

فيما يخص جمع البايات فقد استخدم الباحث الاستبيان لهذه الخطوة المهمة في البحث، والاستبانة أو الاستبيان تعّرف بأنه: وسيلة هامة من وسائل جمع المادة العلمية، وبصفة خاصة من المصادر البشرية، وبالنسبة للعلوم الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتستند إلى الاستجواب الاستبياني الذي يكون مكتوبا ومن مختلف الأشخاص والمتواجدين في مكان واحد كالجامعة أو المستشفى أو المؤسسة أو في أمكان متفرقة (عناية: 2014، ص152) وتتكون هذه الاستبانة من (16) فقرة، أربع فقرات لكل متغير، وهي مصممة على مقياس ليكارت الخماس وحسب الآتي:

1. القسم الأول: يتناول أسئلة المتغيرات المستقلة وهي القيم الأخلاقية في الإسلام حسب القيم المختارة وهي (الأمانة والصدق والوفاء بالعهد) ويشمل (4)فقرات لكل متغير.
2. القسم الثاني: يتناول أسئلة المتغير التابع: الالتزام التنظيمي العاطفي وهو مكون من (4) فقرات.

فيما يخص تحليل البيانات استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statiatical Social Sciences Package for) والتي يرمز لها اختصارا بالرمزSPSS المتضمن قياس الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتضمن ايجاد معامل الانحدار الخطي المتعدد واختبار الشروط والفرضيات.

إن متغيرات هذه الدراسة التي سوف نحلل تأثير متغيراتها المستقلة على متغيرها التابع قد تم الرمز لها بالرموز التالية:-

جدول رقم (1)

متغيرات الدراسة ورموزها

الرموز	=	بيانات الرموز
Y	=	المتغير التابع: الالتزام التنظيمي العاطفي
a	=	قيمة ثابتة
b1	=	معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة ولكل منها على حدى
X1	=	المتغير المستقل 1: قيمة الأمانة
X2	=	المتغير المستقل 2: قيمة الصدق
X3	=	المتغير المستقل 3: قيمة الوفاء بالعهد

e	=	قيمة الخطأ المعياري

ويكون مخطط التأثير بين المتغيرات على النحو التالي: -

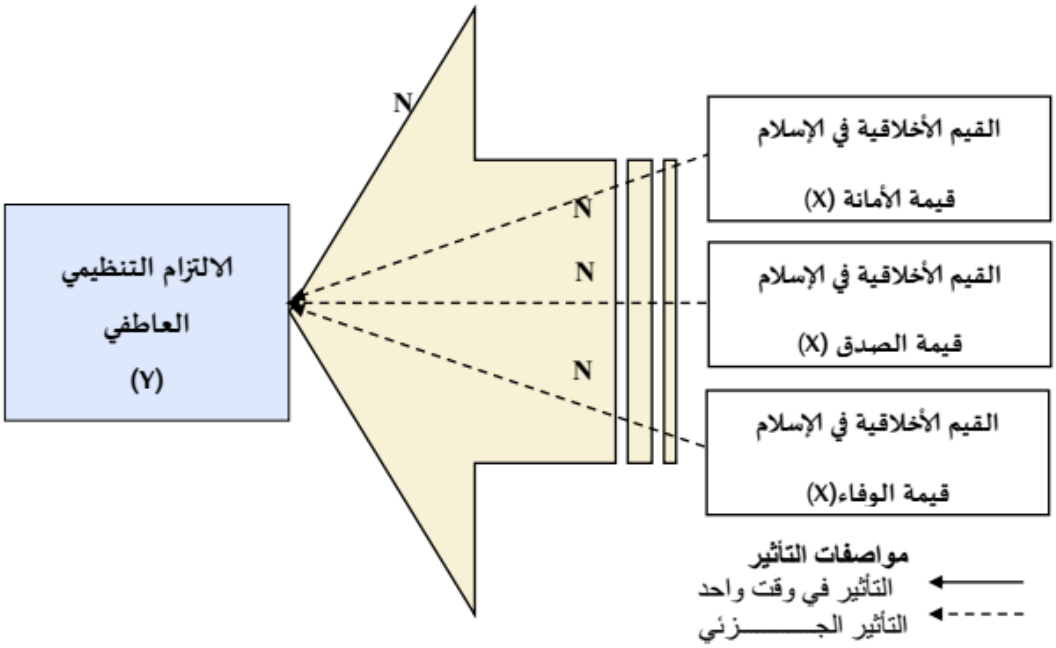

الشكل رقم (1) مخطط يوضح العلاقة المفترضة للتأثير الكلي والجزئي للمتغيرات من نتائج معامل الانحدار الخطي المتعدد.

عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج

المبحث الأول: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

قام الباحث أولا باختبار عينة البحث من حيث صدق وثبات الاسبانة وتم تطبيق حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 موظفاً، وذلك بالنظر لمستوى الدلالة، ووفق الجداول التالية التي توضح بنود اختبار الصدق وصلاحية الفقرات للاستبانة، وقد تبين من خلالها أن جُل النواتج من هذا الحساب أما أنها أقل من أو تساوي 0.05 إلا بعض الفقرات تم حذفها.

أ. الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: (القيم الأخلاقية)

جدول رقم (2)

بشأن احتساب صدق فقرات محور (القيم الأخلاقية) بالنظر إلى قيمة الدلالة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفقرة	العبارة	قيمة الدلالة	الصدق أو الصلاحية
X1.1	الأمانة من القيم الأخلاقية المهمة للمسلم	0.295	غير صادقة
X1.2	خلق الأمانة يتيح تحقيق الاهداف	0.028	صادقة
X1.3	خلق الأمانة عامل أساسي في نجاح أي جهد بشري	0.010	صادقة

X1.4	الأمانة صفة غالبة وراسخة في المجتمعات المتحضرة	0.093	غير صادقة
.12X	على الموظف أن يتحلى بالصدق في وظيفته	0.425	غير صادقة
.22X	الصدق من القيم المهمة في استمرار العلاقة بين الاصدقاء	0,009	صادقة
.32X	يجب على الإدارة تنمية قيمة الصدق لدى الموظفين	0,007	صادقة
.42X	الصدق يجعل من الموظف محل ثقة واحترام لدى الاخرين	0,014	صادقة
.13X	الوفاء من القيم الأخلاقية التي يجب على الموظف التحلي بها	0,013	صادقة
.23X	نقض العهد من الصفات التي تتنافى مع القيم الإنسانية	0,024	صادقة
.33X	الأشخاص الناجحون يتميزون بالوفاء مع الأخرين	0,005	صادقة
.43X	الوفاء يقوى الروابط بين الأصدقاء والزملاء	0,029	صادقة

ب. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: (الالتزام التنظيمي العاطفي)

جدول رقم (3)

بشأن احتساب صدق فقرات محور(الالتزام التنظيمي العاطفي) بالنظر لقيمة الدلالة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفقرة	العبارة	قيمة الدلالة	الصدق أو الصلاحية
Y1	ارتباطي بالعمل بالجامعة ارتباط عاطفي	0,000	صادقة
Y2	مشاكل الجامعة هي مشاكلي الخاصة	0,000	صادقة
Y3	الحديث عن الجامعة هو حديث ممتع ومهم	0,000	صادقة
Y4	أشعر بأنني عضو فعّال وبانتماء قوي للجامعة	0,001	صادقة

ج. اختبار ثبات الاستبانة

بالنسبة لثبات أداة الدراسة فتعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم، وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها معامل (ألفا كرونباخ). ويوضح الجدول التالي ثبات قيم

أداة القياس لمتغيرات الدراسة، وأن قيمة ألفا الكلية للمتغيرات أعلى من النسبة المقبولة (60%) وهذا يعكس ثبات أداة القياس إلى حد كبير، وبالتالي صلاحيتها للبحث.

جدول (4)

معامل الثبات معامل ألفا كرونباخ

الرمز	العامل	معامل ألفا كرونباخ	النتائج
X1	المتغير المستقل (قيمة الأمانة)	0.930	ثابتة
X2	المتغير المستقل (قيمة الصدق)	0.895	ثابتة
X3	المتغير المستقل (قيمة الوفاء بالعهد)	0.821	ثابتة
Y	المتغير التابع (الالتزام التنظيمي العاطفي)	0.763	ثابتة

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

أ. اختبار الفرضية (الأولى) الرئيسية لمعرفة الأثر بين المتغيرات المستقلة بمجموعها والمتغير التابع

في هذا الجزء يختبر الباحث فرضية الدراسة الرئيسية المتضمنة للهدف الأول لهذه الدراسة ومنطوقها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين القيم الأخلاقية الإسلامية وبين الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

بالنظر إلى نتائج (معادلات الانحدار الخطي المتعدد) المذكورة فيما بعد والمتعلقة باختبار صحة الفروض بواسطة برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) بهدف معرفة أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: الأمانة (X1) والصدق (X2) والوفاء بالعهد (X3) وبشكل جماعي وفي وقت واحد في المتغير التابع الالتزام التنظيمي العاطفي (Y) يعرض الباحث تحليلاً وشرحاً لهذه الفرضية وأثباتاً لصحتها من عدمه حسب نتائج التحليل الآتية:-

جدول (5)

نتيجة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر القيم الأخلاقية في الإسلام (الأمانة، الصدق، الوفاء) على الالتزام العاطفي

الارتباط R	معامل التحديد R^2	F-ف المحسوبة	F-ف الجدولية	D.W Durbin watson	Sig الدلالة
0.402[a]	0.162	9.189	3.910	1.790	0.000[a]

من خلال الجدول السابق رقم (5) المتضمن نتيجة معادلة الانحدار الخطي المتعدد يتضح الآتي:-

1- إن مستوى الدلالة المعنوية لمجموع المتغيرات المستقلة يبلغ (0.000) وهو دون مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الالتزام التنظيمي العاطفي وتأثر المتغير التابع (الالتزام العاطفي) بالمتغيرات المستقلة (قيمة الأمانة والصدق والوفاء بالعهد) وبالتالي نقبل (H1) ونرفض الفرضية البديلة (H0).

2- إن قيمة معامل الارتباط المبين لأثر القيم الأخلاقية الإسلامية (الأمانة والصدق والوفاء بالعهد) على الالتزام التنظيمي العاطفي بلغ (0.402) وهذا يثبت وجود الأثر بين المتغيرات السابقة.

3- إن قيمة (F) المحسوبة تساوي (9.189) عند (مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$) بينما قيمة (F) الجدولية تساوي (3.91) وبالتالي فقيمة (F) المحسوبة أكبر من الجدولية، وهذا يثبت وجود الأثر بين متغيرات القيم الأخلاقية وبين الالتزام العاطفي وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة صالحة للتنبؤ بالمتغير التابع الالتزام التنظيمي العاطفي.

4- إن قيمة (R^2) تساوي(0.162) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة -القيم الأخلاقية (الأمانة والصدق والوفاء بالعهد) تفسر ما مقداره (16.2%) من التغير الحاصل في المتغير التابع -الالتزام التنظيمي العاطفي وأن نسبة (83.8%) ترجع إلى متغيرات أخرى لم تكن موضع هذا البحث.

بناء على نتائج التحليل الإحصائي السابقة يتم قبول الفرضية الرئيسية (الأولى) فيما يتعلق بوجود أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) (في وقت واحد) بين القيم الأخلاقية الإسلامية ممثلة في (الأمانة والصدق والوفاء بالعهد) وبين الالتزام التنظيمي العاطفي، وبالتالي نقبل (H1) ونرفض الفرضية البديلة (H0).

ب. اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث الأخرى لمعرفة الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على انفراد

تشير الفرضية الثانية والثالثة والرابعة المتضمنة للهدف الثاني من أهداف الدراسة إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين القيم الأخلاقية الإسلامية كلا على حدى ممثلة في (الأمانة والصدق والوفاء بالعهد) وبين الالتزام التنظيمي العاطفي، ولاختبار صحة هذه الفرضيات استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي المتعدد وكانت النتائج على النحو التالي: -

جدول (6)

اختبار نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد الفرضيات من الثانية إلى الرابعة: Y

نوع المتغير	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t- الجدولية	-t المحسوبة	مستوى الدلالة alpha	نتيجة مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
	B	الخطأ المعياري	Beta					
مستقل	1.620	0.613		1.9789	2.643	0,000	9000,	مقبولة
X1	-0.322	0.127	-0.235	1.9789	-2.543	0,000	120,0	مقبولة
X2	0.349	0.716	0.226	1.9789	1.987	00,00	490,0	مقبولة
X3	0.448	0.168	0.295	1.9789	2.663	0,000	90,00	مقبولة
عدد أفراد العينة (147)							F hitung =9.189	

F tabel = 3.91 (تم الحصول عليها من الإكسيل لحجم عينة 147 فرد)
مستوى المعنوية sig F = 0.000

المصدر: برنامج SPSS

استناداً إلى نتائج الجدول رقم (6) فإن معادلة الانحدار الخطي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع (Y) تكون على النحو التالي: -

$$Y = 1.620 + (-0.322X1) + 0.349X2 + 0.448X3$$

أولاً: بيان الأثر (X1 في Y) (أثر قيمة الأمانة على الالتزام العاطفي)

1- إن مستوى الدلالة المعنوية لمتغير الأمانة يبلغ (0.012) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة وهي (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الالتزام التنظيمي العاطفي وتأثر المتغير التابع (الالتزام العاطفي) بالمتغير المستقل (قيمة الأمانة) وبالتالي نقبل (H1) ونرفض الفرضية البديلة (H0).

2- إن معامل الانحدار لمتغير الصدق (X1) يساوي (0.322-) وبالتالي:-

أ. تشير إشارة معامل الانحدار السالبة إلى أن العلاقة بين قيمة الأمانة ودرجة الالتزام التنظيمي العاطفي هي علاقة ارتباط عكسية فكلما زادت قيمة الأمانة قلت درجة الالتزام العاطفي والعكس وأن قوة هذه العلاقة هي (0.322-).

ب. إنه كلما انخفضت قيمة الأمانة لدى الموظفين زادت درجة التزامهم العاطفي بالعمل، أي كلما قل تمسك الموظف بخلق الأمانة بوحدة واحدة زادت عنده درجة الالتزام التنظيمي العاطفي بقيمة (0.322) وحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى بالمعادلة.

3- إن اختبار قيمة (t) المحسوبة يساوي (2.543-) وهي معنوية عند مستوى أقل من 5٪، وأكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (1.9789) لكن قيمتها سالبة أي تزداد العلاقة سلباً (بأثر عكسي)، وهذا يؤكد ويدعم ثبوت صحة وجود أثر بين قيمة الأمانة وبين الالتزام التنظيمي العاطفي .

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي السابقة يتم قبول هذا الفرض فيما يتعلق بوجود أثر معنوي لمتغير قيمة الأمانة في الالتزام العاطفي لكن هذا الاثر ليس أثراً إيجابياً أي ليست العلاقة في هذه الحالة طردية وإنما عكسية.

لتفسير كيف أن خلق الأمانة يؤثر عكسياً في درجة الالتزام العاطفي هو أن الموظفين الذين لديهم التزام عاطفي مرتفع نجد أن درجة أمانتهم قليلة ربما لأنهم بنوا علاقتهم بالعمل على العواطف وربطوها بأمور أخرى ولم تكن من ضمنها خلق أو قيمة الأمانة، فمصدر الالتزام العاطفي كما تم عرضه في جانب النظرية من هذه الدراسة هو الوجدان وليس بالضرورة القيم الأخلاقية ومن بينها هنا الخلق (الأمانة)، وكما هو معروف فإن الوجدان لا يتفق دائماً مع القيم، بيد أنه بالإمكان توجيهه إلى الاتفاق والانسجام مع هذه القيمة بواسطة التربية أو التعليم أو الثقافة أو التدريب وغير ذلك.

ثانياً: بيان الأثر (X2 في Y) (أثر قيمة الصدق على الالتزام العاطفي)

1- إن مستوى الدلالة المعنوية لمتغير الصدق يبلغ(0.049) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة وهي (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الالتزام التنظيمي العاطفي وتأثر المتغير التابع بالمتغير المستقل (قيمة الصدق)، وبالتالي نقبل (H1) ونرفض الفرضية البديلة (H0).

2- إن معامل الانحدار لمتغير الصدق (X2) يساوي(0.349) وبالتالي:-

أ. تشير إشارة معامل الانحدار الموجبة إلى أن العلاقة بين قيمة الصدق ودرجة الالتزام التنظيمي العاطفي هي علاقة ارتباط طردية فكلما زادت قيمة الصدق زادت درجة الالتزام العاطفي والعكس وأن قوة هذه العلاقة يساوي(0.349)

.

ب. إنه كلما زادت قيمة الصدق لدى الموظفين زادت درجة التزامهم العاطفي بالعمل أي كلما زاد تمسك الموظف بخلق الصدق بوحدة واحدة زادت عنده درجة الالتزام التنظيمي العاطفي بقيمة (0.349) وحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى بالمعادلة.

3- إن اختبار قيمة (t) المحسوبة يساوي (1.987) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من 5٪، وأكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (1.9789)، وهذا يؤكد ويدعم ثبوت صحة وجود أثر لقيمة الصدق في الالتزام التنظيمي العاطفي.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي السابقة يتم قبول هذا الفرض فيما يتعلق بوجود أثر معنوي لمتغير الصدق على الالتزام العاطفي وأن هذا الاثر هو أثر ايجابي. ويشير هذا الأثر أن قيمة الصدق تجعل من سلوك الموظفين العاطفي منسجم مع هذه المنظمة بشكل تزداد معه درجة الالتزام بالعمل والاقتناع بأهداف ورؤية الجامعة حيث أن الصدق قد أثر على وجدان الموظفين واتحدت بالتالي هذه القيمة مع ميولهم وعواطفهم الشخصية.

ثالثاً: بيان الأثر (X3 في Y) (أثر قيمة الوفاء بالعهد على الالتزام العاطفي)

1- إن مستوى الدلالة المعنوية لمتغير الوفاء بالعهد يبلغ (0.009) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة وهي (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الالتزام التنظيمي العاطفي وتأثر المتغير التابع (الالتزام العاطفي) بالمتغير المستقل (قيمة الوفاء) وبالتالي نقبل (H1) ونرفض الفرضية البديلة (H0).

2- إن معامل الانحدار لمتغير الوفاء بالعهد (X3) يساوي(0.448) وبالتالي:-

أ. تشير اشارة معامل الانحدار الموجبة إلى أن العلاقة بين قيمة الوفاء ودرجة الالتزام التنظيمي العاطفي هي علاقة ارتباط طردية فكلما زادت قيمة الوفاء زادت درجة الالتزام العاطفي والعكس وأن قوة هذه العلاقة يساوي(0.448) .

ب. إنه كلما زادت قيمة الوفاء لدى الموظفين زادت درجة التزامهم العاطفي بالعمل أي كلما زاد تمسك الموظف بخلق الوفاء بوحدة واحدة زادت عنده درجة الالتزام التنظيمي العاطفي بقيمة (0.448) وحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى بالمعادلة..

3- إن اختبار قيمة (t) المحسوبة يساوي (2.663) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من 5٪، وأكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (1.9789)، وهذا يؤكد ويدعم ثبوت صحة وجود أثر لقيمة الوفاء في الالتزام التنظيمي العاطفي.

بناء على نتائج التحليل الإحصائي السابقة يتم قبول هذا الفرض فيما يتعلق بوجود أثر معنوي لمتغير قيمة الوفاء بالعهد على الالتزام العاطفي وأن هذا الاثر هو أثر ايجابي.

ويشير هذا الأثر إلى أن قيمة الوفاء تساهم بشكل إيجابي في زيادة العلاقة العاطفية المتولدة من شعور نفسي بين الموظفين والجامعة والتي نتيجتها تحقيق الالتزام التنظيمي لديهم، وذلك كما مر بنا في الجانب النظري من هذه الدراسة بأن خلق الوفاء يدفع الإنسان لكي يلتزم بما أوجبه على نفسه والوفاء صفة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشاعر الإنسان ويبدله إلى من يحب ومن بين ما يتعلق به الإنسان وظيفته وعمله.

وخلاصة بيان الأثر بين متغيرات القيم الأخلاقية الإسلامية على الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج أن النتائج تشير إلى وجود إثر ايجابي عند قيمة دلالة معنوية أقل من (0.05) لكلاً من قيمة الصدق والوفاء بالعهد حين تكون منفردة، غير أن أثر قيمة الأمانة ذو أثر عكسي على الالتزام التنظيمي العاطفي، وهذه النتيجة موضحة في الشكل رقم (2) من حيث بيان الأثر (في وقت واحد) وكذلك (أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع على حدى).

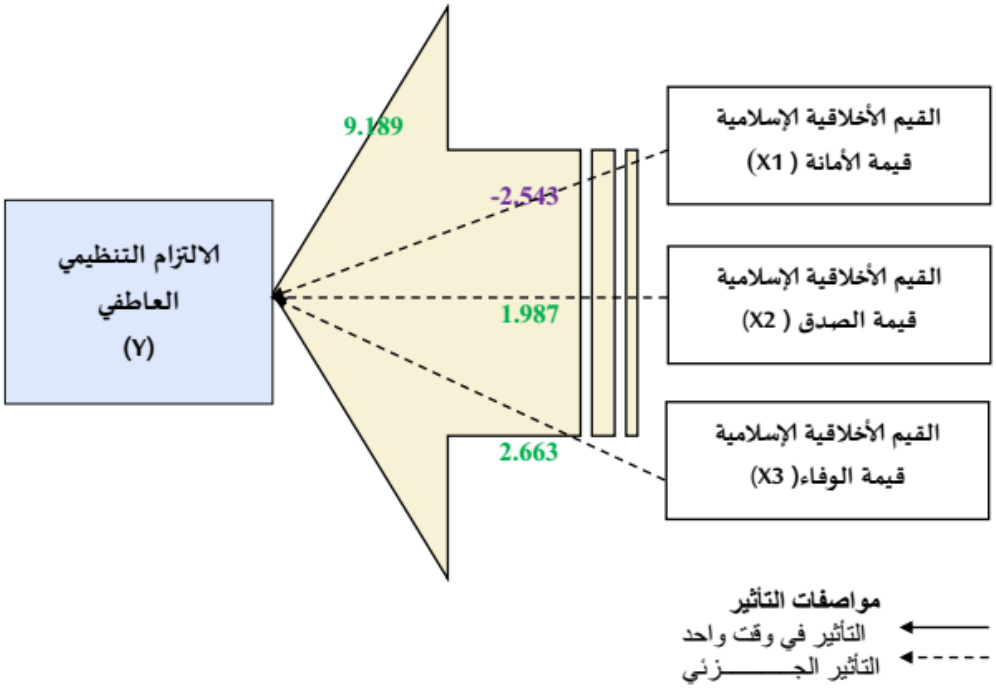

الشكل رقم (2) مخطط يوضح نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد مع متغير الالتزام العاطفي

تحليل ومناقشة النتائج:

لمناقشة أثر قيمة الأمانة على الالتزام التنظيمي العاطفي نشير إلى أن الالتزام العاطفي هو ذلك الالتزام المبني على عواطف الموظف الايجابية تجاه منظمته والمعبر عنها بحبه للمنظمة الإدارية، التي يتبعها أي هذه الجامعة، وانتمائه لها

وحرصه على البقاء فيها والإكثار من الحديث عنها، ونشر مميزاتها في كل فرصة تتاح له، بل ويصل الأمر حتى للدفاع عنها في الحوارات والمناقشات وأثناء الحديث المتبادل مع أصدقائه وغيرهم .

وقد تبين من خلال الدراسة أن قيمة الأمانة كأول القيم المختارة في هذه الدراسة تؤثر في هذا النوع من الالتزام التنظيمي، غير أن هذا التأثير غير ايجابي إذ إنه ذو أثر عكسي حسب نتائج هذه الدراسة.

إن علاقة التأثير العكسية لقيمة الأمانة على الالتزام التنظيمي العاطفي مردها إلى أن خلق الأمانة من أصعب الواجبات الأخلاقية التي أوجدها سبحانه وتعالى كما في قوله Y: (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً) (الأحزاب: 72) فيه اشارة جلية إلى أن خلق الأمانة تكليف رباني مباشر وتحميل لمقتضياتها الثقيلة التي ناءت الجبال وامتنعت الأجرام السماوية العظيمة عنها وحملها الأنسان لحكمة أرادها الحق Y وكل هذا يدل على عظم هذا التكليف.

ومن هذه الأية يمكن استنتاج أن خلق الأمانة خلق عظيم يستوجب على المسلم أن يتخلق به في وظيفته وحين يضطلع بعمله الوظيفي وواجباته المكلف بها، وفي الوقت نفسه لايدع للعواطف مجالاً من السيطرة على واجباته وقراراته وسلوكياته داخل هذه المؤسسة، وأن لاينساق لها بل يراعيها لدرجة وفي حدود لا تفقده التفكير العقلاني المتزن بل يجعل لها حداً ويتحكم في عواطفه بحيث لا ينجر إلى تضيع واجب الأمانة المطلوبة منه في الوظيفة، ويبدو من نتائج الدراسة أن لقيمة الأمانة درجة عالية واهتمام كبير لدى الموظفين وهو أمر يؤثر في تقليص ولو نسبياً من درجة الالتزام التنظيمي العاطفي، فلقد رأينا بأن زيادة التمسك بهذا الخلق ينقص مستوى الالتزام العاطفي بدرجة محسوبة حيث كانت قيمة هذا الانتقاص (0.322-) درجة سالبة، وتعليل هذا الانتقاص، فكما يبدو أن الالتزام التنظيمي العاطفي لم يتم ربطه لدى الموظفين بخلق الأمانة فهم يحبون جامعتهم وهم متعلقون بها لدرجة مرتفعة دون وجود توجيه أن يكون حبهم ومصدر عواطفهم مقرون أومرتبط بخلق الأمانة، إنه بالإمكان توجيه الموظفين لتدعيم خلق الأمانة وربطها بعواطفهم النبيلة اتجاه منظمتهم دون انقاص مستوى الالتزام لديهم ويؤدي هذا إلى الاتفاق والانسجام مع هذه القيمة، وذلك بوسائل التربية أو التعليم والتدريب ويتم تحصيل هذا قبل توظيف الموظفين أو بعده، من خلال البرامج الثقافية التي تشرف عليها الجامعة أو من خلال برامج التدريب المتنوعة.

إن مصدر الالتزام العاطفي كما تم عرضه في جانب النظرية من هذه الدراسة هو الوجدان وليس بالضرورة القيم والأخلاق (ومن بينها خلق الأمانة)، وكما هو معروف فإن الوجدان لا يتفق دائماً مع مقتضيات الأمانة سواء الأمانة المالية أو الأمانة المتعلقة بالحفاظ على ممتلكات المؤسسة المادية أو الأمانة المتعلقة بالحفاظ على وقت العمل أو تلك المتعلقة بالحفاظ على أسراره وكذلك الأمانة في تأدية الخدمة للأخرين بكل دقة وجد.

ومن خلال نتائج هذه الدراسة تبين أن لقيمة الصدق أثراً ايجابي على مستوى الالتزام التنظيمي العاطفي المرتبط بالمجال النفسي والتعلق العاطفي من طرف الموظفين بهذه الجامعة، وقد بلغت قيمة التأثير بينهما بدرجة ايجابية قيمة (0.349) وتعليل وجود هذا الأثر أن الصدق من الأخلاق المرتبطة بالوجدان عكس الأمانة التي لها ارتباط بالتطبيق الظاهري

للايمان ولذا قال ρ: (أدِّ الأمانةَ إلى من ائتمَنَكَ، ولا تخنْ من خانَك) (أبو داوود: 2019، ص665) فالأمانة لها بُعد ظاهري من حيث التعاملات بين الناس وحفظ مقتظيات تلك المعاملات، أما الصدق فهو لب الأيمان الباطني الوجداني، ولذا فهو مرتبط بعواطف المسلم الصادق، وفي حديثه ρ ما يشير الى هذا فقد جاء عنه عن صفوان بن سليم أنه قال (قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ρ أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ جَبَانًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ بَخِيلًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَّابًا؟ فَقَالَ: لَا) (بن أنس: 1985، 990).

فالجبن والبخل أمور ظاهرية عند المسلم، أما الصدق فهو شئ وجداني له ارتباط بالنفس والمشاعر،فالأنسان الصادق يصدق في مشاعر الحب والأمن، وقد يكذب في مشاعر الكره والخوف وكلها أمور عاطفية ونفسية، عن يزيد بن أبي مريم قال سمعت أبا الحوراء قال: قلت لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: ما تذكرت من النبي ρ؟ قال: كان يقول: (دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ , فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيبَةٌ) (البيهقي: 2003، ج5، ص546) إن للصدق أسس نفسية فهو ينشأ أساساً من صفات وجدت في النفس، وإن انبثاقه وتأصله في النفس يرجع لعوامل أهمها: -

1- محبة الحق: حيث يتولد الشعود النفسي بأن الحق هدف أسمى يسعى إليه الإنسان.
2- ومنها الجراة والصراحة: فإن الشجاع صدوق صريح لايعرف المدارة والمداهنة فلا يحتال ولا يخادع ولا يكذب.
3- ومنها الأنفة ونبل النفس: فإن الإباء يدعو الى أن يصون المرء كرامته من الدنايا وينزّها عما لايليق بها حتى تكون نفسه نبيلة الغاية كريمة السجايا (الصغير: دون دار النشر، ص9). وبالتالي يتبين أن هناك ارتباطاً وأثراً لقيمة الصدق على درجة الالتزام التنظيمي العاطفي المرتبط بشعور نفسي لدى الموظف، فالموظف المسلم صادق في العمل وملتزم مع المنظمة التي بدأ فيها مشوار حياته الوظيفية وهو صادق مع كل ما حوله من مكونات المنظمة إنه صادق مع رؤسائه فيقدم التقارير الصادقة والحقيقية و المعتمدة على الحقائق والبعيدة عن التزوير والتضليل المتعمد أو من جراء الإهمال والتقاعس، وكذلك نجد الصدق كخلق ظاهر في صفات الموظف مع المراجعين فهو يصدقهم القول بمواعيد نيلهم لخدماتهم وردود الإدارة على طلباتهم المختلفة، وهو في كل هذه التصرفات الصادقة قولاً وعملاً نجد ذلك ينبع من ذاته ومن عواطف المحبة والتعلق بهذه الجامعة، وبالتالي نجد في هذا الأمر ارتباطاً بين قيمة الصدق وبين الالتزام العاطفي في المنظمات، حيث أن الالتزام العاطفي هو من مكنونات النفس، والنفس الصادقة هي النفس الملتزمة بما أوجبته على نفسها من مهمات وأهداف.

- وأما قيمة الوفاء فهي من القيم الأخلاقية المؤكد أثرها من خلال النتائج على المتغير التابع (الالتزام العاطفي) حيث كانت درجة ارتباطها بمفهوم الالتزام التنظيمي العاطفي (0.448) ولذا كانت درجته الأعلى من بين الأخلاق التي تناولتها الدراسة، وكذلك تأثيره على هذا النوع من أنواع الالتزام بدرجة كبيرة، فالوفاء بالعهد والالتزام بالوعد هو حقيقة ومضمون الالتزام العاطفي، فالموظف الملتزم بالعمل وبمنظمته يعتبر نفسه وفيّاً لها باذلاً وقته وجهده من أجلها ومن الوفاء للمنظمة أنه يعمل بجد وتفاني بكل ما يملك من مقدرة من أجل إنجاح وتحقيق أهدافها، فهو يشعر بأن من الوفاء أن يبادر لتقديم النصح ويبدئ الرأي السديد، وأن يلتزم بما حُدد له في عمله، وما كُلِّفَ به من واجبات قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالعُقُودِ) (المائدة: 1) والوظفية عقد بين الموظف والمنظمة.

أما عكس الوفاء فهو الخيانة وهي من الصفات التي تسبب في انهيار المؤسسات على اختلافها، قال تعالى محذراً من يخون العهد ويقطع حبل الوفاء: (وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلاَ تَنقُضُواْ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ) (النحل: 91) وكما في قصة سيدنا موسى الكليم عليه السلام والمتضمنة إشارات لوفائه في التزامه بالعمل الذي حدده وفرضه على نفسه حسب الشروط التي اتفق عليها مع صاحب العمل (وهو ذلك الشيخ من أهل مدين وقيل أنه شعيب النبي عليه السلام)، وما اصطلاحا عليه من مدة العمل ونوعيته وأجره وغير ذلك من الشروط، ما هو إلا دليل على وجود قوة ارتباط هذه القيم الأخلاقية مع قيم العمل والوظيفة وانعكاس ذلك على الالتزام التنظيمي العاطفي، خصوصاً وأن هذه البيئة التي عمل بها قد آوته واستقر بها ومنها تزوج وهي وظيفة مستقرة وعمل ثابت لسنوات فكونت ارتباطاً عاطفياً غُذي بعدها بخلق الوفاء لها من قبل سيدنا موسى عليه السلام قال Y: (فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى) (طه: 40).

إن نجاح المنظمة في غرس خلق الوفاء في نفوس موظفيها كفيل بخلق بيئة تنسجم فيها المنظمة معهم وتزيد من درجة ومستوى التزامهم التنظيمي العاطفي؛ لأن فكرة الالتزام العاطفي تقوم على التعلق الوجداني بالمنظمة والوفاء عامل قوي من عوامل استمرار تلك العلاقة العاطفة بين الموظف ومؤسسته.

الخاتمة:

1. يوجد أثر للقيم الأخلاقية في الإسلام بـ(قيمة الأمانة والصدق والوفاء بالعهد) مجتمعة على الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج حيث إن مستوى الدلالة المعنوية لمجموع قيم المتغيرات المستقلة يبلغ (0.000) وهو دون مستوى الدلالة المعتمدة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الالتزام التنظيمي العاطفي.
2. يوجد أثر للقيم الأخلاقية في الإسلام ممثلة في (الأمانة) على الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج عند مستوى (0.012-) وهو دون الدلالة المعنوية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) غير أنه أثر سلبي يحدد علاقة عكسية بين المتغيرين وأن قوة هذه العلاقة تبلغ (0.322-).
3. يوجد أثر للقيم الأخلاقية في الإسلام ممثلة في (الصدق) على الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج عند مستوى (0.049) وهو دون الدلالة المعنوية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) مما يثبت علاقة موجبة وطردية بين المتغيرين وأن قوة هذه العلاقة تبلغ (0.349).
4. يوجد أثر للقيم الأخلاقية في الإسلام ممثلة في (الوفاء بالعهد) على الالتزام التنظيمي العاطفي لدى الموظفين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج عند مستوى (0.009) وهو دون الدلالة المعنوية عند مستوى (0.05 $\alpha \geq$) مما يثبت علاقة موجبة وطردية بين المتغيرين وأن قوة هذه العلاقة تبلغ (0.448).

لائحة المراجع:

1. ابن أنس، مالك، (1985): موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن، (2004): مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر. دار الفجر للتراث، القاهرة.
3. ابن عباد، الصاحب، (1994): المحيط في اللغة . عالم الكتاب، بيروت.
4. ابن عبد الهلالي، أبو أسامة، (1994): بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين. دار ابن الجوزي، بيروت.
5. ابن كريا، أحمد بن فارس، (1979): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر للطباعة والنشر وَالتوزيع، بيروت.
6. ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414ه): لسان العرب . دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.
7. أبو العينين، على خليل مصطفى، (1988): القيم الإسلامية والتربية. مكتبة إبراهيم حلبى. المدينة المنورة.
8. أبو داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني، (2019): سنن أبي داوود،تحقيق: محمد العطار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
9. الأصفهاني، الراغب، (1412ه): المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي. الطبعة: الأولى، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، دمشق.
10. الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني، (1415ه): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت.
11. باهي، أسامة حسين إبراهيم، (1992): رؤية تصويرية لدور التربية في توجيه الشباب نحو بعض الموضوعات الأخلاقية، مجلة التربية، ع23. جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
12. البخاري، محمد بن إسماعيل، (1422ه): صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية.
13. بدران، أمية (1981): مدى انطباق الحكم الأخلاقي على طلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية في الأردن .رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان الأردن.
14. البيهقي، أحمد بن الحسين، (2003): السنن الكبرى. دار الكتب العلمية،الطبعة الثالثة، بيروت.
15. الجبالى، هناء محمد محمود، (2001): التربية الجمالية وتنمية القيم الأخلاقية .رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
16. الجرجاني، علي بن محمد، (1983): معجم التعريفات .: دار الكتب العلمية، بيروت.
17. الجزائري، أبو بكر ، (1976): منهاج المسلم. دار فينوس للطباعة والنشر، القاهرة.
18. الجندي، أحمد أنور، (د.ت): القيم الأساسية للفكر الإسلامي والثقافة العربية. مطبعة الرسالة، القاهرة.

19. الجوزية، ابن قيم، (1996): مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي. دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، بيروت.
20. دحيمان، لويزة، (2012): تأثير أخلاقيات الإدارة على عملية توظيف الموارد البشرية في الجزائر .رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
21. الدخيل، دخيل الله، (1995): مقدمات الالتزام لمنظمة أكاديمية، مجلة جامعة الملك سعود كلية العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، م7، ع1. المملكة العربية السعودية.
22. الدوري، قحطان عبد الرحمن ، ورشدي عليان، (1996): أصول الدين الإسلامي . دار الفكر، عمان الأردن.
23. رشيد، مازن فارس، (2014): العلاقة بين الثقة التنظيمية والالتزام التنظيمي دراسة ميدانية على جامعة الأزهر، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية .م22، ع5.
24. رقيط، حمد حسن، (د.ت): المسؤولية الإدارية في الإسلام. دار ابن حزم، العين الإمارات العربية.
25. سانو، قطب مصطفى، (2000): معجم مصطلحات أصول الفقه، قدَّم له وراجعه قلعجي، محمد رواس. دار الفكر المعاصر، بيروت.
26. الشيباني، أحمد بن حنبل، (2001): مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت.
27. الشيباني، عمر التومي، (1988): فلسفة التربية الإسلامية . الدار العربية للكتاب، ليبيا.
28. الصديقي، محمد بن علان، (2004): دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
29. الصغير، سليمان بن محمد، (د.ت): الصدق الفضيلة الجامعة، دار ابن الأثير للنشر والتوزيع، الرياض.
30. الطبراني، سليمان بن أحمد (د.ت): المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، القاهرة.
31. الطبراني، سليمان بن أحمد، (1985): المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج . المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمان الأردن.
32. الطريقي، عبد الله إبراهيم ، وأخرون، (1417ه): الثقافة الاسلامية تخصصاً ومادةً وقسماً علمياً . مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
33. طهطاوي، سيد أحمد، (1996): القيم التربوية في القصص القرآني. دار الفكر العربي، القاهرة.
34. عبيدات، ذوقان وآخرون، (د.ت): البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن.
35. عناية، غازي، (2014): البحث العلمي منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه. دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن.

36. العوفي، محمد بن غالب، (2005): الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي، دراسة ميدانية على هيئة الراقبة والتحقيق بمنطقة الرياض .رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
37. العيدروس، أغادير سالم، (2015): أخلاقيات المهنة و السلوك الوظيفي. مركز الخبرات الإدارية، القاهرة.
38. الغامدي، سعيد بن محمد آل عاتق، (2010): النمط القيادي واثره على الالتزام التنظيمي . رسالة ماجستير،جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
39. الغزالي، أبو حامد محمد، (د.ت)، إحياء علوم الدين . دار المعرفة ،بيروت.
40. الغزالي، محمد، (1980): خلق المسلم. دار القلم، بيروت.
41. فلمبان، إيناس فؤاد، (1429ه): الرضا الوظيفي وعلاقته بالالتزام التنظيمي لدى المشرفين التربويين والمشرفات التربويات بإدارة التربية والتعليم بمدينة مكة المكرمة .رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
42. فليه، فاروق ، وعبد المجيد، السيد، (2005): السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية . دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
43. فهمي، نورهان منير حسن، (1999): القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية .المكتب الجامعي الحديث، جمهورية مصر العربية.
44. الفيروز أبادي، محمد يعقوب، (2005): القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
45. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (د.ت): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير . المكتبة العلمية، بيروت.
46. قطب، سيد، (2010): في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة.
47. قميحة ،جابر المتولي، (1982): المدخل إلى القيم الإسلامية. دار الكتاب المصري، القاهرة.
48. القيسي، مروان إبراهيم، (1995): المنظومة القيمية الإسلامية كما تحددت في القرآن الكريم والسنة الشريفة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، م22، ع6. جامعة اليرموك، المملكة العربية السعودية.
49. الكيلاني، إبراهيم زيد ، وآخرون، (1989): دراسات في الفكر العربي الإسلامي. مطابع الشركة الجديدة للطباعة والنشر، عمان الأردن.
50. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، (1988): ع5، ج 2، جدة.
51. مجموعة مؤلفين، (د.ت): بإشراف الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. دار الوسيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، جدة.
52. مصطفى، إبراهيم ، وآخرون، (1972): المعجم الوسيط. دار الدعوة، إستنبول تركيا.
53. الملط، محمد جودت، (1967): المسؤولية التأديبية للموظف العام رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة، القاهرة.
54. الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، (2004): الوجيزة في الأخلاق الإسلامية. دار الريان، بيروت.

55. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (د.ت): صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
56. الوزان، خالد محمد أحمد، (2006): المناخ التنظيمي وعلاقته بالالتزام التنظيمي .رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
57. يالجن، مقداد، (1977): التربية الأخلاقية الإسلامية .مكتبة الخانجي، القاهرة.
58. Mowady, R.T, R.M. Steer (1982) and L.W. Porter, The Measurement of Organizational Commitment, Journal of Vocational Behavior .Vol 14.
59. Smith, Mike (1982), " Introduction To Organization Behavior, London: McMillan.

المسؤولية الاجتماعية للشركات ورهانات التنمية المستدامة: المغرب حالة واعدة

La responsabilité sociétale des entreprises (RSE) et enjeux du développement durable : le Maroc est un cas prometteur

مراد عرابي

باحث في الجغرافيا، مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الدار البيضاء-سطات، فرع الجديدة، المغرب

الملخص:

أصبح موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات كثير التداول منذ سنوات بين الباحثين والمدبرين والمهتمين الرسميين وغير الرسميين، وأصبح مدمجا ضمن تقنيات تدبير الشركة ، وأثير السؤال حول أثار أنشطة الشركة على المحيط ونتائجها على المدى الطويل وعلى الأجيال المستقبلية أفرادا وجماعات وعلى المنظومة البيئية.

سيحاول مقالنا فهم أصول الحركة وتطورها التاريخي في سياق سوسيوانتاجي، ورصد مختلف تعاريفها والإشكالات التي تطرحها ووجهات النظر المتباينة والمواقف المتعارضة بشأنها، وتسليط الضوء على التساؤلات النظرية حول ما يمكنه أن يدفع الشركة إلى أن تصبح مسؤولة اجتماعيا تتصرف كجزء حي وكيان واعي ضمن نظام أو منظومة عامة متفاعلة العناصر تشتغل في اتجاه إحقاق التنمية كوسيلة وغاية وشرط، ثم سنعمل على العناية بربط موضوع ورقتنا هذه بالدينامية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، فكيف تطور المفهوم؟ وما أبعاده وأهدافه؟ ما مكانته ضمن السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المغرب؟ والى أي حد يمكنه دعم إحقاق غايات ومرامي النموذج التنموي المغربي الجديد؟

الكلمات المفتاحية: الذكاء الترابي، الذكاءالاقتصادي، التمكين، التماسك الاجتماعي.

Abstract

Le sujet de la responsabilité sociale des entreprises fait l'objet de nombreuses discussions depuis des années parmi les chercheurs, les gestionnaires et les parties prenantes, et il s'est intégré dans les techniques de gestion d'entreprise, et la question a été soulevée sur les effets des activités de l'entreprise. sur l'environnement et ses résultats à long terme, sur les générations futures, les individus et les groupes, et sur l'écosystème.

Notre article tentera de comprendre les origines du mouvement et son évolution historique dans un contexte socio-productif, de suivre ses différentes définitions, les problèmes qu'il pose, les points de vue divergents et les positions opposées à son égard, et d'éclairer les questions théoriques sur ce que peut pousser l'entreprise à devenir socialement responsable, agissant comme une partie vivante et une entité consciente au sein d'un système ou d'un système public. Éléments en interaction travaillant dans le sens de la réalisation du développement territorial comme moyen, fin et condition, alors nous travaillerons sur reliant le sujet de notre article au dynamisme du développement économique et social, alors comment le concept s'est-il développé ? Quelles sont ses dimensions et ses objectifs ? Quelle est sa place dans les contextes politique, social et économique du Maroc ? Dans quelle mesure peut-elle soutenir la réalisation des buts et objectifs du nouveau modèle de développement marocain ?

Key words: intelligence économique, intelligence territoriale, autonomisation, cohésion sociale.

مقدمة:

تعتبر الشركات المحرك الفعلي لكل تنمية اقتصادية اجتماعية...، ولما كانت مهمتها الأساسية تلبية حاجات ورغبات زبنائها من سلع وخدمات، أصبحت حاليا كمواطن يعيش ضمن منظومة متكاملة قوامها جميع أفراد ومكونات المجتمع، تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة تتعرض فيها لضغوط تحقيق الفعالية الاقتصادية وتحمل مسؤولياتها، سواء كانت تلك الضغوط من جانب الحكومة أو من المجتمع المدني أو المستهلكين في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

حظي الموضوع في العقود الأخيرة باهتمام أكبر نظرا لتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية أواخر القرن 20 كما تطورت النظرة إلى أهداف الشركات ومدى التزامها بمعايير المسؤولية الاجتماعية، فكان للفكر الاقتصادي بصفة خاصة أثر واضح في تحديد طبيعة تلك الأهداف خاصة ما ارتبط منها بالتنمية المستدامة الشاملة والمندمجة.

أولا: المسؤولية الاجتماعية للشركات : بين المقاربة النظرية والتأصيل التاريخي

اقترن المفهوم بداية ظهوره بالوظائف الاجتماعية للمؤسسات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يعد مقبولا من هذه المؤسسات تراكم الأرباح وتتجاهل ما يترتب على تنافسها وعملياتها من آثار اجتماعية قد تكون ضارة ببيئة العمل الداخلية أو ببيئة المجتمع الخارجية، بدءا من ثلاثينيات القرن 20 نتيجة للأزمة المالية العالمية آنذاك، تزايد الضغط على المسيرين وبات من المفروض عليهم عدم الاهتمام فقط بالملاك والمساهمين، بل وبأطراف أخرى ومن عمال ومستهلكين وبيئة ومجتمع محلي...، تطور المفهوم تدريجيا منذ خمسينيات القرن نفسه ليدرس العلاقة بين الشركات والمجتمع، وإن بدت تتعارض مع المبادئ العامة والمثل العليا لحرية المبادرة والحريات الفردية، مما جعل كثيرا من قادة الشركات يعلنون أنفسهم مسؤولون اجتماعيا.

1- هوارد بوون والمقاربة الأخلاقية القيمية للمسؤولية الاجتماعية والمجتمعية للشركات

تعتبر (RSE) مفهوما أكاديميا، براديغما جديدا ونموذجا تدبيريا صاغه وطوره الاقتصادي هوارد بوون (Howard Bowen) الذي شكل مرجعا رئيسيا في الموضوع، وأحد مراجعه النظرية الرئيسية من خلال كتابه "المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال Social Responsability Of The Businessman"[1]، حيث دشن الجهود الأولى لتحليل خطاب وخصائص المسؤولية الاجتماعية، إذ يعرفها بأنها عملية بلورة سياسات واتخاذ قرارات وخطط قيادة تستجيب لأهداف وقيم مرغوبة في المجتمع.

2- فريدمان مهندس النظرية النيوكلاسيكية

ظهرت خلال سبعينيات القرن 20 نظرية رافضة لفكرة (RSE) للاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، الذي يعتبر من المنظرين الأوائل لاقتصاد السوق المحررة من القيود، حيث يعتبر (RSE) على أنها ليست في خدمة الشركات التي يقتصر هدفها الاجتماعي على الرقي بأدائها الاقتصادي من خلال قرارات تحسين ربحيتها لفائدة المساهمين، وأصدر عام 1962كتابا بعنوان "الرأسمالية والحرية"Capitalism and Freedom" يقول فيه: "إن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة التي

[1] Howard Bowen. (1953). Social Responsability of the Businessman.

تقع على عاتق المسؤولين التنفيذيين للشركات هي زيادة ما تحققه شركاتهم من دخل إلى أقصى حد، وما يتكون من ثروة لدى حملة أسهمها"[1].

يرى فريدمان أن (RSE) تتحقق بتسديد أجور العمال وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين، وسداد الضرائب للحكومات واحترام القانون، معتبرا أنها تقلل من أرباح الشركة وتزيد من تكاليف الإنتاج، وإدماجها في استراتيجيات الشركة تقويض لدعائم المجتمع الحر، وأن الشركة شخصية مصطنعة يجب أن تبقى المسؤولية مصطنعة، باعتبار الشركة جهازا وأداة مملوكة من طرف مساهمين هدفهم الوحيد تحقيق طموحاتهم ومصالحهم والرفع من أرباحهم، مشيرا إلى أن دور الدولة يقتصر على التدخل لتصحيح أي خلل بحوافز مباشرة أو غير مباشرة، ويضيف أن دولة الرعاية الاجتماعية هي عدو الشركة، أي أن الدولة هي التي تتسبب في شل الاقتصاد وفي عرقلة النمو ومن المفروض تجنب تدخلها في شؤون السوق.

نشر ألفريد ربابور (Alfred Rappaport) نظرية تعظيم قيمة الأسهم، فهذه النظرية تقيم عمل رؤساء الشركات من منظور واحد محدد وهو أن قيمة الشركة يجب أن ترتفع بأسرع وثيرة ممكنة، معناه أن المدبر الحقيقي للمقاولة مهمته تعظيم قيمة الأسهم فقط ولا يجوز له الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الإنسانية الناتجة عن تسريح آلاف العاملين مثلا، هذه النظرية نشرها في كتاب له 1986 بعنوان "تعظيم الأسهم معيار لقيادة الشركات".

3- نظرية أصحاب المصلحة ودور الشركة(المقاولة) اتجاههم

ظهرت نظرية أصحاب المصالح سنة 1984، تنفي أن المالكون هم المباشرون والوحيدون من وجود الشركة، بل يفترض أن تتبنى إدارة الشركة أهدافهم الربحية إلى جانب تحقيق مصالح أطراف أخرى داخل النسق المجتمعي أي الأطراف ذات العلاقة بالشركة، أطراف تستطيع التأثير فيها أو تكون متأثرة بها من مستثمرين ومستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي، باعتبار (RSE) أداة لإدارة وتنظيم علاقات الشركة بكامل المتعاملين معها، لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي...، شرط أن يكون هذا التوجه طوعا ومتجاوزا للالتزامات المنصوص عليها قانونيا.

تهدف (RSE) لتحسين العلاقة بين الشركة وأصحاب المصلحة بخلق حوار مشترك يحقق منافع متبادلة من خلال الالتزام بحقوق كل من المالكين، العاملين، المستهلكين... لتحقيق المصلحة العامة وعدم إهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية، مثل التشغيل، التهيئة والإعداد، منح المساعدات والهبات لمنظمات المجتمع المدني، وكل ما من شأنه دعم التنمية بكافة أشكالها وتحسينها بشكل مستمر قصد تحسين الذهنية العامة تجاه الشركة، خاصة عن طريق إصدار تقارير سنوية تتواصل من خلالها الشركات مع أصحاب المصلحة حول أداءها المالي والاجتماعي والبيئي.

4- تطورات لاحقة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمقاولة

أدى بروز المخاطر البيئية والعولمة الاقتصادية إلى فرض النقاش حول (RSE) منذ 1990 بالأوساط الاقتصادية الفرنسية مرتبطة بالاستدامة، بعيدا عن الطرح الانغلوساكسوني الذي اعتبرها ممارسة طوعية، فاكتست طابعا مؤسساتيا تلعب فيه السلطات العمومية دورا كبيرا، كما أصبحت الشركات بداية القرن الواحد وعشرون مدعوة من طرف المنظمات

[1] Michel Capron. L'économie éthique privée : La Responsabilité Des Entreprises à L'épreuve De L'humanisation De La Mondialisation, Programme Inter-discipline Ethique de L'économie, N° 07, Université de Paris 12, Saint Denis, P : 12.

الدولية (ONU وUE) أن تكون في مواجهة تحديات التنمية وأن تستلهم مبادئها، إذ دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس السويسرية سنة 1999 مدبري الشركات الكبرى خاصة إلى التزام وتطبيق مبادئ المواطنة المقاولاتية.

وضع المجلس الأوربي سنة 2000 أهداف إستراتيجية للدول الأعضاء في الإتحاد سميت بإستراتيجية لشبونة Stratégie de Lisbonne تحفز إعمال (RSE) لتكريس اقتصاد تنافسي وديناميي، معزز لنمو اقتصادي مستدام مقرون بتحسين كمي وكيفي للتشغيل والتماسك الاجتماعي، أعقبها إصدار اللجنة الأوربية وثيقة «الكتاب الأخضر» سنة 2001 عرفتها "اندماج طوعي للانشغالات الاجتماعية والايكولوجية للمقاولات ضمن أنشطتها التجارية وعلاقاتها مع كافة الشركاء وأصحاب المصلحة"[1]، ودعت السلطات العمومية على كافة المستويات وأصحاب المصلحة والشركات والشركاء الاجتماعيين والأشخاص المهتمين إلى بلورة أراء وصيغ بناء شراكة موجهة لدعم إطار قابل لتفعيل (RSE).

يعرفها المجلس الأوربي أنها "مفهوم تدمج فيه الشركات الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في نشاط أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح...وأن تمتد قراراتها إلى أبعد من الحد الأدنى من المتطلبات القانونية إلى الواجبات التي تنبع من الاتفاقات الجماعية بغية الاستجابة للحاجات المجتمعية"[2]، ويعرفها الاتحاد الأوروبي بأنها تقوم على تضمين الشركة للاعتبارات الاجتماعية والبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، ويركز على فكرة أنها مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد ملزمة للمقاولات بمباشرة مسؤوليتها اتجاه المجتمع، كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) بأنها "تعهد قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم"[3].

نعرف (RSE) أنها قدرة الأطراف المساهمة في العملية الإنتاجية للشركات طوعيا أو إجباريا على إنتاج قيم ذات جدوى لصالح المجتمع، فالاقتصاد والمجتمع لا يمكن أن يتطورا دون بيئة صحية قابلة للحياة قوامها التفاعل تصون الموارد وتكفل ديمومتها، مع اعتبار نهوض الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية هو بمثابة تدبير استباقي للمخاطر والتهديدات والتركيز على معالجة الهشاشة البيئية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للشركات : الأبعاد ومستويات الاستدامة التنموية

أشار الكاتب الألماني أولرايش شيفر (Ulrich Schafer) قائلا في آخر فقرة من كتابه «انهيار الرأسمالية» "إن مستقبل النظام الرأسمالي يتوقف على مدى التغير الذي سيطرأ على الأخلاقية السائدة في المجتمع وعلى إدراك الجميع أن مبدأ (RSE) لا يقل أهمية عن مبدأ السوق الحر، أما إذا تجاهل المجتمع هذه الحقيقة فإن اقتصاد السوق معرض للمصير

[1] Commission européenne (2001). promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises. livre vert, P :8.

[2] www.ec.europa.eu, date de consultation : 07-11-2018.

[3] حيرش سليم & شقراني.محمد. المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الدول العربية نظرة إلى ما وراء العمل الخيري: دراسة حالة مجموعة زين للاتصالات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، ص ص : 167-178، ص : 169.

نفسه الذي تعرضت له الاشتراكية : الانهيار والاختفاء عن الوجود"[1]، لذا فلا مناص من استحضار الفعل المقاولاتي للبعد الأخلاقي واستحضار التحديات المجتمعية في مختلف أبعادها بما يكرس التنمية المتقاسمة بين الجميع.

1- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمقاولات

تتجلى روح (RSE) في التفاعل مع طموحات وتطلعات المجتمع العاجلة والمستقبلية، واحترم القوانين الوطنية والمعايير الدولية والاندماج في المؤسسات والمنظمات وفي العلاقات العامة، وانخراط الشركة في مسلسل التنمية مع باقي الشركاء والفاعلين من كافة الأطراف المعنية، لتخفيف الآثار السلبية المحتملة التي يمكن أن تنتج عن أنشطة الشركة، والمحافظة على الصالح العام وعدم التركيز على المصلحة الخاصة وحدها ما يعني الانخراط في حل مشاكل المجتمع.

عرف كارول (Caroll) المسؤولية الاجتماعية للمقاولة على أنها "استحضار المنظمة خلال عملية صنع القرارات آثار ونتائج هذه القرارات على المجتمع لضمان توازن بين الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية لتلك القرارات"، حدد كارول أربعة أبعاد أساسية ل (RSE) غير مستقلة عن بعضها البعض، وهي المسؤولية الاقتصادية القانونية الأخلاقية والمسؤولية الخيرة، التي يتم تصريفها في مجموع الأنشطة أو الالتزامات الطوعية أو غير الطوعية التي تضطلع بها الشركات وتفي ببعض الحاجيات سواء كان هذا الاضطلاع أنشطة اختيارية آم تنفيذا لأحكام القوانين والأنظمة.

الوثيقة رقم 01 : هرم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمقاولة

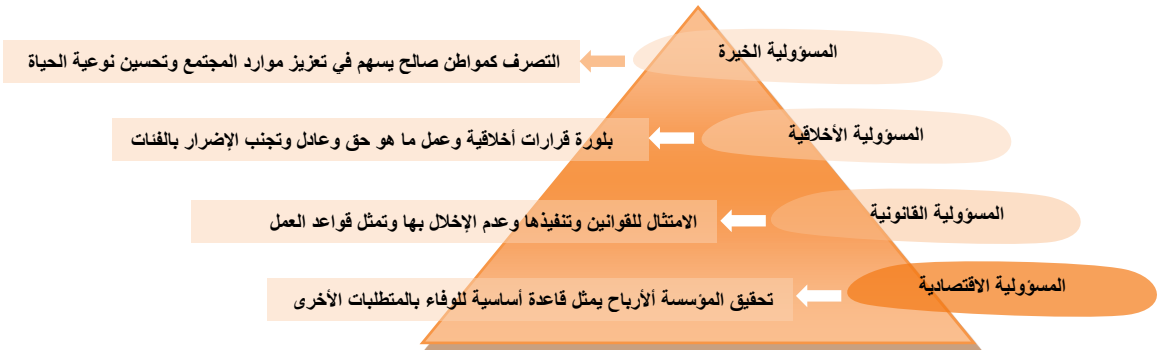

1-1- المسؤولية الخيرة الإنسانية : يمكن أن تكون الشركة كيانا مواطنا يتصف بصفات قيمية مواطنة، باعتبارها كيانا قادرا على التمييز بين الخير والسيئ، وأن تتصرف كمواطن صالح يساهم في تعزيز موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة، وهي مزايا يرغب المجتمع في الحصول عليها بشكل مباشر، كالدعم الذي تبادر إليه الشركة بشكل إنساني لتمويل مشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية...الخ .

1-2- المسؤولية القانونية : تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات التي على الشركة احترامها والتقيد بها وتجنب الممارسات المنتهكة للقانون، يقتضي هذا البعد الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات المنظمة لمختلف المجالات في المجتمع، كاحترام القوانين، حماية العمال بتمكينهم من حقوقهم وتحسين ظروف العمل، والمستهلك من المواد الضارة، أيضا صيانة البيئة والموارد الطبيعية من التدهور وكذلك حفظ الثقافة المحلية...

[1] شيفر أورليش. (2010). انهيار الرأسمالية : أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود؟، ترجمة : عباس علي عدنان، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص : 10.

1-3- المسؤولية الأخلاقية : يستند هذا البعد إلى مبادئ ومعايير أخلاقية تعود في مرجعيتها إلى الأعراف والقيم الاجتماعية، تترجمها سلوكات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني لكن ينتظر من المؤسسة القيام بها، بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين واكتساب ثقتهم، وفي حقيقة الأمر أن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة الشركة في المجتمع وقبولها، فعلى الشركة أن تلتزم بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه.

1-4- المسؤولية الاقتصادية : تقتضي أن تكون الشركة مجدية اقتصاديا، تستغل الموارد بشكل رشدي في احترام لقواعد المنافسة العادلة وتفادي الاحتكار والإضرار بالمستهلكين، بانجاز دراسة قبلية وتقييم بعدي لأثر قراراتها وأنشطتها على الجوانب الاجتماعية والصحية والبيئية...كما أن المسؤولية الاقتصادية للمقاولة تعني مساهمتها في تحسين أداء الاقتصاد الوطني سواء في السوق المحلي أو الدولي وتحقيق القيم المضافة.

نستخلص أن التفاعل بين المستويات الأربعة له أثر ايجابي على النتائج الاقتصادية مما يحقق مبدأ الالتقائية بين أهداف الشركة وانتظارات كافة الفاعلين في التراب، فتبني هذه المسؤوليات يحقق رغبات المجتمع بأن تعمل الشركة على إنتاج السلع والخدمات بفعالية لتحقيق مستويات الأرباح المطلوبة، في ضوء الالتزام بالقوانين والتشريعات الجاري بها العمل، ومراعاة العدالة والأمانة في معاملاتها مع العاملين بها والمتعاملين معها، مما يعكس شعور وتقدير الشركة لمتطلبات بيئتها، عن طريق إعداد برامج التدريب والتكوين وإتاحة فرص العمال وتمويل المشاريع الخيرية...

2- مستويات مبدأ الاستدامة الترابية على ضوء المسؤولية الاجتماعية للمقاولة

يضفي التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تنمية التراب طابع الاستدامة، ويساهم التناغم بين الإنسان وبيئته في إقرار عدالة اجتماعية لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة، كما تساهم في تقوية مناعة التراب.

2-1- استدامة بيئية : قد أصبحت البيئة اليوم أكثر من أي وقت مضى إحدى أكبر الانشغالات، تعرف مشاكل متزايدة وخطيرة تهدد حياة الإنسان والمنظومات الإحيائية، وتتمثل المسؤولية البيئية للمقاولة في حماية وحفظ محيط عيش الإنسان والموارد الطبيعية الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي من الأضرار القائمة والمحتملة، بتبني سياسة بيئية رشيدة واحترام القوانين المنظمة لذلك، خاصة وأن لتطور الشركات ونمو أداءها الاقتصادي الإنتاجي تكلفة بيئية بسبب التقنيات الإنتاجية غير المستدامة مما يتحتم على الشركة استخدام معايير علمية واستثمار تقنيات إنتاجية خضراء صديقة للبيئة لتحسين أداءها البيئي وبناء صورة ذهنية جيدة عن التراب، بتكريس تنمية ترابية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار سلامة الأوساط البيئية وتتيح تأمين الاستغلال العقلاني للموارد[1].

2-2- استدامة اقتصادية : النشاط الاقتصادي هو محرك الشركات، فالتدبير المسؤول واستدامة الأداء الاقتصادي يستوجب تحفيز ودعم الأداء المالي للمقاولة، وإدماج تقنيات (RSE) يساهم في المردودية والتنافسية وباعث عن رضا كل من (المساهمين والعاملين والمستهلكين...) كالرفع من قيمة الأسهم وتحقيق أقصى ربح ممكن، ومراقبة ظروف العمل داخل الشركة واحترام قوانين العمل، وضمان حق العامل في التدريب والتكوين المستمر وحقوقه النقابية و إشراكه في اتخاذ

[1] الشيخ بوسماحة. (2015). البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، القانون، المقاولات وحماية البيئة، اشراف : ندير بشرى، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط، المغرب، ص ص : 29-37، ص : 31 و32.

القرارات، وتحقيق الأمن الوظيفي ومن حوادث الشغل، إضافة إلى ضمان الرقابة على جودة الإنتاج وخدمات ما بعد البيع وتكوين وتأهيل العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق رضا المستهلكين عن المنتجات والخدمات المسوقة.

2-3- استدامة اجتماعية : يتمثل الأداء الاجتماعي المستدام للمقاولة في إسهاماتها في خدمة المجتمع من (تبرعات، دعم، مساهمات) في برامج التعليم والتكوين الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية ودعم الأنشطة الثقافية والرياضية والخيرية...بغاية تحقيق العدالة والإنصاف الاجتماعيين بالتراب المحلي بالحجم الأمثل، وتتجلى أيضا مسؤولية الشركة اتجاه المجتمع في تقديم منتجات ذات جودة وآمنة بأسعار مناسبة تراعي القدرة الشرائية للمواطنين[1].

يقتضي إحقاق التنمية الاجتماعية المستدامة تعبئة الرأسمال الطبيعي والبشري والثقافي لإنتاج الثروة، وإحداث أنشطة ذات قيمة مضافة عالية تسهم في خلق اقتصاد ذي معدل تشغيل مرتفع يعزز التماسكين الاجتماعي والترابي، الشيء الذي يضمن تدبيرا أمثلا لحجم الساكنة المحلية عبر تلبية متطلباتها، مما يقوي تعلق المجتمع بالشركة ويبعث عن الإبداع والابتكار والإنتاج، ويجذب ساكنة جديدة غاية في الكفاءة والتأهيل خدمة للمقاولة ومنها التراب عامة ويتحقق ذلك عبر تنويع العروض والإغراءات، فالساكنة دوما تبحث عن المجالات التي توفر لها الامتيازات وتغادر غيرها.

2-4- استدامة ثقافية : احترام الشركة لهوية التراب الذي تستقر فيه، أو الذي يشكل مصدرا لمادتها الأولية أو سوقا لتصريف إنتاجها، فالتراب فضاء عيش وحياة لجماعة بشرية ترتبط وتتحدد هوية الساكنة داخله بموروثهم التاريخي المتكون من قيم مشتركة ومعايير تحكم وتحدد العلاقات مع الآخر، إذن فهو تراث ثقافي محلي مميز، كأحد مظاهر وأشكال خصوصية التراب والتي تميزه عن غيره[2]، ويهدف إسهام الشركة في الاستدامة الثقافية إلى تحقيق تنمية ترابية ذكية تدمج كافة المقاربات الجيواستراتيجية والمقاربات السوسيواقتصادية بتراب معين، والاضطلاع بعدة مهام تنموية كفيلة بتعزيز تنافسية التراب، في تعاون وثيق بين كافة الأطراف الفاعلة فيه، بتأهيل وتثمين الرأسمال الثقافي المادي والمعنوي، مما قد يجعل التراب مستقطبا لسلوكات وأنشطة سياحية تساهم في تسويق التراب وتزيد من فعاليته وجاذبيته الاقتصادية.

نستخلص أن ميزة نهج الاستدامة في الفعل المقاولاتي يحقق الفعالية الاقتصادية بتحسين مستوى الإنتاج في حماية تامة للبيئة واحترام شروط إعادة الإنتاج الايكولوجي، ومراعاة البعد الثقافي والحكامة إضافة إلى خوض رهانات تحقيق الحاجات الإنسانية وتوطيد العلاقات الاجتماعية، مما يتيح ضمان السلام والتعايش والتماسك الاجتماعي، وتشكيل تراب معاش وملائم ومنصف، بتجاوز التناقض والتعارض بين الحاجات الاجتماعية والبيئية والمقاولاتية، الأمر الذي يحتاج نجاعة وفعالية تدبيرية وسياسات عمومية ناجعة تعتمد مبدأ التفاوض بين أطراف مختلفة كل منها يحمل منطقا خاصا، والتي يجب أن تنضبط في النهاية إلى المستويات الأربع لشرط الاستدامة كموضوع وكوسيلة وكشرط.

---

[1] مير جمال. (2017). دور المقاولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة، أشغال الندوة العلمية الوطنية المنظمة من طرف جمعية التضامن للتنمية والتنشيط الاجتماعي والثقافي بالناظور، 24 يناير 2016، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد السادس، ص ص : 92-97، ص : 94.

[2] علي محمد رحومة. (2008). علم الاجتماع الآلي مقاربة في علم الاجتماع العربي والاتصال عبر الحاسوب، عالم المعرفة، عدد 347، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص : 134.

3- المسؤولية الاجتماعية للمقاولات ورهانات التنمية المحلية المستدامة

تفرض المقاربة المجالية للقضايا التنموية بواسطة الاستثمار المسؤول عموما العودة إلى المحلي وإقرار أهميته ومركزيته في موضوع التنمية المستدامة، فالعودة إلى المحلي والمؤسسات المحلية والديمقراطية المحلية والموارد المحلية...أصبح اليوم بمثابة البديل الاقتصادي-السياسي الذي تراهن عليه الكثير من المجتمعات المعاصرة وكثير من القوى السياسية، من هنا جاءت الأهمية الخاصة التي أصبح يحتلها المحلي، إذ يستحيل تحقيق تنمية محلية شاملة دون إدماج المجتمعات المحلية ضمن المجتمع الكلي، فلا بد من إحياء وبعث المحلي في زمن ما هو عالمي.

1-3 مفاهيم أساسية

1-1-3 مفهوم التنمية : يقترن مفهوم التنمية بتعبيرات مثل حياة أفضل، حياة كريمة، تقدم، تطور... إنها سبيل الإنسان لتغيير الظروف والواقع بما يهيئ له العيش الكريم، باستثمار وتطوير الموارد وإقامة التنظيمات اللازمة وبلورة المفاهيم والتصورات التي تؤدي مجتمعة إلى حياة أفضل في جانبيها المادي والمعنوي، فالتنمية أداة مواجهة عوامل التخلف وتجاوز معوقات انبثاق الإمكانات الذاتية، ووسيلة لتوفير الأطر المؤسساتية لنمو هذه الإمكانات إلى أقصى حدودها. خطة شاملة سياسية مجتمعية تهم كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والسياسية والبيئية...تعود بالنفع على الفرد والتراب معا، تحقيقها رهان لكل جماعة ترابية تتطلق للترقي إلى تحقيق انتظارات وطموحات الساكنة.

يقصد مفهوم التنمية عمليات جعل التراب أكثر جاذبية وتنافسية، ذلك عبر تثمين الموارد والعمل على التقائية التدخلات المحلية والجهوية والوطنية في مشروع التنمية المستدامة وإعداد وتدبير التراب، من خلال الانخراط الفعلي والنشيط لجميع الفاعلين المعنيين، في إصلاحات تتسم بالتصحيح المستمر المتصف بالتتبع والاستمرارية واعتماد المنطق التشاركي لإنعاش المبادرات المحلية بما يساهم في دعم سياسة القرب والرفع من مردوديتها. ففي سنة 1987 خلص تقرير برونتلاند إلى أن النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية "لا يمكن أن يدوم على المدى البعيد، حيث أنه يتسبب في نفاذ الموارد الطبيعية وإيداء المجتمع." وقد عرّف التقرير الأممي للتجارة والتنمية سنة 2004 بأنها "تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"، وتحقيق الإنصاف الذي يعكسه حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته، وبالتالي فإن هذا المبدأ يشكل مقوما أساسيا للتنمية المستدامة.

2-1-3 الاستثمار الاجتماعي المسؤول (IRS) : عبارة عن توظيفات مالية لتمويل مشاريع من شأنها تحقيق عوائد مجتمعية بتعميق التواصل مع المجتمعات المحلية، فضلا عن العوائد المالية والأثر البيئي، توظيفات تحرص على قياس القيمة التي تنتجها وتطوير أشكال تمويل جديدة تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية كتمويل مشاريع الابتكار والتجديد الى جانب تفعيل الاستدامة الشاملة، لذا يحاول (IRS) التوفيق بين الأداء الاقتصادي والأثر الاجتماعي والبيئي، هو نوع تمويل وكيان اقتصادي مساهم في التنمية المحلية، تعرفه الجمعية الفرنسية للتدبير المالي (AFG) بأنه "تمويل للمشاريع ذات النفع الاجتماعي والبيئي، تسلك إستراتيجية انتقاء المشاريع المرتبطة بالتنمية المحلية المستدامة..."، يعتني بتنبؤ التبعات الاجتماعية والبيئية للاستثمارات في مختلف القطاعات في سياق التحليل المالي الدقيق لتلك الاستثمارات. طور الأداء المالي تقنيات الاستثمار وتنشيط الاستثمار ذو التوجه الأخلاقي نحو استثمارات مبنية على معايير سوسيو-بيئية في قراراتها الاستثمارية، وأن تنخرط في استراتيجيات تنموية تخلق التغيير الاجتماعي الايجابي وتقليل الأضرار البيئية ودمج المرجعيات

الدينية الأخلاقية في القرارات الاستثمارية، تعتبر الشركات التي تتبنى معايير (ISE) فرصا استثمارية حقيقية سليمة أخلاقيا واجتماعيا وبيئيا.

2-3 المسؤولية الاجتماعية للمقاولة والتنمية : لأجل تشكيل تراب منصفة ومعاش

إن مفهوم (RSE) والتنمية هما مستويين مختلفين يجب أن يلتقيا عند التنمية المستدامة، في احترام تام لحقوق الإنسان والبيئة الطبيعية قانونيا ورمزيا، تتوخى التنمية بواسطة الشركة كمقاربة تنموية إحقاق تنمية شمولية مندمجة قائمة على المشاركة المسؤولة والمواطنة للمقاولة، لتوفير محيط ملائم يقوي القدرات الفردية والجماعية، وتعبئة الموارد الترابية المتاحة والكامنة، واستثمار المقومات الذاتية كشرط للتكيف مع المستجدات وتحقيق التأهيل الذاتي[1]، ولإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع وإكسابه القدرة على التطور والتطوير المستمرين[2].

الوثيقة رقم 02 : ركائز التنمية المستديمة المندمجة والشمولية

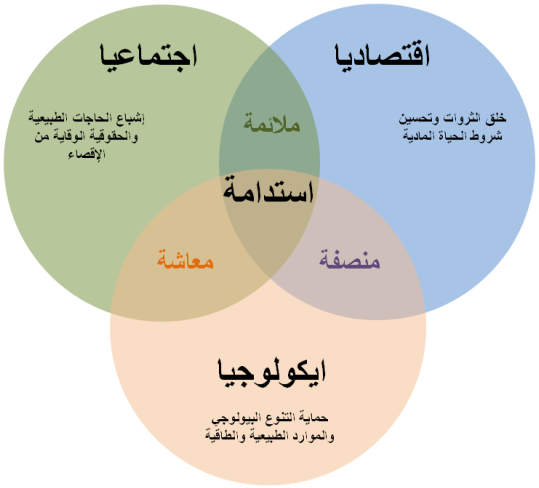

1-2-3 خصائص التنمية المستدامة بواسطة الشركة (المقاولة)

تسعى التنمية المستدامة إلى تشكيل تراب سليم ومستدام بيئيا، ملائم ومسؤول اجتماعيا، ومربح وحيوي اقتصاديا، ذلك ودون شك لن يتحقق دون مساهمة ومشاركة الشركات، ومن خصائص التنمية بواسطة الشركة أنها تنمية ذكية، مستدامة وإدماجية تتطلع إلى تحقيق تنمية عادلة ومنصفة قوامها التوازن والشمولية، هذه الخصائص هي كالتالي :

- تنمية ذكية : الإدماج العميق والذكي للمقاربات الجيواستراتيجية والسياسية والمقاربات السوسيواقتصادية بتراب معين، تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية...، تكرس أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية تنبني على المعرفة والابتكار المعزز لتنافسية التراب وجاذبيته، وترمي إلى تقوية وتأهيل المستويات التربوية والبنى الفكرية، في تعاون وثيق بين كافة الأطراف داخل الحيز الترابي من مراكز بحث، جامعات، منتخبين محليين، مؤسسات رسمية ومدنية...

- تنمية مستدامة : استحضار الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية...، تروم اقتصادا أكثر فاعلية وتنافسية في استخدام الموارد، تراعي سلامة الأوساط البيئية وتأمين الاستغلال العقلاني للموارد، وتطوير اقتصاد

[1] البحيري زهير & الموساوي امحمد. (2012). العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 6-24، ص : 10.

[2] بحكان ميمون. (2011). المجتمع المدني والتنمية المحلية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 12-29، ص : 12.

لا يتجاوز حدود ما تتيحه البيئة وما تستطيع تحمله[1]، فالاستدامة تعني سعي الشركة دائما للأفضل القابل للاستمرار، في محيط يسوده مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتنمية منصفة تطال الجميع بصورة متوازنة.

- تنمية إدماجية : تستحضر الخصوصيات والتطلعات والتحديات، تسعى إلى تكثيف الجهود لتعبئة الموارد الترابية إضافة إلى الرأسمال البشري-الثقافي لإنتاج الثروة ما يسهم في خلق اقتصاد ذو معدل تشغيل مرتفع يعزز التماسكين الاجتماعي والترابي، كما تأخذ التنمية الإدماجية بعين الاعتبار البعد الاجتماعي بالتطلع إلى تحسين الحياة الاجتماعية وتخليقها، حيث أن سوء التصرف اتجاه المجتمع يمكن أن يكون ذا تكلفة عالية جدا على الدولة والشركات والمجتمع برمته.

2-2-3 المسؤولية الاجتماعية للمقاولات مدخل أساسي لإحقاق الاستدامة وإشباع حاجات المجتمع

أصبحت (RSE) من المواضيع المتداولة في كثير من التخصصات العلمية ترتبط بموضوع التنمية المحلية المستدامة، تعتبر تجسيدا لإدماج المعيار الأخلاقي والمؤسساتي في مجال الشركة والتوفيق بين المنطق الاقتصادي والأخلاقي اتجاه المجتمع والبيئة وحقوق الإنسان، لا يجب على الشركات أن تغفل أهمية مسؤولياتها الاجتماعية والمجتمعية لأن التكلفة قد تكون أكبر مستقبلا تهدد بقاء الشركة، فالشركة التي لا تستحضر هذه الأبعاد كاملة يتهددها خطر تضييع الفرص.

إن التنمية بواسطة الشركة تتطلع إلى تلبية الحاجات الأساسية للساكنة وإرضاء طموحاتهم وتحقيق انتظاراتهم ضمن حدود الإمكانات البيئية، حيث أن هذه الحاجات كمطلب إنساني مشروع تتدرج من الحاجات الأدنى إلى الأعلى، هكذا يرتكز مقالنا في إطار خطاب التراب والتنمية ودور الشركة على مسلمة أساسية مفادها أنه بقدر ما يتحلى التعامل المقاولاتي بفاعلية مع التراب كمجتمع وموارد وبيئة وثقافة... بقدر ما يتحقق إشباع الحاجات الأساسية والتي تعتبر الشركة طرفا مدعوا إلى الانتباه إليها وإعارتها الاهتمام الذي تستحق.

3-2-3 تتعدد مداخل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات

تتعدد مداخل تفعيل مضامين ومقتضيات فلسفة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات لبناء مجتمع طبيعي متضامن ومشارك ومتفاعل بكل فعاليته ومكوناته، حيث يعمل السكان والمجتمع المدني والفاعلين المؤسسين العموميين والخواص، الاقتصاديين والأكاديميين...[2] لتطوير أرضية عمل تشاركية ناجحة ومميزة من مواصفاتها :

- الشراكة : ضرورة مشاركة جميع مكونات التراب المحلي في مشاريع التنمية المستدامة، وهي أعلى درجات مداخل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، قائمة على التعاقد والتكامل والمشاركة بالرأي والمقترحات وبالجهد والعمل، وفي عمليات تخطيط وتنفيذ وتنسيق ومتابعة تقييم وتقويم برامج ومشاريع التنمية المحلية[3].

- التعاون : التعاضد في تصور أو تنفيذ خطة عمل أو تحمل مسؤولية تنموية ما، لتحقيق هدف مشترك قد يكون مباشرا أو غير مباشر، والتعاون إما يكون اختياريا أو إجباريا حيث تكون صفة الإجبار نتيجة العمل وظروف المحيطة بها، أو تعاونا

---

[1] أمارتيا صن. (2012). التنمية حرية، مجلة عالم المعرفة، عدد 303، ترجمة : شوقي جلال، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص : 21.

[2] خافيير كاريللو فرانشيسكو. (2011). مدن المعرفة : المداخل والخبرات والرؤى. ترجمة : علي يوسف خالد، سلسلة عالم المعرفة، العدد 381، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص : 176.

[3] زيتوني حجيبة. (2011). الجهة و الاصلاح الجهوي بالمغرب، السلسلة المغربية لبحوث الادارة والاقتصاد والمال 3، الطبعة الأولى الرباط، المغرب، ص : 153 و154.

تعاقديا بين التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتكز على أسس تعاقدية مثل الجمعيات التعاونية والمنظمات الخيرية التي تحكمها دوافع التعاطف أو وجود أهداف مشتركة بين أطرافها.

- الاهتمام : أساس العلاقات الاجتماعية والدافع إلى التغيير إلى الأفضل، وبالتالي فاهتمام مقاولات المسؤولية اجتماعيا بشؤون المجتمع والتراب سيرفع درجة رضا أصحاب المصالح من خلال التفاعل مع آراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط، مما يحسن سمعتها وعلامتها التجارية وتلميع ميزتها التنافسية بما يعزز مكانتها في السوق.

ثالثا: المغرب حالة واعدة لدمج المسؤولية الاجتماعية للمقاولات : الفرص والمعيقات

بدأت مناقشات (RSE) تنتقل تدريجيا في الآونة الأخيرة إلى مسرح النقاش العمومي المغربي، تجمع محاسن الفكرة بين عدة جهات وأطراف متنوعة، ولم تعد تتراوح بين الخصوصية التطوعية أو مسألة الامتثال إلى القانون، بل أصبحت مقاربة في التنمية تمارس في شراكة بين الدولة والشركة، هذه المقاربة التعاقدية تدرج (RSE) في أفق سوسيولوجي حيث يعاد بناء المفهوم من طرف الفاعلين، يتطور بفعل تفاعلاتهم أثناء سيرورة تكوينية تعليمية تتطلب تجويد الفعل العمومي لاستثمار محاسنها ومزاياها، ، إذ لا يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية للمقاولة شيئا منفصلا عن سياسات العمومية.

1- السياق العام : يحفز الاهتمام الوطني حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للمقاولات

عمل المغرب على استقطاب استثمارات أجنبية مهمة خلال العقدين الأخيرين، خاصة وأنه يملك مؤهلات نوعية للدفع بالمغرب نحو آفاق جديدة تستجيب للتطلعات المشتركة وإلى تحقيق التقدم الاقتصادي وإنجاح الأوراش والمشاريع التنموية[1]، هذه المؤهلات من بينها :

- ميزة الاستقرار السياسي للمملكة والالتفاف المجتمعي الذي يكاد يكون كليا حول شخص الملك؛
- فتوة الساكنة التي لا ينبغي أن يعتبر مشكلا بل قوة لمواكبة دينامية النمو الاقتصادي لبناء مجتمع مساير للعولمة؛
- الموقع الجيواستراتيجي المتميز والخاص للمغرب كملتقى بين إفريقيا وأوربا والشرق الأوسط؛

يعرف المغرب في ظل الدينامية الاقتصادية والاجتماعية حاليا تصاعد حدة الاحتجاجات، نتيجة تفاقم المشاكل والاختلالات السوسيومجالية والديموغرافية التي تزيد من المسؤوليات الاجتماعية للدولة والتي تعجز على تلبيتها، كالنمو السكاني وارتفاع معدلات البطالة والفقر وانتشار الأحياء العشوائية الهشة بضواحي المدن، وتعمق أزمات الأوساط الريفية واستفحال ظاهرة الهجرة، وصعوبات تدبير النفايات وشبح التغيرات المناخية وتدهور الموارد الطبيعية، مما يرفع من الطلب على الخدمات الاجتماعية المجانية في ظل ضعف الأداء الاقتصادي الذي يواجه ارتفاع المديونية في ظل أزمة اقتصادية عالمية، الشيء الذي يضعف نتائج برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذا أصبح من المفروض على الشركة المساهمة في التنمية المحلية المستدامة للتخفيف على الأقل من حدة المشاكل الاجتماعية والبيئية، والانخراط في دعم مبادرات محيطها للنهوض بالشأن التنموي في فضاء هي جزء منه تشتغل فيه، يشكل لها موردا وسوقا في الوقت نفسه.

[1] بنمختار بن عبد الله رشيد. (2012). تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة : تجارب دولية مقارنة، اشراف الكراوي ادريس وكليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من اجل التنمية، ص ص : 27-39، ص : 28.

2- مرتكزات تفعيل وتثبيت المسؤولية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب

تفاعل المغرب بشكل ايجابي بخصوص تبني وتفعيل (RSE) من خلال مقتطف خطاب ملكي سنة 2005 "ندعو الحكومة إلى نهج مقاربة تقوم على مبدأ الإصغاء والتشاور مع كل القوى الحية للأمة، أحزاب سياسية ومنظمات نقابية وجماعات محلية وهيئات المجتمع المدني وقطاع خاص وحتى مع المواطنين اللذين لهم خبرة وغيرة في التنمية...، كما ينبغي أن يقوم التمويل على إيجاد آلية ملائمة ومتميزة تضمن استمرارية الموارد وتسهيل مساطر التنفيذ...، على أنه لن يتم اللجوء إلى ضرائب أو تحملات جبائية جديدة لا على المواطن ولا على الشركة"، ويتجلى ذلك من خلال مجموعة من مرتكزات، حرص المشرع المغربي على إعداد مناخ قانوني يفضي إلى تفعيل (RSE) وتثبيتها من خلال تشريعات وأطر تنظيمية هذه المرتكزات هي :

2-1- مدونة الشغل : إطار تنظيمي وجملة تشريعات تتعلق بقانون رقم 99.65 من مدونة الشغل الصادرة سنة 2003، شرع في تطبيق مقتضياتها ومبادئها الأساسية في السنة الموالية انسجاما مع روح مضامين الدستور المغربي والمعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المتعلقة بمجال العمل، تضم جميع القواعد المتعلقة بتنظيم العلاقات الاجتماعية داخل الشركة وفي مجال العمل، مدونة عصرية تشجع الاستثمار والتشغيل وتدعو كافة الشركاء إلى إقامة السلم الاجتماعي، تحدد لكل من الشركة والعامل حقوقهما والتزاماتهما مسبقا في نطاق ميثاق تضامني اجتماعي شامل، ثم تعزيزه بملحق للمفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي.

تشير مدونة الشغل في ديباجتها إلى أن الشركة الحديثة خلية اقتصادية واجتماعية تتمتع باحترام حق الملكية الخاصة وتلتزم باحترام كافة العاملين بها وضمان حقوقهم الفردية والجماعية، كما تعمل على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بخلق مناصب شغل جديدة وتحديث فضاء العلاقات الاجتماعية داخلها ضمن علاقات تعاونية وتشاركية، باعتماد أساليب جديدة للتواصل بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، تأخذ بعين الاعتبار الاكراهات التي تواجهها الشركة ومتطلبات التنافسية خدمة للاستثمار والإنتاج من أجل اقتصاد قوي وقادر على المنافسة وعلى مواجهة تحديات العولمة.

تشوب قانون العمل الجديد بعض النقائص، فهناك بعض فئات العمال لا تزال خارج أي حماية قانونية كالعاملين بالحرف التقليدية. وهناك فئات أخرى تخضع لقوانين مستقلة، كالموظفين الحكوميين ووكلاء الإدارات العامة وموظفو الشركات والمؤسسات العامة والصحفيون...، كما لا يغطي القانون التدريب المهني والضمان الاجتماعي والحماية الصحية والأمراض المهنية. في المجال النقابي لا يتضمن هذا القانون أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 135 المتعلقة بحماية ممثلي العمال، على الرغم من التزام الحكومة الرسمي بالتصديق على هذه الاتفاقية.

2-2- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) : أطلقها الملك في 2005 لمكافحة الفقر والهشاشة كبرنامج شراكة متنوع الأطراف ومتعدد السنوات، تشمل أصحاب المصلحة مجتمعين لتمويل النفقات الاجتماعية الإضافية، تعتبر بمثابة محفز قوي لدمج أهداف اجتماعية وبيئية أوسع في قرارات الاستثمار، وفرصة لمختلف الشركاء والفاعلين الاقتصاديين، الشركة، المنظمات المدنية، النسيج الجمعوي، الإدارة والسلطات العموميتين...لاستعراض مشاركتهم في إعداد وتكوين المجتمع وتنميته تنمية شاملة وحقيقية، في استحضار لمبدأ الالتقائية بين مختلف المقاربات القطاعية وبالتالي الرفع من الأثر الإيجابي للمشاريع التنموية المنجزة والمبرمجة.

2-3- الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب (CGEM) : تمنح الاعتراف منذ 2007 بجهود الشركات في تطوير (RSE)، لتعزيز عوامل جذب الاستثمار واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتنظيم العلاقات، أيضا تفعيل قواعد التنافسية لتمكين الشركة المغربية من المشاركة الفعالة في التنمية الشاملة للمملكة، بتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل القائم على التجديد والابتكار والتطوير التكنولوجي والانفتاح القوي على الأسواق الوطنية والدولية وترسيخ استقرار ماكرواقتصادي، وتجويد مستوى عيش المغاربة وتحسين ظروف العمل والتقدم في مؤشرات التنمية البشرية، بدعم الأعمال والمبادرات التي من شأنها التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والهشاشة بما يحسن صورة الشركة المغربية.

تمنح ميزة CGEM للمسئولية الاجتماعية لشركات مقرها المغرب أعضاء في الاتحاد، كاعتراف رسمي باحترام هذه الشركات لالتزاماتها اتجاه المجتمع والمحيط العام، بمراعاة المبادئ العالمية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والدفاع عنها وفي مساهمتها في خلق القيمة، تخضع CGEM أي شركة تقدم طلب ميزتها لتقييم بواسطة خبراء مستقلين معتمدين للتصديق على أن مقاولة ما تمتثل لالتزامات ميثاق المسؤولية الاجتماعية للاتحاد، بناءا على أدلة ملموسة تؤكد التزام الشركة بمقتضيات الميثاق المكون من تسعة محاور قابلة للقياس، تتماشى أهدافها مع المبادئ التوجيهية لمعيار ISO 26000 ووفقًا للمعايير العامة الدولية والاتفاقيات الأساسية وتوصيات المؤسسات الدولية.

الوثيقة رقم 03 : جدول المبادئ التسعة لميثاق (RSE) بالمغرب

1	احترام حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها	6	تقوية الشفافية والحكامة المقاولاتية
2	تحسين شروط التوظيف والعمل والعلاقات المهنية	7	احترام اهتمامات المستهلكين والزبائن
3	حماية البيئة والمنظومات الإحيائية من أشكال التدمير	8	دعم المسؤولية الاجتماعية للمتعاملين والشركاء
4	الوقاية من الرشوة والفساد الإداري والاقتصادي	9	تنمية الالتزام الاجتماعي اتجاه المجتمع والتفاعل مع قضاياه
5	احترام قواعد المنافسة ونبذ الاحتكار		

2-4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE) : مؤسسة استشارية مستقلة أحدثت سنة 2011، يتمثل دورها في انجاز دراسات وبلورة اقتراحات للحكومة ومجلسي البرلمان، ويعتبر القانون رقم 12.128 المنظم لصلاحيات وإجراءات عمل المجلس ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي البيئي، في تصور واقتراح مشاريع الاستراتيجيات توجه العمل الحكومي لتحقيق الأهداف الأساسية للدولة المرتبطة بالاختيارات الإستراتيجية الكبرى المتعلقة بالسياسة العامة للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يمكن للحكومة وللبرلمان بغرفتيه استشارة المجلس بخصوص المشاريع والمقترحات القوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولاسيما الرامية منها إلى تنظيم العلاقات بين الأجراء والمشغلين وإلى سن أنظمة التغطية الاجتماعية وكذا كل ما له علاقة بسياسة عمومية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي.

الوثيقة رقم 04 : خطاطة صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يتطلع المغرب بتأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إعطاء دفعة قوية للدينامية الإصلاحية "إننا نريده فضاء جديدا واسعا، يعزز ما توفره دولة المؤسسات، التي نحن لها ضامنون، من هيآت للحوار البناء، والتعبير المسؤول، والتفاعل الايجابي مع تطلعات مختلف فئات المجتمع والأجيال"[1].

2-5- ترسانة قانونية متنوعة وغنية لحماية البيئة الطبيعية قائمة على مبدأ التشاركية في التنفيذ

تغير الإطار القانوني والتشريعي المغربي تدريجياً ليعكس تمسك البلد بقيم (RSE) ويتميز في الوقت الحالي بترسانة كبيرة من النصوص القانونية المعتمدة، تشمل أحكاماً لحماية وحفظ الموارد، كالقانون رقم 10-95 المتعلق بالماء الذي نُشر في ظهير شريف رقم 1-95-154، الصادر في 16 غشت 1995، والقانون رقم 11-03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة وتحسينها، الذي أقره ظهير 12 مايو 2003، ثم القانون رقم 12-03 بشأن دراسات التأثير البيئي، صدر عن ظهير 12 مايو 2003 ، أيضا القانون رقم 13-03 بشأن مكافحة تلوث الهواء، عن ظهير رقم 1-03-61، صدر في 12 ماي 2003، وأيضا القانون رقم 28-00 بشأن إدارة النفايات والقضاء عليها، طبعها ظهير رقم 1-06-153، الصادر في 22 نوفمبر 2006...هذه العدة القانونية ثم تعزيزها ببلورة برامج اجتماعية وبيئية، وتأسيس مراصد لتتبع تنفيذها وتقييمها وقياس النتائج المحصل عليها، إضافة إلى عدة مبادرات حكومية بغية تخليق الحياة العامة وتكريس قيم الإصلاح، كمحاربة الرشوة وتيسير سبل الاستثمار ورفع وثيرة اشتغال الإدارة وتحديثها...

تم تعزيز التزام المغرب بالتنمية المستدامة من خلال صياغة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة رسميًا في القانون الإطار رقم 99-12، ظهير شريف رقم 1.14.09، الصادر في 6 مارس 2004، جاءت فكرة الميثاق في سياق استعداد المغرب لاحتضان الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP 22، يحدد القانون الأهداف الأساسية للدولة من حيث حماية البيئة والتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية، كما يعتبر أن الحكومة مدعوة لاعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في برامجها ومخططاتها التنموية[2]، من خلال التشاور على نطاق واسع مع جميع أصحاب المصلحة : القطاع العام، والمشغلون الخواص والمجتمع المدني...

3- الدولة وإستراتيجية (RSE) رابح رابح : أية تدابير من أجل إحقاق التنمية؟

يجب إدراج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات الشركات وأن تتأسس على عقد توافقي دون أي تعارض بين أهداف الشركة وبين أصحاب المصالح، وفي هذا الاتجاه فالدولة مطالبة بتبرير (RSE) وتشجيعها باعتبارها إحدى سبل تعزيز جاذبية وتنافسية الشركات، بدعم النقاشات العمومية حول (RSE) والدعوة إلى تفكير يسيطر عليه الطابع الليبرالي يشير إلى الدور البارز للمقاولات في الانخراط في المجال الاجتماعي والبيئي، بهدف حصول الشركات على أرباح طويلة الأمد، فالدولة هي الفاعل الأول والمسؤول الرئيسي عن التنمية ورفاه المجتمع بتطويع التعارض بين منطق الشركات والسياسات العمومية، في ظل مقاولة مواطنة مع توفير وخلق ظروف إطارية وحفظ مناخ أعمال جيد ومناسب ووضع معايير لتعزيز تبنها، بابتكار حوافز ومشجعات للشركات في جميع أنشطتهم من خلال إشاعة ثقافة التطوع غير الملزم، للحد من الآثار السلبية للفعل المقاولاتي على المستوى الاجتماعي البيئي، في احترام تام للقوانين دون أن تعوق الأنشطة الإنتاجية والتجارية للمقاولات.

[1] مقتطف من نص الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك خلال تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتاريخ : 21 فبراير 2011.

[2] www.enverennement.gov.ma, date de consultation : 14-12-2018.

يجب التركيز على أن (RSE) قضية من القضايا السياسية للدولة ومسؤولية من المسؤوليات المحورية للمقاولة، باعتبارهما طرفان مسؤولان أمام المجتمع، فدور الدولة هو تنظيم الحوار وتوضيح قواعد اللعبة وتنظيمها وتخطيط الأولويات، أما الشركة كفرد مستقل لكن مندمج في المجتمع يجب أن يكون لها منطق مشترك مع الجميع، يجعلها أحد دعامات اتفاقية اجتماعية غايتها التنمية المستدامة.

يمكن لاقتصاد التعاقد من توجيه وتعزيز قدرة الفاعلين في بناء توافقات رغم التعارض في الأهداف والمنطق، يأخذ التعاقد دلالات اقتصادية سوسيولوجية يضبط بناء المجتمع للقوانين الداعمة والفاعلين لتبرير فعلهم، فالأمر بمثابة اتفاقية اجتماعية مشتركة بين المدبرين وأصحاب المصالح والدولة بإدماج التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات التدبيرية لملف التنمية التي تلبي رغبات كل من الدولة والمجتمع والشركة في تآزر synergie يضمن الاستقرار والاستمرار.

تُعد التقارير السنوية وسيلة مهمة لتحسين كافة مستويات أداء الشركة، مما يجعل الأخيرة تخضع نفسها بنفسها للمراقبة الذاتية، حيث تكون منفتحة على صورتها وعلى اطلاع بمكانتها في السوق وفي نظر المجتمع، بفضل تقارير المسؤولية الاجتماعية تحصل الشركة على تغذية راجعة بمعطيات تكشف لها عن الثغرات وجوانب ضعفها، وتجعلها تغير من سلوكاتها ومواقفها التي تتعارض ومبادئ مسؤولياتها الاجتماعية والمجتمعية...، وتمكنها من مقارنة نفسها بغيرها من الشركات، إن أي مقاولة تعد تقاريرا بشأن الاستدامة تصبح أكثر قوة وبإمكانها كسب المزيد من المصداقية.

4- تسويق التراب، تعزيز جاذبية الاستثمار، تفعيل RSE: أي دور للجماعات الترابية؟

تعتبر الجماعات الترابية مسؤولة في إطار الصلاحيات المخولة لها، يجب أن تضطلع بأدوارها لا سيما الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي والاهتمام بجاذبية ترابها والتسويق له، من خلال مشاريع ترابية مستدامة تستهدف جذب الاستثمار وفتح قنوات التواصل مع كافة الأطراف والانفتاح على المحيط وبناء شراكات[1]، ذلك بأن تتميز بخصائص الجماعة الترابية المتواصلة والشركة ذات قدرات ومهارات قيادية، تنتقل بها من مجرد جهاز أو إطار مؤسساتي محلي يقتصر دوره على التسيير إلى إعمال المقاربة التدبيرية في التعاطي مع الشأن المحلي في كافة أبعاده ومستوياته، ومن هذا المنطلق، تنتقل الجماعات الترابية من كيانات مؤسساتية مستهلكة إلى أخرى منتجة، ومن إدارة سلبية تكتفي بالتسيير والتنفيذ الروتيني لأعمالها إلى إدارة مواطنة نشيطة خدومة، مواكبة للتطورات والتحولات التي يعرفها المجتمع المغربي[2].

4-1- التواصل الترابي : يبحث نوع ومواصفات العلاقة السليمة والايجابية بين الإدارة المحلية ومحيطها، سواء تعلق الأمر بعلاقة الإدارة بالموظف، أو بعلاقة الإدارة ومكونات المجتمع أفرادا وجماعات وتنظيمات، أو علاقة الإدارة المحلية بباقي الفاعلين الآخرين على المستوى المحلي خصوصا الفاعلين الاقتصاديين (الشركة)[3].

إن العلاقة بين الإدارة المحلية بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي...في سياق مشروع التنمية، هي علاقة متبادلة ووطيدة ومتناقضة أحيانا، لا يمكن أن يستغني أحد الطرفين عن الآخر أو أن يشتغل كل منهما منفصلا، وفي ظل

[1] ملوكي رشيد. (2017). التقطيع الجهوي ومسلسل التشكل الترابي بالمغرب: السيقات، والوظائف والأبعاد، الرباط، المغرب، ص : 49.

[2] أشرقي عبد العزيز. (2009). الحكامة الجيدة الدولية والوطنية ومتطلبات الإدارة المواطنة، مكتبة دار السلام، الطبعة الأولى، ص : 200.

[3] عرابي مراد. (2019). الذكاء الترابي الاقتصادي بواسطة الجماعة المقاولة ورهان التنمية الترابية المندمجة، (مقال بالعربية)، intelligence économique et intelligence territoriale, El hajri Aimad & Clerc Philippe (direction), Editions universitaires européennes, pp: 189-206, p: 203.

هذه العلاقة تتكون لدى المواطن، الإدارة، والشركة... أحكام مختلفة إزاء بعضهم البعض، هذه الأحكام تختلف فيها درجة الرضا والسخط تنتج عنها أحكام تترجم كمواقف، ففي حالة غياب جو من التواصل بين منتجي التراب والمستفيدين منه، تتولد علاقة سيئة تعيق مسلسل التنمية وتوجه مساراته نحو الفشل أو محدودية النتائج، الأمر الذي يزيد من تعميق الهشاشة والتهميش الاجتماعيين، وتهدر فرص إحقاق التماسك والتعايش والتمكين.

يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تفعيل عقلية وتقنيات التواصل الترابي خاصة أن التصور الجديد للسياسات الحكومية التنموية أصبح يستدعي حضور المجتمع المحلي بقوة، عن طريق المساهمة بالاقتراحات والمشاركة والمتابعة في العمليات التنموية التي تجسدها البرامج والمبادرات المحلية سواء الرسمية أو الخاصة أو المشتركة[1].

2-4- التسويق الترابي[2]: يقدم التسويق الترابي للجماعات الترابية فرصة ملائمة لتوجيه حاجيات المواطن ووضعية البنيات والتجهيزات الأساسية، كما أنها مطالبة بإعطاء صورة تتسم بجودة لترابها، إن انفتاح الجماعات الترابية على مفهوم التسويق الترابي كمدخل إستراتيجي عمومي لإنتاج التنمية، يساهم في تحقيق إنعاش تنشيط الاقتصاد المحلي[3]، تستعمله لتحسين عرض مجال نفوذها والتموقع الاستراتيجي لترابها داخل السوق.

يعكس التسويق الترابي الذكاء الترابي والاقتصادي للجماعات الترابية كأداة للتحليل وللإعلام الجغرافي، من أجل تدبير فعال يرفع من جاذبية التراب وتموقعه لجذب الاستثمارات ضمن إستراتيجية التنمية المحلية، فمصطلحات مثل التسويق الترابي، الذكاء الترابي، الذكاء الاقتصادي، وغيرها كلمات مفاتيح تشكل حلقات مترابطة في التدبير المحلي، وبذلك فإن منهجية الجماعة الشركة تترجم كل ذلك عبر مفهوم التسويق الترابي، هذا الأخير هو بمثابة الإجابة عن تساؤلات التنمية المحلية في ظل الاكراهات وعوائق المنافسة من جهة، وأداة لجلب ثقافة جديدة للتدبير العمومي.

يجعل التسويق الترابي من الجماعات الترابية مقاولات حقيقية ذات مردودية مباشرة، تجاور الدولة في الرهانات المطروحة عليها، هذا لا يتحقق إلا باعتماد مقاربات أكثر نضجا وفعالية في صياغة مفهوم نموذجي للتسويق الترابي وآلياته[4]، غير أن أهمية تدبير التسويق الترابي لا يجب أن تقف عند هذا الحد، بل يجب عليها أن تنخرط في مسلسل التفاعلات العالمية وما يتبعها من استقطاب للرساميل[5]، وذلك بإظهار ما للجماعات الترابية الوطنية من مؤهلات.

---

[1] الخيار زهير. (2008). المجتمع المدني والحكامة نحو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجمعوي، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد 11-12، ص : 21.

[2] مجموع الأنشطة التي يقوم بها الخواص أو الجماعات الترابية المسؤولون الترابيون لإضفاء قيمة أكبر على التراب عن طريق تقديم عرض ترابي ذو قيمة عالية أفضل من تلك المقدمة من طرف باقي المنافسين، وتوسيع شبكة الوحدات الاقتصادية المتواجدة بجلب أنشطة اقتصادية جديدة، كما يعتبر منهجية تدبيرية مستجدة لجذب المقاولات وتسهيل أنشطتها بتراب جماعة ترابية معينة، فتدبير المجال أصبح قائما على مبدأ التنافسية الترابية التي تتدعم بفضل العلامة الترابية والتي تسهم في تشكيل هوية شخصية للجماعة الترابية.

[3] Fatima chahid. (2005). territorialisation des politiques publiques, publications de la revue marocaine d'administrations locale et de développement, collection manuels et travaux, N°63, P :184.

[4] بوعدين لحسن. (2015). أهمية الحكامة الترابية في الإنعاش الاقتصاد المحلي، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص : 109-126.ص : 120.

[5] حزوي محمد & طاهير نور الدين. (2015). التسويق الترابي الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق، الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، ص : 51، ص ص : 47-70.

5- المنتخب المحلي مهمة متعددة الأوجه : أية مواصفات لغاية تحقيق التنمية

تتحدد مهمته في الوساطة بين الإدارة المركزية والمصالح غير الممركزة والساكنة المحلية والشركة يحتاج أن يكون على قدر كبير من التميز التقني والفني والأخلاقي والقيمي والنبل، أن يقوي علاقته بالحيز المجالي في كافة أبعاده ووظائفه، يستجيب لمتطلبات الساكنة الناخبة يلبي حاجاتهم اليومية، والتعريف بطموحاتهم واهتماماتهم لدى السلطات المحلية والإدارات القطاعية بتقمصه دور الوسيط وأحيانا حكم يتدخل لتدبير الصراعات والنزاعات المحلية.

المنتخب المحلي الجيد والنموذجي يكون على معرفة جيدة ودقيقة بالتراب والساكنتة والنخب وهياكلها الرسمية والمدنية ممتلكا ثقة الناس، فهو ليس ممثل الساكنة فقط بل أحد عوامل وآليات النهوض والرقي بالتراب، يجب أن يتحمل المسؤوليات ويدبرها ليس من جانب سياسي فقط، أيضا كمسؤول مبادر ومبدع ومدبر ودبلوماسي...، يتفاعل مع مختلف التقنيات الحديثة التي أتبثت نجاعتها في القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بآليات للتدبير الجيد.

* منتخب مبادر : مفهوم يرسم ملامح الفرد القائد المؤهل لقيادة أشخاص آخرين أو تنظيمات للوصول إلى أهداف معينة، شخص معقول متشبع بثقافة المبادرة والمواطنة ومتحمل للمسؤولية، متفاعل ايجابيا قادر على التأثير له قدرات تواصلية للتفاوض والإقناع والتنسيق والتعاون مع الساكنة والشركاء المحتملين، ما يجعل منه عامل تغيير للعقليات المحلية السائدة المعرقلة لجهود إحقاق التنمية في الغالب.

* منتخب مدبر : المدبر العمومي يجب أن يتصف بحس الاستباقية إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، يمارس بشكل منظم وعقلاني لأنشطته التدبيرية والتقريرية وكذا تحديد الأهداف وبناء استراتيجيات، بحشد أدوات وتقنيات تدبير نوعية، واستثمار الموارد المتاحة المالية والمادية والبشرية والتكنولوجية لزيادة جاذبية التراب ورفع تنافسيته وفعاليته الاقتصادية وتحسين أداءه التنموي بتبني مناهج التدبير المقاولاتي في التدبير العمومي[1].

* منتخب منشط : يقود سياسة تحفيز الاستثمار وتنشيط الاقتصاد المحلي، بتقوية البنيات التحتية الأساسية وتطوير تقنيات التسويق الترابي وبلورة سياسات متعايشة واضحة وجيد البناء، إن إرساء علامة ترابية نوعية وتنافسية عن طريق تدبير عصري دينامي[2]، كفيل بإحقاق التنمية المحلية وإنعاش التراب بما يحسن إطار عيش السكان وتحريك عجلة التشغيل.

* منتخب ديبلوماسي : تنمية علاقات دبلوماسية متعددة الأطراف، فكل ناخب محلي يبحث سبل موقعة ترابه على المستوى المحلي الإقليمية والوطنية وحتى الدولي، وتقوية التنافسية وإشعاعه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... عن طريق نسج علاقات تضمن التماسك الداخلي والخارجي في إطار الشراكات والتعاون مع مجالات ترابية أخرى وكافة الفاعلين الاقتصاديين عموميين وخواص.

إن الخطاب الرائج اليوم والأكثر مطلوبية هو اعتماد الجماعات الترابية المحلية تقنيات التدبير المقاولاتي مكان أساليب التسيير البيروقراطية، هذا الأخير الذي أبان عن ضعف كفاءته وتدني مستوى فعاليته، يبقى أسلوبا متجاوزا في سياق العولمة والمنافسة بين المجالات حول البحث عن فرص التنمية لتعزيز جاذبيتها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي للتراب، الذي

[1] Bartoli annie.(2009). Le management des organisations publiques, Dunod, Paris, P :16.

[2] الشريف الغيوبي. (2006). إدارة القرب: آلية للتضامن الترابي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 53، ص : 21.

يجب أن تكون مشاريعه التنموية متفاوض عنها بين مختلف الفاعلين المحليين ومتعاقد عليها في تآزر وتفاعل ترابي، بناءا على مقاربة التخطيط الاستراتيجي وتأهيل الموارد البشرية والطبيعية والثقافية المحلية ومزاياها وايجابياتها[1].

رابعا: مقترحات إستراتيجية وتوصيات عملية

- إحداث خلايا للذكاء الترابي والاقتصادي تدعم تطوير الأداء الاقتصادي للمقاولات والتنمية المستدامة، بتنظيم أوراش بحث ونقاش تضم صناع القرار العمومي والمبادرين الاقتصاديين الخواص والعموميين، لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية وهندسة خطط تبنيها وبرمجتها ضمن أجندات الفعل المقاولاتي والتدبير العمومي داخل التراب.

- مراقبة احترام التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة الشركات في علاقتها بمحيطها ولاسيما البيئي، ووضع معايير ومرجعيات تشريعية قانونية ومؤسساتية ملائمة ومنسجمة للتشريعات والمبادئ والمرجعيات الدولية في هذا الصدد.

- إحداث هيئات مستقلة للتنسيق بين المشاريع المشتركة لأكثر من مقاولة في انجاز عمل مسؤول اتجاه المجتمع، ولتقييم هذه المشاريع وإبراز أثرها في التراب وتوسيع نطاقاتها، وانجاز الدراسات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع إضافة رصد وتوثيق الممارسات والمبادرات الجيدة والإشادة بها، وإشهارها.

- مباشرة وسائل الإعلام لأدوارها التحسيسية والتوعوية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة به، وقيمها المضافة على كل من الشركة والمجتمع ومن ثم التراب ككل.

- تطوير مؤشرات وطنية ل (RSE) قابلة للملاحظة والتقييم وابتكار أدوات قياس تتسم بالجدية والمسؤولية تتيح للمقاولات اختبار جدوى جهودها في تحمل المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية، مما يعزز الاقتناع بإدراج الشركات للمسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها واعتبارها من مسؤوليات الإدارة التنفيذية.

- تأهيل المنتخبين المحليين وتجديد العمل الجماعي، بإطلاق مبادرات إصلاحية على مستوى تكوين الرئيس والمنتخبين والمستشارين وعصرنة الادارة لتأمين التدبير الفعال والفاعل.

- قيام المجتمع المدني للمقاولات والسلطات العمومية المحلية بأدوار المراقبة والملاحظة والمتابعة وإنماء آليات ومناهج الاشتغال المقاولاتي المسؤول في التراب وداخل المجتمع، وبناء مناخ أعمال ديناميكي وتنافسي وسوق متجددة للاستثمار.

خاتمة:

تتطلب التنمية المحلية الشاملة تفعيل تقنيات (RSE) وتظافر جهود الدولة والرأسمال الخاص لدعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة تستجيب لتطلعات والاستثمار في الرأسمالين: البشري والطبيعي وتأهيلهما. لا سيما أن (RSE) أصبحت تحضى بالاهتمام من لدن كافة الأطراف المسؤولة والمعنية بقضايا التنمية التي تتوخى تحسين وملاءمة إطار عيش المجتمع.

[1] شنفار عبد الله. (2015). الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية، الطبعة الأولى، مراكش، المغرب، ص : 200 و201.

لائحة المراجع:

1. أشرقي عبد العزيز. (2009). الحكامة الجيدة الدولية والوطنية ومتطلبات الإدارة المواطنة، مكتبة دار السلام.
2. الشريف الغيوبي. (2006). إدارة القرب: آلية للتضامن الترابي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 53.
3. أمارتيا صن. (2012). التنمية حرية، مجلة عالم المعرفة، عدد 303، ترجمة : شوقي جلال، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
4. خافيير كاريللو فرانشيسكو. (2011). مدن المعرفة : المداخل والخبرات والرؤى. ترجمة : علي يوسف خالد، سلسلة عالم المعرفة، العدد 381، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
5. شنفار عبد الله. (2015). الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية، الطبعة الأولى، مراكش، المغرب.
6. شيفر أورليش. (2010). انهيار الرأسمالية : أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود؟، ترجمة : عباس علي عدنان، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
7. علي محمد رحومة. (2008). علم الاجتماع الآلي مقاربة في علم الاجتماع العربي والاتصال عبر الحاسوب، عالم المعرفة، عدد 347، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
8. ملوكي رشيد. (2017). التقطيع الجهوي ومسلسل التشكل الترابي بالمغرب: السيقات، والوظائف والأبعاد، الرباط، المغرب.
9. زيتوني حجيبة. (2011). الجهة والاصلاح الجهوي بالمغرب، السلسلة المغربية لبحوث الادارة والاقتصاد والمال 3، الطبعة الأولى الرباط، المغرب.
10. البحيري زهير & الموساوي امحمد. (2012). العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 6-24.
11. الخيار زهير. (2008). المجتمع المدني والحكامة نحو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجمعوي، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد 11-12.
12. الشيخ بوسماحة. (2015). البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، القانون، المقاولات وحماية البيئة، اشراف : ندير بشرى، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط، المغرب، ص ص : 29-37.
13. بحكان ميمون. (2011). المجتمع المدني والتنمية المحلية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 12-29.
14. بنمختار بن عبد الله رشيد. (2012). تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة : تجارب دولية مقارنة، اشراف الكراوي ادريس وكليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص : 27-39.

15. حزوي محمد & طاهير نور الدين. (2015). التسويق الترابي الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق، الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، ص ص : 47-70.
16. حيرش سليم & شقراني محمد. المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الدول العربية نظرة إلى ما وراء العمل الخيري: دراسة حالة مجموعة زين للاتصالات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر،ص ص : 167-178.
17. مير جمال. (2017). دور المقاولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة، أشغال الندوة العلمية الوطنية المنظمة من طرف جمعية التضامن للتنمية والتنشيط الاجتماعي والثقافي بالناظور، 24 يناير 2016، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد السادس، ص ص : 92-97.
18. بوعدين لحسن. (2015). أهمية الحكامة الترابية في الإنعاش الاقتصاد المحلي، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص ص: 109-126.
19. عرابي مراد. (2019). الذكاء الترابي الاقتصادي بواسطة الجماعة المقاولة ورهان التنمية الترابية المندمجة، (مقال بالعربية).
20. intelligence économique et intelligence territoriale, El hajri Aimad & Clerc Philippe (Direction), Editions universitaires européennes, pp: 189-206.
21. Howard Bowen. (1953). Social Responsability of the Businessman.
22. Bartoli annie.(2009). Le management des organisations publiques, Dunod, Paris,
23. Commission européenne (2001). promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises. livre vert.
24. Michel Capron. L'économie éthique privée : La Responsabilité Des Entreprises à L'épreuve De L'humanisation De La Mondialisation, Programme Inter-discipline Ethique de L'économie, N° 07, Université de Paris 12, Saint Denis.
25. Fatima chahid. (2005). territorialisation des politiques publiques, publications de la revue marocaine d'administrations locale et de développement, collection manuels et travaux, N°63.
26. Responsabilité social des entreprise (RSE). guide de mise en œuvre a l intention des entreprises canadiennes. (2014). date de consultation : 07-11-2018. www.ic.gc.ca/eic/site/csr-rse.nsf/fra/h_rs00599.html.
27. www.ec.europa.eu, date de consultation : 07-11-2018.
28. www.enverennement.gov.ma, date de consultation : 14-12-2018.
29. www.ecologique-solidaire.gouv.fr/responsabilite-societale-des-entreprises, date de consultation : 07-11-2018.

المنظور الغربي للعلاقة بين الدين والاقتصاد

Western Perspective on the Relationship between Religion and Economics

د. احمد ابراهيم منصور، استاذ المالية العامة، جامعة جيهان، دهوك، العراق
د. طلال محمود كداوي، استاذ الفكر الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي، جامعة نوروز، دهوك، العراق

الملخص:

على الرغم من وجود العديد من الاشارات الاقتصادية الصريحة في الكتب الدينية ،الا ان الجانب الاقتصادي للدين لم يعطى الاهتمام الذي يستحقه .وسيتناول البحث جزئيات من اقتصاديات الدين وفقا للمنظور الغربي لناحية كيف تعمل القيم والاعراف المضمنة في نظام الاعتقاد في صياغة السلوك البشري والاثار الاقتصادية للانتماء الديني . وينطلق البحث من فرضية مركزية ان الكثير من الممارسات والسلوك الدنيوي ذات اساس ديني .بمعنى ان هناك علاقة بين الدين والاقتصاد ، هذه العلاقة ذات طبيعة معقدة وغامضة وجدلية . وتطرح ادبيات اقتصاديات الدين خيارات عدة لوصف هذه العلاقة .

وهناك العديد من النماذج التفسيرية للتحليل الاقتصادي للدين ، فالبعض منها يركز على السلوك الفردي ، والاخر يركز على التجمعات والمؤسسات الدينية .

وان للدين سوق يتشابه مع الاسواق التقليدية في العديد من الخصائص ، وتتسم السلعة الدينية بخصائص فذة تميزها عن السلع الدنيوية ، كما ان للدين كلفة اقتصادية.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الديني ، اقتصاديات الدين ، الدين والاقتصاد ، السوق الديني.

Abstract:

Despite the presence of many explicit economic references in religious books, the economic aspect of religion has not been given the attention it deserves. The research will address parts of the economics of religion in terms of how the values and norms embedded in the belief system work in shaping human behavior and the economic effects of religious affiliation. The research stems from a central premise that many worldly practices and behavior have a religious basis. In the sense that there is a relationship between religion and the economy, this relationship is of a complex, ambiguous and controversial nature. The literature of economics of religion offers several options to describe this relationship.

There are many explanatory models for the economic analysis of religion, some of them focus on individual behavior, and others focus on religious groups and institutions.

Religion has a market that is similar to traditional markets in many characteristics, and the religious commodity has unique characteristics that distinguish it from worldly commodities, and religion has an economic cost.

Keywords: religious economics, economics of religion, religion and economics, religious market.

مقدمة:

لفترة طويلة من الزمن كان ينظر الى الدين على انه مسألة روحانية يتمحور في اطار المعتقد , ولهذا كان الاهتمام منصبا على هذا الجانب فقط .

هذه النظرة الى الدين مجتزأة وقاصرة , فالدين هو ليس ظاهرة فردية وانما ظاهرة مجتمعية . هذا التصور دفع الى الاهتمام بالجوانب المجتمعية وخصوصا من قبل علماء الاجتماع والنفسانيين وعلماء الانسانيات حيث درسوا جوانب متعددة من الدين من وجهة نظر تخصصاتهم, ولم يكن الجانب الاقتصادي حاضرا ولغاية القرن الثامن عشر الميلادي . مع العلم بان هناك العديد من الاشارات الاقتصادية الصريحة في الكتب الدينية سواء المقدسة او غيرها .

ان ابتعاد الاقتصاديين عن تناول الجوانب الاقتصادية في الدين قد يكون مبعثه اما الى خشية هؤلاء في الوقوع في المحضور بسبب قصور معرفتهم باصول الدين والفقه والخوف من ابداء الاجتهاد ان يتهموا بالارتداد او افتقاد العديد من رجال الدين الى المعرفة بالنظرية الاقتصادية . ولذلك اقتصر التحليل الديني على الجوانب الروحانية \ النفسية والاجتماعية واللاهوتية \ الفلسفية . لكن منذ اواسط القرن الثامن عشر وبالتحديد في سنة 1776 م قدم (ادم سمث) فصل في كتابه المشهور (ثروة الامم) تناول فيه العلاقة بين الدين والاقتصاد وطرح نموذج الخيار العقلاني للانتماء الديني. لكن اطروحة ادم سمث لم تلق اذان صاغية طيلة (200) سنة وظل الموضوع مهملا لغاية السبعينات من القرن العشرين حيث كسر الحصار . فقد برز العديد من الباحثين وبزغت العديد من الدراسات والمؤتمرات والندوات متناولة الدين من وجهة نظر اقتصادية , الامر الذي يدعم ويدلل بشكل لا يقبل الشك بحقيقة وجود علاقة وثيقة بين الدين والاقتصاد , وان الاستعانة بالنظرية الاقتصادية في تفسير السلوك الديني امرا ممكنا ومسألة لا جدال فيها . لكن يبقى محتوى التفسيرات مرهونا بالمعتقدات الدينية .

ان ادخال المنظور الاقتصادي في الدين ذو اهمية كبيرة في توسيع الاقتصاد وعند مستويات متعددة , حيث انه سيولد معلومات بخصوص مساحة مهملة من السلوك غير السوقي , تبيان الكيفية التي تحور فيها النماذج الاقتصادية لطرح اسئلة بخصوص المعتقدات , الاعراف , القيم , والوقوف على الآلية التي يؤثر فيها الدين على مواقف وانشطة الافراد والمجموعات .

واستشعارا بالقصور الكبير والواضح في الكتابات العربية في موضوع اقتصاديات الدين وان جل ما كتب هو في الاقتصاد الديني فقد ارتأينا تقديم مساهمة متواضعة من خلال تناول عدد من جزئيات اقتصاديات الدين من دون تحيز لأي طائفة او مذهب في التحليل وان ما سيشار الى بعض الاديان او الطوائف هو بغرض المثال وسيركز البحث على الجوانب المعيارية فقط Normative للعلاقة بين الدين والاقتصاد .

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اهمية الموضوع الذى يتناوله . فعلى الرغم من الحساسية التي قد يثيرها , فانه سيبقى حائزا على اهمية تتمثل في :

- تناول موضوع مجتمعي يدخل في حياة كل فرد حيث ان انماط السلوك للكثير من البشر هي ليست اكثر من انعكاس لمعتقداتهم الدينية وبذلك فان الدين يجب ان يفهم في احد جوانبه بانه "معاملة " Transaction .
- فتح الافاق امام الباحثين والمهتمين لتناول العديد من الجوانب التي قد يفرزها البحث سواء النظرية او التجريبية .
- كسر الطوق الذى قيد دراسة وتحليل الدين لردح من الزمن بحيث جعل اناس من اختصاصات غريبة على الاقتصاد تتناوله .

تساؤلات البحث

يثير البحث العديد من التساؤلات لا بد من الاجابة عليها وهي :

- كيف يفهم الدين ؟ وما هي مقاييس التدين ؟ وما هي اشكال التدين ؟
- كيف تعمل القيم والاعراف المضمنة في نظام الاعتقاد في صياغة السلوك البشري ؟
- ما امكانيات تفسير الاعتقاد ضمن اطار الاقتصاد المعياري ؟
- ما الاثر الذي يتركه المعتقد الديني على المنفعة ؟
- ما الاثار الاقتصادية للانتماء الديني ؟
- هل هناك كلفة اقتصادية للدين ؟

هدف البحث

يهدف البحث بشكل رئيس نحو :

- تسليط الضوء على اهمية الدين اقتصاديا سواء في سلوك الافراد او الجماعات .
- توظيف النظرية الاقتصادية في تفسير كيفية صياغة الدين للسلوك البشري .
- عرض النماذج التي وظفت للتعامل مع الدين اقتصاديا .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية بان الدين لا يمكن الاستغناء عنه وان الكثير من الممارسات والسلوك الدنيوي للافراد ذات اساس ديني .

منهج البحث

يستعين البحث وهو بصدد الاجابة على التساؤلات ودعم الفرضية بالمنهج التحليلي /الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بالادبيات المتخصصة وخاصة تلك المطروحة من قبل الرواد .

اولا : ماهية الدين

بغرض امتلاك تصور شمولي للدين لا بد من تناول العديد من الجوانب وحسب الاتي :

1. تعريف الدين

ان تعريف الدين مسألة جدلية شأنها بذلك شأن غيرها من الافكار غير الملموسة للثقافة . فالثقافة لا تعدو ان تكون " برمجة جماعية للعقل التي تميز اعضاء مجموعة (بلد , مجتمع) من اخرى " (Hofstede,1980,12) (Dimaggio,1994,25) . لكن يبقى تعريف الدين ضروري وعلى قدر من الاهمية وذلك لاستبعاد الايديولوجيات السياسية والفلسفات العلمانية .

وللباحثين اجتهادات وطرق متعددة لتعريف الدين (Roberts,1990,3-26) : فهناك التعاريف الوظيفية Functional والتعاريف المادية Substantive والتعاريف الظواهرية Phenomenological .

فالتعاريف الوظيفية تركز على ماذا يفعل او يقدم الدين الى الاتباع او المؤيدين مثل مدهم بتصور ورؤية التي من خلالها يفسروا العالم , مساعدتهم للتعامل مع خطوط الحياة وافهامهم بخصوص الغرض من الحياة وحتمية الموت .

اما التعاريف المادية فتركز على اساسيات (جوهر) الافكار الدينية خصوصا المعتقدات بخصوص الرب , الملائكة , الارواح , والقيامة والاخرة .

اما التعاريف الظواهرية فتركز على ابعاد المشاعر والخبرة الدينية بالاضافة الى اثار العائدية الدينية على السلوك في المجالات الدنيوية (Spinks,1963,8) .

هذه المناظير للدين لا تختلف من حيث الجوهر بدلالة ان هناك من يعرف الدين بانه " اي مجموعة من المعتقدات , الانشطة (الفعاليات) والمؤسسات التشاركية المبنية على الايمان بالقوى الغيبية Supernatural Forces " (Stark & Bainbridge,1985,5) .

وهناك من يعرفه " منظومة مشتركة من المعتقدات , الفعاليات , والمؤسسات مسلم بها بخصوص الايمان بالقوى الغيبية " وهي جزء من الثقافة (liannccone,1998,1466) .

واخرون يرون بانه " نظام من المعتقدات بالرب او القوى الغيبية وممارسات العبادة او طقوس اخرى موجهة نحو هكذا قوى " (Argyle & Beit-Hallahmi,1975,1) .

ويفضل الاقتصاديون الذين يدرسون الدين التعاريف المادية والذي هو اتجاه مدرسة الاجتماعيين لدراسة الدين المستندة على نموذج الخيار العقلاني Rational Choice . وبذلك فان التعريف المقبول للدين لهم هو " المعتقدات , الممارسات , التفاعلات , والتبادلات المرتبطة مع القوى الغيبية " (McBride & Richardson,2011,2) .

2. مظاهر الدين او قياس التدين

ان التدين الفردي يمكن ان يستنتج من التفضيلات الظاهرة خلال خيارات الفرد وافعاله. فالعديد من الدراسات تنظر الى : تكرار حضور وممارسة الطقوس الدينية , المساهمات المقدمة للتنظيمات الدينية , الوقت الكلي المكرس للانشطة الدينية او تكرار الصلاة كلها كتقريب Proxy للتدين (Azzi & Ehrenberg,1975) (Durkin & Greeley,1981) (liannaccone,1990,1994,1997)(Neuman,1986)
(Garza & Neuman,2004)

وفي ضوء ذلك بالامكان تقسيم الانتماء الديني او التدين Religiousity الى تدين داخلي Internal وتدين خارجي External .

فالتدين الداخلي او الايمان Faith يعرّف من خلال الاعتقاد بالرب والقبول الموثوق لارادة الرب God s Will . اما التدين الخارجي فيشير الى الانشطة القابلة للملاحظة التي عهدت في الكتب الدينية وبشكل خاص الذهاب الى الكنيسة (Steiner,Leinert & Frey,2010,8) .

وقد يكون من المفيد التمييز بين هذين البعدين . فطالما السعادة ممكن ان تتأثر بكليهما فانهما يعملان بطرق مختلفة . فليس واضحا على سبيل المثال فيما اذا كان حضور الكنيسة يزيد من السعادة بسبب التقرب Proximity الى الرب والدروس التي يتم تعلمها خلال الخدمة او بسبب حقيقة حصول الاحتكاكات الاجتماعية مع الاخرين الذاهبين الى الكنيسة .

والتدين الداخلي له اثر موجب على السعادة , القناعة بالحياة , واثارة الحياة . فالناس المتدينين يعانوا من قلة العواقب النفسية السلبية لحوادث الحياة المؤلمة .

ويخلق التدين الداخلي اثرا انتشاريا Spill Over الى الناس غير المتدينين . فمتوسط اعلى من التدين في منطقة معينة يزيد من قناعة الناس بالحياة في هذه المنطقة . فالافراد اكثر قناعة بحياتهم في المناطق الاكثر تدينا .

اما التدين الخارجي متمثلا بالذهاب الى الكنيسة وبناء شبكات اجتماعية مع التجمع الديني الذي ينتمي اليه الفرد يلعب دورا مهما لاي شخص متدين . وتشير الدراسات الى ان تكرار حضور الكنيسة وبشكل متواصل يزيد من احتمالية اكتساب سعادة اعظم (Steiner,Leinert & Frey,2010,9) .

اما قياس التدين على المستوى الفردي , فهناك مظهرين للدين : الدين الافقي Horizental اي الطائفة او المذهب . والدين العمودي Vertical اي مدى ونطاق الاتباع او المنتمين للطائفة او المذهب , اي التدين .

وطالما ان الدين يعرَف كمنظومة من المواقف والسلوكيات المرافقة او كلهما فهناك مجال لاستخدام مقاييس عدة للتدين الفردي . فالمنهج السلوكي Behavioral Approach يركز على قياس العلامات الخارجية للتدين مثل الخيار الشخصي لحضور الخدمة الدينية , الوظائف الدينية (كون الشخص رجل دين او طالب علم) , او التبرعات للكنيسة .

وهناك مؤشرات سلوكية بديلة قد تستخدم بضمنها نشاط الصلاة الخاصة وممارسات دينية معينة.

وقد طرح Allport & Ross 1967 مقياس لقياس تدين الفرد . فاما ان يكون هذا التدين كشيء خارجي ليس جزء من الشخصية الحقيقية Extrinsic (المشاركة لاسباب اداتية مثل المنافع الاجتماعية او المادية) او يكون موجودا طبيعيا في الشخصية Intrinsic (قبول ب والانشغال مع المحتوى العقائدي) .

وقد ابتدع Glock & Stark 1965 منهج متعدد الابعاد لقياس التدين . هذا المنهج يشخص نظريا وتجريبيا خمسة مظاهر منفصلة للتدين الفردي :

- المعرفة الدينية Religious Knowledge او التدين اللاهوتي الذي يبين مدى التآلف الفكري مع المعتقد .
- الاعتقاد الديني Religious Belief ويستلزم درجة الالتزام الشخصي والايمان بالقيم والمعتقدات الدينية المعينة .
- الممارسة الدينية Religious Practice او التدين الطقوسي , ويضم العبادات المنظمة , الصلاة , قراءة الكتب المقدسة , النشاط التحولي والانصياع الى القواعد الاخلاقية للدين.
- خبرة الخلوة الشخصية والدينية Religious Experiental او ما يسمى التدين الخبراتي ويضم حوادث التحول وغيرها من الحوادث .
- اثار التدين Religious Effects اي الدين التتابعي , ويستلزم الترابط بين الاعتقاد ةالسلوك , اي المكافآت والمسؤوليات التي ترافق التدين مثل صفاء الذهن , الهدوء , وتبني القيم ومبادئ السلوك.

وتجدر الاشارة الى ان للتدين دورة حياة يمر بها الفرد عبر حياته , ففي مرحلة الطفولة فتدين الطفل يتبع توجهات الاسرة (الوالدين) , بينما مرحلة المراهقة , فان المراهقين يطلبون اخفض اي اقل تدين . بينما تدين الناس الكبار يصبح اكثر تعقيدا مع معتقدات اقوى لكن بنشاط واصولية اقل .

وبمعيار الجنس , فان النساء اكثر تدينا بمعظم المقاييس .

3. النظرة الى الدين

لفترة طويلة , فان العلماء النفسانيين وعلماء الانسانيات والاجتماع نظروا الى الدين كنمط من السلوك بعيد عن الحسابات العقلانية بشكل كبير . وان العديد من كتاب القرن التاسع عشر امثال Marx و Freud و Comte يرون ان الالتزام الديني المتشدد بزغ من لا شئ لكن من عدم العقلانية .

من هذا الافتراض بدأت الخطوة الصغيرة الى ما يدعى " اطروحة العلمانية " Secularization Thesis التي ظهرت لتعمل كشعار اساسي للدراسة العلمية الاجتماعية للدين . فطبقا لاحد علماء الاجتماع المناصرين للعلمانية فان " الدين في العالم الثالث هو فقط انقاذ الماضي البدائي للانسان ويبدأ بالتلاشي والاضمحلال في عصر العلم والتنوير العام " (Lenski,1963,3) .

ان اطروحة العلمانيين خاطئة بدلالة ان المسوحات , الاحصاءات , والبيانات التاريخية تشير الى ان نافذية الدين مستمرة واصبحت ظاهرة للعيان بدلالة ان الدراسات المعاصرة المختلفة تثبت ذلك . فالواقع الامريكي على سبيل المثال يقدم المعطيات الاتية حول التدين (liannaccone,1998,1468-1471) :

- ان معدلات عضوية الكنيسة ارتفع خلال القرنين الماضيين من 17% من السكان ابان الثورة الامريكية الى 34% منتصف 1800 والى اكثر من 60% اليوم .
- الجزء من السكان الامريكيين العاملين كرجال دين بقى بحدود 1,2 لكل 1000 مواطن خلال ال 150 سنة المنصرمة .
- ان نسبة الامريكان الذين يحضرون الكنيسة بشكل نظامي اسبوعيا بقيت مستقرة عند حدود 40% من اجمالي السكان .
- المعتقدات الدينية اثبتت تقريبا استقرارا مثل حضور الكنيسة .
- اجمالي مساهمات الكنيسة ظهرت انها باقية عند حدود 1% من الناتج القومي منذ سنة 1950 .
- العمل الطوعي الديني اكثر شيوعا من اي شكل من اشكال العمل التطوعي .
- ان اغلب المؤسسات غير الربحية هي ذات اساس ديني .
- ان الدين هو ليس فقط مكان الفقراء او غير المثقفين . فمعدلات الاعتقاد الديني والنشاط الديني لا تميل الى الانخفاض مع الدخل وان معظم المعدلات تزداد مع التعليم .

4. **العقبات التي تواجه دراسة الدين اقتصاديا**

تواجه دراسة الدين تجريبيا العديد من المعوقات منها :

- محدودية البيانات عن المسائل الدينية , وفي حالة توفرها فانها غير موثوقة . فالبيانات عادة تحصل من خلال مسوحات Surveys ومن الصعوبة تحديد الدقة الاجمالية لاستجابات الافراد للاسئلة الدينية وخاصة ما يتعلق منها بالمعتقدات الشخصية والسلوك الفردي .
- افتقاد المنظمات الحكومية الى احصاءات دينية شاملة .
- عدم ايلاء المنظمات الحكومية اهتمام كاف للبحوث الدينية وخاصة لناحية الدعم المالي .
- معظم المنظمات الدينية تحتفظ بسجلات (سواء المالية او الانتساب) مائلة .
- من الصعوبة ملاحظة العديد من اجزاء الدين بالوراثة .

ثانيا : العلاقة بين الدين والاقتصاد

منذ اواسط السبعينات من القرن الماضي بدأ العديد من الاقتصاديين والنفسانيين يلتقطوا ما تركه (ادم سمث) , الامر الذي افضى الى بروز العديد من الدراسات والبحوث تبحث في العلاقة بين الدين والاقتصاد سواء نظريا بالاستعانة بادوات النظرية الاقتصادية وتجريبيا عبر توفر الكثير من البيانات (liannaccone,1998,1465) . لكن تبقى العلاقة بين الدين والاقتصاد أبعد من ان تكون مشهودة Evident لابل يمكن اعتبارها معقدة , غامضة , جدلية .

ومع ذلك فهناك من يطرح اربع خيارات لهذه العلاقة (Welch & Mueller,2001,191) :

- انفصال الدين عن الاقتصاد .
- الاقتصاد في خدمة الدين .
- الدين في خدمة الاقتصاد .
- اتحاد الدين مع الاقتصاد .

فالخيار الاول غير مقبول البتة , ولربما يمثل منظور العلمانيين الذين ينظرون الى الدين كاثر محتضر Dying Vestige من الماضي البدائي قبل العلم وهو ظاهرة لا يصلح للعقول المعاصرة وليس له اهمية اجتماعية ولا مستقبل ذو معنى (liannaccone,2010,3) .

فالايمان الديني لا يذبل بوجه المعرفة العلمية (Gotsis,2002 ,41) , فضلا عن ان المنظمات الدينية تقدم الى اتباعها تقنيات تلميس الاستهلاك (Dehejia,Deleire & Luttmer,2007,259-279) .

اما الخيارات الثلاثة فهي نافذة . فالخيار الثاني : الاقتصاد في خدمة الدين او ما يمكن تسميته بالاقتصاد الديني Religious Economics . والخيار الثالث : الدين في خدمة الاقتصاد او ما يمكن تسميته باقتصاديات الدين Economics of Religion . والخيار الرابع : هو حاصل جمع الخيارين الثاني والثالث .

1. الاقتصاد الديني و اقتصاديات الدين

قد يبدو للبعض ان الاقتصاد الديني واقتصاديات الدين عنوانين لشئ واحد او هما تعابير مترادفة . فحقيقة الامر ليس كذلك . فصحيح ان كلمة اقتصاد استخدمت في كلا المصطلحين , الا ان طرائقهما مختلفة تماما , ولهذا يجب التمييز بينهما وتحديد طبيعة كل منهما واهتماماتهما . وبغرض فهم طبيعة كل منهما لا بد من التعرف على كل من المجال والمنهج سواء الاقتصادي او الديني .

فالمجال الاقتصادي Economic Domain يضم المؤسسات , الانشطة والفعاليات , والمعلومات التي تعطي اشارات الى انظمة الانتاج والتبادل التجاري . وهذا هو بالطبع ما يعنيه الافراد العامين بالاقتصاد : اسهم وسندات , نقود ومصارف , شراء وبيع , ارباح واسعار , شركات ومصانع .

اما المنهج الاقتصادي Economic Approach فهو صنف من التعلم – البحث – الثقافة يتسم بطرق وتقنيات وافكار خاصة والتي لخصها Gary Becker 1976 ب " الفرضيات المشتركة لسلوك التعظيم , توازن السوق , والتفضيلات المستقرة المستخدمة باستمرار وبدون تردد " .

وبنفس الطريقة يمكن التمييز بين مجالات الدين Religious Domains ومناهج الدين Religious Approaches . فمجال الدين يشمل انشطة مثل الصلاة والعبادة Worship , المؤسسات مثل التجمعات والطوائف , والمعلومات المشتقة من الكتب المقدسة والايحاءات . اما المنهج فهو طريق شامل للحياة مؤطر بمبادئ الكتاب المقدس والقيم الروحية (liannaccone,2010,2) .

فالاقتصاد الديني من خلال تركيزه على تفسير السلوك الديني للافراد والجماعات والثقافات من منظور اقتصادي باستخدام نظريات وتقنيات الاقتصاد الجزئي , فانه بذلك يحمل المناهج الدينية الى المجال التقليدي للاقتصاد . فالاسئلة التي يثيرها كيف يجب على المتدينين ان ينظروا الى الثروة والفقر ؟ ماذا يجب ان يبلغ الاخرين والذات بخصوص المصلحة الشخصية والمادية ؟ اي سياسات اقتصادية اكثر تناسقا وتناغما مع نصائح وتعاليم الكتاب المقدس ؟

اما اقتصاديات الدين فتدرس العواقب (النتائج) الاقتصادية للدين . فهي تخاطب نفسها بمجموعة مختلفة جدا من الاسئلة والاهتمامات . فبدلا من تطبيق التصورات الدينية الى مجال افعال الاقتصاد التقليدي فانها تطبق التصورات الاقتصادية الى مجال المعتقدات الدينية , السلوك , والمؤسسات (Barros & Garoupa,2002,559) . والاسئلة التي تطرح من قبل اقتصاديي الدين لا تختلف كثيرا عن تلك التي تطرح من قبل اجتماعيي الدين , نفساني الدين, ومؤرخي الكنيسة وباحثي الطوائف وعلماء الانسانيات وعلماء السياسة فمثلا كيف يؤثر العمر , التعليم , والدخل في الالتزام الديني ؟ هل ان اشكال خاصة من الدين تقوي العوائل وتخفض من اساءة استخدام المادة ؟ تحد من الجريمة ؟ تشجع التعليم ؟ توسع الثقة ؟ ترقي الديمقراطية ؟ تشجع الريادة او تعيق النمو الاقتصادي ؟

2. **اهمية الدين للاقتصاديين**

بمقدورنا القول بانه في المجتمع المعاصر فان الاثر الرئيس للاقتصاد لم يتأتى من دوره الوصفي والعلمي لكن بدلا من دوره المعياري في تحديد اغراض السياسة وتأطير النقاشات بخصوصها .

وهناك احساس بان الاقتصاد بنفسه اصبح نوع من الدين عبر تشكيله هيكل عقائدي .

ومن الاهمية بمكان التميز بين المبادئ الاكاديمية للاقتصاد وايديولوجية الاقتصاد التي بنيت حولها . فالحضور النيوكلاسيكي قد مارس اثرا عميقا على القدرات لشرح وتقدير السلوك الاقتصادي على كلا المستويين الجزئي والكلي . وفي نفس الوقت , فانه في تطبيقه المعياري اصبح ايديولوجية مهيمنة تقدم اساس فكري غير قابل للتساؤل لتقييم السياسة والسلوك الفردي في مجتمع دنيوي .

فهذا لا يعني البتة أفول الدين وانفصاله عن الاقتصاد حيث انه يبقى ذو اهمية لسببين رئيسين على الاقل وهما :

الاول : انه على الرغم من البروز المتزايد والمتنامي للعالم العلماني والعلمي في القرن الحادي والعشرين , فلا زال الدين يشكل القيم الفردية , المعتقدات , والمواقف بشكل كبير . ويستشف ذلك من خلال ادلة عديدة ميدانية لعل احدها استطلاع الرأي الذي اجراه معهد Gallup الامريكي الذي تبين منه ان نصف الامريكيين المستجوبين قالوا بان الدين مهم جدا في حياتهم (Joas,2008,310).

الثاني : هو دوره المستمر بمثابة مشخص مهم للمجموعات الاجتماعية بين وضمن مجتمعات معينة . فالحسابات في نقاشات تصادم الثقافات Clash of Cultures تتكلم عن الاختلافات الدينية بين الشعوب والاجواء الثقافية كمصدر للنزاع . وضمن مجتمعات معينة (اوروبا الغربية) فان النجاح المتزايد بشكل كبير للتثقف المتعدد Multiculturalism عرضة للتساؤل في الخطاب العام جزئيا بسبب الاختلافات الدينية الدائمة بين التجمعات الاصلية والمهاجرين , والتي يجادل بانها تقوض التماسك الاجتماعي مع اثار اقتصادية مصاحبة .

فسوية , هذين الوجهين للدين (القيم الدينية والمجموعات الدينية) يشكلان متغيرات مهمة للتحليل الاقتصادي , كما انهما يؤثران بشكل ملحوظ على السلوك في المجالات الدنيوية وبالتالي يؤثران في المخرجات الاقتصادية .

فالقيم والمذاهب الدينية هما مؤسسات اجتماعية ذات سمة معيارية , فانهما يرشدان السلوك الاجتماعي للاتباع مع تفريعات واضحة للتبادل الاقتصادي . وبشكل مخالف , فالمجموعات الدينية تؤثر في هذه التفاعلات مستندة على اوضاع الاخرين داخل او خارج المجموعة , وتقدر ان تولد اثار مجموعة مشهورة مثل الافضلية داخل المجموعة والتميز خارج المجموعة (Hoffman,2011,2) .

ثالثا : نماذج التحليل الاقتصادي للدين

هناك تساؤل على قدر كبير من الاهمية في عملية التحليل الاقتصادي للدين وهو : لماذا يختار بعض الناس ان يكونوا متدينين والاخرين ليس كذلك ؟

للتعامل مع هكذا تساؤل بامكاننا الاستعانة باربعة انواع من النماذج التفسيرية :

الاول : والذي يمكن ان نطلق عليه نماذج الاعتقاد الديني .

الثاني : نماذج السلوك او النشاط الديني .

الثالث : نماذج التجمعات والمؤسسات الدينية .

الرابع : النماذج التجاربية (المختبرية) .

وفي العادة ينطلق الاقتصاديون في تحليلاتهم من فرضية ان الافراد يتصرفون بعقلانية وهذا ما تعارف على تسميته في الاقتصاد بمدخل الخيار العقلاني Rational Choice Approach والذي تفسيره " ان الافراد يقتربوا من كل الافعال بنفس

الطريقة , مقيمين الكلف والمنافع , ويتصرفوا (يتخذوا القرار) لكي يعظموا منافعهم الصافية " . اي ان الافراد يتصرفوا بعقلية اقتصادية من خلال وزن مكاسب وتضحيات كل عمل ويختاروا الذي يعظم منافعهم .

وتعد نظرية الخيار العقلاني للدين من اوائل المناهج الجزئية , فهي تفحص الدين من خلال عدسات نظرية الاقتصاد الجزئي , اي من خلال نمذجة الافراد المتدينين والمنظمات والمنافسة بينهم . وبتوظيف هذا التصور لهذا المدخل في الدين , فان الافراد سيقرروا اي دين سيقبلوا – اذا كان هناك- ودرجة الكثافة التي سيشاركوا فيه في ضوء المنافع والكلف (liannaccone,1995,77) . فاصحاب نظرية الخيار العقلاني للدين ينظرون الى الغرض من المساهمة في الدين وهو انتاج سلعة تستهلك بعد الحياة . وبذلك , فانهم يولون اهمية لفترة الحياة المتوقعة للفرد ويروا ان الافراد الذين يقتربوا من نهاية حياتهم سيكونوا اكثر طلبا واكثر استهلاك ديني .

لكن , لفترة طويلة كان هناك شكوك بخصوص السلوك الديني كونه عمل عقلاني . ولهذا , فان على الاقتصاديين ايجاد الطرق لتبرير الاعتقاد الديني كعمل عقلاني وان يضم الدين كعنصر في دوال المنفعة الفردية (Steiner,Leinert & Frey,2010,5) .

1. نماذج انماط الاعتقاد الديني

يرى رواد النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية بان الايمان الديني يزيد من المنفعة الفردية من خلال وظيفته كتأمين ضد عقاب النار في الاخرة . ويندرج ضمن هذا التصور النماذج الاتية :

- **نموذج Pascal 1670**

يعد اول نموذج للاعتقاد بالرب , حيث وضع مصفوفة بسيطة من عنصرين : الاول , احتمالية وجود الرب (موجود او غير موجود) . والثاني , ايمان الفرد (يعتقد او لا يعتقد) .

فللمحافظة على المستوى الديني للفرد , فالإيمان يجب ان يمارس . هذه الممارسة تعتبر بمثابة كلفة لايمان الفرد . فكل توليفة في مصفوفة (2×2) تولد دفع معين . وان المخرج الاسوأ المحتمل سيحصل اذا تواجد الرب والفرد لا يعتقد . في هذه الحالة فان النار في انتظاره مع كلفة دفع سلبية عالية . فمن خلال وزن الكلف والمنافع استخلص Pascal بان الايمان بالرب هو عمل عقلاني ويمكن ان يفسر بانه تأمين ضد الحالة المحتملة بان الرب موجود وان الفرد سيذهب الى النار بسبب عدم الاعتقاد .

- **نموذج Durkin & Greely 1992**

وهو تحوير لنموذج Pascal حيث نمذجا الايمان كمتغير مستمر . فالفرد سيختار مستوى الايمان الذي سيعظم المنفعة المتوقعة بمعلومية الكلف المتعاقبة .

هذا النموذج يأخذ في حساباته ان الايمان لا يولد منفعة في الآخرة فقط لكنه يخلق منفعة حالية او معنى خلال الحياة .

- **نموذج Akerlof & Dickens 1982**

يصنف هذا النموذج ضمن النماذج التي تأخذ في حساباتها الجوانب النفسية بشكل صريح والتي تسمى بالاقتصاد السلوكي Behavioral Economics , حيث يفترض بان الافراد يشتقوا المنفعة من خلال التمسك بمعتقدات غير عقلانية مثل الايمان بالرب . وبذلك فانهم ينظروا الى الايمان كمعتقد موضوعي ويجب ان لا يفسر كفعل او احتمالية هدفية كما هو معمول به في النماذج النيوكلاسيكية . ف Akerlof & Dickens وظفوا النظرية النفسية للتنافر الادراكي Cognitive Dissonance من خلال افتراض ان الافراد ليس لديهم تفضيلات فوق حالة العالم فقط ولكن فوق معتقداتهم بخصوص حالة العالم ايضا. وان الافراد قادرين على تغيير معتقداتهم من خلال اختيار مصادر للمعلومات من المحتمل ان تثبت المعتقدات المرغوبة .

- **نموذج Freese & Montgomery 2007**

وهو تطوير للنموذج النيوكلاسيكي عبر اشراك التنافر الادراكي . فنموذجهما السلوكي " تحيز خدمة الذات في تشكيل المعتقد " يختلف عن النموذج المعياري في جانب رئيسي واحد وهو ان الفرد يعرف في الحقيقة الاحتمالية الواقعية بوجود الجنة والنار لكن يختار احتمالات تدعم تفضيلاته بشكل افضل . فمن خلال الانحراف , فان الفرد يزيد من جهة الدفع المتوقع لكن يواجه من الجهة الاخرى ما يسمى دالة الخسارة . هذه الدالة تأخذ في حسابها كم تبعد المعتقدات المشكلة ذاتيا وتنحرف عن الاحتمالات الواقعية التي تخفض طبقا لها المنفعة المتوقعة . فالفرد يتعامل بهذا الاحلال التبادلي Trade-Off مثل ذلك تعظيم منفعته المتوقعة من الاعتقاد بالرب بمعلومية دالة الخسارة .

- **نموذج Caplan 2000**

الذي يطلق عليه " عدم العقلانية الرشيدة " Rational Irrationality الذي يصف السلوك الديني بشكل جيد . فوفقا له , فان الفرد يقدر ان يختار ليحتفظ او يشتري كمية من نوعين من السلع هما : المعتقدات غير العقلانية Irrational Beliefs وكل شيء اخر يرمز له ثروة Wealth بمعلومية قيد ميزانيته الفردية .

وبالتطبيق على الدين , فان كمية المعتقدات غير العقلانية تتوقف على عاملين : **الاول** : والاكثر اهمية هو شكل منحنيات التفضيلات للفرد . وانه فقط بعض الافراد يكونوا قادرين على اشتقاق المنفعة من حمل معتقدات غير عقلانية , بينما الاخرين الذين لديهم تفضيلات نيوكلاسيكية سوف لن يكونوا قادرين على عمل ذلك . ومن وجهة نظر Caplan فان غالبية الافراد يستعرضوا مزيج من تفضيلات نيوكلاسيكية وغير عقلانية . وبذلك سيطلبوا كمية موجبة من المعتقدات غير العقلانية . وبشكل يخالف النماذج النيوكلاسيكية المعيارية التي ترى بان الاكثار من اي سلعة يزيد المنفعة , فان التفضيلات المزوجة تشير الى انه فقط كمية معينة من المعتقد تكون مثالية . **الثاني** : ان الثروة مثل المعتقدات غير العقلانية لها سعر . وبادخال المفاضلة Trade-Off في الخيارات الفردية فان الطلب على اي من السلعتين سيكون مقيدا بخط ميزانية الفرد . وبذلك , فان التغيرات في السياسات , التوجهات في المجتمع او المكتشفات العلمية الحالية ذات العلاقة بمعتقدات معينة للفرد ستنتج في تغير في السعر النسبي- اي التواء ميل خط الميزانية وسنكون امام مستوى مختلف من ايمان مثالي للفرد . وكمثال على تغير السعر هو تمييز دين معين , ففي هذه الحالة فان سعر حمل المعتقدات غير العقلانية يرتفع مما يقود الى تخفيض في كمية المعتقدات غير العقلانية التي سيحملها الفرد .

هذا النموذج يشرح التغير في المعتقد عبر الوقت .

2. نماذج السلوك او النشاط الديني

لقد ناقش ادم سمث عبر تحليله الاقتصادي للدين بان المصلحة الذاتية Self-Interest تحفز المنتجين الدينيين (الرهبان) تماما مثل ما تفعله للمنتجين الدنيوين , وان قوى السوق تقيد الكنائس تماما مثل ما تقيد الشركات الدنيوية . وان عوائد المنافسة , اعباء الاحتكار , ومخاطر الضوابط الحكومية فهي حقيقية في الدين شأنها شأن اي قطاع اخر في الاقتصاد (Boulding,1970,188) .

هذه الطروحات لادم سمث شكلت الاساس للتحليل الاقتصادي للدين . فقد رجع الاقتصاديون وعلماء الاجتماع في اواسط السبعينات الى تصورات ادم سمث ناظرين الى السلوك الديني كحالة من الخيار العقلاني Rational Choice بدلا من استثناء منها وبدأو بتحليل السلوك الديني على المستوى الفردي , الجماعة , السوق (liannaccone,1998,1478) .

ويدخل ضمن هذه النماذج :

- **نموذج Azzi & Ehrenberg 1975**

الذي يطلق عليه " نموذج الانتاج العائلي لحضور الكنيسة والمساهمات " Household Production Model of Church Attendance and Contributions ويعتبر من اوائل البحوث المعاصرة في اقتصاديات الدين .

ووفقا للنموذج , فان الافراد يخصصوا وقتهم وسلعهم بين السلع الدينية والسلع الدنيوية لكي يعظموا منفعتهم في الحياة الدنيا والآخرة (Barros & Garoupa ,2002,559) , حيث يفترضوا بان الهدف الرئيس للمشاركة والمساهمة الدينية في الدنيا هو لاستهلاك ما بعد الحياة (الآخرة) .

هذا الافتراض يستلزم قيد قوي على الطريقة التي تدخل فيها السلع الدينية دوال المنفعة العائلية .

فمن الناحية النظرية , يفترض بالعوائل ان تعظم دالة المنفعة الفترية (U) والتي تعتمد على كل من الاستهلاك الدنيوي (Zt) في كل فترة والاستهلاك المتوقع في الآخرة (A) . وبتعبير رمزي :

U = U (Z1 , Z2 , ...Zn , A).....(1)

والاستهلاك الدنيوي (Zt) في كل فترة هو سلعة عائلية معيارية يتوقف على مدخلات العائلة للوقت (Tz) والسلع المشتراة (Xz) . اي :

Zt = Z (Tzt , Xzt) .....(2)

وان جزاء ما بعد الحياة (حساب الآخرة) (Rt) يتوقف على التاريخ الكامل للانشطة الدينية للعائلة (R1.....Rn) والتي يعبر عنهابالموجود الديني Religious Asset والذي يتشكل من الانشطة الدينية المنتظمة التي تركم في الحياة الفترية (الحاضرة) لغرض الانتفاع من استهلاكه ما بعد الحياة , بمعنى انه يتوقف على الوقت (T) والسلع المشتراة المكرسة للانشطة الدينية (X) في كل فترة . اي :

Rt = R(Trt , Xrt).....(3)

وان :

A = A (R1.....Rn).....(4)

وعلى الرغم من اعتراف Azzi & Ehrenberg بان الانشطة الدينية تغل منفعة في كل الاوقات , لكنهما هيكلا نموذجهما للتركيز وتحليل ما يتصورانه كسمة اساسية للسلوك الديني . وعندما يدخلوا قيد ميزانية دورة الحياة المعيارية وافتراض ان الناتج الحدي للنشاط الديني لا يتناقص مع العمر , فان اطارهما يقود الى استنتاج نظري بان النشاط الديني يجب ان يزداد مع العمر . هذا التأثير العمري يظهر بسبب ان الموارد المكرسة الى حصانة ما بعد الحياة افترضت انها لا تراكم فائدة خلال دورة الحياة مثل ما يحصل في الاستثمارات المعيارية .

ان اثر العمر يقابل جزئيا بنمو الاجر وهذا ما قاد A & E الى التكهن بوجود اثر عمري للنساء أقوى وان خارطة العمر – الكسب تميل الى ان تكون أسطح مما هي بالنسبة للرجال , كذلك احتمالية انخفاض النشاط الديني عند الاعمار الصغيرة عندما تزداد الاجور بشكل سريع .

النموذج يتكهن ايضا احلال بين الوقت والنقود المكرسة للدين , اي ان هناك كلفة فرصة بديلة من طلب الموجود الديني (العمل) . وبذلك , شروط الكفاءة المعيارية تستلزم بان العائلات ذات القيمة الاخفض للوقت سوف تنتج سلع دينية باسلوب اكثر تكثيفا بالوقت ولذلك فانه داخل عائلة معلومة, الاعضاء ذوي الاجور الاخفض (الزوجات عادة) سوف يعرضوا وقت اكثر للنشاط الديني (liannaccone,1998,1479) . ويبدو واضحا بان كلفة الفرصة البديلة للوقت تؤثر في السلوك الديني مما يقود الى تباين في كل من مستوى والكثافة الوقتية للنشاط الديني , اذ بينما معدلات الاجور تزداد تصبح المشاركة الدينية اكثر تكثيفا بالنقود مع معدلات المساهمة للكنيسة ترتفع مقارنة بمعدلات حضور الكنيسة (liannaccone,1998,1480) . فالطوائف التي اعضاؤها في المتوسط مرتفعي الدخل والثقافة نسبيا فانهم يعتمدون بثقل اكثر على خدمات القسسة المحترفين ويميلوا ايضا الى حضور اجتماعات اقل واقصر ويطلبوا طقوس اقل استهلاكا للوقت , اي ان هناك احلال تبادلي بين الوقت والنقود .

- **نموذج liannaccone 1990**

والذي يطلق عليه بنموذج "راس المال البشري الديني " Religious Human Capital . هذا النموذج يعد تطوير لنموذج A & E حيث يشدد على العملية التعليمية الدينية . فالافراد يركموا راسمال ديني من خلال الممارسة المنتظمة للمناسك والطقوس الدينية . وهذا راس المال المكتسب يؤهل الافراد لتنفيذ الانشطة الدينية بكفاءة اكثر وبكلفة متناقصة . فراسمال ديني اعلى يقود الى منفعة اعلى من النشاط الديني . فالدين ممكن ان ينظر اليه بمثابة عملية التعلم بالعمل Learning By Doing . ومن غير الممكن اغفال ان اول استثمار في راس المال الديني للفرد يتأتى من الوالدين . فالوالدان يقرران اي دين او مذهب (اذا كان هناك) يجب على اولادهم ان يعتنقوه وكيف يتم تثقيفهم على المعتقدات . فالخصائص العائلية تعد كمقرب Proxy لكم من الاستثمار في راس المال الديني الذي يستلمه الفرد .

وبضم راس المال البشري الديني (Sr) الذي يقيس خزين الخبرة الدينية المعينة المشتقة من الانشطة الدينية الماضية للفرد فستصبح السلع الدينية المنتجة في الفترة (t) :.

$$Rt = R(Trt, Xrt, Srt)$$

فالخبرة والتجربة الاكثر التي يمتلكها الواحد ستكون الاقل طلبا لادامة الايمان (تناقص الكلفة الحدية للايمان) . هذه الالية تشرح من بين اخريات التدين الاكثر للناس الكبار . فراس المال البشري الديني يتزايد مع العمر وانه يفيد (خاصة في اوضاع التحولات الدينية) في الالتصاق بالدين لان كلفة تركه تزداد . وبذلك , يمكن التقرير بان ذوي الاستثمار الاكبر في راس المال الديني يكونوا اقل احتمالا ان يتركوا دينهم (Hogan,2009,3) .

3. نماذج التجمعات والمؤسسات الدينية

النماذج السالفة انصرفت بشكل كلي نحو الاهتمام بالسلوك الديني والانشطة الدينية كحضور الكنيسة والانتماء ولم تشر الى وجود الكنائس . هذه النماذج للتفسير العقلاني للتفضيلات الدينية والمشاركة يمكن تسميتها بنظريات جانب الطلب .

وكما هو معروف , فان الدين يعرّف ببعده الجماعي حيث لم يلحظ تاريخيا وجود دين مفرد من دون كنيسة (Durkheim,1965,59) . فصحيح ان السلوك الديني هو قضية فردية او عائلية , لكن الانتاج الديني يجب ان يحصل في مكان .

فالاتجاهات الحديثة في اقتصاديات الدين تحولت في تركيزها من الافراد والعوائل الى التجمعات والمؤسسات (liannaccone,1998,1482) والتي يمكن تسميتها بنماذج جانب العرض .

ويراد بالتجمعات والمؤسسات الكنائس في الدين النصراني . فالكنيسة منظمة تخدم ربابنتها , اعضاؤها , والداخلين الجدد المحتملين . وتتباين الكنائس في شهرتها . هذه الشهرة تتأطر من خلال نوعية الخدمات المنتجة والموفرة . وبما ان واجهة الخدمة الدينية تتألف من منوعات كبيرة لاجزاء مختلفة , مما يجعل تحديد النوعية للكنيسة مهمة صعبة جدا (Mangeloja,2002,4) . ومع ذلك , فهناك من ينظر الى الكنيسة كشركة معيارية نيوكلاسيكية التي فيها المنتجين (القسسة) يبيعون سلعهم وخدماتهم الدينية الى المستهلكين (الناس العاديين) . وهناك من ينظر الى الكنيسة كناد تماما مثل النوادي الرياضية .

- **نموذج الكنيسة كنادي Church as a Club Model**

ترى نماذج النادي ان افراد الطائفة او المذهب هم بمثابة اعضاء نادي وان رجال الدين (القسسة) هم وكلاء النادي يعملون كتنظيم ذو منافع متبادلة مكرسة للانتاج الجماعي للخدمات العبادية , الارشادات الدينية , الانشطة الاجتماعية , واي

سلع نادي اخرى شبه عامة . وان معظم الاعضاء (ما عدا قلة من المحترفين الدينيين الذين يعملون كامل الوقت) يساهمون في كل من انتاج واستهلاك هذه السلع الدينية (Iiannaccone,1998,1482) .

فالفرضية الضمنية لهذه النماذج ان الكنيسة تعظم رفاهية اعضاؤها .

وقد طور Iiannaccone 1988,1990 نموذج الانتاج العائلي من خلال ضم نموذج النادي . فالسلع الدينية التي تدخل دالة المنفعة العائلية الان تعتمد ليس على مدخلاتهم من الوقت , السلع , وراس المال فقط وانما ايضا على مدخلات اعضاء الكنيسة (رواد النادي) . فعلى سبيل المثال السرور والتنوير المشتق من الخدمة العبادية لا يتوقف على ما يجلب الى الخدمة (خلال التواجد , الاعطيات , الترتيل العام وهكذا) فقط وانما ايضا يتوقف على كم عدد الافراد الاخرين الذين يحضروا , كيف يحيون بحرارة , كيف جيدا يغنون , كيف حماسهم في القراءة والصلاة , كيف عمق التزامهم .

وبذلك , فان دالة الانتاج الديني العائلي تصبح :

$$R = R\ (Tr , Xr , Sr , Q)$$

حيث تشير (Q) الى نوعية المجموعة , والتي بدورها دالة في المدخلات الدينية لاعضاء المجموعة الاخرين (Iiannaccone,1998,1482) . فالعضو الفعال (الذي يحضر بشكل منتظم, يغني من كل قلبه , ويحي الاخرين بحماس) يزيد من حيوية الدين ويضيف الى منفعة الاعضاء الاخرين . بينما المنتفعين المجانيين Free - Riders او المنتفعين السهلين Easy Riders - الذين مشاركتهم غير متكررة وحماسهم اقل يقوضوا من حيوية الدين ولا يضيفوا - ان لم ينتقصوا - من منفعة الاعضاء الاخرين . وهي مشكلة وثقت بشكل جيد من قبل علماء الاجتماع الدينيين . وبالامكان ملاحظة – نظريا وتجريبيا – ان التضحيات المجانية الظاهرة تقدر ان تعمل على تخفيف مشاكل المنتفع المجاني الديني واستثناؤه من استهلاك السلعة من خلال وضع الاعضاء من انصاف القلوب خلف الكواليس , ووضع ذوي المساهمات العالية في المقدمة (Iiannaccone,1998,1483) او من خلال تبني سلوكيات مكلفة (Carlton,2000,2) . وهنا لا بد من الاشارة الى ان الافراد العقلانيين قد يجدوا من مصلحتهم الالتحاق بالطوائف والمذاهب التي تطلب وصمة Stigma تميزهم عن بقية الافراد او مقاييس سلوكية غريبة بخصوص ارتداء الملبس , الزي المميز , المأكل.....الخ (McBride & Richardson,2011) . بينما هناك اناس اخرين (خصوصا الذين لديهم فرص سوقية اعلى) سيجدوا انه من الامثل لهم تشكيل مجموعات اقل طلبا مثل كنائس الاتجاه العام Mainstream Churches (Iiannaccone,1998,1483) .

- **نموذج الكنيسة كمنشأة Church as a Firm Model**

ان نماذج النادي تتعامل مع الجانب الجماعي للانتاج الديني . لكن هناك نماذج اخرى تهتم بالادوار المختلفة للناس المتدينين والعاديين . هذه النماذج تنظر الى الكنائس كمنشآت اعمال معظمة للربح (Anderson et al 1992) (Ekelund et al ,1989 , 1996) .

وهو اتجاه يستلزم الاستعانة بالتصورات المعيارية للنظرية النيوكلاسيكية لتحليل تطور المذهب الديني , الهيكل التنظيمي للمؤسسات الدينية وتطور الممارسات الدينية .

ان نموذج الكنيسة كمنشاة بني على اطروحة ادم سمث التقليدية بان " رجال الدين لكل كنيسة مقامة يؤسسون شركة كبرى " . ومن خلال ذلك تم شرح الكنائس بمعيار وضعها الاحتكاري , اذ تعتبر منشأة احتكارية متعددة الاقسام تتسم بادارة مركزية تراقب التخصيصات المالية الاجمالية وترسم التخطيط الاستراتيجي طويل الامد , لكنها تسمح لاقسامها (عادة الاقليمية) بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي في الاعمال اليومية (Iiannaccone,1998,1484) . اي انهم يعتبرون الكنيسة (وخاصة اعمال الكنيسة الكاثوليكية الرومانية) كشركة تهدف نحو احتكار السوق الديني من خلال تنظيم القيم الاجتماعية , ازالة المنافسة , او السيطرة على معتقدات الربا والتبادل .....وغيرها .

وبالرسم على على النظريات المعيارية للاحتكار , البحث عن الريع , وكلف الصفقات فانهم يوفروا تفسيرات اقتصادية لتحديدات سعر الفائدة , قوانين الزواج , تنظيم الاديرة , ومعتقدات الجنة والنار والعذاب .

وبخصوص البحث عن الريع فيعتبرونه الحافز الرئيس لادامة المذهب . فالوضع الاحتكاري للكنيسة المركزية يسمح لها بان تستخرج ريوع من المنتجين (القسسة) ومن مجهزي المدخلات (المصارف) من خلال رقابة اسعار فائدة الاقراض والاقتراض.

4. النماذج التجاربية (المختبرية) Experimental Models

وهو منهج لدراسة الدين في اطار الاقتصاد الجزئي (Caerer,2003a,1-4) او ما يسمى بالاقتصاد السلوكي Behavioral Economics لانه يدخل ضمن المنهج النفسي لدراسة الدين , فهو يركز على الفرد وعملياته التفكيرية وهو منهج يتميز عن مناهج علماء الانسانيات والاجتماع حيث يدرس الاول مراحل تطور الدين والثاني يبحث في دور المؤسسات الدينية في استدامة النظام في المجتمع .

ويوظف المنهج النفسي الاجتماعي للدين طرق اقتصادية مميزة بحيث تعطي تصورات جديدة ومختلفة والتي منها التوافق الادراكي والتحفيزي للوقوف على اثر الدين على السلوك الفردي .

ومن منظور اصحاب هذا المنهج , فان الدين تطور استجابة الى الخصائص النفسية البشرية العالمية مثل الحاجة الى تفسير والى النظام الاجتماعي (Spilka et al,2003,46-47) , اي انه نتيجة مراحل تطور الثقافة في استجابة للتكيفات الذهنية . انه يفي بهذه الحاجات الانسانية من خلال المعتقدات والمجموعات الدينية.

والمنهج النفسي للدين ينبع من التصورات الاتية :

- ان التحليل النفسي للأفراد المتدينين يقع خارج العلم الاجتماعي , حيث يحاول هذا التحليل شرح السلوك الديني (التحول المفاجئ والممارسات الاعتقادية) من خلال عمليات الفكر الفردي .
- يقترب هذا المنهج من علم النفس الديني المقارن , حيث انه يتعامل مع الاختلافات في المواقف الاقتصادية \ الاجتماعية والسياسية , الخصائص الشخصية والديموغرافية بين اعضاء مختلف الطوائف الدينية . هكذا عمل يرتبط بنفسية الدين ويظهر الاتجاهات الاجتماعية في مجتمعات معينة . هذه الانماط من الاهتمامات ذات قيمة لمصلحة الاقتصاديين .
- هو اللاهوتية العصبية التي تفحص جذور الممارسة الدينية في الخصائص الموروثة والعمليات العصبية .
- هو علم النفس الاجتماعي للدين , انه يثبت اسباب واثار الدين الفردي على السلوك في المجال الديني وكذلك المجال الدنيوي . انه يقدم نقطة انطلاق للمنهج المختبري للدين في علم الاقتصاد (Argyle,2000,11) .

وان مرتكز هذا النموذج هو التجارب , حيث يتم التلاعب بمهام القرار المجردة بشكل نظامي لمشاهدة اثر المتغيرات ذات الاهتمام على سلوك الموضوع مع مراقبة التأثيرات المربكة . فالنموذج التجاربي بشكل عام يزاوج مزايا النظرية الاقتصادية مع علم النفس.

وهناك العديد من الاسباب تدعم استخدام هكذا نماذج في دراسة الدين منها :

- ان الرقابات المختبرية تعين في عدم إفلات المتغيرات المربكة وموضوعات سبب او اثر.
- المهام التجاربية تقدم طرق معيارية لقياس السلوك الرئيسي الذي يسهل المعايرة والاستنساخ .
- الحوافز التجاربية قد تزيل تحيزات الاستجابة (Hoffman,2011,5) .

رابعا : السوق الدينية

يعرّف السوق تقليديا بانه المكان الذي يلتقي فيه البائعين والمشترين ويتم فيه عقد الصفقات. ومع التقدم التكنولوجي والتطورات الاقتصادية فان مفهوم المكان أنتفى , فالاسواق لا زالت قائمة وتتحقق الصفقات فيها من دون التقاء البائعين والمشترين في مكان محدد .

ترى ما هو الوضع بالنسبة الى الدين . فهل هناك سوق دينية ؟ واذا ما وجد فما الشكل الذي يتخذه ؟ وما السلعة التي يتم تداولها ؟ ومن هم البائعون والمشترون ؟

1. ماهية السوق الديني

ان السوق الديني متواجد طالما هناك شئ اسمه سلعة دينية Religious Good ومكان يتم فيه تداول وانتاج هذه السلعة وطالما هناك بائعين (منتجين يمثلون جانب العرض) ومشترين (مستهلكين يمثلون جانب الطلب) .

السوق الديني لا يختلف عن الاسواق التي يتعامل معها الاقتصاديين الا في ناحية واحدة وهي ان النماذج الاقتصادية التقليدية تركز على الصفة الفردية في صنع القرار العقلاني ذو المردود الذاتي الذي بشكل حر يختار البديل الافضل من بين الخيارات المتاحة . وبذلك , فان القوى المحركة التي تقف خلف السوق هي الرغبة الفردية لتحقيق اشباع شخصي اعظم .

ولا بد من الاشارة الى انه ليس هناك فرضية عامة تفيد بان الاتكاء الحصري على المصلحة الذاتية الضيقة هو نمط مفضل للسلوك . ففي الحقيقة هناك العديد من المحاولات لاراحة هذا الافتراض غير الواقعي في اتجاهات مفيدة . وعلى النقيض من الطبيعة الوصفية النموذجية للتحليل الاقتصادي , فان الكثير من الفكر الديني هو معياري بطبيعته مبينا تقييم لما هو جيد او صحيح بدلا من الوصف البسيط لما هو.

ويتشابه السوق الديني مع الاسواق التقليدية في ان النظام القانوني والتدخل الحكومي يؤثر في طبيعة السوق . فتماما مثل ما الحكومة قد تمنح امتيازات لشركات معينة . فالحكومات قد تمنح امتيازات الى ديانات معينة بينما لا تشمل ديانات اخرى . فالتقييدات على العبادات الدينية متواجدة في العديد من المجتمعات مما تخلق بيئة احتكارية , اي تواجد احتكارات دينية مدعومة من الدولة . فالوصاية على الدين شائعة عبر الدول لكن بدرجات مختلفة . فالاحتكار الديني كان شائعا في الماضي والذي كان من نتائجه تثبت الحماس للمشاريع الدينية (Chaves & Gorski,2001,261) . اما اليوم , فان الحرية الدينية اصبحت ظاهرة حديثة في العديد من الشعوب (McBride & Richardson,2011,4) , اي ان الافراد وجدوا خيارات اكثر لايجاد الممارسة الدينية المناسبة (Finke &Stark,1989,1988,2002) وبرزت قوى تنافسية دفعت بالطوائف والمذاهب الى العمل بشكل اكبر من اجل انتزاع شعور اكثر . فالتنوع الديني الامريكي الذي بزغ من الضمان الدستوري بان البرلمان سوف لن يشرع قانون بخصوص تأسيس دين او حظر الممارسة الحرة اعطى ولادة للتجربة الكبرى الاولى في العالم في الدين الحر Laissez – Faire Religion وجعل السوق الديني الامريكي ذو حيوية تتناسق مع سماته التنافسية . فالحرية فتحت الباب للمنافسة , الابتكار , والريادة . النتيجة الصافية هي اقتصاد ديني ذو تنوع غير مقيد , وان السوق الديني سوف يتقسم الى مئات او الاف من الطوائف التنافسية , وان النشاط حينذاك يتأتى ليس من القوانين او الخمول مثل تلك التي تظهر في الاديان المقرة من الدولة والتي ينخفض فيها الحماس الديني لكن من البراغماتية البسيطة , حيث السوق مليء بالمنافسين (وليس الاصدقاء) يحيطون بكل الجهات .

اذن السوق الديني اخذ يستعرض منافسة قوية , اي ان السوق الديني اصبح تنافسيا , فاي مجموعة تدعي انها تملك تصور في اعمال الرب تقدر ان تفتح محل وتدخل السوق. فالتفضيلات الدينية تبدو انها متنوعة وقد تتغير مع عمر الانسان ومع الخبرة الدينية . فالمجموعات التي توفر السلع والخدمات التي يرغبها الافراد تنمو وتنجح , بينما المجموعات التي لا تعمل كذلك تضمحل اي تخرج من السوق (McBride & Richardson,2011,4) . كما ان هناك حدود لمدى المنافسة في السوق

الديني , فالمجموعات الدينية تنتج سلع متشابهة لكن متمايزة تماما مثل الشركات التنافسية . فتمايز المنتج يعطي المجموعات الدينية بعض القوة السوقية . كذلك قد تعمل اثار الخارجيات Externalities والشبكات Networks التي يحملها الافراد من المجموعات الدينية الى المجالات الاخرى لحياتهم (McBride & Richardson,2011,4) .

وبذلك , فان للسوق الديني مزايا تميزه عن السوق الدنيوي المعياري .

2. السلعة الدينية

تتسم السلع الدينية بعدد من الخصائص تميزها عن السلع الدنيوية منها :

- انها سلع اختبارية Experience Goods لان الافراد يجدون صعوبة في تقرير المنفعة التي سيحصلون عليها قبل الاستهلاك .
- انها ذات طبيعة مدمنة Addictive حيث ان استهلاك المزيد منها (الممارسة الدينية) يزيد من المنفعة التي سيستلمها الفرد في المستقبل .
- العديد منها هي سلع اعتقادية Credence بسبب ان الافراد يجدوا صعوبة في قياس عوائد المنفعة حتى بعد الاستهلاك مثل عوائد الصلاة والصدقات .
- العديد منها هي سلع نادي تنتج جماعيا . فسلعة النادي هي غير تنافسية ولكن قابلة للاستثناء . فأولئك الذين يستهلكون سلعة النادي يجب ان يساهموا في النادي الذي ينتجها. وبذلك , فان المجموعات الدينية هم المجهزون للسلع الدينية المنتجة جماعيا (McBride & Richardson,2011,5) .
- تعاني من مشكلة المنتفع المجاني Free - Rider بحكم كونها سلعة جماعية .

3. عرض وطلب السلعة الدينية

كما هو معلوم , فان الانسان يتواجه بالندرة بشكل مستمر . وبذلك , فانه لغرض تحقيق مراميه سيكون راغبا باستخدام اية وسائل ممكنة (بضمنها التشبث بالقوى الغيبية) . وطالما يعتقد الافراد بان الرجوع الى القوى الغيبية لها احتمالية كافية للعمل , لذلك فان طلب تدخلها هو فقط طريقة اخرى لتحقيق اغراضه بمعلومية بيئة من عدم التاكد (McBride & Richardson,2011,3) . فالفرد يقدر ان يطلب الكيانات الروحية (الروحانية) فقط بخصوص أية سلعة نادرة . وهذا يصح على السلع المادية (مثل صلاة الفلاحين من اجل المطر) والسلع الاخرى غير المادية (الطلب من الالهة الخلود عبر تحنيط الجثة) .

والاقتصاديون في الغالب يأخذوا تفضيلات السلع كما هي معطاة . والرواد في اقتصاديات الدين يوظفوا هذا المنهج من خلال افتراض الرغبات في السلع الاخرى غير المادية (مثل تخليد الجثة).

وبمعلومية رغبة الافراد بالسلع والخدمات الدينية , فظهور متخصصين يدَعون القدرة على اشباع هذه الرغبات ليس مستغربا . هؤلاء المجهزون يعملون بشكل متكرر ضمن مجموعات او مؤسسات . هذه المجموعات عادة لها فروع تنتج سلع وخدمات دنيوية والتي قد تكون فعالة جدا .

هذا هو جانب العرض والطلب في السوق الديني .

خامسا : الاثار الاقتصادية للدين

لغاية منتصف السبعينات اعتبر الدين معتقد غير عقلاني لا يستحق التفسير ضمن الاطار العقلاني للاقتصاد . لكن اليوم هناك سيل من الباحثين يتناولون المعتقدات والانشطة الدينية ونتائجها الاقتصادية (Steiner,Leinert & Frey,2010,1) .

فقد بدأ الاقتصاديون يهتمون بالعديد من الاجزاء بغية ايجاد اجابة للعديد من التساؤلات المطروحة مثل :

- كيف تعمل وتؤثر القيم والاعراف المجسدة في نظام الاعتقاد في السلوك البشري ؟
- كيف يكون ممكنا شرح الاعتقاد بالرب ضمن اطار الاقتصاد المعياري ؟
- ما العواقب والنتائج الاقتصادية الناجمة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي ؟
- ما الاثر الذي يتركه المعتقد الديني على المنفعة والرفاهية ؟

وبالامكان اختصار هذه التساؤلات في تساؤل محوري واحد وهو : كيف تؤثر القيم والتجمعات الدينية في صنع القرار الاقتصادي والمخرجات الاقتصادية ؟

1. الدين والاقتصاد الكلي

يزخر الادب الخاص باقتصاديات الدين بالعديد من الدراسات التجريبية تستعرض بشكل موثوق كم من العلاقات المعنوية بين الدين والمخرجات الاقتصادية سواء على مستوى الدولة او على مستويات مجموعية (Guiso et al 2009) (Crabtree 2010) (Argyle,2000) (Hall & Jones,1999) (Barro & McCleary 2005) .

لكن اطروحة Max Weber 1930 بخصوص اخلاقيات العمل البروتستانتية حفزت العديد من النقاش . فقد اشار Weber الى ان الاصلاح البروتستانتي سبب تغير عقلي واجتماعي مكّن من نجاح الراسمالية , وان هناك اختلافات صارخة في متوسط الدخل الفردي بين الشعوب والمناطق اذا ما صنفت على اساس الدين المهيمن . فالشعوب المسيحية لديها متوسط دخل فردي في سنة 2009 اعلى من الشعوب الاخرى غير المسيحية .

هذا الاستنتاج عبر ربط النمو بالدين مشكوك فيه للعديد من الاسباب :

اولا : ان المتغيرات الدينية قد يكون لها كل من اثار ايجابية واثار سلبية على المخرجات الاقتصادية .

ثانيا : العلاقة السببية , فالتدين والمتغيرات الاقتصادية يؤثران احدهما بالاخر باتجاهات ليس من السهل التحقق منها , مع انها حاسمة لصانعي السياسة (Scobie,1975,33) .

ثالثا : مسألة الترابطات الزائفة , حيث ان كلا من المتغيرات الدينية والمتغيرات الاقتصادية تتأثر بقوى اخرى .

وبصدد علاقة الدين بالنمو الاقتصادي , فقد اجريت العديد من الدراسات بهدف الكشف عن تأثير المتغيرات الدينية على نمو الناتج المحلي . فقد درس Barro & McCleary تأثير حضور الكنيسة والايمان الديني (الايمان بالجنة والنار) على متوسط معدلات نمو الدخل الفردي للفترات 1965-1975 , 75-85 , 85-95 وظهر لهما ان الايمان بالنار يساهم ايجابيا الى النمو الاقتصادي , بينما معامل الايمان بالجنة غير معنوي ,وان حضور الكنيسة سلبي ومعنوي مشيرا بذلك الى ان الوقت الذي يقضى في الكنيسة يكون على حساب الوقت المخصص للنشاط الاقتصادي (Barro & McCleary,2003,773) (McCleary & Barro,2006,67) .

لقد اعتقد Barro & McCleary بان متغيري الايمان بالجنة والنار وحضور الكنيسة بانهما متغيرين تفسيريين مختلفين . لكن Mangeloja 2005 ضم هذين المتغيرين في متغير واحد اسماه "كفاءة الانتاج الديني" Religious Production Efficiency واستخدمه لشرح نمو الناتج القومي في (8) دول من دول OECD خلال الفترة 1971-2001 فوجد ان هذا المتغير عال في اليابان وفنلندة بسبب حقيقة ان حضور الكنيسة في هاتين الدولتين منخفض (deJong,2008,10) .

2. الدين والاقتصاد الجزئي

ان الطبيعة المعقدة للعلاقات الملاحظة بين الدين ومتغيرات الاقتصاد الكلي حفزت البحث نحو فحص الاساسيات الجزئية في السلوك الفردي . وبذلك , فان التساؤل المهم في بحث اثر الدين على الاقتصاد هو كيف يصيغ الدين او الاعراف الدينية السلوك الانساني بطريقة مفضلة اقتصاديا ؟

فالدين يملك اثر فعال على السلوك . فالعديد من الاديان تحاول ان تصيغ معتقدات اتباعها على أمل ان هؤلاء الاتباع سيغيروا سلوكهم , وان هذا السلوك سيكون عرضة الى امتحان شامل من قبل رجال الدين , وبذلك سيقدرالدين ان يطبق

سلوك مرغوب بين الافراد وسيوفر ألية للانصياع منخفضة الكلفة وسيكون أداة تحفيزية فعالة تستخدم في تنظيم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية (Carlton & Weiss,2000,2-3) .

فالتحليل الجزئي الذي يشرح كيفية تغيير سلوك الافراد سيمكن من فهم افضل لأثر القيم الدينية الفردية على السلوك وتسليط الضوء على القوى المسببة وطبيعة الاثر سواء ايجابي او معاكس . فمناهج الاقتصاد الجزئي تقدم طرق لعزل التأثيرات المختلفة (Shariff & Norenzayan,2007,4) . فضلا عن انها تسمح بكشف الغطاء عن اتجاه الاثار السببية وراء ارتباطات اقتصادية معينة . فالدين والانشطة الدينية تقدر ان تؤثر في المجتمع باكثر من طريقة ومن خلال عدة قنوات لعل ابرزها : الممارسات , التنظيم , القيم , والخبرات الروحية . فالقناتين الاولتين تشكلان العلاقات او الصفة الشبكية Network Feature , بينما الاخيرتين يمثلان الجانب القيمي (Teer Haar & Ellis,2006,356) . فالأنشطة الدينية مثل حضور الكنيسة هي انشطة اجتماعية مشابهة لاجتماعات الاحزاب السياسية والنوادي الرياضية . هذه الاجتماعات ممكن ان تكون وسائل لتأسيس شبكات ممكن ان تستخدم للأنشطة الاقتصادية في المنطقة , وممكن ايضا ان تكون مساعدة في تأسيس علاقات تجارية مع شركاء من الدول الاخرى الذين ينتمون الى نفس المجموعة الدينية . هكذا شبكة ممكن ان تحفز النمو الاقتصادي (deJong,2008,2) .

كما ان النشاطات الدينية تقدر ان تصيغ المواقف عبر القيم التي تُدَرس من قبل الاتباع او القياديين الدينيين الاكثر اهمية . فهذه القيم يفترض فيها انها ستؤثر على السلوك الفعلي وبالتالي على وظائف المجتمع (deJong,2008,3)

فعلماء النفس بشكل خاص وعلماء الاجتماع بعامة درسوا منوعات من نتائج التدين الفردي بضمنها الرفاهية الموضوعية , مخرجات الصحة الجسدية والعقلية , الجريمة والاثم , الخيارات الوظيفية , بالإضافة الى نمط الحياة وسلوك الاجل الطويل . فمستويات اعظم من المشاركة الدينية تتزامن مع مستويات اعظم من السعادة ومع مستويات اعظم من التحصيل الدراسي (Johnson,Tompkins & Webb,2002) (liannacconne,1998) . فالميول السلوكية وانماط التفاعل الاجتماعي تهم الاقتصاديين لانها ذات علاقة بصنع القرار الفردي العام الذي يؤثر في المخرجات الاقتصادية .

3. الدين والدخل وسوق العمل

قد تؤثر المعتقدات الدينية ايجابيا في المواقف الاقتصادية والتي بدورها تقود الى دخل اعلى والى تصورات افضل لسوق العمل للأشخاص المتدينين (Guiso et al,2003) . وهذه الاجزاء ذات اهمية كبيرة من وجهة نظر الاقتصاديين , فالأشخاص المتدينين يكتسبوا رأسمال بشري اعظم الذي سيكافأ في سوق العمل .(Tao,2008) , فضلا عن ان القيم الدينية مثل التواضع , الامانة , والدقة تدفع الى زيادة نوعية العمل اليومي وتغذي التعاون , وبذلك تترجم الى دخل اعظم والى افاق سوق عمل افضل . كما ان لها اثار على الصحة , وان صحة الافراد تسبب كلفة اقل للنظام الصحي . وان اثر الدين على الصحة له اهمية اقتصادية ايضا , فصحة اعظم تزيد من الرفاهية بشكل ملحوظ .

4. الدين والجريمة

للدين تاثير كبير على طبيعة العلاقات العائلية والشبكات الاجتماعية (Koenig et al,1997,131-144) (Krause et al,1999,725-741) (Gruber & Hungerman,2008,831-862) . فمن خلال علاقات عائلية وشبكات اجتماعية سليمة ودخل مؤمن سيساعد في الحد او منع ارتكاب الجرائم او الانخراط في سلوك خطر . وبمعلومية ان معدل جريمة اخفض على قدر كبير من الفائدة للاقتصاد طالما انه يقود الى رغبة اعظم لتنفيذ استثمارات والى تحمل مخاطر اقتصادية . ففرضية نار جهنم Hell Fire تشير الى ان الدين يردع السلوك الاجرامي من خلال ارتفاع كلفة الجريمة والتهديد بالعقوبة في الآخرة .

الدين والحوكمة

بإمكان المؤسسات الدينية على المستوى الكلي ان تلعب دورا رئيسا في تشكيل وصياغة المؤسسات الاقتصادية والحكومية التي هي متطلبات مهمة للاقتصاديات لكي تنمو وتتطور . فالثقة بعدَها احد الابعاد الاربعة الرئيسة للسلوك الاجتماعي والتي تمثل احد الوصفات الاخلاقية للمعتقدات الدينية والتي بحسب العديد من الدراسات تنسب الى حضور الكنيسة بصرف النظر عن الطائفة (Hoffman,2011,10) يمكن اعتبارها مفسر مهم في الدراسات العامة للاقتصاد الكلي طالما انها تدَهن التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاسها في تخفيض كلفة التعامل (Glaeser et al ,2000,811- 846) (Fukuyama,1995) .

ان العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين هي غير مباشرة جدا , فالمؤسسات والحوكمة من المحتمل ان تمثل متغيرات وسيطة . وقد استخدمت بعض الدراسات وجهة النظر هذه كنقطة انطلاق لتشخيص العلاقة بين الدين والمؤسسات ونمط الحوكمة لمعرفة تاثيرهما سواء ايجابي او سلبي على النمو الاقتصادي. فالمؤسسات الاقتصادية والسياسية ذات النوعية الراقية تخفض كلف الصفقات وبذلك توسع النمو الاقتصادي . ناهيك عن ان وجود جهاز وظيفي ملائم في الدولة يعد شرطا ضروريا لتحقيق الرفاهية . ان هكذا جهاز لا يتواجد من خلال قيام الدولة بتوفير دفاع كاف ضد التدمير من قبل القوى الخارجية حسب وانما ايضا من خلال توفير نظام قانوني الذي من خلاله تحل النزاعات دون اللجوء الى تدمير الملكية . عندئذ تقدر الثروة ان تتحقق عبر تراكم للدخل كاف ومحمي . فأهمية الدين هنا هي فقط في المجال الذي يعين او يعيق الدولة في قدرتها على توفير بيئة تنمية اقتصادية ملائمة (Perkins,2002,2) . فالممارسات الدينية والمشاركة الدينية الفعالة تزيد الثقة تجاه المؤسسات الحكومية وتخفض الرغبة في خرق اي نوع من الاحكام القانونية (Guiso et al,2003,249) . كما ان الثقة والتعاون وجدا في الغالب ذي ارتباط موجب مع النمو الاقتصادي . علما بان الثقة تتأثر غالبا بالمشاركة الدينية . ولكل الاديان , فان حضور اعلى للخدمات الدينية يرتبط مع مستويات اعلى من الثقة (deJong,2008,16) . فالفساد بعدَه معبر عن الحوكمة الرديئة يعتبر عموما مؤذِ للنمو الاقتصادي وخاصة ذلك الفساد غير المعلن والكبير والمستمر فانه مشكلة خطيرة (Paldam,2001,390) .

5. الكلفة الاقتصادية للدين

من غير الممكن اغفال ان للدين كلفة اقتصادية . فكما هو معروف فان الكلفة الاقتصادية لأية سياسة او فعل تقاس من خلال المقارنة مع وضع في ظل سياسة او فعل مختلف . فبينما هذا المنهج في العادة يطبق بالعلاقة الى السياسات البديلة الاجتماعية والاقتصادية , فانه بالامكان ان يطبق بطريقة عامة لتوفير بعض التقدير للاثر الاقتصادي لبعض الممارسات الدينية والثقافية بالمقارنة مع الخيارات الممكنة .

وعلى الرغم من تعارض المعتقدات للاديان المختلفة , فانه ليس هناك من طريقة لتقييم الجدارة الملائمة للمعتقدات نفسها. لكن هناك امكانية لتعيين الاثر النسبي للاديان المختلفة والممارسات الثقافية المرتبطة بها على المجتمعات . فالاديان قد تعطي بعض المنافع النفسية لاتباعها , وان المؤسسات الدينية قد تقدم خدمات اعاناتية مفيدة , لكن هناك كلف ملحوظة قد تنجم كنتيجة للدين(Perkins,2000,1) . ولعل اكثر التكاليف الاقتصادية للدين والممارسات الثقافية الدينية المعينة تتمثل في :

- غياب او المساهمة المنخفضة لقوة العمل النسوية , والتي فرضت اما باسم الدين او بشكل قريب مع الدين وذلك من خلال العديد من الممارسات التربوية كالقيود والتحديدات على المشاركة النسوية .
- خسارة ساعات الرجال الاجمالية وانتاجية العمل المفقودة التي تعزى الى المشاركة غير المنتجة والوقت المستخدم في الانشطة الدينية المستهلكة للوقت .
- مساهمة الدين كسبب للنزاعات والخلافات على المستوى المحلي والدولي .

- تدخل السلطات الدينية في اعمال السلطة القضائية , مما يجعل احكام القانون المدني غير فعالة.
- طبيعة بعض الديانات في بعض المجتمعات تعرّف الحقيقة من قبل الدين وانها محمية دستوريا من اي تحدِ او سؤال . وبذلك , فان التمحيص العلمي يبعَد وان الحقيقة تقاس طبقا لتفسيرات الكتب الدينية القديمة مما ينعكس سلبا على البحث والابتكار وعلى نمو الانتاجية مما يسبب كلف اقتصادية حقيقية .

الاستنتاجات

من خلال العرض السابق بالإمكان تثبيت الاستنتاجات الاتية :

- ان تحديد ماهية الدين مسألة جدلية شأنها في ذلك شأن غيرها من الافكار الملموسة .
- هناك اجتهادات ومناظير متعددة لتعريف الدين .
- ان التدين قد يكون داخلي او خارجي ويستشف من التفضيلات الظاهرة عبر خيارات الفرد وافعاله .
- هناك مظهرين لقياس التدين هما الدين الافقي والدين العمودي . وقد يكون التدين اما شيء خارجي ليس جزء من الشخصية الحقيقية او يكون موجودا طبيعيا في الشخصية .
- تتواجه دراسة الدين تجريبيا بالعديد من العقبات .
- ان العلاقة بين الدين والاقتصاد ابعد من ان تكون مشهودة , فهي معقدة , غامضة , جدلية وهناك العديد من الاجتهادات بخصوصها .
- هناك اختلاف كبير بين الاقتصاد الديني واقتصاديات الدين خصوصا لناحية الطرائق .
- هناك سيل من النماذج للتحليل الاقتصادي للدين , البعض منها يركز على السلوك او النشاط الفردي والاخر يركز على التجمعات والمؤسسات الدينية .
- ان اهمية الدين اقتصاديا تبرز من خلال تشكيله للقيم الفردية والمعتقدات والمواقف , فضلا عن دوره كمشخص مهم للمجموعات الاجتماعية .
- ان السوق الديني اصبح حقيقة قائمة ويتشابه مع الاسواق التقليدية في العديد من الخصائص .
- السلعة الدينية ذات خصائص فذة تميزها عن السلع الدنيوية .
- هناك علاقة معنوية وثيقة بين الدين والمخرجات الاقتصادية .
- للدين كلفة اقتصادية .

لائحة المراجع:

1. Anderson G M & R D Tollison (1992) , " Morality and Monopoly : The Constitutional Political Economy of Religious Rules ",Cato Journal , 12(2) .
2. Argyle M (2000) , Psychology and Religion , Routledge , Oxford , UK .
3. Argyle M & B Beit-Hallahmi (Eds.) (1975) , The Social Psychology of Religion , Routledge Oxford , UK .
4. Azzi C & R Ehrenberg (1975) ,"Household Allocation of Time and Church Attendance", The Journal of Political Economy , 83(1) .
5. Barro R J & R C McCleary (2003) ,"Religion and Economic Growth Across Countries", American Sociological Review ,68 (5).
6. Becker G S (1976) , The Economic Approach to Human Behavior, Chicago , University of Chicago Press .
7. Barros P & N Garoupa (2002) , " An Economic Theory of Church Strictness ", The Economic Journal , 112 , July .
8. Boulding K E (1970) , Beyond Economics : Essays on Society , Religion and Ethics , Ann Arbor Paperbacks .
9. Camer C (2003) , Behavioral Game Theory : Experiments in Strategic Interaction , Princeton University Press.
10. Carlton D W & A Weiss (2000) ," The Economics of Religion , Jewish Survival and Jewish Attitudes Toward Competiotion on Torah Education",Working Paper 7863, National Bureau of Economic Research , Cambridge MA .
11. Chaves M & P Gorski (2001) ," Religious Pluralism , and Religious Market Structure : Explaining Religion's Vitality ", Rationality and Sociology , 4(3) .
12. Crabtree S (2010) ," Religiousity Highest in World's Poorest Nations ,Technical Report , Gallup , 31 , August .
13. Dehejia R T DeLeire & E Luttmer (2007) ," Insuring Consumption and Happiness through Religious Organizations", Journal of Public Economics , 91(1-2).
14. de Jong E (2008) ,"Religious Values and Economic Growth .....", NicE Working Paper 08-111, Nov.,Radboud University Nijmegen , The Netherlands .
15. DiMaggio P (1994) , Culture and Economy , in Smelser N J and R Swedberg (eds), Handbook of Economic Sociology , Princeton NJ, Princeton University Press .
16. Durkheim Emile [1915] (1965) , The Elementary Forms of the Religious Life , Translated by Joseph W Swain , New York Free Press .

17. Durkin J & A Greeley (1991) ," A Model of Religious Choice Under Uncertainity .....", Rationality & Society , 3(2) .
18. Ekelund R B et al (1989) ," An Economic Model of the Medieval Church " , Journal of Law , Economic Organization , 5(2)-307-31.
19. .....(1996) , Sacred Trust : The Medieval Church as an Economic Firm , Oxford University Press , NY .
20. Fink R & R Stark (1988) ," Religious Economies and Sacred Canopies .....", American Sociological Review , 53 .
21. .....(1989) ," Evaluating the Evidence .....", American American Sociological Review , 54 .
22. .....(2002) ," Beyond Church and Sect : Dynamics and Stability in Religious Economics", in Ted Jelen (ed) , Sacred Markets, Sacred Canopies, Rowman & Littlefield , Oxford .
23. Fukuyama F (1995) , Trust : The Social Virtues and the Creation of Prosperity , Hamish Hamilton , London .
24. Garza P B & S Neuman (2003) ,"Analysing Religiousity within an Economic Framework .....", IZA Discussion Paper 868 .
25. Glaeser E L et al (2000)," Measuring Trust ", Quaterly Journal of Economics , 115(3) .
26. Gotsis G M (2002),"The Economic Problem in New Testament Economics : A Critical Assessment",University of Athens .
27. Gruber J & D Hungerman (2008) ," The Church Vs the Mall.....", Quarterly Journal of Economics , 123 .
28. Guiso L , P Sapienza & L Zingales (2003) ,"Peopl s Opium ? Religion and Economic Attitudes", Journal of Monetary Economics , 50 .
29. Guiso L et al (2009)," Cultural Biases in Economic Exchange ", Quarterly Journal of Economics , 124(3) .
30. Hall R E & C I Jones (1999) ," Why do Some Countries Produce so much more Output Per Worker than Others ? ", The Quarterly Journal of Economics , 114(1) .
31. Hoffman R (2011) ," The Experimental Economics of Religion ", NUBS Research Paper Series No. 2011-02 .
32. Hofstede G (1980) , Culture `s Consequences : International Differences in Work-Related Values, Beverly Hills CA, Saga .
33. Hogan A W (2009) , " Economics of Religious Conversion", Middle Tennessee State University , Dept. of Econ. & Finance .
34. Hungerman D M (2008)," Rethinking the Study of Religious Markets ", Chapter 6 .

35. Iiannaccone L R (2010),"The Economics of Religion: Invest Now , Repent Later?",Faith and Economics,Number 55,Spring .
36. .....(1995) ,"Voodo Economics ? Reviewing the Rational Choice Approach to Religion", Journal for the Scientific Study of Religion, 34(1) .
37. .....(1998) ,'Introduction to the Economics of Religion", Journal of Economic Literature ,36 .
38. .....(1994) ," Why Strict Churches Are Strong ?, American Journal of Sociology , 99(5).
39. .....(1997) ,"Rational Choice ", in Rational Choice Theory and Religion , Ed. By L A Young , Routledge .
40. Joas H (2008) ," The Religious Situation in the United States ", in Religion Moniter 2008 Europe , Bertelsman Stiftung .
41. Johnson B et al (2002) ,"Objective Hope .....", A Report from the Center for Research on Religion and Urban Civil Society , University of Pennsylvania .
42. Koenig H G et al (1997) ,"Modelling the Cross-Sectional Relationship between Religion Physical Health , Social Support and Depressive Symptoms", American Journal of Genatric Psychiatry , 5 .
43. Krause N et al (1999) ,"Church-Based Emotional Support , Negative Interaction , and PsychologicalWell-Being.....", Journal for the Scientific Study of Religion ,37(4) .
44. Lenski Gerhard E (1963) , The Religious Factor , Rev.ed Garden City , NY,Doubleday .
45. Mangeloja Esa (2002),"Preaching to the Choir? Economic Analysis of Church Growth", Papers on Economics of Religion ,PER 07\02 , University of Jyvaskyla , Finland .
46. McBride M & G Richardson (2011) ,"Religion , Conflict , and Cooperation",Version Prepared for the Oxford Handbookof the Economics of Peace and Conflict, 18 Febuary .
47. McBrIde M & G Richardson (2011)," Religion , Conflict & Cooperation ", Paper Prepared for the Oxford Handbook of the Economics of Peace and Conflict , 18 Feb .
48. McCleary R C & R J Barro (2006) , " Religion and Economy " , Journal of Economic Perspectives , 20(2).
49. Neuman S (1986) ," Religious Observance Within a Human Capital Framework : Theory and Application ", Applied Economics ,18 .
50. Paldam M (2001) , " Corruption and Religion : Adding to the Economic Model ", Kyklos , 54(2\3) .
51. Perkins J L (2002),"The Economic Cost of of Religion", Australiaan Humanist , No.68, Summer .
52. Roberts K A (1990) , Religion in Sociological Perspective , 2nd Ed.,Belmont , CA , Wadsworth .
53. Scobie G (1975) , Psychology of Religion , B.T.Batsford , London .
54. Shariff A & A Norenzayan (2007) ," God is Watching You .....", Psychological Science , 18 .
55. Spilka B et al (2003), The Psychology of Religion , Guildford Press , NY .
56. Spinks G (1963) , Psychology and Religion , Methuen , London .

57. Stark R & W S Bainbridge (1985) , The Future of Religion , Berkely , University of California Press .
58. Steiner L , L Leinert & B Frey (2010)," Economics , Religion and Happiness", zfwu, 11\1 .
59. Tao H L (2008) ,"What Makes Devout Christains Happier ?", Applied Economics, 40 .
60. Ter Haar G & S Ellis (2006) ," The Role of Religion in Development.....",The European Journal of Development Research , 18(3) .
61. Weber Max (1958) , The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism , Translated by Talcott Parsons , NY , Free Press .
62. Welch P J & J J Mueller (2001),"The Relationships of Religion to Economics", Review of Social Economy , LIX12.

تجديد علم الاقتصاد والتكاملية المعرفية

Renewal of economics and scientific integration

أحمد محمد عادل عبد العزيز

باحث أول (أ) بوزارة التأمينات الاجتماعية، عضو المكتب الاستشاري لوزير التضامن الاجتماعي (الأسبق)، مصر

الملخص:

إن صراع الفكر الاقتصادي ضارب بجذوره في التاريخ وقد اشتد هذا الصراع في العصر الحديث وظهرت الحاجة لتجديد علم الاقتصاد بفكر واقعي لا يتخلى عن البعد الأخلاقي المعياري للسلوك الاقتصادي للبشر. ولبلوغ هذا الهدف وجب أن يتسم هذا العلم بالتكاملية المعرفية؛ فدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان تستلزم اشتراك الكثير من التخصصات العلمية؛ كعلم النفس وعلم الأعصاب وعلم الوراثة، والتاريخ الاقتصادي والجغرافية الاقتصادية، والاستعانة بالأسلوب التجريبي، والاستفادة من نظرية التعقيد، وغيرها من العلوم والمناهج والأساليب المرتبطة. وقد نجح علماء الاقتصاد حول العالم في تأسيس علم الاقتصاد التكاملي، الذي يسعى للتعامل مع السلوك الإنساني باعتباره سلوكاً معقداً، يحتاج لتضافر جهود العلماء من كافة التخصصات لتفسيره وتحديد آثاره، وتوجيه السياسات والقوانين نحو تحقيق الصالح العام على أسس علمية رصينة .

كلمات مفتاحية: تجديد، علم الاقتصاد، الأخلاق، المؤسسات، علم النفس، السلوك، التجريب.

Abstract:

The conflict of economic thought is deeply rooted in history, and this conflict has intensified in the modern era and the need to renew Economics, so that it is characterized by positive analyses that do not abandon the normative ethical dimension of human economic behavior. In order to achieve this goal, this science must be characterized by cognitive integration. That is, the study of economic behavior must involve many cognitive disciplines such as psychology, neuroscience, genetics, economic history and economic geography, and the use of the experimental method, theories of complexity, chaos and disaster, and other related sciences, approaches and methods. Economists around the world have succeeded in laying the foundation stone for integrative economics. Which seeks to deal with human behavior as a complex behavior, the efforts of scientists from all disciplines are combined to explain it, determine its effects, and direct policies and laws towards the public benefits on scientific foundations.

Key words: renewal, economics, ethics, institutions, psychology, behavior, experts.

مقدمة:

أولاً – مشكلة البحث:

في العصر القديم أشار "أرسطو" إلى وجود نوعين من أساليب الحصول على الثروة؛ الأول: يسميه أويكونوميا Oikonomia وهو الغنى الناتج عن عمل رب الأسرة وأولاده وعبيده، بهدف إشباع حاجاتهم، وحدوده هي تحقيق الكفاية. والثاني: يسميه خريماتيكا Krematike′ وهو ما يترجمه "عويضة" بفن تداول المال (عويضة، بدون تاريخ: 82) وهو الثراء الناتج من التجارة والربا، وهدفه الثراء بلا حدود. وقد أيد أرسطو الأويكونوميا ورفض الخريماتيكا. (مطر، 1999م: 39، 40)

وفي العصر الحديث اشتد الصراع الفكري الاقتصادي وظهرت الحاجة لعلم اقتصاد جديد، يتسم بفكر واقعي لا يتخلى عن البعد الأخلاقي المعياري للسلوك الاقتصادي للبشر. ولبلوغ هذا الهدف وجب أن يتسم هذا العلم بالتكاملية المعرفية؛ أي أن دراسة السلوك الاقتصادي لابد وأن يشترك فيها الكثير من التخصصات المعرفية كعلم النفس وعلم الأعصاب وعلم الوراثة، والتاريخ الاقتصادي والجغرافية الاقتصادية، وغيرها من العلوم المرتبطة. ويسعى هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي أبرز محاولات تجديد علم الاقتصاد؟
2. ما مدى نجاح تلك المحاولات في إقامة علم اقتصاد بديل؟
3. ما هي أبرز الأسئلة التي يجب أن يجيب عليها علم الاقتصاد الجديد؟

ثانياً – هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أبرز المحاولات العلمية الساعية لتجديد علم الاقتصاد، بهدف إحلال علم جديد محل علم الاقتصاد الحالي بعدما تبين عجزه عن التفسير والتنبوء بعدة أزمات خطيرة. وسيحاول الباحث الاستفادة من تلك المحاولات، وتقديم تصور مقترح لعلم الاقتصاد الجديد وأبرز الأسئلة التي يجب أن يجيب عليها هذا العلم.

ثالثاً - أهمية البحث:

يُلقى هذا البحث الضوء على المقاربات التجديدية لعلم الاقتصاد، ويسعى للاستفادة منها، بهدف المشاركة النظرية في عملية التجديد، وهو ما سيفتح المجال أمام تطبيق تلك المقاربات التجديدية على مجتماعتنا العربية. وهو ما يعني انفتاح واشتباك الاقتصاديين العرب مع الفكر الجديد، والمشاركة الفاعلة في عملية التجديد، وعدم الاكتفاء بالنقل عن الغرب. وإذا ما تحقق الاتفاق على أساس قوي لعلم اقتصاد جديد مبني على حقائق واقعية، ومبادئ أخلاقية مرتبطة بهذه الحقائق، سيتم لم شمل الاقتصاديين حول العالم دون تمييز أيديولوجي، بما سيساهم في علاج الكثير من مشاكل الإنسان الاقتصادية حول العالم، وعلى رأسها قضية الفقر وسوء التوزيع.

رابعاً - خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب، استعرض الأول أبرز محاولات تجديد علم الاقتصاد، وتصدى الثاني للتعرف على علم الاقتصاد الجديد من منظور تكاملي، وطرح الثالث تصور للسلوك الاقتصادي وشبكة التفاعلات السلوكية المنطقية المعقدة، ثم خاتمة بأهم النتائج والتوصيات.

المطلب الأول أبرز محاولات تجديد علم الاقتصاد

لقد تعددت المحاولات العلمية لتجديد علم الاقتصاد، وتنوعت فيما بينها من حيث المدخل المعرفي المستخدم لإحداث هذا التجديد، فبعضها اعتمد على التحليل المعياري كعامل مهم إلى جانب التحليل الواقعي، وبعضها اعتمد على الأسلوب التجريبي كالمدخل السلوكي النفسي، وبعضها استعان بالأساليب المستخدمة في العلوم الطبيعية كنظرية التعقيد، حتى بدأ يتبلور علم اقتصاد تكاملي، يمكن القول بأنه هو البديل المستقبلي لعلم الاقتصاد الحالي، ولكنه مازال في مرحلة وضع حجر الأساس. وفيما يلي استعراض موجز لأبرز المقاربات التجديدية لعلم الاقتصاد.

أولاً - الاقتصاد الأخلاقي Ethical Economics:

إن العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، فنجد الكتب السماوية الداعية لمكارم الأخلاق في كل المعاملات بما فيها المعاملات الاقتصادية (المالية)، كما نجد الفلسفة المثالية في العصور القديمة والتي دعت أيضاً للفضيلة. واستمرت هذه العلاقة بين المعاملات المالية والأخلاق قائمة حتى ظهرت النيوليبرالية التي دعت إلى فصل الأخلاق عن علم الاقتصاد باعتبار الإنسان كائن اقتصادي يسعى لتحقيق مصلحته، ولا علاقة للأخلاق بذلك، مما دفع البعض لوصف النيوليبرالية بأنها سممت البئر الذي يستقي منه الناس أفكارهم بشأن العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق. وعلى الأرجح فإن ذلك كان سنداً أكاديمياً مشجعاً لسلوكيات الاستغلال والجشع والأنانية التي أدت إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وزيادة أعداد الفقراء واستمرار تدهور أوضاعهم المعيشية. (العيسوي، 2019م، 231) وقد رأت "جيجي فوستر" أن هذا هو ما أدى إلى شيوع سمعة سيئة عن علم الاقتصاد باعتباره علم لا تعنيه الأخلاق، وهو أمر غير صحيح بكل تأكيد، فقد كانت البرامج الجامعية تربط الاقتصاد بالسياسة بالفلسفة بالأخلاق، كما أن البحث العلمي في أي مجال بما فيها مجال علم الاقتصاد هو أمر قائم على الأخلاق. كما أن الاقتصاد الواقعي الساعي لوصف وتفسير الظواهر الاقتصادية والسلوك المالي للبشر فرادى وجماعات في الواقع، لا يمكنه تقديم توصيات للسياسيين بأي السياسات أفضل، فهذا هو ما يستطيعه الاقتصاد المعياري القائم على المبادئ الأخلاقية، وطالما كان من واجب علماء الاقتصاد تقديم المشورة للسياسيين، بما ينبغي أن يكون عليه الواقع، فلا يمكن فصل الاقتصاد عن الأخلاق. وترى "فوستر" أنه من الخطورة أن يتخلى الاقتصاديون عن هذا الدور، إذ سيشغل مكانهم جماعات الضغط التي ستوجه السياسيين وفق مصالحهم الضيقة، وليس لما فيه صالح المجتمع. (Foster, 2018: 62-65)

ثانياً - الاقتصاد المؤسسي Institutional Economics:

كان "والتون هاميلتون" أول من أطلق مصطلح الاقتصاد المؤسسي، وذلك في اجتماع الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام 1918م. (Hodgson, 2000: 317) والموضوع الرئيس الذي يبحث فيه الاقتصاد المؤسسي هو الأسس أو القواعد التي يقوم عليها السلوك المالي للبشر، إذ يرى "ستيفن فويت" أن المؤسسات هي قواعد عامة ومعروفة، يمكن بمساعدتها تنسيق

مواقف التعامل المتكررة، ويتبعها آليات التنفيذ التي تحمي متبعي تلك القواعد وتهدد بعقاب مخالفيها. (فويت، 2017م: 22) وينقسم الاقتصاد المؤسسي إلى مدرستين هما:

1. **المؤسساتية القديمة:**

وزعيمها هو الأمريكي "ثورستين فيبلين" (1857-1929م) الذي تبنى أفكاراً مضادة لأفكار النيوكلاسيكية، واعترض على افتراض الإنسان الاقتصادي الذي رآه مجرد آلة حاسبة فائقة السرعة تحسب مقدار المتعة والألم دون تأثر بأي عوامل خارجية. ورأى فيبلن أن "ألفرد مارشال" وأتباعه قد أحدثوا فوضى كبيرة في علم الاقتصاد، وأن علماء الاقتصاد يجب عليهم الاهتمام بالجانب البشري من الاقتصاد والاستماع إلى علماء الإنسان والنفس والاجتماع لكي يتمكنوا من وضع نظرية اقتصادية أفضل. ولكن يوخذ على فيبلن الناجح كناقد لاذع أنه لم يعرف كيف يمكن إعادة بناء علم الاقتصاد، ولم يضع نموذجاً اقتصادياً مفصلاً، وكان مقتنعاً بعدم استطاعة أحد فعل ذلك. وعلى نفس خطى فيبلن جاء تلميذه "جون كينيث جالبريث" الذي شهد ذروة تألق المدرسة المؤسسية القديمة، وكان يرى أن فكرة المنافسة ما هي إلا أسطورة خيالية، مما جعله يسخر من فكرة سيادة المستهلك فكان يرى أن الشركات هي التي تتحكم في المستهلك لتحقيق الأرباح الطائلة من خلال إعلاناتها المضللة. (باكولز، 2015م: 232-220)

وقد تراجعت المؤسسية القديمة أمام الصعود الهائل للمدرسة النيوكلاسيكية في خمسينيات القرن العشرين، بعد استخدامها للأدوات الرياضية وإدخالها إلى عالم الاقتصاد. وفي مقابل ازدراء أعضاء المدرسة المؤسسية القديمة يرى "جيوفري هودجسون" أنه من حقهم الاحتفاظ بالمطالبة بلقب الاقتصاديين. ولابد من إعادة تعريف الاقتصاد باعتباره النظام الفكري المعني بدراسة النظم الاقتصادية. بعبارة أخرى، يجب تعريفه، كما هو الحال في العلوم الأخرى، من حيث موضوع تحليله، وليس من خلال أي مجموعة من الفروض والمبادئ المسبقة. (Hodgson, 1998: 190)

2. **المؤسساتية الجديدة:**

ظهرت المدرسة المؤسسية الجديدة التي اعترضت على المنهج المؤسسي القديم لمبالغته في دور المؤسسات بدون تقديم نظرية، كما قبلت بالمنهج النيوكلاسيكي مع الاعتراض على الصورة المعتادة للنيوكلاسيكية التي غلب فيها الفرد على المؤسسات، وهو ما دفع البعض للقول بأن المؤسسية الجديدة والنيوكلاسيكية يكملان بعضهما البعض. (العيسوي، 2019م،: 202) ويعد "دوجلاس نورث" من أبرز رواد هذه المدرسة، التي عرفت طريقها لغزو مجتمع القانونيين، خصوصاً عندما قام القاضي "ليرند هاند" بإدخال منطق مارشال إلى عالم القانون من خلال معادلة الإهمال والضرر، التي قال فيها أن المدعى عليه بالإهمال المؤدي للضرر يكون مداناً إذا كانت تكلفة منع وقوع الضرر أقل من حجم الضرر المتحقق بسبب إهماله. كما طبق "جاري بيكر" قواعد مارشال فذهب إلى أن المجرم ينفذ جريمته إذا كانت المكاسب المتوقعة من الجريمة أكبر من عقابها القانوني المحتمل توقيعه عليه في حالة ضبطه، ولذلك نصح بتغليظ عقوبات الجرائم لردع المجرمين. (باكولز، 2015م: 237- 246)

وتؤيد المدرسة المؤسسية الجديدة استخدام الأسلوب التجريبي في الاقتصاد، ولكن بشرط الدراية بالمساحة الهائلة للمعرفة الأقل موثوقية والتأكد من مدى اكتمالها ودقتها. (Myrdal, 1978: 775) ورغم التقارب بين

المؤسسية الجديدة والنيوكلاسيكية، إلا إنها خالفتها في عدة أمور من بينها تأييد المؤسسيون الجدد للمؤسسيين القدامى في ضرورة وجود نظرية معيارية تحدد لنا النموذج الذي يجب أن يكون عليه الواقع، لنقوم بمقارنة الواقع بهذا النموذج ونبدأ في تحديد كيفية سد الفجوة بينهما والانتقال بالواقع إلى الحالة المعيارية من خلال المؤسسات. (Hodgson, 1998 :319) كما إن المؤسسيون الجدد رفضوا فرض الرشادة (العقلانية) التامة، واستبدلتها بفرض الرشادة الإجرائية، ورفضت فرض السعي لتحقيق المصلحة الذاتية (الأنانية). (العيسوي، 2019م: 209)

وكما هو واضح فإن الاقتصاد الأخلاقي مرتبط بالاقتصاد المؤسسي الذي يعتبر الأخلاق مؤسسة داخلية. ويتجدد هنا الحديث عن نظرية اقتصادية معيارية، فالاقتصاد الأخلاقي هو اقتصاد معياري يسعى لشرح ما ينبغي أن يكون عليه الواقع استناداً إلى أسس أخلاقية، فيوصي بسياسات معينة لإن ذلك يعود بالنفع على الجميع دون ظلم أو قسوة، أي بدون السماح لأي طرف أن يستغل الطرف الآخر أو يبخس حقه، بما يؤدي في النهاية لتحقيق الصالح العام، بشكل يتناغم مع مصالح الأفراد. ويرى الباحث أن ذلك يتأتى من دراسة الآثار المترتبة على سلوك معين، فإذا كانت تلك الآثار سلبية حيث تؤدي إلى وقوع الضرر على أحد الأطراف بشكل ظالم وقاسي، وجب اتخاذ سياسات مناهضة لهذا السلوك، وأما إذا كانت آثار هذا السلوك إيجابية حيث تؤدي إلى شيوع العدالة والتراحم ولا تسمح بالاستغلال والظلم، فيجب اتباع سياسات داعمة ومشجعة لهذا السلوك، وهو ما يجعل من النظرية المعيارية، نظرية لا تقوم على أسس شخصية Subjective تختلف من شخص لآخر، بل تقوم على أسس موضوعية Objective، مما سيجعلها مقبولة في الأوساط العلمية على نطاق واسع، ولكن هنا تكمن معضلة الاقتصاد الأخلاقي في الوقت الحالي.

ثالثاً - الاقتصاد المعلوماتي Economics of Information:

ظهر الاقتصاد المعلوماتي نتيجة رفض عدم واقعية فرض العلم الكامل الذي قامت عليه النظرية النيوكلاسيكة، ويرجع الفضل في ظهوره إلى "جورج استجلر" الذي نشر مقالة بحثية تناول فيها هذا الموضوع عام 1961م. (Stigler, 1961:213-225) حيث لاحظ تعدد أسعار السلعة الواحدة حتى في حالة التجانس، وملاحظته ما يتكلفه الناس في عملية بحثهم للحصول على المعلومات للحصول على أفضل سعر واتخاذ أفضل قرار ممكن في ضوء هذه المعلومات. وبالتالي فإن فرض السوق الكفء الذي يذهب إلى أن السوق به ثمن وحيد هو محصلة تمثيل جميع المعلومات المهمة ممن يعلم إلى من لا يعلم، هو فرض غير صحيح. مما يعني ضرورة تدخل الحكومات لتحقيق العدالة، وإعلاء الصالح العام. (العيسوي، 2019م: 304-310) كما قام "استجلر" وآخرون بدراسة تأثير نقص المعلومات على سوق العمل، وكيف يقوم جانبي العرض (العمال) والطلب (أصحاب الأعمال) بعمليات البحث في هذا السوق الذي يسوده اللايقين وعمليات البحث المكلفة، وذلك لفهم البطالة في سوق معين، أي على المستوى الجزئي. (McCall, 1970: 113-126)

وبإدراك مدى التأثير الخطير للمعلومات على سلوك المتعاملين في السوق، وإمكانية التلاعب بالمعلومات بهدف التوجيه لسلوك معين، فقد ظهر موضوع "اقتصاديات أمن المعلومات" حيث التصدي لعمليات الاحتيال، خصوصاً في ظل التقدم التكنولوجي وشبكة المعلومات الضخمة المتاحة للناس حول العالم، ووجود ثغرات أمنية في الأنظمة والبرامج يمكن الدخول منها إلى معلوماتهم واستغلالها، كاستهدافهم بالإعلانات كعملاء محتملين لمنتجات معينة في ضوء هذه المعلومات. (Anderson and Moore, 2006 :610-613) كما تنبه العلماء إلى أن الإعلانات هي مصدر مهم ومؤثر للمعلومات، ولذلك أجريت عدة دراسات على الإعلانات وتكلفتها وتأثيرها على الإيرادات المتوقعة. (Nelson, 1974:729-754) كما أجريت

دراسات للتعرف على مدى ولاء العملاء لعلامة تجارية معينة سبق لهم استخدامها وبالتالي تتوافر لديهم معلومات كافية عنها، فتبين أن الأفراد ذوي الدخول الأعلى والتعليم الأفضل أقل ولاءاً للعلامة التجارية، ويوقومون بتجديد عملية البحث (فقد يجدون علامة تجارية أفضل)، بينما الأقل دخلاً وأقل تعلماً يفضلون عدم تجديد عملية البحث، وهو ما يعني ولائهم للعلامة التجارية التي يعرفونها. (Farley, 1964: 370-381)

رابعاً - الاقتصاد التجريبي Experimental Economics:

بدأ استخدام المنهج التجريبي في الاقتصاد بشكل محدود من ثلاثينيات القرن العشرين، وأخذ يزداد حتى صدرت أول مجلة علمية للاقتصاد التجريبي في عام 1998م. (العيسوي، 2019م: 257، 258) والاقتصاد التجريبي هو تحليل السلوك الاقتصادي (أي السلوك المتعلق بالأموال سواء كانت أموالاً نقدية أو عينية) من خلال تجارب تم تصميمها خصيصاً لفهم سلوك معين، ويمكن تطبيقها على البشر (كثير ممن أجريت عليهم التجارب كانوا من الطلاب، وهو ما شكك في إمكانية تعميم نتائج تلك التجارب). كما يمكن إجراء تجارب على كائنات أخرى لفهم سلوكها المالي، كالقطط والحمام والقرود. (Castro and Weingarten, 1970 :598)

ومن أشهر التجارب على البشر هي تلك التي أجراها "فيرنر جيث" و"رولف شميتبرجر" و"بيرند شوارتز" في عام 1982م، وهي تجربة بسيطة أصبحت تعرف باسم "لعبة الإنذار" Ultimatum Game، وفيها يقدم اللاعب الأول اقتراحًا لكيفية تقسيم مبلغ من المال بينه وبين اللاعب الثاني، ثم يقوم اللاعب الثاني إما بقبول الاقتراح أو رفضه، وفي حالة الرفض يخسر الطرفان ولا يحصل منهما على أي شيء، وأسفرت النتائج عن ميل اللاعب الأول في أغلب الحالات إلى التوزيع المتساوي، وفي الحالات التي يقترح فيها اللاعب الأول الاستحواذ على مبلغ قريب من الثلثين فإن اللاعب الثاني غالباً ما يرفض الاقتراح ويفضل عدم الحصول على أي شيء. (Samuelson, 2005: 66)

وهو ما يعني أن البشر يميلون في اتخاذ قراراتهم لمبدأ العدالة، وليس لمبدأ المصلحة على نحو ما افترضته النظرية النيوكلاسيكية في الإنسان الاقتصادي، وهو ما أكدته دراسة "أكيرلوف" و"يلين" عن الآثار السلبية لانخفاض الأجور الفعلية عن الأجر العادل على أداء العاملين، بسبب عدم رضاهم عن هذا الأجر، وشعورهم بالظلم. (Akerlof and Yellen, 1990)

وأما أشهر التجارب على الحيوانات فهي تجربة القرد الذي رفض الخيار عندما وجد زميله يؤدي نفس العمل ويحصل على مكافأة أفضل هي العنب، وهذه التجربة موثقة بالتصوير التليفزيوني (الفيديو) ومنشورة على اليوتيوب تحت عنوان: تجربة العدالة لدى القرود المقلنسة Capuchin monkey fairness experiment، واستنتج الباحثان "سارة بروسنان" و"فرانس دي وال" من هذه التجربة أن الشعور بالعدل والظلم هو شعور فطري، وليس نتاج التفاعل الاجتماعي والتطور الحضاري. (Brosnan and Waal, 2003)

ورغم أهمية استخدام الأسلوب التجريبي لفهم السلوك الاقتصادي، إلا أن ذلك مازال قيد التطوير، ويتم استخدامه بحذر، فيجب تصميم التجارب بشكل سليم، وتجنب الوقوع في خطأ توجيه أفراد التجربة نحو سلوك معين بشكل ضمني، حتى يتسنى لنا استخلاص نتائج صحيحة من تلك التجارب. (Samuelson, 2005: 66)

وهناك عدد من المقاربات يمكن أن يندرج تحت عنوان الاقتصاد التجريبي، ويمكن إيجاز أبرز تلك المقاربات من وجهة نظر الباحث فيما يلي:

1. **الاقتصاد النفسي Psychological Economics:**

ظهر علم الاقتصاد النفسي لعلاج قصور النظريات النيوكلاسيكية بسبب تجاهلها للطبيعة النفسية للبشر وتأثير تكوينهم الثقافي والمعرفي على سلوكهم الاقتصادي. وعلم الاقتصاد النفسي هو نتاج تداخل علم النفس مع علم الاقتصاد، ويحاول تفسير أسباب سلوك اقتصادي معين، وآثار الظواهر الاقتصادية على الحالة النفسية للبشر، وبالتالي على سلوكياتهم الاقتصادية. ومن أبرز نتائج علم النفس الاقتصادي المنافية لفروض المدرسة النيوكلاسيكية هي أن المستهلك لا يستهدف تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وكذلك المنشأة لا تسعى لتعظيم ربحها، ولكن كلاهما يهدف لتحقيق الرضا، فالمستهلك يريد تحقيق مستوى مُرض لإشباع حاجاته، والمنشأة تريد تحقيق مبيعات توفر لها مستوى مُرض من الربح. (العيسوي، 2019م: 264-267)

وقد تم تحديد عدد من المؤشرات لقياس مدى الشعور بالرضا لدى شعوب العالم، وفي عام 2012م تم إصدار تقرير يعرف بالتقرير العالمي للسعادة World Happiness Report، يتم نشره على موقع WHR يوم 20 مارس باعتباره اليوم العالمي للسعادة.

ويذكر "دانيال كانيمان" أن الفجوة بين علم الاقتصاد وفروضه غير الواقعية من منظور علم النفس، آخذة في التقلص، فعلى سبيل المثال قد بدأ التعامل مع فرض الرشادة المقيدة كبديل لفرض الرشادة المطلقة، كما بدأ التعامل مع الإنسان على أساس أنه كائن يميل للمعاملة بالمثل (العدالة) وليس أنانياً كما ترى المدرسة النيوكلاسيكة. (Kahneman, 2003: 162-168)

ويوضح "بيتر إيرل" أن هناك تنافساً بين علماء الاقتصاد وعلماء النفس، فكل طرف يبدو أنه يرغب في بسط سيطرته على الآخر، لذلك ظهر علم النفس الاقتصادي الذي يسيطر عليه علماء النفس، وعلم الاقتصاد النفسي والذي يسيطر عليه علماء الاقتصاد. وهذا التنافس يجعل من الصعوبة التنبوء بالوضع المستقبلي لدور علم النفس في التحليل الاقتصادي. كما أشار "إيرل" إلى أنه من الأخطاء الشائعة استخدام مصطلح الاقتصاد النفسي، كمرادف للاقتصاد السلوكي. (Earl, 2005: 910-911)

2. **الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics:**

حاز "ريشارد ثالر" على جائزة نوبل عام 2017م بسبب مجهوداته المتميزة في مجال الاقتصاد السلوكي. (النجار، 2019م: 17) وقد ميز بين الأشخاص الحقيقيين وسلوكهم في الواقع، والإنسان الاقتصادي (Econ) هذا الكائن الخيالي الذي افترضته النظرية النيوكلاسيكية. (العيسوي، 2019: 277-279) وهو ما دفع "ثالر" للقول بأن النيوكلاسيكية نظرية خالية من البشر. ووضح أن تحليل "آدم سميث" كان تحليلاً سلوكياً، وأن الوقت قد حان للتوقف عن التفكير في الاقتصاد السلوكي كنوع من الثورة. بدلاً من ذلك، ينبغي اعتبار الاقتصاد السلوكي مجرد عودة إلى الانضباط الذهني المنفتح والمحفز بشكل حدسي الذي ابتكره "آدم سميث" وعززته أدوات إحصائية وقواعد بيانات قوية بشكل متزايد. ويرى أن علماء الاقتصاد في بداية موجة جديدة من التطورات النظرية التي

أصبحت ممكنة ببساطة عن طريق تحويل انتباهنا إلى دراسة البشر وسلوكهم في الواقع، بدلاً من دراسة الكائنات الاقتصادية الخيالية (Econs). وإذا تطور علم الاقتصاد على هذا المنوال، فإن مصطلح "الاقتصاد السلوكي" سوف يختفي في النهاية من قاموسنا؛ إذ ستصبح جميع الاقتصاديات سلوكية. (Thaler, 2016)

3. الاقتصاد العصبي Neuroeconomics:

الاقتصاد العصبي هو مجال حديث النشأة، فأول بحث ينشر في هذا المجال كان عام 1996م، ويمزج هذا المجال بين علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأعصاب، وعموماً يعتمد الاقتصاد العصبي على تحديد تلك المناطق في المخ التي تحدد الاستجابة لمثير أو محفز معين، من خلال عدة أساليب أبرزها إجراء مسح للمخ بالرنين المغناطيسي الوظيفي أو غيره من الأساليب، لمعرفة الأدوار المختلفة لأجزاء المخ عند اتخاذ قرار أو سلوك اقتصادي معين. (العيسوي، 2019م: 293-294) ويوفر علم الاقتصاد العصبي إطارًا موحدًا لقياس النشاط الفسيولوجي (الجسماني) العصبي أثناء عملية الاختيار، وبذلك يفتح نافذة على الطبيعة البشرية. وكما هو واضح فإن هذا المجال هو مجال مشترك بين الأطباء والاقتصاديين. (Zak, 2004)

وينصح "كولين كامرير" الاقتصاديين بالاهتمام بعلم الوراثة، فطالما كان للجينات تأثير في السلوك البشري، فإن هذا السلوك يكون قابل للتوارث، حيث تبين أن ما بين 30% إلى 60% من السلوك هو ناتج من الجينات المشتركة للأجيال المتعاقبة. (Camerer, 2013)

كما أظهرت التجارب التي أجراها "بول زاك" وآخرون أن السلوك البشري يختلف باختلاف النوع، فالاستجابة العصبية للإناث مختلفة عن استجابة الذكور. (Zak and others, 2005) وهذه النتائج تظهر مدى خطأ افتراض النظرية النيوكلاسيكية الذي لم يفرق بين سلوك الذكور والإناث. (Dolfsma and Hoppe, 2003) ولذلك لم يكن غريباً ظهور ما يعرف بالاقتصاد النسوي Feminist Economics الذي يركز على الاختلافات السلوكية بين الذكور والإناث، ويدافع عن الإناث لرفع الظلم عنهن. (Faulkner, 1986)

وبالرغم من أهمية الاقتصاد العصبي، فإنه مازال يواجه عدد من العقبات، ولا يمكن تعميم نتائج تجاربه حتى الآن، فمازال أمامه طريق طويل من التطوير، قبل أن نثق في نتائجه بشكل مؤكد، ونستطيع تعميمها. (Clarke, 2014)

خامساً - الاقتصاد الاجتماعي Socioeconomics:

يعد "ماكس فيبر" أول من استخدم مصطلح الاقتصاد الاجتماعي، بهدف توسيع اهتمامات علم الاقتصاد، حيث يهتم الاقتصاد الاجتماعي بدراسة تأثير القيم الأخلاقية والثقافية والأعراف الاجتماعية في تكوين السلوك الاقتصادي لأفراد المجتمع، كما يدرس الآثار الاجتماعية المختلفة للظواهر الاقتصادية. (العيسوي، 2019م: 209) ويرى "أميتاي إتزيوني" أن الاقتصاد يقع داخل المجتمع ومتأصل في مؤسساته، لذا يجب على الاقتصاديين الانضمام إلى علماء النفس وعلماء الاجتماع لدراسة السلوك البشري. ويفترض علم الاقتصاد الاجتماعي أن الناس لديهم طبيعة مزدوجة فعلى الرغم من أن لديهم رغبات تخدم مصالحهم الذاتية، إلا أنهم يقيمون تلك الرغبات وفقًا لعدة معايير، أهمها القيم الأخلاقية والاجتماعية، مما يؤدي إلى صراع تنتصر فيه الرغبة وتحقيق المصلحة الشخصية في ظل ظروف معينة؛ وتنتصر القيم

والمبادئ العليا في ظل ظروف أخرى. وهو ما يعني أن افتراض النظرية النيوكلاسيكية بأن المحرك الوحيد للسلوك الاقتصادي هو المصلحة الشخصية هو افتراض خطأ. (Etzioni, 1990)

سادساً - الاقتصاد المعقد Complexity Economics:

الاقتصاد المعقد يرى أن دوافع السلوك الإنساني وآثاره متعددة، وسلوكيات الناس الاقتصادية (المالية) متنوعة ومختلفة إلى حد يجعل من تحليل هذه السلوكيات موضوع معقد. وهو ما تظهر معه عيوب التبسيط النيوكلاسيكي المفرط لسلوكيات البشر، وافتراض تماثلهم، بحيث يمكن لعامل واحد تمثيل سلوك كل فرد في المجتمع.

ونظرية التعقيد Complexity Theory بشكل عام تدرس العملية التي يظهر فيها نوع من النظام غير المفروض على أفراد هذا النظام، ولا يكون واضحًا ما هي القواعد التي تكمن وراءه. فنظرية التعقيد هي محاولة لشرح الأنظمة التي تميل إلى الزيادة في التعقيد وتنظيم نفسها، ولماذا تفعل ذلك. والهدف هو تطوير مجموعة متماسكة من التقنيات لفهم الأنظمة المعقدة الموجودة في الطبيعة وتدوين سلوكها في مجموعة بسيطة من المبادئ الأساسية. وقد طور الباحثون في نظرية التعقيد العديد من الأدوات لمحاكاة الأنظمة المعقدة وبعضهم طبق نتائجهم مباشرة على الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى. على سبيل المثال، الشبكات المنطقية Boolean networks،[1] وهي نماذج منمقة مصممة لاكتشاف بعض ميزات الأنظمة الطبيعية المعقدة بما في ذلك الشبكات العصبية في الدماغ، والجينات التي تنظم كل منها أخرى داخل الخلية، الشبكات التي تربط الأنواع المتغيرة داخل نظام بيئي، وحتى شبكة الاتصالات داخل الاقتصاد. يعمل الباحثون في التعقيد على أجهزة الكمبيوتر، ويصممون البرامج التي تحاكي ميزات الأنظمة المعقدة التي يرغبون في دراستها، مثلما يفعل المتخصصون في نظرية الفوضى. (Pearce, 1994) التي ترى أن الفوضى هي في الحقيقة نظام معقد ولإننا لا نفهمه يبدو لنا فوضوياً، وتعتمد هذه النظرية على تفسير الظواهر المعقدة باستخدام المعادلات الكمبيوترية. (Kelsey, 1988)

سابعاً - الاقتصاد التكاملي Integral Economics:

يعد الاقتصاد التكاملي نتاج الاهتمام المتزايد بالتكامل المعرفي، فحتى نستطيع فهم السلوك الاقتصادي في الواقع العملي بشكل أفضل، يجب المزج بين المسائل الاقتصادية وكل من العلوم الاجتماعية والطبيعية وعلم النفس والعلوم الإنسانية بشكل عام، وجميع العلوم المتعلقة التي يمكنها مساعدتنا لفهم هذا السلوك، ويمكن القول بأن الاقتصاد التكاملي مازال في مرحلة وضع الأساسات لعلم الاقتصاد الجديد، الذي سيسود في المستقبل. (العيسوي، 2019م: 380، 381)

المطلب الثاني التعرف على علم الاقتصاد بمنظور تكاملي

(1) الشبكة المنطقية هي شبكة مبنية على أساس المنطق "البوليني" القاضي بوجود ثلاثة احتمالات رئيسة، فمثلاً لو كان لدينا مائة مصباح كهربائي، وكل مصباح فيها يرتبط مع الآخر بعلاقة احتمالية هي: الاحتمال (أو -OR) ويعني أن أحد المصباحين فقط سيعمل ويرمز للعمل برقم 1 ويرمز لعدم العمل برقم 0، ويتم التعبير عن هذا الاحتمال بالرمز 01 أو 10، والاحتمال (و - AND) ويعني أن كلا المصباحين سيعملان معاً، ويتم التعبير عنه بالرمز 11. والاحتمال (لن - NOT) ويعني أنه لن يعمل أي من المصباحين، ويتم التعبير عنه بالرمز 00. فإذا تخيلنا كمية الاحتمالات التي يمكن أن تتخذها هذه الشبكة المكونة من مائة مصباح سنجد أنها بالآلاف، وهي من أبسط أساليب شرح الشبكات المنطقية العشوائية المعقدة.

أولاً – محاولة لتعريف علم الاقتصاد من منظورتكاملي:

العلم هو الإحاطة بالحقائق التي يمكن إثباتها. وبشكل عام يسعى العلماء في أي تخصص علمي للإجابة على الأسئلة التالية (ماذا، ولماذا، وكيف) (فؤاد زكريا، 2001م):

1. ماذا يدرس العلم؟

والإجابة على هذا السؤال هي أن العلم يسعى لاكتشاف الحقائق ووصفها ومعرفة أسبابها وآثارها، بشرط إقامة الدليل على صحة ما يتوصل إليه.

2. لماذا يريد هذا العلم الإحاطة بالحقائق؟

الإجابة على هذا السؤال تأخذ اتجاهان؛ الأول: هو أن الهدف من العلم عموماً هو علاج المشكلات التي تواجه الإنسان في شتى المجالات، وهو ما يقول به "أرسطو" عما أسماه "العلم العملي"، والاتجاه الثاني: هو القول بأن المعرفة العلمية هي من أجل المعرفة فقط وهو ما أسماه "العلم النظري"، ومعلوم أن "أرسطو" اعتبر الاقتصاد (والأخلاق والسياسة) من العلوم العملية. (أبو ريان، 2014م: 30، 31)

3. كيف يتم الوصول إلى الحقائق المتعلقة بهذا العلم؟

والإجابة تكمن في المصادر والأدوات والأساليب والمناهج العلمية التي يتبعها العلماء لمعرفة الحقائق.

وأما الاقتصاد لغة فهو من القصد، وقصد الطريق قصداً أي استقام، ويقال قصد إليه أي توجه إليه عامداً، وقصد في الأمر أي توسط فلا إفراط ولا تفريط، وفي النفقة لم يسرف ولم يقتر، وفي مشيه أي اعتدل. وفي القرآن الكريم جاء الاقتصاد بمعنى: عدم إساءة العمل؛ لقوله تعالى: ﴿**مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ**﴾ [المائدة:66]. ويقع الاقتصاد في منزلة وسطية بين منزلتي ظلم النفس والسبق بالخيرات؛ لقوله سبحانه وتعالى ﴿**مِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ [فاطر:32].

والمعنى السابق للاقتصاد يكاد يتطابق مع ما يطلق عليه "أوسكار لانج" تسمية "علم التصرف الرشيد" أو البراكسيولوجي Praxeology. (لانج، 1966م) الذي يهتم أساساً بترشيد السلوك الإنساني عموماً. وبديهي أن يعرف التصرف أو السلوك الرشيد من نتائجه فإذا كان نافعاً كان رشيداً وكان صاحبه مقتصداً، وأما إذا كان ضاراً فهو بالطبع غير رشيد وبالتالي فصاحبه غير مقتصد.

ومن المعلوم أن موضوع علم الاقتصاد هو الأموال والسلوك المالي للبشر فرادى وجماعات. (إبراهيم، 1935: 1-5). والأموال في المصطلح الاقتصادي المعاصر هي وسائل إشباع الحاجات (الموارد)، وتنقسم لأموال حرة (كالهواء والشمس)، وهي لا تحتاج لدفع ثمن للاستمتاع بها، وأموال اقتصادية وهي تلك التي يجب دفع ثمن مقابل الانتفاع بها. وتنقسم الأموال اقتصادياً إلى: أموال نقدية (نقود)، وأموال (عينية) تنقسم بدورها إلى أموال طبيعية (الطبيعة)؛ كالأرض والأنهار والرياح وآبار المياه والمعادن، والرمال، والبترول، ... إلخ. وأموال مُصَنعة، كالآلات والعدد والأدوات، ... إلخ. (المحجوب، 1973م: 75، 76)

وفي إطار الحديث عن الأموال سنجد وجهاً للشبه بين "الجغرافية الاقتصادية" وما يطلق عليه الباحث "علم الأموال" الذي يرى أنه علم مازال في طور النشوء، وتعتبر "الجغرافية الاقتصادية" جزءاً من هذا العلم. ويعرف الباحث "علم الأموال" على أنه: العلم الذي يسعى لمعرفة الحقائق المتعلقة بالأموال. كأماكن وجودها، والكميات المتوفرة منها، وخصائصها، واستخداماتها، والكميات التي يحتاجها الفرد أو الجماعة أو البشرية كلها منها في فترة زمنية معينة سواء في أماكن وجودها أو غيرها من الأماكن، وتكاليف استخراجها ونقلها وأثمان بيعها في الأماكن المختلفة، ... إلخ). والأسئلة الرئيسة التي يسعى علم الأموال للإجابة عليها هي:

1. ما هي الأموال المعلومة للإنسان في زمان معين ومكان أو أماكن معينة؟
2. ما هي كمية هذه الأموال وكيف يمكن زيادة هذه الكمية حسب الحاجة؟
3. ما هي القيمة النقدية (التبادلية) لهذه الأموال (ثمنها) في زمن معين ومكان معين؟
4. ما هي خصائص وسمات هذه الأموال؟
5. ما هي الاستخدامات الفعلية (الحالية) والممكنة (المستقبلية) لهذه الأموال في مجتمع معين وزمن معين وأماكن معينة؟
6. ما هي أساليب اكتشاف واستحداث الأموال الحالية، وكيف يمكننا اكتشاف واستحداث أموال جديدة؟

وبناء على ما سبق يقدم الباحث تعريفاً جديداً لعلم السلوك المالي (الشهير بعلم الاقتصاد)، إذ يرى أنه: {**العلم الذي وظيفته هي السعي لاكتشاف الحقائق المتعلقة بجميع الأعمال (السلوكيات) المالية للكائنات الحية وعلى رأسها البشر، فرادى وجماعات من حيث وصف وتفسير دوافع أو أسباب هذا السلوك، ومعرفة آثاره سواء كانت تلك الآثار نافعة أم ضارة**}.

والهدف من هذا العلم هو ترشيد السلوك المالي؛ أي الاقتصاد (ولعل ذلك هو سبب شهرته بعلم الاقتصاد)، وترشيد السلوك المالي هو الاهتداء إلى السلوك النافع (المقتصد) وتعزيزه والتشجيع عليه، وتجنب اتباع السلوك أي الضار (غير المقتصد)، وتقويمه في حالة الإعوجاج للتخلص منه ومن آثاره الضارة.

وطبيعي أن يكون ذلك على كافة المستويات: الفردية، والجماعية، سواء في العلاقة المالية للفرد والجماعة بأنفسهم أوبغيرهم من الناس أوبالبيئة المحيطة بهم، بما في ذلك السياسات الحكومية داخل الدولة وفي علاقات الدول ببعضها البعض. وذلك بالتأكيد لكل أنواع الأعمال المالية (كالجمع والإنفاق والتعديد والتمتع والانتفاع، ... إلخ).

وبنظرة معرفية تكاملية، سنجد أن علم السلوك المالي يحتاج إلى مساندة علوم كثيرة كعلم التاريخ لنتعلم الحكمة من تجارب الماضي، وعلم الأموال لنعلم أماكن الموارد الاقتصادية وكمياتها، وعلم الكيمياء والفيزياء والأحياء لنتعرف على تلك الموارد وطبيعتها حسب نوعها من جمادات أو أحياء، وعلم النفس والسلوك، وعلم الأعصاب، ...، وغيرها من العلوم، وذلك حتى يستطيع هذا العلم الإجابة على تساؤلاته وبلوغ هدفه.

ثانياً – أبرز أسئلة علم الاقتصاد (السلوك المالي) من منظور تكاملي:

في إطار تجديد علم الاقتصاد (السلوك المالي) برؤية معرفية تكاملية، فقد ظهرت أسئلة عملت على خلط موضوعات ومناهج المقاربات التجديدية المختلفة، كالاقتصاد السلوكي والمؤسسي والأخلاقي، والعصبي، والنفسي، والتجريبي، وغيرهم. ويمكن تناول أهم تلك اتساؤلات فيما يلي:

1. ما هي سمات وخصائص السلوك المالي؟
2. ما هي دوافع وأسباب السلوك المالي (جسماني، نفسية، ... إلخ)؟
3. ما هي آثار ونتائج السلوك المالي؟
4. هل هذا السلوك المالي نافع أم ضار في الواقع العملي؟
5. كيف يمكن بناء شبكة تفاعلات سلوكية منطقية معقدة؟
6. ما هي القيود اللازمة للتشجيع على اتباع سلوك مالي نافع والامتناع عن سلوك مالي ضار؟
7. ما هي أسباب فرض قيد معين على السلوك المالي (تحقيق نفع أم منع ضرر)؟
8. ما هو نوع القيد (أمر أم نهي، داخلي أم خارجي ... إلخ)؟
9. ما هو مصدر القيد (عُرف، قانون، أخلاق، دين، ... إلخ)؟
10. ما هو نوع أو شكل الإلتزام بهذا القيد (اختياري أم إجباري ... إلخ)؟
11. كيف يمكن فرض الإلتزام بهذا القيد؟
12. من المسئول أو ما هي المؤسسة (الجهة المسئولة) التي ستقوم بإجبار جميع أفراد المجتمع (بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي) على الالتزام بهذا القيد؟
13. ما هي آثار الفشل في فرض هذا القيد على كل أو معظم أفراد المجتمع؟
14. ما هي السلوكيات المالية المشتركة بين الكائنات الحية عموماً؟

المطلب الثالث السلوك المالي وبناء شبكة تفاعلات سلوكية منطقية

أولاً – العلاقة التبادلية بين دو افع السلوك المالي ونتائجه:

من تعريف علم الاقتصاد المالي علمنا أن الإنسان هو محور ارتكاز هذا العلم. والناس سواء كانوا فرادى أو جماعات يتأثر سلوكهم بأسباب ودوافع، كما يفرز نتائج وآثار تتحول إلى أسباب ودوافع لتعزيز وتكرار هذا السلوك أو تعديله أو تغييره نهائياً. وهو ما يتفق نسبياً مع وجهة نظر الاقتصادي المؤسسي "جونار ميردال". (Myrdal, 1978) ويمكن تصوير ذلك في الشكل التوضيحي التالي الذي أعده الباحث.

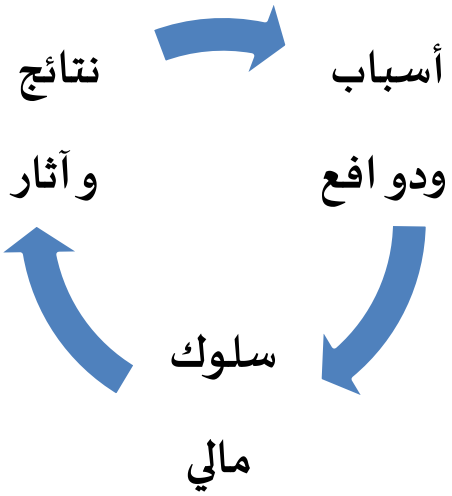

شكل رقم (1) : العلاقة التبادلية بين دو افع وأسباب السلوك الإنساني المالي ونتائجه و آثاره

ويمكن شرح الشكل السابق بإيجاز كما يلي:

1. **المدخلات: الأسباب (الدو افع):** وتتمثل المدخلات المؤدية لسلوك معين في الدوافع والأسباب والتي تنقسم إلى أسباب ودوافع داخلية مصدرها الإنسان ذاته وتنقسم بدورها إلى دوافع أو أسباب جسدية (فسيولوجية)، ودوافع أو أسباب نفسية (سيكولوجية). وتختلف هذه الدوافع باختلاف النوع ذكر أو أنثى واختلاف العمر والعوامل الوراثية، ... إلخ. وأما الدوافع والأسباب الخارجية فمصدرها يكون إما مصدراً إنسانياً يتمثل في تأثير الناس فرادى وجماعات، أو يكون مصدراً بيئياً يتمثل في تأثير البيئة المحيطة بهذا الفرد بكل مكوناتها كمدى وفرة الأموال والعقيدة الدينية السائدة والبيئة القانونية والعادات والتقاليد والمناخ ... إلخ.
2. **العمليات: السلوك:** وتتمثل في عمليات السلوك نفسه وهي تلك الأفعال سواء كانت باطنة داخل الإنسان كعمليات التفكير بهدف التحليل والتقييم لاتخاذ القرار، أو أفعال ظاهرة كخروج القرار لحيز التنفيذ كسلوك إرادي؛ كاتخاذ القرار بشراء سلعة مثلاً، وهناك أفعال ظاهرة لا إرادية كالتنفس ونبض القلب، والهضم، ... إلخ، وهي تؤثر ايضاً في سلوك الإنسان فاكتمال عملية الهضم مثلاً يؤدي إلى الجوع، وهو ما يدفع إلى الحصول على الطعام.
3. **المخرجات: الآثار(النتائج):** وتتمثل المخرجات في نتائج وآثار السلوك الإنساني ككل، وهي إما تكون آثار على الفرد نفسه بحيث تتحول عندئذ إلى دوافع وأسباب سلوكية إما لتكرار نفس السلوك أو تعديله أو تغييره والعدول عنه نهائياً وإحلاله بسلوك جديد، أو يكون الأثر خارجياً حيث يتم تأثير الفرد في غيره من الأفراد وفي أسرته وفي المجتمع كله وكذلك في البيئة المحيطة به بكل مكوناتها. (منصور وآخرون، 2003م: 8، 9)

ثانياً – شبكة التفاعلات السلوكية:

إن السلوك البشري يتخذ صورتين رئيستين؛ فهو إما أن يكون سلوكاً فردياً، أو يكون سلوكاً جماعياً. وهناك شبكة تفاعلات متبادلة بين الأفراد والجماعات داخل البيئة المحيطة بهم، ويمكن توضيح شبكة التفاعلات السلوكية على نحو بسيط في الشكل الذي صممه الباحث كالتالي.

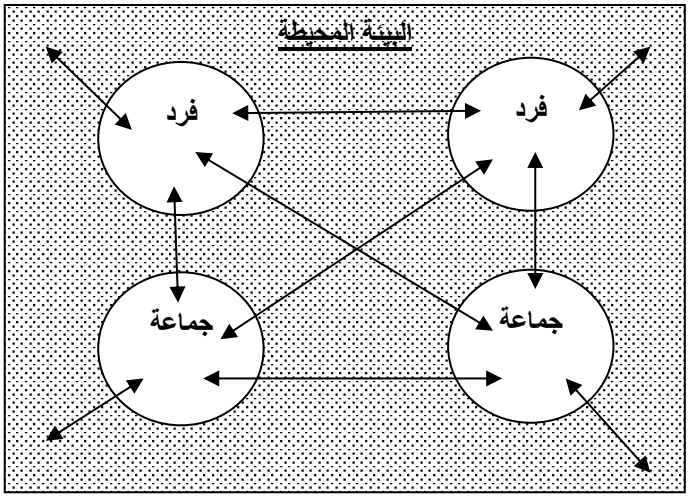

شكل رقم (2): نموذج مبسط لشبكة تفاعلات سلوكية بين الأفراد والجماعات والبيئة

كما هو واضح من الشكل السابق هناك شبكة معقدة للتفاعل بين أجزاء المنظومة السلوكية وتتمثل في الفرد والجماعة (أسرة أو منظمة خاصة أو هيئة حكومية، ... إلخ)، والبيئة التي تختلف باختلاف الزمان والمكان، من حيث نوعها فالمادية كالأموال (الموارد) أو غير المادية (المعنوية) كالعقائد الدينية والأخلاقيات والعادات والتقاليد، ... إلخ. وكل جزء قد يؤثر في غيره من الأجزاء ويتأثر به سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. ووفقاً للمنطق البوليني Boolean logic هناك ثلاثة احتمالات للتفاعل بين عناصر الشبكة السلوكية المعقدة:

1. الاحتمال (و – And): يؤثر ويتأثر. (11)
2. الاحتمال (أو – Or): يؤثر أو يتأثر. (01 – 10)
3. الاحتمال (لن - Not): لن يؤثر ولا يتأثر. (00)

ويعد وصف وتفسير تلك الأفعال والتفاعلات السلوكية المالية، ودراسة أسبابها والدوافع إليها وآثارها ونتائجها هي من صميم عمل علم الاقتصاد المالي، بالإضافة إلى التصدي للسلوك الضار ومنعه، وتعزيز السلوك النافع (الرشيد) والتشجيع عليه. سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو الجماعات. وهو ما يستلزم نظرية معيارية تخبرنا بما يجب أن يكون عليه الواقع، ويمكن أن نستمد القواعد الأساسية لهذه النظرية من التشريع المالي الإسلامي، بشكل موضوعي مبني على الأسباب والآثار.

ثالثاً – حقيقة الاقتصاد الإسلامي:

هناك خلط شائع بالخطأ بين علم فقه المعاملات المالية في الإسلام، وعلم السلوك المالي (الشهير بالاقتصاد)، فأطلق على كلاهما تسمية "الاقتصاد الإسلامي"، والأصوب هو أنهم علمان، يحتاج كل منهما الآخر ولكنهما ليسا علم واحد. ونفس الأمر ينطبق على الاقتصاد المسيحي، فكما نعلم فقد استمد "آدم سميث" منظومته الأخلاقية من الإنجيل، ولكنه كتب في تحليل السلوك الاقتصادي في الواقع وكيفية توجيهه للاتجاه الأخلاقي المسيحي. وفي العناصر التالية سيستعرض الباحث أبرز الحقائق والتوجيهات الإسلامية في مجال الأموال والسلوكيات المالية:

1. قبل استعراض الحقائق والتوجيهات الإسلامية في مجال الأموال والسلوكيات المالية، وجب أن نعلم أن كل ما منعه فقه المعاملات المالية كان بسبب مفسدته الخالصة، أو أن مفسدته أكثر من مصلحته. (الخزرجي، 2013: 13) وهو ما يجعل من القيود (المؤسسات في شكل آوامر ونواهي)) على السلوكيات المالية الإسلامية قيوداً موضوعية، لإنها مبنية على العلم بآثار في الواقع العملي، واستمرار تحديث ذلك على مر العصور هو واجب شرعي. حيث يستقي علماء الفقه هذه المعلومات من نتائج أبحاث السلوك المالي.
2. يؤكد الإسلام على حقيقة أن الأموال التي على الأرض موزونة ومقدرة بحيث تكون كافية لمعيشة جميع المخلوقات. ولكن قد يحصل البعض على أكثر من حاجتهم، وبعض آخر على أقل من حاجتهم لظروف مختلفة، ولذلك أوجبت الشريعة الإسلامية على الأغنياء إخراج الزكاة ومنها يتم إعطاء الفقراء والمساكين ما يكفي لسد حاجاتهم. وهذا ما يمكننا تسميته بالتراحم المالي، حيث يقوم الأغنياء برحمة السائلين والمحرومين من الفقراء والمساكين من الأرامل والأيتام والشيوخ والعجزة غير القادرين على العمل. وهو ما يؤدي إلى سيادة قيمة الرحمة في المجتمع، وانتشار السلام الاجتماعي، والاستقرار، وهو ما يجعل من الجبهة الداخلية قوية ومتماسكة.
3. يقر الإسلام بحقيقة أن كفاية الأموال التي على الأرض لا تصل لبلوغ جميع الناس حد الترف؛ لأن زيادة الأموال مع الناس لحد الترف تؤدي إلى البغي والفسوق وهو ما يؤدي إلى الدمار والهلاك.
4. يرى الإسلام أن الهدف الحقيقي الرئيس لجمع المال هو الغنى؛ أي الحصول على ما يكفي لإشباع (قضاء) الحاجات، والإنسان في هذا الشأن مثل باقي المخلوقات، فهي جميعاً تسعى للحصول على ما يكفي لإشباع حاجاتها. ولكن بعد بلوغ حد الغنى يسعى الإنسان إلى الاستكثار بهدف التفاخر، ويبدو أن هذه الحقيقة متعلقة بالبشر فقط.
5. يؤكد الإسلام على حقيقة أن شعور الإنسان بالاستغناء يؤدي إلى الطغيان، ولذا يجب التصدي لهذه المشكلة من خلال تدخل الحاكم (ولي الأمر) بوضع التشريعات والعقوبات الرادعة لمن يطغى من أفراد الشعب، وكذلك تصميم نظام سيادي (سياسي) يسمح بتدخل الشعب لردع الحاكم ومنعه من الطغيان.
6. يوضح القرآن الكريم أن جمع المال متصل بعده أو تعديده، ويرى الباحث أن التفسير الاقتصادي لصيغة التشديد "عَدَّدَهُ" يتمثل في الانشغال بفرز المال وتصنيفه وحفظه في الخزائن (والمخازن)، وما يتعلق بذلك من أعمال ضرورية، كإمساك السجلات لمراقبة مقادير تلك الأموال وحركتها، وهي عمليات معروفة في علم المحاسبة وعلم إدارة المخازن (الخزائن). وتخزين المال هو حفظه على علم، والقوة والأمانة شرطان يجب توافرهما على الترتيب في أي شخص يعمل مقابل أجر، ويضاف إليهما شرط ثالث هو العلم في حالة الخازن (أو أي وظيفة أخرى تتطلب إلماماً علمياً معيناً). وهذا التريب هو ترتيب منطقي، فإن القوة الجسدية ضرورية بالدرجة الأولى للقيام بالعمل فلو توافرت الأمانة والعلم في شخص ما ولم تتوافر الصحة، فلن يستطيع العمل، كما إنه إذا توافر العلم ولم تتوافر الأمانة فإنه سيستخدم علمه في النهب والسرقة والرشوة، ... إلخ، كما أن التعليم والتدريب لرفع كفاءة الإنسان الأمين، أيسر كثيراً وأقل تكلفة من تعديل سلوك الإنسان غير الأمين. لذلك وجب التأكد من أمانته قبل التأكد من مؤهلاته العلمية لأداء المهمة.
7. اشترط الإسلام التراضي بين طرفي التجارة البائع والمشتري. والتراضي من الرضا وهو مفهوم مشحون أخلاقيا ونفسياً، وهو يعني القبول الكامل الخالي من أي أثرٍ للإكراه أو حتى التردد. (الماوردي، 2013: 13) أو الندم أو الاضطرار. كما حرم الإسلام الظلم، ومن أبرز صوره المالية نقص الكيل والميزان، والغصب والنصب والسرقة والرشوة وقطع الطريق والربا والسحت وأكل الميراث بغير حق، وأكل أموال اليتيم إسرافاً وبداراً، وبخس الناس أشياءهم (أي الانتقاص من حقوقهم).

8. البخس يمكن أن يتخذ صورتين، الأولى قيام المشتري ببخس قيمة ما يريد أن يشتريه، أو قيام البائع بالمبالغة في قيمة ما يبيع وبالتالي بخس الناس القوة الشرائية لنقودهم، ومنه أيضاً بخس الأجر للعاملين. وبالتالي فمن صور البخس ما يعرف في فقه المعاملات المالية بمصطلح "الغَبن الفاحش"، ونسبة الغبن الفاحش هي الثلث عند عند المالكية، والخُمس عند الحنابلة، وأما الحنفية فقد قدره بعضهم بالعُشر وقدره بعض آخر بنصف العُشر، وبعض ثالث قدروه بالخُمس. (الجزيري، 2003م: 137، 142، 145، 218) وبذلك فإن الحد الأدنى للغبن الفاحش في المذاهب الفقهية هو نصف العُشر (5%) وحده الأعلى هو الثلث (33.33%). وقد كان المتعارف عليه في تجارة المسلمين وجود هامش ربح بنسبة 10%، بالإضافة إلى أجر نظير إدارة التجارة ومقابلة النفقات الدورية للمعيشة. وفقاً لما ذُكر في صحيح البخاري في كتاب البيوع، برقم 2076، في باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة. (قال شريح للغزالين: سنتكم بينكم ربحاً. وقال عبد الوهاب عن أيوب عن محمد بن سيرين: لا بأس بالعشرة بأحد عشرة، ويأخذ للنفقة ربحاً). ومن التجارب العملية التي تؤيد أن الحد الأقصى للربح يجب ألا تتعدى الثلث، هي تجربة التوزيع الوظيفي للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث بلغ نصيب الأجور 75% من الدخل القومي، بينما بلغ نصيب الأرباح 25% فقط، أي ثلث نصيب الأجور. وفقاً لما أشار إليه ساميلسون ونوردهاوس. (ساميلسون ونوردهاوس، 2006)
9. يحرم الإسلام جميع السلوكيات المالية الظالمة بسبب آثارها الضارة، فهي تؤدي على سبيل المثال لوقوع الصراعات في المجتمع التي قد تحتدم لدرجة تصل إلى ارتكاب جرائم القتل، مما يؤدي إلى ضعف السلم والاستقرار الاجتماعي، وهو ما سيؤدي تدريجياً إلى تفكك هذا المجتمع وانهياره في نهاية المطاف.
10. التوجيه الإسلامي الرئيس في مجال الإنفاق المالي هو القوامة؛ أي الاعتدال في الإنفاق بعدم التقتير بالإمساك وقبض اليد إلى العنق، ولا بسط اليد كل البسط، لما لهما من آثار ضارة على النفس وعلى الآخرين. وهو ما يتفق مع حقسقة ما نشاهده في حياتنا اليومية فكل منا يعلم أن هذا السلوك أو ذاك هو سلوك شاذ ولا يوجد شخص سوي يؤيد البخل أو الإسراف.
11. يؤكد الإسلام على حقيقة أن الهدف من إنفاق المال هو التمتع به، وهو ما يطلق عليه الإشباع في الاصطلاح الاقتصادي المعاصر، ويتمثل في "الرضا" بسبب الاستفادة المادية والشعور بالمسرة الذاتية التي يجنيها الشخص من استهلاك سلعة أو خدمة. ويصنف القرآن الكريم التمتع (الإشباع) إلى نوعين؛ فإما أن يكون هذا التمتع بخير أي بشيء نافع لا يضر، فنقول عنه انتفاع (منفعة)، وهو مباح. أو أن يكون الاستمتاع (متعة) بشيء ضار وضرره أكبر من منفعته فيتم النهي عنه، وفرض العقوبة على مرتكبه لما يتسبب فيه من الأضرار.

الخاتمة

توصل البحث لعدد من النتائج يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1. تسود بين كثير من الأكاديميين حالة عامة من عدم الرضا عن الوضع الحالي لعلم الاقتصاد، والأرجح أن اسمه الدقيق هو علم السلوك المالي.
2. هناك عدة محاولات لتجديد علم الاقتصاد، توصلت في مجملها إلى أنه علم يسعى لوصف وتفسير السلوك المالي للبشر، بهدف ترشيد هذا السلوك. ولكي ينضج هذا العلم يحتاج لتكامل معرفي، فلابد أن يستفيد من العلوم الأخرى في وصف وتفسير السلوك المالي للبشر، كعلم النفس السلوكي وعلم الأعصاب، ويحتاج لإدخال أساليب بحثية جديدة، كإجراء التجارب المعملية.
3. محاولات تجديد علم الاقتصاد لم تنجح حتى الآن في بناء علم اقتصاد جديد بديل، بسبب تعقد السلوك الاقتصادي للبشر، وصعوبة تحقيق التكامل المعرفي بين المتخصصين في مجالات مختلفة.
4. يعتبر الاقتصاد التكاملي هو الأساس لعلم الاقتصاد الجديد البديل، ولكنه مازال في بداية الطريق، ويحتاج لتضافر جهود علماء من عدة تخصصات.

وفي ضوء هذه النتائج يوصي البحث بما يلي:

1. التركيز على إجراء الأبحاث المشتركة بين علماء الاقتصاد، والعلماء من التخصصات الأخرى المرتبطة، كعلم النفس والأعصاب، والكيمياء، والفيزياء، والأحياء، وغيرها من التخصصات المرتبطة بالأموال والسلوكيات المالية، مع التوسع في تطبيق المنهج التجريبي، وتلافي الأخطاء أولاً بأول، حتى نصل لمستوى مرتفع من التجارب المنضبطة، الممكن تعميم نتائجها.
2. تكثيف الجهود لإعداد نظرية معيارية، في ضوء الحقائق المثبتة عن آثار السلوكيات المختلفة للبشر.
3. إدخال مقررات دراسية جديدة لطلاب برامج الاقتصاد، لتحقيق التكامل المعرفي الذي يحتاج إلى تزويد الطلاب والباحثين بمعلومات كافية عن التخصصات المرتبطة بالاقتصاد، كعلم النفس السلوكي، وعلم الأعصاب، ونظرية التعقيد ونظرية الفوضى، وغيرها.
4. التوسع في ترجمة ونشر المقالات والأبحاث العلمية المتعلقة بالمقاربات التجديدية في علم الاقتصاد، وإتاحتها لجميع الدارسين والباحثين، حتى يتسنى للباحثين العرب المشاركة في تجديد علم الاقتصاد.
5. التمييز بين كل من: علم الأموال، وعلم الاقتصاد المالي، تمهيداً لاستقلال كل منهما عن الآخر، بهدف التعمق والتوسع في دراسته للوصول لمعلومات أكبر، ونتائج أكثر دقة.
6. إجراء بحوث إسلامية تطبيقية لفهم وشرح الآثار الإيجابية لما هو مشروع، والآثار السلبية لما هو محرم.
7. التمييز بين علم فقه المعاملات المالية، وعلم الاقتصاد (السلوك المالي) بمذهبه الإسلامي، الشهير بالاقتصاد الإسلامي.
8. تغذية الفقهاء بنتائج البحوث الاقتصادية التخصصية الحديثة، لما في ذلك من فائدة كبيرة وعون لهم على فهم السلوكيات والظواهر الاقتصادية، وبالتالي تحديث الأحكام الفقهية بما يواكب العصر، كلما لزم الأمر، دون إفراط ولا تفريط.

لائحة المراجع:

1. إبراهيم، أحمد محمد (1935م). الاقتصاد السياسي. الجزء الأول. الطبعة الثالثة، القاهرة: وزارة المعارف العمومية، المطبعة الأميرية.
2. أبو ريان، محمد علي (2014م). تاريخ الفكر الفلسفي: أرسطو والمدارس المتأخرة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
3. الجزيري، عبد الرحمن، (2003م). الفقه على المذاهب الأربعة. القاهرة: مكتبة الصفا.
4. الخزرجي، فارس فالح، (2013م). أثر اعتبار المصالح والمفاسد في الفتوى. الطبعة الأولى، بغداد: دار الكتب والوثائق.
5. زكريا، فؤاد (2001م). التفكير العلمي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
6. عويضة، الشيخ كامل محمد محمد (بدون تاريخ). الفلسفة السياسية. بيروت: دار الكتب العلمية.
7. العيسوي، إبراهيم (2019م). تجديد الفكر الاقتصادي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
8. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، (1994م). الحاوي الكبير في فقه الإمام. الجزء الخامس، تحقيق وتعليق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود؛ بيروت: دار الكتب العلمية.
9. المحجوب، رفعت (1973م). الاقتصاد السياسي. الجزء الأول، القاهرة: دار النهضة العربية.
10. مطر، أميرة حلمي (1999م). الفلسفة السياسية، الطبعة السادسة، القاهرة : دار غريب.
11. منصور، طلعت، وآخرون (2003م). أسس علم النفس العام. القاهرة: مكتبة الأنجلو.
12. النجار، أحمد حسن (2019م). الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالمياً. الطبعة الأولى، الرياض: العبيكان.
13. باكولز، تود جي (2015م). أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين. الطبعة الثانية، القاهرة: مؤسسة هنداوي.
14. فويت، ستيفن (2017م). الاقتصاد المؤسساتي. ترجمه عن الأمانية مصطفى سرور، ميلانو: المتوسط.
15. لانج، أوسكار (1966م). الاقتصاد السياسي: القضايا العامة. ترجمه عن البولندية ا.هـ ووكر، وعن الإنجليزية الدكتور راشد البراوي، القاهرة: دار المعارف.
16. ساموبلسون، ونوردهاوس (2006). الاقتصاد. ترجمة الطبعة الخامسة عشرة، هشام عبد الله، ومراجعة د؟ أسامة الصباغ، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
17. Akerlof George A. and Yellen, Janet L. (1990). "The Fair Wage-Effort Hypothesis and Unemployment". Oxford University, the Quarterly Journal of Economics, Vol. 105, No. 2, pp.255-283.
18. Anderson, Ross and Moore, Tyler (2006). "The Economics of Information Security". Science, Oct. 27, New Series, Vol. 314, No. 5799, pp. 610-613.
19. Brosnan, Sarah F. and Waal, Frans B. M. de (2003). "Monkeys reject unequal pay". NATURE, VOL 425, 18 SEPTEMBER, pp.297-299.
20. Camerer, Colin F. (2013). "Goals, Methods, and Progress in Neuroeconomics". Annual Review of Economics, Vol. 5, pp. 425-455.

21. Castro Barry and others (1970). "Toward Experimental Economics" Journal of Political Economy , May – Jun, Vol. 78, No. 3, pp. 598-607.
22. Clarke, Christopher (2014) "Neuroeconomics and Confirmation Theory" Philosophy of Science, Vol. 81, No. 2, pp. 195-215.
23. Dolfsma, Wilfred and Hoppe, Hella (2003). "On Feminist Economics". Feminist Review , No. 75, Identities, pp. 118-128
24. Earl, Peter E. (2005). "Economics and psychology in the twenty-first century". Cambridge Journal of Economics, November, Vol. 29, No. 6, pp. 909-926.
25. Etzioni, Amitai (1990). "A New Kind of Socioeconomics". Challenge, Vol. 33, No. 1. pp. 31-32.
26. Farley, John U. (1964). "Brand Loyalty" and the Economics of Information". The Journal of Business, Oct., Vol. 37, No. 4, pp. 370-381.
27. Faulkner, Constance (1986). "The Feminist Challenge to Economics". Journal of Women Studies, Vol. 8, No. 3, Tenth Anniversary Issue: The Women's Studies Movement: A Decade Inside the Academy, pp. 55-61.
28. Foster, Gig (2018). "Ethics in Economics". Agenda: A Journal of Policy Analysis and Reform, Vol. 25, No. 1, pp. 61-75.
29. Hodgson Geoffrey M. (1998). "The Approach of Institutional Economics". Journal of Economic Literature, Mar, Vol. 36, No. 1, pp. 166- 192.
30. Hodgson, Geoffrey M. (2000). "What Is the Essence of Institutional Economics?" Journal of Economic Issues, Jun., Vol. 34, No. 2, pp. 317-329.
31. Kahneman, Daniel (2003). "A Psychological Perspective on Economics". The American Economic Review , May, Vol. 93, No. 2, Papers and Proceedings of the One Hundred Fifteenth Annual Meeting of the American Economic Association, Washington, DC, January 3-5, pp. 162-168.
32. Kelsey, David (1988). "The Economics of Chaos or the Chaos of Economics". Oxford Economic Papers , Mar,, New Series, Vol. 40, No. 1. pp. 1-31.
33. McCall, J. J. (1970). "Economics of Information and Job Search". The Quarterly Journal of Economics, Feb, Vol. 84, No. 1, pp. 113-126.
34. Myrdal, Gunnar (1978). "Institutional Economics". Journal of Economic Issues, Dec, Vol. 12, No. 4, pp. 771-783.
35. Nelson, Phillip (1974). "Advertising as Information". Journal of Political Economy, Jul. - Aug., Vol. 82, No. 4, pp. 729-754.
36. Pearce, David (1994). "Complexity Theory and Economics". Agenda: A Journal of Policy Analysis and Reform , Vol. 1, No. 1, pp. 101-106.
37. Samuelson, Larry (2005). "Economic Theory and Experimental Economics". Journal of Economic Literature , Mar, Vol. 43, No. 1, pp. 65- 107.

38. Stigle,r George J. (1961). "The Economics of Information. Journal of Political Economy". Jun, Vol. 69, No. 3, pp. 213- 225.
39. Thaler, Richard H (2016). "Behavioral Economics: Past, Present, and Future". The American Economic Review, JULY, Vol. 106, No. 7, pp. 1577-1600.
40. Zak, Paul J. (2004). "Neuroeconomics". Philosophical Transactions: Biological Sciences, Nov. 29, Vol. 359, No. 1451, Law and the Brain, pp. 1737-1748.
41. Zak, Paul J. and others (2005). "The Neuroeconomics of Distrust: Sex Differences in Behavior and Physiology". The American Economic Review, May, Vol. 95, No. 2, Papers and Proceedings of the One Hundred Seventeenth Annual Meeting of the American Economic Association, Philadelphia, PA, January 7-9, pp. 360-363.

تحليل الطلب العالمي على النفط الخام خلال الفترة (1980–2019)

Analysis global crude oil demand (1980-2019)

أ. نصر حسين محمود المبروك

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا

الملخص:

تسعى هذه الدراسة لتقديم تحليل للطلب العالمي على النفط الخام بالمجمل خلال الفترة 1980-2019 فهي تغطي سلسلة ممتدة لحوالي أربع عقود من الزمن، وعبر استخدام المنهج التحليلي الوصفي تم تسليط الضوء على اهم تطورات الطلب العالمي على النفط ومعدلات نموه كذلك تحليل اهم العوامل المؤثرة في الطلب على النفط و كذلك دور مصادر الطاقة البديلة للنفط المتجددة وغير المتجددة وتتبع البيانات المتعلقة بها خلال فترة الدراسة، كما استخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي عبر الأسلوب القياسي ومن خلال منهجية ARDL تم تحديد قيم مرونات الطلب الدخلية والسعرية في المدى الطويل وتحديد أثر الاستهلاك العالمي للطاقة ، ومن خلال النتائج تم التوصل الي مرونتي الطلب السعرية والدخلية والتي جاءت منخفضة كنتيجة لأهمية سلعة النفط على الصعيد العالمي ،وجاءت نتائج النموذج القياسي متوافقة مع النظرية الاقتصادية وجيدة من الناحية الإحصائية، وتم تقديم أهم الاستنتاجات التي تم التوصل لها .

وفي الختام قدمت هذه الدراسة عدة توصيات حول ضرورة توجه الدول العربية لإنتاج الطاقة بشكلها النهائي والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة غير المتجددة والمتجددة، إلى جانب تنسيق السياسات السعرية للنفط الخام .

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الطلب العالمي، الطاقة، النفط الخام، معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي.

Abstract:

This study seeks to provide an analysis of the global demand for crude oil as whole during the period 1980-2019. Analysis of the most important factors affecting the demand for oil as well as the role of other renewable and non-renewable energy sources and tracking the data related to them during the study also used the quantitative analysis method through the ARDL methodology, the relations between the variables in the long-run and short run and income and price elasticities of demand were determined and the impact of global energy consumption was determined, the elasticities of price and income demand were reached, which were low as a result of the importance of the oil commodity at the global level, and the results of standard model were consistent with economic theory and statistically good, and finally the most important conclusions and Recommendations reached were presented.

This study made several recommendations about the need for Arab countries to produce energy in its final form and invest in alternative, non-renewable and renewable energy sources, in addition to coordinating the price policies of crude oil.

Key words: Crude Oil Demand, Energy consumption, Global demand, RGDP, Oil price

JEL Classification: F00, F43, O5, Q41, Q43.

مقدمة:

منذ منتصف القرن الماضي بدأ ما يمكن أن يسمي بعصر الطاقة النفطية فقد صار النفط عماد الطاقة العالمية وعاملا هاما مؤثر في النشاط الاقتصادي حتى بات من أهم السلع الاستراتيجية، وقد شهد الطلب العالمي على النفط تطوراً ملحوظا من حيث الكميات ومناطق الاستهلاك، ولما كانت العديد من الدول العربية منتجة ومصدرة للنفط وتعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير كمصدر للدخل وممول للإيرادات العامة لميزانية الدولة، فإن ذلك يستدعي ضرورة دراسة العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط بما يساعد في فهمه وتحليله والتنبؤ باتجاهاته المستقبلية.

1-1أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تحاول تسليط الضوء على موضوع اقتصادي هام وهو استعراض وتحليل الطلب العالمي على النفط واهم التطورات التي طرأت عليه خلال الفترة (1980-2019) كما تستعرض هذه الدراسة أهم العوامل المؤثرة في الطلب على النفط والبيانات العالمية المتعلقة بهذه العوامل، وهو ما يجعلها ذات أهمية علمية للبحاث والأكاديميين المهتمين باقتصاديات الطاقة كذلك ذات أهمية عملية لصناع القرار وراسمي السياسات المتعلقة بالقطاع النفطي.

2-1 مشكلة الدراسة: تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مدى تأثير العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط حيث يشتمل النموذج القياسي على المتغيرات التي يمكن تحديدها كماً ويستبعد أثر العوامل الأخرى كالمخاوف الجيوسياسية وسلوك المستهلك النهائي للمشتقات النفطية.

1- 3 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح المراحل التي مر بها الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1980-2019.
- استعراض اهم العوامل المؤثرة في الطلب على النفط وتطوراتها من خلال البيانات المتعلقة بها.
- تقديم نموذج قياسي مقدر يوضح تأثير كل متغير من المتغيرات المؤثرة في الطلب على النفط وقياس مرونتي الطلب السعرية والدخلية في الاجلين القصير والطويل.

4-1 منهجية الدراسة: سيتم في هذه الدراسة من خلال التحليل الوصفي والبيانات والاشكال البيانية استعراض أهم التطورات التي طرأت على الطلب العالمي على النفط وكذلك تطور العوامل المؤثرة في الطلب على النفط والبيانات المتعلقة بها، كما سيتم من خلال النموذج القياسي المقدر تحليل العلاقة بين الطلب العالمي على النفط والعوامل الكمية المؤثرة فيها وتقدير المرونات السعرية والدخلية في الاجلين القصير والطويل.

5-1 فرضيات الدراسة: تقوم على فرضية وجود علاقة بين الطلب العالمي على النفط وعدد من المتغيرات أهمها الناتج الإجمالي العالمي (GLOBAL R.GDP) وأسعار النفط العالمية والطلب العالمي على الطاقة والطلب على النفط في فترات سابقة، وهي عوامل كمية يمكن تحديد قيمها وقياس أثرها من خلال النموذج القياسي ، حيث تفترض الدراسة بناء على

الدراســات الســابقة والشــكلي الدالي للنموذج وجود علاقة طردية (موجبة) بين الطلب العالمي على النفط ومعدلات نمو الناتج العالمي وجود علاقة عكسية(سالبة) بين أسعار النفط العالمية والطلب العالمي على النفط.

1-2 الدراسات السابقة:

- دراســة (Tsirimokoss 2011) قامت هذه الدراســة بقياس المرونات الدخلية والســعرية للطلب على النفط لعشــرة دول من أعضــاء وكالة الطاقة الدولية وهي (الســويد-الدنمارك-أســبانيا-البرتغال-تركيا-فنلندا-إيطاليا-ألمانيا-اليابان-الولايات المتحدة) خلال الفترة 1980-2009 عبر أخذ الطلب على النفط الخام كمتغير تابع يتحدد من خلال أسعار النفط الحقيقية والناتج المحلي الحقيقي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وقد وجدت هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي للدول محل الدراسة وطلبها على النفط الخام.

- دراسة (Ashraf,hanai And1Others 2018) هدفت هذه الرسالة لتحديد المرونات السعرية والدخلية للطلب على النفط لثلاث من الدول النامية وهي (الصين، الهند، باكستان) والتي تعد من أعلى معدلات نمو الطلب على النفط عالميا وقد أتبعت هذه الدراســة منهجية ARDL لقياس المرونات في المدى القصــير والمدى الطويل حيث وجدت أن المرونات في المدى الطويل كانت أكبر منها في المدى القصير وأن مرونة الطلب السعرية على النفط أكبر من المرونة الدخلية.

- دراســة (lscher1and1Bachan12008) ســعت هذه الدراســة الي تحليل محددات الطلب على النفط في الاقتصــاد الصــيني خلال الفترة 1978-2000 من خلال التحليل الوصــفي للبيانات وكذلك قياســيا عبر اتباع منهجية Engle-Granger وقد وجدت أن الناتج المحلي الإجمالي GDP كان المتغير الأكثر أهمية وتأثيرا في النموذج كما اشــارت لانخفاض المرونة الدخلية للطلب الصــيني على النفط خصــوصــا في المدى القصــير، ومن جانب أخر جاءت المرونة السعرية أعلى وذلك نتيجة اعتماد الصين على العقود الآجلة الأكثر استقرار في أسعار النفط.

1-3 الإطار التحليلي:

يتناول الإطار التحليلي أهم التطورات والمراحل التي مر بها الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1980-2019 كما يســتعرض أهم العوامل المؤثرة بـه وتحليل البيانـات المتعلقـة بتلـك العوامـل وتبيـان أثر العوامـل غير الكميـة كالاضطرابات والمخاوف الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية.

2-3 التطور التاريخي للطلب على النفط:

شهد الطلب العالمي على النفط الخام تطوراً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية فقد أزداد الاستهلاك العالمي من النفط ، كنتيجة لنمو النشاط الاقتصادي بعد الحرب ، وما تلاه من انتعاش نتيجة عمليات إعادة الإعمار، وفقاً لبيانات منظمة

أوبك فقد ازداد طلب أوروبا الغربية على النفط من 3.831 مليون برميل/ يوميا سنة 1960 إلى 12.277 مليون برميل / يوميا سنة 1970، وتضاعف استهلاك اليابان من النفط من 535 ألف برميل / يوميا سنة 1960 ليصل إلى 4.341 مليون برميل / يوميا سنة 1971 ، ومنذ مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي ظلت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" والتي تضم أكبر الدول الصناعية تستهلك ما يفوق ثلث الطلب العالمي على النفط , وفيما لم تزد حصة الصين من الطلب العالمي عن 1.2 % في عام 1970 ، إلا أن معدل الاستهلاك الصيني للنفط ظل الأعلى نمواً بشكل مستمر، ففي عام 1980 كان يشكل ما نسبته 2.7% وفي العام 1995 بلغ 4.5 % ، وفي العام 2019 أصبح يشكل 14% من إجمالي الطلب العالمي على النفط وبحسب بيانات أوبك فقد نمى الطلب العالمي على النفط خلال فترة الدراسة من 62.927 مليون برميل/يوميا سنة 1980 ليصل الي 100.030 مليون برميل/يوميا سنة 2019 أي بمعدل نمو يبلغ 58.9%.

وبصفة عامة، يتصف الطلب على النفط الخام بأنه طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية أي أن النفط الخام لا يطلب لذاته، من منظور أن النفط الخام لا يمثل سلعة للاستهلاك النهائي، حيث يمكن تصنيف الطلب على النفط ومشتقاته حسب طلب القطاعات الاقتصادية وأهمها طلب قطاع النقل والمواصلات والمتمثل في الوقود اللازم لتسيير وسائل النقل وطلب القطاع الصناعي وطلب وقود التدفئة، إضافة إلى الطلب اللازم لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وبحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية "EIA" فإن الطلب العالمي على النفط يأتي بنسبة 54% من قطاع النقل والمواصلات بينما يأتي بنسبة 36% من القطاع الصناعي حيث يحتاج القطاع للنفط والمشتقات النفطية في العمليات الإنتاجية لتوليد الطاقة اللازمة والحرارة اللازمة في الصناعات المستخدمة للطاقة الحرارية كذلك قد يحتاج للنفط كمدخلات إنتاج ومواد خام كما في حالة صناعة اللدائن والبتر وكيماويات، ويأتي ما نسبته 4% من إجمالي الطلب العالمي على النفط من قطاع توليد الكهرباء.

3-3 النفط ومصادر الطاقة البديلة: نهت الصدمة النفطية الأولى عام 1973 الدول المستهلكة للنفط للضرورة إيجاد مصادر للطاقة بديلة للنفط وذلك عبر البحث عن مصادر أخري غير متجددة كالفحم والغاز الطبيعي و أنواع النفوط غير التقليدية كالنفط الصخري، كما سعت هذه الدول للبحث و الاستثمار في مصادر الطاقة الجديدة مثل الطاقة النووية والطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح وغيرها ، حيث يؤثر التقدم التكنولوجي الذي ينعكس في صورة انخفاض في تكلفة استخدام هذه البدائل في أسعار النفط وفي الكميات المطلوبة منه ، مثلما تؤثر أسعار النفط والكميات المطلوبة منه في الجدوى الاقتصادية للمصادر البديلة الأمر الذي يدخل في اعتبارات العلاقة بين النفط بمصادر الطاقة البديلة في المدى القصير والطويل .

1-3-3 مصادر الطاقة البديلة غير المتجددة: كسلعة بديلة للنفط فإن الطلب على بدائل النفط يرتبط بعلاقة طردية بأسعار النفط، علاوة على أن الطاقة تعتبر سلعة استراتيجية وذات أهمية قصوى للدول الصناعية الكبرى، لذلك تسعى هذه الدول لوضع استراتيجيات لتأمين التدفق الدائم لإمدادات الطاقة عبر تنويع مصادرها، حيث يمكن تصنيف

بدائل النفط إلى الفحم والغاز الطبيعي ومصـــادر الطاقة غير الأحفورية، كالطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. وسنستعرض هنا تطور الطلب على مصادر الطاقة البديلة للنفط خلال فترة الدراسة.

أ – **الفحم** : كان الفحم هو الوقود الأكثر شـيوعا كمصـدر للطاقة قبل أن تتراجع أهميته مع صـعود دور النفط منذ منتصف القرن العشرين , بحسب بيانات شركة النفط البريطانية(B.P) شكّل الفحم سنة 2019 ما نسبته 27.1% من مصادر الطاقة العالمية، حيث تعتبر الصين حاليا هي المستهلك الأكبر للفحم إذ بلغ استهلاكها منه لسنة 2019 ما نسبته 50.7 % من إجمالي الاستهلاك العالمي للفحم, في حيـن بلغ استـهلاك دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" مجتمعة في نفس العام ما نسـبته 20.3 % من إجمالي الاسـتهلاك العالمي للفحم, حيث تسـبب نسـب التلوث المرتفعة الناتجة عن استعمال الفحم ضغوطا على الدول المستخدمة له وعلى رأسها الصين للحد من استعماله و الاتجاه نحو مصادر أخري أقل تلويثا للبيئة.

ب – **الغاز الطبيعي**: يتميز استخدام الغاز الطبيعي بأنه غاز سريع الاشتعال وبانخفاض معدل الانبعاثات الملوثة للبيئة الناتجة عنه قياسـا بالنفط والفحم، حيث يقدر ما يطلقه الغاز الطبيعي من الكربون بما يعادل 0.63 طن كربون عند احتراق كمية من الغاز تعادل طن مكافئ من النفط، بينما يطلق طن النفط المكافئ ي ما يعادل 0.82 طن كربون، كذلك فإن الغاز أصـبح يتميز بكفاءة أعلى عند اسـتعماله كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية وذلك بعد اسـتحداث تقنية الدورة المركبة.

ويتم اسـتخدام الغاز كوقود للسـيارات المعدلة لاسـتخدام الغاز وهو ما يزيد من كفاءته الاقتصـادية في توفير الطاقة و انخفاض التكلفة البيئية لاستخدامه ، حيث ساهم الغاز الطبيعي سنة 2019 بما نسبته 24.7% من إجمالي مصادر الطاقة عالميا، ونظراً لارتباط أسـعار الغاز بأسـعار النفط العالمية ارتباطا طرديا كسـلعة بديلة للنفط فقد انخفضـت أسعار الغاز مع انخفاض أسعار النفط ، وهو ما ساهم في تزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال العقود الثلاث الماضية بنسبة 274% ،وبحسب بيانات (B.P) لسنة 2019 فإن الولايات المتحدة تأتي في طليعة مستهلكي الغاز الطبيعي عالميا بنسـبة تصـل 21.7% من اجمالي الاسـتهلاك العالمي للغاز الطبيعي يليه روسـيا الاتحادية بنسـبة 11.3% الاتحاد الأوروبي بنسبة 10% فيما يشكل الاستهلاك الصيني ما نسبته 7.8% من إجمالي الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي ، أما على صعيد الشرق الأوسط فتأتي ايران في الطليعة بنسبة 5.7% من اجمالي الاستهلاك العالمي تليها المملكة السعودية بنسبة 2.8% ثم مصر بنسبة 1.5%.

من جانب الإنتاج تشير بيانات (B.P) لسنة 2019 أن الولايات المتحدة تعد أكبر منتجي الغاز الطبيعي عالميا بنسبة 23.3% من إجمالي الإنتاج العالمي تليها روسـيا الاتحادية بنسـبة 17%، وعلى صـعيد الشـرق الأوسـط فتعتبر إيران أكبر المنتجين بنسـبة تصـل الي 6% من إجمالي الإنتاج العالمي تليها دولة قطر بنسـبة 4.3%، وقد نمى الإنتاج العالمي للغاز بنسـبة 279%خلال الفترة 1980-2019.

ج -**الطاقة النووية** : كان اسـتغلال الطاقة النووية كمصـدر بديل للطاقة أحد أهم نتائج الصـدمة النفطية الأولى في عام 1973، فجاء الاسـتثمار في مجال أبحاث الطاقة النووية للأغراض السـلمية كأحد الحلول المطروحة, وبالفعل توسـعت

الدول النووية في برامجها السلمية و دخلت الخدمة خلال عقد الثمانينيات المزيد من المفاعلات النووية السلمية لمجابهة ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات و النصف الأول من عقد الثمانينيات ، إلا أنها واجهت عقبة المخاطر المصاحبة لإنتاج الطاقة النووية و التي أكدتها عدة حوادث أهمها انفجار مفاعل مايللاند في الولايات المتحدة سنة 1979 ومفاعل تشرنوبيل في أوكرانيا سنة 1986 .

وقد واجهت الاستثمارات في مجال توليد الكهرباء من الطاقة النووية العديد من المشاكل في عقد التسعينات فبالإضافة إلى المخاطر العالية كذلك فإن المفاعلات النووية جابهت مشكلة تكلفة التخلص من النفايات النووية وتكاليف خروج المفاعل من الخدمة.

من الناحية التقنية، فإن توليد الطاقة الكهربائية من خلال الطاقة النووية لا يختلف كثيرا عن إنتاجه عبر النفط أو الفحم أو الغاز الطبيعي، سوى أن المصدر الحراري في هذه الحالة يكون عبر التفاعل النووي وبرغم الكفاءة العالية إلا أن الاستعمال النووي قد تراجع بعد حوادث مايل لاند وتشرنوبيل ومفاعل فوكوشيما باليابان، تشير بيانات الوكالة الدولية للطاقة النووية لسنة 2019، أن فرنسا تعد الأولى عالميا في توليد الكهرباء من خلال الطاقة النووية، إذ تبلغ مساهمة الطاقة النووية في توليد الكهرباء فيها 70.6% تليها أوكرانيا وسلوفاكيا بنسبة 59% لكلاهما ثم المجر بنسبة 49.2% ، وتعد ايران الأولى علي صعيد الشرق الأوسط بنسبة 1.8%.

3-3-2مصادر الطاقة المتجددة:

بحسب الوكالة الدولية للطاقة المتجددة يتم تعريف الطاقة المتجددة بأنها " جميع أشكال الطاقة المنتجة من مصادر متجددة وبطريقة مستدامة "، كما تتميز بانخفاض معدلات التلوث البيئي الناتجة عنها، وهو أحد أهم الأسباب التي تدعم الاستثمارات والأبحاث في هذا المجال.

أهم مصادر الطاقة المتجددة: -

أ - الطاقة الشمسية: تعد الطاقة الشمسية أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، فهي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، حيث تعتبر أحد أهم بدائل النفط كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية حيث يشهد الاستهلاك العالمي من الطاقة الشمسية نموا مستمرا، إذ بلغ معدل النمو السنوي للاستهلاك العالمي من الطاقة الشمسية خلال سنة 2019 بنسبة 170% عما كان عليه سنة 2015 , تأتي الصين في طليعة الدول المستخدمة للطاقة الشمسية بنسبة 31.6% تليها الولايات المتحدة بنسبة 15.2% من اجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة الشمسية سنة 2019,

ب- طاقة الرياح: تقوم طاقة الرياح على تحويل الطاقة الحركية الناتجة عن دوران المراوح المواجهة للرياح إلى طاقة كهربائية عبر توربينات أو محركات، حيث تقدر قدرة التوربينات الكبيرة الحجم على توليد ما بين 650 كيلو وات إلى 1.5 ميغاوات، وتعد الصين الأعلى استخداما لطاقة الرياح حيث بلغت نسبة استخدامها 28.5% من أجمالي الاستهلاك العالمي لطاقة الرياح سنة 2019 تليها الولايات المتحدة بنسبة 21%.

تنشـط الأبحاث في أنواع أخري من مصـادر الطاقة المتجددة كالطاقة الكهرومائية وطاقة حرارة جوف الأرض وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء عالميا بحلول سنة 2015 بحوالي 23 % فيما تتوقع بأنها ستنمو لتصل إلى 31 % بحلول العام 2040.

يوضح الجدول رقم (1) نسبة مساهمة كل مصدر من مصادر الطاقة في توفير الطاقة عالميا ويلاحظ من البيانات التراجع التدريجي لنسبة مساهمة النفط في انتاج الطاقة عالميا في مقابل تنامي مساهمة مصادر الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي نتيجة الضغوط البيئية وسياسات الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

جدول رقم (1) مساهمة كل مصدر مصادر الطاقة في توفير الطاقة عالميا " نسبه المئوية"

السنة	النفط	الغاز	الفحم	الطاقة النووية	الطاقة المتجددة	الطاقة الكهرومائية
1980	%45	%19	%27	%2	%0	%6
1985	% 39	% 21	% 29	% 5	% 0	%6
1990	% 39	% 22	% 28	% 6	% 0	%5
1995	% 38	% 22	% 26	% 6	% 1	%7
2000	% 38	% 23	% 25	% 6	% 1	%7
2005	% 36	% 23	% 29	% 6	% 1	%5
2010	% 33	% 24	% 30	% 5	% 2	%6
2015	% 33	% 24	% 29	% 4	% 3	%7
2019	%32.9	%24.1	%27.1	%4.2	%4.9	%6.4

تم احتساب النسب من قبل الباحث عبر تحليل بيانات شركة B.P

BP Energy Outlook. 2020 edition

لقد نما الطلب العالمي على الطاقة بشتى مصادرها بشكل متفاوت بين مناطق العالم، حيث يوضح الجدول (2) نسب الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين ومجموعة OECD والهند والشرق الأوسط إلى إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال الفترة 2000-2019، حيث سجل الطلب الصيني معدل النمو الأعلى وكذلك الهند في مقابل تراجع الطلب من مناطق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويعزى لذلك للنمو الاقتصادي والسكاني الذي تشهده الصين والهند، من جانب اخر فإن الشرق الاوسط وبرغم كونه منتجا رئيسيا لمصادر الطاقة الأحفورية إلا ان نسب طلبه على الطاقة من الإجمالي الطلب العالمي ظلت منخفضة ولم تنمو بشكل كبير نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي الصناعي و الإنتاجي.

جدول (2) النسبة المئوية لحصة أهم مناطق الطلب العالمي على الطاقة

السنة / المنطقة	2000	2005	2010	2015	2019
الولايات المتحدة	%24.1	% 21.1	%18.3	%16.9	%16.3
الصين	%10.8	%16.5	%20.5	%23	%26.1
الاتحاد الأوروبي	%18.6	%16.8	%14.6	%12.6	%10.4
مجموعة OECD	%58.3	%52.1	%46.3	%42.2	%40.3
الهند	%3.8	%3.6	%4.4	%5.2	%5.8
الشرق الاوسط	%4.3	%4.9	%5.8	%6.3	%6.4

*المصدر : Bp-Energy-outlook-2021-data-pack

1-4 أهم العوامل المحددة للطلب على النفط

ويمكن تحديد أهم العوامل فيما يلي:

1. **السكان** : يرتبط نمو السكان بعلاقة طردية مع الطلب على النفط ، حيث يؤدي تزايد السكان خصوصا في الحضر والمدن إلى زيادة استهلاك الطاقة على وجه العموم وبالأخص الوقود المشتق من النفط الخام لازدياد حركة النقل و المواصلات وتزايد النشاط الاقتصادي كنتيجة لزيادة السكان , بحسب إحصاءات الأمم المتحدة فإن تعداد سكان العالم قد ازداد بمقدار يفوق الضعف من حوالي 4.43 مليار نسمة سنة 1980 ليصبح 7.75

مليار نسمة سنة 2019 أي بمعدل نمو 74.9% في حين كان نمو الطلب العالمي على النفط بمعدل 58.9% وبلغ معدل نمو الاستهلاك العالمي للطاقة 108% أي بمقدار يفوق الضعف .

2. **دخل الأفراد:** يؤثر دخل الفرد ونمط حياته سواء أكانت في الريف أو الحضر على مقدار استهلاكه من الطاقة عموما ومن النفط والمشتقات النفطية على وجه التحديد، فتحسن مستوي الدخل يعني قدرة أكبر على الإنفاق على الطاقة وكذلك المزيد من الإنفاق على السلع المعمرة والمزيد من امتلاك السيارات وتزايد حركة النقل والمواصلات غير أن الزيادة النسبية في الطلب على الطاقة عادة ما تكون بقدر أقل من الزيادة النسبية في دخول الأفراد.

3. **هيكل الناتج المحلي:** يشير هيكل الناتج المحلي إلى نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث تختلف هذه القطاعات في استهلاكها للطاقة، وهو ما يمكن أن ينعكس على أوجه استهلاك الطاقة وذلك لتباين نسب استخدام الطاقة من القطاع الصناعي إلى قطاع الخدمات، وبحسب بيانات B.P فقد بلغت حصة قطاع الصناعي في العام 2018ما نسبته 43.4% من اجمالي استخدام الطاقة عالميا في حين بلغت نسبة قطاع البناء 29.3% أما قطاع النقل والمواصلات فيمثل ما نسبته 20.6% وهو ما يفسر ارتفاع الطلب على الطاقة والنفط من الدول الصناعية والعلاقة بين استهلاك النفط و معدلات نمو الناتج الإجمالي.

4. **أسعار النفط:** كغيره من السلع الاقتصادية يرتبط الطلب على النفط بعلاقة عكسية بأسعار النفط مع الأخذ بالاعتبار مرونة الطلب السعرية للنفط والتي تعكس مقدار التغير في الطلب على النفط الناجم عن تغير أسعاره، تناولت العديد من الدراسات قياس المرونة السعرية للنفط، تناول تقرير (Rupa5Ghanda42015) أثر أسعار النفط الخام و الصدمات النفطية على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية في عدة بلدان متباينة من حيث خصائصها ودرجة نموها وتقدمها ، منها المصدرة للنفط كالسعودية ، و الصناعية المتقدمة و المنتجة للنفط كالولايات المتحدة و الصناعية المتقدمة المستوردة للنفط كالاتحاد الأوروبي، النامية المستوردة للنفط كالهند، كما تناول دراسة حول الخصائص العامة لدول الأوبك وأثر تقدم تقنيات صناعة الغاز على أسعار النفط وذلك خلال الفترة (1971 -2011) ، حيث أوضح تداخل العلاقات بين أسعار مختلف أنواع النفط الخام العالمية ، فيما بين أن الواردات النفطية تمثل ما لا يزيد عن 1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي، بالرغم من ان الاتحاد الأوروبي يستورد ما نسبته 75% من احتياجاته من النفط من الخارج ، و لعل في ذلك ما يوضح ضمنيا انخفاض الأهمية النسبية للتغيرات في الأسعار في التأثير على طلب الاتحاد الأوروبي من النفط لاسيما في المدى القصير.

يوضح الشكل (1) الأسعار الاسمية والحقيقية لبرميل النفط خلال الفترة (1960 - 2019) بقيمة الدولار سنة 2016، ويبين الشكل تراجع القيمة الحقيقية لأسعار النفط برغم ارتفاع القيمة الاسمية لسعر البرميل وهو ما يعكس تراجع قيمة العوائد الحقيقية للصادرات النفطية بالنسبة للدول المصدرة نتيجة لتآكل قيمة الدولار الأمريكي في المدى الطويل.

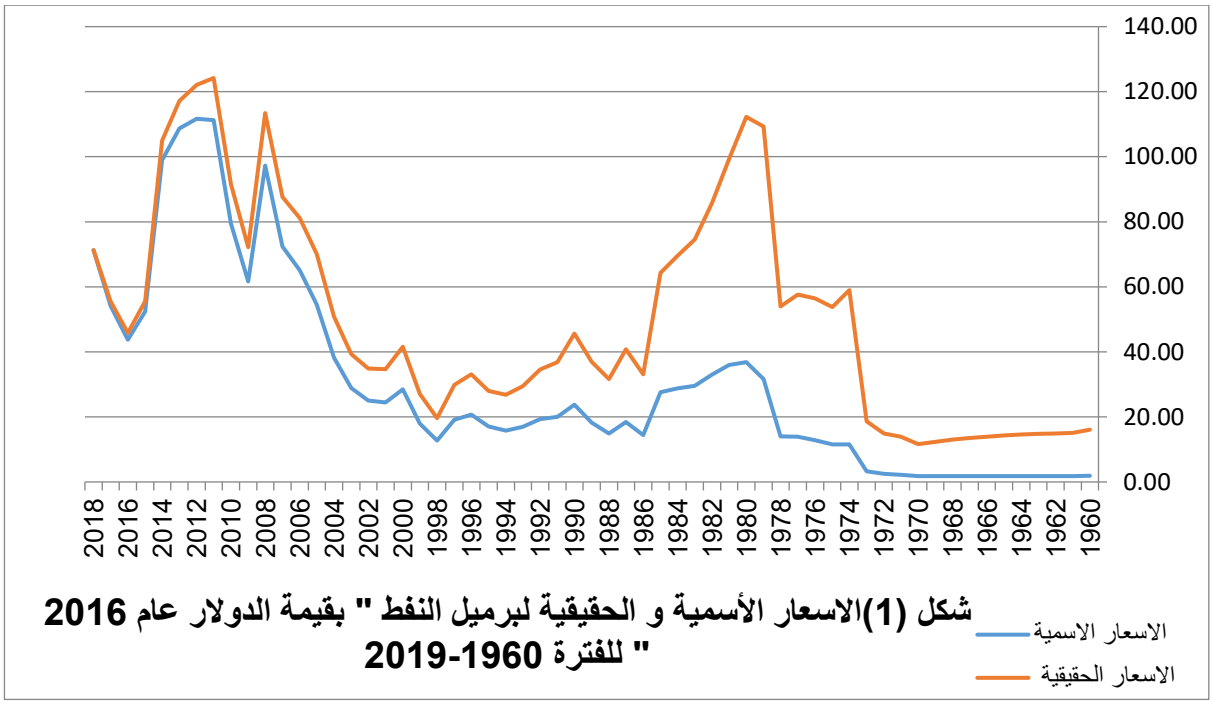

شكل (1)الاسعار الأسمية و الحقيقية لبرميل النفط " بقيمة الدولار عام 2016 " للفترة 1960-2019

المصدر: قاعدة بيانات شركة B.P **BP Energy Outlook. 2020 edition**

5. **الضرائب على المشتقات النفطية**: الانخفاض في أسعار النفط العالمية لا ينعكس بشكل كامل على أسعار المستهلك النهائي في الدول الغربية ، وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك بسبب الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية، حيث تتعدد أشكال هذه الضرائب وأهمها الضرائب النوعية التي تصنف المشتقات النفطية حسب نوعها وتختلف فيما بين وقود السيارات و وقود التدفئة المنزلي وهي النوع الأبرز من الضرائب على المشتقات النفطية إذ تتراوح نسبتها بين 70% و80% من إجمالي الضرائب على استهلاك المشتقات النفطية، أما النوع الآخر وهو الأبرز لما يلاقيه من قبول شعبي فهو ضريبة الكربون وتفرض على الاستهلاك المرتفع للمشتقات النفطية , وتعد الدول الاسكندنافية وسويسرا رائدة في هذا النوع من الضرائب وغالبا ما يتم توجيه إيرادات هذه الضريبة لتنمية إنتاج مصادر الطاقة البديلة, حيث تساهم هذه الضرائب في المحصلة الأخيرة في ارتفاع أسعار المشتقات النفطية بالنسبة للمستهلك النهائي برغم انخفاض أسعار النفط الخام من الدول المصدرة له يعني ذلك أن الانخفاضات في أسعار النفط الخام عالميا لا تنعكس إلا بشكل محدود في الطلب على هذه السلعة في الأسواق المحلية.

6. **اتفاقيات المناخ**: تزايد الاهتمام الدولي بظاهرة التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة (Warming) في العالم الناتجة عن انبعاثات الغازات الدفيئة حتى وصلت الجهود الدولية إلى اتفاقية باريس 2015 ، والتي تهدف إلى خفض حدة ارتفاع درجة حرارة العالم بحلول سنة 2100 عبر تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بشكل أساسي باستهلاك الطاقة المستمدة من مصادر الطاقة التقليدية , ويقتضي ذلك ترشيد استخدام الفحم و النفط و دعم و تشجيع مصادر الطاقة المتجددة غير الباعثة للغازات , ولذلك فإن التزام الدول الموقعة على هذه الاتفاقية التزاماً كليا أو جزئيا بوعودها في ترشيد استهلاك الطاقة سيحد من نمو الطلب العالمي على النفط بالأخص في الدول الصناعية الغربية " الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة و كندا " ، حيث ستتراجع أهمية النفط كمصدر للطاقة عالميا بحلول

عام 2040 وفق عدة سيناريوهات طرحتها وكالة الطاقة لدولية "IEA" سوف تتراوح فيها أهمية النفط كمصدر للطاقة ما بين 27 % إلى 21 % من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي سنة 2040 في مقابل 31.1% سنة 2013 فيما تشير التوقعات إلى أن معدلات النمو الأعلى في الطلب على النفط ستكون من نصيب الصين والهند والاقتصادات الناشئة.

نمو الناتج الإجمالي "GDP": يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه" القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد في سنة واحدة." وبالتالي فإن التغير في معدلات نمو الناتج الإجمالي يعكس وتيرة النشاط الاقتصادي الإنتاجي والخدمي، ويتضح من الشكل رقم (2) تذبذب معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة 1980-2019 فقد تراوحت بين (0.1%-) سنة 2009 كأدنى معدل نمو وذلك نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية و 5.4% كأعلى معدل نمو تحقق خلال فترة الدراسة، ونتيجة لاستخدام النفط كمصدر للطاقة اللازمة للإنتاج العالمي الي جانب استخدامه في قطاعات اخري مرتبطة كالنقل والمواصلات واستخدام المشتقات النفطية كمواد خام في عديد من الصناعات فان معدلات النمو في الناتج الإجمالي تؤثر في معدلات النمو في الطلب على النفط بعلاقة طردية حيث يوضح الجدول (3) تطور نسب التغير في الناتج المحلي العالمي والتغير في معدلات الطلب العالمي على النفط وذلك على مدى كل خمس سنوات خلال الفترة 1980 - 2019.

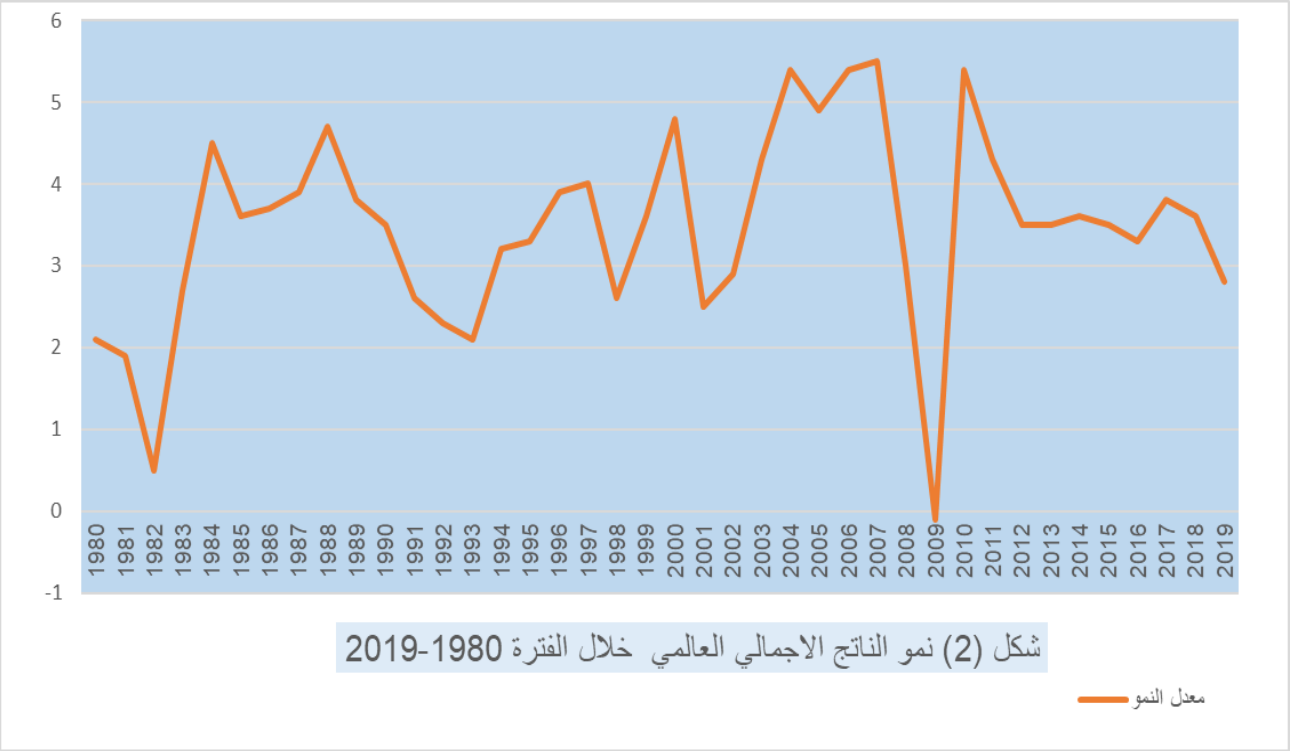

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

جدول (3) التغيرات النسبية في معدلات نمو الناتج العالمي والطلب على النفط

الفترة	التغير النسبي في معدلات الطلب العالمي على النفط	التغير النسبي في معدلات الناتج المحلي العالمي
1984-1980	- %7.7	%11.7
1990- 1985	%12	%19.6
1996-1991	%7	%13.3
2002 - 1997	%6	%15.1
2008-2003	%7.7	%20
2015-2009	%10.8	%19.6
2019- 2016	%3.2	%13.5

*تم احتساب نسب تغير الطلب العالمي على النفط من قبل الباحث من خلال تتبع بيانات أوبك

* المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير https://data.albankaldawli.org/indicator/

بيانات منظمة أوبك https://asb.opec.org/index.php/data-download2020

بالنظر إلى البينات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن معدلات النمو في الطلب على النفط على المستوى العالمي تأخذ نفس اتجاه معدلات النمو في الناتج العالمي، وإن اختلفت قيم معدلات النمو بين المتغيرين، ما يؤشر بشكل مبدئي على وجود علاقة طردية بينهما، ويؤشر من ناحية أخرى عند التدقيق بقيم معدلات النمو لكل منهما على ارتفاع الكفاءة في استخدام الطاقة المستمدة من النفط بفضل التقدم التكنولوجي وسياسات ترشيد استخدام الطاقة ونمو استخدامات الطاقة البديلة.

بصفة عامة ساهمت العوامل الاقتصادية ونمو السكان وغيرها من العوامل في تطور الطلب العالمي على النفط خلال فترة الدراسة فقد نما الطلب العالمي على النفط بمعدل 58.9% خلال الفترة (1980-2019) ليزداد من 62.927 مليون برميل / يوميا سنة 1980 إلى 100.030 مليون برميل / يوميا سنة 2019, بشكل متناسق مع الزيادات التي حصلت في الناتج الإجمالي العالمي.

يوضـح الشـكل (3) تطور الطلب العالمي على النفط الخام خلال الفترة 1980-2019 حيث يلاحظ أنه وعلى الرغم من التطور في استخدامات الطاقة البديلة، إلا أن الطلب العالمي على النفط قد أخذ اتجاها تصاعدياً.

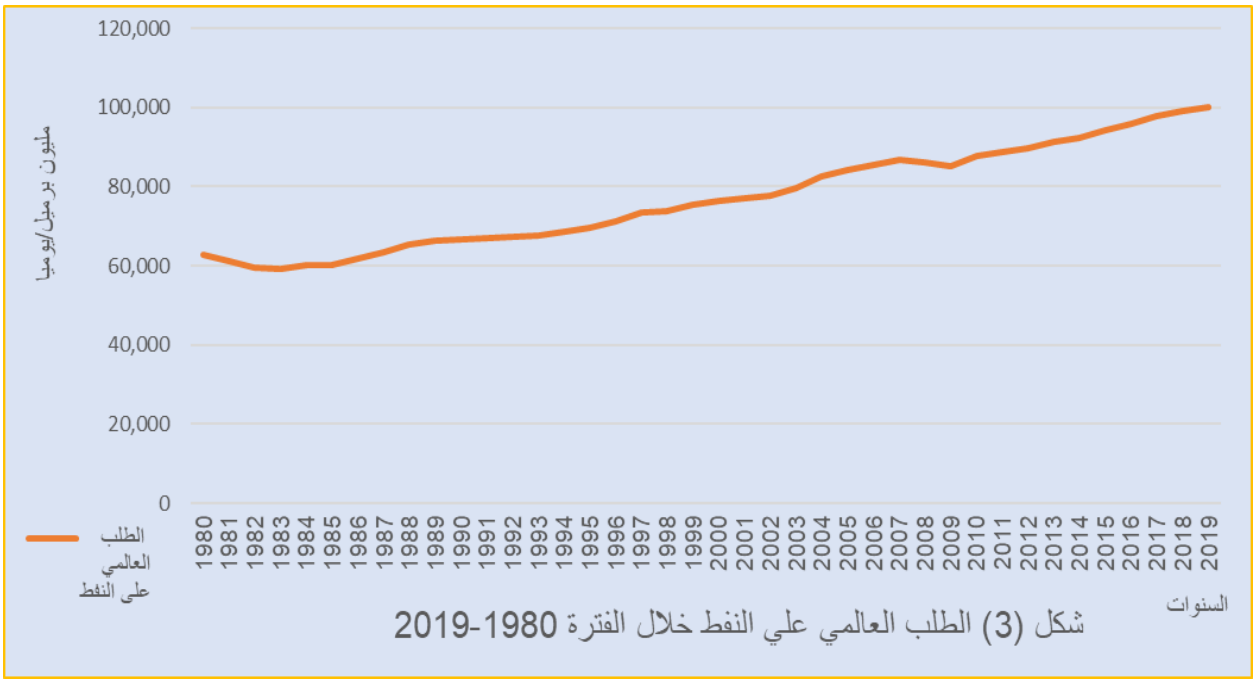

المصدر: قاعدة بيانات منظمة أوبك **https://asb.opec.org/index.php/data-download2020**

ومع ذلك فإن معدلات نمو الطلب على النفط تختلف من بلد إلى آخر، ومن منطقة اقتصـادية إلى أخري حيث يعتبر الاقتصاد الأمريكي حاليا المستهلك الأكبر للنفط الخام إذ بلغ استهلاكه سنة 2019 حوالي 20.863 مليون برميل / يوميا، وهو ما يعادل 20.8 % من إجمالي الطلب العالمي على النفط، يليه الاقتصاد الصيني باستهلاك بلغ 13.485مليون برميل / يوميا سـنة 2019، وهو ما يشـكل 13.4 % من إجمالي الطلب العالمي بينما بلغ اسـتهلاك الاتحاد الأوروبي 11.298مليون برميل / يوميا وهو ما يشكل 11.2 % من إجمالي الطلب العالمي على النفط.

1-5 النموذج القياسي: يتناول الجانب العملي من الدراسـة قياس أثر التغيرات في معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي وأسـعار النفط على كميات الاسـتهلاك العالمية للنفط الخام، وذلك في المدى الطويل والقصـير إضـافة إلى تأثير عوامل أخري مؤثرة في الطلب على النفط الخام سيشملها النموذج.

2-1-5 دراسات سابقة:

وفي هذا الإطار، سـوف يتم اسـتعراض عدة دراسـات عملية مقاربة للنموذج محل الدراسـة والنماذج التي اسـتخدمها والنتائج التي توصلت إليها.

- دراسـة (**saad & shahbaz 2012**) تناولت هذه الدراسـة الطلب علي المشـتقات النفطية في عدد من الدول الافريقية الأعضاء بمنظمة أوبك وهي الجزائر وليبيا ونيجيريا وانغولا خلال الفترة 1980-2007 وبتحليل البيانات

الخاصـــة بهذه الدول وعبر منهجية ARDL تم تقدير مرونتي الطلب الدخلية والســـعرية للطلب على المشـــتقات النفطية بهذه البلدان، وذلك عبر قياس العلاقة بين معدلات دخل الفرد والطلب علي المشـــتقات النفطية لتحديد المرونة الدخلية و العلاقة بين الأسعار الحقيقة للمشتقات النفطية والطلب عليها وقد بينت النتائج أن الطلب علي المشـــتقات النفطية في هذه الدول اكثر اســـتجابة للتغيرات في الدخل من التغيرات في الأســـعار الحقيقية سواء في المدى الطويل او القصير.

- دراســـة **(Asali62011)** تهدف الي معرفة اثر التطوير التكنولوجي في خفض اســـتهلاك النفط حيث تم من خلالها تحليل الطلب علي النفط من مجموعة الدول الصـناعية السـبع الكبرى ومجموعة البريكس إذ تمثل هذه المجموعتان أعلى معدلات الاستهلاك العالمي للنفط فهي تضم الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل وألمانيا وفرنســا وغيرها من الدول الصـــناعية أي ما يشـــكل حوالي 70% من اجمالي الطلب العالمي على النفط، و باتباع منهجية ARDL قامت الدراسة بتحديد مرونة الطلب الدخلية من خلال علاقة متغير الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بالطلب على النفط وكان متوســـط المرونة الدخلية في المدى القصـــير يســـاوي 0.41 وفي المدى الطويل يســاوي 0.78 ، بينما كان متوســط المرونة الســعرية في المدى القصــير (0.05-) وفي المدى الطويل (0.15-) وذلك خلال الفترة خلال الفترة 1990-2010.

- دراسة **(Tsirimokos 2011)** تناولت هذه الدراسة مرونات الطلب السعرية والدخلية على النفط الخام لحالة عشرة من الدول الأعضـاء بوكالة الطاقة الدولية و من بينها عدة دول أعضـاء بالاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1980-2009) باســتخدام طريقة المربعات الصــغرى ، كانت متغيرات هذه الدراســة : الكميات المســتهلكة من النفط الخام ســنويا للدول محل الدراســة كمتغير مســتقل ومتوســط أســعار النفط الخام العالمية ســنويا ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و اســتهلاك دول الدراســة للنفط الخام في الســنة الســابقة كمتغيرات مســتقلة ، كانت نتائج الاختبارات الإحصائية لهذه الدراسة ذات معنوية إحصائية وتراوحت قيم R^2 بين 82% إلى 97% وجدت هذه الدراسة أن مرونة الطلب الدخلية على النفط بالنســبة لألمانيا في المدى الطويل 0.86 بينما لإيطاليا فقد كانت 1.711 أما مرونات الطلب السعرية فكانت لألمانيا في المدى الطويل 0.099- و لإيطاليا 0.140- و هي من أهم دول الاتحاد الأوروبي .

- دراسة **(الكسو اني 1998)** قامت هذه الدراسة بتحليل بيانات الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1972-1994 بهدف تقدير مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي باستخدام نماذج اللوغاريثم وقد اســتنتجت هذه الدراســة بأن مقدار مرونة الطلب الســعرية قد بلغت (0.084+) بينما بلغت مرونة الطلب تجاه ســعر الصــرف (0.23-) كما اســتنتجت هذه الدراســة بأن أســعار الصــرف مقابل الدولار الأمريكي تلعب دوراً هاما في تحديد مستوى الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي.

5-1-3الصيغة الرياضية للنموذج المقدر:

النموذج القياسي محل هذه الدراسة تم بناءه وفق أهم متغيرات الدراسة التي جاء ذكرها في الإطار النظري للدراسة، وهي:

1- كميات الطلب العالمي للنفط الخام بألاف البراميل يوميا **(OD)** جاءت كمتغير تابع.

أما المتغيرات المستقلة فهي أهم العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط الخام، وهي:

1- معدل النمو الحقيقي للناتج ا الإجمالي العالمي **(GDP)** وهو يعكس مدى النشاط الاقتصادي كمؤشر للدخل، وبالتالي فإن الدراسة تفترض وجود علاقة طردية بينه وبين الطلب على النفط الخام عالميا وهذه العلاقة تمثل مرونة الطلب الدخلية للنفط على مستوي العالم.

2- متوسط الأسعار السنوية للنفط الخام **(P)**، ويمثلها سعر خام برنت، وتفترض الدراسة وفق النظرية الاقتصادية وجود علاقة عكسية بينه وبين الطلب العالمي على النفط الخام هذه العلاقة تمثل المرونة السعرية للنفط على مستوي العالم.

3- **(EN)** ويمثل إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة بالمجمل بالوحدات الحرارية Exajoules، سنويا ويفترض وجود علاقة طردية بينه وبين الطلب العالمي على النفط الخام.

وتكون الصيغة الرياضية للعلاقة بين المتغيرات كالاتي:

$$OD = F\ (GDP, P, EN) _____ 1$$

حيث:

OD: كمية الطلب العالمي على النفط " بألاف البراميل/ يوميا ".

GDP: الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي "بنسبة النمو المئوية سنويا ".

P: متوسط سعر النفط الخام سنويا "سعر البرميل بالدولار الامريكي ".

EN: إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة" بمئات الوحدات الحرارية Exajoules ".

وهي الصيغة الرياضية الأساسية للدالة ولتحويلها الي الصيغة القياسية المقدرة يتم إضافة بند المتغير العشوائي μ وهو يضاف إلى الصيغة الخطية ليعبر عن المتغيرات الأخرى التي لم يشملها النموذج.

وبتحويل النموذج من الصيغة الرياضية إلى صيغة النموذج اللوغاريثمي لتأخذ شكل النموذج القياسي التالي:

$$Log\ OD = \beta 0 + \beta 1 GDP + \beta 2 log P + \beta 3 log\ EN + \mu _____ 2$$

وقد تم تحويل جميع المتغيرات الي الصورة اللوغاريثمية باستثناء معدلات نمو الناتج الإجمالي لأخذه قيم سالبة لذا فيستحسن ابقاءه على الصورة الخطية. (الدليمي، 2018)

2-5 اختبار ديكي فولر الموسع (المعدل):

يعد تحديد مستوي سكون المتغيرات الإجراء الأول لتحديد أسلوب التقدير الملائم للنموذج، ويمكن تحديد مستوي سكون المتغيرات عبر اختباري فيليبس بيرون"p.p" أو ديكي فولر الموسع "ADF"، واللذان يوضحان ما إذا كانت المتغيرات ساكنة عند المستوى أو بعد أخذ الفرق الأول أو الثان ولقد تم اختيار اختبار ديكي فولر الموسع لتحديد مستوي سكون المتغيرات.

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات النموذج لاختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج.

الجدول (4) Augmented Dickey – Fuller

المتغير	Level	قيمة "T" المحتسبة	قيمة T الجدولية عند 1%	قيمة T الجدولية عند 5%	Prop
OD	1	-4.783	-3.61	-2.94	0.0004
GDP	0	-4.493	-3.61	-2.93	0.0009
P	1	-5.60	-3.61	-2.94	0000
EN	1	-4.910	-3.61	-2.94	0.0003

تم الوصول إلى النتائج بتحليل بيانات النموذج باستخدام برنامج EViews.

وتوضح النتائج أن جميع المتغيرات ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، ماعدا متغير الناتج الإجمالي العالمي المستقر عند المستوى، كذلك تشير قيم "t" إلى أن جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى او بعد أخذ الفرق الاول، وهو ما يعني أن المتغيرات في فترات سابقة لها أثر على النموذج وبالتالي فإن التقدير بنموذج المتغيرات المتباطئة ARDL يعتبر النموذج الأنسب لتوافق النتائج مع افتراضات هذا النموذج.

3-4 الاختبارات التشخيصية:

يوضح الجدول (5) نتائج مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية لمعرفة مدى ملاءمة النموذج المستخدم لدراسة العلاقات بين المتغيرات.

جدول (5) نتائج الاختبارات التشخصية

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمالية
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey LM	F– Statistic	0.6318	0.466
التوزيع الطبيعي	Jarque – Bera	1.510	0.469
اختبار انعدام مشكلة اختلاف التباين Breusch- pagan - Godfrey	F– Statistic	0.6872	0.6613
	Obs *R– Square (6)	4.461	0.6145
	Scaled explained ss	2.606	0.8564
DW- ECM	2.06		
R^2 -ECM	%87.5		
Adjusted R^2 -ECM	%86.7		

1. **–اختبارالارتباط الذاتي LM:** وهو اختبار يوضح مدى استقلالية مشاهدات حد الخطأ عن بعضها البعض، و باستخدام اختبار **LAGRANG6MULTIPLIER** "**LM**" وبالنظر إلى النتائج الواردة بالجدول (5) نلاحظ أن اختبار لاغرانج يشير إلى عدم وجود دليل احصائي لقبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض حيث نجد أن قيمتها الاحتمالية 0.466 وهو ما يعني أن مشاهدات البواقي مستقلة عن بعضها البعض، كما أوضحت نتائج الاختبار أن قيمة دربن واتسون الإحصائية تساوي 2.06 أي أنها تقترب من 2 حيث أن القيم الجدولية لاختبار دربن واتسون DU=1.56 وهو ما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.
2. **قيمة R^2** : تدل على إن المتغيرات المستقلة قادرة على شرح ما نسبته 86.7% من قيمة المتغير التابع وعليه يمكن القول بأن النموذج يصلح لتقدير العلاقة في الأجل الطويل بين متغيراته.

3. اختبـــــار **Breusch-pagan-Godfrey:** يعـــد مـــن اهـــم الاختبـــارات المســـتخدمة فـــي الكشـــف عـــن وجـــود مشـــكلة عـــدم ثبـــات التبـــاين، النتـــائج الـــواردة بالجـــدول (5) تشـــير الـــي خلـــو النمـــوذج مـــن مشكلة عدم ثبات التباين.

4. **-اختبـــــار التوزيـــــع الطبيعـــــي:** التوزيـــع الطبيعـــي مـــن أهـــم الافتراضـــات فـــي قيـــاس العلاقـــات الاقتصـــادية، ولـــذلك فـــإن مـــن التأكـــد مـــن توزيـــع أن مشـــاهدات حـــد الخطـــأ العشـــوائي موزعـــة توزيعـــا طبيعيـــا بوســـط حســـابي مســـاوٍ للصـــفر وتبـــاين ثابـــت، يعـــد اختبـــار **Jarque-Bera** أحـــد أهـــم اختبـــارات التـــوزيعي الطبيعـــي، بحســـب النتـــائج الـــواردة بالجـــدول (5) نلاحـــظ أن قيمـــة اختبـــار **Jarque–Bera** بلغـــت **1.510** وبقيمـــة احتماليـــة **0.469** وهـــي أكبـــر مـــن مســـتوى الدلالـــة 5% وهذا ما يدل على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

4-4 العلاقات بين متغيرات النموذج في المدى الطويل:

توضـــح النتـــائج الـــوارد بالجـــدول(6) تـــأثير المتغيـــرات المســـتقلة علـــى المتغيـــر التـــابع فـــي المـــدى الطويـــل حيـــث بلغـــت مرونـــة الطلـــب الســـعرية علـــى الـــنفط الخـــام **(0.07-)** و يعنـــي ذلـــك أن التغيـــر فـــي اســـعار الـــنفط بمقـــدار 1% يـــؤدي إلـــى تغيـــر الطلـــب العـــالمي علـــى الـــنفط الخـــام بنســـبة 0.07% ، فـــي حـــين بلغـــت المرونـــة الطلـــب الدخليـــة **(0.02)** وهـــي تـــدل علـــى أن معـــدل الطلـــب العـــالمي علـــى الـــنفط الخـــام ســـيتغير بمقـــدار 1% فـــي حـــال تغيـــر معـــدل نمـــو النـــاتج الإجمـــالي العـــالمي 0.02%، تـــأثر اجمـــالي الطلـــب العـــالمي علـــى الطاقـــة كـــان هـــو الأعلـــى حيـــث بلـــغ (0.94) ويعنـــي أن التغيـــر فـــي الطلـــب العـــالمي علـــى الطاقـــة بمقـــدار 1% ســـيؤدي الـــي تغيـــر الطلـــب العـــالمي علـــى الـــنفط الخـــام بمقـــدر 0.94%، ، وكـــل النتـــائج جـــاءت متوافقـــة مـــع النظريـــة الاقتصـــادية ، تـــدل قيمـــة **F** علـــي أن كـــل المتغيـــرات ذات معنويـــة إحصـــائية عنـــد مختلف درجات الثقة .

جدول (6) العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.028142	0.011267	2.497676	0.0180
LP	-0.079685	0.021995	-3.622947	0.0010
LEN	0.946749	0.066256	14.28925	0.0000
C	5.783671	0.336239	17.20106	0.0000
EC = LOD - (0.0281*GDP -0.0797*LP + 0.9467*LEN + 5.7837)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	16.35888	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	38	Finite Sample: n=40		
		10%	2.592	3.454
		5%	3.1	4.088
		1%	4.31	5.544
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816

*تم الوصول الي النتائج باستخدام برنامج Eviews11

4- 5 نموذج تصحيح الخطأ "ECM":

يوضح الجدول (7) نموذج تصحيح الأخطاء بالنموذج في المدى القصير وذلك لبلوغ التوازن في الأجل الطويل وهي توضح أن متغير الطلب العالمي على النفط في فترة سابقة يرتبط بعلاقة عكسية بالطلب الحاضر على النفط، أي ان التغير في المخزونات النفطية بمقدار 1% يؤدي الي تغير الطلب على النفط الخام بمقدار 0.17%، كذلك تشير النتائج الي وجود علاقة طردية بين إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والطلب العالمي على النفط الخام حيث يؤدي التغير في إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة 1% الي التغير في الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة 0.36%، يتجه النموذج نحو التوازن خلال مدة تبلغ خمس سنوات و ذلك بأخذ مقلوب قيمة cointEq(1/0.193823).

جدول (7) نموذج تصحيح الأخطاء

Sample: 1980 2019
Included observations: 38

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOD(-1))	-0.178025	0.065094	-2.734887	0.0102
D(LEN)	0.368428	0.045539	8.090406	0.0000
CointEq(-1)*	-0.193823	0.020169	-9.609815	0.0000

*تم الوصول الي النتائج باستخدام برنامج Eviews11

4-6 المجموع التراكمي لتكرار البواقي: يستخدم للتحقق من خلو النموذج المقدر من وجود تغيرات هيكلية عبر الزمن، هناك اختبارين يمكن استخدامهما لهذا الغرض وهما:

1- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM).

2- اختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUMQ).

ويتحقق هذا الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و (CUSUMQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5%، أما إذا انتقل الشكل البياني خارج الحدود عند مستوى 5% فإن المعاملات تكون غير مستقرة.

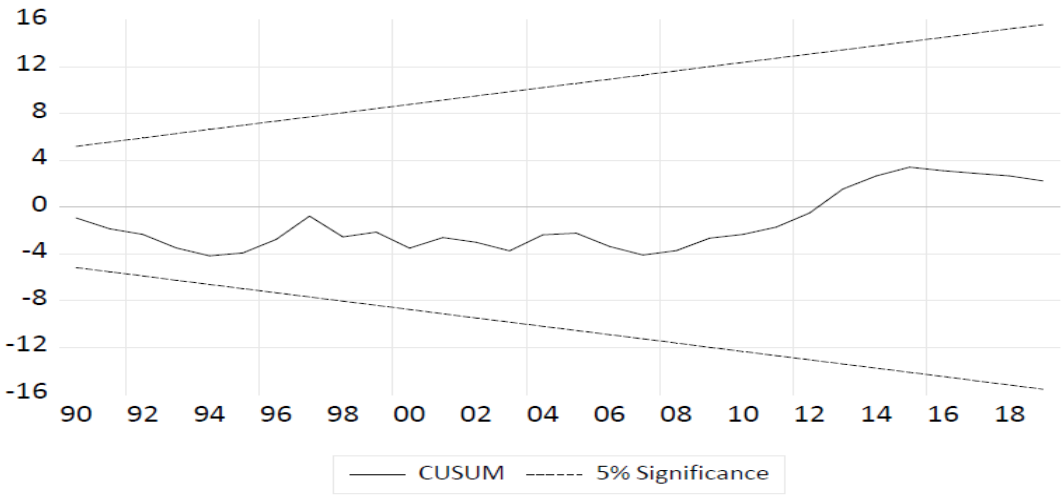

شكل (4) المجموع التراكمي لتكرار البواقي

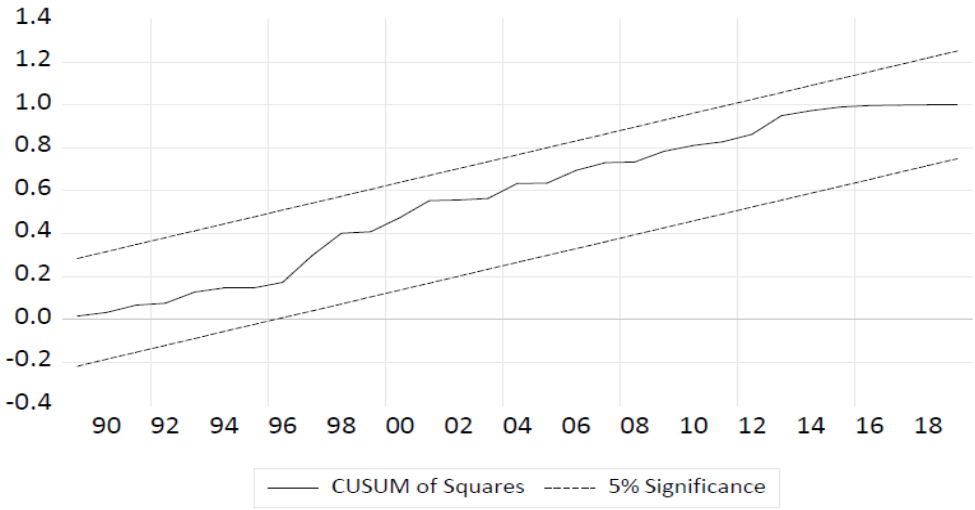

شكل (5) مجموع المربعات التراكمي

بالنظر للشـــكلين البيانيين اعلاه نلاحظ من الشـــكل البياني الأول والخاص باختبار المجموع للبواقي المتابعة التراكمي (CUSUM) والذي يعبر عن وســـط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة وهو ما يؤكد ثبات معاملات النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5%.

أما الشكل الثاني والخاص باختبار مجموع المربعات التراكمي (CUSUMSQ) فنلاحظ أن الخط داخل حدود المنطقة الحرجة للبواقي المتابعة عند مستوى 5% وهو ما يدل على إستقرارية النموذج.

4-7 الاستنتاجات:

من خلال النتائج التي توصـلت إليها الدراســة من خلال النموذج القياســي المقدر يمكن اســتخلاص الاســتنتاجات الآتية:

1- أن التغيرات في اســعار النفط الخام تؤثر في الطلب العالمي على النفط بقدر أكبر من تأثير التغيرات في معدلات الناتج الإجمالي العالمي في الاجل الطويل.

2- انخفاض مرونتي الطلب الســعرية والدخلية لأهمية ســلعة النفط عالميا وعدم قدرة مصــادر الطاقة البديلة على توفير احتياجات الطاقة العالمية كبديل كامل للنفط كذلك الاحتياج للنفط كعنصر انتاج في صناعات الأخرى غير الطاقة كالصناعات البتروكيماوية والبلاستيك.

3- وجود تأثير قوي للاستهلاك العالمي من الطاقة في الطلب على النفط الخام وذلك راجع لاستخدام النفط ومشتقاته كمصدر رئيسي من مصادر توليد الطاقة عالميا.

4- النتائج الاقتصادية للنموذج جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية وافتراضات النموذج ونتائج الدراسات السابقة.

التوصيات:

1 – ضرورة توجه الدول العربية المصدرة للنفط إلى الاستثمار في انتاج وتصدير الطاقة بشكلها النهائي من خلال انتاج وتصدير الكهرباء كرافد لتصدير النفط الخام.

2 – تنسيق السياسات السعرية بين الدول العربية المصدرة للنفط وذلك لتأثير التغيرات في أسعار النفط على الطلب العالمي على النفط بشكل أكبر من تأثير التغيرات في النشاط الاقتصادي العالمي.

3 – نتيجة لتزايد الاعتماد على مصادر الطاقة الأخرى البديلة للنفط سواء كانت من الوقود الاحفوري كالغاز او مصادر الطاقة المتجددة فإنه من الضرورة بما كان أن تتجه الدول العربية للاستثمار في هذه المصادر لتستمر قدرتها على المنافسة في سوق الطاقة العالمي.

لائحة المراجع:

1. ابدجمان ,مايكل (1985) الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة , ترجمة : محمد إبراهيم , دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ،1985 ص 39-40
2. الرميحي ، محمد. (1982). النفط و العلاقات الدولية:وجهة نظر عربية. تأليف محمد الرميحي، ، المجلس سلسلة عالم المعرفة، عدد 52،الوطني للثقافة والفنون والاداب, الكويت .ص 13
3. السماك ، محمد أزهر. (1981). جغرافية النفط و الطاقة. وزارة التعليم العالي: وزارة التعليم العالي، بغداد –العراق، (الصفحات 89-95).
4. بكري ،كامل و يونس، محمود. (1986). الموارد و اقتصادياتها. تأليف كامل بكري ، محمود يونس، دار النهضة العربية.بيروت لبنان (صفحة 21).
5. جعفر ، نبيل. (2011). اقتصاد النفط. تأليف نبيل جعفر، اقتصاد النفط دار إحياء التراث. بيروت ، لبنان (الصفحات 32-44).:
6. جيجاراتي، دامودار. (2015). الاقتصاد القياسي -الجزء الأول. تأليف: دامودار جيجاراتي، ترجمة: هند عبد الغفار، عفاف على حسين، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2015
7. جيجاراتي، دامودار. (2015). الاقتصاد القياسي -الجزء الثاني. تأليف: دامودار جيجاراتي، ترجمة: هند عبد الغفار، الرياض، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2015
8. عبد الله، حسين (2006) مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، نوفمبر 2006، ص 27-24
9. المبروك، نصر حسين (2020) أثر النمو في الاتحاد الأوروبي على صادرات النفط الليبي الخام 1985-2018،رسالة ماجستير غير منشورة .أكتوبر2020 –جامعة بنغازي - ليبيا. ص 52-77
10. الدليمي، مالك علام (2018) قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015) رسالة ماجستير منشورة .2018 جامعة الفلوجة – العراق. ص -139
11. الكسواني، ممدوح الخطيب (1998)، مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي. مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 8.22مجلد 26، ص 106-132.
12. BP. Statistical Review of World Energy 2020
13. IMF, 2021
14. Asali (2011) Testing for oil saving technological changes in ARDL models of demand for Oil in G7 and BRICs Petroleum Studies Department, Research Division, OPEC, Vienna, Austria – AVAILBLE ON (http://businessdocbox.com/Green_Solutions/71238685-Testing-for-oil-saving-technological-changes-in-ardl-models-of-demand-for-oil-in-g7-and-brics.html)

15. shraf,hania and khan. Irfan (2018) Price and Income Elasticities of Crude Oil Demand: Cross Country Analysis European Online Journal of Natural and Social Sciences, vol 7, NO 1, 2018 – AVAILBLE ON (https://european-science.com/eojnss_proc/article/view/5394/2536)

16. Carollo Salvatore (2012) "Understanding Oil Prices a Guide to What Drives the Price of Oil in today's Markets "John Wiley & Sons, Ltd

17. Christos Tsirimokos (2011), "Price and Income Elasticities of Crude Oil Demand", Master thesis, Department of Economics, Swedish University of Agricultural Sciences 2011(published) AVAILBLE ON (https://www.researchgate.net/publication/325934142_Price_and_Income_Elasticities_of_Crude_Oil_Demand_The_case_of_ten_IEA_countries)

18. saad, Suleiman & shahbaz , Muhammad (2012) Price and Income Elasticities of Demand for Oil Products in African Member Countries of OPEC: A Counteraction Analysis Department of Economics and Management Sciences, Nigerian AVAILBLE ON, (https://mpra.ub.uni-muenchen.de/37390/1/MPRA_paper_37390.pdf)

19. https://asb.opec.org/index.php/data-download-2020

20. https://data.albankaldawli.org/indicator/

21. http://www.bp.com/statisticalreview

22. https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/EURO

تطوير معاصر لنظرية آدم سميث في الثمن

Contemporary Development of Adam Smith's Price Theory

د. أحمد محمد عادل عبد العزيز

باحث أول، وزارة التأمينات الاجتماعية، عضو المكتب الاستشاري المعاون لوزير التضامن الاجتماعي (الأسبق)، مصر

الملخص:

يستهدف هذا البحث تطوير نظرية آدم سميث ووضع تصور لنظرية معاصرة، تجمع بين الجوانب الواقعية والمعيارية. بحيث يمكن تفسير كيف يتحدد الثمن الطبيعي (المعياري أو العادل)، وتوضيح علاقته بالثمن السوقي الواقعي في الأحوال المختلفة، لتحديد مدى انحراف الثمن السوقي في الواقع عن الثمن الطبيعي المعياري. مما يساعدنا على سد الفجوة بينهما على أساس من القيم والمبادئ الإنسانية. وسيتبنى هذا البحث فرضية الإنسان التعاوني المتعاطف أو الاجتماعي، بعيدًا عن السلوك الانتهازي الأناني للإنسان الاقتصادي (Econ)الذي افترضته النظرية النيوكلاسيكية. ويوصي هذا البحث بضرورة انتهاج المذهب التدخلي، الذي يرى ضرورة تدخل الحكومات لضبط انحرافات الثمن السوقي، والحفاظ على التساوي بينه وبين الثمن الطبيعي بأكبر قدر ممكن.

كلمات مفتاحية: آدم سميث، العرض، الطلب، الثمن الطبيعي، الثمن السوقي، التوازن، الاقتصاد المعياري.

Abstract:

This research aims to develop Adam Smith's Price theory and to visualize a contemporary theory, which combines the Positive and Normative aspects. Explanting how the Natural (normative or fair) Price is determined, and clarification of its relationship to the Market Price in different cases, to determine the extent to which the Market Price actually deviates from the Normative Natural Price. This helps us to bridge the gap between them on the basis of human values and principles. This research will adopt the hypothesis of the sympathetic or social cooperative human being, away from the selfish opportunistic behavior of the economic human (Econ) assumed by the neoclassical theory. Therefore recommends governments intervene to control the deviations of the market price, and to maintain the inequality between it and the Natural Price as much as possible.

Key words: Adam smith, Demand, Supply, Natural Price, Market Price, Equilibrium, Normative Economics.

مقدمة:

أولاً – إشكالية البحث:

يستند تحديد الثمن في الأسواق حالياً للنظرية النيوكلاسيكية، وهو ما أدى إلى ظهور إشكالية تبرير ارتفاع الأسعار بآليات السوق والتأكيد على أن ثمن السوق في الأجل الطويل لابد وأن يتساوى مع الثمن العادي، الذي تعاملت النظرية النيوكلاسيكية معه باعتباره مطابق للثمن الطبيعي في نظرية آدم سميث. وبمراجعة نظرية آدم سميث وجد الباحث أن نظرية الثمن عنده تختلف اختلافاً جوهرياً عن النظرية النيوكلاسيكية. وبالرغم من أفضليتها إلا أن نظرية آدم سميث في الثمن تحتاج لبعض التطوير لتصبح أكثر مناسبة للعصر الحالي، بحيث يمكننا تفسير كيفية تكون الثمن في السوق، وأسباب انحرافه عن الثمن الطبيعي (العادي أو العادل أو المعياري)، ووضع تصور لكيفية سد الفجوة بينهما للحفاظ على الثمن السوقي مساوياً للثمن الطبيعي.

ثانياً - أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما سيترتب على إعادة قراءة نظرية الثمن الكلاسيكية عند "آدم سميث" وتطويرها بمنظور معياري، من زيادة القدرة على إدارة الأسواق بشكل أفضل يسمح بالتصدي الفعال للمشاكل التي تسببت فيها نظرية الثمن النيوكلاسيكية السائدة حالياً، وعلى رأس تلك المشاكل سوء توزيع الدخل الذي أدى لزيادة الفقر، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ثالثاً - هدف البحث:

يسعى هذا البحث لوضع تصور لنظرية معيارية في الثمن، نستطيع من خلالها تحديد مدى انحراف واقع الثمن السوقي عن الثمن الطبيعي (العادل) بما يساعدنا على تصويب الأوضاع على أساس من القيم والمبادئ العليا للإنسان الذي تصوره آدم سميث بوصفه كائن اجتماعي متعاطف ومتعاون مع الآخرين، والذي تم تطويره في الاقتصاد الاجتماعي باسم الإنسان الاجتماعي Homo- Sociolicus، بعيداً عن الأنانية التي يتسم بها الإنسان الاقتصادي Homo-Economicus الذي افترضته المدرسة النيوكلاسيكية.

رابعاً – منهجية البحث وخطته:

سيقوم البحث باستقراء نظرية الثمن عند آدم سميث من واقع كتابه ثروة الأمم، مع تقييم تلك النظرية، وإدخال التعديلات اللازمة عليها من وجهة نظر الباحث لاستنباط نظرية معيارية في الثمن، مستندة في الأساس للفكر الاقتصادي عند آدم سميث.

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب، تصدى الأول لعوائد عوامل الإنتاج ودورها في تكوين الثمن، وتناول الثاني الثمن والطلب والعرض وأنواعهم، واستعرض الثالث تحديد الثمن السوقي الواقعي وعلاقته بالثمن الطبيعي المعياري، ثم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.

المطلب الأول عوائد عوامل الإنتاج ودورها في تكوين الثمن

أولاً – عوامل الإنتاج وعوائدها عند آدم سميث:

يتضح من قراءة كتاب ثروة الأمم لآدم سميث، أن عوامل الإنتاج عنده ثلاث هي: العمل ورأس المال والأرض. وقد تناولها في الجزء الأول إجمالاً في الفصل السادس عندما تحدث عن الجزء المكون لأسعار السلع، ثم تناولها فُرادى في ثلاثة فصول هي الثامن والتاسع والحادي عشر.

ويمكن ترتيب وإيجاز أفكار آدم سميث حول عوامل الإنتاج وعوائدها، مع التعليق برأي الباحث، على النحو التالي:

1. **العمل**: ويعرفه سميث على إنه الكدح والمشقة، ويرى أن الأعمال تتفاوت فيما بينها حسب درجة الصعوبة والإبداع والبراعة. والثمن الطبيعي للعمل هو الأجر، ويرى سميث أن هناك حداً أدنى للأجر يجب أن يكون كافياً لإعالة العامل ويمكنه من تكوين أسرة وإعالتها، حتى لا تنقرض الأيدي العاملة مع الزمن. ووضح "سميث" أن عصره قد شهد اتحادات سرية لرجال الأعمال لخفض الأجور، مع نظام قانوني يدعمهم ضد العمال المطالبين بحقوقهم من خلال اتحادات العمال العلنية التي تميل للشغب والعنف، وعادة ما ينتهي بها المطاف إلى لا شيء سوى معاقبة زعمائهم.[1] وقد توصل "دونالد ستابيل" إلى وجود شبه كبير بين الأجر باعتباره الثمن الطبيعي للعمل عند آدم سميث، وفكرة المدرسيين عن الأجر العادل خصوصاً عند توما الإكويني.[2]

ويرى الباحث أن نظرة آدم سميث للعمل وحصوله على الأجر قد اقتصرت على العمل لدى الغير، وقام باستبعاد عمل صاحب المشروع في إدارة مشروعه فاعتبر عائد الإدارة جزء من ربح رأس المال. ويفضل الباحث عدم استبعاد إدارة صاحب المشروع (المنظم) من عنصر العمل، وأن ما يحصل عليه مقابل هذا العمل هو أجر وليس ربح. وهو ما يتفق مع وجهة نظر "ساي".[3]

2. **رأس المال**: وعائده الربح ويختلف من نشاط إلى آخر لعدة اعتبارات تؤدي أحياناً لزيادته كالمخاطرة، أو تؤدي إلى انخفاضه ككثرة المنافسين في ذات المجال. وقد اعتبر "آدم سميث" أن الفائدة جزء من أرباح رأس المال، ويرى أنه

1 آدم سميث، (2016)، ثروة الأمم، المجلد الأول، ترجمة وليد شحادة، الطبعة الأولى، دار الفرقد، دمشق، ص ص 44، 82.

2 Donald R. Stabile, (1997), Adam Smith and the Natural Wage: Sympathy, Subsistence and Social Distance. Review of Social Economy, Vol. 55, No. 3, pp. 292-311.

3 مارتين ريكيتس، (2008)، اقتصاديات المشروع. تعريب محمود حسن حسني، مراجعة جاب الله عبد الفضيل، دار المريخ، الرياض، ص: 92.

من المعقول أن تذهب نصف الأرباح في شكل فائدة مستحقة للمقرض إذا كان المشروع قد تم تنفيذه برأس مال مقترض، وهو ما يعني استبعاده لإمكانية نقل عبء الاقتراض إلى الأسعار.[4] ويتفق نسبياً رأي "سميث" في الفائدة من حيث تقاسم الربح مع أحكام توزيع الربح في صيغة المضاربة المعمول بها شرعاً في فقه المعاملات الإسلامية، إلا أنه يتعارض معه من حيث اعتبار العملية هي عملية اقتراض يضمن فيها المقترض رد المال وفائدته للمقرض، وإن كان هذا الموضوع يحتاج أن يفرد له بحث مستقل.

وينتقد سميث الجشع التجاري في قوله: (وعند رفع سعر السلع يعمل ارتفاع الأجور بالطريقة نفسها التي تفعلها الفائدة البسيطة في تراكم الدين. أما ارتفاع الربح فيعمل كما تعمل الفائدة المركبة. لكن تجارنا وأرباب الصناعة لدينا يتذمرون كثيراً من الآثار السيئة لارتفاع الأجور عند رفعهم للسعر، وبذلك تقل مبيعات بضائعهم داخلياً وخارجياً. وهم لا يقولون شيئاً عن الآثار السيئة لارتفاع الأرباح؛ هم صامتون فيما له صلة بالآثار الضارة لأرباحهم. لا يشتكون إلا من أجور أولئك الأشخاص).[5] ويرى "وليام كامبل" William Campbell أن آدم سميث لا يمجد أبدًا الأنانية والجشع والسعي الجامح لتحقيق مكاسب شخصية، سواء في كتابه الذي حمل عنوان المشاعر الأخلاقية، أو في كتاب ثروة الأمم. فالغرض من فكر سميث الأخلاقي والقانوني والاقتصادي هو ابتكار إطار مؤسسي مناسب يمكن من خلاله التعبير عن المصلحة الذاتية دون إلحاق الأذى بأفراد آخرين.[6] والباحث يتفق مع ذلك تماماً، حيث يبدو واضحاً أن نظرية آدم سميث لم تهمل الجانب الإنساني الأخلاقي، على عكس النظرية النيوكلاسيكية.

3. **الأرض**: وتستحق الريع أي الإيجار، وهو المقابل الذي يدفعه المستأجر مقابل استعمال الأرض. يعتبره سميث سعر احتكاري لا يتناسب مع ما قد يكون المالك قد أنفقه لتحسين الأرض، أو ما يستطيع أخذه، بل مع ما يستطيع المستأجر دفعه، وهو ما يعتمد على ما يستطيع المستأجر تحصيله من الأرض، فكلما ارتفعت أسعار منتجات الأرض ارتفع إيجارها.[7]

ثانياً – رؤية الباحث لعوامل الإنتاج وعوائدها:

قام الباحث بتطوير رؤية آدم سميث لعوامل الإنتاج وعوائدها ليتم تقسيمها إلى عنصرين فقط كالتالي:

1. **العمل**: لا خلاف على أن العمل هو كل جهد بشري يتم بذله (حتى الأفكار يحظى مبتكرها بحماية تعرف بحقوق الملكية الفكرية) سواء كان هذا العمل لدى النفس (المنظم أو مالك المشروع أو ما يعرف بصاحب العمل) أو كان العمل لدى

4 آدم سميث، مرجع سابق، ص 112.

5 نص مقتبس من: المرجع السابق، ص 113.

6 William F. Campbell, (1967), Adam Smith's Theory of Justice, Prudence, and Beneficence. The American Economic Review, Vol. 57, No. 2, Papers and Proceedings of the Seventy-ninth Annual Meeting of the American Economic Association , p.572.

7 آدم سميث، مرجع سابق، ص ص 163-165.

الغير، وفي كل الأحوال عائد العمل هو الأجر الذي يجب أن يحسب ليكون تعويضاً عادلاً عما بذله الشخص من جهد من حيث الكم والكيف.

ويجب أن يغطي الأجر في حده الأدنى احتياجات العامل اللازمة لبقائه على قيد الحياة بصحة وفي مستوى معيشي آدمي لائق، من طعام وشراب وملبس ومسكن وأثاث ومفروشات وأدوات وأجهزة منزلية وصيانة دورية وبدل إهلاك للأجهزة والأدوات وكل ما له إهلاك، ومصادر طاقة ووسائل انتقال ووسائل اتصال، وتوفير الرعاية الطبية والعلاج، والتعليم والثقافة والترفيه، ويمكنه من الزواج وإعالة أسرته. وكل ما يستجد من لوازم الحياة في كل عصر من العصور، إذ يعد ضرورياً في عصر ما، ما كان يعد كمالياً في عصر سابق عليه. وغير خاف أن آدم سميث قد أعطى رأيه في مسألة تحديد الأجر بما يتناسب مع عصره، ولذلك وجب التطوير لكي يكون التحليل مناسباً لعصرنا الحالي.

2. **رأس المال:** سواء كان رأس المال نقدياً أو عينياً، وسواء كان رأس المال العيني طبيعياً (كالأرض والمواد الخام وغيرها) أو مُصنعاً (كالآلات والمباني وغيرها)، فعائده الربح فهو مقابل تمويل المشروع ولذلك فإن مالك رأس المال يستحق مقابل هذا التمويل حتى ولو لم يشترك في إدارة المشروع. وينقسم إلى نوعين؛ الأول: ربح بيع الشيء نفسه، والثاني: ربح بيع منفعة الشيء وهو ما يعرف بالريع أو الإيجار.

وبناء عليه فإن ثمن أي شيء يتكون من عنصرين رئيسين هما الأجور والأرباح بمفهومها الواسع (عوائد التملك). حتى أن ثمن أو قيمة الدخل القومي في أي دولة ينقسم إلى قيمة دخل ملاك رأس المال (عوائد التملك)، وقيمة الدخل من العمل (الأجور).[8]

وجدير بالذكر أن التوزيع الوظيفي للدخل القومي في البلاد المتقدمة هو توزيع ثنائي، حيث يحصل عنصر العمل على الأجور وتقدر نسبتها في المتوسط بحوالي ثُلُثي الدخل القومي، وعوائد التملك وتحصل على الثلث الباقي من الدخل القومي في تلك الدول.[9] ويشير "ساموبلسون" و"نوردهاوس" إلى أن بيانات الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1930م توضح أن متوسط نصيب الأجور يدور حول ثلاثة أرباع الدخل القومي، والربع المتبقي يذهب لعوائد التملك (أرباح وإيجارات وفوائد).[10] وفي ضوء نتائج الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية كتجربة اقتصادية عملية ناجحة، نجد أن متوسط معدل العائد على ملكية رأس المال مساوي لثُلُث تكلفة العمل (33% تقريباً)، باعتبار أن التكاليف تتوزع بين عنصرين فقط هما رأس المال والعمل، فإذا ما افترضنا أن الدخل القومي هو 100 مليار دولار مثلاً، فإنه يتوزع بين الأجور والأرباح (عوائد التملك) بحيث تحصل الأجور على 75 مليار دولار، وتحصل الأرباح على 25 مليار دولار، وبذلك تعادل الأرباح ثلث الأجور.

8 توماس بيكيتي، (2016)، رأس المال في القرن الحادي والعشرين. الطبعة الأولى، ترجمة وائل جمال، وسلمى حسين، دار التنوير، ومنتدى البحوث الاقتصادية، القاهرة، ص: 25.

9 الأمم المتحدة، (2012)، تقرير التجارة والتنمية 2012م. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، ص 58.

10 ساموبلسون ونوردهاوس، (2006م)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الطبعة الثانية، الأهلية، عمان، ص 236.

المطلب الثاني الثمن وعلاقته بالعرض والطلب

أولاً- مفهوم الثمن و أنواعه:

يرى آدم سميث أن الثمن هو مقابل الأشياء، وينقسم لنوعين هما: الثمن الحقيقي الذي يعكس كمية ونوعية العمل المبذول بداية من إيجاد الشيء وانتهاء بوصوله للمشتري، والثمن النقدي (الاسمي) وهو المقابل النقدي اللازم لتخلي البائع عن الشيء وتسليمه للمشتري، وينقسم الثمن النقدي بدوره عند آدم سميث إلى نوعين هما:[11]

1. **الثمن الطبيعي (ث ط) Natural Price:**

ويرى آدم سميث أنه التكلفة الطبيعية أو العادية أو المتوسطة (من أجور وأرباح وإيجارات) لإنتاج السلعة أو الخدمة وجلبها إلى السوق، السائدة في مكان وزمان معين. وهو الثمن الذي تستحقه فعلاً السلعة أو الخدمة عن جدارة.[12] ويرى أن الثمن الطبيعي هو الثمن المركزي الذي تنجذب إليه أسعار المنتجات لتستقر عنده، مهما كان هناك من أسباب تؤخر ذلك بشكل مؤقت.[13]

أي أن الثمن الطبيعي هو الثمن المعياري، الذي يجب أن يكون عليه الثمن في الواقع، أي إنه ينتمي للتحليل الاقتصادي المعياري.

2. **الثمن السوقي (ث س) Market Price:**

---

11 آدم سميث، مرجع سابق. ص: 69، 70.

12 هناك تشابه واضح بين فكرة الثمن الطبيعي وفكرة الثمن العادل لدى "أرسطو" و"توما الإكويني" وكذلك في الشريعة الإسلامية. لمزيد من التفاصيل انظر:

- جوزيف أ. شومبيتر، (2005)، تاريخ التحليل الاقتصادي، المجلد الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، مراجعة عصام خفاجي، المشروع القومي للترجمة، كتاب رقم 746، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص ص 102، 103.
- محمد دويدار، (2015)، علم الاقتصاد السياسي. منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ص 120، 121.

13 لمزيد من التفاصيل عن الثمن الطبيعي عند آدم سميث والثمن العادي عند ألفرد مارشال، انظر:

- David Andrews, (2015), Natural price and the long run: Alfred Marshall's misreading of Adam Smith. Cambridge Journal of Economics, Vol. 39, No. 1, pp. 265-279.

وهو الثمن الذي تباع به فعلاً السلعة أو الخدمة في السوق، نتاج تساوي الطلب الفعلي مع العرض الفعلي. أي أنه الثمن الواقعي، أي الذي ينتمي للتحليل الاقتصادي الواقعي.

ثانياً - مفهوم الطلب و أنواعه:

تكلم آدم سميث عن الطلب باعتباره الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة معينة، لإشباع حاجة معينة لدى الإنسان، وأن هناك نوعين من الطلب هما:[14]

1. **الطلب المطلق (ط ق) Absolute Demand (AD) :**

ويمثل كافة الرغبات أو الاحتياجات بغض النظر عن توافر القدرة على شراء هذه الاحتياجات. ويرى الباحث أن آدم سميث لم يمنح الطلب المطلق القدر الكافي من الاهتمام في تحليله للثمن؛ لإنه اعتبره غير مؤثر في السوق.

2. **الطلب الفعلي أو النافذ (ط ف) Effectual Demand (ED):**

ويمثل الرغبة المدعومة بالقدرة على الشراء فقط. وعندما تحدث "سميث" عن القدرة على الشراء حددها بأنها القدرة على سداد الثمن الطبيعي للشيء المطلوب. ويمكننا استنتاج شكل منحنى الطلب في ضوء أفكار "آدم سميث" بعد قيام الباحث بتطويرها، على النحو التالي:

شكل رقم (1) : تصور الباحث لشكل منحنى الطلب

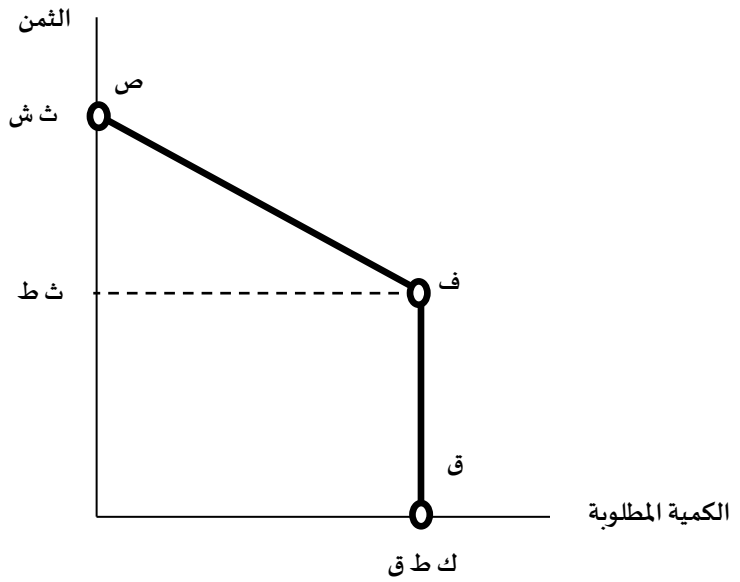

المصدر: من إعداد الباحث.

14 آدم سميث، مرجع سابق، ص 70.

يمكن شرح الشكل السابق في النقاط التالية:

1. ينكسر منحنى الطلب عند النقطة (ف) التي تمثل القدرة على شراء الكمية الفعلية المطلوبة (الطلب الفعلي) عند الثمن الطبيعي (ث ط) للمنتج المطلوب شراؤه، وهذه الكمية ستتساوى مع الكمية المطلوبة المطلقة (ك ط ق) التي تمثل جميع احتياجات المستهلك (الطلب المطلق)، طالما كان المستهلك قادراً على دفع الثمن الطبيعي مقابل هذه الكمية المطلقة التي يحتاجها.
2. تمثل المسافة بين النقطتين (ف ق) الثمن الأدنى من الثمن الطبيعي وطالما أن المستهلك يشبع احتياجاته (الطلب المطلق) فإنه لن يزيد من الكمية المطلوبة الفعلية من هذا المنتج مهما انخفض ثمنه، حتى ولو كان مجانياً. ولكي يتحقق ذلك فلابد وأن تكون القدرة الشرائية للمستهلك كافية لشراء احتياجاته عند الثمن الطبيعي العادل (المعياري)، سواء كان مصدر تلك القوة الشرائية هو دخل دوري من عمل أو مساعدات اجتماعية أو ثروة سائلة.
3. تمثل المسافة بين النقطتين (ف ص) كل انخفاض حادث في الكمية الفعلية المطلوبة نتيجة ارتفاع الثمن السوقي (الواقعي) للمنتج عن ثمنه الطبيعي (المعياري)، نتيجة عدم وجود القدرة المالية لدى الأفراد مما يؤدي لعدم تمكنهم من شراء احتياجاتهم من هذا المنتج بعد ارتفاع ثمنه، ويظل التناقص مستمراً حتى تصل الكمية المطلوبة الفعلية إلى الصفر عند النقطة (ص) بسبب عدم قدرة المستهلكين على شراء أي مقدار من هذا المنتج في حالة الغلاء الفاحش عند الثمن (ث ش)، وهو ما يعكس انحدار هذا الجزء من منحنى الطلب بميل سالب بسبب العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المطلوبة.[15]
4. يشترط لصحة هذا التحليل أن تسود في السوق أجور ومعاشات وأرباح معيارية عادلة، بحيث تكون كافية لشراء كافة احتياجات المستهلكين من كل السلع والخدمات عند أثمانها الطبيعية المعيارية العادلة. وهو ما يجعل من هذا التطوير تطويراً معيارياً؛ أي ينتمي للتحليل أو النظرية المعيارية.

والشكل رقم (1) السابق هو توضيح لشكل منحنى الطلب الفردي على منتج معين، علماً بأن منحنى طلب السوق هو عبارة عن مجموع منحنيات الطلب الفردية على هذا المنتج.

ثالثاً - مفهوم العرض و أنواعه:

تكلم "آدم سميث" في أكثر من موضع عن العرض باعتباره الكمية المطروحة في الأسواق من الشيء محل التبادل، (وهو ما يمكننا تسميته بالعرض الفعلي)، ويرى سميث أن هذه الكمية إذا كانت أكبر من الطلب الفعلي فهذا يعني أنه لا يمكن

15 هناك وجهة نظر مختلفة؛ إذ يرى "أسبرومورجوس" Aspromourgos أن نظرية آدم سميث لم يكن بها منحنى طلب سالب الميل. بينما يعارضه " أهياكبور" Ahiakpor، ويفند حججه. ولمزيد من التفاصيل عن هذا الجدال انظر:

- Aspromourgos T., (2008), Adam Smith's Treatment of Market Prices and their relation to supply" and demand. History of Economic Ideas, XVI.
- James C. W. Ahiakpor, (2008), On Aspromourgos's Mistaken Reading of Adam Smith's price theory. History of Economic Ideas, XVI.

أن تباع كلها بثمنها الطبيعي، لذلك سينخفض الثمن السوقي عن الثمن الطبيعي، وبالعكس إذا كانت كمية البضاعة المتاحة في السوق (العرض الفعلي) أقل من الطلب الفعلي فإن الثمن السوقي سيكون أكبر من الثمن الطبيعي.[16] وفي هذا الإطار يرى الباحث أن العرض هو الكمية المرغوب في بيعها من أي شيء عند أسعاره المختلفة. وفي ضوء تقسيم آدم سميث للطلب إلى نوعين هما الطلب المطلق والطلب الفعلي، استنتج الباحث أنه يمكننا تقسيم العرض أيضاً إلى نوعين هما: العرض المطلق والعرض الفعلي. والشكل التالي يوضح كيف يمكننا التمييز بين هذين النوعين للعرض.

شكل رقم (2): أنواع العرض

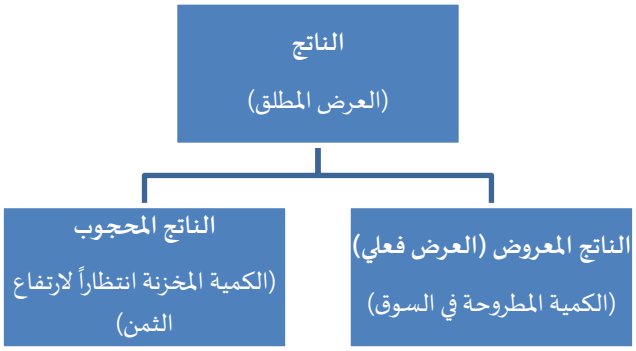

المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكل رقم (2) السابق يتبين لنا أن ما أطلق عليه الباحث اسم "العرض المطلق" هو عبارة إجمالي الكمية التي تم إنتاجها من أي شيء، وهذا الناتج ينقسم إلى نوعين الأول هو الناتج المعروض في السوق أي ما يتم طرحه في الأسواق ويطلق عليه الباحث اسم "العرض الفعلي"، والنوع الثاني هو ما يتم حجبه عن الأسواق انتظاراً لارتفاع ثمنه وتحقيق أرباح أعلى، لعدم الرضا عن الثمن السوقي الحالي بسبب عدم تساويه مع الثمن الطبيعي، وهو ما يطلق عليه الباحث اسم الناتج المحجوب.

ومن هنا وجب التمييز بين دالة العرض (العلاقة بين الثمن كمتغير مستقل والكمية المعروضة كمتغير تابع)، ودالة الإنتاج (العلاقة بين عناصر الإنتاج كمتغير مستقل والناتج كمتغير تابع)، ودالة التكاليف (العلاقة بين الناتج كمتغير مستقل والتكاليف كمتغير تابع)، فدالة الإنتاج الواحدة تنعكس في صورة دالة تكاليف معينة، ولكن يقابلها أكثر من دالة عرض، فكل نقطة على دالة التكاليف (تعطينا كمية ناتج معينة بتكلفة معينة) يقابلها دالة عرض مختلفة؛ فنظراً لاختلاف التكلفة سيختلف الثمن مما يؤدي لاختلاف دالة ومنحنى العرض.

وبالطبع يختلف هنا تحليل آدم سميث اختلافاً واضحاً مع تحليل "ألفرد مارشال" والمدرسة النيوكلاسيكية عموماً التي تفترض أن منحنى عرض المنشأة هو نفسه منحنى التكلفة الحدية فوق نقطة الإغلاق، وبالتالي تغير شكل دالة التكاليف

16 آدم سميث، مرجع سابق، ص ص 70، 71.

يؤدي إلى تغير شكل دالة العرض، كما إنها تعتمد على تحليل التكلفة الحدية، بينما يعتمد آدم سميث على تحليل التكلفة المتوسطة.[17]

والباحث يؤيد آدم سميث في هذا التوجه؛ فتحليل التكلفة الحدية غير واقعي؛ ففي كثير من الشركات وخصوصاً الشركات الكبرى التي تنتج آلاف المنتجات في عدة مواقع حول العالم، ليس من اليسير عليها إجراء مقارنات بين تكاليفها الحدية وإيراداتها الحدية في ضوء السعر المتوقع قبوله من المستهلكين لهذا المنتج. ولذلك هذه الشركات تتجاهل النظرية النيوكلاسيكية في سلوك المنتج وتلجأ في الأجل القصير للتسعير بهامش ربح عرفي للتكلفة Cost-plus or mark-up pricing مع تعديل هذا الهامش في ضوء رد فعل السوق وحالة المنافسة.[18]

وفي الأجل الطويل فمن الثابت في الواقع العملي من الدراسات التطبيقية أن منحنى التكلفة المتوسطة يأخذ شكل حرف U بقاعدة مفلطحة في الأجل الطويل، ونظراً لعدم ثبوت ارتفاع التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل فالأرجح أن المنحنى يأخذ شكل حرف L. أي أن التكلفة المتوسطة تتجه للثبات في الأجل الطويل، مما يجعلها تتساوى مع التكلفة الحدية، وبالتالي يمكننا ببساطة الاعتماد على تحليل التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل دون الحاجة لتحليل التكلفة الحدية.[19]

وفي ضوء ما سبق يمكننا استنتاج شكل منحنى العرض في ضوء أفكار آدم سميث بعد قيام الباحث بتطويرها، على النحو التالي.

شكل رقم (3): تصور الباحث لشكل منحنى العرض

17 إي راي كانتربري، (2011)، موجز تاريخ علم الاقتصاد. ترجمة سمير كريم، مراجعة جودة عبد الخالق، الطبعة الأولى، المشروع القومي للترجمة، الكتاب رقم 1734، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص 197.

18 إبراهيم العيسوي، (2019)، تجديد الفكر الاقتصادي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 123. تتعرض النظرية النيوكلاسيكية في الثمن للعديد من الانتقادات، ولمزيد من التفاصيل عن هذا النقد انظر:

- Howard Nicholas, (2012), what is the Problem with Neoclassical Price Theory? World Review of Political Economy, Vol. 3, No. 4, pp. 457-477.

19 دومينيك سلفاتور، (1983)، نظرية اقتصاديات الوحدة. ترجمة سعد الدين محمد الشيال، مراجعة نزيه أحمد ضيف، دار ماكجروهيل للنشر، دار المريخ، الرياض، ص ص 177، 193.

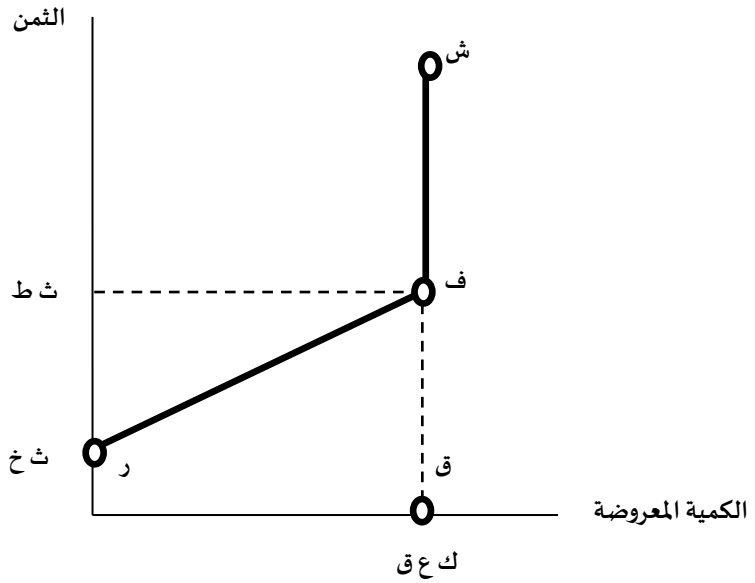

المصدر: من إعداد الباحث.

ويمكن شرح الشكل السابق على النحو التالي:

1. ينكسر منحنى العرض عند النقطة (ف) التي تمثل الثمن الطبيعي المعياري العادل (ث ط) والذي عنده يتحقق الربح الطبيعي المعياري العادل، فيكون البائع مستعداً فعلياً (العرض الفعلي) لبيع الكمية المعروضة المطلقة (ك ع ق) (العرض المطلق)، وهذا الثمن هو أقل ثمن يتساوى عنده كل من العرض الفعلي والعرض المطلق.
2. تمثل المسافة بين النقطتين (ف ش) الأثمان الأعلى من الثمن الطبيعي المعياري العادل والتي يقبلها البائع لبيع الكمية المعروضة المطلقة، مع تحقيق أرباح غير طبيعية، وتمثل الغلاء (غ) وتصل لحد الغلاء الفاحش (ش).
3. منحنى العرض الفعلي هو ناتج توصيل النقطتين (ف ر) حيث تكون الكمية المعروضة عند ثمن بخس (ث خ) هي صفر، فالثمن عندئذ يساوي تكلفة العمل والإدارة والإيجار، وبالتالي لا يتحقق أي ربح على رأس المال، مما يعني توقف مالك رأس المال عن تمويل المشروع ولذلك تصبح الكمية المعروضة عند هذا الثمن البخس هي صفر، وهذا ما يجعل منحنى العرض موجب الميل. وهذا مبني على افتراض ثبات متوسط التكلفة على طول منحنى العرض بالكامل، أي أن تغير الثمن يؤدي إلى تغير متوسط الربح.

ومنحنى العرض السابق هو منحنى عرض فردي، وأما منحنى العرض السوقي فهو تجميع لمنحنيات العرض الفردية، ويتخذ شكل مشابه ولكن بقيم مختلفة للكميات المعروضة عند كل ثمن.

المطلب الثالث تحديد الثمن السوقي وعلاقته بالثمن الطبيعي

يوضح "آدم سميث" في الفصل السابع من الباب الأول في كتابه ثروة الأمم العلاقة بين السعر الطبيعي وسعر السوق، ويميز بين ثلاث حالات مختلفة كالتالي:

أولاً – الحالة المعيارية:

يقول آدم سميث: (إذا كانت الكمية القادمة إلى السوق تكفي فقط لتلبية الطلب الفعلي وليس أكثر، يكون سعر السوق بصورة طبيعية معادلاً تماماً او قريباً من السعر الطبيعي حسب التقديرات، عندئذ يمكن بيع كامل الكمية المتوفرة بهذا السعر، ولا يمكن بيعها بسعر أعلى، لذلك يكون من شأن المنافسة بين مختلف التجار أنها تجبرهم على قبول هذا السعر، ولا تجبرهم على القبول بأقل منه).[20]

والباحث يتفق مع آدم سميث في معظم ما قاله ولكن سيتم تبديل الطلب الفعلي بالطلب المطلق، وإدخال العرض المطلق في التحليل، ويمكننا النظر لهذه الحالة باعتبارها الحالة التوازنية الوحيدة،[21] حيث تعادلت القوتين المتضادتين للنموذج وهما العرض والطلب، ولا توجد قوة دافعة من داخل النموذج لإحداث تغيير في هذه الحالة؛ فالثمن السوقي (الواقعي) هو نفسه الثمن الطبيعي المعياري العادل، والكمية المطلوبة المطلقة متساوية مع الكمية المعروضة المطلقة. وهو ما يمكن تمثيله بيانياً على النحو التالي:

شكل رقم (4): تساوي الثمن السوقي الو اقعي مع الثمن الطبيعي المعياري العادل

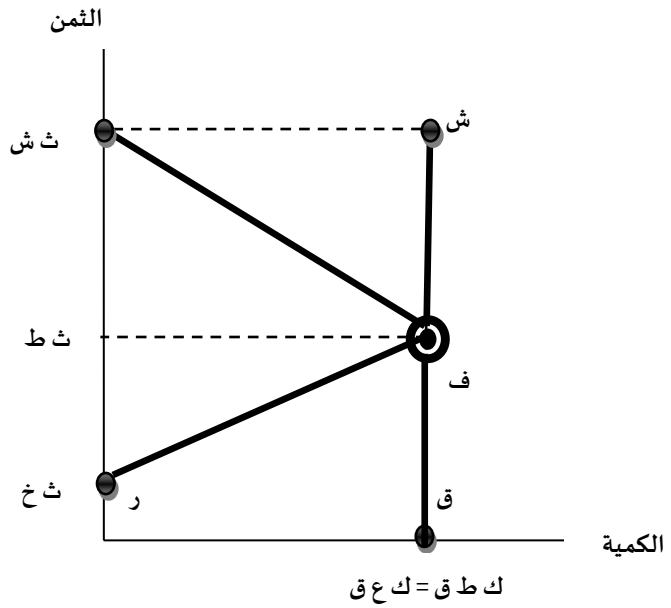

المصدر: من إعداد الباحث.

20 مقتبس بالنص من: آدم سميث، مرجع سابق، ص 71.

21 يعرف التوازن على إنه: (مجموعة من المتغيرات المختارة والمتداخلة مع بعضها البعض بحيث لا يوجد أي اتجاه داخلي ذاتي للتغير في النموذج الذي يتكون منها). لمزيد من التفاصيل انظر:

- ألفا شيانج، (2018)، الاقتصاد الرياضي. الجزء الأول، تعريب نعمة الله نجيب إبراهيم، مراجعة هادي مجيد حداد، دار المريخ، الرياض، ص 75.

يتضح من الشكل السابق أنه العرض المطلق يتساوى مع الطلب المطلق عند تقاطعهما في النقطة (ف)، وعندئذ تساوى الثمن السوقي الواقعي مع الثمن الطبيعي المعياري العادل عند (ث ط). أي أن العرض الفعلي كافي لتلبية الطلب الفعلي عند الثمن الطبيعي، ويمكننا القول بأن الوصول لهذه الحالة يعني أن السوق كفء، فلا يوجد فائض ولا عجز في أي من الطلب والعرض، كما لا يوجد انحراف في الأسعار السوقية عن السعر الطبيعي.

ويمكن وضع معادلة للتعبير عن العلاقة بين الثمن الطبيعي المعياري العادل والثمن السوقي الواقعي من خلال العلاقة بين كل من الطلب المطلق والعرض المطلق على النحو التالي:

$$\text{الثمن السوقي} = \frac{\text{الطلب المطلق}}{\text{العرض المطلق}} \times \text{الثمن الطبيعي العادل}$$

ومن المعادلة السابقة نجد أنه عند تساوي الطلب المطلق مع العرض المطلق سيتساوى الثمن السوقي الواقعي مع الثمن الطبيعي المعياري العادل.

ويعتبر آدم سميث أن الثمن الطبيعي المعياري هو الثمن المركزي الذي ينجذب نحوه الثمن السوقي الواقعي دائماً وأن الزمن كفيل بجعله مساوي تماماً للثمن الطبيعي المعياري. إذ يقول: (يمكن القول إن الثمن الطبيعي هو الثمن المركزي الذي إليه تنجذب باستمرار أسعار جميع السلع. وقد يكون من شأن حوادث مختلفة أن تجعلها متوقفة طويلاً أعلى منه، وفي أحيان أخرى تجبرها على أن تكون أدنى منه قليلاً. إنما أياً تكن العقبات التي تؤخرها عن الاستقرار عند هذا المركز للسكون أو الاستمرارية فهي دوماً تميل نحوه).[22] وهي الحالة التي رأى سميث أنها ستحدث تلقائياً بفعل يد خفية تجعل المرء وهو يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة، يقوم بتحقيق المصلحة العامة دون ان يقصد.[23]

ثانياً – انحراف الو اقع عن الحالة المعيارية (الاختلال):

هناك احتمالين رئيسين لانحراف الواقع عن الحالة المعيارية وعدم تساوي الثمن السوقي الواقعي مع الثمن الطبيعي المعياري العادل، وعندئذ يحدث خلل في السوق، بحيث يصبح هناك دوافع من داخل السوق في اتجاه تغيير الوضع القائم،

22 مقتبس بالنص من: آدم سميث، مرجع سابق، ص 72.

23 لمزيد من التفاصيل عن موضوع اليد الخفية، انظر:

- Joseph Persky, (1989), Retrospectives: Adam Smith's Invisible Hands. The Journal of Economic Perspectives, Vol. 3, No. 4, pp. 195-201.
- Paul Oslington, (2012), God and the Market: Adam Smith's Invisible Hand. Journal of Business Ethics, Vol. 108, No. 4, pp. 429-438.

وهو ما يبرر أهمية التدخل للعودة للحالة المعيارية؛ فوفقاً للمنطق الكلاسيكي فإن التدخل بالقوة ضد حرية الأفراد يكون صحيحاً في حالة منع الفرد عن الإضرار بالآخرين.[24]

ويمكن تناولهما على النحو التالي:

(1) ارتفاع السعر السوقي عن السعر الطبيعي العادل:

وفي ذلك يقول سميث: (وعندما تكون كمية أية سلعة دخلت السوق غير كافية للطلب الفعلي، يصبح كل أولئك الراغبين في دفع كامل قيمة الإيجار والأجور والربح التي يجب دفعها في سبيل إحضار السلعة إلى السوق غير قادرين على التزود بالكمية التي يريدون. لذلك فهم بدلاً من أن يحصلوا على الكمية كلها، يكونون على استعداد لدفع المزيد. وهنا تبدأ المنافسة فيما بينهم، ويرتفع سعر السوق إلى ما فوق السعر الطبيعي تقريباً، وذلك إما بسبب كبر حجم النقص الحاصل أو طبقاً للثروة والإسراف المفرط عند المتنافسين، وهذا ما يحرك تقريباً اللهفة في المنافسة. إن هذا النقص في كمية البضاعة يسبب عادة لدى المتنافسين ذوي الثروات المتكافئة شوقاً أشد أو أقل في هذه المنافسة وذلك استناداً إلى أهمية الاستحواذ على هذه البضاعة كثرت أو قلت. ومن هنا ينشأ السعر الباهظ لضروريات الحياة أثناء حصار مدينة أو إذا حدثت مجاعة).[25]

والباحث سيقوم بتبديل الطلب الفعلي في تحليل آدم سميث بالطلب المطلق، وسيستحدث إدخال العرض المطلق في التحليل، حفاظاً على المنهجية التي يتبعها البحث. والسوق في هذه الحالة لن يكون في حالة توازن، لإن هناك قوى تدفع في اتجاه زيادة العرض المطلق، أو تخفيض الطلب المطلق، أو كلاهما، وبالتالي فلن يستقر السوق عند هذا الوضع إلا في حالة الاحتكار وانتصار قوة المحتكر على تثبيت الوضع، على مقاومة المستهلكين الراغبين في التغيير، ولكن هذا لا يمنعهم من المقاومة وبالتالي تظل تلك القوى كامنة في السوق تتحين الفرصة لإحداث التغيير، ويمكن تمثيل هذه الحالة بيانياً على النحو التالي:

شكل رقم (5): ارتفاع الثمن السوقي الو اقعي عن الثمن الطبيعي المعياري العادل

24 جون كاسيدي، (2013)، كيف تفشل الأسواق. ترجمة سمير كريم، المركز القومي للترجمة، العدد رقم 2062، القاهرة، ص ص 58، 59. نقلاً عن:

- John Stuart Mill, (2003), On Liberty. Millis, Mass: Agora Publications, p.11

25 مقتبس بالنص من: آدم سميث، مرجع سابق، ص 70.

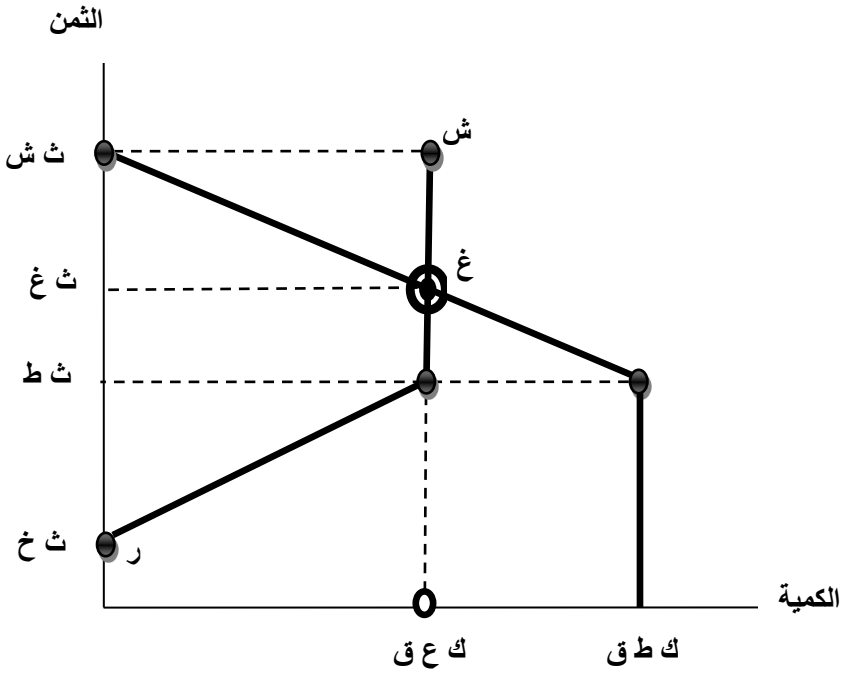

المصدر: من إعداد الباحث.

في الشكل السابق تجاوز الطلب المطلق العرض المطلق مما أدى إلى غلاء الثمن السوقي (ث غ) ليرتفع متجاوزاً الثمن الطبيعي المعياري العادل (ث ط)، وبالتالي سيحقق أصحاب رأس المال أرباحاً غير طبيعية (غير عادلة)، وقد تحدد الثمن السوقي الواقعي عند تساوي الطلب الفعلي مع العرض الفعلي، وكما هو واضح فعند نقطة تقاطع منحنيا العرض والطلب في هذه الحالة كان الطلب الفعلي أقل من الطلب المطلق، ولكن العرض الفعلي كان مساوياً للعرض المطلق.

وفي ظل السوق الحر رأى آدم سميث أن العرض المطلق سيرتفع فينتقل منحنى العرض جهة اليمين حتى يتساوى مع الطلب المطلق وعندئذ يتساوى الثمن الطبيعي مع الثمن السوقي، نتيجة انجذاب منتجين وتجار جدد لهذا السوق بسبب وجود أرباح أعلى من الأرباح الطبيعية المعيارية العادلة، وكل ذلك مرهون بحرية الدخول إلى السوق وسيادة المنافسة الكاملة التي ستكون مصدراً لاستقرار هذا السوق، والعودة دائماً للثمن الطبيعي.[26]

والاحتمال الثاني في هذه الحالة هو عزوف المستهلكين عن هذا المنتج والتحول إلى شراء منتج بديل، مما سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب جهة اليسار وانخفاض الطلب المطلق، بشرط أن يكون سوق المنتج البديل متسماً بوجود فائض عرض يستوعب هذا الطلب الجديد، فلو كان سوق هذا المنتج البديل في وضع الحالة المعيارية فإن زيادة الطلب عليه ستدفعه إلى الانحراف عن الحالة المعيارية، وسندخل في دائرة مفرغة.

26 لمزيد من التفاصيل عن المنافسة عند آدم سميث، انظر:

- José M. Menudo, (2013), Market Stability in Adam Smith: Competitive Process and Institutions. Journal of Economic Issues, Vol. 47, No. 3, pp. 719-743

وبادخال التجارة الدولية في التحليل يمكننا علاج المشكلة باستيراد العجز، إذا ما كان الهيكل الإنتاجي المحلي غير قادر على تلبية فائض الطلب المطلق، وهو ما سيؤدي إلى زيادة العرض المطلق حتى يتساوى مع الطلب المطلق، ونصل للوضع المعياري المستهدف.

ولا يخفى أن تجارب الواقع العملي كشفت تعطل اليد الخفية[27] واستحالة التوازن التلقائي، مما يعني ضرورة تدخل طرف ثالث غير البائع والمشتري لديه السلطة الفعالة اللازمة لتوجيه السوق وتشجيع المستثمرين والتجار ومنعهم من الممارسات الاحتكارية لزيادة العرض المطلق، وبالتالي إعادة الثمن الطبيعي المعياري العادل إلى السوق مرة أخرى.

وجدير بالذكر أن البعد الاجتماعي والأخلاقي لم يكن بعيداً عن فكر آدم سميث،[28] ولكنه تصور أنها ستتحقق من خلال التعاطف مع الآخرين فهو يرى أن المبادئ الأخلاقية جزء من طبيعتنا الاجتماعية، التي تدفعنا لضبط النفس وكبح جماح مشاعرنا لجعلها متوازنة مع مشاعر الآخرين، حتى نصل إلى وضع "المراقب المحايد" الذي يحكم بنزاهة ويتعاطف مع الآخرين ويشاركهم وجدانياً.[29]

وقد توصل "جورج أكيرلوف" إلى أن قيمة العدالة كمبدأ إنساني فطري، تؤدي أحياناً إلى تعطيل آلية تحديد الثمن بقوى العرض والطلب، ففي حالة ارتفاع الثمن السوقي عن الثمن الطبيعي العادل، قد نجد بعض التجار يمتنعون عن رفع ثمن منتجاتهم لاعتقادهم بأن هذا السلوك يتعارض مع اعتبارات العدالة.[30]

ومن الآثار السلبية لانحراف الواقع عن الحالة المعيارية في هذه الحالة، هو تدهور مؤشرات التوزيع وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة نسبة الفقر في المجتمع وتدهور مستوى معيشة الناس، وقد توصل "توماس بيكيتي" إلى أن تدهور القدرة الشرائية للأفراد نتيجة تدهور التوزيع الوظيفي للدخل القومي بارتفاع نصيب الأرباح وتدني نصيب الأجور، يؤدي إلى صراعات واضطرابات اجتماعية وسياسية شديدة، تصل إلى حد الثورات الشعبية.[31]

ويعد الفساد من أبرز آثار انتشار الفقر بسبب التوزيع الظالم للدخل والثروة، كانتشار الرشوة والاختلاس وخيانة الأوطان وسرقة الناس وقطع الطرق وجرائم القتل وغيرها من الجرائم ذات الدوافع المالية. ورغم أن آدم سميث كان يقف

---

27 لدرجة أن هناك من سخر من فكرة اليد الخفية قائلاً إنها خفية لإنها ليست موجودة أصلاً. انظر: إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 126.

28 لمزيد من التفاصيل عن العدالة الاجتماعية وعلاقة آدم سميث بالدين، انظر:

- William F. Campbell, (1967), op.cit, pp. 571-577.
- Thomas J. Ward, (2004), Adam Smith's Views on Religion and Social Justice. International Journal on World Peace, Vol. 21, No. 2, pp. 43-62.

29 إيمون باتلر، (2015)، آدم سميث. الطبعة الثانية، ترجمة علي الحارس، مراجعة إيمان عبد الغني نجم، كلمات، هنداوي، القاهرة، ص ص 72-74.

30 P.Loungani, (2011), The human face of economics. Finance and development, vol.48, no.2.

31 توماس بيكيتي، مرجع سابق، ص ص 10-22.

ضد الفساد، إلا أنه لم يتصور أن آليات السوق ستكون أحد أسباب حدوث هذا الفساد، لإنه تخيل أن السوق إذا انحرفت عن الوضع الطبيعي لابد وأن تعود إليه تلقائياً دون تدخل، وهو الخطأ الرئيس الذي وقع فيه.[32]

(2) انخفاض السعر السوقي عن السعر الطبيعي العادل:

وفي ذلك يقول آدم سميث: (وعندما تكون الكمية القادمة إلى السوق أكثر من الطلب الفعلي، لا يمكن بيعها كلها لمن هم على استعداد ليدفعوا كامل قيمة الإيجار والأجور والربح التي يجب دفعها لكي تصل البضاعة إلى السوق. قسم منها يباع لمن يرغب بدفع سعر أقل، وهذا السعر المنخفض الذي يدفعونه للسلعة لابد وأن يخفض سعر كامل الكمية. إذاً، سعر السوق ينخفض قليلاً أو كثيراً عن السعر الطبيعي وذلك استناداً إلى فكرة أنه عندما يزيد حجم هذه الزيادة تزداد كثيراً أو قليلاً منافسة البائعين، أو استناداً إلى مدى أهمية التخلص فوراً من السلعة. وهذه الزيادة نفسها عند استيراد السلع سريعة العطب قد تسبب منافسة أكبر من تلك المنافسة عند الحصول على السلع المتينة المعمرة؛ مثال ذلك استيراد البرتقال أو استيراد الحديد).[33]

وهي حالة خلل أيضاً وليست حالة توازنية، نظراً لوجود دوافع من داخل السوق لزيادة الطلب المطلق أو خفض العرض المطلق، أو كلاهما، وهو ما يمكن تمثيله بيانياً على النحو التالي:

شكل رقم (6): انخفاض الثمن السوقي الو اقعي عن السعر الطبيعي المعياري العادل

32 لمزيد من التفاصيل عن الفساد عند آدم سميث انظر:

- Lisa Hill, (2006), Adam Smith and the Theme of Corruption. The Review of Politics, Vol. 68, No. 4, pp. 636-662.

33 مقتبس بالنص من: آدم سميث، مرجع سابق، ص 71.

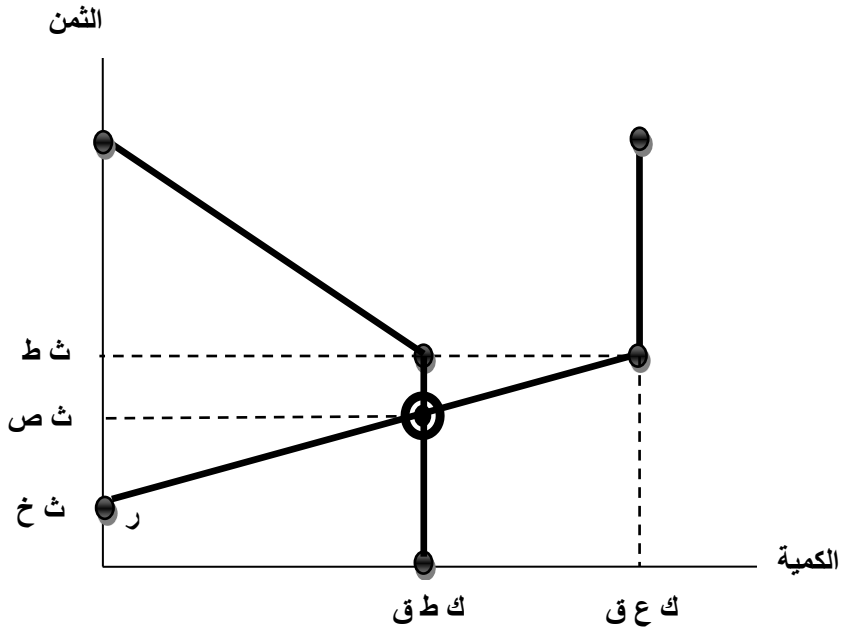

المصدر: من إعداد الباحث.

يوضح الشكل رقم (6) السابق أن العرض المطلق كان أكبر من الطلب المطلق مما أدى إلى لرخص الثمن السوقي (ث ص) وانخفاضه عن الثمن الطبيعي العادل (ث ط)، وعند هذا الثمن السوقي سنجد أن الطلب الفعلي مساوي للطلب المطلق، بينما العرض الفعلي أقل من العرض المطلق، لذلك وبالرغم من انخفاض الثمن فستظل كمية معروضة غير مباعة (راكدة). وكلما كانت البضاعة قابلة للتلف كالمحاصيل الزراعية ومنتجات الألبان، كلما انهار الثمن السوقي، بل قد يصل الأمر إلى قيام المزارعين باتلاف تلك المنتجات، كما رأينا فعلاً في فرنسا وألمانيا عندما خرج المزارعين ليسكبوا الألبان في الطرقات بسبب انهيار أسعارها السوقية.

ويقول آدم سميث: (كمية كل سلعة تأتي إلى السوق تتكيف طبيعياً مع الطلب الفعلي، ومن مصلحة كل من يوظف أرضه أو عمله أو رأس ماله عند إحضار أي سلعة إلى السوق أن لا تزيد كميتها عن الطلب الفعلي النافذ؛ ومن مصلحة الآخرين جميعاً ألا تنقص هذه الكمية عن ذلك الطلب ... لكن سعر السوق لأي سلعة معينة، ومع أنه قد يستمر لأمد طويل بأعلى من سعرها الطبيعي إلا أنه قد لا يستمر طويلاً بما هو أدنى من هذا السعر الطبيعي).[34] وبالتالي ففي الحالة السابقة سينخفض العرض المطلق ليعود فيتساوى مع الطلب المطلق مرة أخرى، عند الثمن الطبيعي العادل.

ومرة أخرى نرجع إلى "أكيرلوف" حيث يبين أن بعض الأفراد يقبل ببعض القيود الأخلاقية والاجتماعية على سلوكه في السوق في بعض الأحوال، ففي حالة انخفاض الثمن السوقي عن الثمن الطبيعي العادل، نجد بعض المشترين يقومون

34مقتبس بالنص من: آدم سميث، المرجع السابق. ص ص 71، 76.

بشراء كميات أكبر لمساعدة البائعين في الحد من انخفاض ثمن منتجاتهم، ومعاونتهم في وقت الشدة. كما أن بعض البائعين قد يحجمون عن خفض الثمن في هذه الحالة وذلك لاعتقادهم بأنه ليس من العدالة خفضها.[35]

وبادخال التجارة الدولية في التحليل، يمكننا علاج المشكلة من خلال تصدير الفائض للخارج، وهو ما سيؤدي إلى إضافة الطلب الأجنبي للطلب المحلي على هذا المنتج فيحدث التساوي بين الطلب المطلق (المحلي والأجنبي) مع العرض المطلق.

الخاتمة

في هذا البحث تم استعراض النظرية الكلاسيكية لآدم سميث في الثمن، وتطويرها بما يتناسب مع العصر الحالي، وتم التوصل للنتائج التالية:

1. انطوت نظرية الثمن لآدم سميث على جوانب واقعية، وجوانب معيارية، إلا أن التركيز على الجوانب الواقعية كان أكبر، كما أن سميث وقع في خطأ افتراض وجود يد خفية تعيد التوازن المعياري للسوق دائماً. كما يؤخذ عليه استبعاد الطلب المطلق (احتياجات الناس) من التحليل، لإنه بذلك يكون قد أخرج الفقراء من نظريته.
2. الحالة المعيارية للسوق هي الحالة الوحيدة التي يمكن وصفها بالتوازنية، حيث تنعدم أي قوى داخلية لتغيير الوضع المعياري الذي بمجرد أن ينشأ يميل للاستقرار والاستمرار، وعنده يتساوى الطلب المطلق مع العرض المطلق عند الثمن الطبيعي المعياري العادل، الذي يتساوى مع الثمن السوقي الواقعي عندئذ.
3. يفقد السوق توازنه ويحدث الخلل، عند عدم تساوي العرض المطلق مع الطلب المطلق، وهو ما يستلزم التدخل بإجراءات تعيد للسوق توازنه مرة أخرى. فقد ثبت بالدليل العملي عدم واقعية افتراض اليد الخفية وإمكانية استعادة السوق لتوازنه آلياً.

وفي ضوء هذه النتائج فإن البحث يوصى بتحليل أسواق المنتجات لتقدير الطلب المطلق والعرض المطلق، وتحديد مدى وجود فجوة بينهما، للوقوف على الوضع في الواقع ومعرفة مدى انحرافه عن الوضع المعياري، لوضع الخطة المناسبة لسد هذه الفجوة، تمهيداً للتدخل الحكومي بالسياسات المناسبة لتوجيه الأسواق نحو الوضع المعياري المستهدف، من خلال انتهاج المذهب التدخلي الهادف لضبط أي انحراف لآليات السوق عن الوضع الطبيعي المعياري.

[35] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 115.

لائحة المراجع:

1. إبراهيم العيسوي، (2019)، تجديد الفكر الاقتصادي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
2. محمد دويدار، (2015)، علم الاقتصاد السياسي. منشأة المعارف، الإسكندرية.
3. آدم سميث، (2016)، ثروة الأمم، المجلد الأول، ترجمة وليد شحادة، الطبعة الأولى، دار الفرقد، دمشق.
4. ألفا شيانج، (2018)، الاقتصاد الرياضي. الجزء الأول، تعريب نعمة الله نجيب إبراهيم، مراجعة هادي مجيد حداد، دار المريخ، الرياض.
5. الأمم المتحدة، (2012)، تقرير التجارة والتنمية 2012م، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف.
6. إي راي كانتربري، (2011)، موجز تاريخ علم الاقتصاد، ترجمة سمير كريم، مراجعة جودة عبد الخالق، الطبعة الأولى، المشروع القومي للترجمة، الكتاب رقم 1734، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
7. إيمون باتلر، (2015)، آدم سميث، ترجمة علي الحارس، مراجعة إيمان عبد الغني نجم، الطبعة الثانية، كلمات، هنداوي، القاهرة.
8. توماس بيكيتي، (2016)، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وائل جمال، وسلمى حسين، الطبعة الأولى، دار التنوير، ومنتدى البحوث الاقتصادية، القاهرة.
9. جوزيف أ. شومبيتر، (2005)، تاريخ التحليل الاقتصادي، المجلد الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، مراجعة عصام خفاجي، المشروع القومي للترجمة، كتاب رقم 746، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
10. جون كاسيدي، (2013)، كيف تفشل الأسواق، ترجمة سمير كريم، المركز القومي للترجمة، العدد رقم 2062، القاهرة.
11. دومينيك سلفاتور، (1983)، نظرية اقتصاديات الوحدة، ترجمة سعد الدين محمد الشيال، مراجعة نزيه أحمد ضيف، دار ماكجروهيل للنشر، دار المريخ، الرياض.
12. ساموبلسون ونوردهاوس، (2006)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الطبعة الثانية، الأهلية، عمان.
13. مارتين ريكيتس، (2008)، اقتصاديات المشروع، تعريب محمود حسن حسني، مراجعة جاب الله عبد الفضيل، دار المريخ، الرياض.
14. Aspromourgos T., (2008), Adam Smith's Treatment of Market Prices and their relation to "supply" and "demand"», History of Economic Ideas, XVI.
15. David Andrews, (2015), Natural price and the long run: Alfred Marshall's misreading of Adam Smith. Cambridge Journal of Economics, Vol. 39, No. 1.
16. Donald R. Stabile, (1997), Adam Smith and the Natural Wage: Sympathy, Subsistence and Social Distance. Review of Social Economy, Vol. 55, No. 3.

17. Howard Nicholas, (2012), what is the Problem with Neoclassical Price Theory? World Review of Political Economy, Vol. 3, No. 4.
18. James C. W. Ahiakpor, (2008), On ASPROMOURGOS's Mistaken Reading of Adam Smith's price theory. History of Economic Ideas, XVI.
19. John Stuart Mill, (2003), On Liberty. Millis, Mass: Agora Publications.
20. José M. Menudo, (2013), Market Stability in Adam Smith: Competitive Process and Institutions. Journal of Economic Issues, Vol. 47, No. 3.
21. Joseph Persky, (1989), Retrospectives: Adam Smith's Invisible Hands. The Journal of Economic Perspectives, autumn, Vol. 3, No. 4.
22. Lisa Hill, (2006), Adam Smith and the Theme of Corruption. The Review of Politics, Vol. 68, No. 4.
23. P.Loungani, (2011), The human face of economics. Finance and development, vol.48, no.2.
24. Paul Oslington, (2012), God and the Market: Adam Smith's Invisible Hand. Journal of Business Ethics, Vol. 108, No. 4.
25. Thomas J. Ward, (2004), Adam Smith's Views on Religion and Social Justice. International Journal on World Peace, Vol. 21, No. 2.
26. William F. Campbell, (1967), Adam Smith's Theory of Justice, Prudence, and Beneficence. The American Economic Review, Vol. 57, No. 2, Papers and Proceedings of the Seventy-ninth Annual Meeting of the American Economic Association.

دراسة الواقع الراهن لزراع محصول القمح في بعض محافظات العراق باستخدام تحليل SWOT

Study the Current Reality of Wheat Crop Farmers in Some Governorates of Iraq Using SWOT Analysis

محمد طالب العبودي

ماجستير إرشاد زراعي، وزارة الزراعة العراقية /دائرة البحوث الزراعية

الملخص:

أستهدف البحث معرفة الواقع الراهن لزراع محصول القمح في بعض محافظات العراق باستخدام تحليل SWOT، شمل البحث جميع المحافظات التي عمل بها مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية– العراق وهي محافظة الديوانية، واسط، بغداد وديالى للموسم الزراعي 2020–2021، تم اختيار جميع زراع القمح المشاركين في المشروع والبالغ عددهم 128 زراعاً، تم إعداد استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات. خلص البحث إلى تفوق الجانب السلبي لواقع زراع القمح على الجانب الإيجابي فقد حصلت كل من نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات على متوسط وزن مئوي مقداره (51.82% ،65.48% ،58.47% ،70.97%) على التوالي، لذا يوصى بضرورة تقديم الخدمات الإرشادية التي تتعلق بموضوع التحليل البيئي لزراع القمح من أجل تحسين معارفهم ومهاراتهم في تحديد نقاط القوة والضعف في حقولهم والفرص الممكنة والتهديدات المتوقعة خارج حقولهم الزراعية.

الكلمات المفتاحية: تحليل SWOT، زراع القمح، الواقع الراهن.

Abstract

The research aims to know the current reality of wheat crop farmers in some governorates of Iraq using SWOT analysis, the research included all governorates which work in a project enhance food security in Arab countries – Iraq: Diwaniya governorate, Wasit, Baghdad and Diyala for the agricultural season 2020-2021. Selection of all wheat farmers, they numbered 128 farmers. A questionnaire was prepared to collect data. The research concluded to excellence the negative side to reality of wheat crop farmers on the positive side, Got all of strengths points, weaknesses, opportunities and threats on average percent weight (51.82%, 65.48%, 58.47%, 70.97%) respectively. Recommends providing extension services related to the subject of environment analysis to Wheat farmers to improve their knowledge and skills in identifying the strengths, weaknesses, opportunities and threats.

Keywords: SWOT analysis, wheat farmers, current reality.

مقدمة:

يشهد العالم عزماً جديداً لتطوير وتحديث القطاع الزراعي كونه أحد القطاعات الاستراتيجية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان(محمود ويوسف،2019: 45 ؛ نجم وهيكل،2013: 2259) وكون هذا القطاع يمتلك سمات تجعل منه أداة فريدة من أجل التنمية ،إذ يسهم هذا القطاع في تحقيق التنمية باعتباره نشاطاً اقتصادياً وسبيلاً من سبل كسب الرزق ومصدراً للخدمات البيئية ،كما أنه يسهم في تقليص الفقر في مختلف البلدان ويتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن لنمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن قطاع الزراعة فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل مثلي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات الأخرى غير الزراعية (البنك الدولي،2008: 3، 7 ؛ Fan،2008)

.

وبما لا يثير الاستغراب ،عندما يُنظر إلى التنمية كنجاح في التغلب على التحديات في المناطق الريفية فأنها تتكون من أكثر القوى موثوقية وفعالية للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،2016: 15) والدليل قوي وواضح على أن الاستثمار المستدام لتعزيز الإنتاجية في الزراعة والاقتصاد الريفي الاوسع له تأثير كبير على كل من النمو والحد من الفقر (Fan،2008 ؛Fan وآخرون 1999 و2002) وتكون مسارات الأثر مباشرة من خلال زيادة الدخول وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي وغير مباشر من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية والخدمات المهمة الأخرى (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،2016: 16) ،وهذا لا يتحقق إلا من خلال تطوير أبناء الريف كونهم القوى العاملة والمنتجة في مجال الزراعة ،فضلاً عن أنهم أبناء المجتمع الريفي (الوائلي،2005: 1) ،وفي الوقت ذاته لاتزال معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى بكثير من مثيلاتها في المناطق الحضرية وتعكس هذه الاتجاهات التحديات المستمرة التي تواجه المناطق الريفية والمرتبطة بالتهميش الاجتماعي والاقتصادي للسكان الريفيين (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،2016: 15) وتهيمن المزارع الصغيرة على المشهد الريفي في جميع أنحاء العالم النامي ،إذ تستأثر بما يصل إلى 80% من الأغذية المنتجة في أسيا وأفريقيا (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2016: 1) ،بينما تدعم سبل كسب عيش 2.5 مليار شخص فضلاً عن الاخفاقات في استخدام الزراعة من أجل التنمية ،فالعديد من البلدان القائمة اقتصادها على الزراعة مازالت تحقق معدلات نمو ضعيفة بالنسبة للفرد في قطاع الزراعة ،مما يخلق الضائقة مع عدم استغلال قوة الزراعة من أجل التنمية (البنك الدولي،2008: 8) .

وعلى الرغم من الأهتمام الكبير في محصول القمح على المستوى الاقليمي والمحلي إلا أنه لايزال دون المستوى من حيث الإنتاج والإنتاجية في الوطن العربي والعراق بشكلٍ خاص ،إذ يشكل إنتاج الوطن العربي ما نسبته 3.07% من الإنتاج العالمي للقمح الذي يبلغ نحو 749.46 مليون طن عام 2016 ،إذ بلغت كمية الاستيراد لمحاصيل الحبوب والدقيق في الفترة ما بين عام 2009 و2015 إلى 73.41 مليون طن بقيمة بلغت 23.48 مليار دولار والكمية في تزايد ففي عام 2016 بلغت 78.09 مليون طن بقيمة 20.26 مليار دولار وفي عام 2017 بلغت 84.39 مليون طن بقيمة 20.20 مليار دولار ،فضلاً عن ذلك يعد العراق من بين الدول التي تعاني من تدني في إنتاجية وحدة المساحة مقارنتاً بمثيلته من الدول العربية كما موضح في الجدول (1) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2017: 24-25 ،57) والذي يُعد السبب الرئيس في العجز الغذائي المستمر وقد عدت وزارة الزراعة تدني الإنتاجية الزراعية احد أهم التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في العراق (وزارة الزراعة ،2011: 1) ،كما أنه يعد هدراً في الموارد الاقتصادية للمنتج الزراعي وعائلته والمجتمع الذين يشكلون ما يقرب ثلث سكان العراق الذي

يوصف الأمن الغذائي فيه هش (وزارة التخطيط ،2009: 67) كما أن العديد من الدراسات تشير إلى أن أهم الأسباب ذات العلاقة بانخفاض أو زيادة الإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح هو المزارع باعتباره المسؤول الأول عن تطبيق أو عدم تطبيق التوصيات الموصى بها (فياض ،2013: 730) ،وأن تحقيق ذلك لا يعتمد على التوسع في زراعة محصول القمح فحسب بل يتطلب أن يتم استخدام التقانة بشكل مكثف في جميع مراحل إنتاج المحصول (عويضة وأخرون ،2016: 673) فضلاً عن تطوير وتكييف وتقويم تلك التقانات الزراعية الحديثة التي يمكن تبنيها من قبل الزراع (عبد والبدري ،2015: 173) ،كما تشير التقارير ايضاً إلى انخفاض نسبة السكان الزراعيين من مجموع السكان النشطين اقتصادياً من عام 1980 – 2010 من 51-40% عالمياً وفي العراق فقد أنخفض من 27-5% (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،2012: 114، 116) .

جدول (1) إنتاجية وحدة المساحة (طن/هكتار) لبعض البلدان العربية والعراق*

ت	البلدان	متوسط إنتاجية وحدة المساحة طن /هكتار
1	مصر	6.74
2	السعودية	5.66
3	لبنان	5.26
4	الكويت	5.13
5	السودان	3.4
6	العراق	3.3

(*) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2017: 24

ومن التحديات الاخرى قلة الانفاق على البحث والتطوير والإرشاد الزراعي كحصة من الناتج المحلي الزراعي (Davis وTerblanche،2016) فقد وجد أن الاستثمار في البحوث المرتبطة غالباً بالإرشاد الزراعي ،يعد على الدوام أهم مصدر لزيادة الإنتاجية في الزراعة (Fischer وآخرون،2009) ،إذ غالباً ما يكون تأثير الإرشاد الزراعي غير فوري ويصعب قياسه وقد أدى ذلك إلى ضعف في أداء الخدمات الارشادية من خلال تخصيص الموارد في الميزانية الوطنية مقارنةً بالبرامج العامة الاخرى مثل تطوير البنية التحتية ودعم المدخلات وبرامج تطوير الري الخ ... (Beintemai وElliot،2009) وبالتالي فهي أكثر جاذبية للسياسيين من برامج الإرشاد الزراعي ،مما يؤثر في ضعف استجابتها لحاجات مجموعة متنوعة من الزراع ،وهذا يتطلب من القائمين على الخدمات الإرشادية استراتيجية وقدرات جديدة بشكل مستمر لأداء هذه الادوار(INNOVAFRICA،2018: 1 ؛ الشناوي،2012: 38) ،وأن نجاح أو فشل البرامج الارشادي يعتمد على عوامل أخرى هي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية من اجل تحقيق التنمية الزراعية (Eicher،2007) .

لذا يسعى البحث الحالي الوقوف على المشكلات التي يعاني منها زراع القمح داخل وخارج حقولهم الزراعية من أجل محاولة العمل على معالجتها فضلاً عن تعزيز الميزات التي يمتلكونه داخل حقولهم الزراعية ومحاولة استغلال الفرص المتاحة لهم خارج الحقل ،والتي من خلالها يصبح لدى القائمين على تقديم الخدمات رؤيا بالواقع الذي هم عليه (زراع القمح) والتي على ضوئها تقدم الخدمات ،ومن جهة أخرى تمكين زراع القمح انفسهم في تحديد الايجابيات والسلبيات داخل حقولهم وخارجها من أجل تحسين واقعهم الزراعي ،لذا جاء البحث الحالي ليجيب على التساؤلات الأتية : ما هي نقاط القوة

التي يمتلكها زراع القمح ضمن حقولهم ؟ ما هي نقاط الضعف التي تواجه زراع القمح ضمن حقولهم ؟ ماهي الفرص الممكنة التي يمكن الحصول عليها خارج حقولهم ؟ ما هي التهديدات المتوقعة التي تواجه زراع القمح خارج حقولهم؟

أهداف البحث :

التعرف على واقع زراع القمح في المحافظات التي عمل بها مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق للموسم الزراعي 2020 – 2021 متضمن الاتي :-

أ- التعرف على (البيئة الداخلية) لزراع القمح نقاط القوة والضعف في عملهم .

ب- التعرف على (البيئة الخارجية) لزراع القمح الفرص الممكنة والتهديدات المتوقعة التي تواجههم.

فرضيات البحث :

1- قلة نقاط القوة التي يمتلكها الزراع ضمن البيئة الداخلية (داخل الحقل) .

2- كثرة نقاط الضعف التي تواجه الزراع ضمن البيئة الداخلية (داخل الحقل) .

3- قلة الفرص الممكنة التي يمتلكها الزراع ضمن البيئة الخارجية (خارج الحقل) .

4- كثرة التهديدات المتوقعة التي تواجه الزراع ضمن البيئة الخارجية (خارج الحقل) .

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في أستخدام تحليل SWOT محاولة لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف لدى زراع القمح داخل حقولهم وهو ما يعرف بـ(البيئة الداخلية) فضلاً عن تحديد الفرص المتاحة والتهديدات المتوقعة خارج الحقل وهو ما يعرف بـ (البيئة الخارجية) ،من أجل تمكين القائمين على تقديم الخدمات من بحوث زراعية ،إرشاد زراعي ،تجهيزات زراعية ،مصارف زراعية والسايلوات في وضع خطة استراتيجية توحد الجهود والعمل على محاولة تجنبهم التهديدات المتوقعة واستثمار الفرص المتاحة لديهم .

لذا يعد تحليل SWOT في العمل الزراعي الخطوة الأولى في التخطيط الاستراتيجي ،فمن خلاله يساعد الزراع على تحقيق أهدافهم وما يجب أن يفعلوه للتغلب على العقبات أو تقليلها لتحقيق النتائج المرجوه (Singh،2010: 16) ،والذي يعطي القدرة على تحليل الظروف الموجودة والممكنة للتغيير،إذ يمكن للزراع تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجههم من خلال أثارة هذه الاسئلة في أذهانهم ومن ثم تطبيقها عملياً فإنهم سيكونون أمام تخطيط منظم لعملهم وكما موضح في الشكل (1) .

	القوة Strengths	الضعفWeaknesses
الفرص Opportunities	كيف يمكنني استخدام نقاط القوة هذه في الاستفادة من الفرص ؟	كيف أتغلب على نقاط الضعف التي تمنعني من الاستفادة من الفرص ؟
التهديدات Threats	كيف يمكنني استخدام نقاط قوتي لتقليل آثر التهديدات ؟	كيف أعالج نقاط الضعف التي سوف تجعل هذه التهديدات حقيقية ؟

الشكل (1) : أسئلة تحليل SWOT (Ommani،2011: 9449)

منهجية البحث :

يأتي البحث الحالي في أطار البحوث المسحية الاجتماعية التي تقع ضمن المنهج الوصفي ،وذلك لأنها تستهدف التعرف على الواقع الراهن لزراع القمح في بعض محافظات العراق من خلال تحليل البيئة الداخلية لزراع القمح في أطار الحقل والتي تتضمن نقاط القوة التي يمتلكونها ونقاط الضعف التي تواجههم فضلاً عن البيئة الخارجية والتي تمثل المحيط الخارجي الذي يتضمن الفرص الممكنة والتهديدات المتوقعة التي يؤثر ويتأثر بها زراع القمح في العراق .

شاملة الدراسة :

تم اختيار المحافظات التي عمل بها مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية - العراق وهي محافظة الديوانية ،واسط ،بغداد وديالى ،للموسم الزراعي (2020 – 2021) ،وقد تم اختيار جميع زراع القمح المشاركين في مشروع تعزيز الأمن الغذائي والبالغ عددهم (128) زارعاً موزعين على المحافظات المذكورة انفاً ،وكما موضح في الجدول (2) .

جدول (2): توزيع مجتمع البحث حسب المحافظات للزراع المشاركين في مشروع تعزيز الأمن الغذائي

ت	المحافظة	زراع القمح المشاركين في مشروع تعزيز الأمن الغذائي
1	الديوانية	48
2	واسط	24
3	بغداد	46
4	ديالى	10
	المجموع	128

مواد وطرائق البحث

أداة البحث :

تم تصميم استبانة موجهة إلى زراع القمح في المحافظات التي عمل بها مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق ،وفي ضوء الأدبيات والمصادر العلمية والأبحاث والدراسات في مجال دراسة الواقع لزراع القمح باستخدام تحليل SWOT ،فضلاً عن مشاورة المختصين والتي تكونت من جزأين ،**الجزء الأول** (البيئة الداخلية) وتضمن مقياساً ، المقياس الأول يتعلق بقياس نقاط القوة التي يمتلكها الزراع تضمن (16) فقرة أستخدم في قياسها مدرج رباعي المستويات (توجد بدرجة كبيرة ،توجد بدرجة متوسطة ،توجد بدرجة قليلة ،لا توجد) أعطيت لهُ الأوزان الآتية (3 ،2 ،1 ، 0) درجة على التوالي وكانت درجة المقياس تتراوح بين (0 – 48) درجة كما موضح في الجدول (4) ،المقياس الثاني يتعلق بقياس نقاط الضعف التي تواجه الزراع ضمن حقله الزراعي تضمن (18) فقرة أستخدم في قياسها مدرج رباعي المستويات (توجد بدرجة كبيرة ،توجد بدرجة متوسطة ،توجد بدرجة قليلة ،لا توجد) أعطيت لهُ الأوزان الآتية (3 ،2 ،1 ، 0) درجة على التوالي وكانت درجة المقياس تتراوح بين (0 – 54) درجة كما موضح في الجدول (5) ،إما **الجزء الثاني** (البيئة الخارجية) ايضاً تكون من مقياساً ،المقياس الأول يتعلق بقياس الفرص الممكنة التي تحيط بالمزارع وحقله تضمن (18) فقرة أستخدم في قياسها مدرج رباعي المستويات (توجد بدرجة كبيرة ،توجد بدرجة متوسطة ،توجد بدرجة قليلة ،لا توجد) أعطيت لهُ الأوزان الآتية (3 ،2 ،1 ، 0) درجة على التوالي وكانت درجة المقياس تتراوح بين (0 – 54) درجة كما موضح في الجدول (6) ،المقياس الثاني يتعلق بقياس التهديدات المتوقعة التي تواجه الزراع خارج حقولهم تضمن (22) فقرة أستخدم في قياسها مدرج رباعي المستويات

(توجد بدرجة كبيرة ،توجد بدرجة متوسطة ،توجد بدرجة قليلة ،لا توجد) أعطيت لهُ الأوزان الآتية (3 ،2 ،1 ، 0) درجة على التوالي وكانت درجة المقياس تتراوح بين (0 – 66) درجة كما موضح في الجدول (7) . ولفحص صدق المقاييس تم عرض الاستبانة على مجموعة من المختصين من أساتذة قسم الإرشاد ونقل التقانات الزراعية- كلية الزراعة/جامعة بغداد وبعض الباحثين ضمن أقسام دائرة البحوث الزراعية- وزارة الزراعة لبيان مستوى موافقتهم عليها ،وأجريت بعض التعديلات على المقاييس والفقرات ،إذ بلغت عتبة القطع (86.4%) وعليه تم الإبقاء على فقرات المقاييس سوى بعض التعديلات في نقل بعض الفقرات بين البيئتين الداخلية والخارجية أضافة إلى التعديلات اللغوية ،ولقياس الثبات تم أجراء اختبار أولي Pre Test – في تشرين الأول 2018 على عينة عشوائية مؤلفة من (10) زراع (خارج العينة) ،وذلك للتحقق من صدق المقاييس ،وقد أستخدم لقياس الثبات معادلة الفاكرونباخ (Alpha Cronbach's) ،إذ بلغ مقدار معامل الثبات بالنسبة لنقاط القوة ،الضعف ،الفرص والتهديدات كما موضح في الجدول (3) ،وتعد هذه المقادير مؤشراً جيداً على مدى أتساق فقرات المقاييس ،إذ أن هذه النتيجة تعطينا مقبولية للمقاييس التي ستعتمد في عملية جمع البيانات الخاصة بموضوع البحث .

جدول (3) درجات معامل الثبات للمقاييس التي ستعتمد في استبانة جمع البيانات

ت	المقاييس	معامل الثبات
1	نقاط القوة Strength	0.87
2	نقاط الضعف Weaknesses	0.82
3	الفرص المكنة Opportunities	0.81
4	التهديدات المتوقعة Threats	0.84

عملية جمع البيانات : تم جمع البيانات بواسطة استبانة عن طريق المقابلة الشخصية مع زراع القمح المشاركين في مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق للموسم الزراعي 2020 – 2021.

الوسائل الإحصائية : تم استخدام البرامج الإحصائي (Excel, SPSS) ،إذ استخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة لهدفي البحث وهي (المتوسط الحسابي ،التكرارات Fi،النسب المئوية ،المعدل الموزون ،الوزن المئوي ،معادلة الفاكرونباخ) .

عرض النتائج ومناقشتها :[36]

1- التعرف على الدرجة الكلية لمكونات تحليل SWOT لو اقع زراع القمح في المحافظات التي عمل بها مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق للموسم الزراعي 2020 – 2021 .

أظهرت نتائج البحث أن متوسط الوزن النسبي (المئوي) لنقاط القوة بلغ (48.70 %) ،ونقاط الضعف بلغ (65.48 %) بالنسبة للبيئة الداخلية لزراع القمح ،إما البيئة الخارجية فقد بلغ متوسط الوزن النسبي (المئوي) (56.65%) للفرص المكنة ،و(70.97 %) للتهديدات المتوقعة ،وكما موضح في الشكل (1).

1 ملاحظة: النتائج التي يتم عرضها هي لـ 115 مزارع قمح ،إذ تم استبعاد 13 مزارع قمح وذلك لعدم حضورهم في المكان المحدد لجمع البيانات

سلبي Negative	البيئة الداخلية Internal Environmental		ايجابي Positive
	نقاط الضعف Weaknesses	نقاط القوة Strength	
	65.48	48.70	
	البيئة الخارجية External Environmental		
	التهديدات المتوقعة Threats	الفرص الممكنة Opportunities	
	70.97	56.65	

الشكل (2) : معدل الدرجات الكلية لو اقع زراع القمح باستخدام تحليل SWOT

يتضح من الشكل أعلاه تفوق نقاط الضعف Weaknesses على نقاط القوة Strength ضمن البيئة الداخلية Internal Environmental ،كما أن التهديدات Threats تفوقت على الفرص Opportunities ضمن البيئة الخارجية External Environmental لواقع زراع القمح إي تفوق الجانب السلبي على الجانب الإيجابي لدى زراع القمح ،ويعزى ذلك إلى عدم قدرة زراع القمح في أمكانية تحليل الواقع الزراعي لديهم من أجل الاستفادة من نقاط القوة ضمن حقولهم ومعالجة نقاط الضعف فضلاً عن استغلال الفرص الخارجية المتاحة ومواجهة التهديدات المتوقعة .

2- التعرف على (البيئة الداخلية) لزراع القمح نقاط القوة ونقاط الضعف في عملهم .

2-1- التعرف على (نقاط القوة) لدى زراع القمح ضمن البيئة الداخلية (الحقل) .

أظهرت نتائج البحث أن أعلى معدل موزون بلغ (2.75) درجة حصلت عليها فقرة (تبني للأصناف ذات جودة عالية (خبازية)) وبوزن مئوي بلغ (91.7%) ،وأدنى معدل موزون بلغ (0.75) درجة حصلت عليها فقرة (وجود سجل حقلي لدى الزراع) وبوزن مئوي بلغ (25%) ،وبمتوسط معدل موزون مقداره (1.46) درجة على مستوى درجات بلغ (0 - 3) درجة وقد تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً ،وكما موضح في الجدول (4) .

جدول (4) اجابات زراع القمح حول نقاط القوة التي يمتلكونها ضمن البيئة الداخلية (الحقل)

ت	الفقرات	توجد بدرجة كبيرة%	توجد بدرجة متوسطة %	توجد بدرجة قليلة %	لاتوجد %	المعدل الموزون	الوزن المئوي
1	تبني للأصناف ذات جودة عالية (خبازية) .	77.4	20	2.6	0.0	2.75	91.7
2	توافر اليد العاملة من داخل عائلة المزارع .	47.8	27	20.9	4.3	2.18	72.7
3	وجود مساحات كبيرة من الاراض الزراعية لديه غير مستغلة من قبل المزارع . (غير مشمولة بالخطة)	53.9	20	16.5	9.6	2.18	72.7
4	توافر المياه مما يقلل من تكاليف إنتاج القمح .	42.6	33	15.7	8.7	2.10	70
5	لديك علاقات جيدة مع زراع الحنطة الاخرين تتيح لك معرفة كل ما هو جديد .	37.4	41.7	14.8	6.1	2.10	70
6	الزراع من فئة الشباب الذين يكونون من المتبنين الأوائل لكل ما هو جديد .	27.0	20.0	15.7	37.3	1.36	45.3

7	العلاقات الجيدة مع ذوي الخبرة والمختصين في إنتاج القمح (الشعب الزراعية ،منتجي البذور، الشركات التجارية) .	22.6	12.2	41.7	23.5	1.34	44.7
8	مستوى تعليمي يمكنني من الاطلاع على كل ما هو جديد في مجال إنتاج القمح .	10.4	16.5	58.3	14.8	1.23	41
9	تأدية العمليات الحقلية بالموعد المحدد لها .	20.9	18.3	17.4	43.4	1.17	39
10	توافر المكننة الزراعية لدى الزراع .	12.2	26.9	25.2	35.7	1.16	38.7
11	توافر رأس المال .	6.1	19.1	59.1	15.7	1.16	38.7
12	الاستفادة من الانترنت والتطبيقات الزراعية التي تعنى بإنتاج القمح .	13.0	23.5	28.7	34.8	1.15	38.3
13	الاستفادة من الاشتراك في الجمعيات الفلاحية .	15.7	17.4	16.5	50.4	0.98	32.7
14	ملكية الاراضي الزراعية .	11.3	18.3	21.7	48.7	0.92	30.7
15	إنتاج محصول ذو مستوى نضج ونسبة رطوبة ضمن المستوى المقدر له ضمن الرتبة الاولى .	12.2	16.5	14.8	56.5	0.84	28
16	وجود سجل حقلي لدى الزراع .	12.2	14.8	8.7	64.3	0.75	25
متوسط درجات المعدل الموزون والوزن المئوي لفقرات نقاط القوة						1.46	48.70

يتضح من الجدول أعلاه أن ثلثي فقرات مقياس نقاط القوة التي يمتلكها زراع القمح ضمن حقولهم (البيئة الداخلية) تركزت إجاباتهم ضمن المستوى (توجد بدرجة قليلة إلى لاتوجد) إذ كان الوزن المئوي يتراوح ما بين (45.3% - 25%) لذا فإن نقاط القوة لدى زراع القمح ضمن البيئة الداخلية (الحقل) توصف بأنها قليلة ،وبذلك تقبل الفرضية التي تنص على قلة نقاط القوة التي يمتلكها زراع القمح ضمن حقولهم (البيئة الداخلية) ،ويعزى ذلك إلى عدم معرفة الزراع في كيفية الاستفادة من نقاط القوة التي توجد لديه فضلاً عن تطويرها وجعلها أكثر قوة في حقولهم من أجل أستخدامها في الاستفادة من الفرص وتقليل آثر التهديدات الخارجية .

2-2- التعرف على (نقاط الضعف) لدى زراع القمح ضمن البيئة الداخلية (الحقل) .

أظهرت نتائج البحث أن أعلى معدل موزون بلغ (2.71) درجة حصلت عليها فقرة (ارتفاع كلفة صيانة المكننة) وبوزن مئوي بلغ (90.3%) ،وأدنى معدل موزون بلغ (0.50) درجة حصلت عليها فقرة (عدم وجود شبكة انترنيت يستفاد منها) وبوزن مئوي بلغ (16.7%) ،وبمتوسط معدل موزون مقداره (1.96) درجة على مستوى درجات بلغ (0 - 3) درجة وقد تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً ،وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5) اجابات زراع القمح حول نقاط الضعف التي تواجههم ضمن البيئة الداخلية (الحقل)

ت	الفقرات	توجد بدرجة كبيرة %	توجد بدرجة متوسطة %	توجد بدرجة قليلة %	لاتوجد %	المعدل الموزون	الوزن المئوي
1	ارتفاع كلفة صيانة المكننة .	78.3	15.7	5.2	0.8	2.71	90.3
2	التفتت الحيازي .	75.7	19.1	1.7	3.5	2.67	89
3	ارتفاع كلفة الإنتاج .	67.0	27.0	4.3	1.7	2.59	86.3
4	التقانات تحتاج إلى رأس مال لدى المزارع من أجل تبنيها (مكننة ،بذور ،اسمدة ،مبيدات ...الخ) .	72.2	18.3	7.8	1.7	2.61	87
5	قلة حجم الحيازة المزرعية لدى زراع القمح .	59.1	26.1	5.2	9.6	2.35	78.3
6	عدم امتلاك المزارع للسجل الحقلي الذي يحتوي على كل الايرادات والتكاليف واوقات العمليات الحقلية والاصناف والاسمدة والمبيدات والاصابات	69.6	10.4	4.3	15.7	2.34	78
7	عدم امتلاك الزراع للمكننة الزراعية تؤثر على سير العمل وعدم اجراء العمليات الحقلية في الموعد المناسب	53.0	31.3	9.6	6.1	2.31	77
8	أيجار الأرض من مالكين أخرين مرتفعة قياساً بالواردات	58.3	20.0	8.7	13.0	2.23	74.3
9	قلة المياه الجوفية وردائها .	42.6	33.0	18.3	6.1	2.12	70.7
10	عدم توافر معلومات لدى المزارعين عن الأصناف والأسمدة والمبيدات .	45.2	30.4	14.8	9.6	2.11	70.3
11	عدم توافر مستوى تعليمي لدى الزراع مما يجعل المزارع مطبق لما يفعله الأخرين (المتبنين الأواخر) .	41.7	34.0	16.5	7.8	2.10	70
12	بعض الالتزامات والعمل الروتيني يمنع الزراع من التقديم على القروض الزراعية .	40.0	35.7	17.4	6.9	2.09	69.7
13	عدم الحصاد في الموعد المناسب بسبب عدم امتلاك آلة الحاصدة أو ايجارها في الوقت المحدد.	42.6	29.6	12.2	15.6	1.99	66.3
14	ضعف تسويق المنتوج .	34.8	24.3	11.3	29.6	1.64	54.7
15	لا يوجد مجرى مائي قريب من المزرعة .	32.2	22.6	11.3	33.9	1.53	51
16	محدودية الأراضي الصالحة للزراعة .	8.7	22.6	27	41.7	0.95	31.7
17	عدم الاشتراك بالجمعيات الفلاحية .	12.2	7.8	14.8	65.2	0.67	22.3
18	عدم وجود شبكة انترنت يستفاد منها .	7.0	7.8	13.9	71.3	0.50	16.7
متوسط درجات المعدل الموزون والوزن المئوي لفقرات نقاط الضعف						1.96	65.48

يتضح من الجدول السابق أن أغلب فقرات مقياس نقاط الضعف التي تواجه زراع القمح ضمن حقولهم (البيئة الداخلية) تركزت إجاباتهم ضمن المستوى (توجد بدرجة كبيرة إلى متوسطة) إذ كان الوزن المئوي يتراوح ما بين (90.3% -

51%) لذا فإن نقاط الضعف لدى زراع القمح ضمن البيئة الداخلية (الحقل) توصف بأنها كثيرة ،وبذلك تقبل الفرضية التي تنص على كثرة نقاط الضعف التي تواجه زراع القمح ضمن حقولهم (البيئة الداخلية) ،ويعزى ذلك إلى عدم قدرة الزراع في التغلب على نقاط الضعف نتيجة لقلة نقاط القوة التي يمتلكها زراع القمح ضمن حقولهم ،وعدم المعرفة في كيفية معالجة نقاط الضعف التي سوف تجعل من التهديدات المتوقعة حقيقية .

3- التعرف على (البيئة الخارجية) لزراع القمح الفرص والتهديدات التي تواجههم في عملهم .

3-1- التعرف على (الفرص الممكنة) لدى زراع القمح ضمن البيئة الخارجية (خارج الحقل) .

أظهرت نتائج البحث أن أعلى معدل موزون بلغ (2.64) درجة حصلت عليها فقرة (الحصول على بذور وأسمدة ومبيدات مدعومة من الدولة (التجهيزات الزراعية)) وبوزن مئوي بلغ (88%) ،وأدنى معدل موزون بلغ (0.23) درجة حصلت عليها فقرة (وجود منظمات يمكن التعاون معها في إنتاج محصول القمح) وبوزن مئوي بلغ (7.7%) ،وبمتوسط معدل موزون مقداره (1.70) درجة على مستوى درجات بلغ (0 - 3) درجة وقد تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً ،وكما موضح في الجدول (6) .

جدول (6) اجابات زراع القمح حول الفرص المراد استغلالها ضمن البيئة الخارجية (خارج الحقل)

ت	الفقرات	توجد بدرجة كبيرة%	توجد بدرجة متوسطة %	توجد بدرجة قليلة %	لاتوجد %	المعدل الموزون	الوزن المئوي
1	الحصول على بذور وأسمدة ومبيدات مدعومة من الدولة (التجهيزات الزراعية) .	78.3	9.6	10.4	1.7	2.64	88
2	توافر التقانات الزراعية والمكننة لعموم العمليات الحقلية للأيجار يستفاد منها المزارع في حال قلة رأس المال من شرائها	66.9	26.1	7.0	0.0	2.60	86.7
3	توافر اليد العاملة من خارج العائلة .	65.2	21.7	3.5	9.6	2.43	81
4	وجود مشتري للمحصول ولا حاجة للبحث عن سوق لتصريف الحاصل .	71.3	8.7	8.7	11.3	2.40	80
5	الخطة الزراعية وأطلاقها من عام 2018 .	60.0	23.5	5.2	11.3	2.32	77.3
6	وجود فرص شراء المستلزمات الإنتاجية بألاجل وتسديدها بعد الحصاد .	60.9	15.7	13.0	10.4	2.27	75.7
7	كلفة أيجار الارض الزراعة من الدولة مبلغ قليل جداً .	47.8	35.7	4.3	12.2	2.19	73
8	وجود أصناف ذو إنتاجية عالية في الأسواق التجارية .	38.3	30.4	27.0	4.3	2.03	67.7
9	الحصول على خدمات إرشادية مجانية .	46.1	14.8	24.3	14.8	1.92	64
10	توافر التقانات الزراعية المدعومة من قبل وزارة الزراعة لدى شركة التجهيزات الزراعية وبالأقساط .	31.3	20.0	23.5	25.2	1.57	52.3
11	خضائر تربية المواشي (مربي الماشية) . (الاعلاف)	29.6	26.1	14.8	29.5	1.56	52

12	هنالك شركات زراعية لديها تأريخ جيد في مجال إنتاج الحنطة لذلك يلجئ اليها لغرض شراء الاسمدة ،المبيدات ،البذور . (الثقة بالشركات التجارية)	35.7	17.4	9.6	37.3	1.51	50.3
13	قرب مراكز استلام الحاصل (السايلو) .	26.1	18.3	33.9	21.7	1.49	49.7
14	المردود المادي لمحصول القمح جيد	23.4	18.3	32.2	26.1	1.39	46.3
15	لديك معرفة بالمشاريع التي تقوم بها مختلف دوائر وزارة الزراعة تنفعك في إنتاج الحنطة .	18.3	13.0	16.5	52.2	0.97	32.3
16	المشاريع الصناعية كالمطاحن ومعامل الأعلاف .	5.2	19.1	14.0	61.7	0.68	22.7
17	وجود فرص للحصول على مستلزمات الإنتاج مجاناً من المشاريع الزراعية من مصادر تمويل خارجية .	5.2	8.7	6.1	80.0	0.39	13
18	وجود منظمات يمكن التعاون معها في إنتاج محصول القمح .	2.6	4.3	7.0	86.1	0.23	7.7
متوسط درجات المعدل الموزون والوزن المئوي لفقرات الفرص الممكنة						1.70	56.65

يتضح من الجدول أعلاه أن ثلثي فقرات مقياس نقاط الفرص الممكنة التي توجد خارج حقول زراع القمح ضمن (البيئة الخارجية) تركزت إجاباتهم ضمن المستوى (توجد بدرجة كبيرة إلى متوسطة) إذ كان الوزن المئوي يتراوح ما بين (88% - 50.3%) لذا فإن نقاط الفرص الممكنة لدى زراع القمح ضمن البيئة الخارجية (خارج الحقل) توصف بأنها كثيرة ،وبذلك ترفض الفرضية التي تنص على قلة الفرص التي يمكن لزراع القمح الحصول عليها من خارج حقولهم (البيئة الخارجية) ،وتقبل الفرضية البديل التي تنص على كثرة الفرص الممكنة التي يمكن لزراع القمح الحصول عليها من البيئة الخارجية ،ويعزى ذلك إلى أن أكثر الفرص التي أشار اليها الزراع يمكن الحصول عليها إلا أنهُ في الواقع أغلب هذه الفرص لدى اغلب الزراع غير مستفادين منها بسبب عدم أستغلالهم لنقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لديهم ما يجعل من الحصول على الفرص صعباً عليهم ،فضلاً عن ذلك أن بعض تلك الفرص التي اشار اليها الزراع هي فرص مدعومة من قبل الدولة إلى المزارع في حال قيامه بزراعة محصول القمح .

3-2- التعرف على (التهديدات المتوقعة) لدى زراع القمح ضمن البيئة الخارجية (خارج الحقل) .

أظهرت نتائج البحث أن أعلى معدل موزون بلغ (2.84) درجة حصلت عليها فقرة (تأخر أستلام مبالغ تسويق الحاصل) وبوزن مئوي بلغ (94.7%) ،وأدنى معدل موزون بلغ (0.24) درجة حصلت عليها فقرة (التحول في النظام الغذائي للفرد) وبوزن مئوي بلغ (8%) ،وبمتوسط معدل موزون مقداره (2.13) درجة على مستوى درجات بلغ (0 - 3) درجة وقد تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً ،وكما موضح في الجدول (7).

جدول (7) اجابات زراع القمح حول التهديدات التي تواجههم ضمن البيئة الخارجية (خارج الحقل)

ت	الفقرات	توجد بدرجة كبيرة%	توجد بدرجة متوسطة %	توجد بدرجة قليلة %	لاتوجد %	المعدل الموزون	الوزن المئوي

1	تأخر أستلام مبالغ تسويق الحاصل .	84.3	15.7	0.0	0.0	2.84	94.7
2	قلة حصة الأسمدة والمبيدات والبذور من قبل التجهيزات .	80.9	11.3	0.0	7.8	2.73	91
3	تأخر أستلام الحاصل والوقوف لأيام مما يزيد من تكاليف الإنتاج .	70.4	26.1	2.6	0.9	2.64	88
4	قلة توافر الوقود .	67.8	27.0	0.0	5.2	2.63	87.7
5	عدم توافر مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب (بذور ،أسمدة ،مبيدات) .	73.9	18.3	3.5	4.3	2.63	87.7
6	الخطة الزراعية والالتزام بها .	69.6	23.5	2.6	4.3	2.60	86.7
7	ارتفاع تكاليف اليد العاملة مع قلة إنتاجية العامل قياساً بالمكننة .	58.3	35.7	1.7	4.3	2.50	83.3
8	ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج في السوق التجارية .	67.0	20.0	4.3	8.7	2.49	83
9	التغير المناخي من رطوبة ،درجة حرارة ،أمطار ،رياح ... الخ .	67.0	16.5	2.6	13.9	2.48	82.7
10	معايير جودة وسلامة المنتوج .	53.9	39.1	0.0	7.0	2.47	82.3
11	قلة توافر الكهرباء.	61.7	22.6	0.0	15.7	2.46	82
12	صعوبة السيطرة على نسبة الرطوبة والشوائب للمحصول من قبل المزارع لغرض تحديد رتبة الحاصل	51.3	35.6	3.4	9.7	2.35	78.3
13	ضعف دعم مستلزمات الإنتاج (بذور ،مبيدات ،اسمدة ،وقود ،كهرباء) .	50.4	34.8	5.2	9.6	2.30	76.7
14	ارتفاع تكاليف الإيجار للمكننة الزراعية	47.8	29.6	8.7	13.9	2.17	72.3
15	توافر الاصناف الهجينة في السوق التجارية .	52.2	25.2	12.2	10.4	2.17	72.3
16	عدم توافر القروض الزراعية .	43.5	27.8	3.5	25.2	2.11	70.3
17	قلة الخدمات الإرشادية المقدمة وضعفها .	30.4	38.3	17.4	13.9	1.82	60.7
18	عدم وجود مناخ مؤاتي للاستثمار في العمل الزراعي توفره الدولة للمزارع المستثمر .	25.2	30.4	23.5	20.9	1.57	52.3
19	الاستيراد من الخارج لمحصول الحنطة من قبل الدولة	21.7	23.5	27.0	27.8	1.40	46.7
20	قلة تواصلهم مع أجهزت الإرشاد الزراعي والتوجه إلى أصحاب المحال التجارية في الاستشارة .	19.1	21.7	43.5	15.7	1.17	39
21	عدم استقرار الوضع الأمني .	16.5	20.0	46.1	17.4	1.07	35.7

22	التحول في النظام الغذائي للفرد .	4.3	2.6	6.1	87.0	0.24	8
متوسط درجات المعدل الموزون والوزن المئوي لفقرات التهديدات المتوقعة						2.13	70.97

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب فقرات مقياس نقاط التهديدات المتوقعة التي تواجه زراع القمح خارج حقولهم (البيئة الخارجية) تركزت إجاباتهم ضمن المستوى (توجد بدرجة كبيرة إلى متوسطة) إذ كان الوزن المئوي يتراوح ما بين (94.7% - 52.3%) لذا فإن نقاط التهديدات المتوقعة التي تواجه زراع القمح ضمن البيئة الخارجية (خارج الحقل) توصف بأنها كثيرة ،وبذلك تقبل الفرضية التي تنص على كثرة التهديدات المتوقعة التي تواجه زراع القمح خارج حقولهم (البيئة الخارجية) ،ويعزى ذلك إلى ضعف المزراع في إدارة الحقل وخاصة في مجال نقاط القوة التي يمتلكه وعدم التعامل الصحيح معها فانه التهديدات المتوقعة تؤثر عليه فضلاً عن التهديدات الناتجة من مؤسسات الدولة المتمثلة بالخدمات البحثية والإرشادية والتجهيزية .

الاستنتاجات :

1- هنالك ضعف كبير لدى زراع القمح في عملية تحليل بيئاتهم الداخلية والخارجية ،وذلك بعدم الاستفادة من نقاط القوة وأستغلال الفرص الخارجية من جهة ،ومن جهة أخرى كثرة نقاط الضعف داخل حقولهم الزراعية وتآثرهم الكبير بالتهديدات الخارجية .

2- على الرغم من كثرت النشاطات الإرشادية الموجة إلى زراع القمح من قبل دائرة الإرشاد الزراعي إلى أن هنالك ضعف في تعريف الزراع بكيفية تحليل بيئاتهم الداخلية والخارجية وكيفية الاستفادة منها ،إذ أن اغلب النشاطات الإرشادية والبرامج التي توجه إلى زراع القمح حول التقانات الزراعية من بذور ،أسمدة ،مبيدات ،تقانات ري ...الخ ،اضافة إلى طرق مكافحة ،تسميد ومواعيد العمليات الحقلية.

التوصيات :

1- على القائمين في تقديم الخدمات الإرشادية ضرورة تعريف الزراع وخاصة زراع القمح لما للمحصول من أهمية أستراتيجية في الأمن الغذائي للبلد بتحليل بيئاتهم الداخلية والخارجية من أجل تحسين معارف ومهارات الزراع في تحديد نقاط القوة والضعف في حقولهم والفرص الممكنة والتهديدات المتوقعة خارج حقولهم الزراعية من خلال :

أ- تطوير برامج إرشادية قائمة على حاجات زراع القمح وخاصة في مجال التحليل البيئي للمزارع .

ب- التسويق وكيفية المحافظة على جودة المنتوج من قبل المزارع .

ج- العمل على تحسين سلوك الزراع في مجال أستدامة الموارد الطبيعية لديهم .

2- على الدوائر المعنية في هذا المجال من دائرة الإرشاد الزراعية والبحوث الزراعية والتجهيزات الزراعية والسايلوات متمثلة بوزارة التجارة والمصارف الزراعية والشركات العامة للبذور يجب وضع استراتيجية تتلائم وقدرات الزراع .

لائحة المراجع:

1. عويضة وأخرون ،محمد عبدالسلام ،2016 ،تحليل قياسي للكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح في جمهورية العراق ،مجلة الزراعة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ،جامعة المنصورة ،مجلة 7 ،عدد 6.
2. عبد والبدري ،ثامر عظيم واشواق عبدالرزاق ،2015 ،مستوى تطبيق زراع الرز لصنف الياسمين للتوصيات العلمية في ناحية القادسية – محافظة النجف الأشرف وعلاقته ببعض العوامل ،مجلة الكوفة للعلوم الزراعية ،مجلد 7 ،عدد 2 .
3. فياض ،سعد عبيد ،2013 ،مستوى تطبيق مزارعي الحنطة لتوصيات زراعة الحنطة ،مجلة العلوم الزراعية العراقية ،مجلد 44 ،عدد 6 .
4. البنك الدولي ،2008 ،الزراعة من أجل التنمية ،تقرير عن التنمية في العالم .
5. الشناوي ،ليلى حماد ،2012 ، تحديث أنظمة الإرشاد الزراعي –دليل عملي لواضعي السياسات في الدول النامية ،قسم البحوث والإرشاد والتدريب .
6. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ،2016 ،تعزيز التحول الريفي الشمولي ،تقرير التنمية الريفية لعام 2016 ،نظرة عامة .
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2017 ،أوضاع الأمن الغذائي العربي ، تقرير .
8. الوائلي ،سامر محي طه ،2005 ، بناء نموذج لسياسة تعيين المرشدين في العراق ،رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ،جامعة بغداد .
9. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،2016 ،تمكين صغار المزارعين والنساء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ،مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة الاقليمي للشرق الأدنى ،الدورة الثالثة والثلاثون من 9-13 مايو/أيار، روما .
10. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،2012 ،حالة الأغذية والزراعة –الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل .
11. محمود ،سعد شاكر وسحاب عايد يوسف ،2019 ،دراسة الواقع الراهن لتنظيم الإرشاد الزراعي في العراق باستخدام تحليل SWOT ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الزراعية ،المجلد 2018،المؤتمر الدولي العلمي الثالث للعلوم الزراعية ،عدد خاص :45- 54 .
12. نجم ،عماد الحسيني وسحر بعدالخالق هيكل ،2013 ،تحليل الوضع الراهن لمنظمة الإرشاد الزراعي في مصر باستخدام SWOT ،مجلة الزراعة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ،مجلد 4(12) :2259- 2286 .
13. وزارة التخطيط ،2009 ،خطة التنمية الوطنية ،2010 – 2014 ،وثيقة الخطة – الجزء الأول ،العراق.
14. وزارة الزراعة ،2011 ،خطة عمل وزارة الزراعة للأعوام 2011 – 2014 ، العراق .
15. Beintema N. and Elliott H. (2009). Setting Meaningful Investment Targets in Agricultural Research and Development: Challenges, Opportunities and Fiscal Realities. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

16. Davis K. E. and Terblanche S. E. (2016). Challenges facing the agricultural extension landscape in South Africa, quos vadis? South African Journal of Agricultural Extension. Vol. 44, No. 2, 2016: 231 –247.

17. Eicher C. (2007). Agricultural extension in Africa and Asia. Literature review prepared for the World AgInfo Project, Cornell University, Ithaca, New York.

18. Fischer, A.R., Byerlee, D. & Edmeades, G.O, 2009, Can technology deliver on the yield challenge to 2050 ? Paper prepared for the Expert Meeting on How to Feed the World in 2050, achieve growth and poverty alleviation goals in rural India, Food Policy , 25(4): 411 -428.

19. Fan, Shenggen, 2008, Public Expenditures, Growth, and Poverty, Lessons from Developing Countries, Baltimore: Johns Hopkins University Press.

20. Fan, S., Hazell, P.B.R.& Thort,S.,1999, Linkages between government spending, growth, and poverty in rural India, Research Report 110, Washington, D.C., International Food Policy Research Institute.

21. Fan, S., Zhang, L.& Zhang, X., 2002, Growth, inequality, and poverty in rural China: the role of public investment, Research Report 125, Washington, D.C., International Food Policy Research Institute.

22. INNOVAFRICA, 2018, An overview and SWOT analyses of Sustainable Agriculture Intensification systems and Agricultural Extension Systems: (Ethiopia, Kenya, Malawi, Rwanda, South Africa and Tanzania).

23. Ommani, A.R., 2011, Strengths, weaknesses, opportunities and threats (SWOT) analysis for farming system businesses management: Case of wheat farmers of Shadervan District, Shoushtar Township, Iran, African Journal of Business Management Vol. 5(22), pp. 9448-9454.

Singh, N., 2010, SWOT Analysis – A Useful Tool for Community Vision a concept paper of central Himalayan village, Researcher, 2(9):16-18.

http://www.sciencepub.net/researcher/research0209/03_0682research0209_16_18.pdf

.

درجة امتثال البنوك التجارية الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الأداء المصرفي

The degree of compliance of Palestinian commercial banks with the application of banking governance standards, principles, and its impact on banking performance

د. سامي احمد عيدة

أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة القدس المفتوحة / فرع رام الله والبيرة التعليمية. فلسطين

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة امتثال البنوك التجارية الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الأداء المصرفي، في محافظة رام الله والبيرة. تم تصميم استبانة تكونت من ثمانية محاور مختلفة، تحتوي على (59) فقرة لقياس درجة امتثال البنوك التجارية الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الأداء المصرفي. حجم العينة تكون من 56 مفردة، أما العينة فاقتصرت على عينة قصدية من مجتمع الدراسة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .

توصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لالتزام البنوك التجارية الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية، بلغت 84.98% وهي مرتفعة، وأن هناك اثر ذو دلالة إحصائية من خلال معامل التحديد (R2) لتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الأداء المصرفي، ليشير إلى معامل مقداره (60.2 %) .ومن خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون تبين أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين بنسبة بلغت .(0.77)

وأوصت الدراسة بان يكون دليل القواعد والممارسات الفضلى لمعايير الحوكمة المصرفية في فلسطين الصادر من قبل سلطة النقد الفلسطينية لعام 2017 ليس فقط قواعد وتشريعات. وانما أداة رقابة فعّالة على سلوك الإدارة وتصرفاتها للحد من انتهاك القيم والأخلاق والحد من التلاعب في موارد المصرف .

كلمات مفتاحية: امتثال، البنوك التجارية، الحوكمة المصرفية، الآداء المصرفي.

Abstract

This study aims to find out the degree to which Palestine commercial Banks apply banking governance standards, and the effect of that on banking performance. The study follows the descriptive analytical methodology and so, an eight-axis questionnaire consisting of (59) items has been designed to measure the degree to which banking governance standards are applicable at Palestine commercial banks, and the effect of that on banking performance. The study has found out that the general rate of complying with such standards in banking performance was 84.98%, which is really high, and that there is a statistically significant effect through the coefficient of determination (R2) for the application of banking governance standards and their impact on banking performance, with a coefficient of determination (R2) of 60.2%.

The study has found a strong relationship between the two variables with a Pearson correlation coefficient of 0.77.

The study recommended that the guide to best rules and practices for banking governance standards and principles in Palestine, issued by the Palestinian monetary authority for the year 2017, has not just to be rules and regulations, but also as an effective tool to control the management behavior and actions, to prevent the violation of values and ethics and limit manipulation of the bank's resources.

Keywords: compliance; commercial bank; bank governance; bank performance

مقدمة:

تجسدت أهمية الحوكمة كنظام مطبق في العديد من الدول المتقدمة والنامية، ونشأ المفهوم بعد أن عانت تلك الدول من أزمات مالية، وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، والحوكمة عبارة عن مجموعة متكاملة من المعايير والأسس التي يجب أن تراعى في الشركات المساهمة، لضمان نجاح الشركات المساهمة وتحقيق غاياتها، وضمان مساهمتها بشكل صحيح في نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ازدادت قناعة الهيئات الرقابية الدولية بأهمية حوكمة الشركات بشكل عام والمصارف بشكل خاص نتيجة للازمات المالية والاقتصادية المتتابعة التي من اهمها الازمة المالية العالمية في العام 2007 وإخفاق العديد من المصارف لعدة أسباب منها ما هو جوهري ويتعلق بالحوكمة والتي استدعت القيام بإصلاحات تتناسب مع المخاطر التي هددت الاستقرار المالي والتي من بينها ضعف وسوء الحوكمة.

تولت لجنة بازل للرقابة المصرفية مهمة صياغة معايير مناسبة لحوكمة المؤسسات المصرفية ، استناداً إلى المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وسعت اللجنة من خلال المعايير التي أصدرتها إلى مراعاة خصوصية العمل المصرفي، حيث شملت هذه المعايير عدد من الاعتبارات الخاصة بالعمل المصرفي مثل حقوق المودعين وإدارة المخاطر، كما أولت اهتماماً كبيراً لمعايير الرقابة الداخلية في المصرف.

تم اصدار عدة أوراق دولية تتضمن معايير وأدلة منقحة للحوكمة من أهمها المعايير الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) لحوكمة الشركات المتبناة من المنظمة في يوليو من العام 2015 ، والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن حوكمة المصارف الصادرة أيضاً في يوليو من العام 2015 ، حيث أن تلك المعايير صدرت منقحة عن المعايير التي سبقتها بغرض الاستفادة من تجارب العديد من الدول في التطبيق بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية: (سلطة النقد الفلسطينية ،2017 ، ص 6) 1.

أ- تعزيز الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أعمال الإدارة التنفيذية في مجال تطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر وتوسيع نطاق التوجيهات بالخصوص.

ب- التأكيد على أهمية توفر الكفاءة والأهلية في مجلس الإدارة ككل وأهمية وفاء كل عضو من الأعضاء بالتزاماته ومسؤولياته إضافة إلى استمرار مواكبته للتطورات المصرفية، التأكيد على أهمية ثقافة المخاطر السليمة التي تُبنى علها ادارة المخاطر في المصرف.

ت- تعزيز التوجيهات الخاصة بحوكمة المخاطر بما يشمل أهمية دور وحدات الأعمال، وفريق ادارة المخاطر، ووظيفة التدقيق والرقابة الداخلية في إدارة المخاطر اضافة الى التأكيد على أهمية ثقافة المخاطر السليمة التي تُبنى علها ادارة المخاطر في المصرف.

---

1 سلطة النقد الفلسطينية ، تعليمات رقم 10 (2017) دليل القواعد والممارسات الفضلى لمعايير الحوكمة المصرفية ومبادئها في فلسطين. ص: 6.

إشكالية الدراسة:

يعدّ الجهاز المصرفي الدعامة الرئيسية للنظام المالي وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة والملاذ الآمن لإيداع المدخرات، لهذا يتميز بدرجة عالية من الحساسية للمخاطر المحتملة لأية عوامل أو مسببات ناشئة عن القصور في تطبيق مبادئ الحوكمة، وعليه فقد برزت أهمية حوكمة المصارف وأخذت طابعاً متميزاً عن حوكمة الشركات وكانت أكثر تركيزاً وشمولاً وتفصيلاً. لذلك تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي :

ما درجة امتثال البنوك التجارية الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية ومبادئها ؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بمهام ومسؤوليات مجالس إدارتها؟
2. ما درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بحقوق المساهمين المتكافئة؟
3. ما درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بالإفصاح والشفافية؟
4. ما درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بتطبيق نظام فعّال لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الفلسطينية ؟
5. ما درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بالتدقيق الداخلي والخارجي ؟
6. ما درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بحقوق أصحاب المصالح الأخرى؟

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

1. التعرف إلى درجة التزام البنوك التجارية الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية.
2. تحديد درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بمهام ومسؤوليات مجالس إدارتها.
3. معرفة درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بحقوق المساهمين المتكافئة.
4. التعرف إلى درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بالإفصاح والشفافية.
5. التعرف إلى درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بتطبيق نظام فعّال لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الفلسطينية .
6. بيان درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بالتدقيق الداخلي والخارجي.
7. معرفة درجة التزام المصارف التجارية الفلسطينية بحقوق أصحاب المصالح الأخرى (المساهمين والمستثمرين والدائنين).
8. التوصية بعدد من المقترحات التي قد تساهم في زيادة فاعلية وكفاءة الأداء المصرفي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تبحث في موضوع يتسم بالأهمية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والمصارف الفلسطينية بشكل خاص، ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى :

أ. الاهمية النظرية :

- تزويد الباحثين والمهتمين بالمؤسسات المصرفية سواء باحثين أو موظفين بالمعلومات والنتائج والمقترحات والتوصيات التي تخدمهم في مجالاتهم واهتماماتهم.
- المساهمة في اثراء المكتبة الفلسطينية والعربية بالمعلومات والمعرفة، وتقديم إضافة علمية ونوعية جديدة.

ب- الأهمية العملية :

- تقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتحسين مستوى جودة أداء الجهاز المصرفي وكفاءته من خلال تطبيق معايير الحوكمة ومبادئها، ما ينعكس ايجابيا على الاداء المصرفي.

فرضيات الدراسة:

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى للمتغيرات الشخصية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي.
- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الاداء المصرفي من وجهة نظر افراد عينة الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: جمعت البيانات في الفترة الواقعة بين 2/1 /2021 – 1 /6 / 2021.

الحدود البشرية: أجريت الدراسة على أعضاء مجلس الإدارة ومديري الفروع ورؤساء الاقسام وموظفي دائرة الامتثال والتدقيق الداخلي ودائرة المخاطر لكل من بنك فلسطين وبنك القدس والبنك الوطني .

الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على بنك فلسطين وبنك القدس والبنك الوطني وفروعها في محافظة رام الله والبيرة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

ازداد الاهتمام في حوكمة المصارف بعد نشوء الأزمة المالية العالمية في منتصف العام 2007، وانهيار العديد من المصارف بسبب عوامل يتعلق بعضها في الحوكمة، مما دعا كافة الأطراف ذات العلاقة وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية تكثيف الجهود في سبيل تعزيز القواعد والمعايير القادرة على إدارة المؤسسات المصرفية بشكل آمن وسليم، يضمن الحفاظ على أموال المودعين ويعالج الاختلالات والقصور في المبادئ التي كان أهمها الرقابة غير الكافية من مجالس الإدارة على الإدارات العليا، وعدم كفاية إدارة المخاطر والهياكل المعقدة على نحو غير ملائم للمصارف، والخلل في نظام المكافآت والحوافز. (القرشي،2011)2.

---

2) القرشي، عبدالله ، (2011) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

مفهوم الحوكمة المصرفية :

تعتبر الحوكمة المصرفية من أدوات السياسة الاحترازية الكلية ومن العوامل التي تعزز استقرار وسلامة النظام المالي وتساهم الحوكمة في بناء بيئة قائمة على الثقة والشفافية والمساءلة، مما يمكن المصارف من القيام بدورها لا سيما وأن القطاع المصرفي يعتبر شريان التمويل الرئيس للاقتصاد الفلسطيني، والضامن الأساسي لتوفير كافة الخدمات المالية التي تحتاجها مختلف الأنشطة الاقتصادية. والمعول عليه كمصدر أساسي للتمويل سواء للقطاع الخاص أو القطاع العام . (سلطة النقد الفلسطينية ،2017 ، ص: 5) 3.

تعريف الحوكمة من منظور سلطة النقد الفلسطينية:

انسجاما مع المعايير الدولية التي تم وضعها من قبل المؤسسات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي ولجنة بازل، تعّرف على أنها مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصرف بطريقة صحيحة بما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة، بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي، بما يحقق الحفاظ على المصرف وتنميته" 2015)،(OECD4.

أهمية واهداف الحوكمة للجهاز المصرفي:

تعتبر الحوكمة أحد أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرفي آمن وفعال، كما أن الالتزام بمعايير الحوكمة الجيدة من المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف التالية: (سلطة النقد الفلسطينية ، 2017 ص:7).5.

أ- تحقيق الشفافية والإفصاح

ب- حماية حقوق المساهمين والمودعين

ت- تعزيز دور إدارة المخاطر .

ث- تسهل عملية الرقابة والاشراف على أداء المصارف عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة.

ج- زيادة القيمة السوقية للمصرف، وتعظيم الربحية .

ح- تعزيز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة مع المصرف .

خ- تقليل مخاطر الأزمات المالية للمصارف.

د- ضبط مخاطر الفساد بالمصارف .

ذ- الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

وتثمن سلطة النقد عاليا التزام إدارات المصارف بهذه الاهداف، لما سيكون له من أثر كبير على رفع مستوى الأداء وتدعيم استقرار النظام المالي والاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري وتوفير البيئة المناسبة لحماية وضمان حقوق كافة الأطراف بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والدائنين والمودعين.

---

3 سلطة النقد الفلسطينية ، تعليمات رقم 10 (2017) دليل القواعد والممارسات الفضلى لمعايير الحوكمة المصرفية ومبادئها في فلسطين. ص: 5.

4 Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), (2015): Principle of Corporate Governance, January, www.oecd.Org

5 سلطة النقد الفلسطينية ، مرجع سابق. ص: 7.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. دراسة الجحدلي وعبيد، (2019)[6] بعنوان : أثر حوكمة المصارف على تحسين الاداء المالي "دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الحوكمة على تحسين الاداء المالي في قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال قياس مدى تأثير ربحية المصارف السعودية والمتمثل في مؤشري الربحية والسيولة بتطبيق الحوكمة. وقد تم اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة حيث تم تحليل بيانات القوائم المالية وذلك للفترة 2010م-2017م لاختبار ستة فرضيات مرتبطة بقياس وجود فروق ذات دلالة احصائية بين مؤشرات النسب المالية قبل وبعد تطبيق الحوكمة. وقد وضحت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات نسبة السيولة تختلف في عام2010م - 2013م (المتوسط الحسابي لنسبة الرصيد النقدي يعادل 21%) عنها في عام 2014م-2017م (المتوسط الحسابي لنسبة الرصيد النقدي يعادل18%). الذي أثر على معدل العائد الذي يحققه المصرف. كما وضحت النتائج أن الاحتفاظ المفرط بالسيولة يخفض من الارباح التي تعد من أهداف المصرف. أوصت الدراسة بضرورة العمل على نشر مفهوم الحوكمة المؤسسية لدى كافة الاطراف ذات العلاقة، كما اوصت بتشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في المصارف مع ضرورة بذل الجهود لتبني مفهوم الحوكمة في المملكة العربية السعودية من خلال التعاون بين مختلف القطاعات العامة والخاصة .

2. دراسة النجار(2016)[7] بعنوان: "قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في فلسطين على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، لبيان أثر ذلك على مقاييس الأداء المالي المتمثلة بالعائد على الأصول، ومعدل نمو المبيعات، والقيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركة، ومعرفة أيهم أكثر.

طبقت الدراسة على عينة مكونة من (62) شركة بعد تحقيقها لشروط قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن مدونة حوكمة الشركات في فلسطين خلال الفترة (2015-2016) وقد تم استخدام نماذج الانحدارات (الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد ونموذج تحليل التباين الأحادي)، وذلك لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية: العائد على الأصول والقيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات. أوصت الدراسة بأن تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة بزيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات وذلك لضمان التأثير الايجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي.

---

6 الجحدلي، غادة وعبيد، راوية (2019) أثر حوكمة المصارف على تحسين الاداء المالي "دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية . المجلد (3) العدد (8) اغسطس 2019م ص: 25.

7 النجار، جميل حسين (2016) قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين" مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث

3. دراسة الغزالي (2015)8 :"دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات لمنع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة التعرف إلى دور تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لمنع حدوث التعثر المالي، وذلك من خلال قياس درجة تطبيق الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لقواعد الحوكمة من خلال ستة مؤشرات، أنظمة التدقيق المتبعة من قبل الشركات وصلاحيات مجلس الإدارة واللوائح والقوانين الداخلية والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وتوزيع ملكية الأسهم والسياسات المستقبلية. اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة من خلال التقارير المالية والإدارية المعتمدة على اللوائح المنظمة للشركات وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن بورصة فلسطين لعام 2014، ولغرض القيام بهذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نسبة تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة وكذلك درجة التعثر والائتمان لتلك الشركات للعام 2014 .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن نسبة التزام الشركات بتطبيق معايير حوكمة الشركات كانت نسبة مقبولة لتطبيق حوكمة الشركات، كما إن أكثر المؤشرات تطبيقاً هو المؤشر الخاص باللوائح والقوانين الداخلية لشركة.

4. دراسة دياب (2014)9 بعنوان: "واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين" دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصرف الإسلامي الفلسطيني والمصرف الإسلامي العربي في قطاع غزة، ومدى وضوح الهيكل التنظيمي للمصرفين ودور مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة، من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام طريقة الحصر الشامل نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة وسهولة الوصول إلى الفئة المستهدفة، حيث تم توزيع الاستبانة على أفراد مجتمع الدراسة كافة والبالغ عددهم(80) موظفاً وموظفة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها حرص المصارف على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات والقيم يساعد في تعريف العاملين في المصارف الإسلامية بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، وحرص إدارة المصارف على توفير العدالة في التعامل مع المساهمين كافة. أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة أن تقوم المصارف بمراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي لجميع الدوائر والأقسام ويبَين العلاقات ويحدد المسؤوليات والصلاحيات. والحرص على تكاثف وتضافر كافة الجهود في المصارف من أجل زيادة الوعي الاستثماري لدى الأفراد ووضع الخطط المناسبة.

---

8) الغزالي، رامي حسن، (2015) دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

9) دياب، رنا مصطفى،(2014) واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

5. دراسة الداعوروعابد (2013)10، بعنوان : "مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة، باعتبارها أحد مجالات البحث الحديثة في الفكر المحاسبي المعاصر، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اختيار جميع المصارف الموجودة في قطاع غزة والخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي وصممت قائمة استقصاء وزعت على عينة الدراسة المكون من أربع مجموعات رئيسية هي "عضو مجلس إدارة ومدير مالي ورئيس قسم ومساهم". وبلغت نسبة المستجيبين 73% وتم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات ومناقشة النتائج.

توصلت الدراسة إلى انه على الرغم من حداثة مفهوم الحوكمة في البيئة الفلسطينية إلا أنه يلاحظ أن هناك تحرك جاد من قبل سلطة النقد الفلسطينية وذلك من خلال إصدار بعض المنشورات وعقد بعض الندوات والملتقيات بهدف التعرف على مفهوم الحوكمة ودراسة مدى تطبيقه في البيئة الفلسطينية. اوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها الدعوة للعمل على إلزام المصارف بأن يتضمن تقريرها ملحقاً منفصلاً يتناول آلية تطبيق الحوكمة في المصارف بالإضافة إلى تقديم الدعم والمساندة للمصارف الفلسطينية لرفع مستوى ممارسة الحوكمة والانتقال من الوفاء بالمتطلبات الإلزامية للحوكمة إلى تطبيق الإرشادات الإضافية، للحد من المخاطرة في السوق، وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية.

الدراسات الأجنبية:

6. دراسة 11(2018) Robin بعنوان :

Financial performance of commercial banks in Bangladesh in terms of knowing the profitability impact before, during and after a period of financial liberalization.

" الأداء المالي للبنوك التجارية في بنغلاديش من حيث معرفة أثر الربحية قبل وأثناء وبعد فترة التحرير المالي"

هدفت الدراسة إلى معرفة الأداء المالي للبنوك التجارية في بنغلاديش من حيث معرفة أثر الربحية قبل وأثناء وبعد فترة من التحرير المالي، وتستخدم الدراسة البيانات السنوية على مستوى البنوك من البنوك التجارية الرئيسية في بنجلاديش للفترة 1983-2012 حيث تظهر النتائج التجريبية أن الأداء المالي لم يكن له تأثير كبير على العائد على الأصول (ROA) أو العائد على حقوق الملكية (ROE) بالنسبة للبنوك، ولكن صافي هامش الفائدة (NIM) قد ارتفع. تشير النتائج ايضا إلى أن قوة رأس المال وجودة الأصول هما المحركان الرئيسيان للربحية. أوصت الدراسة على ضرورة وجود سياسة مصرفية مناسبة تهدف إلى رفع قاعدة رأس المال وجودة الأصول لضمان وجود قطاع مصرفي قابل للبقاء في بنغلاديش.

---

10 الداعور، جبر إبراهيم وعابد ، محمد نواف (2013) مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013 ،المجلد 15 ،العدد 1.

11. Iftekhar Robin ،Brahui Salim ،Harry Bloch. (2018). financial performance of commercial banks in the post- reform era: Further evidence from Bangladesh. Economic Analysis and Policy ،1- 30.

7. دراسة Sari ، 12(2015) بعنوان :

The extent of the impact of the level of corporate governance disclosure on the performance of banks through the establishment of a corporate governance disclosure index for 27 Islamic banks operating in five Arab Gulf countries.

"مدى تأثير مستوى إفصاح حوكمة الشركات عن أداء المصارف من خلال إنشاء مؤشر إفصاح حوكمة الشركات ل 27 مصرف إسلامي يعمل في خمس دول خليجية عربية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مستوى إفصاح حوكمة الشركات عن أداء المصارف من خلال إنشاء مؤشر إفصاح حوكمة الشركات ل 27 مصرف إسلامي يعمل في خمس دول خليجية عربية. وباستخدام المنهج التحليلي الذي يحتوي على التقارير السنوية للبنوك لمدة 3 سنوات (2011م – 2013) أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية تلتزم بنسبة 54 %من السمات التي تم تناولها في هذا المؤشر حيث أنها من أهم العناصر التي يتم الإبلاغ والكشف عنها في هيئة الرقابة الشرعية من ثم هيكل مجلس الإدارة وإدارة المخاطر. وكشفت النتائج المتعلقة بالدول الخليجية أن دولتين فقط هما الإمارات العربية المتحدة والبحرين تمتلك مستوى أعلى من المبادرة وتعتبر نتائج الانحدار دليلا على أن البنوك الإسلامية ذات مستويات أعلى في إفصاح حوكمة الشركات من خلال مؤشر الأداء التشغيلي العالي المقاس بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

8.دراسة Matisse & Grasse ، 13(2012) بعنوان :

A comparison between the countries of the Gulf Cooperation Council and Southeast Asia in terms of the governance of Islamic and conventional banks.

"إجراء مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق أسيا من ناحية حوكمة المصارف الإسلامية والتقليدية".

هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق أسيا من ناحية حوكمة المصارف الإسلامية والتقليدية بها وما أثر المتغيرات التي صاحبة تطبيق الحوكمة في أداء مصارف دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق أسيا ما بين فترة 2000م إلى 2009م، وتم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج التحليلي الإحصائي في الدراسة باستخدام عينة مكونة من 90 مصرف إسلامي للوصول إلى النتائج المطلوبة : من أهمها وجود اختلافات بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كما توصلت إلى أن هناك اختلاف بين الحوكمة في مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق أسيا حيث أن مصاريف مجلس الإدارة لها التأثير السلبي على عائدات المصارف الاسلامية .

---

12 Sari Samir. (2015). Corporate Governance Disclosure Practices and Performance of Islamic Banks in GCC Countries. Journal of Islamic Finance ،Vol.4، No.2، pp.

13 Matisse & Grass،(2012

Comparison between the countries of the Gulf Cooperation Council and Southeast Asia in terms of the governance of Islamic and conventional banks.

التعقيب على الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة المحلية والاجنبية كافة، أجمعت على مدى أهمية تبني معايير الحوكمة المصرفية سواءً في المصارف التجارية أو الاسلامية ، وأن معظم الدراسات التي تناولت الحوكمة ركزت فقط في غالبيتها على بعض معايير ومبادئ الحوكمة مثل: الإفصاح والشفافية والربحية والسيولة وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بذلك.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة،أنها ركزت على بعض المتغيرات التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة. حيث ركزت على اهم معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الأداء المصرفي، الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية كرزمة واحدة، والتي جاءت استنادا لمعايير حوكمة المؤسسات المصرفية الصادرة عن البنك الدولي ولجنة بازل والمبادئ الأساسية للحوكمة الجيدة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ما يعطيها نوع من الخصوصية والقدرة على المساهمة في الإضافة المعرفية والعلمية في مجال البحث.

الطريقة والإجراءات:

منهجية الدراسة:

اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمة المنهج مع طبيعة الدراسة وأهدافها. تم التركيز على اهم ستة مبادئ وهي:(مهام ومسئوليات مجلس الادارة وحقوق المساهمين المتكافئة والافصاح والشفافية وفعّالية ادارة المخاطر والتدقيق الداخلي والخارجي وحقوق اصحاب المصالح الاخرى (المستثمرين والدائنين والمدينين). علماً بأن مبادئ الحوكمة اربعة عشر مبدأ حسب ما ورد في آخر دليلين لحوكمة المصارف في فلسطين لعام 2014، 2017 .

مجتمع الدراسة والعينة:

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع البنوك التجارية الفلسطينية المرخصة من قبل سلطة النقد في فلسطين كافة. أما العينة فاقتصرت على عينة قصدية مُمثلة في أعضاء مجلس الإدارة ومديري ورؤساء الأقسام وموظفي دائرة التدقيق الداخلي والخارجي ودائرة المخاطر لكل من بنك فلسطين وبنك القدس والبنك الوطني في محافظة رام الله والبيرة.

متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل : معايير الحوكمة المصرفية.

المتغير التابع : الأداء المصرفي.

النتائج المتعلقة بعينة الدراسة:

تم رصد توزيعات أفراد عينة الدراسة وفقاً لتوزيعاتهم حسب المتغيرات الشخصية في الاستبانة وهي (الجنس والعمر والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي)، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس		
الفئة	العدد	النسبة المئوية
ذكر	37	66.1
أنثى	19	33.9
المجموع	56	100.0
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية.		
أقل من 30 سنة	27	48.2
30 وأقل من 40 سنة	22	39.3
40 سنة فأكثر	7	12.5
المجموع	56	100.0
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.		
دبلوم	6	10.7
بكالوريوس	45	80.4
دراسات عليا	5	8.9
المجموع	56	100.0
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.		
5 سنوات فاقل	26	46.4
6 وأقل من 10 سنوات	15	26.8
10 سنوات فأكثر	15	26.8
المجموع	56	100.0
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.		
عضو مجلس ادارة	4	7.1
مدير	4	7.1
رئيس قسم	18	32.1
موظفي دائرة التدقيق الداخلي والخارجي ودائرة المخاطر.	30	53.6
المجموع	56	100.0

نلاحظ من جدول رقم (1) أن نسبة الذكور العاملة في البنوك تقريبا ضعف نسبة الإناث. أما بخصوص العمر نلاحظ أن النسبة المئوية الأعلى لعينة الدراسة لصالح الأفراد الذين تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة بلغت 48.2%، أما الفئة العمرية 40 سنة فأكثر نالت نسبة مئوية هي الأقل لأفراد العينة بلغت 12.5% فقط. ما يعني ان البنوك تستقطب الفئة العمرية الشابة المؤهلة والمدربة باستمرار. أما فيما يخص المؤهل العلمي نلاحظ أن النسبة المئوية لعينة الدراسة من حملة المؤهل العلمي بكالوريوس بلغت 80.4% وهي النسبة الأعلى ضمن أفراد العينة، أما الأفراد الذين يحملون شهادة الدراسات العليا فكانت نسبتهم هي الأقل حيث بلغت 8.9% من أفراد العينة.

اما بخصوص متغير سنوات الخبرة أعلى النسب تمثلت في 5 سنوات فأقل بلغت 46.4% ، في حين سنوات الخبر للفئتين 6 وأقل من 10 سنوات، وأكثر من 10سنوات حصلت على نفس النسبة بلغت 26.8% لكل منهما. اما بخصوص متغير المسمى الوظيفي أعلى النسب تمثلت في الموظفين العاملين في دائرة التدقيق الداخلي والخارجي ودائرة المخاطر بنسبة بلغت 53.6% ، بينما بلغت أقل النسب لأعضاء مجلس الادارة ومدير بنسبة بلغت 7.1% لكل منهما.

- **أداة الدراسة:**

قام الباحث بتوزيع (60) استبانة على أعضاء مجلس الإدارة ومديري ورؤساء الأقسام وموظفي دائرة التدقيق الداخلي والخارجي ودائرة المخاطر لكل من بنك فلسطين وبنك القدس والبنك الوطني في محافظة رام الله والبيرة. وقد صلح منها للتحليل (56) استبانه خضعت للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS). واستثني منها أربعة استبانتا لعدم صلاحيتها .

وقد كانت أوزان كل فقرة من فقرات الاستبانه وفق مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

التصنيف	مو افق بشدة	مو افق	محايد	غير مو افق	غير مو افق بشدة
الدرجة (الوزن)	5	4	3	2	1

- **دلالات صدق الأداة وثباتها:**

للتحقق من صدق الأداة من حيث محتوى فقراتها وارتباطها بمجالات وسلامة اللغة والصياغة والوضوح. فقد عرض الباحث أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين والأكاديميين المختصين وذوي الخبرة بهذا المجال وعددهم أربعة الذين أبدوا ملاحظاتهم ومقترحاتهم وتعديلاتهم على الأداة إلى أن وصلت إلى ما صارت علية . وكان لملاحظاتهم أثر بالغ بتطويرها وتعديلها. وتم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cranach's Alpha) كما يظهر في جدول رقم (2).

جدول رقم (2) معامل الثبات لأداة الدراسةّ.

المجال	قيمة معامل الثبات بطريقة كرو نباخ ألفا
المجال الأول: مهام مجلس الإدارة.	0.70
المجال الثاني: حقوق المساهمين المتكافئة .	0.75
المجال الثالث: الافصاح والشفافية.	0.80
المجال الرابع: إدارة المخاطر	0.85
المجال الخامس: التدقيق الداخلي والخارجي.	0.80
المجال السادس : حقوق اصحاب المصالح الاخرى (المستثمرين والدائنين والعملاء).	0.83
الدرجة الكلية	**0.86**

نلاحظ من جدول رقم (2) أن قيمة معامل الثبات للمقياس ككل بلغت 0.86 وكانت جيدة جداً على مستوى المحاور المحددة في استبانة الدراسة، وهو معامل ثبات مرتفع وأكثر من 70%، ما يدل على اتساق كبير بين فقرات الاستبانة (أداة جمع البيانات). لتشير إلى ملاءمة أداة الدراسة لأغراض البحث العلمي.

المعالجة الإحصائية:

بعد عملية جمع البيانات، تم ترميز الاستبانات وإدخالها الى الحاسوب، باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات، واستخراج النتائج، واختبار فرضياتها تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة ثبات مقياس الدراسة.
2. التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and Percentages) للتعرف على توزيعات عينة الدراسة.
3. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.
4. اختبار (t) للعينات المستقلة (Independent Sample T-test) لاختبار دلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للمتغيرات التي تحتوي عينتين مستقلتين كالجنس.
5. اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة.
6. معامل بيرسون للارتباط (Pearson Correlation) لقياس درجة الاتساق في مقياس الدراسة.
7. اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression Simple Linear) لقياس الاثر بين متغيرات الدراسة .
8. اعتمد الباحث على المقياس الذي طوره كل من (Mayer and Allen, (1990 لحساب المتوسط المرجح ولتفسير النتائج، كما هو مبين في جدول رقم (3)

جدول رقم (3)

فئة الوسط الحسابي*	خيار الموافقة	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
أقل من – 1.8	غير موافق بشدة	أقل من 36%	منخفضة جداً
أكبر من 1.81– 2.59	غير موافق	أكبر من 36% - 52%	منخفضة
أكبر من 2.60– 3.39	محايد	أكبر من 53% - 68%	متوسطة

أكبر من 3.40 -4.19	موافق	أكبر من 69% - 84%	مرتفعة
أكبر من 4.20 - 5	موافق بشدة	أكبر من 85% - 100%	مرتفعة جداً

* تم مدى خيارات المقياس استخراجها باعتماد وهو الفئة العليا للمقياس – الفئة الدنيا = 5 - 1 = 4، ولاستخراج طول فئة المتوسط تمت قسمة المدى على الفئة العليا للمقياس أي 4 ÷ 5 = 0.8، وهي طول فئة الوسط الحسابي.

نتائج أسئلة الدراسة:

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس: ما درجة التزام البنوك التجارية الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية ومبادئها؟

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة التقدير للسؤال الرئيس: درجة التزام البنوك التجارية الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية ومبادئها.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	يقوم مجلس الإدارة بتنظيم اجتماعات دورية بين موظفي المصرف والإدارة العليا من أجل أخذ آرائهم ومقترحاتهم لتحسين الأداء.	4.3236	.53664	86.65	مرتفعة جداً.
2	يتخذ المصرف إجراءات كافية لحماية حقوق المساهمين.	4.3136	.46396	86.27	مرتفعة جداً.
3	المساهمون وحدهم أصحاب الحق في تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة.	4.1429	.64466	82.86	مرتفعة .
4	المصرف ملتزم بتلبية متطلبات السلطات الرقابية الخارجية على أكمل وجه.	4.3036	.46396	86.07	مرتفعة جداً
5	يحق لأي مساهم الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة	4.1607	.65441	82.21	مرتفعة .
6	يتم إقرار المكافآت للموظفين من خلال لجنة ذات صلاحية تتصف بالنزاهة والشفافية .	4.2500	.61051	85.00	مرتفعة جداً
7	المصرف ملتزم بكفالة حقوق المستثمرين والدائنين والعملاء للوصول إلى المعلومات التي تضمن مصالحهم كل حسب علاقته بالمصرف.	4.2500	.61051	85.00	مرتفعة جداً
	الدرجة الكلية	4.2492	0.5692	84.98	مرتفعة .

يتضح من جدول رقم (4) أن الدرجة الكلية لالتزام البنوك التجارية الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية ومبادئها بلغ (4.2492)، بنسبة بلغت 84.98% وهي مرتفعة حيث تبين أن أعلى المتوسطات الحسابية تمثلت في الفقرة رقم (1) والتي تنص على : (يقوم مجلس الإدارة بتنظيم اجتماعات دورية بين موظفي المصرف والإدارة العليا من أجل أخذ آرائهم ومقترحاتهم لتحسين الأداء). بمتوسط حسابي بلغ (4.3236) بنسبة بلغت 86.65% وهي مرتفعة جداً ، وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية المذكورة أعلاه . تلاها الفقرة رقم (2) والتي تنص على : (يتخذ المصرف إجراءات كافية لحماية حقوق المساهمين) بمتوسط حسابي بلغ (4.3136) بنسبة بلغت 86.27% وهي مرتفعة جداً أيضاً. ويفسر الباحث الارتفاع في التزام البنوك التجارية الفلسطينية لمعايير الحوكمة المصرفية ومبادئها إلى طبيعة ودور سلطة النقد في المراقبة والمتابعة من قبلها لتعزيز

ثقة المساهمين في المصرف وتحسين الأداء المالي بما يرضي العملاء. بينما الفقرة رقم (5) والتي تنص على: (يحق لأي مساهم الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة) حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (4.1607) بنسبة بلغت 82.21%. ويعزو الباحث ذلك إلى قلة حضور صغار المساهمين الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

ثانياً : النتائج المتعلقة بالسؤال الاول: ما درجة التزام المصارف الفلسطينية بمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة؟

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة التقدير للسؤال الاول : درجة التزام المصارف الفلسطينية بمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	يوفر مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي ويشرف على تنفيذه.	4.3036	.65836	86.07	مرتفعة جدا
2	يوفر المصرف لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل المصرف.	4.2321	.71328	84.64	مرتفعة
3	لمجلس الإدارة نظام داخلي يحدد فيه بشكل مفصل صلاحياته ومسؤولياته.	4.3036	.85109	86.07	مرتفعة جدا
4	يتأكد مجلس الإدارة من التزام الإدارة التنفيذية بالإستراتيجيات الموضوعة .	4.1607	.73303	83.21	مرتفعة
5	لمجلس إدارة المصرف لجان تمكنه من القيام بمهامه مثل :(لجنة المراجعة، لجنة المخاطر....الخ) كما وردت في دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين .	4.3036	.71146	86.07	مرتفعة جدا
6	يضم مجلس الإدارة عددا كافياً من الأعضاء المستقلين وفقاً لتعليمات سلطة النقد.	4.2679	.79752	85.36	مرتفعة جدا
7	يشرف المجلس على الوضع المالي للمصرف بصورة منتظمة لحماية أموال المودعين.	4.1786	.76532	83.57	مرتفعة
8	يتوفر في أعضاء مجلس الإدارة أربعة أعضاء على الأقل، ممن يتمتعون بالمؤهل العلمي والخبرة المصرفية.	4.2321	.78604	84.64	مرتفعة.
9	يراعي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من ذوي السيرة والسمعة الحسنة.	4.2679	.84188	85.36	مرتفعة جدا
	الدرجة الكلية للبعد	4.2500	0.7619	85.00	مرتفعة جدا

يتبين من جدول رقم (5) أن الدرجة الكلية لالتزام المصارف الفلسطينية بمهام مجلس الإدارة. بلغ (4.2500) بنسبة بلغت 85%، وهي مرتفعة جداً.حيث تبين أن أعلى المتوسطات الحسابية تمثلت في الفقرات رقم (1، 3، 5) والتي تنص على (يوفر مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي ويشرف على تنفيذه) والفقرة (لمجلس الإدارة نظام داخلي يحدد فيه بشكل مفصل صلاحياته

ومسؤولياته) والفقرة (لمجلس إدارة المصرف لجان تمكنه من القيام بمهامه مثل :(لجنة المراجعة، لجنة المخاطر....الخ) على التوالي بمتوسط حسابي بلغ (4.3036) بنسبة بلغت 86.07 % وهي مرتفعة جداً. بينما الفقرة رقم (4) والتي تنص على:(يتأكد مجلس الإدارة من التزام الإدارة التنفيذية بالإستراتيجيات والسياسات الموضوعة) حصلت على أدنى درجة بمتوسط حسابي بلغ(4.1607) بنسبة بلغت 83.21%، ، وهي مرتفعة أيضا ، ما يدل على التزام المصارف الفلسطينية بمسؤوليات وواجبات مجالس إدارتها كما وردت في دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني : ما درجة التزام المصارف الفلسطينية بحقوق المساهمين المتكافئة ؟

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة التقدير للسؤال الثاني: درجة التزام المصارف الفلسطينية بحقوق المساهمين المتكافئة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	يراعي المصرف حقوق المساهمين الأساسية التي كفلها القانون كافة.	4.3750	.67588	87.5	مرتفعة جدا
2	يعامل المصرف جميع المساهمين بطريقة متساوية، بما في ذلك صغار المساهمين.	4.0714	.70986	81.43	مرتفعة
3	يلتزم البنك بأن لا تزيد مساهمة أعضاء مجلس الإدارة حتى الدرجة الثانية عن 10% من أسهم البنك .	4.0536	1.05175	81.07	مرتفعة
4	يحصل كافة المساهمين على حقوقهم من الأرباح بشكل منتظم.	4.3036	.89279	86.07	مرتفعة جدا
5	يمكن للمساهمين المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.	4.1250	1.12916	82.5	مرتفعة
6	تضع الإدارة التنفيذية نظاماً مالياً واضحاً، وتعرضه على مجلس الإدارة لإقراره.	4.3393	.90004	86.79	مرتفعة جدا
7	نظام التوظيف المتبع في المصرف عادل يضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة.	3.9821	1.07011	79.64	مرتفعة
8	يلتزم المصرف بوضع الإجراءات التي تكفل حقوق أصحاب المصالح (المستثمرين والدائنين والعملاء). موضع التنفيذ.	4.0714	.93141	81.43	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.1652	0.9309	83.30	مرتفعة

يتضح من جدول رقم (6) أن الدرجة الكلية لالتزام المصارف الفلسطينية بحقوق المساهمين المتكافئة بلغ (4.1652) بنسبة بلغت 83.30% وهي مرتفعة. حيث تبين أن أعلى المتوسطات الحسابية تمثلت في الفقرة رقم (1) والتي تنص على: (يراعي المصرف حقوق المساهمين الأساسية التي كفلها القانون كافة) بمتوسط حسابي بلغ (4.3750) بنسبة بلغت 87.5% وهي مرتفعة جداً، وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية المذكورة أعلاه. تلاها الفقرة رقم (6) والتي تنص على : (تضع الإدارة التنفيذية نظاماً مالياً واضحاً، وتعرضه على مجلس الإدارة لإقراره) بمتوسط حسابي بلغ (4.3393) بنسبة بلغت 86.79% وهي مرتفعة جداً.بينما الفقرة رقم (7)

والتي تنص على:(نظام التوظيف المتبع في المصرف عادل يضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة) حصلت على أدنى درجة، بمتوسط حسابي بلغ (3.9821) بنسبة بلغت 79.64% وهي مرتفعة ، ويعزو الباحث ذلك إلى أن معاملة المساهمين بالمساواة هو أحد متطلبات معايير الحوكمة الواجب الالتزام به وتطبيقه في البنوك الفلسطينية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث : ما درجة التزام المصارف التجارية بالإفصاح والشفافية؟

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة التقدير للسؤال الثالث: درجة التزام المصارف التجارية بالإفصاح والشفافية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	4.1964	.44393	83.93	مرتفعة
2	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم.	4.2321	.53906	84.64	مرتفعة
3	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم.	4.1964	.48316	83.93	مرتفعة
4	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	4.2143	.52964	84.29	مرتفعة
5	تقوم الإدارة التنفيذية العليا للمصرف بالإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة لتلك التي حددها القانون وتعليمات سلطة النقد بشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية.	4.2337	.64642	84.67	مرتفعة
6	يلتزم المصرف بنشر بياناته المالية وتقرير المدقق الخارجي عن نتائج أعماله بعد الموافقة عليها من سلطة النقد في الموعد المحدد.	4.3214	.57547	86.43	مرتفعة جداً
7	يلتزم المصرف بتعليق نسخة من حساباته الختامية في مكان بارز في كافة فروعه ومكاتبه لمدة شهر من تاريخ موافقة سلطة النقد عليها.	4.2075	.59995	84.15	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.2337	0.5454	84.67	مرتفعة

يتضح من جدول رقم (7) أن الدرجة الكلية لالتزام المصارف الفلسطينية بالإفصاح والشفافية بلغ (4.2337) بنسبة بلغت 84.67% وهي مرتفعة.حيث تبين أن أعلى المتوسطات الحسابية تمثلت في الفقرة رقم (6) والتي تنص على:(يلتزم المصرف بنشر بياناته المالية وتقرير المدقق الخارجي عن نتائج أعماله بعد الموافقة عليها من سلطة النقد في الموعد المحدد) بمتوسط حسابي بلغ (4.3214) بنسبة بلغت 86.43% وهي مرتفعة جداً، وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية المذكورة أعلاه.

تلاها الفقرة رقم (5) والتي تنص على :(تقوم الإدارة التنفيذية العليا للمصرف بالإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة لتلك التي حددها القانون وتعليمات سلطة النقد بشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية) بمتوسط حسابي بلغ (4.2337) بنسبة بلغت 84.67% وهي مرتفعة،بينما الفقرة رقم (1،3) والتي تنص على :(يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء) والفقرة: (يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم) على التوالي حصلت على أدنى درجة، بمتوسط حسابي بلغ (4.1964) بنسبة بلغت 83.93% وهي مرتفعة، ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية التزام المصارف الفلسطينية بالإفصاح والشفافية لما له من دور فاعل في التأثير على قرارات المستثمرين.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل يوجد نظام فعّال لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الفلسطينية ؟

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة التقدير للسؤال الرابع : وجود نظام فعّال لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	توجد لجنة لإدارة المخاطر يتكون أعضاؤها من المجلس والإدارة التنفيذية والمستشارين.	4.31	0.65	86.2	مرتفع جدا
2	يلتزم المصرف بمعايير لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بإدارة المخاطر.	4.20	0.73	84.0	مرتفع
3	يقوم المجلس بمتابعة المخاطر الإستراتيجية لضبطها والسيطرة عليها.	4.19	0.67	83.8	مرتفع
4	تقوم لجنة إدارة المخاطر بالتعامل مع مخاطر العمليات المصرفية (مخاطر التشغيل) ومخاطر المعاملات المصرفية (مخاطر السوق ومخاطر الائتمان) والتحوط لها.	4.17	0.67	83.6	مرتفع
5	لأهمية. يلتزم المصرف بإجراء تحليل لنقاط القوة والضعف والتهديدات (SWOT)	4.17	0.66	83.4	مرتفع
	الدرجة الكلية	4.21	0.56	84.2	مرتفع

يتضح من جدول رقم (8) أن الدرجة الكلية لوجود نظام فعّال لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الفلسطينية. بلغ (4.21) بنسبة بلغت 84.2% وهي مرتفعة.حيث تبين أن أعلى المتوسطات الحسابية تمثلت في الفقرة رقم (1) والتي تنص على:(توجد لجنة لإدارة المخاطر يتكون أعضاؤها من المجلس والإدارة التنفيذية والمستشارين) بمتوسط حسابي بلغ (4.31) بنسبة بلغت 86.2% وهي مرتفعة جداً، وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية المذكورة أعلاه. تلاها الفقرة رقم (2) والتي تنص على:(يلتزم المصرف بمعايير لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بإدارة المخاطر) بمتوسط

حسابي بلغ (4.20) بنسبة بلغت 84.0% وهي مرتفعة، بينما الفقرة رقم (5) والتي تنص على:(يلتزم المصرف بإجراء تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) لأهمية) حصلت على أدنى درجة،بمتوسط حسابي بلغ (4.17) بنسبة بلغت 83.4% وهي مرتفعة، ويعزو الباحث ذلك إلى الدور الفاعل التي تقوم به سلطة النقد من متابعة ومراقبة ومحاولة تجنب المخاطر امتثالا لمتطلبات الرقابية العالمية.

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما درجة التزام المصارف الفلسطينية بالتدقيق الداخلي والخارجي؟

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة التقدير للسؤال الخامس: درجة التزام المصارف الفلسطينية بالتدقيق الداخلي والخارجي.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	يوجد بالمصرف دائرة "مراقبة الامتثال" وهي دائرة مستقلة ومختصة تقوم بالمهام المحددة وفقاً لدليل معايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد.	4.64	0.48	92.8	مرتفعة جداً
2	يضم الهيكل التنظيمي للمصرف وحدة تدقيق داخلي، تابعة لإشراف لجنة المراجعة المنبثقة عن المجلس.	4.69	0.46	93.8	مرتفعة جداً
3	لدى المصرف "لجنة مراجعة " يتم انتخابها من أعضاء المجلس للقيام بمهام الرقابة المالية والإدارية.	4.53	0.77	90.6	مرتفعة جداً
4	لدى دوائر الامتثال والتدقيق الداخلي بالمصرف كادر ذو خبرة، يعمل باستقلالية وفعالية.	4.35	0.70	87.0	مرتفعة جداً
5	أعضاء لجنة المراجعة لديهم المؤهلات التي تمكنهم من أداء المهام المحددة لهم.	4.28	0.67	85.6	مرتفعة جدا
6	يحرص المصرف على تعيين مدقق حسابات خارجي سنوياً، يتم اختياره من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وفقاً لمتطلبات سلطة النقد.	4.70	0.49	94.0	مرتفعة جداً
7	لدى لجنة المراجعة صلاحية الوصول إلى جميع البيانات والمعلومات والاتصال مباشرة بالمدققين الداخليين بما يمكنها من أداء مهامها بفعالية.	4.53	0.65	90.6	مرتفعة جداً

8	يحضر المدقق الخارجي جميع اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية .	4.44	0.79	88.8	مرتفعة جداً
	الدرجة الكلية	4.52	0.42	90.4	مرتفعة جداً

يبين جدول رقم (9) أن الدرجة الكلية لالتزام المصارف الفلسطينية بالتدقيق الداخلي والخارجي، بلغ (4.52) بنسبة بلغت 90.4% وهي مرتفعة جداً. حيث تبين أن أعلى المتوسطات الحسابية تمثلت في الفقرة رقم (6) والتي تنص على:(يحرص المصرف على تعيين مدقق حسابات خارجي سنوياً، يتم اختياره من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وفقاً لمتطلبات سلطة النقد) بمتوسط حسابي بلغ (4.70) بنسبة بلغت 94% وهي مرتفعة جداً، وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية المذكورة أعلاه. تلاها الفقرة رقم (2) والتي تنص على:(يضم الهيكل التنظيمي للمصرف وحدة تدقيق داخلي، تابعة لإشراف لجنة المراجعة المنبثقة عن المجلس) بمتوسط حسابي بلغ (4.69) بنسبة بلغت 93.8%وهي مرتفعة جداً أيضا .بينما الفقرة رقم :(5) والتي تنص على: (أعضاء لجنة المراجعة لديهم المؤهلات التي تمكنهم من أداء المهام المحددة لهم)حصلت على أدنى درجة، بمتوسط حسابي بلغ (4.28) بنسبة بلغت 85.6%وهي مرتفعة جداً ما يدلل على حرص المصرف لاختيار أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق .

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال السادس : ما درجة التزام المصارف الفلسطينية بحقوق أصحاب المصالح الأخرى ((المستثمرين والدائنين والعملاء).

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة التقدير للسؤال السادس: درجة التزام المصارف الفلسطينية بحقوق أصحاب المصالح الأخرى(المستثمرين والدائنين والعملاء).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	يلتزم المصرف بوضع الإجراءات التي تكفل حقوق المستثمرين والدائنين والعملاء وغيرهم من أصحاب المصالح.	4.53	0.53	90.6	مرتفعة جداً
2	يحرص المصرف على عقد اجتماعات دورية بين كبار المساهمين والإدارة لتفعيل مشاركتهم في اتخاذ القرارات الحاسمة.	4.08	0.81	81.6	مرتفعة
3	يوفر المصرف لكافة أصحاب الحقوق والأطراف ذات العلاقة المعلومات بسهولة والإفصاح عنها بشفافية.	4.26	0.67	85.2	مرتفعة
4	المصرف ملتزم باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أي خرق لحقوق الأطراف ذوي المصالح الأخرى.	4.30	0.66	86.0	مرتفعة جداً
5	يحرص المصرف على القيام بالمسؤولية المجتمعية اتجاه البيئة والمجتمع.	4.42	0.60	88.4	مرتفعة جداً
	الدرجة الكلية	4.32	0.54	86.4	مرتفعة جداً

يتضح من جدول رقم (10) أن الدرجة الكلية لالتزام المصارف الفلسطينية بحقوق أصحاب المصالح الأخرى ، بلغ (4.32) بنسبة بلغت 86.4%وهي مرتفعة جداً.حيث تبين أن أعلى المتوسطات الحسابية تمثلت في الفقرة رقم (1) والتي تنص على: (يلتزم المصرف بوضع الإجراءات التي تكفل حقوق المودعين والمستثمرين والعملاء وغيرهم من أصحاب المصالح) بمتوسط حسابي بلغ (4.53) بنسبة بلغت 90.6%وهي مرتفعة جداً، وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية المذكورة أعلاه.تلاها الفقرة رقم (5) والتي تنص على:(يحرص المصرف على القيام بالمسؤولية المجتمعية اتجاه البيئة والمجتمع) بمتوسط حسابي بلغ (4.42) بنسبة بلغت 88.4% وهي مرتفعة جداً.بينما الفقرة رقم :(2) والتي تنص على: (يحرص المصرف على عقد اجتماعات دورية بين كبار المساهمين والإدارة لتفعيل مشاركتهم في اتخاذ القرارات الحاسمة) حصلت على أدنى درجة بمتوسط حسابي بلغ (4.08) بنسبة بلغت 81.6% وهي مرتفعة وهذا يدل على حرص المصرف على عقد اجتماعات دورية بين كبار المساهمين والإدارة لمشاركتهم في اتخاذ القرارات الحاسمة لتقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

مناقشة نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير الجنس.

تم إجراء اختبار (t) للعينات المستقلة لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات آراء المبحوثين حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير الجنس، كما يظهر في جدول رقم (11):

جدول رقم (11) نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات آراء المبحوثين حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير الجنس.

الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	t	درجات الحرية df	مستوى الدلالة (2-tailed).Sig
ذكر	36	3.5287	1.14	55	0.29
أنثى	19	3.2361			

يبيّن اختبار (t) جدول رقم (11) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (0.29) وهي أعلى من قيمة مستوى الثقة المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير العمر.

تم اجراء اختبار (One-way ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات آراء المبحوثين حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير العمر. كما هو مبين في جدول رقم (12):

جدول رقم (12) تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة في آرائهم حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير العمر.

مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.978	3	1.989	5.699	0.006
خلال المجموعات	18.486	52	0.349		
المجموع	22.464	55			

يتبين من نتائج جدول رقم (12) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية للمقياس بلغت 0.006 وهي أقل من مستوى الثقة المفترض 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، مما يعني أنه توجد فروق في متوسطات استجابة عينة الدراسة في آرائهم حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير العمر.

لمعرفة مصدر الفروق بين مجموعات متغير العمر تم إجراء الاختبار البعدي، وتم اختيار اختبار (LSD) لإيجاد مصدر الفروق والتي تظهر في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) نتائج اختبار الفروقات البعدية(LSD) لإيجاد مصدر فروق المتوسطات في آراء أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.

الفئة (I)	الفئة (J)	فرق الوسط (J - I)	مستوى الدلالة
30 سنة فأقل	30 – 40 سنة	0.48*	0.050
	40 سنة فأكثر	0.30	0.291
30 وأقل من 40 سنة	30 سنة فأقل	-0.48-*	0.050
	40 سنة فأكثر	-0.18	0.695
40 سنة فأكثر	30 سنة فأقل	-0.30	0.291
	30 – 40 سنة	0.18	0.695

*. فرق الوسط دال إحصائياً عند مستوى ثقة 0.05

تظهر نتائج جدول رقم (13) أن مصدر الفروق هو بين الفئتين (30 سنة فأقل) و (30 وأقل من 40 سنة) ولصالح الفئة (30 سنة فأقل)، حيث كان فرق الوسط موجباً ودال إحصائيا فبلغت قيمة مستوى الدلالة 0.050 وهي مساوية لمستوى الثقة المفترض 0.05 .

الفرضية الفرعية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تم اجراء اختبار (One-way ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات آراء المبحوثين حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، كما هو مبين من جدول رقم (14):

جدول رقم (14)

مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.853	2	1.927	3.581	0.036
خلال المجموعات	28.523	53	0.538		
المجموع	32.376	55			

يتبين من نتائج جدول رقم (14) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية للمقياس بلغت 0.036 وهي أقل من مستوى الثقة المفترض 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، مما يعني أنه توجد فروق في متوسط استجابات عينة الدراسة في آرائهم حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لمعرفة مصدر الفروق بين مجموعات متغير المؤهل العلمي. تم إجراء الاختبار البعدي، وتم اختيار اختبار (LSD) لإيجاد مصدر الفروق والتي تظهر في الجدول رقم (15).

جدول رقم (15) نتائج اختبار (LSD) لمعرفة مصادر الفروق بين مجموعات متغير المؤهل العلمي حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في مستوى الاداء المصرفي.

الفئة (I)	الفئة (J)	فرق الوسط (J - I)	مستوى الدلالة
دبلوم	بكالوريوس	0.16	0.623
	دراسات عليا	0.93	0.068
بكالوريوس	دبلوم فاقل	-0.18	0.752
	دراسات عليا	0.65*	0.026
دراسات عليا	دبلوم فاقل	-0.97	0.089
	بكالوريوس	-0.68-*	0.026

* فرق الوسط دال إحصائياً عند مستوى ثقة 0.05

تظهر نتائج جدول رقم (15) أن مصدر الفروق هو بين الفئتين (بكالوريوس) و(دراسات عليا) ولصالح الفئة (بكالوريوس)، حيث كان فرق الوسط موجباً ودال إحصائياً فبلغت قيمة مستوى الدلالة 0.026 وهي أقل من مستوى الثقة المفترض 0.05.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

تم اجراء اختبار (One-way ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات آراء المبحوثين حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، كما هو مبين من جدول رقم (16):

جدول رقم (16)

مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.036	2	0.050	0.298	0.744
خلال المجموعات	8.925	53	0.168		
المجموع	9.961	55			

تظهر نتائج جدول رقم (16) أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغت 0.744 وهي أعلى من قيمة مستوى الثقة المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة في آرائهم حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الاداء المصرفي تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

تم اجراء اختبار (One-way ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات آراء المبحوثين حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، كما هو مبين من جدول رقم (17):

جدول رقم (17)

مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.589	3	0.863	3.071	0.036
خلال المجموعات	14.634	52	0.281		
المجموع	17.223	55			

تشير نتائج جدول رقم (17) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية والتي بلغت 0.036 أقل من قيمة مستوى الثقة المفترض 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

تم إجراء الاختبار البعدي، وتم اختيار (LSD) لإيجاد مصدر الفروق والتي تظهر في الجدول رقم (18).

جدول رقم (18)

اختبار الفرو قات البعدية (LSD) لإيجاد مصدر فروق المتوسطات في آراء أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي للمبحوثين		فرق الوسط (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
(I)	(J)			
موظف	عضو مجلس ادارة	0.053	0.561	0.727

	مدير	0.053	0.240	0.624
	رئيس قسم	0.189	0.215	0.436
	موظفي دائرة التدقيق الداخلي والخارجي ودائرة المخاطر.	.67368*	0.215	0.004

*. يعتبر فرق الوسط معنوياً عند مستوى الدلالة 0.05

تشير نتائج جدول رقم (18) أن مصدر الفروق هو بين المجموعتين: العاملون كموظفين في المستويات الادارية العليا، وموظفي دائرة التدقيق الداخلي والخارجي ودائرة المخاطر، وجاء الفرق لصالح موظفي دائرة التدقيق الداخلي والخارجي ودائرة المخاطر، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.004 وهو أقل من مستوى الثقة المفترض 0.05، وعليه يعتبر الوسط الحسابي لاستجابات العاملين كموظفين في دائرة التدقيق الداخلي والخارجي ودائرة المخاطر، أعلى من الوسط الحسابي لاستجابات العاملين كموظفين في المستويات الادارية العليا، وذلك في آرائهم حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية.

الفرضية السادسة : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الاداء المصرفي من وجهة نظر افراد عينة الدراسة.

لاختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression Simple Linear) والذي تظهر نتائجه في جدول رقم (19).

جدول رقم (19)

اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression Simple Linear) ، لفحص التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الاداء المصرفي .

ملخص النموذج		تحليل التباين الأحادي		معامل الانحدار		
معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	اختبار F	مستوى الدلالة	قيمة معامل الانحدار (B)	اختبار t	مستوى الدلالة
0.774	0.602	81.508	0.000	0.774	9.06	0.000

تبين من نتائج الفرضية السادسة انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الاداء المصرفي . حيث أن قيمة معامل الانحدار (B) بلغت (0.774) ما يعني أن زيادة مقدارها 1% في المتغير المستقل (مدى التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية) تودي إلى التغير في المتغير التابع (الاثر في الأداء المصرفي) بنسبة بلغت 0.77%. وأن هناك علاقة قوية بين المتغيرين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون بنسبة بلغت (0.77) .

الخاتمة :

من خلال التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الآتي :

1. بينت النتائج أن تطبيق البنوك الفلسطينية لمعايير الحوكمة المصرفية ومبادئها، جاء بدرجة مرتفعة، واتفقت النتيجة مع نتيجة الداعور وعابد (2013). وأن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر إيجاباً في كفاءة الأداء المصرفي .
2. اظهرت النتائج أن التزام المصارف الفلسطينية بمهام ومسؤوليات مجلس إدارتها، جاء بدرجة مرتفعة جداً، واتفقت النتيجة مع نتيجة دياب (2014)،ولكنها اختلفت من حيث أن دراسة دياب طبقت على المصارف الإسلامية والتي تتوافق في عملها مع الشريعة الإسلامية.
3. تبين من نتائج الدراسة أن التزام المصارف الفلسطينية بحقوق المساهمين المتكافئة، جاء بدرجة مرتفعة، ويرجع ذلك إلى طبيعة ودور سلطة النقد في المراقبة والمتابعة من قبلها لتعزيز ثقة المساهمين في المصرف وتحسين الأداء المالي بما يرضي العملاء.
4. أظهرت النتائج أن التزام المصارف الفلسطينية بالإفصاح والشفافية، جاء بدرجة مرتفعة، واتفقت النتيجة مع نتيجة Sari (2015) ولكنها اختلفت من حيث أن دراسة Sari طبقت على المصارف الإسلامية والتي تتوافق في عملها مع الشريعة الإسلامية.
5. أظهرت النتائج أن التزام المصارف الفلسطينية بالتدقيق الداخلي والخارجي، جاء بدرجة مرتفعة جداً. ما يدلل على حرص المصرف لاختيار أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق.
6. اتضح من النتائج أن التزام المصارف الفلسطينية بحقوق أصحاب المصالح الأخرى. جاء بدرجة مرتفعة جدا، هذا يدل على حرص المصرف على عقد اجتماعات دورية بين المساهمين والإدارة لمشاركتهم في اتخاذ القرارات الحاسمة لتقليل المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
7. بينت النتائج انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير الجنس.
8. تبين أنه توجد فروق بين متوسط استجابة عينة الدراسة في آرائهم حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير العمر، وأن مصدر الفروق هو بين الفئتين (30 سنة فأقل) و (30 وأقل من 40 سنة) ولصالح الفئة (30 سنة فأقل).
9. اظهرت النتائج أنه توجد فروق بين متوسط استجابة عينة الدراسة في آرائهم حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وأن مصدر الفروق هو بين الفئتين (بكالوريوس) و(دراسات عليا) ولصالح الفئة (بكالوريوس) .
10. أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة في آرائهم حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
11. تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وأن مصدر الفروق

هو بين المجموعتين: العاملون كموظفين في المستويات الادارية العليا، وموظفي دائرة التدقيق الداخلي والخارجي ودائرة المخاطر، وجاء الفرق لصالح موظفي دائرة التدقيق الداخلي والخارجي ودائرة المخاطر.

12.تبين من النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية وأثرها في الاداء المصرفي . حيث أن قيمة معامل الانحدار (B) بلغت (0.774) ما يعني أن زيادة مقدارها 1% في المتغير المستقل (مدى التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق معايير الحوكمة المصرفية) تودي إلى التغير في المتغير التابع (الاثر في الأداء المصرفي) بنسبة بلغت 0.77%. وأن هناك علاقة قوية بين المتغيرين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون بنسبة بلغت (0.77) .

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة تقترح التوصيات الآتية:

1. يجب على سلطة النقد الفلسطينية تحديث الأطر القانونية والتنظيمية والعمل على بذل المزيد من الجهود لمتابعة المستجدات المتعلقة بمعايير الحوكمة المصرفية ومبادئها والتي تتوافق مع المبادئ الدولية لتعزيز الأداء المصرفي. لما سيكون له من أثر كبير على رفع مستوى الأداء وتدعيم استقرار النظام المالي والاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري وتوفير البيئة المناسبة لحماية وضمان حقوق كافة الأطراف بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والدائنين.
2. العمل على إيجاد آلية محددة وواضحة للأشراف والمتابعة على تنفيذ المصارف لمبادئ الحوكمة وتفعيل أنظمة العقوبات على المصارف المخالفة لها.
3. الاستمرار بالالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية وخاصة فيما يتعلق بنشر البيانات الختامية للمصرف في مواقيتها، وضرورة أن يتضمن التقرير السنوي للمصارف ملحقاً حول آلية الحوكمة في المؤسسة المصرفية.
4. تعزيز مشاركة الأطراف الأخرى وبالذات صغار المساهمين، وإعطاؤهم فرصة اكبر في عملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
5. تبني نظام أكثر فاعلية لإدارة المخاطر لتجنب حدوث الأزمات المالية .
6. ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساو على كافة المساهمين. ما يعزز ثقتهم بأداء المصرف.
7. إطار الحوكمة المؤسسية يجب أن يكون دليلاً استراتيجياً للبنوك، وأداة رقابة فعالة على سلوك الإدارة وتصرفاتها للحد من انتهاك القيم والأخلاق والحد من التلاعب في موارد المصرف .

لائحة المراجع:

1. الجحدلي، غادة وعبيد، راوية (2019) أثر حوكمة المصارف على تحسين الاداء المالي "دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية . المجلد (3) العدد (8) اغسطس 2019م ص: 25.
2. الداعور، جبر إبراهيم وعابد ، محمد نواف (2013) مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013 ،المجلد 15 ،العدد 1.
3. دياب، رنا مصطفى،(2014) واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
4. سلطة النقد الفلسطينية ، تعليمات رقم 10 (2017) دليل القواعد والممارسات الفضلى لمعايير الحوكمة المصرفية ومبادئها في فلسطين. ص: 6
5. سلطة النقد الفلسطينية ، (2017) مرجع سابق ص:5.
6. سلطة النقد الفلسطينية ، (2017) مرجع سابق ص:7.
7. الغزالي، رامي حسن، (2015) دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
8. القرشي، عبدالله ، (2011) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
9. النجار، جميل حسين (2016) قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين" مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث.
10. Hamada Matisse and Rehab Grasse. (2012). Is Corporate Governance Different For Islamic Banks? A Comparative Analysis between the Gulf Cooperation Context and the Southeast Asia Context. Working Paper No.734، Economic Research Forum ،pp. 1- 30.
11. Iftekhar Robin ،Brahui Salim ،Harry Bloch. (2018). financial performance of commercial banks in the post- reform era: Further evidence from Bangladesh. Economic Analysis and Policy ،1- 30.
12. Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), (2015): Principle of Corporate Governance, January, www.oecd.Org

13.Matisse & Grass،(2012) .13

14. Comparison between the countries of the Gulf Cooperation Council and Southeast Asia in terms of the governance of Islamic and conventional banks.
15. Sari Samir. (2015). Corporate Governance Disclosure Practices and Performance of Islamic Banks in GCC Countries. Journal of Islamic Finance ،Vol.4، No.2، pp.

دور التجارة الالكترونية في تخفيض البطالة في فلسطين
حالة قطاع غزة

The role of electronic commerce in reducing unemployment in Palestine
The case of the Gaza Strip

د. طارق مفلح أبو حجير، عميد كلية العلوم الادارية والمالية جامعة غزة، **فلسطين**

د. محمد اسامة حسنية، محاضر وباحث اقتصادي، فلسطين

الملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على دور التجارة الالكترونية في تخفيض البطالة في فلسطين- حالة قطاع غزة كما هدفت الدراسة التعرف على معدل البطالة في فلسطين حالة قطاع غزة، التعرف على العلاقة بين التجارة الإلكترونية وخفض معدل البطالة في قطاع غزة ، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات والمتغيرات، توصلت الدراسة لنتائج أهمها، هناك ارتفاع حقيقي في معدلات البطالة في فلسطين ، سياسات الاحتلال الاسرائيلي فاقم أزمة البطالة في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة هناك علاقة بين التجارة الالكترونية وخفض البطالة في قطاع غزة، أوصت الدراسة ، زيادة الوعي بأهمية التجارة الالكترونية ،العمل على تعزيز الجامعات الفلسطينية ببرامج عن التجارة الالكترونية

الكلمات المفتاحية: التجارة الالكترونية، البطالة، فلسطين، معدلات البطالة.

Abstract

The study aims to identify the role of electronic commerce in reducing unemployment in Palestine - the case of the Gaza Strip, The study also aimed to identify the unemployment rate in Palestine, the case of the Gaza Strip, to identify the relationship between e-commerce and reduce the unemployment rate in the Gaza Strip. The researcher used the descriptive analytical approach to describe the data and variables, the study reached the most important results, there is a real rise in unemployment rates in Palestine, policies The Israeli occupation has exacerbated the unemployment crisis in Palestine in general and the Gaza Strip in particular. There is a relationship between electronic commerce and reducing unemployment in the Gaza Strip. The study recommended, raising awareness of the importance of electronic commerce, and working to strengthen Palestinian universities with programs on electronic commerce.

Key words: E-commerce, unemployment, Palestine, unemployment rates.

مقدمة:

إن التطورات المتواصلة والمستمرة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوي العالمي أوجد ظواهر حديثة على كافة المستويات من خلال انتشار الانترنت في كافة الدول فلقد كان لذلك إحداث نقلة نوعية في كافة المعاملات التجارية في ظل انتشار الثورة الرقمية ومفهوم الاقتصاد الرقمي حيث أتاحت الابتكارات والتطبيقات التكنولوجية المتعددة والبرامج الدولية بمختلف تخصصاتها بجعل العالم قرية صغيرة يتم بها تبادل كافة المعلومات والبيانات بسرعة فائقة ولقد تجلي ظهور التجارة الإلكترونية الذي تزامن مع تلك التطورات التكنولوجية نظراً للمميزات التي يمكن أن تعود على كافة المتعاملين من الشركات والمستثمرين والمستهلكين أو بين كافة الحكومات والدول بتبادل السلع والخدمات ، إن التجارة الالكترونية باتت تحتل مكانه وأهمية بالغة في إنجاز كافة الاعمال بمختلف مستوياتها وأنواعها في الدول المتقدمة وهو ما تبينه حجم الصفقات التجارية حيث تؤكد الأرقام الصادرة من الجهات الدولية حجم تلك المكانة المرموقة للتجارة الالكترونية الا أنه ما زالت تحتل مكانة متواضعة في الدول النامية نظراً لمدي الامكانيات وتوفر المهارات والبنية التحتية لذلك التحول ،إن فلسطين وقطاع غزة خاصة أصبحت التجارة الالكترونية ضرورة حتمية لمساهمتها في عملية النمو وتخفيض نسبة البطالة المرتفعة في البلاد في ظل وجود احتلال اسرائيلي يسيطر على كافة المنافذ.

مشكله الدراسة:

إن الحاجة الملحة في فلسطين بصفة عامة وبقطاع غزة بصفة خاصة للتجارة الالكترونية أصبحت أمراً ملحاً وضرورة فرضتها الظروف والواقع في ظل وجود الاحتلال الاسرائيلي من خلال إعاقة عملية التنمية بشكل مقصود وارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني التي تمثل هاجساً مؤرقاً لكافة المستويات حيث من خلال ذلك تكونت مشكلة البحث تكونت مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي:-

ما هو دور التجارة الالكترونية في تخفيض نسبة البطالة في غزة؟ وتتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التجارة الالكترونية وفوائدها ومجالاتها ؟
- ما مفهوم البطالة وأنواعها واسبابها؟
- ما واقع التجارة الالكترونية في فلسطين؟
- ما واقع البطالة في فلسطين بصفة عامة و قطاع غزة بصفة خاصة؟
- ما علاقة التجارة الالكترونية بتخفيض البطالة في قطاع غزة؟

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة بتسليط الضوء على مفاهيم التجارة الإلكترونية وأشكالها ودورها في خفض البطالة من خلال استثمار التطورات العالمية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجال التجارة الالكترونية والانتقال نحو مفهوم الاقتصاد الرقمي الشامل ،إن استمرارية اجراءات الاحتلال بالسيطرة على كافة المنافذ واجراءاته التعسفية اتجاه الاقتصاد الفلسطيني تفرض بإيجاد حلول إبداعية لتجاوز المعيقات.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء علي مفهوم التجارة الالكترونية وفوائدها.

- الإلمام بمفهوم البطالة وانواعها وأسبابها.
- التعرف على العلاقة بين التجارة الإلكترونية وتخفيض البطالة.

فرضيات البحث:

الفرضية الاولى: لا يوجد دور للتجارة الالكترونية في تخفيض البطالة في فلسطين.

الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة بين التجارة الالكترونية وانخفاض البطالة في فلسطين.

منهجية البحث :اتبع الباحث منهج دراسة الحالة و المنهج الوصف التحليلي .

مصطلحات الدراسة:

التجارة الإلكترونية : شكل من أشكال البيع عن بعد والذي يتم وفقاً لأسلوب الطلب[1].

مؤشر التجارة الالكترونية: اجراء قياسي يتم من خلالها مقارنة وتقييم مستوى اعتماد التجارة الإلكترونية في كافة الدول وتتوافق مع متطلبات المراحل الأساسية للتجارة الإلكترونية .

البطالة :كافة الأشخاص القادرة على العمل والراغبة والباحثة عنه عند مستوي أجر و لا يجدونه[2].

معدلات البطالة: وهي نسبة العاطلين للقوة العاملة للمجتمع عند نقطة زمنية معنية وهو مؤشر نسبي بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان[3].

دراسات سابقة:

تفتقر الدراسات السابقة لتسليط الضوء على دور التجارة الالكترونية في تخفيض البطالة حيث أن التركيز متعلق فقط بالتجارة الالكترونية بمفهومها وواقعها واشكالها دون التوجه بالدراسات والأبحاث عن الدور الايجابي بالمساهمة بخفض معدلات البطالة في ظل التطور الرقمي .

-دراسة (بوضياف سامية، بهلولي فيصل) (2020)[4]

ركزت الدراسة بدراسة واقع التجارة الالكترونية في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب حيث هدفت الدراسة تسليط الضوء على مفهوم التجارة الالكترونية و أشكالها كما هدفت لمعرفة مقدار التفاوت بين الجزائر ودول الجوار في انتشار التجارة الإلكترونية خلصت الدراسة بأن الجزائر تنتقص لمجموعة من الاحتياجات الضرورية لبناء قاعدة قوة تقوم على التجارة الالكترونية كما خلصت لتدني ترتيب الجزائر في مؤشر التجارة الالكترونية وتراجعها ،عدم توفر الجزائر لشبكة انترنت سريعة وواسعة النطاق بالإضافة لعدم وجود ثقافة المجتمع الجزائري عبر البيع والشراء عبر الفضاء الالكتروني كما أوصت

---

1 شهرزاد عبيدي،(2016) الانترنت والتجارة الالكترونية ودورهما في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،ص71

2 ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،(2010) البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي من خلال حالة الجزائر، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات،،ص 45

3 صلاح الدين كروش،(2016) البحث عن مثوليه الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم،،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،،ص41

4 بوضياف سامية، بهلولي فيصل،(2020) واقع التجارة الالكترونية في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب ،مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 15،العدد،02،الجزائر،ص105-119 .

الدراسة تشجيع وتسهيل الاستثمار في مجال التكنولوجيا بصفة عامة والتجارة الالكترونية بصفة خاصة توفير بنية تحتية لممارسة التجارة الالكترونية كالإنترنت وشبكات اتصال واسعة النطاق.

-دراسة (السعيد بريكة)[1]

ركزت الدراسة لتسليط الضوء على التجارة الالكترونية كونها طريق أساسي لتحققي التنمية ،حيث هدفت الدراسة معرفة مفهوم التجارة الالكترونية والتعاملات الالكترونية من الشراء والبيع والخطوات الالكترونية لإتمام تلك المعاملات التجارية الإلكترونية كما هدفت معرفة اليات الدفع والطرق المستخدمة بذلك خلصت الدراسة بأن التجربة في التجارة الالكترونية ايجابية جدا بمعظم الدول وفق المؤشرات المجمعة الدالة على نمو التجارة عبر الانترنت، أوصت الدراسة استغلال إمكانيات التزويد باستخدام الانترنت مع مراقبة المعلومات التجارية التي يصدرها المنتجون او المجهزون، أتمته انظمة الجمارك ،تزويد المستثمرين والإدارات والزبائن بكل مصادر المعلومات للرقي بكفاءة أداء الأعمال.

1. الاطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية :-

إن سرعة التحولات والثورة المعلوماتية أوجد تغيرات جذرية في التبادل التجاري بين الدول حيث كان للتطورات البرمجية والتكنولوجية وتوفر شبكة الانترنت وانتشارها دور فعال في ظهور التجارة الالكترونية واستثمارها في كافة الدول وفقاً لحجم التطور وتوفر البنية التحتية في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، إن التجارة الالكترونية باتت أمراً اعتياديا في الدول المتقدمة التي تتوفر بها المقومات الأساسية في إنجاز المعلومات التجارية ولقد أصبح أمراً ملحاً على الدول النامية لتوفير التكنولوجيا ومواكبة هذه الظاهرة الاقتصادية الحديثة لتحقيق الفوائد والمزايا للتعامل والتبادل التجاري الاقتصادي مع الدول المتقدمة وفق الظاهرة الاقتصادية الحديثة.

1.1 تعريف التجارة الالكترونية:

تعددت تعريفات لمفهوم التجارة الالكترونية وباتت هناك اختلافات في التعاريف كلاً وفقاً لتفسير الباحثين والمفكرين والمستثمرين والمتعاملين ،الا أننا نذكر بعض تلك التعريفات عل النحو التالي:

تعتبر التجارة الالكترونية(E-Commerce) من المصطلحات الحديثة وهو من المصطلحات التي باتت متداول عبر الوسائل الالكترونية وهي تتركب من شقين أحدهم متعلق بالاقتصاد والاخر بالوسائل الالكترونية وهي إحدى الوسائل الحديثة في مجال التبادل التجاري وتطور لمفهوم الاقتصاد الرقمي.

تعرف التجارة الالكترونية بأنها أحد الأساليب التجارية الحديثة التي بدأت في الظهور على الساحة الدولية وتختلف الأساليب التقليدية من حيث أن الإعلان عن السلع والخدمات وعملية التسويق وعقد الصفقات وانتقال السلع والخدمات

1 السعيد بريكة،(2013) التجارة الالكترونية طريق أساسي لتحقيق التنمية ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد31/30،الجزائر ،مايو،2013،ص 417-430،

تتم عبر قنوات الاتصال الإلكترونية[1] ، وتعرفها الهيئة الأوربية للمعلومات والتكنولوجيا بأنها النشاط الذي يؤدي إلى تبادل القيم عن طريق شبكات الاتصال[2].

2.1 فوائد التجارة الالكترونية:-

إن فوائد التجارة الالكترونية متعددة وهي تعود بالفوائد على المنظمات والمستهلكين حيث يمكن من خلال تلك الفوائد تحقيق تنمية بالمجتمعات على عدة مستويات ويمكن إيجازها وفق التالي:-

- توسع التجارة الالكترونية نطاق تعمل المتاجر إلى نطاق دولي وعالمي ؛
- تخفض التجارة الالكترونية من تكاليف إنشاء ومعالجة وتوزيع وحفظ المعلومات الورقية؛
- تساهم التجارة الالكترونية في تخفيض الاسعار مما يعني الحصول علي الاسعار من باقل ثمن[3].
- تتجاوز التجارة الالكترونية تكاليف المكان والتنقل والسفر من خلال العمل بالمنزل .
- تقليل الزمن من خلال توفر ادوات الاتصال عبر التقنيات لدفع الاموال والحصول على المنتج.

3.1 أشكال التجارة الإلكترونية:

تتوافق كثير من المراجع والمصادر على أن التجارة الالكترونية تتنوع وفقاً للأشكال الآتية :-

- من الأعمال إلى الاعمال business- to business وتختصر بعبارةB2B ،ويقصد بها أن الصفقات التجارية الالكترونية تتم بين مؤسسات الأعمال فيما بينها حيث تُعرض طلبات الشراء للموردين والعارضين ويتم تسليم الفواتير وإنهاء عمليات الدفع ويُعد هذا النمط من أقدم أشكال التجارة الالكترونية المستخدمة لوسائل تكنولوجيا المعلومات ومن التقنيات المستخدمة تقنية تبادل البيانات الالكتروني ويستحوذ هذا على نحو 80% من حجم التجارة الإلكترونية في العالم ؛
- من الأعمال إلى المستهلك business- to Consumer وتختصر في B2C ويمثل هذا النمط للتجارة الالكترونية البيع بالتجزئة في التبادل التجاري العادي وقد ساهم في انتشار هذا النوع من التجارة الإلكترونية ظهور المراكز التجارية الافتراضية والأسواق الالكترونية والتي توفر خدمات مختلفة وبأسعار مخفضة من جميع أنحاء العالم وتبلغ هذا النوع 15% من إجمالي حجم التجارة الالكترونية في العالم؛
- من المستهلك إلى المستهلك consumer-to-consumer أو C2C وبطبيعة الحال تتم المبادلات التجارية الالكترونية بين الأفراد من نفس المجتمع أو بين مجتمعين مختلفين وتشمل بيع أو شراء كل أنواع السلع والخدمات التي يمكن أن يوفرها الأشخاص الآخرين؛

---

1 محمد عدنان أمين زيد،(2014) التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية ومقترحاتها لتبنها في الواقع الفلسطيني، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس ،فلسطين،ص22

2 ابراهيم بختي،(2005) التجارة الإلكترونية ،مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة ،ط2،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2005،ص41

3 حسان شريف، تقرورت محمد، حسان طه،(2020) متطلبات التجارة الالكترونية في الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة،مجلد3، عدد3،الجزائر،ص114.

- من المستهلك إلى الأعمال consumer-to-business ويرمز لها اختصار ب C2B وهذا النمط يمثل الوجه المعاكس للنمط الثاني حيث يقوم الأفراد بتقديم خدمات أو معلومات أو منتجات إلى الشركات وغالباً ما يكون هؤلاء الأفراد وسطاء يعرضون خدماتهم عبر مواقع على شبكات الانترنت سواء كانت مواقع خاصة بهم أو مواقع إعلانية بهدف جني الأرباح[1].

4.1 مؤشرات قياس التجارة الإلكترونية:

إن سرعة التحولات ترسم تغير المقاييس باستمرارية نتيجة التطور التكنولوجي حيث هناك صعوبة حقيقة في قياس حجم التجارة الالكترونية وهي تمثل تحدي في ظل انتشار الظاهرة الاقتصادية الحديثة لصناع القرار و لقد توصلت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحديد ثلاث مؤشرات يمكن من خلالها مقارنة وتقييم مستوى اعتماد التجارة الالكترونية بين الدول وتتوافق هذه المؤشرات مع المراحل الثلاثة للتجارة الإلكترونية وهي كالتالي:-

- الجاهزية الإلكترونية: مستوي تطور البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لممارسة التجارة الالكترونية؛
- الكثافة الالكترونية :حالة استخدام التجارة الالكترونية كحجمها كدرجتها وطبيعة الأنشطة التجارية؛
- مستوي التأثير الالكتروني: ويتعلق بمقاييس الفرق التي أحدثت التجارة الالكترونية فيما يتعلق بكفاءة وخلق مصادر ثروة جديدة على كلا المستويين الجزئي والكلي[2].

إن من خلال المؤشرات السابقة يمكن دراسة واقع التجارة الإلكترونية ومقدار حجمها واستخدامها في المعاملات التجارية التي باتت بحاجة في ظل تعقيدات العمليات الاقتصادية والتجارية والمالية وحجم التكاليف وظهور أزمات أثرت على التجارة التقليدية كان آخرها جائحة كورونا.

2 – البطالة :-

تمثل البطالة ظاهرة خطيرة تهدد كافة البلدان بنسب متباينة وهي تحدى يواجه اقتصاديات العالم كون تلك الظاهرة ذات بعد تاريخي واقتصادي وجغرافي ومرتبطة بعدة عوامل متعددة وتتصدر تلك الظاهرة اهتمام الباحثين لانعكاسات تداعياتها على المجتمعات واقتصادياتها وعملية تنميتها، إن البطالة ناجمه لتراجع النشاط الاقتصادي بمعني انخفاض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوي التشغيل الكامل .

1.2تعريف مفهوم البطالة:

يفسر الباحثين والمفكرين الاقتصاديين البطالة وفقاً للأدب الاقتصادي الرسمي على انها: التعطل والتوقف الجبري أو الإرادي لعدد معين من أفراد القوة العاملة برغم القدرة والربة في العمل[3].

---

1 طروبيا ندير،(2017) التجارة الالكترونية كآلية لتفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول العربية على ضوء الهدف الثامن الإنمائية للألفية ، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال مجلد 1،العدد 3، الجزائر ،(27-47،) ص33

2 بوضياف سامية، بهلولي فيصل، مرجع سبق ذكره ،ص109

3 خالد واصف الوزاني ،أحمد حسن الرفاعي،(2014) مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط11،عمان،الاردن،دار وائل النشر ،ص 265

وفقاً للمفهوم العلمي فيُشار على إنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل أي مقدار الفرق بين حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل، أي مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية محددة [1].

2.2 **قياس البطالة**: لقياس معدل البطالة يجب التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي حيث يمثل المقياس الرسمي للبطالة الذي يتم استخدامه من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية وذلك باستخدام الصيغة التالية:

معدل البطالة= عدد العاطلين عن العمل* 100

المجتمع النشيط من العاملين

أما المقياس العلمي للبطالة فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلاً للناتج المحتمل وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساوياً لمعدل الطبيعي غير التضخمي و الاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدني معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة وتعرف بانها أعلي متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات المجتمع وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الاسعار وليكن مثلا 5% **معدل البطالة=1 الإنتاجية المتوسطة الفعلية** [2].

الإنتاجية المتوسطة المحتملة

3.2 أنوع البطالة :

تختلف أنواع البطالة وأشكالها طبقاً لعدد من المعطيات والمعايير والتصنيفات للفئات المتعطلة عن العمل حيث يمكن توضيح بعض أشكال البطالة من خلال أنواعها الأكثر شيوعاً

- البطالة الاحتكاكية :تحدث البطالة الاحتكاكية بسبب التنقلات المستمرة للعاملين ين المناطق والمهن المختلفة نتيجة للتغيرات في الاقتصاد الوطني.
- البطالة الهيكلية: تنشأ عادة من الاختلاف القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها ويقترن ظهورها عادة بإحلال مكان الإنسان مما يؤدي الاستغناء عن عدد كبير من الأيدي العاملة كما تحدث نتيجة التغيرات في قوة العمل كدخول الشباب إلى لسوق العمل بأعداد كبيرة.
- البطالة الدورية أو الموسمية: تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال مثل الزراعة والسياحة وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين للبطالة الموسمية؛
- البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية :البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص ما من عمله بمحض إرادته أما البطالة الإجبارية فهي التي يجبر العامل على ترك عمله دون إرادته.

---

1 وفاء رمضاني، عقبة ريمي،(2019) أثر تغيرات العرض النقدي علي معدلات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2017،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 12،العدد2، (.635-650) ص638

2 حيمور مصطفي، محمد عيسي محمد محمود،(2018) قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر ،دراسة تحليلية في الفترة 2000-2016،مجلة دفاتر اقتصادية العدد 02،مجلد 10،الجزائر، ص120-138. ص122

- البطالة المقنعة والبطالة السافرة :تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل دون أن يجدوه فهم عاطلون ؛
- البطالة الطبيعية: تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية حيث أنه عند مستوي العمالة الكاملة يكون الطلب على العمل مساوياً لعرضه[1].

3.التجارة الالكترونية في فلسطين:

1.3 و اقع الانتشار التكنولوجي في فلسطين:

- باتت التجارة الكترونية والتسويق عن بعد أمل المجتمع الفلسطيني ولاسيما في قطاع غزة للخروج من شبح البطالة التي تسجل أعلى مستويات حول العالم حيث باتت أمراً ضرورياً في ارتفاع معدلات البطالة رغم انتشار التجارة الالكترونية وتطورها على الصعيد الدولي وخاصة الدول المتقدمة لما لها من مزايا وفوائد كبيرة تعود على المجتمعات من توفير للوقت والجهد إلا أن فلسطين تسعي لمواكبة التطورات خاصة في ظل الاحتلال حيث ما زالت التجارة الالكترونية محدودة لكنها تتسع.
- نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب بلغت 33.2% في فلسطين بواقع 35.7 و في الضفة الغربية و28.7% في قطاع غزة حيث أن الأسر التي تمتلك حاسوب متقاربة بشكل كبير في كل من الحضر والريف حيث بلغت النسبة 33.6% و33.7% على التوالي. بينما بلغت 27.6% في المخيمات؛

شكل رقم (1) نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في فلسطين حسب المنطقة 2019

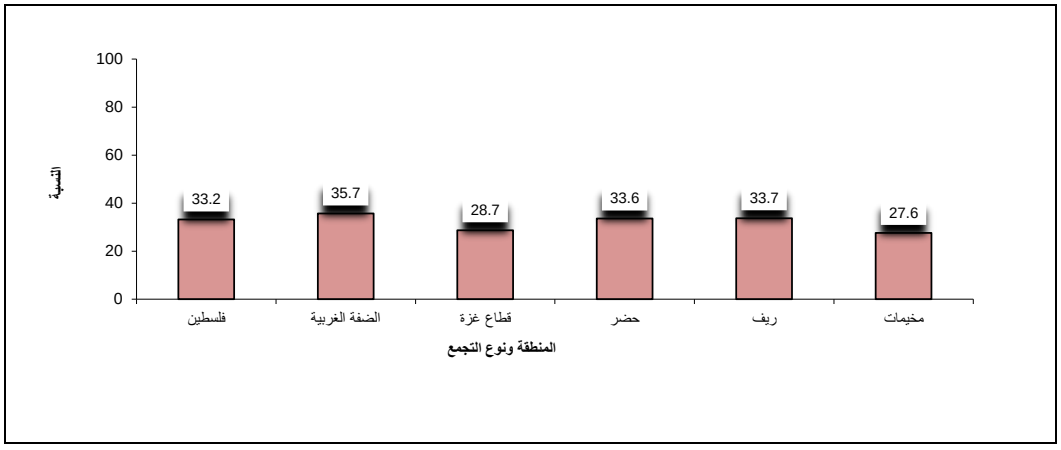

المصدر: الجهاز المركزي للإحصائي الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

إن التطور بمختلف مستوياته في قطاع التكنولوجيا واستخدامها يشير لمدي الاهتمام بذلك من قبل شرائح المجتمع الفلسطيني حيث تظهر الاحصائيات بأن 97.3% من الأسر في فلسطين لديها خط هاتف خلوي نقال واحد على الأقل بواقع 97.2% في الضفة الغربية و97.3% في قطاع غزة، كما أن نسبة الأسر في فلسطين التي تمتلك هاتف ذكي واحد على الأقل

1 بن العايش فاطمة،(2018) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آليه للحد من أزمة البطالة بالجزائر الاستفادة من التجارب العالمية ،مجلة التنمية الاقتصادية ،العدد 6،ديسمبر،الجزائر 128-146- ص130

بلغت 86.2% بواقع 90.8% في الضفة الغربية و78.2% في قطاع غزة، أما على مستوى توفر الانترنت فيتبين بأن 79.6 % من الأسر في فلسطين لديها نفاذ للإنترنت، بواقع 83.5% في الضفة الغربية و72.7% في قطاع غزة ،ويظهر بأن النسبة الأعلى للذين يستخدمون الانترنت هي من الشباب 18-29 سنة بنسبة 85.9%

شكل رقم (2) نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت حسب الفئات العمرية في فلسطين، 2019

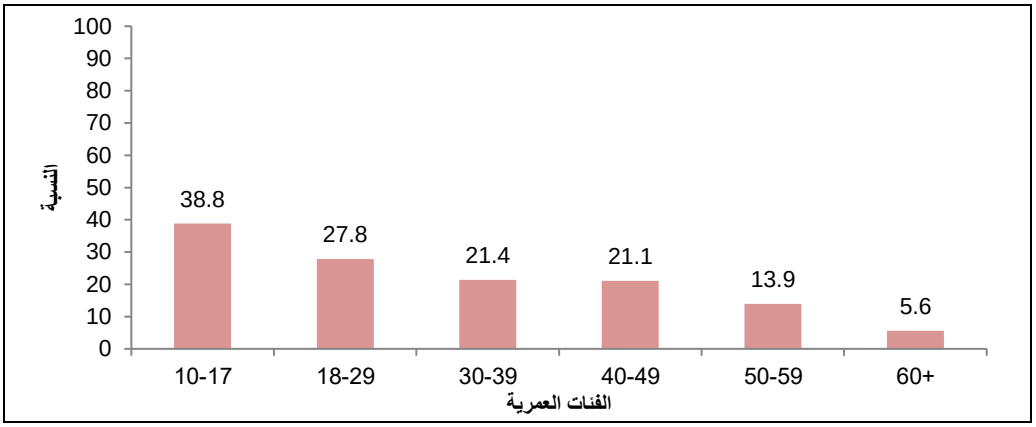

المصدر: الجهاز المركزي للإحصائي الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

تبين النتائج بأن 92.6% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر والحاصلين على مؤهل بكالوريوس فأعلي هم مستخدمون للأنترنت، فيما كانت نسبة 84.2% للأفراد من حملة المؤهل العلمي الثانوي1. و يلاحظ بأنه ارتفع عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة في فلسطين ADSL في نهاية 2019 إلى حوالي 363 ألف مشترك مقارنه بعام 2010 بزيادة بلغت 205%.

الشكل (3): عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة في فلسطين 2010-2019 بالألف

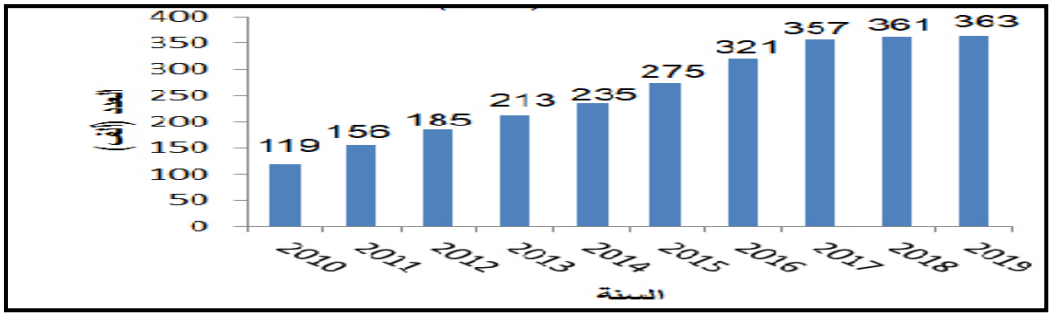

المصدر: الجهاز الاحصائي الفلسطيني إطلاع 2021/03/20 http://www.pcbs.gov.ps

2.2 و اقع التجارة الالكترونية في فلسطين:-

تشهد حركة التجارة الالكترونية الفلسطينية تقدماً ملحوظاً تماشياً مع التقدم في عالم التكنولوجيا العالمي غير أنها تشكو من عدم التنظيم من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية نتيجة عدم وجود التشريعات التي تنظيم عملها، إن الأرقام الرسمية للتجارة الالكترونية غير دقيقة كونها أسلوب اقتصادي حديث ولعل هناك تعثر ومعيقات للتجارة الالكترونية

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2020) المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2019 تقرير النتائج الرئيسية، رام الله ،فلسطين،ص25

أهمها الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته اتجاه الاقتصاد الفلسطيني ولعل بعض الاحصائيات تؤكد على التطور المستمر في ذلك المجال.

أظهر مسح قام به الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية بشراء سلعه أو خدمة عبر الانترنت بأن 63.2% من الأفراد (18 سنه فأكثر) قاموا بشراء سلع أو خدمات عبر الانترنت مثل ملابس وأحذية وملابس رياضية واكسسوارات وبنسبة 21.6% مستحضرات تجميل ويليها السلع المنزلية الاثاث والالعاب باستثناء المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية بنسبة 20.2% ، لا شك بأن سوق التجارة الالكترونية في فلسطين حديث نسبياً إلا أنه قد شهد نمو خلال فترة فايروس كارونا ورغم قله البيانات الا أن المؤشرات تؤكد على عملية النمو حيث خلال عام 2019 كان هناك 900 ألف طرد من الخارج منها 85% قدمت من الصين عن طريق البريد الفلسطيني حيث بلغت نسبة النمو بين عامي 2018-2019 حوالي 40% وهو توجه حقيقي نحو الاقتصاد الرقمي[1].

يقدر نشاط الفلسطينيين وفق شركة مختصة بوجود 1000 صفحة للتجارة الإلكترونية[2] .

من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على التجارة الالكترونية في فلسطين ولعدم قدرة عدد كبير من المسوقين المحليين الشراء من خلال مواقع التسوق العالمية بسبب عدم كفاية وسائل الدفع الالكترونية او ضعف خدمة البريد شهدت فلسطين ارتفاعاً في مواقع التسوق من خلال شبكات التجارة الالكترونية المحلية حيث هناك عشرات مواقع التسوق الالكتروني المحلية المنتشرة في فلسطين يضاف لها المئات من الصفحات التي تمارس أنشطة التجارة الالكترونية[3].

جدول(1) رقم أبرز شركات التجارة الالكترونية المحلية العاملة في فلسطين

إنترنت فقط أم انترنت ومحال على الارض	محلي أم إقليمي	فيسبوك likes بالألف	البضائع	الموقع
إنترنت فقط	محلي	258	متنوعة	Mart.ps
إنترنت فقط	محلي	241	متنوعة	Matjarkom.com
إنترنت فقط	محلي	68	ماركات	Bazarcom
إنترنت ومحال عل الأرض	محلي	191	كهربائيات	La2ta.com
إنترنت فقط	محلي	79	ملابس نسائية	Vatrin.com
إنترنت فقط	اقليمي	14.5	ملابس نسائية	Kenzwoman.com
إنترنت ومحال على الارض	محلي	337	متنوعة	Fiveten.ps

المصدر: سامي الخالدي، رابح مرار، أفاق تنظيم التجارة الالكترونية في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،2020،القدس ،رام الله،ص40

1 حسناء الرنتيسي،(2020) دراسة: 40% نسبة النمو في التجارة الإلكترونية في فلسطين بين عامي 2018 و2019،بوابة اقتصاد فلسطين، بتاريخ نشر 21/تشرين الأول/2020 بتاريخ اطلاع 2021/3/27 على الرابط الالكتروني
/https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/17325

2 فضل سلمان،(2021) التجارة الإلكترونية في فلسطين: واعدة ولكن، موقع كن آمنا، تاريخ نشر 2020/2/24،بتاريخ اطلاع 2021/3/29 على الرابط الالكتروني https://safeonline.najah.edu/ar/awareness/ltgr-llktrony-fy-flstyn-oaad-olkn/#gsc.tab=0

3 سامي الخالدي، رابح مرار،(2020) أفاق تنظيم التجارة الالكترونية في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ،القدس ،رام الله،ص40

3.3 معيقات انتشار التجارة الالكترونية في فلسطين:-

- عدم الاستقرار السياسي نتيجة الاحتلال الاسرائيلي وتحكمه في البينة التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة لتحكمه بكافة المنافذ البرية والبحرية والجوية.
- عدم الاستقرار الامني من خلال هجمات الاحتلال على المنشآت وهو يحول عملية المنافسة.
- عدم وجود قوانين فلسطينية ناظمة لعملية التجارة الالكترونية في مفهومها الشمولي الحديث.
- قلة الوعي وضعفة في المجتمع الفلسطيني في استخدام التجارة الالكترونية .
- قلة الإمكانيات الخاصة بالبريد الفلسطيني في ظل ازدياد عدد الطرود وعدم إمكانية التجهيزات.
- مراقبة البريد من قبل الاحتلال والسيطرة على أجزاء منه تحت ذرائع أمنية.
- قيود التعاملات المالية وغياب الحلول العالمية لبوابات الدفع الالكترونية في فلسطين التي تقدمها التي تقدمها الخدمات الإلكترونية مثل باي بال وعدم دعمها لفلسطين،

4.3 التجارة الالكترونية في قطاع غزة

- إن تطور التجارة الالكترونية في فلسطين بصفة عامة يعكس مدى الاهتمام على مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية في الاقتصاد الرقمي حيث باتت تلقي اهتماما خاصاً في قطاع غزة نتيجة ظروف الحصار منذ 14 عاماً من قبل الاحتلال الاسرائيلي الذي يتحكم في حركة الافراد والبضائع وحركة الاموال والمعادن الثمينة، لاشك بأن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة صعبة للغاية انعكست على الوضع الانساني حيث تدهورت مستويات الحياه نتيجة الظروف السياسية في قطاع غزة مما دفع فئة الشباب والخريجين للتوجه صوب التجارة الالكترونية لتوفير احتياجات اسرهم وانقاذهم من الفقر .
- لقد سمح الاحتلال بإدخال مشتريات التجارة الالكترونية إلى قطاع غزة عام 2013 في وقت بدأت السلطة الفلسطينية العمل برموزها البريدية الخاصة منذ بداية عام 2020، لقد تطورت التجارة الالكترونية في غزة وشهدت تزايد ملحوظ بالتعامل بها حيث تشير الاحصائيات لتطور التجارة الالكترونية في قطاع غزة خلال عام 2019 بتلقي قطاع غزة 2000 بريد عادي و 55734 بريد مسجلاً و2043 طرداً وخلال عام 2020 تلقي القطاع 74 بريداً عادياً و 40875 بريداً مسجلاً و1084 طرداً في حين منذ بداية عام 2021 دخل قطاع غزة 4003 بريد مسجل و197 إن تلك المؤشرات تدلل على التطور بمستويات التجارة الالكترونية في قطاع غزة[1].
- لقد بلغت نسبة التسوق الالكتروني نحو 40% عام 2019 مقارنة مع العام الذي سبقه ،كما قدرت معدلات الطلب من 20 إلى 40 ألف طلب سنوياً وبلغ متوسط حجم الإنفاق على الإعلانات ما بين 5 إلى 10 آلاف دولار أمريكي خلال العام ذاته ولقد تصدرت القائمة غزة من حيث أكثر المدن الفلسطينية إقبالاً على الشراء من المتاجر الالكترونية ووفق عدة احصائيات فلقد بلغ عدد المحال الإلكترونية في غزة نحو 750متجراً حيث تنتشر بنسبة 95% على المنصات الالكترونية وهو أمر يبرهن على أن الحيز الافتراضي خلق فرص عمل في القطاع المحاصر وتتنوع منتجات

1 وكالة صفا،(2021) شبان في غزة يحتمون بالتجارة الإلكترونية من شبح البطالة،2021/3/16، بتاريخ اطلاع 2021/3/29 على الرابط الالكتروني https://safa.news/post/302765/

المتاجر بين الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية والرياضية والملابس والإكسسورات والأغذية والحلويات وبعض الحرف اليدوية التي تستلزم مهارة وذائقة فنية[1].

5.3 الخطوات الرئيسية لإنجاح التجارة الإلكترونية في قطاع غزة

- معالجة الاشكاليات في البيع والشراء الالكتروني خاصة في عرض المنتجات ونوعيتها وكافة المواصفات الخاصة بالمنتج للزبون ليسهل عليه اتخاذ القرار بالشراء وتلبية رغبة احتياجه للمنتج.
- تحديد الزبون المستهدف من خلال عملية مسح السوق في قطاع غزة وتحديد الزبائن واحتياجاتهم.
- نشر الوعي للمجتمع الفلسطيني بأهمية التجارة الالكترونية.
- نية لزيادة نسبة مستخدميها الذي يمكن من خلالها تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني.
- الميزة التنافسية والتي يمكن تحقيقها من خلال تحديد الجمهور وتوعيته من خلال الموقع.
- التنويع والمرونة وذلك من خال التطوير والتحسين المستمر [2].

5.3 و اقع البطالة في فلسطين:

- تعتبر البطالة معضلة حقيقية وهاجس مؤرق لكافة المجتمعات باختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث تعتبر البطالة تهديداً حقيقياً للاقتصاد لعدم استثمار العنصر البشري وإنتاجيته استثماراً أمثلاً ولعل لفلسطين خصوصية على المستوي الاقتصادي لوجود الاحتلال حيث ترتفع معدلات البطالة بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة حيث مثلت إجراءات الاحتلال سبباً رئيسياً في اختلال البنية الاقتصادية الفلسطينية من خلال عملية ربطة بالاقتصاد الاسرائيلي.
- ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة لانتفاضة 1987 فلقد وصلت إلى (7.9%) عام 1991 وبدأت النسبة بالانخفاض إلى أن وصلت (4.2%) عام 1992 و(6.7%) عام 1993 نتيجة لانخفاض حدة الانتفاضة، بعد توقيع اتفاقية اوسلو و تولي السلطة الفلسطينية مسؤولية قطاع غزة والضفة الغربية مارست دولة الاحتلال سلسلة من الاجراءات المعقدة اتجاه العمل في إسرائيل من حيث اغلاقات طويلة الأمد واستبدال العمال الفلسطينيين بعمال أجانب من الخارج أثرت على معدل تشغيل الايدي العاملة و رغم ذلك حاولت السلطة الفلسطينية استيعاب وتشغيل الأيدي العاملة إلا أن دولة الاحتلال اسرائيل تعمدت بشكل مباشر لتعثر المفاوضات والتفاهمات منذ عام 1996 الذي جعل مشكلة البطالة تتصدر أهم التحديات الوطنية وأهم الهموم المؤرقة للحكومات الفلسطينية و في عام 2001 ومع اندلاع انتفاضة الأقصى ارتفع معدل البطالة في فلسطين ليصل إلى 25.5

---

1 نور علوان،(2020) المتاجر الإلكترونية.. الغزيون يلجئون للحيز الافتراضي تحديًا للبطالة، موقع نون بوست ،تاريخ نشر 2020/02/21 ، https://www.noonpost.com/content/36022

2 رأفت أبو شعبان،(2021) 5 خطوات لإنجاح التجارة الإلكترونية في غزة، موقع ريابل، بتاريخ نشر 2020/12/19،تاريخ اطلاع 2021/03/29 على الرابط الالكتروني https://riable.com/read/ecommerce-gaza-2016/ar

ثم ارتفعت هذه النسبة في العام 2002 إلى 31.3% في حين شهد العام 2003 انخفاضاً بمعدلات البطالة حيث وصلت إلى 25.6%.[1]

لقد تباينت وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي الفلسطيني معدلات البطالة في فلسطين حيث بلغت معدل البطالة خلال عام 2004 (26.8%) فيما بلغت عام 2005 (23.5%) حيث خلال تلك الفترة قرار الانسحاب احادي الجانب من قبل الاحتلال الاسرائيلي ثم تواترت الأحداث خلال عام 2006 فلقد بلغ معدل البطالة عام 2006 23.6% في ظل اجراء الانتخابات الفلسطينية والتي أفرزت قائمة تتبع لحركة حماس وما تبعها من أحداث متسارعة من حصار وحرب واجتياح أثرت على مستوي الايدي العاملة ونسبة البطالة نتيجة الظروف الميدانية والتحولات الدولية في التعامل مع الحكومة العاشرة لقد أصبحت معدلات البطالة ما بين الارتفاع والانخفاض وفقاً للظروف السياسية في فلسطين حيث أشارت الاحصائيات بأن معدل البطالة في فلسطين عام 2020 بلغ حوالي 26٪ مقارنة مع 25% عام 2019، حيث كافة المؤشرات تؤكد على ارتفاع مستمر خاصة في ظل جائحة كورونا وتأثيرها على تشغيل الأيدي العاملة حيث توقف حركة التنقلات التجارية والمشاغل والمصانع نتيجة الإجراءات الاحترازية لتفشي الفايروس في كافة البلدان ولعل الشكل التالي يوضح معدلات البطالة

شكل رقم(4) معدل البطالة في فلسطين حسب المنطقة 2015-2020

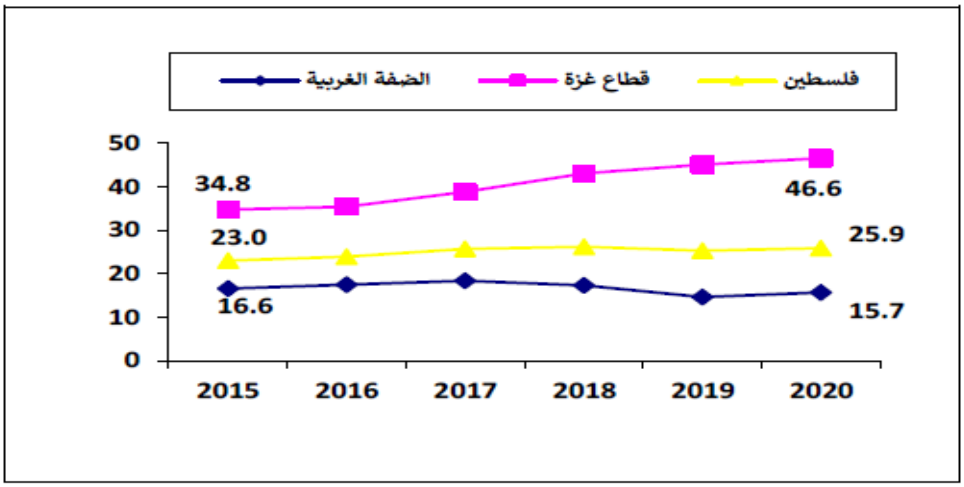

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوي العاملة في فلسطين 2020،بتاريخ اطلاع 2020/04/02 http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_23-2-2021-LF-ar.pdf

وبالنظر للمعطيات الإحصائية ونسبها نلاحظ بأن معدل البطالة ما زال في ارتفاع ملحوظ مقارنة مع معدلات البطالة في دول الجوار أو على المستوي العالمي مما يدلل على حجم المشكلة المتمثلة بالبطالة في فلسطين والتي تتسع خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا واجراءتها الاحترازية التي زادت من حدة معدلات البطالة في ظل وجود سياسات الاحتلال الاسرائيلي.

1 سالم درويش،(2013) مشكلة البطالة في فلسطين في الفترة 1994-2012 وطرق علاجها، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات العدد الخامس،يوليو،ص72

جدول رقم (2) معدل البطالة في فلسطين

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قطاع غزة	34.8	41.7	38.8	43.1	45.1	46.6
الضفة الغربية	16.6	18.2	18.4	17.3	14.6	15.7
فلسطين	23.0	26.9	25.7	26.2	25.3	25.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

من خلال التتبع الزمني لسلاسل الزمنية يظهر الفجوة في معدلات البطالة بين شقي الوطن والذي يرجع لأسباب سياسية حيث من خلال المعدلات بالجدول أعلاه يوضح ارتفاع نسبة البطالة لتصل 46.6% في قطاع غزة عام 2020 مقارنة ب 15.7% في الضفة الغربية.

6.3 البطالة في قطاع غزة:

يعاني قطاع غزة منذ سنوات بصفة خاصة من ارتفاع معدل البطالة بشكل ملحوظ خاصة بعد عام 2006 وتصدر كتلة حماس لمشهد السلطة في القطاع حيث فرض حصار على كافة مناحي الحياة في القطاع وتعطلت الكثير من المصانع والمشاغل حيث توقفت عملية التنمية في القطاع مقارنة بالضفة الغربية إضافة لانسحاب المؤسسات الدولية من قطاع غزة حيث بلغ معدل البطالة في قطاع غزة عام 2020 وفق احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 46.6% مقارنة بنسبة 15.7 بالضفة الغربية حيث كافة المؤشرات الاقتصادية تدلل على حجم المشكلة الت تعاني منها غزة بارتفاع معدلات البطالة .

جدول رقم(3) معدل البطالة المنقح من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب الجنس والمحافظة، 2015-2019

الجنس- والمحافظة	2015	2016	2017	2018	2019
ذكور					
شمال غزة	34.4	34.7	29.4	67.4	37.6
غزة	26.2	24.2	29.7	64.4	36.2
دير البلح	32.2	30.8	37.8	57.6	44.0
خانيونس	32.6	35.8	36.7	59.6	43.3
رفح	32.9	33.1	35.7	57.1	42.1
المجموع	30.7	30.6	32.8	37.8	39.5
اناث					
شمال غزة	54.2	56.7	57.6	63.4	60.6
غزة	53.3	53.7	65.0	63.5	59.4
دير البلح	44.5	49.8	59.6	60.5	68.6
خانيونس	48.8	54.3	61.9	63.7	66.8
رفح	53.2	58.8	59.5	58.7	66.1
المجموع	51.1	54.4	61.3	62.3	63.7
كلا الجنسين					

شمال غزة	37.9	38.9	35.0	39.2	42.3
غزة	31.4	29.6	36.8	41.1	40.9
دير البلح	35.2	35.6	43.7	47.5	51.7
خانيونس	36.0	39.4	41.4	45.4	49.2
رفح	37.2	38.8	41.0	46.4	47.8
المجموع	34.8	35.4	38.8	43.1	45.1
فلسطين					
ذكور	20.2	20.6	21.5	22.4	21.3
إناث	34.3	38.0	42.8	41.9	41.2
كلا الجنسين	23.0	23.9	25.7	26.2	25.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوي العاملة في فلسطين 2020، بتاريخ اطلاع 2020/04/02

إن الجدول اعلاه يوضح المستويات المرتفعة للبطالة في قطاع غزة في ظل وجود تأثير واضح للحصار حيث يتبين ارتفاع المعدلات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي من انقسام للوطن و الحروب المتكررة من قبل الاحتلال الاسرائيلي إضافة لسياساته العدوانية اتجاه الاقتصاد الفلسطيني من خلال ربطه بالاقتصاد الإسرائيلي حيث ما زال شبح البطالة يلاحق الفلسطينيين وخاصة أحلام الشباب وبات كابوس يطاردهم في ظل ضبابية الأحوال السياسية والاقتصادية وعدم وجود أفق لأى حلول مستقبلية رغم أجواء الانتخابات الفلسطينية 2021 التي لا تمتلك رؤية استراتيجية حقيقة للحلول الاقتصادية وللمعالجة الحقيقية لمشكلة البطالة خاصة أن معدلات البطالة لفئة الشباب ترتفع تباعاً رغم أن الشباب يمثلون قاعدة البناء والإنتاج للدولة إلا أن لا يوجد اهتمام حقيقي بتنميتهم حيث أن معدل البطالة للشباب يشتد في قطاع غزة حيث بلغ معدل البطالة في عام 2019 لفئة الشباب ما يقارب 63% و تمثل البطالة الأعلى للذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فاعلي وهم الأكثر معاناة فلقد بلغ معدل البطالة للفئة العمرية (19-29) سنة للخريجين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى حوالي 54%، بواقع 69% للإناث مقابل 39% بين الذكور في عام 2020، في حين بلغ 52% في العام 2019 بواقع 35% للذكور و68% للإناث وفق احصائيات المركز الفلسطيني للإحصاء إن كل ما سبق يؤكد على مدي الحاجة لنافذة لتخلص من هاجس البطالة والفقر من خلال النافذة الالكترونية.

4. ما علاقة التجارة الالكترونية بتخفيض البطالة في قطاع غزة:

لقد أصبحت التجارة الالكترونية أمل الشباب الفلسطيني في قطاع غزة خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة وعدم وجود أفق للحلول السياسية مع الاحتلال الذي يمارس كافة أشكال المعيقات لعدم تطور ونمو الاقتصاد الفلسطيني والذي يسعي للاستفادة منه لصالح اقتصاد دولة الاحتلال إن المجتمع الفلسطيني ازداد به عدد الخريجين وأصبح استخدام التطبيقات الالكترونية والمتاجر الدولية الملاذ للخروج من شبح البطالة في قطاع غزة حيث تحقق التجارة الالكترونية دخلاً للأسر بسبب قلة التكاليف وعدم الحاجة لرأس مال حيث تلعب التكنولوجيا التقنية دوراً فعالاً في إدارة أزمة البطالة في فلسطين وخاصة قطاع غزة من خلال استخدام التطبيقات ومنصات التجارة الإلكترونية إن حجم الوعي التكنولوجي وزيادة عدد الخريجين في تخصصات المعلومات عزز من التوجه للتجارة الالكترونية لتخفيض نسبة البطالة من خلال استثمار

الامكانيات والمهارات للخريجين المتخصصين والغير متخصصين للهروب من شبح البطالة وتحقيق هامش ربح ، إن هناك بلا شك علاقة عكسية بين التجارة الالكترونية وتخفيض نسبة البطالة حيث كلما زاد الاقبال على التجارة الالكترونية تنخفض نسبة البطالة حيث رغم حداثة نشأة التجارة الالكترونية في فلسطين لكنها إحدى الأدوات للهروب من الحصار الاقتصادي في قطاع غزة عبر العالم من خلال منصاته التجارية وتحقيق عوائد مالية حيث يمكن إجراء تبادلات تجارية وعمليات شراء وبيع عبر الانترنت في ظل الشبكة العنكبوتية وفي تجاوز معيقات الاحتلال بمنع الاستيراد والتصدير المفتوح إن العلاقة بين التجارة الإلكترونية وبين البطالة باتت علاقة تتضح يوماً من خلال اتساع الوعي وانتشار شركات التجارة الالكترونية والمواقع الرقمية في ظل التوجه الدولي نحو الاقتصاد الرقمي حيث بات مما لا شك فيه أهمية بالتجارة الالكترونية .

الخاتمة:

بات مما لا شك فيه أهمية التجارة الالكترونية كأداة فعالة في مواجهة شبح البطالة في قطاع غزة الأعلى معدل في العالم حيث باتت التطبيقات الالكترونية والتبادل التجاري الالكتروني والتسويق الإلكتروني الفضاء الواسع للتحليق بعيداً عن الحواجز والممارسات الاسرائيلية وتجاوزاً للبطالة وسلبياتها في فلسطين بصفة عامة وقطاع غزة بصفة خاصة فالإمكانيات التكنولوجية المتوفرة تساهم بتخفيض البطالة في قطاع غزة عبر استخدام التكنولوجيا في التجارة الالكترونية دون الحاجة لرأس مال وبأقل التكاليف حيث هناك احتياج فعلي لزيادة الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية ووجود علاقة عكسية بين انخفاض البطالة وبين زيادة العمل بالتجارة الالكترونية والعمل بها عبر المنصات المختلفة واستثمار الفضاء الالكتروني لتبادل التجاري بعيداً عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي الذي يحاول أن يوجد بيئة منهكة اقتصادياً لأهداف تتعلق بترك الأرض والهجرة خارج فلسطين التي تمثل محور الصراع .

4- النتائج ومناقشتها

من خلال وصف البحث وتحليل محتوياته البحثية تبين صدق الفرضية الأولي حيث تبين أن هناك دور التجارة الالكترونية في تخفيض البطالة في فلسطين بصفة عامة وبصفة خاصة بقطاع غزة حيث تساهم بتشغيل الأيدي العاملة وتفعيل فئة الشباب وتجاوز الإجراءات التعسفية التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي بحق الاقتصاد الفلسطيني بسيطرته على المنافذ وبمنع التبادل التجاري تحت ذرائع وهمية كما أن أدبيات البحث تظهر بأنه هناك اهتمام ملحوظ بالتجارة الالكترونية في فلسطين تظهرها معدلات ونسب استخدام الحاسوب والانترنت في قطاع غزة اضافة لانتشار الصفحات الالكترونية.

كما أن الفرضية الثانية تؤكد بوجود علاقة بين التجارة الالكترونية وانخفاض البطالة في فلسطين حيث

هناك تأكيد مهم في أدبيات البحث يسردها الباحث بأن العلاقة بين استخدام التكنولوجيا بالتجارة الالكترونية وبين انخفاض معدلات البطالة في قطاع غزة علاقة ايجابية فكلما زاد الاهتمام بالوعي بالتجارة الالكترونية وممارستها تنخفض البطالة .

ولقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:-

- سياسات الاحتلال الاسرائيلي فاقم أزمة البطالة في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة.
- الحصار الاسرائيلي والانقسام الفلسطيني ساهم بارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة.
- تمثل التجارة الالكترونية مساحة فضاء يمكن الانطلاق منها للتبادل التجاري.
- يمكن من خلال التجارة الالكترونية في فلسطين تجاوز بعض المعيقات وسياسات الاحتلال.
- إمكانيات ومهارات الشباب الفلسطيني في التكنولوجيا تمكنه تساهم بتحقيق عائد.
- تساهم التجارة الالكترونية في تخفيض البطالة من خلال مماستها من قبل الشباب .
- هناك ارتفاع حقيقي في معدلات البطالة في فلسطين

أوصت الدراسة بالآتي:

- تعزيز الوعي بأهمية التجارة الالكترونية في فلسطين بصفة عامة وقطاع غزة بصفة خاصة.
- العمل على تعزيز الأكاديميات والجامعات الفلسطينية ببرامج متقدمة عن التجارة الالكترونية.
- ضرورة زيادة الاهتمام بالبنية التحتية في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين.
- العمل علي تشجيع الشباب للاستثمار في منصات التجارة الالكترونية.
- التحرر من الاتفاقيات بين الاقتصاد الفلسطيني والاحتلال الاسرائيلي.

5.الخلاصة:

خلصت الدراسة بأن العلاقة بين التجارة الالكترونية وخفض البطالة علاقة عكسية حيث تتأثر البطالة بالانخفاض من خلال ممارسة النشاط التجاري الكترونياً من بيع وشراء المنتجات وتسويقها عبر المنصات المحلية والدولية من خلال وسطاء بعدة دول وتجاوز معيقات الاحتلال وهو ما يؤكد وجود علاقة عكسية بين التجارة الالكترونية وممارستها وانخفاض البطالة ونسبها في فلسطين وهو أمر ذهب اليه كثير من الباحثين رغم اختلاف وجهات نظرهم من حيث نسبة المساهمة لكن يبقي أنه وجود العلاقة العكسية تأكيداً على الاسهام بالعملية التنموية للتجارة الالكترونية.

لائحة المراجع:

1. ابراهيم بختي،(2005) التجارة الإلكترونية ،مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة ،ط2،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2005،ص41
2. بن العايش فاطمة،(2018) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آليه للحد من أزمة البطالة بالجزائر الاستفادة من التجارب العالمية ،مجلة التنمية الاقتصادية ،العدد 6،ديسمبر،الجزائر 128-146- ص130
3. بوضياف سامية، بهلولي فيصل،(2020) واقع التجارة الالكترونية في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب ،مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 15،العدد،02،الجزائر،ص105-119 ،ص109
4. حسان شريف، تقرورت محمد، حسان طه،(2020) متطلبات التجارة الالكترونية في الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة،مجلد3، عدد3،الجزائر،ص114.
5. حسناء الرنتيسي،(2020) دراسة: 40% نسبة النمو في التجارة الإلكترونية في فلسطين بين عامي 2018 و2019،بوابة اقتصاد فلسطين، بتاريخ نشر 21/تشرين الأول/2020 بتاريخ اطلاع 2021/3/27 على الرابط الالكتروني /https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/17325
6. حيمور مصطفي، محمد عيسي محمد محمود،(2018) قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر ،دراسة تحليلية في الفترة 2000-2016،مجلة دفاتر اقتصادية العدد 02،مجلد 10،الجزائر، ص120-138. ص122
7. خالد واصف الوزاني ،أحمد حسن الرفاعي،(2014) مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط11،عمان،الاردن،دار وائل النشر ،ص 265
8. سالم درويش،(2013) مشكلة البطالة في فلسطين في الفترة 1994-2012 وطرق علاجها، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات العدد الخامس،يوليو،ص72
9. سامي الخالدي، رابح مرار،(2020) أفاق تنظيم التجارة الالكترونية في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ،القدس ،رام الله،ص40
10. شهرزاد عبيدي،(2016) الانترنت والتجارة الالكترونية ودورهما في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،ص71
11. صلاح الدين كروش،(2016) البحث عن مثوليه الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم،،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،،ص41
12. طروبيا نذير،(2017) التجارة الالكترونية كآلية لتفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول العربية على ضوء الهدف الثامن الإنمائية للألفية ، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال مجلد 1،العدد 3، الجزائر ،(27-47،) ص33
13. وفاء رمضاني، عقبة ريمي،(2019) أثر تغيرات العرض النقدي علي معدلات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2017،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 12،العدد2، (،635-650) ص638

14. فضل سلمان،(2021) التجارة الإلكترونية في فلسطين: واعدة ولكن، موقع كن آمنا، نشر 2020/2/24،بتاريخ اطلاع 2021/3/29 https://safeonline.najah.edu/ar/awareness/ltgr-llktrony-fy-flstyn-oaad-
15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2020) المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2019 تقرير النتائج الرئيسية، رام الله ،فلسطين،ص25
16. السعيد بريكة،(2013) التجارة الالكترونية طريق أساسي لتحقيق التنمية ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد31/30،الجزائر ،مايو،2013،ص 417-430،
17. محمد عدنان أمين زيد،(2014) التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية ومقترحاتها لتبنيها في الواقع الفلسطيني، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس ،فلسطين،ص22
18. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،(2010) البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي من خلال حالة الجزائر، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات،،ص 45
19. نور علوان،(2020) المتاجر الإلكترونية.. الغزيون يلجئون للحيز الافتراضي تحديًا للبطالة، موقع نون بوست ،تاريخ نشر 2020/02/21، https://www.noonpost.com/content/36022
20. وكالة صفا،(2021) شبان في غزة يحتمون بالتجارة الإلكترونية من شبح البطالة،2021/3/16، بتاريخ اطلاع 2021/3/29 على الرابط الالكتروني https://safa.news/post/302765/
21. رأفت أبو شعبان،(2021) 5 خطوات لإنجاح التجارة الإلكترونية في غزة، موقع ريابل، بتاريخ نشر 2020/12/19،تاريخ اطلاع 2021/03/29 على الرابط الالكتروني https://riable.com/read/ecommerce-gaza-2016/ar

دور التعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية- حالة المغرب-

Cooperatives as a mechanism for achieving integrate economic growth and social welfare-a case of Morocco

أ. راضية اسمهان خزاز، جامعة سطيف1، الجزائر

د. منيررحماني، جامعة سطيف1، الجزائر

الملخص:

تمكن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من اكتساب أهمية متزايدة عبر السنوات العشرين الماضية، والمغرب على غرار باقي دول العالم عرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطورا واسعا فيها، في هذا العمل الحالي، تناولنا مسألة التعاونيات كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية وسلطنا الضوء على التجربة المغربية من خلال محاولتها المساهمة في تكوين الثروة والقضاء على عدم المساواة والاقصاء الاجتماعي، ومن أجل الإجابة على الإشكال المطروح، تمّ استخدام منهج الوصف، ونظرا لأنّنا بصدد دراسة علاقة متغيرات فيما بينها كان من الأنسب أيضا استخدام المنهج التحليلي وهو الذي يسمح لنا بتحليل المتغيرات وكذا معرفة العلاقة بينهم، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنّ إنّ إمكانيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكنها المساهمة بشكل فعّال في تحقيق النمو السريع والمدمج، وتشكل التعاونيات كإحدى تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب هرما علميا وعمليا يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية، يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب- التعاونيات.

Abstract

The social and solidarity economy has gained increasing importance over the past twenty years and Morocco like the rest of the world, has experienced a wide development in social and solidarity economic, in this study the descriptive and analytical method was used, and it concluded that cooperatives in Morocco constitute a scientific and practical pyramid consisting of social goals and economic and environmental sustainability.

Key words: social and solidarity in Morocco-cooperatives.

مقدمة:

شهد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطوراً ملحوظاً في المغرب في السنوات الأخيرة بسبب أهميته ودوره الحاسم في المساهمة في خلق فرص العمل والقيمة المضافة، وفي مكافحة الهشاشة، الضعف والاستبعاد الاجتماعي وفي استكمال الاستراتيجيات والبرامج القطاعية المختلفة، تم التعبير بوضوح عن الحاجة إلى استراتيجية مناسبة تضع الأفراد في قلب كل الاهتمامات من أجل المساهمة في التنمية الشاملة، هناك إدراك واسع النطاق للحاجة الملحة لتقليل معدل عدم الاستقرار والفقر في البلد، وخفض معدل البطالة والعمالة غير الرسمية عن طريق تحسين ظروف العمل، مستوى المعيشة ، التغلب على ظاهرة الوفرة في المدارس ومعالجة الأمية وتطوير الوصول القانوني إلى الخدمات الصحية والتعليم والتدريب والبنية التحتية وفي مواجهة هذه التحديات المتعددة المتمثلة في النمو الشامل، يجد القطاع الخاص والقطاع العام أنفسهم غير قادرين على التدخل الفعال على هذا المستوى وبعبارة أخرى لقد وصلوا إلى حدودهم، دعت الحاجة إلى اقتصاد جديد قادر على توفير استجابات ملائمة لهذه التحديات، إلى مشارك جديد قادر على تقديم مساهمة كبيرة في حل كل من المشاكل المرتبطة بعدم المساواة وتحديات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي إلى حقن وإنشاء نفس جديد لأداء النمو الاقتصادي، لذا تناولنا في هذا المقال مساهمة التعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج من خلال ما يتعلق بتكوين الثروات ومكافحة التفاوتات القائمة معتمدين في ذلك على التجربة المغربية، وارتأينا تحديد مشكلة البحث التي تم طرحها في التساؤل الموالي:

ما مدى مساهمة التعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية وكيف يمكن تدعيمه في المغرب؟

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها كونها تعالج موضوع الإقتصاد الإجتماعي والتضامني الذي يعمل على الموازنة بين الإهتمامات الإقتصادية والإجتماعية، من خلال العمل على تحقيق النمو الإقتصادي المدمج والرفاهية الإجتماعية كما تنبع أهمية هذه الدراسة أيضا من كون التجربة المدروسة من أهم التجارب في مجال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وذلك بغرض التعرف عليها والإستفادة منها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم شامل للتعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب من خلال تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال:

- تسليط الضوء على التعاونيات كاستراتيجية فعّالة ومنظمة قادرة على أداء دور كامل في مكافحة الفقر وعدم الاستقرار والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.
- تعزيز ومواءمة العمل العام في المغرب لصالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (التعاونيات) وتطوير المعارف والرؤى حول الموضوع.

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال الاستغلال النظري الذي انتشر على العديد من الكتابات النظرية السابقة حيث تم إجراء مراجعة الأدبيات التي ارتأينا عرض أهم نتائجها في كل ممّا يلي:

-تنامي دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية كشريك أساسي وبديل للدول في خلق فرص التنمية ومساعدة الشعب بواسطة الشعب لتجاوز الأزمات انطلاقا من مقاربات جديدة تتدخل في التنمية والتشغيل في إطار ما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني- **ماجدة صواب، بوشتى الخزان،2014، جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب.**

- تشكل تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثلثا عمليا وعلميا يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية وهو ما يفضي إلى خلق تنمية بمستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان، كما تخلق الثقة ورأس المال الاجتماعي، ممّا قد يشجع بدوره على تنفيذ المشاريع المترابطة- **عزيز محجوب، 03 مارس 2018 الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب من الأشكال التقليدية إلى التنظيمات الحديثة(التعاونيات نموذجا)، مجلة العلوم الاجتماعية، دورية دولية علمية محكمة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.**

هيكل الدراسة: قسمت هذه الدراسة جزئين رئيسيين هما

-الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التعاونيات، النمو الاقتصادي المدمج، مفاهيم عامة

- القطاع التعاوني في ظل الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب

أولا: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التعاونيات، النمو الاقتصادي المدمج، مفاهيم عامة

سنتطرق في هذا الجزء لمفاهيم عامة تخص كل مصطلحات الدراسة أي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التعاونيات...

I. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مفاهيم عامة: هذا الاقتصاد ليس مولودا جديدا... ، يضاف الى المعادلة الاقتصادية المكوّنة من نمطين أوحدين، هما الاقتصاد الليبرالي أو اقتصاد السوق والاقتصاد العمومي الذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

I . 1 تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنية مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيه حرا (CESE، صفحة 03)

كما ينتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية على ما هو اجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية وإنتاجها سلعا وخدمات ترتكز على العنصر البشري وتندرج في التنمية المستدامة.

I.2. خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مع اتساع الهوة بين امكانيات الدولة والنمو السكاني واتساع تطلعات الشعوب الاقتصادية والاجتماعية، برزت أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيماته المختلفة لسد هذه الفجوة.

ويتميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيماته المتعددة بخصائص ذاتية ويختلف في مقاصده عن سواه

ويمكننا تلخيص أهمها في التالي (أبوه، 2015/2014، الصفحات 70-75):

-**التسيير الديمقراطي:** القرارات الاستراتيجية(المصيرية والمهمة) يتم اتخاذها بشكل جماعي مهما كانت مشاركته (إشراك الأفراد المستفيدين).

-**عدم الربح الفردي:** هذه الخاصية لا تنفي قانون الربح – التعاونيات، التعاضديات وبعض الروابط تتيح فوائض معتبرة.

-**المنفعة الجماعية للمشروع:** بمعنى أن يكون المشروع يخدم المجتمع وليس مشروعا يديره فرد لمصلحته الشخصية.

-**الموارد مختلطة وهجينة:** من حيث المصدر فموارد هذا الحقل متعددة، قد تكون خاصة، عامة أو مختلطة، أمّا هجينة فتعني موارد سوقية عن طريق منتجات للبيع، موارد غير سوقية عن طريق إعادة التوزيع من الدولة، موارد غير نقدية من الالتزامات الشخصية أو الإعارة.

I.3 أسس ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: يمكن تلخيص هذه القيم والمبادئ في الشكل الموالي:

الجدول رقم01: يوضح أسس ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المشاركة	الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. – مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار. – تمكين المستفيدين من خلال العمل بالمشاركة والمساواة بين الناس في إبداء الرأي والتصويت.
التضامن والابتكار	– بديل ابتكاري عن النماذج الاقتصادية التقليدية. – من الاقتصاديات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا وفقرا
المشاركة الطوعية والاستقلالية	– اقتصاد مستقل بطبيعته والمشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. – إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد.
المصلحة العامة	– تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل والمشاركة في المسؤوليات. – الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة.

المصدر: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، سلسلة السياسات العامة، العدد4، ص2.

I.4. أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: تتعدد أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حسب انتشار تنظيماته وشموليتها لمختلف مناحي الحياة وسنحاول التطرق إليها حسب الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للحقل.

- **الأهداف الاجتماعية:** تنمية الانسان وذلك من خلال: إشاعة مبدأ التضامن والتأسيس لتماسك اجتماعي قوي.

- **الأهداف الاقتصادية:** يمكن اقتصارها في مختلف مستويات التنمية كالآتي:

- تنمية المجتمع المحلي باستشارة المواطنين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم عملية المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي التي تستخدم كجزء من استراتيجيات التنمية.

-التنمية التشاركية: تتأسس على المقاربة التشاركية والمبدأ المركزي هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرارات وهذا يعني أنّ نجاح التنمية رهين بتوفر المناخ الديمقراطي والدور الفاعل للمنظمات المحلية وحياد الإدارة واحترام الحقوق الفردية.

ويتزايد الدور الاقتصادي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يقوم هذا الأخير بتقديم الخدمات الأساسية للأفراد في المجالات والمناطق المختلفة التي لا تصل إليها يد الدولة أو يحجم عنها القطاع الخاص ولعّل أهم هذه المجالات (المحيبنة، 2008، الصفحات 10-11):

- **توفير الخدمات الأساسية:** تقوم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدعم الفئات والمناطق المحرومة عبر تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية كتوصيل مرافق البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي.
- **تدعيم العدالة الاجتماعية:** تساهم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل جزئي في عملية إعادة توزيع المداخيل والثروات بين الطبقات الاجتماعية المتفاوتة من خلال تلقي التبرعات وتوجيهها إلى الصرف.
- **توفير فرص تشغيل:** توفر تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرص تشغيلية متنوعة سواء داخل هيكلها المؤسسي أومن خلال مشروعات البرامج الاقتصادية التي ترعاها.

I.5.أهم الفاعلين الرئيسيين (التاريخيين) في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تعددت أطراف الهيكلة المكونة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فهو يتكون من مجموعة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات المتنوعة، فبالإضافة إلى الجمعيات والتعاضديات التي ركزّ عليها المجتمع الدولي مؤخرا، تكشف العديد من الدراسات التي حاولت مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتشخيص واقعه وأحواله، أنّه يقوم بشكل عام على التعاونيات، التعاضديات، والجمعيات إضافة إلى المشروعات الاجتماعية.

-**التعاونيات Cooperatives:** هي جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معا وطواعية لتحقيق حاجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية الثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة جماعيا، وتسود التعاونيات قيم المسؤولية الشخصية والمساعدة المتبادلة والمساواة والإنصاف والتضامن والقيم الأخلاقية المتمثلة أساسا في الاستقامة، الشفافية العناية بالغير والمسؤولية الاجتماعية، كما تتميز التعاونيات بمبادئ حددتها حركة التعاونية الدولية وهي: العضوية الطوعية المفتوحة للجميع، ممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطية والمشاركة الاقتصادية للأعضاء والاستقلالية والاستقلال، التعليم التدريب والتعاون بين التعاونيات والاهتمام بالمجتمع المحلي (الدولية، صفحة 09)

-**التعاضديات Mutual benefit societies:** هي شخص معنوي يخضع للقانون الخاص وهي ذات غرض غير مربح وهي تشمل الناس الذين يختارون التوزيع الجماعي لتكاليف الوقاية وإصلاح المخاطر التي يتعرضون إليها، فمبدأ التعاضديات هو التضامن حيث يمكن أن تتكون التعاضدية الاجتماعية من عمال أجراء في المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية المقاولات العمومية أو الخاصة أو من أشخاص يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص، كما يمكن أن يكونها أشخاص متقاعدين أو أصحاب معاشات بعنوان التضامن الاجتماعي (والتشغيل)

-**الجمعيات والمنظمات المجتمعية Associations and community-based organizations** تعرف بأنها "منظمات اجتماعية لا تهدف إلى الربح والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات وللناس الاشتراك في جميع مراحل العمل فيها (النصر، 2007، صفحة 09)

-**المشروعات الاجتماعية Social entreprises**: هي مفهوم حديث نسبيا وظاهرة ناشئة وقوية في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية في سياق الأزمة في أواخر السبعينات كرد على الاحتجاجات الاجتماعية التي لم تلب، وعجز السياسات التقليدية الاجتماعية والتشغيلية لمعالجة الاقتصاد وخلق فرص عمل للناس الذين تم إقصاؤهم من سوق العمل التقليدي والمستبعدين من قبل أصحاب المشروعات الذين أرادوا إدارة الأعمال لكن لأغراض واضحة، وتعتبر المشروعات الاجتماعية منظمات تبحث عن حلول عملية للمشاكل الاجتماعية، وتختلف المشروعات الاجتماعية عن الأنواع الأخرى الموصوفة أعلاه لأن ملكيتها ليست جماعية بالضرورة وهي تختلف أيضا عن المشروعات التي لا تهدف للربح، لكنها تسعى أيضا لتوليد مزايا اجتماعية بحكم نوع منتجاتها أو خدماتها التي تسوق (آسيا، صفحة 03)

- **مؤسسات المنفعة العامة أو المؤسسات الخيرية Fondations**: هي مؤسسات لا تريد تحقيق الأرباح، لكنها تبحث عن أهداف القيم العامة ومن ثم فهي تخدم مصالح المجتمع.

II. النمو الاقتصادي المدمج:

بالنظر إلى الرهانات الجديدة للتنمية، فإنّ النمو المدمج يلتقي بكيفية مباشرة مع أهداف الألفية للتنمية، كما يهدف إلى تحسين التماسك الاقتصادي والاجتماعي والمجالي، من هنا إذن نتحدث في الوقت ذاته عن الإدماج الاجتماعي والادماج الاقتصادي والادماج المجالي.

على الرغم من أنّ مفهوم النمو المدمج قد استعمله المتخصصون بشكل واسع، إلاّ أنّه لا يحظى بتعريف موحد متفق عليه "فالنمو المدمج هو ذلك النمو الذي لا يكتفي بخلق فرص اقتصادية فحسب، بقدر ما يضمن كذلك المساواة لجميع شرائح المجتمع ولا سيما الفقراء في الولوج إلى هذه الفرص"" (الجزيرة)

II. 1.أبعاد النمو الاقتصادي المدمج: يهدف هذا النمو إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، ومن الأهمية بمكان الحرص على أن تستفيد من النتائج الايجابية التي يحققها النمو الاقتصادي جميع المناطق، بما فيها المناطق النائية جدا تعزيزا للتماسك الاقليمي، ينبغي تمكين الجميع من الفرص والآفاق المستقبلية.

الشكل رقم1: يوضح أبعاد النمو المدمج (الادماج الترابي، القطاعي والاجتماعي)

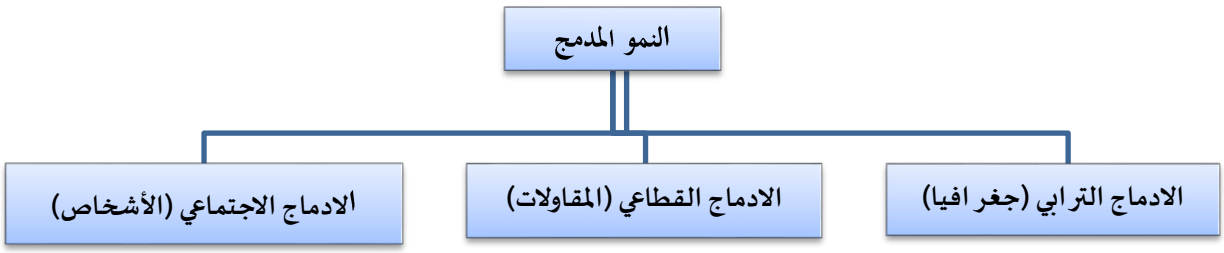

La source : l'économie sociale et solidaire et les défis de la croissance inclusive, le site www.CESE.org la date de la visite 20/10/2018.

من جهتها تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية النمو المدمج بأنّه النمو الاقتصادي الذي يوفر فرص شغل لمختلف الشرائح الاجتماعية ويوزع خيرات الازدهار المتزايد، مالية كانت أم غير مالية على جميع أفراد المجتمع بصورة عادلة فضلا عن ذلك فقد ركزت أعمال هذه المنظمة على ثلاث مظاهر عملت على توحيد مفهوم النمو الاقتصادي المدمج.

- **الطابع متعدد الأبعاد:**

ذلك أنّ النمو الاقتصادي لا يهتم في جزء كبير منه سوى بتحقيق الرفاه الاقتصادي ولا يلتفت لأبعاد هامة لا تقل أهمية بالنسبة للمجتمع كالتعليم والصحة والأمن، ذلك أنّ اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد للنمو المدمج من شأنه المساعدة على تحقيق تحسن كبير على مستوى أبعاد جديدة تكتسي أهمية بالنسبة للمواطنين وللاقتصاد.

- **أثر إعادة التوزيع:**

يميل النمو المدمج إلى توفير نفس الفرصة لجميع الأفراد من أجل المساهمة في عملية النمو الاقتصادي.

- **الغاية من العمل:.**

يتعين على النمو المدمج أن يقترح أعمالا ملموسة تقوم بالربط بين السياسات القطاعية والأبعاد المالية وغير المالية التي وقع عليها الاختيار، علاوة على ذلك وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنّ أبعاد النمو المدمج تختلف باختلاف مستوى تنمية كل بلد.

III. التعاونيات Cooperatives

نتيجة لاتساع وضخامة وكثرة تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ارتأينا التركيز في هذا الفرع على التعاونيات كأكثر التنظيمات انتشارا وفاعلية حتى نبرز الدور الذي تلعبه من خلال المفهوم المتداول والإنجاز المشهود.

III. 1.تاريخ نشأة التعاونيات:

انطلقت الشرارة الأولى لما يطلق عليه الفكر التعاوني من طرف روبرت أوين(1771-1858) الذي حاول تطبيق أفكاره الإصلاحية عن طريق تكاثف جهود العمال التعاونية فاشترى سنة 1799 مصانع للغزل في مدينة نيولانارك على نهر كلايد ليديرها طبقا لنموذج مثالي ابتكره وهدف من خلاله لمساعدة الطبقة العاملة وتحسين حالتها عن طريق تخفيض ساعات العمل ورفع الأجور، وفي سنة 1834 أسس أربعة عمال من باريس الجمعية المسيحية لعمال صناعة الحلي الذهبية برأس مال قدره 600 فرنك، ونجح المشروع نجاحا كبيرا وبلغ عدد فروعه في باريس وحدها ثمانية فروع واستمر هذا المشروع حتى سنة 1873 وكان هذا المشروع أول جمعية تعاونية للإنتاج (الرفاعي، 1964، صفحة 12)

III. 2 التعاونيات: المفهوم، الأشكال، القيم والمبادئ

جاء في بيان الحلف التعاوني الدولي في مؤتمره المئوي المنعقد في مانشستر في المملكة المتحدة في سبتمبر/أيلول 1995 بشأن هوية التعاونيات تضمن مجموعة من المرجعيات الإرشادية مستندا في ذلك إلى منظور فلسفي قائم على الاحترام التام لكل كائن بشري، وعلى الاعتماد في قدرته على تحسين نفسه اقتصاديا واجتماعيا بمساعدة ذاتية متبادلة واعتمد البيان تعريفا للتعاونية جاء فيه أنّ التعاونية رابطة مستقلة من أشخاص اتحدوا طواعية لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة لتحقيق تطلعاتهم عن طريق مشروع ذي ملكية مشتركة خاضع لمراقبة ديمقراطية وتقوم التعاونيات على قيم المساعدة الذاتية والمسؤولية اتجاه النفس والديمقراطية والمساواة والعدالة والتضامن ويؤمن أعضاء التعاونيات وفقا لتقاليد مؤسسيها بالقيم الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والانفتاح والمسؤولية الاجتماعية .

- **المفهوم، القيم والمبادئ:**

تعرف التعاونيات على أنّها عبارة عن تنظيمات تتألف من مجموعة من الأشخاص اتفقوا على أن ينضم بعضهم لبعض من أجل العمل الجماعي في سبيل تلبية حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وفقا للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليه عالميا، ويشكل النسيج التعاوني المكون الرئيسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التنمية الاقتصادية وقدرته على الإدماج الاجتماعي.

وحسب التحالف الدولي للتعاونيات، فإنّ للتعاونية مبادئ عبارة عن خطوط توجيهية لتحقيق قيمها منها (المتحدة، 2012، الصفحات 02-03)

- **العضوية الطوعية والمفتوحة:** التعاونيات منظمات طوعية ومفتوحة لكل الأشخاص المؤهلين للاستفادة من خدماتها والمستعدين لقبول مسؤوليات العضوية من غير تمييز نوعي أو اجتماعي أو عنصري أو سياسي أو ديني.
- **الإدارة الديمقراطية للأعضاء:** التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها أعضاؤها ويشاركون مشاركة فعالّة في وضع سياساتها واتخاذ قراراتها، والأعضاء من الرجال والنساء الذين يعملون كممثلين منتخبين مسؤولين أمام العضوية وعلى مستوى التعاونيات الأساسية فإنّ الأعضاء يمتلكون حقوق تصويت متساوية (عضو واحد صوت واحد).

- **المشاركة الاقتصادية للأعضاء:** يساهم الأعضاء مساهمة عادلة في رأس مال تعاونياتهم ويديرونه إدارة ديمقراطية ويكون عادة جزءا من رأس المال على الأقل مملوكا ملكية جماعية وعادة ما يتلقى الأعضاء مكافأة محدودة على رأس المال الذي يساهمون به كشرط للعضوية.
- **الإرادة الذاتية والاستقلال:** التعاونيات منظمات عون ذاتي ذات إدارة مستقلة يديرها أعضاؤها وفي حالة دخولها في اتفاقيات مع منظمات أخرى، بما في ذلك الحكومات أو حصولها على تمويلها من مصادر خارجية فإنّها تفعل ذلك وفق شروط تضمن الإدارة الديمقراطية لأعضائها وتحافظ على الإدارة التعاونية الذاتية.
- **التعليم والتدريب والمعلومات:** تقوم التعاونيات بتوفير التعليم والتدريب لأعضائها وممثليها المنتخبين ومديرها ومستخدميها حتى يساهموا مساهمة فعّالة في تطوير تعاونياتهم.
- **التعاون بين التعاونيات:** إنّ التعاونيات تخدم أعضاءها خدمة فعّالة وتعزز الحركة التعاونية بالانخراط في العمل المشترك.

III .3 أشكال و أنواع التعاونيات: تتفاوت التعاونيات في صيغها وأشكالها وأنواعها من بلد لآخر حسب نوع النشاط الذي تقوم به وهي تستطيع القيام بجميع الأنشطة الاقتصادية في حياة الإنسان من مولده حتى وفاته ومن الأشكال الشائعة للتعاونيات ما يلي (العربية، 2010)

- **التعاونيات غير النقدية:** وتقوم بخدمات مماثلة لخدمات الملكية وتعمل بتطوع العمالة في أعمال الصيانة وتقديم خدمة أو سلعة حيث تقوم بإعارة المعدّات(كالدراجات والأدوات الزراعية) بهدف ترشيد الاستهلاك وتحقيق التنمية المستدامة.
- **تعاونيات التجزئة:** وتسمى أحيانا تعاونيات ثانوية أو تعاونيات تسويق وتجمع بين أصحاب أعمال صغار، حيث تخدم حصولهم على خصومات كبيرة كأصحاب محلات البقالة وقطع الغيار والصيدليات.
- **تعاونيات العاملين:** وهي مملوكة من قبل أعضاءها العاملين بها ولا يوجد أعضاء غيرهم غير أنّها في بعض الأحيان تسمح بعضوية للمستهلكين أو من المجتمع المحلي أو أصحاب رؤوس الأموال دون أن يكون لديهم أسهم.
- **تعاونيات المتطوعين:** تدار من قبل ولصالح شبكة من المتطوعين من أجل تحقيق الصالح العام.
- **التعاونيات الاجتماعية:** تقدم هذه التعاونيات خدمات الرعاية للأطفال وكبار السن وتوفير فرص العمل.
- **التعاونيات الاستهلاكية:** وهي مملوكة للمستهلكين ويمكن للعاملين أن يصبحوا أعضاء فيها، وهي تنشط أيضا في تقديم الخدمات إلى جانب السلع ويمكن أن تكون اتحادا بينها.
- **تعاونيات أعمال التشغيل:** وهي فرع من تعاونيات العاملين، وتمثل نهجا جديدا في تدعيم الأعمال الجديدة.
- **تعاونيات الإسكان والبناء:** وهي آلية للحصول على وحدات سكنية من خلال استخدام المدخرات.
- **تعاونيات المنافع العامة:** وهي من التعاونيات الاستهلاكية تقوم بتقديم خدمات منافع عامة كتوزيع الكهرباء.
- **التعاونيات الزراعية:** تخدم الأعمال الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق منتجات المزارعين.
- **تعاونيات الصيادين والثروة المائية:** تقوم بتوفير خدمات الصيد من مستلزمات وتسويق الإنتاج السمكي.

- **تعاونيات الحرفيين أو التعاونيات الإنتاجية:** وتضم الحرفيين الذين يعملون في قطاعات تقليدية كصناعة الملابس والأشغال المعدنية والأثاث المنزلي، كما تقوم بتوفير الخدمات الإنتاجية كخدمة النقل مثلا.

III. 4 الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات:

للتعاونيات وجود بارز في العديد من القطاعات، بما في ذلك الصناعات الزراعية والغذائية والخدمات المصرفية والمالية والتأمين، والسلع الاستهلاكية والبيع بالتجزئة، والصناعة والمرافق العامة والصحة والرعاية الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات والحرف اليدوية (العامة، 2013)

وتساهم التعاونيات إضافة إلى آثارها الكمية في التنمية بعدة طرق :(nations, 2012)

-أنّ هياكل ملكيتها وأهدافها تختلف عما هي عليه في المشاريع التي يملكها المستثمرون، ممّا يمكن التعاونيات من أداء دور هام في الحد من أوجه قصور الأسواق بالمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للأسواق، ويمنع ذلك بدوره من تشكيل الاحتكارات وتخفيض أسعار التجزئة ويتيح فرصا للابتكار ويحد من تباين المعلومات؛

-تركز التعاونيات على إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات السكان الذين تقدم لهم الخدمات؛

-تعتمد التعاونيات منظور طويل الأجل، وهو منظور تنم الحاجة إليه لزيادة الاستثمار على الأجل الطويل؛

-تساهم التعاونيات في توزيع الدخل بطريقة عادلة، تساعد في الحد من الفقر وعدم المساواة.

ويبرز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتعاونيات في أوقات الأزمات الاجتماعية المتعددة، ممّا قد يؤهل التعاونيات الزراعية مثلا للعب دور حاسم في تحسين الأمن الغذائي، وكذلك قد يكون لها دور حيوي في الممارسات الزراعية المستدامة.

وأقر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 بدور التعاونيات في المساهمة في الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر بصفة خاصة في البلدان النامية(قرار الجمعية العامة 288/66) وأدّت التعاونيات إلى تمكين النّاس مع حماية الكوكب (أحد أهداف خطة التنمية لما بعد 2015) وتبين أنّها وسيلة شاملة ومستدامة، وتوفر التعاونيات وظائف عمل كثيرة في جميع أنحاء العالم، وتشمل هذه الوظائف أعضاء التعاونيات بالإضافة إلى العاملين في الشركات التي تقدم السلع والخدمات لها، وفي عام 2008، كانت أفضل 300 تعاونية مسؤولة عن إجمالي مبيعات قيمته 1.1 تريليون دولار أمريكي وهذا ما يعادل حجم عاشر أكبر اقتصاد في العالم (كندا آنذاك) (المتحدة ا.، 1992، صفحة 03)

III. 5 التعاونيات كآلية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

تساهم التعاونيات في تقديم خدمات اجتماعية متنوعة مثل الخدمات الثقافية والصحية وغيرها، ممّا يساهم في التنمية المجتمعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي، حيث تساعد هذه المنظمات في توفير حياة سياسية أفضل للمواطنين من خلال تعزيز مبادئ الديمقراطية في المجتمع وأيضا تساعد في القضاء على الاحتكار والاستغلال.

- **دور التعاونيات في الحد من التضخم** (الفتاح، 2010، صفحة 20): تستطيع الحركة التعاونية المشاركة في الحد من التضخم عن طريق التأثير في جانبي العرض والطلب والمستوى العام لأسعار السلع الأساسية، ويتوقف هذا التأثير على حجم الحركة التعاونية وانتشارها وفاعليات هذه الحركة.

-إذا كانت الحركة التعاونية تنتج السلعة بنفسها أو تسعى لتوفيرها، فهي بذلك تقلل من حلقات الوسطاء وبالتالي فإنّ مقدار الهوامش المحملة على السلعة سيكون محدودا، ومن ثم تستطيع أن توفر السلع لجمهور المتعاملين معها عموما بسعر يقترب من التكلفة علما بأنّ مشروعية التعاونيات الاستهلاكية مثلا في نظر أعضائها تقوم على أنّ أسعار البيع فيها تقل بشكل ملحوظ عن أسعار المنافسين.

-إنّ الحركة التعاونية بهذا المعنى يمكن أن تشكل بديلا اجتماعيا جاهزا عن دور الدولة في الدعم المباشر للسلع الاستهلاكية وذلك من خلال تضحية هذه الحركة بجزء من هامش الربح الذي يتقاضاه الآخرون، فإذا كانت منظمات التوزيع الأخرى تتقاضى هوامش أحيانا غير منضبطة على أساس قابلية السوق لها(لما تمثله من وضع احتكاري أحيانا) فإنّ الحركة التعاونية لا تستطيع ذلك لأنّها محكومة بقانونها الأساسي الذي يحرم عليها مبدأ البيع بأقصى ربح ممكن.

-إنّ اضطلاع الحركة التعاونية بدور الدعم يمكن أن يحرر الميزانية العامة للدولة من هذا العبء، مع توجيه هذا الدعم في صورة زيادة المداخيل النقدية للفئات الأقل دخلا أو صرفه كإعانات بطالة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، بما يمكن من تنشيط الطلب الاستهلاكي والحد من الركود وهو الذي كان في حد ذاته سببا من أسباب التضخم بتأثيره على قاعدة الإنتاج ومن ثم العرض.

-كما أنّ اضطلاع الحركة التعاونية بتوزيع السلع سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة موفرة عن طريق قطاع الأعمال العام أو الخاص أو مستوردة بسعر ما مع تحديد سعر اجتماعي واحد لهذه السلع في كافة أنحاء البلاد يمثل مع انتشار الحركة التعاونية زيادة في المداخيل الحقيقية لعموم المواطنين ويقضي على ظاهرة نمو المداخيل الطفيلية.

- **دور التعاونيات في الحد من الفقر وتعزيز المواطنة** (العربية، التعاونيات والتنمية ، 1994):

-التعاونيات تجمع أفراد المجتمعات المحلية بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو المذهبية أو اللغوية أو السياسية في شكل فعّال من أشكال التساند الاجتماعي إمّا كمنتجين ليس لأي منهم القدرة على الإنتاج منفردا (تعاونيات الإنتاج الحرفي والزراعي والسمكي) أو كمستهلكين لا يستطيع أي منهم في حدود قوته الشرائية المحدودة أن يتعامل مع السوق العادية وأسعارها العالية (تعاونيات الإسكان والاستهلاكية للسلع والاستهلاكية للخدمات)، ومن ثم فالتعاونيات تخلق أنشطة مولدة للدخل أو تعظم الاستفادة للقوة الشرائية للأعضاء، وفي كلتا الحالتين فإنّها تسهم بشكل فعّال في الحد من ظاهرة الفقر وتخفف آثارها (الخزان، 2014)

-التعاونيات تقدم جزءا من الفائض الذي تحققه للبيئة المحلية لترفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي.

-قدرة التعاونيات على الوصول إلى الفقراء في مناطقهم المختلفة، فهي تجمع أفرادا لا يستطيع أي منهم منفردا أن يحل مشكلته وبينما لم تستطع الشركات أو الهيئات والمنظمات العامة أن تصل إلى هؤلاء الفقراء لأنّ الوجود الرسمي يكاد يكون

منعدما في العشوائيات وبينما لا يجد القطاع الخاص حافزه الربحي للعمل في هذه المناطق تبرز أهمية التعاونيات سواء في مجال السلع أو الخدمات كالآلية الوحيدة المنطقية.

-أنّ التعاونيات وهي لا تستهدف الربح تعظم القوة الشرائية للمتعاملين معها وتقدم لهم بالتالي إحدى صور الدعم.

-تقدم التعاونيات مجالات لبيع منتجات الأسر الفقيرة وتوفر لها استقرارا كمصدر للرزق، أيضا تقدم الدعم للمشروعات القائمة على القروض المصغرة أو القروض متناهية الصغر التي تعاني مشاكل تسويقية حادة، تجد في التعاونيات متنفسا لها لعلاج هذه المشكلة.

-تحتاج كل المناطق إلى تعاونيات في مجال الخدمات المختلفة كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات البيئة وخدمات النقل، ودون هذه التعاونيات تظل حاجة هذه المجتمعات إلى تلك الخدمات دون إشباع.

- **دور التعاونيات في مكافحة البطالة** (العربي، 2008):

يبرز المنهج التعاوني في التعامل مع مشكلة البطالة بشكل واضح في تعاونيات الإنتاج سواء كان إنتاجا سلعيا أو خدميا حيث أنّ التعاونيات تقوم على حشد وتجميع الجهود التي لا يستطيع أي منها منفردا أن يقوم بنشاط يدر عليه عائدا أي لا يستطيع أن يعمل لحسابه إمّا لقصور إمكانياته التمويلية أو أنّ النشاط المبتغى الدخول إليه يحتاج إلى أكثر من فرد حتى يحقق أهدافه، وعليه فإنّ المنهج التعاوني لا يقتصر فقط على ما هو قائم من منظمات في شكل جمعيات أو اتحادات ولا يقتصر على المجالات التي تغطيها هذه المنظمات ولكنّه منهج قابل للاستخدام في كل مجالات الإنتاج الخدمي والسلعي ولا يقف على قدم المساواة مع المنهج الخاص أو المنهج العام.

-يمكن للتعاونيات أن تقوم بإدخال صناعات تحويلية في مناطق الإنتاج الزراعي ممّا يؤدي إلى زيادة تشغيل المنشأة القائمة وإتاحة فرص عمل جديدة.

-تقوم التعاونيات بإنشاء جمعيات تعاونية في مجال الخدمات وفي مجال البيئة والخدمات التعليمية والخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات التي تستوعب عددا كبيرا من العمالة وذلك يقلل من مشكلة البطالة.

-التعاونيات تسوق منتجات الريف خاصة المنتجات الزراعية ممّا يؤدي إلى حماية المنتج من الوسطاء ويقدم حماية لمستهلك المدينة في الحصول على المنتجات بأسعار معقولة، وكذلك تنشيط الحركة التعاونية بمختلف قطاعاتها في المناطق النائية، وذلك من خلال تعاونيات استهلاكية وكذلك تعاونيات الإسكان والتعاونيات الخدمية.

- **دور التعاونيات في مساندة جهود المشروعات الصغيرة** (دوكيروغوين، 2009):

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسلوبا فعّالا للحد من البطالة وتشغيل الشباب، فهي لا تحتاج إلى تمويل كبير وغير معقد تكنولوجيا وليست بحاجة إلى إدارة كبيرة أو حسابات مكلفة بل وتبرز فيها الكفاءة والمؤهلات التي تبعد أصحاب المشروع عن المغامرة غير المضمونة النتائج والتي ترسخ مفهوم قيم العمل الذاتي والمبادرات الفردية، كما تقوم التعاونيات بأدوار كبيرة لمساعدة المشروعات الصغيرة منها:

-تنتهج التعاونيات منهج التكامل بينها ، حيث أنّه من شأن ذلك الإسراع في معدّلات النمو وتوفير فرص للعمل.

-التوجه نحو الدخول في مجالات تعاونية جديدة وإنشاء تعاونيات غير تقليدية مثل تعاونيات الصحة والصيدلة وغيرها...

-تقوم التعاونيات بإعداد دراسة موضوعية لطبيعة المشروع الصغير الذي يتم إقامته في منطقة عملها وبيان جدواه والحاجة إليه ووضع معايير سليمة لاختياره قبل بدء العمل به.

ثانيا: القطاع التعاوني في ظل الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب

عرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطورا ملحوظا على مستوى المغرب خاصة بعد تزايد الاهتمام به دوليا، حيث تمّ تخصيص استراتيجية وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني للفترة 2010-2020 قبل أن يتم مراجعتها وتعويضها باستراتيجية جديدة وبرنامج عمل للفترة ما بين 2020 و2028 وذلك تماشيا مع متطلبات التنمية المستدامة، من جهة أخرى فإنّ تزايد الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب يتجلى أيضا على مستوى الهندسة الحكومية، حيث تمّ إحداث وزارة مختصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما ارتفعت وتيرة الاهتمام بالموضوع لدى عدد من المؤسسات الدستورية خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي خصص إحالته الذاتية رقم 2015/19 لموضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

I. الرؤية ومحاور استراتيجية المغرب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب كان بحاجة إلى ديناميكية تسمح بخلق بيئة مناسبة لإنشاء جيل جديد من المؤسسات يتميز بما يلي (البرلمانية) :

- أنشطة اقتصادية لإنتاج السلع والخدمات تستطيع أن تتواجد في نشاطات مربحة، كما تستطيع أن تتواجد في نشاط غير مربح.
- إعطاء فرصة للمرأة للمساهمة في الحياة الاقتصادية النشيطة بولوجها في أعمال مدرة للدخل.
- تشجيع دخول السلع والخدمات المنتجة من طرف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى السوق .
- مرافقة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير نمط تسييرها ووسائل وطرق الإنتاج.

في الواقع، أعطت الحكومة مكانة متميزة لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهي تعتزم جعله أحد أركان الاقتصاد المحلي وقاطرة لتطوير الأنشطة المدرة للدخل في جميع أنحاء المغرب، ولتحقيق هذه الأهداف ، تمت صياغة الاستراتيجية حول 7 محاور أساسية:*

شكل رقم 2: يوضح المحاور الاستراتيجية لتعزيز مبادرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب

المصدر: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية، منشورات مركز الدراسات للبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد إيدناور، المملكة المغربية

كما تعمل الحكومة المغربية على إنشاء اقتصاد اجتماعي وتضامني فعّال ومنظم قادر على لعب دوره كاملا في مكافحة الفقر والهشاشة وذلك من خلال ما يلي (والمالية، 2010) :

- تشجيع الربط الشبكي بين الفاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- المساهمة في تنمية مجالية مندمجة ترتكز على استغلال رشيد وتثمين للثروات والطاقات المحلية.
- تحسين الرؤية والمعرفة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل خلق مناصب الشغل والحفاظ على ديمومتها.

II . القطاع التعاوني: تتوفر التعاونيات على إطار قانوني خاص بها في المغرب هو القانون رقم 12-112* الذي يعرف بالتعاونيات، ويحدد وضعيتها القانونية، كما يلاحظ أيضا أنّ عدد التعاونيات بلغ سنة 2013 ما إجماله 12022 تعاونية تضم 440372 متعاون.

حددت المغرب بعض التدابير فيما يخص التعاونيات منها (Hafsa, 2018):

- تحسين الإطار القانوني، وهنا يجب توضيح أحكام تتعلق بتحول التعاونية إلى شركة، وبالعتبة المحددة لتعيين المسيرين، وبتعويض أعضاء المجلس الإداري بصفته مسيرا دائما، كما تتعلق بتحديد المسؤوليات. تحسين الحكامة وهذا لأنّ معظم التعاونيات تعاني من نقص في مجال الحكامة، وهو نقص يتصل بالموارد البشرية.

*- القانون رقم 12-1112 المؤرخ في 27 محرم 1436 الموافق لـ 21 نوفمبر 2011 والمتعلق بالتعاونيات، الجريدة الرسمية للملكة المغربية، العدد 6318 المؤرخة في 18 ديسمبر 2014، ص8481

- تحسين تنافسية التعاونيات، وهذا بمراعاة ما يلي (محجوب، 2018) :
  - الإدماج الأفقي والإدماج العمودي.
  - منظومة ضريبية أكثر ملائمة ودعم وتحسين الولوج إلى التمويل.
  - البحث عن أسواق وقطاعات جديدة، وهذا على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي.
- إحداث علامة تجارية "منتوج تضامني"، وإرساء منظومة للرعاية الاجتماعية لفائدة منخرطي التعاونيات والمساعدين العائليين.

جدول رقم2: يوضح تطورعدد التعاونيات في المغرب خلال الفترة (2000-2020)

السنة	عدد التعاونيات
2000	2500
2005	4912
2008	6206
2013	12022
2015	13882
2020	22762

La source : Ministère du tourisme, de l'artisanat, du transport Aérien et de l'économie sociale, bilan de l'économie sociale et solidaire en chiffres,2021.

تكشف المعطيات عن تطور ملحوظ في مجالات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يترجمها بشكل خاص تطور عدد التعاونيات في المغرب باعتبارها النموذج الأكثر انتشارا لهذا النوع من الاقتصاد، إذ ارتفع عددها من 2500 تعاونية سنة 2000 إلى ما مجموعه 20 ألف تعاونية نهاية 2018 من ضمنها حوالي 2677 تعاونية نسائية، وتهتم حوالي 67% من التعاونيات بأنشطة القطاع الفلاحي، فيما تنشط 16 % منها في الصناعة التقليدية و6% في مجال الإسكان، فيما تجاوز عدد المنخرطين في التعاونيات نصف مليون متعاون ، ثم ارتفع عددها إلى 22762 تعاونية سنة 2020، وهو ما يعكس المسعى الجاد للحكومة المغربية للخوض في غمار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلاّ أنّ السمة الغالبة لهذا النوع الاقتصادي يصعب حصرها في قالب أو نموذج معين، حيث تتنوع الأنشطة والنماذج الاقتصادية وتختلف بين الجمهوي والتعاضدي والتعاوني ناهيك عن بعض الممارسات والمبادرات التي تعود أصولها إلى التقاليد المغربية المؤسسة على قيم التضامن والتآزر.

الشكل رقم3: يوضح تطورعدد التعاونيات في المغرب خلال الفترة(2000-2020)

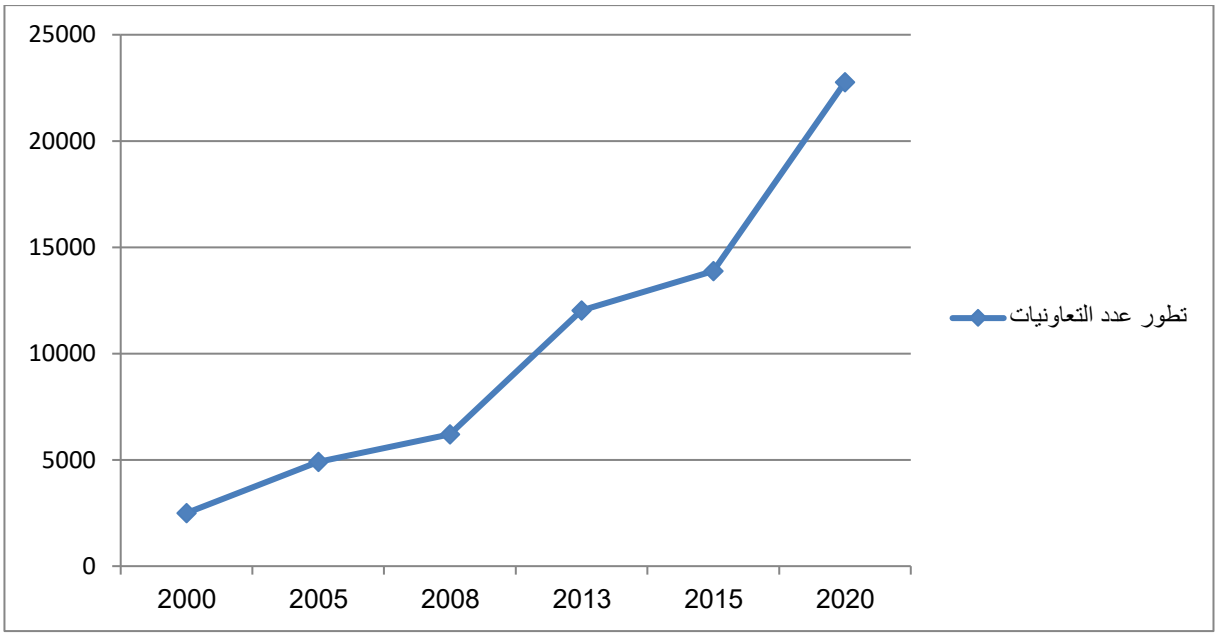

La source : Donnés cartographiques clés-Maroc ICA-EU partnership

يمكن اعتبار الغالبية العظمى من التعاونيات مقاولات تضامنية صغيرة جدا، في المتوسط أقل من 10 منخرطين وبرسملة ضعيفة، وتنشط التعاونيات أساسا في قطاع الفلاحة والسكن والصناعة التقليدية، ويبقى تواجدها محتشما في قطاعات استراتيجية من بينها القطاع البنكي والتأمين والصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

وإذا كان القانون 12-112 قد عمل على تنظيم الحركة التعاونية ابتداء من سنة 2011، إلاّ أنّ ذلك لم يمّكن من حل المشاكل المزمنة للحركة التعاونية المغربية والمتمثلة في ضعف الحكامة والتدبير والتسويق، بطبيعة الحال هذه استثناءات لهذه القاعدة لتعاونيات رائدة خاصة في المجال الفلاحي وبعض الصناعات التحويلية والتي يمكن اعتبارها الشجرة التي تخفي الغابة، ومع تزايد عدد التعاونيات بالمغرب إلى نهاية 2020 كما هو موضح في الشكل أعلاه، حيث بلغ عددها 22762 تعاونية، إلاّ أنّه وبدخول المملكة المغربية الحجر الصحي بسبب الأزمة الصحية العالمية لفيروس كورونا كوفيد19 تراجعت حركة التعاونيات بشكل كبير (عطوش، 2020، صفحة 12).

وجدير بالذكر أنّ التقييم الأولي لمساهمة بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب في خلق فرص الشغل، تكشف عن محدودية هذه المساهمة باعتبار أنّ معظم التعاونيات والتعاضديات وغيرها لا تسهم بشكل مباشر في إحداث مناصب شغل قارة مدفوعة الأجر بالمفهوم المتعارف عليه في مدونة الشغل، في حين أنّ معظم فرص الشغل المحدثة في هذا السياق لا تتعدى بعض المناصب الموسمية.

وللنهوض بهذا النوع الاقتصادي (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) لابد من تعزيز منظومة حكامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتوفر مصالح خارجية جهوية يعهد إليها بالإشراف والتتبع والتوجيه لعمل بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سواء تعلق الأمر بالتعاونيات أو التعاضديات أو الجمعيات وغيرها وبلورة سياسة وطنية أفقية تهدف إلى إدماج البعد الاقتصادي ضمن الاقتصاد الوطني.

شكل رقم 4: يوضح استراتيجية المغرب لرسم بيئة مواتية لعمل التعاونيات

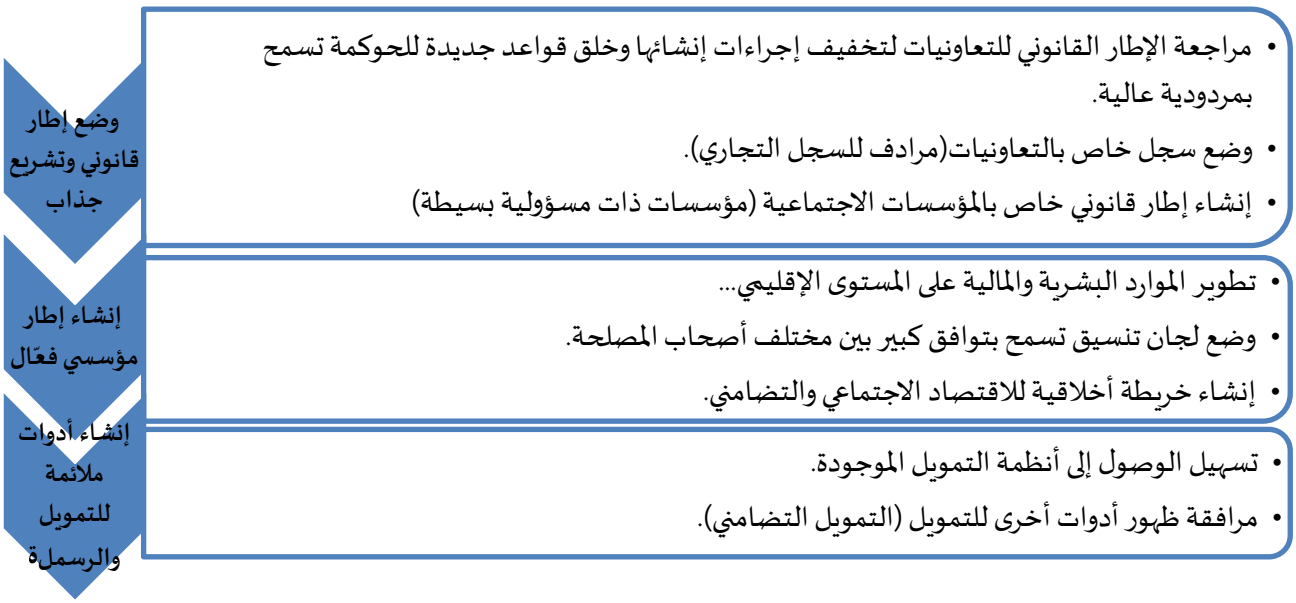

La source : ministére délégué chargé des affaires économiques et générales, novembre 2011, stratégie de l'economie sociale et solidaire 2010-2020, royaume du Maroc.

بالإضافة إلى إجراءات الدعم التي تؤثر بشكل مباشر على الجهات الفاعلة ، فإن تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتطلب بلا شك إنشاء بيئة عالمية تفضي إلى ظهور وتطوير المبادرات المحلية على جميع الجهات، خاصة المؤسسية والقانونية والمالية، وفي هذا السياق تخطط الإستراتيجية لإنشاء إطار قانوني جذاب، ولا سيما من خلال مراجعة الإطار القانوني للتعاونيات بهدف الحد من الإجراءات الإدارية وإدخال قواعد حوكمة جديدة تسمح بربحية أفضل وتنويع الأطر القانونية لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تطور عدد التعاونيات في المغرب باعتبارها النموذج الأكثر انتشارا لهذا النوع من الاقتصاد، كما تمّ إنشاء إطار مؤسسي فعال وإنشاء لجنة وطنية لتنسيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووضع ميثاق أخلاقي للقطاع لتطوير أدوات التمويل التي تتناسب بشكل أفضل مع خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (المغرب).

خاتمة:

إنّ إمكانيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكنها المساهمة بشكل فعّال في تحقيق النمو السريع، إذ أنّها تتيح مجموعة كبيرة من أشكال التعاون والتضامن والتعاضد على كافة المستويات، وبمختلف الوضعيات تمكّن من سدّ الكثير من حاجات المجتمع وتقليص عديد الفوارق والشواهد التجريبية كثيرة على ذلك شمالا وجنوبا، شرقا وغربا.

وتشكل التعاونيات كإحدى تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب هرما علميا وعمليا يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية، يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان فالسياسة الاجتماعية تحد من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التراكم الرأسمالي وتؤمن استمرار عملية النمو الاقتصادي

بالإضافة لوظيفة توزيع ثمار النمو وارتفاع الإنتاجية بالاستناد إلى مفاهيم قيمية من قبيل الحقوق الاجتماعية التي أصبحت جزءا من شريعة حقوق الإنسان ومفهوم العدالة الاجتماعية.

يبدو أن حكومة المغرب تعطي اهتمامًا متزايدًا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر نصوص تشريعية وبرامج حكومية تدعم التعاونيات والجمعيات والتعاضديات، بهدف تلبية الحاجات الاجتماعية، مع ضمان مردودية اقتصادية محدودة وإعطاء أهمية مركزية للتغلب على مشكلات التنمية غير المتوازنة بين المركز والأطراف، ومساعدة مختلف الشرائح الاجتماعية التي تُعاني من الهشاشة، والمفتقرة إلى الخدمات الأساسية، بما يقود في التحليل الأخير إلى "أنسنة" الاقتصاد.

هناك مفتاحين لنجاح تطبيق الاستراتيجية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب:

- ❖ التشاور والتنسيق مع مجموع أصحاب المصلحة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- ❖ تحديد التزامات كل صاحب مصلحة وكذلك الوسائل الواجب تنفيذها في عقود البرنامج أو اتفاقية الشراكة.

التوصيات: إنّ جوهر الإشكال المتعلق بالنهوض بهذا النوع – الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب - يكمن في غياب إطار قانوني ناظم لهذا المفهوم المستحدث في الحقل الاقتصادي لذا يقترح في هذا الصدد:

- إعداد قانون يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشمل بالإضافة إلى التعاريف والغايات، تحديدا مفصلا للمتدخلين في حقل هذا الاقتصاد سواء من جانب الفاعلين أو من جانب المؤسسات، مع تحديد مدقق لحدود صلاحيات كل طرف على حدى.
- تعزيز منظومة حكامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال إحداث هيئة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتوفر على مصالح خارجية جهوية يعهد إليها بالإشراف والتوجيه لعمل بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سواء تعلق الأمر بالتعاونيات أو التعاضديات أو الجمعيات أو غيرها.
- اهتمام الجامعة وانفتاحها على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتشجيع البحث العلمي في المجال.

أخيرا يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصة لتجنيد كل الطاقات الاجتماعية من خلال آلياته المختلفة واهتماماته المتعددة من أجل التقدم الاجتماعي وإحداث التغيير إلى الأفضل مع مراعاة الخصوصيات.

لائحة المراجع:

1. الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، أغسطس(2008)، الأطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية.
2. الهادي عبدو أبوه،(2015/2014)، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية، الامكانيات والواقع في موريتاني أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد 04، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية سلسلة السياسات العامة .
4. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، تقرير الأمين العام، دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات.
5. .الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون،(16 ديسمبر 1992)، البند 93(أ)، من جدول الأعمال الجلسة العامة 89.
6. أطاك المغرب، القروض الصغرى، الرأسمالية بين محاربة الفقر والفقراء على الموقع: http://attacmaroc.org
7. بن دوكيروغوين، جويلية(2009)، التعاونيات العمالية والمصارف وجمعيات المزارعين، الاقتصاد الاجتماعي لن يلغي الرأسمالية، مجلة (le monde diplomatique) اقتصاد ومجتمع، العدد 08، السنة الثالثة، فرنسا.
8. جمال الرفاعي،(1964)، التعاون في العالم (من الشرق إلى الغرب)، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر.
9. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، CESE ،الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج.
10. صواب، بوشتى الخزان،(2014)، جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب.
11. عزيز محجوب،(03 مارس 2018)، الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب من الأشكال التقليدية إلى التنظيمات الحديثة(التعاونيات نموذجا)، مجلة العلوم الاجتماعية، دورية دولية علمية محكمة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.
12. مدحت محمد أبو النصر،(2007)، إدارة منظمات المجتمع المدني، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
13. مركز الدراسات للبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد ايدناور، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية، المملكة المغربية.
14. محمد منصور عبد الفتاح،(2010)، الدور التنموي للمنظمة التعاونية والإطار المؤسسي للتنمية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة.
15. منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، الاقتصاد غير المنظم قاموس المصطلحات ، على الموقع: www.ILO.org

16. موسوعة الجزيرة على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/encyclopedia/economy

17. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التعاونيات الزراعية تغذي العالم، (أكتوبر 2012)، على الموقع http:// www.fao.org/docrep

18. منظمة العمل العربية، وحدة العمل التعاوني ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي التعاوني، (2010)على الموقع www.alolabor.org

19. منظمة العمل العربية،(أكتوبر 1994)، مكتب العمل العربي، التعاونيات والتنمية، على الموقع www.alolabor.org

20. مؤتمر العمل العربي، الدورة35 منظمة العمل العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية،(فيفري 2008)، شرم الشيخ –على الموقع www.alolabor.org

21. هشام عطوش، (2020)، الحركة التعاونية بالمغرب، مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث، المغرب..

22. وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2014، مذكرة تقديم المملكة المغربية.

23. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التعاضدية الاجتماعية، على الموقع الالكتروني: www.mtess.gov.dz/index.php/ar

24. Achour Hafsa,(2018), l'émergences d'une économie sociale et solidaire au Maroc à la lumière des théories du troisième secteur, http:// trandle.net/2268.2/4772.

25. 13. Food agriculture organization the united nations(2012), international fund for agricultural development and world food programme, agricultural cooperatives paving the way for food security and rural development available from http:// www.fao.org/docrep/016/ap431e.pdf.

العدالة الاقتصادية في مجتمعات ما بعد الصراع

Economic Justice in Post-conflict Society

ا. م. د. حسين أحمد دخيل

استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية المساعد، قسم الدراسات الدولية / مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق

الملخص:

خلال الثلاث عقود الاخيرة تزايد الاهتمام بدراسة حالة المجتمعات الخارجة من الصراعات واطلق عليها (مجتمعات ما بعد الصراع) رغم ان هذا المفهوم لا يعني ان المجتمع دخل مرحلة السلام التام وان اسباب الصراع تلاشت. ولهذا يتم التركيز على عدد كبير من المسائل التي ترافق حالة الصراع وصولا الى نهايته وتظهر خلال ذلك، قضايا ربما تتحول الى سبب يعزز حالة الصراع بفعل عدم المساواة وانعدام العدالة. والى جانب العدالة الانتقالية تظهر الحاجة الى معالجة الجانب الاقتصادي (العدالة الاقتصادية) بجوانبها المتعددة وعناصرها الاساسية. فالمساواة الاقتصادية هي جوهر العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة. ولهذا نفترض في هذا البحث ان توافر مضامين العدالة الاقتصادية تقود الى أن الاقتصاد سيكون أكثر نجاحًا إذا كان أكثر إنصافًا، وأن الرخاء والعدالة يسيران جنبًا إلى جنب بدلاً من أن يتعارض أحدهما مع الآخر، وهي ضمانة لاندثار العوامل الاساسية للصراع من جهة، ومعالجة نتاجات مرحلة ما بعد الصراع من جهة اخرى.

يخلص البحث الى ان خطورة حالات الصراع وما ينتج عنها من انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤكد على الأهمية الأساسية لادعاء أن الحكومات التي تسعى الى إنشاء مؤسسات ديمقراطية في مجتمعات ما بعد الصراع، فلا ينبغي لها إهمال هذه الحقوق. والأهم من ذلك، لا ينبغي للحكومات أن تفترض أن الفئات الضعيفة ستحقق أداءً أفضل في متابعة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جماعات اخرى في ضمان احترام حقوقها الاقتصادية والسياسية. والحقوق الاقتصادية تعكس الافتراض بأن هذه الحقوق ليست استحقاقات ولكنها توقعات طموحة يجب الوفاء بها من خلال العمليات التي يحركها السوق أو السياسات وحدها.

الكلمات الافتتاحية: العدالة، العدالة الاقتصادية، الصراع، المجتمع، الحقوق الاقتصادية، ما بعد الصراع، النمو الاقتصادي.

Abstract

Over the past three decades, interest in the study of post-conflict societies has increased, and called it (post-conflict Societies), although this concept does not mean that society has entered a stage of complete peace and that the causes of conflict have vanished. In addition to transitional justice, there is a need to address the economic aspect (economic justice) with its multiple aspects and basic elements. Economic equality is the core of the relationship between economic growth and justice. Therefore, we assume in this research that the availability of the implications of economic justice leads to the fact that the economy will be more successful if it is more equitable, and that prosperity and justice go together rather than one conflicting with the other, which is a guarantee for the extinction of the basic factors of the conflict, and the treatment of the post-conflict outcomes, on the other hand.

The research concludes that the seriousness of conflict situations and the resulting violations of economic, social and cultural rights confirm the importance of the claim of governments that seek to establish democratic institutions in post-conflict societies, and they should not neglect these rights. Most importantly, governments should not assume that vulnerable groups will do better in pursuing their economic, social and cultural rights than other groups in ensuring that their economic and political rights are respected. Economic rights reflect the assumption that these rights are not entitlements but aspirational expectations that must be met through market- and policy-driven processes.

Keywords: Justice, Economic Justice, Conflict, Society, Economic Rights, Post-conflict, Economic growth.

المقدمة:

اكتسب موضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة اهتماما متزايدا خلال العقود الاخيرة، واشغلت حيزا مهما في الادبيات الاقتصادية لعدة عوامل منها اقتصادية بهدف تحقيق المساواة في تحصيل الدخل والحصول على فرص العمل وتأكيد حماية الحقوق الاقتصادية لجميع فئات السكان بغض النظر عن الجنس او العرق او الدين. وهنك عوامل سياسية – امنية متصلة بتحقيق الامن في المجتمعات ما بعد الصراع او المجتمعات الخارجة من الصراع، وكذلك التأكيد على حقوق الانسان في بعدها الاقتصادي حالها حال باقي الحقوق والحريات الاساسية. اذ كثير من الصراعات التي شهدتها مناطق ودول مختلفة من العالم كانت محركاتها الاساسية اقتصادية تتعلق بانعدام توزيع الموارد بشكل عادل والتمييز في الحصول على فرص العمل. كما ان هذا العامل الاقتصادي – غياب العدالة في توزيع الموارد والتمييز في الحصول على فرص العمل- شكل عامل استمرار للصراعات في المجتمعات ما بعد الصراع. فهذا الوصف لا يعني ان المجتمعات قد دخلت مرحلة السلام التام بل تبقى تشهد صراعات واحداث متقطعة وتنتشر في مناطق مختلفة ولا سيما اذا ما اخفقت جهود المصالحة الشاملة واجراءات العدالة الانتقالية. من ذلك تبرز اهمية التعرض لهذا الموضوع ببعدها الاقتصادي وابعادها السياسية والامنية.

الفرضية

يعتمد البحث على فرضية مفادها (ان توافر مضامين العدالة الاقتصادية تقود الى أن الاقتصاد سيكون أكثر نجاحًا إذا كان أكثر إنصافًا، وأن الرخاء والعدالة يسيران جنبًا إلى جنب بدلاً من أن يتعارض أحدهما مع الآخر، هذا من جانب. وهي ضمانة لاندثار العوامل الاساسية للصراع من جهة، ومعالجة نتاجات مرحلة ما بعد الصراع من جانب آخر).

الاشكالية

تتعرض الحقوق الاقتصادية للأفراد المكوّنة لمضامين العدالة الاقتصادية- شأنها شان الحقوق المدنية والسياسية - الى الانتهاكات والاستهداف عبر التمييز على اساس الجنس او العرق او الدين في توزيع الدخل والحصول على فرص العمل في ظل الصراع وكذلك في مرحلة ما بعد الصراع. وهذا الانتهاك والاستهداف يكون نتاج لمرحلة الصراع كالنتاجات والمظاهر الاخرى. كذلك لا تُفهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنها حقوق تفرض التزامات ملزمة قانونًا على الدول ، وكانت هناك مقاومة للإنفاذ القضائي لهذه الحقوق والنظر فيها من قبل آليات العدالة الانتقالية.

هدف البحث

يتمثل الهجف الاساس من البحث هو وضع اطار مفاهيمي يوضح متغيرين مهمين اصبحا الشغل الشاغل للدول والمجتمعات التي شهدت او تشهد صراعات داخلية، او تلك الشعوب التي عانت او تعاني من صراعات مستمرة وبتصاعد. هذين المتغيرين هما العدالة الاقتصادية ومجتمعات ما بعد الصراع وبيان آليات (عناصر) تحقيق العدالة الاقتصادية حيث تتأثر وتؤثر بمتغيرات مجتمعات ما بعد الصراع.

منهجية البحث

من اجل اختبار فرضية البحث والتعرض لإشكالية الدراسة، وصولا لتبيان روابط العلاقة بين متغيري البحث، اعتمدنا على الاسلوب الوصفي في تكوين الاطار النظري لمتغيرات البحث من خلال جمع المعلومات والاطلاع على بعض التجارب الرائدة في موضوعة العدالة الاقتصادية ومجتمعات ما بعد الصراع. وكذلك الافادة من تلك التجارب في استخلاص نتائج عملية.

المبحث الاول : ماهية العدالة الاقتصادية

بداية لا يوجد تعريف شامل للعدالة الاقتصادية، فكثير من المضامين في مفهوم العدالة الاقتصادية تنطلق من تجارب اجرائية او خطط تضعها بعض الدول للوصول الى اهدافها في تحقيق الرخاء الاقتصادي عبر العمل على ضمان وجود سياسات تستهدف تحقيق العدالة في الاجراءات والسياسات الاقتصادية وصولا الى تحقيق قدرة الافراد على توفير المتطلبات الاقتصادية وبما ينعكس ايجابا على قدرتهم على الانفاق ومن ثم تعزيز الطلب الكلي.

وللوصول الى تعريف يخدم هدف الدراسة، والمحاولة على جمع مضامين العدالة الاقتصادية، وجدت الضرورة الى اهمية الوصول الى ماهية العدالة ومن ثم استعراض اهم مدارس الفكر الاقتصادي والمفكرين الاقتصاديين وكيف نظروا لمعنى العدالة في الاقتصاد للوصول الى فهم اعمق حول العدالة الاقتصادية، وكذلك استعراض مبادئها.

المطلب الاول: مفهوم العدالة الاقتصادية

1- مفهوم العدالة :

استُخدمت "العدالة" أحيانًا بطريقة تجعلها تقريبًا غير قابلة للتمييز عن الصواب بشكل عام. أرسطو، على سبيل المثال، ميز بين العدالة "العالمية" التي تتوافق مع "الفضيلة ككل" والعدالة "الخاصة" التي لها نطاق أضيق. قد يكون المعنى الواسع أكثر وضوحًا في اليونانية الكلاسيكية منه في الإنجليزية الحديثة. لكن أرسطو أشار أيضًا الى أنه عندما يتم تحديد العدالة بـ "الفضيلة الكاملة"، كان هذا دائمًا "فيما يتعلق بشخص آخر".[1]

بعبارة أخرى، إذا كان للعدالة أن تتطابق مع الأخلاق على هذا النحو، فيجب أن تكون أخلاقية بمعنى "ما ندين به لبعضنا البعض". على مستوى الأخلاق الفردية، غالبًا ما تتناقض العدالة مع الإحسان من جهة، والرحمة من جهة أخرى، وهذه أيضًا هي فضائل أخرى. وعلى مستوى السياسة العامة، غالبا ما تكون أسباب العدالة الكفاءة الاقتصادية أو القيمة البيئية.[2]

1 David Milker, Stanford Encyclopedia of Philosophy, Center for the Study of Language and Information, Stanford University, 2017 , P. 4. https://plato.stanford.edu/entries/justice/

2 Ibid, P4.

ظهرت اشارات لأهمية العدالة في عقائد العقد الاجتماعي الليبرالية والديمقراطية عند كل من لوك، وروسو، وكانط. اذ شكل هاجس الاستقرار الاجتماعي للعدالة كأنصاف، أحد الملامح العامة لوجهات النظر القائلة بالعقد الاجتماعي. ويرون "ان اي نظام اجتماعي مستقر، بحد ذاته، مهما كان عقلانياً، قد لا يساوي شيئا على الصعيد الاخلاقي اذا لم يعالج الظلم الصارخ بل يكتفي بتأبيده فقط. لذا، أن اي تصور للعدالة يجب اجتراحه سلفا بالاعتماد على اعتبارات اخلاقية مستقلة. فبالسنبة الى هوبز، يكاد اي مجتمع عادل ان يكون متماهيا مع نظام اجتماعي مستقر، ويرى هوبز ان العدالة تتمثل بامتثال الناس المتبادل لجملة المعايير والمؤسسات اللازمة لتحقيق تعاون اجتماعي قائم على السلم. ومع ذلك، ينظُر الى العدالة بوصفها جملة المعايير والمؤسسات الهادفة الى بلوغ حالة مستقرة من التعاون السلمي والمنتج.[1]

واشغل مفهوم العدالة حيزا كبيراً ومتميزاً من بين موضوعات الفلسفة السياسية المعاصرة على الاقل منذ عام 1971. وظهر المفهوم في نظريات عدة لدى المشتغلين في حقول الفلسفة السياسية امثال جون رولز John Rawls في كتابه نظرية العدالة A Theory of Justice الصادر عام 1971. اذ يجادل رولز : " ان من الممكن للعدالة، في ظل ظروف اجتماعية معينة، ان تكون جزءا من خير البشر، ولابد لها ان تكون كذلك بالفعل، اذا كان اي مشروع اجتماعي عادل قابلاً للتطبيق العملي. [2]

كما وردت العدالة بمعنى الاستقامة. [3] وذهب المعجم الفلسفي الى ان العدالة ليست جزء من الفضيلة بل هي الفضيلة كلها وجوهرها الاعتدال والتوازن والامتناع عن القبيح والبعد عن الاخلال بالواجب، واجتماعيا يدل على احترام حقوق الآخرين واعطاء كل ذي حق حقه. [4] وأشار القرآن الكريم الى معنى العدالة الالهة المطلقة ودعا العباد الى تحقيق العدالة وفق نظام يحقق التكافؤ والتعادل لتتحقق العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، فالأنسان مأمور من الله تعالى بأن يحقق العدالة بمعنى حق الانسان على الانسان وتنظيم العلاقة بين بني الانسان. وخاطب الله تعالى نبيه الاكرم (عليه وعلى آله وصحبة افضل الصلاة والسلام) بالقول: ﴿وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾. [5]

في اطار الدولة القومية، يحتل مفهوم العدالة موقع الصدارة في الفلسفة السياسية المعاصرة على الاقل من سبعينيات القرن الماضي، كما اسلفنا. وتنطوي مناقشة موضوع العدالة من منظور فلسفي سياسي في المقام الاول على دراسة ما يسمى عادة بـ(العدالة التوزيعية)، ويعتمد هذا الخيار على أسباب تتعلق بالمفاهيم وبالتاريخ في آن معاً. فمن وجهة النظر المتعلقة بالمفاهيم، أقلها بالنسبة لغالبية الفلاسفة وعلماء الاجتماع المعاصرين، لاشك بأن مفهوم العدالة يتوافق بالدرجة الأولى مع تعريف العدالة على أنها مراعاة المصالح والمساواة في التعامل، والذي يتقاطع بدوره مع فكرة العدالة التوزيعية.

1 صموئيل فريمان (تحرير)، اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة: جون رولز نموذجاً، ترجمة : فاضل جكتر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت ، 2015، ص ص 342-343. انظر ايضا: ستيفن ديلو وتيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربع وهبة، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، ط1، 2010، ص 542.

2 صموئيل فريمان (تحرير)، اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة: جون رولز نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص 342. وينظر ايضا : د. علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية: كشف لما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معا، دار ومكتبة عدنان (بغداد) واخرون ، ط 1 ، 2015، ص ص 206- 209.

3 السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص121.

4 جميل صليبيا ، المعجم الفلسفي ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص59.

5 القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية 15.

من جانب آخر، ومن وجهة نظر تاريخية، يمكن أن نعزو سبب رواج هذا التعريف ببساطة الى الشد والجذب الذي كان قائماً بين الرأسمالية والاشتراكية والذي خيم على النظريات والممارسات السياسية أثناء الحرب الباردة. ويعني هذا الميل الى تناول فكرة العدالة على أنها التوزيع المنصف الذي يركز على المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بالحرية، والمساواة والاختلاف الطبقي. وأحد المضامين المباشرة لهذا التسلسل هو تناول فكرة العدالة لاحقاً على أنها التعددية السياسية و"الإقرار" وهي فكرة عادة ما يكون مضمونها رمزياً ويُعنى بالقضايا الثقافية والمكانة Status أكثر مما يعنى بمسائل الطبقية والوضع الاقتصادي. [1] ومرد ذلك يعود الى اسباب مفاهيمية وتأريخية. من الناحية المفاهيمية، يرى البعض من المناسب اعتبار العدالة اقرارا للتفريق بينها وبين العدالة التوزيعية، فأحيانا يتعارض نوعا العدالة في حالة الاقلية العرقية التي تعيش حالة فقر، مثلا. ومن ناحية تأريخية فأن الجزء الاهم من جذور العدالة بصفتها اقرارا Justice as Recognition يعود الى عام 1989 حيث افول الاشتراكية والعودة القوية الى الاقليمية. ويمكن القول، بأن العدالة كإعادة توزيع Justice as Distribution والعدالة بصفتها إقراراً Justice as Recognition مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً. العدالة كإعادة توزيع Justice as Distribution تُعرف على أنها " نوعٌ خاص من العدالة السياسية التي ترتبط بانتماء الأفراد للبنية المؤسسية والاقتصادية الأساسية (أي مجموع المؤسسات الكبرى للدولة) كونها تضع معايير توزيع الثروات الرئيسة فيما بينهم. ومن هذا المنطلق، تُعنى العدالة بصفتها التوزيعية Justice as Distribution بالدرجة الأولى بمجموعة من المبادئ التنظيمية التي تحدد معايير التوزيع العادل للأرباح والخسائر المترتبة على التعاون المجتمعي". [2]

ومما تقدم يمكن القول ان العدالة مفهوم انساني وتعني المساوة بين جميع الافراد في حقوقهم وواجباتهم كل حسب قدرته وظرفه. وينطوي المفهوم على عدة عناصر تتمثل في تكافؤ الفرص والتوزيع.

2- مفهوم العدالة الاقتصادية

يحتوي تاريخ الفكر الاقتصادي على تراث طويل وغني من التأمل في قضية العدالة، بدءا من المناهج المبكرة في اليونان القديمة وروما وحتى قبل ذلك. كذلك دارت الافكار حول السعر العادل والفلسفة الأرسطية في العصور الوسطى، وتأثير الاصلاح والتنوير حول مفهوم العدالة في العصر الحديث المبكر، الى العصر الحديث مع التطورات الاساسية مثل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والمدارس التاريخية، فضلا عن ان هناك مقاربات معاصرة للعدالة. [3]

يمكن العثور على التأمل الفلسفي والعلمي المنهجي حول فكرة العدالة لأول مرة في كتابات أفلاطون. ولكن حتى قبل ذلك، في المجتمعات القديمة، كان هناك تصور للعدالة ، ليس بمعنى المبادئ المجردة ، بل بالأحرى عنصر ضمني من الأخلاق. في المجتمعات القديمة القائمة على الاكتفاء الذاتي ، كان هناك شعور "بسعر الصرف الصحيح". طالما أن هذه المجتمعات تتداول فيما بينها ، ظلت أسعار الصرف هذه ثابتة الى حد ما، ولكن عند التداول في العملات الأجنبية - على سبيل المثال

1 سيباستيانو مافيتونيه، عالم افضل : العدالة العالمية ما بين اسطورة الدولة "لفياثان" والمدنية الكونية – كتابات في الفلسفة السياسية، ترجمة: د. جهاد توفيق الشعيبي وشيرين عبد الرحمن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، 2020، ص 21.

2 سيباستيانو مافيتونيه، عالم افضل : العدالة العالمية ...، مصدر سبق ذكره، ص22.

3 Matthias Lenning, The concept of justice in the history of economic thought, University of Frankfurt, Germany, 2011, P.2. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1855801#

السلع الأوروبية - لم تكن هناك "أسعار صرف مناسبة" وفقًا للتقاليد ، مما أدى الى الفوضى. هنا، شكلت أسعار الصرف التقليدية نقطة مرجعية للعدالة الاجتماعية والأخلاق. ولعبت الدولة (في شكل الملك الإله القبلي) دورًا مهمًا في تطوير العدالة والقانون والحرية كقيم مؤسسية. وفي الأصل، كان يُنظر إلى التجارة والمقايضة على أنها مربحة ومعادية للمجتمع وتهدد تماسكه. وعمل الملك الإلهي باعتباره "منبع العدالة" وقادرًا على إزالة الحظر القبلي على المعاملات من خلال القضاء على الكسب، وما يترتب عليه من آثار تخريبية.[1]

وفي العصور الوسطى، بنى آباء الكنيسة والسكولائيين الأساس للأخلاق المسيحية، من خلال مزيج من الفلسفة الأرسطية وتفسيرات الكتاب المقدس. وفي الكتب المقدسة المبكرة من العهد القديم، يكون الشخص عادلا اذا قررت المحكمة لصالحه، وهنا اقتصرت العدالة على حالة معينة. وكان يُنظر للعدالة على انها ظاهرة موضوعية، ولكي تكون عدالة، كان على المرء ان يتصرف وفقا لوصايا الله المعلنة. وهكذا كانت أفكارهم متجذرة بعمق في العقائد المسيحية. كذلك كان مفهوم العدالة أيضًا مركزيًا في "مدينة الله" لأوغسطين: "العدالة هي الفضيلة التي تمنح كل إنسان ما هو حق له". وبالنسبة لأوغسطينوس، كان من الواضح أن العدالة على الأرض ستكون دائمًا غير كاملة، وأن العدالة الحقيقية لا يمكن تحقيقها بدون الدين الحقيقي. وعليه أقر أوغسطين بوجود نظامين لتقييم السلع الاقتصادية: الأول هو التقييم بالترتيب الطبيعي، والآخر حسب المنفعة، واعتبارات المنفعة لا تتبع دائمًا هذا الترتيب الطبيعي، وبذلك فقد أدرك نظامًا طبيعيًا في كل شيء. وكان نظام القيمة هذا مهمًا للمفهوم المدرسي للسعر العادل. لم يكن آباء الكنيسة أنفسهم يسعون الى تحديد الثمن العادل، وكانوا مهتمين بالأحرى بموقف أخلاقي معين للأطراف المشاركة في التبادلات الاقتصادية. وناقش أوغسطين مسألة ما إذا كان الجميع يريد الشراء بسعر رخيص والبيع الغالي. وذكر في هذا السياق مثالاً لشخص دفع أكثر بكثير مما كان متوقعاً منه عندما عرض عليه بائع جاهل مخطوطة ثمينة بسعر رخيص للغاية. كان موقف المشتري هذا مثاليًا للمدرسيين أيضًا، ولكن بدلاً من الاهتمام بالموقف وحده، حاول المفكرين والمختصين تحديد السعر العادل بالضبط.[2]

في العصور الحديثة المبكرة، عد مارتن لوثر، "الخطيئة" هي مرادف لكلمة "العدالة". واستنكر الربا لأنه مسؤول عن ارتفاع الأسعار والمجاعات، ولم يوافق على الاحتكارات لأنها تفرّط في الأسعار. ويجب أن تحدد السلطات الأسعار ، ولكن بما أنه كان يعتقد أن هذا غير واقعي ، فقد قبل أسعار السوق باعتبارها ثاني أفضل الحلول. وعلى الرغم من أنه لا يوافق بشكل عام على مبدأ أباء الكنيسة(الاساس الاخلاقي)، فيما يتعلق بمسألة السعر العادل ، لم ينأى بنفسه كثيرًا عنهم ولم يطور نظامًا مفصلاً للأخلاق في الاقتصاد بمفرده.[3]

في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ظهرت طبقة جديدة من الكتاب التجريبيون. وفي حين جادل الفلاسفة واللاهوتيين القدماء في العصور الوسطى بشكل أساس من وجهة نظر أخلاقية وبالتالي كانوا مهتمين بالتبرير، كانت هذه المجموعة الجديدة من الكتاب مهتمة بتفسير القيمة. وفي ظل هذا، كان هوغو غروتيوس Hugo Grotius وصمويل فون

1 Matthias Lenning, Op. Cit. p. 3.

2 Ibid., p10-11.

3 Ibid, p. 16.

بوفندورف Samuel von Puffendorf أول من أدرك القيمة كظاهرة من ظواهر الطبيعة. رأى غروتيوس ان "المقياس الأكثر طبيعية لقيمة الشيء هو في المراد منه. في حين كانت محددات القيمة وفقًا لفون بوفندورف هي المنفعة والندرة. وقد ميز بين "السعر القانوني" كسعر محدد بأمر من القاضي و"السعر الطبيعي" الناجم عن اتفاق المشتركين بالبيع والشراء. وعادة ما يُنظر الى السعر القانوني على أنه عادل. ومع ذلك، يمكن أن يختلف السعر الطبيعي في نطاق معين، وأدنى درجة هي الأفضل، والمتوسط هو السعر المعقول والأعلى هو السعر الصارم. وأضاف بوفندورف أنه عند تنظيم السعر الطبيعي، يجب أخذ مدخلات اجور العمل وتكاليف الإنتاج الأخرى في الاعتبار، وإلا فسيتم تثبيط الإنتاج.[1]

اما الماركنتيلين (المدرسة التجارية)، فكانت على العكس من الاغريق، اذ فهموا الاقتصاد على أنه مجال مستقل للبحث. ولم يعد المنظور أخلاقيًا بحتًا يركز على تبرير الإجراءات الاقتصادية. وكان المذهب التجاري مهتمًا لى حد ما بتحليل جوانب المجال الاقتصادي. وغيّر التجاريون بشكل عام تركيز البحث الاقتصادي بعيدًا عن مسائل السعر العادل والربا والاحتكارات الى تنمية الاقتصاد. تم استبدال العقلية الجامدة للعصور الوسطى بعقلية ديناميكية. ونأى المذهب التجاري بنفسه عن النهج الأخلاقي كما نأى بنفسه عن الليبرالية من خلال الموافقة على حكومة قوية. ومن الأمثلة المميزة لهذا التطور الجديد، عمل ويليام بيتي (1623-1687) William Petty، وكان هدفه هو "التعبير عن نفسه من حيث العدد أو الوزن أو القياس ؛ لاستخدام الحجج المنطقية فقط ، والنظر في الأسباب فقط ، مثل الأسس المرئية في الطبيعة، وترك أولئك الذين يعتمدون على العقول والآراء والشهوات والعواطف المتبادلة لمراعاة الآخرين ".[2]

اما الفيزيوقراطيين حركة معاكسة للمذهب التجاري. ففي السابق، أدت اللوائح التجارية التقييدية والمعاملة التفضيلية لقطاع التصنيع والصناعة الى إهمال الزراعة. وطالب الفيزيوقراطيون بتغيير جذري على أساس ثلاثة مبادئ: التجارة الحرة ، وفرض الضرائب على الزراعة فقط ، والاقتناع بأن لا المال، ولا التصنيع ولا الاستحواذ ، ولا الصناعة يمكن أن تخلق الثروة. كان الشخصية المركزية للفيزيوقراطيين هو فرانسوا كيسناي François Quesnay (1694-1774). وتشير المبادئ الفيزيوقراطية للعدالة الى المبادئ التي طرحها كيسناي والذي يؤكد ان المبادئ الأساسية التي تحقق العدالة المطلقة والأبدية هي اولا: حرية المواطن غير المقيدة تمامًا في استخدام جميع قدراته وسلطاته وممتلكاته كما يشاء ، والقيام بها ، والتجارة ، والشراء ، والبيع وأينما يريد الجميع الذهاب، ثانيًا: حرمة النفقات اللازمة لمواصلة استخدام العقار ؛ ثالثا، وحدة مطلقة للنفقات على المحصول النقي للأرض.[3]

خلال العصور الحديثة، وبعيدًا عن افتراض دوافع المصلحة الذاتية في جميع مجالات السلوك البشري، أكد آدم سميث (احد رواد المدرسة الكلاسيكية) مرارًا على أهمية العدالة. واكد ان كمال الطبيعة البشرية هو " الشعور بالكثير تجاه الآخرين والقليل لأنفسنا ... لكبح جماح أنانيتنا، والانغماس في عواطفنا الخيرية" . ويُعرف آدم سميث بشكل خاص بتأكيده على أن السعي الفردي وراء المصلحة الذاتية يميل الى أن يكون مفيدًا للمجتمع بأسره. وكان سميث مقتنعًا بأن المعاملات لا

1 Matthias Lenning, Op. Cit. p.17.

2 Ibid, p. 20-21. Also, Steven G. Medema and Warren J. Samuels, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2003, P 47 – 53.

3 Steven G. Medema and Warren J. Samuels, Op. Cit. p. 59.

تتم إلا إذا وعدت بميزة متبادلة لجميع الأطراف المعنية. من ناحية أخرى ، كان يعارض فكرة أن الطوعية هي شرط كافٍ لعدالة الصفقة. يقدم سميث مفهوم "المتفرج غير المتحيز" كقاضي فردي بشأن عدالة الصفقة. ويؤكد ان العدالة ضرورية لسير النظام الاقتصادي والقانوني وهي وسيلة لتعزيز الازدهار الاقتصادي. ومن دون عدالة يواجه المجتمع خطر الانهيار، اذ يقول: " العدل ... هو الدعامة الأساسية التي يقوم عليها الصرح كله. إذا تمت إزالته ، فإن النسيج العظيم الهائل للمجتمع البشري ... يجب أن ينهار في لحظة الى ذرات". كما يرى الكلاسيكيون، انه الى جانب منع الغزوات الأجنبية وتوريد السلع العامة ، فأن اقامة العدل هو جزء من واجبات الملك. حتى أنه من المصلحة الخاصة للحكومة ضمان نظام عادل، لأنه شرط مسبق لاقتصاد مزدهر. علاوة على ذلك، لا ينبغي للحكومة أن تفعل أي شيء لضمان تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع.[1]

اما المدارس التاريخية (Historical Schools)، نلاحظ مساهمات جوستاف شموليز Gustav Schmoller (1838-1917) في قضية العدالة في الاقتصاد. والذي أعرب عن أسفه لأن العديد من الاقتصاديين لم يهتموا بمسألة العدالة. ووجد شموليز أنه أمر مؤسف ومثير للدهشة لأن الناس في جميع الأوقات طرحوا مسألة العدالة، وحتى مؤسسو الاقتصاد افترضوا إصلاحات تهدف الى العدالة. في المقابل، ركز عمله الخاص على تحقيق العدالة بدلاً من الكفاءة. ومع ذلك، فأن العدالة بمثابة تصحيح للمؤسسات المتطورة تاريخيًا، وبالتالي فهي بمثابة دليل للإصلاحات الاجتماعية. كما قارن شموليز تشكيل فكرة العدالة بتكوين الأسعار في السوق، واكد انه لا تُحدد القيم المطلقة للعرض والطلب الأسعار الجديدة بشكل دائم، ولكن الأسعار السائدة بالفعل تتكيف مع التغيرات في العرض والطلب. واكد ان رفاهية جميع أفراد المجتمع مترابطة، ولا يمكن تعزيز العدالة من خلال زيادة المنفعة لفرد على حساب آخر حتى لو كانت المنفعة العامة يجب أن تكون أكبر من ذي قبل. وفي سياق العدالة في المبادلات، قبل شموليز الفكرة الليبرالية القائلة بأنه يمكن تسمية العقود المتفق عليها طوعًا بأنها عادلة، لكنه طالب علاوة على ذلك بتشكيل مؤسسات عادلة.[2]

اما كارل ماركس Karl Marx (1881-1883)، وفي اطار نقده الخارجي للرأسمالية، رأى ماركس ان أصل مشكلة الندرة في العدالة. ومع ذلك، قد تؤدي الشيوعية الى تحسين نظام الإنتاج بحيث لا تلعب الندرة وبالتالي العدالة دورًا مهمًا في الشيوعية. حتى اتخاذ القرار بشأن ماذا وكيف يتم إنتاجه لم يعد خاضعًا لاعتبارات العدالة. وفي نقده الداخلي ركز ماركس على لماذا تبدو الرأسمالية ، من داخل النظام نفسه، عادلة، على الرغم من أنها ليست كذلك. صاغت الاشتراكية، القائمة على نظرية قيمة العمل الصارمة، الحق في المنتج الكامل للعمل. واكد ان أسعار السوق الرأسمالية التي تمنح جزءًا من المنتج الكامل لكل من عوامل الإنتاج - العمالة والأرض ورأس المال - غير عادلة. ويتفق ماركس مع الاقتصاديين الكلاسيكيين على أن الأسعار الطبيعية تساوي تكلفة الإنتاج على المدى الطويل. وبالتالي، يمكن للمرء أن يفسر الأسعار الطبيعية على أنها عادلة. ومع ذلك، لا يوجد معدل فائدة طبيعي، فمعدل الفائدة الفعلي هو نتيجة المنافسة. ويمكن للمرء أن يستنتج

1 Matthias Lenning, Op. Cit. p 23-26.

2 Ibid. p. 31-32.

أنه نظرًا لعدم وجود معدلات فائدة طبيعية، فلا يمكن أن يكون هناك معدل فائدة "عادل"، ومع ذلك، هذا ليس واضحًا في أعمال ماركس.[1]

ومثل معظم الليبراليين، لم يقم والتر يوكين Walter Eucken (1891-1950) بصياغة مفهوم منهجي للعدالة في الاقتصاد. لقد أشار بشكل فضفاض الى أرسطو وركز بشكل أساس على العدالة العامة. واكد على حرية الفرد في الفعل المعتمد على الذات، وان معاملات السوق التنافسية فقط تفي بمتطلبات العدالة. وفي المقابل، ذكر يوكين عدة أمثلة على انتهاكات العدالة منها مصادرة مدخرات المدخرين عن طريق خفض قيمة الأموال، واستبعاد الأفراد من المشاركة في الأسواق عن طريق حواجز الدخول أو الخروج من السوق ، وإساءة استخدام حرية التعاقد. اما ويليام روبكة (1899-1966) Wilhelm Röpke فقد استخدم مصطلح العدالة الاجتماعية بشكل متكرر، وقصد بهذا نوعًا معينًا من المساواة الاجتماعية تنطوي على: أولاً ، تكافؤ الفرص، والعدالة التبادلية، وثانيًا، الافتراض بأن الأنشطة أو الإنجازات غير المتكافئة يجب أن تُكافأ بشكل مختلف عن عدالة التوزيع. باختصار، حاول الليبراليون تضمين العدالة والجوانب الأخلاقية في النظام الاقتصادي. ومع ذلك ، كان هذا يعني فصل اعتبارات العدالة عن العملية الاقتصادية نفسها.[2]

اما المدارس المعاصرة، فنجد انها تتنوع في نظرتها للعدالة في الاقتصاد (العدالة الاقتصادية). وظهرت افكار حول الموضوع لدى مفكري الليبرالية الالمانية، مثل جون رولز في كتابه نظرية العدالة، وكذلك مساهمات امارتيا سن، فضلا عن مساهمات اخرى في الاخلاق الاقتصادية.

اما جون راولز (1921-2002) John Rawls’، فيمكن القول انه نظر الى العدالة الاقتصادية على انها مجموعة من المبادئ للاختيار بين الترتيبات الاجتماعية التي تحدد هذا التقسيم (للسلع الأولية) ولضمان توافق الآراء بشأن حصص التوزيع المناسبة". يعرّف السلع الأساسية على أنها: "أشياء يفترض أن كل إنسان عاقل يريدها. وعادة ما يكون لهذه السلع استخدام مهما كانت خطة حياة الشخص العقلانية ". ويسردها روالز كالآتي: "الحريات الأساسية (حرية الفكر وحرية الضمير، إلخ)، وحرية التنقل واختيار المهنة، وصلاحيات وامتيازات المنصب ومناصب المسؤولية ، والدخل والثروة، والأسس الاجتماعية لاحترام الذات.[3]

اما امارتيا سين Amartya Sen (1933) فلديه وجهة نظر تتعلق بالأخلاق في علم الاقتصاد. وهو يتفق مع أرسطو في أنه " على الرغم من أنه من المفيد الوصول الى النهاية لفرد واحد فقط، إلا أنه من الأفضل والأكثر إلهية تحقيقها لأمة أو لدولة مدينة"، وبالتالي لا يمكن للاقتصاد أن يكتفي بتحقيق الكفاءة الفردية. ويمكن للنهج المرتبط بالأخلاقيات أن يكمل النظرية ويثري الاقتصاد. وبالنسبة لفكرته الخاصة عن العدالة، استمدها سين أساسًا من ثلاثة مصادر: جون راولز ، وآدم سميث ، ونظرية الاختيار الاجتماعي. وفي حين ركز راولز على توزيع السلع الأولية، استخدم سين نهج القدرة (The capability approach). وهذا النهج يتناقض مع التركيز على امتلاك الموارد لـ(راولز) والرضا الفردي للنظرية النفعية من خلال التساؤل

1 Matthias Lenning, Op. Cit. p 33-34.

2 Ibid, p 36-37.

3 Matthias Lenning, Op. Cit p.39.

عن الفرص الفعلية التي يجب على الفرد استخدامها لحريته وممتلكاته. وبدلاً من الاهتمام بوسائل العيش، يهتم نهج القدرات بنهاية الحياة الجيدة. وتختلف القدرة على تحويل الموارد والسلع الأولية الى حريات فعلية اختلافًا كبيرًا من فرد لآخر. وبالتالي، فأن التوزيع المتساوي للسلع الأولية يمكن أن يتماشى مع عدم المساواة في الحرية الفعلية التي يتمتع بها الفرد. [1]

تبنى ايضا الاقتصاديين الارثوذكس وغير الارثوذكس مفهوم العدالة الاقتصادية. من الناحية العملية، العدالة الاقتصادية تختلف لدى الاقتصاديين الأرثوذكس وغير الأرثوذكس بسبب الافتراضات المختلفة لقناعات الطرفين. فضمن النموذج الأرثوذكسي، من المفترض أن تعمل قوى السوق في الأسواق الواقعية وفي أسواق السلع والخدمات على تقديم ما يستحقه كل مشارك او مساهم في العملية الاقتصادية. ويعد الحصول على ناتج الاقتصاد من قبل مختلف المشاركين او المساهمين بمثابة توزيع عادل. ووفقًا للمنظور الأرثوذكسي، لا يوجد سبب لفحص الافتراضات والمؤسسات التي يقوم عليها توزيع الدخل. من ناحية أخرى، يشكك الاقتصاديون غير الأرثوذكس في الافتراضات التي وضعها الاقتصاديون الأرثوذكس والكلاسيكيون الجدد. يستنتج الاقتصاديون غير الأرثوذكس من جميع المعتقدات أن عمليات السوق أقل من الكمال. وإذا كانوا على حق ، فسيترتب على ذلك أن توزيع الدخل يمكن تحسينه حتى بمعايير الاقتصاديين الأرثوذكس.[2]

هناك بالفعل أدبيات مهمة في الاقتصاد تتناول القضايا المعيارية في العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وتوفر مجموعة النظريات والنهج الاقتصادية العديد من الأفكار ومنها نظرية عدم المساواة وقياس الفقر، واقتصاديات الرفاهية، ونظرية الاختيار الاجتماعي، ونظرية المساومة والألعاب التعاونية، ونظرية التوزيع العادل. وكان هناك قدر كبير من التلاقي المتبادل بين هذه الفروع المختلفة للاقتصاد المعياري والنظريات الفلسفية للعدالة.[3]

تربط اغلب الكتابات بين العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية ويتم التعامل مع الاخيرة على انها جانب من جوانب العدالة الاجتماعية، وتبرير ذلك ان التمييز بين العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية غير مرضٍ فكرياً، لأنه يعمل على إضفاء الشرعية على فصل المجالين الاقتصادي والاجتماعي عن بعضهما. ويمكن أن يحد هذا الاتجاه بشكل خطير من إمكانية النهوض بالعدالة، لا سيما داخل المنظمات او المؤسسات التي تمارس وظيفة معيارية فيما يتعلق بمسائل التنمية، وأن الاعتراف بضرورة النظر الى العدالة الاقتصادية كعنصر من عناصر العدالة الاجتماعية هو للدفاع عن منظور اجتماعي للشؤون الإنسانية. والعدالة الاقتصادية هي واحدة من بين العديد من الأبعاد المترابطة للحياة في المجتمع. ولذلك لا يجب فصل جوانب التوزيع وإعادة التوزيع للعدالة أو اعتبارها متضادة. وهذا ما يلاحظ في عدد من تقارير الامم المتحدة

1 Ibid,. P. 42-44.

2 Ibid, P. 419. Also see: Sandra L. Combs, The American dream: divisible economic Justice for all, Race, Gender & Class, University of New Orleans, Volume 22, Number 1-2, 2015 , P. 228. https://n9.cl/fz31f

3 Marc Fleurbaey, Economics and Economic Justice, Stanford Encyclopedia Philosophy, Stanford University , 2016 https://plato.stanford.edu/entries/economic-justice/

التي تشير الى تعريف العدالة الاقتصادية بأنها وجود فرص للعمل الهادف والتوظيف وتوزيع مكافآت عادلة للأنشطة الإنتاجية للأفراد.[1]

العلاقة وثيقة ودائمة بين العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية. وللعدالة الاجتماعية العديد من التعريفات. والتعريف الأكثر شيوعًا، وفقًا لقاموس أكسفورد، هو:" العدالة من حيث توزيع الثروة والفرص والامتيازات داخل المجتمع ". ومع ذلك، فأن التعريفات الأكثر قابلية للتطبيق للعدالة الاجتماعية هي تلك المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر هي: فكرة أن كل شخص يجب أن يتمتع بحقوق متساوية في الحريات والاحتياجات الأساسية، وينبغي تبني عدم المساواة لتحقيق أكبر فائدة لأولئك الذين يُعتبرون أدنى طبقة في المجتمع. وتعريف آخر لها هو "الترويج لمجتمع عادل من خلال تحدي الظلم وتقدير التنوع، وإنها موجود عندما يشترك جميع الناس في إنسانية مشتركة، وبالتالي يكون لهم الحق في المعاملة العادلة، ودعم حقوقهم الإنسانية والتخصيص العادل لموارد المجتمع ".[2] والعدالة الاقتصادية موضوع مهم واساس لمناقشات السياسة العامة حول قضايا منها الحاجة الى أجور مناسبة، وانتشار الفقر، والآثار السلبية لعولمة الإنتاج. وأسئلة العدالة الاقتصادية هي في الأساس أسئلة حول أخلاقيات توزيع الدخل.[3]

يرى اخرون ان العدالة الاقتصادية مفهوم أضيق يشير الى مستوى المعيشة الذي يجب أن يكون عادلاً بشكل مثالي. وفي اطارها يجب أن يتمتع جميع الأشخاص بفرص عمل هادف ودخل يوفر لهم الغذاء الكافي والمأوى ومستوىً معيشيًا يضمن صحة جيدة. في حين أن العدالة الاجتماعية والاقتصادية هي مصطلح عام يتعلق بالمجتمع بشكل عام.[4]

في حين هناك تعريف للعدالة الاقتصادية على انها أحد مكونات العدالة الاجتماعية واقتصاديات الرفاهية. وإنها مجموعة من المبادئ الأخلاقية والمعنوية لبناء المؤسسات الاقتصادية ، حيث الهدف النهائي هو خلق فرصة لكل شخص لتأسيس أساس مادي كافٍ ليحيا على أساسه حياة كريمة ومنتجة وخلاقة.[5]

من كل ما سبق، يمكن القول ان العدالة الاقتصادية اشغلت حيزا لدى الاقتصاديين خلال تطور الافكار الاقتصادية في المدارس الاقتصادية المختلفة، وجرى تناولها في اطار اعم وهو العدالة في الاقتصاد. كما شغلت المتخصصين في مفاهيم الاقتصاد الحديث وعلم الاجتماع الذين اهتموا بالعدالة الاجتماعية كإطار عام يتضمن عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص

1 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Social Justice in an Open World: The role of the United Nations, New York, 2006, P.14.

2 Colleen Lundy Katherine van wormer, Social and economic justice, human rights and peace The challenge for social work in Canada and the USA, International Social Work journal, the International Association of Schools of Social Work (IASSW), the International Council on Social Welfare (ICSW) and the International Federation of Social Workers (IFSW), Sage publications, Volume 50 Issue 6, November 2007, p.9 , https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0020872807081899

3 See: Anthony Scaperlanda, Matters of Economic Justice, Review of Social Economy, , Volume 57, Issue 4, Association for Social Economics, Taylor & Francis, Ltd., p. 419, USA, 1999: https://www.jstor.org/stable/29770031?seq=1

4 Colleen Lundy Katherine van wormer, Op. Cit. p. 4-5.

5 Adam Hayes Economic Justice, Investopedia , 2020, https://www.investopedia.com/terms/e/economic-justice.asp

بشكل اساس. وهنا تتضح سطوة المعايير الاخلاقية على المفهوم والتي بدورها ترشد الى تصميم المؤسسات الاقتصادية لتلبي العدالة الاقتصادية التي تمس الافراد والنظام الاجتماعي.

كذلك تم ربط مفهوم العدالة الاقتصادية بالجانب الصحي للأفراد عبر تركيزها على النظرة الاوسع للصحة. لذا تم تعريفها على أنها "مجموعة من المبادئ الأخلاقية لبناء المؤسسات الاقتصادية ، والهدف النهائي منها هو خلق فرصة لكل شخص لإنشاء أساس مادي كافٍ يمكن على أساسه التمتع بحياة كريمة ومنتجة وخلاقة تتجاوز الاقتصاد ". لذلك ، تركز حجة العدالة الاقتصادية على الحاجة الى ضمان وصول كل فرد الى الموارد المادية التي تخلق الفرص، من أجل عيش حياة غير مثقلة بالاهتمامات الاقتصادية الملحة. وبالتحديد، فان هذا يشير الى النظرة الأوسع للصحة التي أعربت عنها منظمة الصحة العالمية: "حالة من الرفاهية الجسدية والعقلية والاجتماعية الكاملة وليس مجرد غياب المرض أو العجز". في كلتا الحالتين، يطمح السعي وراء العدالة الصحية والاقتصادية الى شيء أكبر من مجرد الرفاهية الجسدية أو الملاءة المالية. الهدف بالأحرى، هو تشكيل الشروط الأساسية - أي دخول أعلى ، أو التحرر من الأمراض التي يمكن الوقاية منها - التي تسمح للناس بأن يعيشوا حياة مُرضية ومستدامة خالية من المخاوف بشأن تلبية الاحتياجات الأساسية، أو الوقوع في حالة صحية سيئة.[1]

عليه، يمكن القول ان العدالة الاقتصادية تهدف الى ايجاد المؤسسات الاقتصادية والاطر التشريعية والتنظيمية التي يحصل كل فرد من خلالها على حرياته الكاملة في شؤونه الاقتصادية. وكيف يكسب غذاءه، ويبرم عقودًا، ويتبادل السلع والخدمات مع الآخرين، وينتج بطريقة أخرى أساسًا ماديًا مستقلاً لقوته الاقتصادية.

يتقاطع مفهوم العدالة الاقتصادية مع فكرة الرخاء الاقتصادي الشامل. هناك اعتقاد بأن خلق المزيد من الفرص لجميع أفراد المجتمع لكسب أجور قابلة للحياة سيسهم في النمو الاقتصادي المستدام. وعندما يكون المزيد من المواطنين قادرين على إعالة أنفسهم والحفاظ على دخل تقديري ثابت ، فمن المرجح أن ينفقوا أرباحهم على السلع، مما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب في الاقتصاد.

المطلب الثاني: مبادئ العدالة الاقتصادية.

قبل بداية علم الاقتصاد الحديث، أثرت الاعتبارات المعنوية والأخلاقية بشكل كبير على أنظمة الفكر المختلفة. والآن، مرة أخرى، هناك رغبة متزايدة في حركة جديدة في التفكير الاقتصادي - توجه جديد من شأنه أن يعطي الاعتبارات الأخلاقية مكانًا ذا أهمية أكبر.[2]

1 Sandro Galea, On economic Justice, Boston University School of Public Health, 2017. https://www.bu.edu/sph/news/articles/2017/on-economic-justice/

2 Mubyarto, Social and economic Justice, Bulletin of Indonesian Economic Studies, Vol. 20, issue 3, 1984, p 36: https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/00074918412331334682

يُنظر للعدالة الاقتصادية على ان العدل فضيلة او هو العادة الحميدة لتقديم ما هو واجب للأخر. وفي الشؤون الاقتصادية هناك ثلاثة مبادئ للعدالة الاقتصادية: مبدأ التكافؤ، ومبدأ العدالة التوزيعية، ومبدأ العدالة المساهمة. وتسمى المبادئ الثلاثة للعدالة الاقتصادية لأنها تُطبق بشكل صارم في النظام الاقتصادي.[1]

1- مبدأ التكافؤ:

مبدأ التكافؤ يتطلب ظروفًا اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مستقرة تمكن جميع الأفراد من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة في الاقتصاد والمجتمع. يُفسر هذا الشكل من المساواة على نحو مقيد، وهو أقرب الى المساواة في الحقوق. ويعني ببساطة، امتناع المجتمعات والحكومات عن التمييز، والسماح للأفراد بمتابعة تطلعاتهم بحرية، وتنمية مواهبهم وتطبيقها ضمن الحدود الأخلاقية والقانونية التي يفرضها احترام حرية الآخرين. وبهذا التعريف، غالبًا ما يتم تحديده بالعدالة، وبالمعنى الموصوف أعلاه، بشكل أكثر دقة، يتم تحديده بالعدالة الاقتصادية.[2]

تم ربط دعم مبدأ التكافؤ بظهور عقيدة عدم التدخل. ومن منظور فلسفي، فأن هذا الجانب من المساواة قريب جدًا من الليبرالية والنفعية. وبتفسيرها على نطاق أوسع، يرتبط تكافؤ الفرص بالعمل المتعمد، ولا سيما تطبيق السياسات العامة، لتصحيح وتعويض التفاوت الكبير "غير الطبيعي" الذي يقسم الأفراد وفق خلفيات وبيئات اجتماعية وثقافية مختلفة. مع هذا المستوى من المساواة، يتحدد النجاح المالي والاجتماعي للأفراد الى حد كبير من خلال موهبتهم الطبيعية وشخصيتهم وجهدهم ومستوى طموحهم.

ويُنظر تقليديًا الى السياسات التي تركز على الصحة والتعليم والإسكان على أنها ذات أهمية خاصة لضمان تكافؤ الفرص. في الفلسفة السياسية، يرتبط هذا النهج بتقليد العقد الاجتماعي وهو جانب حاسم للعدالة الاجتماعية، كما هو مفهوم في الاتفاقيات الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية.

من جانب آخر تعكس المساواة في الظروف المعيشية لجميع الأفراد والأسر نطاقًا "مقبولًا" محددًا من التفاوت في الدخل والثروة والجوانب الأخرى للحياة في المجتمع، مع افتراض وجود اتفاق عام فيما يتعلق بما هو عادل أو منصف في أي وقت وفي أي مجتمع معين، أو في العالم ككل إذا تم تطبيق معايير عالمية. ينبع هذا التحول في المصطلحات، من المساواة الى الانصاف، من حقيقة أن المساواة في الظروف المعيشية لم تتحقق أبدًا في الممارسة (باستثناء على نطاق محدود للغاية من

1 Edward J. O'Boyle, Principles of Economic Justice: Marketplace and Workplace Applications, Forum for Social Economics, Volume 34, Numbers 1 and 2, Fall 2004, Spring 2005, p 2.
https://www.researchgate.net/publication/23961969_Principles_of_Economic_Justice_Marketplace_and_Workplace_Applications .
See: Edward J. O'Boyle, THE LEGACY OF SOLIDARIST ECONOMICS IN THE UNITED STATES, Mayo Research Institute, USA, p 2, https://www.mayoresearch.org/files/JESUIT%20LEGACY%20jul%2030%202015.pdf

2 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Social Justice in an Open World: The role of the United Nations, Op. Cit. p p15-16.

قبل المجتمعات الدينية أو العلمانية الصغيرة)، ولم يتم تصورها بجدية من قبل المنظرين السياسيين أو الأخلاقيين. (إلا في سياق وصف اليوتوبيا الجذابة - أو الأكثر إثارة للاشمئزاز) ، ويُنظر إليها اليوم على أنها غير متوافقة مع الحرية.[1]

2- مبدأ العدالة التشاركية Participative Justice

يصف مصطلح "العدالة التشاركية" كيف يقدم المرء "مدخلات" للعملية الاقتصادية من أجل كسب لقمة العيش. فهو يتطلب تكافؤ الفرص في الحصول على الملكية الخاصة، وكذلك تكافؤ الفرص للانخراط في العمل المنتج. لا يضمن مبدأ المشاركة نتائج متساوية، ولكنه يتطلب أن تضمن مؤسسات المجتمع لكل شخص الحق الإنساني المتساوي في تقديم مساهمة منتجة في الاقتصاد، سواء من خلال العمل (كعامل) أو من خلال رأس المال المنتج (مثل المالك). وبالتالي، فأن هذا المبدأ يرفض الاحتكارات والامتيازات الخاصة وغيرها من الحواجز الاجتماعية الإقصائية التي تحول دون الاعتماد على الذات اقتصاديًا.

3- مبدأ العدالة التوزيعية Distributive Justice [2]

العدالة التوزيعية "تحدد حقوق" الاستخراج " للنظام الاقتصادي المطابق لمدخلات العمل ورأس المال لكل شخص. ومن خلال السمات التوزيعية للملكية الخاصة داخل سوق حرة ومفتوحة، تصبح العدالة التوزيعية مرتبطة تلقائيًا بالعدالة التشاركية، وتصبح الدخول مرتبطة بالمساهمات المنتجة. وينطوي مبدأ العدالة التوزيعية على قدسية الممتلكات والعقود، وإنها تتحول الى السوق الحرة والمفتوحة، وليس الحكومة، باعتبارها الوسيلة الأكثر موضوعية وديمقراطية لتحديد السعر العادل والأجر العادل والربح العادل. وفيما يخلط الكثيرون بين مبادئ العدالة التوزيعية ومبادئ الصدقة. تتضمن الأعمال الخيرية مفهوم "لكل شخص وفقًا لاحتياجاته" ، في حين أن "العدالة التوزيعية" تقوم على فكرة "لكل فرد وفقًا لمساهمته".[3]

المبحث الثاني: ماهية المجتمعات ما بعد الصراع

تمهيد

ارتبطت عبارة مجتمعات ما بعد الصراع او المجتمعات الخارجة من الصراع بمفهوم بناء السلام في المجتمعات التي مزقتها الصراعات الداخلية والحروب. وظهرت دراسات عدة وتقارير للأمم المتحدة بهذا الخصوص. ومفهوم بناء السلام ظهر بقوة متزايدة منذ التسعينيات، بشكل محوري في العلاقات الدولية وأجندات المساعدة اليوم. وعمليا، أنشأت جميع وكالات

1 Ibid., Op. Cit., p.16.

2 For more, see: Robert Nozick, Distributive Justice, Philosophy & Public Affairs, Vol. 3, No. 1 (Autumn, 1973), Wiley Subscription Services, Inc., USA, pp. 45- 126.
https://www2.southeastern.edu/Academics/Faculty/jbell/distributivejustice.pdf . And Guillermina Jasso, Clara Sabbagh, and Kjell Y. Törnblom, DISTRIBUTIVE JUSTICE, New York University, University of Haifa, ETH Zurich, March 2015, https://www.researchgate.net/publication/297713848_Distributive_Justice

3 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Social Justice in an Open World: The role of the United Nations, Op. Cit. p. 15.

التنمية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف وحدات لمعالجة التحولات بعد الصراع واعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي، باعتبارها مكملة لبرامجها الإنسانية والاستجابة للطوارئ طويلة الأمد.[1] كذلك ارتبط مفهوم ما بعد الصراع بمفهوم العدالة الانتقالية واهتمت به منظمات دولية وحكومات عدة، وظهرت دراسات كثيرة حولها. كما ارتبط المفهوم بالتنمية وتحقيق الامن وبناء الحكم الرشيد كما في تقرير التنمية في العالم لعام 2011. والمعنون بـ(الصراع والامن والتنمية). [2] ونادرًا ما تعني مرحلة ما بعد الصراع أن العنف والصراع قد توقفا في لحظة معينة في جميع أنحاء أراضي الدولة. من الناحية العملية، تتم معظم جهود إعادة الإعمار بعد الصراع في الحالات التي ينحسر فيها الصراع بدرجة أكبر أو أقل، ولكنه مستمر أو متكرر في بعض أجزاء البلاد.

ازاء ذلك، وللوصول الى اطار مفاهيمي يخدم هدف البحث هذا، اصبح من اللازم التعرض الى جانبين مهمين لتوضيح ماهية المجتمعات ما بعد الصراع عبر مطلبين الاول: التعريف، والثاني خصائص مجتمعات ما بعد الصراع.

المطلب الاول: تعريف مجتمعات ما بعد الصراع Post – Conflict Society

لاحظ دويل وسامبانيس انه " لا يوجد سلام كامل، والعنف العام ... لا يتم القضاء عليه بالكامل. لذلك ينبغي أن نعتبر السلام نطاقًا يتراوح من غير آمن الى آمن". لقد طورت أدبيات بناء السلام منظورًا أكثر دقة للصراع، مبتعدًا عن التصور الخطي، على غرار الاعتراف بتصنيع استمرارية الإغاثة الى التنمية. وقد أدى الفهم الأكبر لديناميات الصراع بدوره الى تصميمات التدخل التي تعترف بهذا التعقيد. على سبيل المثال، يجادل ليثر مان Leatherman et al بـ" أن تدخلات الصراع تحتاج الى ابعاد عدة هي: بُعد إعادة تأهيل موجه الى الماضي ، وبُعد حاسم موجه الى الحاضر ، وبُعد وقائي موجه الى كل من الحاضر والمستقبل". [3]

ما بعد الصراع، صفة تستخدم لوصف المرحلة التي تلي انتهاء الصراع مباشرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من بساطته اللغوية، من الناحية العملية، يصعب تعريف المصطلح. أولاً، لا تنتهي النزاعات بالضرورة بتوقيع اتفاقيات السلام الرسمية. في كثير من الأحيان، يحل النزاع منخفض الحدة محل الصراع العنيف لأن جهة أو عدة جهات فاعلة إما مستبعدة أو غير راضية

1 Derick W. Brinkerhoff, Rebuilding governance in failed states and post-conflict societies: core concepts and cross-cutting themes, public and administration and development, Volume 25,Issue1, John Wiley & Sons, Ltd. , 2005, Washington, DC 20036, USA, p4. https://www.researchgate.net/publication/261797193_Rebuilding_Governance_in_Failed_States_and_Post-Conflict_Societies_Core_Concepts_and_Cross-Cutting_Themes

2 World Bank, World development report 2011 : conflict, security, and development, 2011, The International Bank for Reconstruction and Development/ the World Bank, Washington, DC. 2011. https://documents1.worldbank.org/curated/en/848241468158721377/pdf/622550PUB0ARAB000public00BOX361476B.pdf

3 David Tolbert, Andrew Solomon, United Nations Reform and Supporting the Rule of Law in Post-Conflict Societies, Harvard Human Rights Journal, Harvard Law School, USA, Vol. 19 , 2006, P30. https://harvardhrj.com/wp-content/uploads/sites/14/2020/06/19HHRJ29-Tolbert.pdf

عن اتفاقية السلام. ولذلك يصبح من الصعب تحديد نهاية الصراع، وبالتالي بدء مرحلة ما بعد الصراع. ثانيًا، مصطلح ما بعد الصراع فيه جانب سياسي الى حد كبير نظرًا لما يترتب عليه من عواقب على الدولة والمجتمع، وهو ما يطلق عليه مصطلح ما بعد الصراع. اذ لا تزال دولة ما بعد الصراع في مرحلة هشه، لكنها لا تنتمي الى المرحلة الاخطر من الصراع العنيف، وبالتالي فهي أقل احتمالية لتلقي نفس القدر من الاهتمام والمساعدات كدولة لم يتم تصنيفها على أنها مرحلة ما بعد الصراع. وثالثًا، لا يشير مفهوم ما بعد الصراع الى نوع الصراع الذي انتهى. فبالنسبة للصراعات الداخلية، فأن المصطلح أقل غموضًا بمعنى أنه لا توجد حاجة للإشارة الى دول مختلفة.[1] اذ في الحروب الدولية الكبرى ، يمثل الاستسلام الرسمي و / أو وقف الأعمال العدائية عن طريق التفاوض و / أو محادثات السلام التي تعقبها معاهدة سلام علامة "نهايات" محتملة للنزاعات. لكن في حالة الحروب داخل الدول، والتي هي موضوع البحث، فأن الأمر ليس بهذه البساطة. اذ لا تنتهي عادة الأعمال العدائية فجأة، وبعد ذلك يسود سلام كامل. قد يكون هناك "سلام" متفق عليه ولكن القتال غالبًا ما يستمر على مستوى منخفض أو بشكل متقطع، ويستأنف بقوة بعد مدة قصيرة. ومثال على ذلك، تقدم التطورات التي حصلت في سريلانكا خلال العام 2010 مثالاً على ذلك، بينما استغرقت التحركات في إيرلندا الشمالية 15 عامًا نحو السلام. وكثيرا ما تخرج المحاولات الحقيقية للتوصل الى السلام عن مسارها من قبل "المفسدين" - الذين غالبا ما يتحولون الى مجموعات متمردة منشقة ليست مستعدة بعد أو مستعدة للتخلي عن الصراع المسلح.[2]

لهذا فأن النهج الادق لتصور مشهد ما بعد الصراع هو رؤيته ليس على انه محدد بمدة محددة بالحدث، بل عملية تنطوي على تحقيق مجموعة من معالم السلام. وهنا ينبغي النظر الى البلدان الخارجة من صراع على انها تقع على طول سلسلة انتقالية (حيث تتحرك في بعض الاحيان الى الوراء)، وبذلك فأن هذه البلدان والمجتمعات لا يمكن ان توصف على انها "في حالة صراع" او في حالة "سلام".

ما بعد الصراع هو مصطلح مضلل بشكل خطير. على الرغم من أن الحرب ربما تكون قد انتهت، إلا أن الصراع مستمر بالتأكيد في ما يسمى بظروف ما بعد الصراع. علاوة على ذلك ، تظهر صراعات جديدة ، بينما قد تستمر أيضًا أشكال مختلفة من العنف. وفي الواقع، قد يؤدي التركيز القوي على حالة "ما بعد الصراع" كفترة متميزة الى التعتيم على الاستمرارية بين صراعات ما قبل الحرب والحرب وما بعد الحرب في المجتمعات. ومن المهم، أن نرى الصراع ومراحل ما بعد الصراع على أنها مظاهر مختلفة للصراعات المستمرة على السلطة والهوية والموارد. فضلا عن ذلك، نود أن نسلط الضوء على مشكلة استخدام كلمة "الصراع" في صيغة المفرد في دراسة أوضاع ما بعد الصراع، حيث قد يعطي هذا انطباعًا خاطئًا بأن هناك صراعًا واحدًا في مجتمع شهد الحرب. الا إن الفهم السياقي الأقرب، على العكس من ذلك ويكشف عن وجود تعدد في المصالح والجهات الفاعلة المتضاربة التي تحتاج الى فهم حالة " ما بعد الصراع " بشكل كامل.[3]

1 Marie-Soleil Frere & Nina Wilen, Infocore Definitions: Post-conflict, working paper, European Framework Program of the European Commission, 2015, p. 2 . https://www.infocore.eu/wp-content/uploads/2016/02/def_post-conflict.pdf

2 Brown, G., Langer, A., Stewart.F., (2011). "A Typology of Post-conflict Environments", Centre for Research on Peace and Development, Working Paper , p 4. Available at: https://lirias.kuleuven.be/bitstream/123456789/330374/1/wp01.pdf,

3 Jonas Lindberg & Camilla Orjuela, Corruption in the aftermath of war: an introduction, Third World Quarterly, Vol. 35, No. 5, 2014, P. 726. https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/01436597.2014.921421

كل ما سبق هو توصيفات وحقائق تتشكل بمجموعها عناصر تعريف مجتمعات ما بعد الصراع. وعليه يمكن ان نعرف تلك المجتمعات على انها المجتمعات التي تشهد بداية حدوث صراعات لأسباب سياسية او دينية او عرقية او اقتصادية وغيرها بعد اخلال توازن القوى الداخلي بين الاطراف المتنافسة محليا، ثم تتصاعد لتشهد ذروة اعمال العنف، ثم تبدأ محاولات انهاء الصراع واعلان السلام. مع الاخذ بنظر الاهتمام ان اعلان السلام لا يعني انتهاء الصراع الذي غالبا ما يكون مستمر بشكل منخفض او بشكل متقطع او اقل حدة وربما يستأنف على نطاق اوسع بعد مدة قصيرة اذا ما اخفقت جهود الانتقال الى السلام.

المطلب الثاني: خصائص مجتمعات ما بعد الصراع

مجتمعات ما بعد الصراع تختلف عن بعضها البعض في نواحٍ مهمة عدة، إلا أنها تواجه جميعًا مشاكل مشتركة، بما في ذلك معالجة الجرائم التي ارتكبت أثناء الصراع، وإعادة تشكيل حكومة فاعلة، وتضميد العداوات والانقسامات المتبقية داخل المجتمع. وفضلا عن قضايا ما بعد الصراع ، تنشغل هذه المجتمعات أيضًا بمعالجة مشاكل مثل الفقر والفساد والافتقار الى البنية التحتية وغيرها.[1]

عليه يمكن الحديث عن خصائص لا نهاية لها لمجتمعات ما بعد الصراع وتتراوح ما بين سياسية – امنية، واقتصادية ، واجتماعية وغيرها. واتساقا مع موضوع البحث، سيتم التركيز على الخصائص العامة التي تقود الى حدوث المشاكل الاقتصادية بمجملها، ثم الخصائص الاقتصادية. وينبغي التنبيه الى ان الكثير من هذه الخصائص هي دوافع لتصاعد الصراع وعدم الاستقرار في الوقت نفسه.

1- ضعف سيادة القانون

مؤكد ان اختلال توازن القوى – بمختلف ابعاده السياسية والاقتصادية وغيرها – داخليا هو احد ابرز عوامل الصراع. ومن الطبيعي ان هذا الاختلال ناجم عن تراخي قدرة مؤسسات الدولة على انفاذ القانون.[2] ويتسمر هذا العامل في تغذية الصراع داخل المجتمع الى ان يتحول الى خاصية يختص بها ذلك المجتمع. وهذا العنصر او هذه الخاصية تعمل على توليد خصائص اخرى في جوانب الحياة العامة كافة، ومنها الجانب الاقتصادي. حيث يسود سوء التوزيع، وسوء استثمار الموارد، وخراب البنية التحتية، وانخفاض متوسط دخول الافراد. وهذا نتاج طبيعي لفوضى وعدمية هدف السياسات الاقتصادية.

1 David Tolbert, Andrew Solomon, United Nations Reform and Supporting the Rule of Law in Post-Conflict Societies, Harvard Human Rights Journal, Harvard Law School, USA, Vol. 19 , 2006, P30. https://harvardhrj.com/wp-content/uploads/sites/14/2020/06/19HHRJ29-Tolbert.pdf

2 See more: Balakrishnan Rajagopal, Invoking the Rule of Law in Post-conflict Rebuilding: A Critical Examination, William & Mary Law Review, Vol. 49, Issue 4, Article 10, 2008, P. 1349-1350.
https://scholarship.law.wm.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1145&context=wmlr

وعلى الرغم من الاموال والجهود البشرية الكبيرة والتضحيات خلال سنوات الصراع او ما بعده، كانت المبادرات الرامية الى تعزيز سيادة القانون في العديد من المجتمعات الخارجة من الصراع مخيبة للآمال في كثير من الأحيان من حيث نتائجها وتأثيرها. وهناك العديد من الأسباب وراء ذلك، بما في ذلك الأسباب الخاصة ببلدان ما بعد الصراع ، مثل مدى التزام القادة المحليين بإصلاحات سيادة القانون ونظر الجمهور إليها على أنها فعالة وشرعية. لكن هناك ثلاثة أسباب اساسية شاملة تميل الى التكرار عبر المجتمعات المختلفة:[1]

الاول/ المجتمعات التي دمرتها الصراعات العنيفة، فأن بناء حكم القانون، على نطاق واسع، أمر صعب للغاية. وفي مجتمعات ما بعد الصراع على وجه الخصوص حيث فقدت المؤسسات السياسية مصداقيتها، فأن المؤسسات القانونية غير موثوق بها بشكل مطلق، والبنى التحتية مدمرة، ويتطلب التغيير الإيجابي عمومًا التزامات هائلة بالوقت والطاقة والموارد. وقد يتنافس المفسدون على السلطة والموارد وقد يعارض القادة المحليون الإصلاحات. قد يستغرق التغلب على الارتياب العام وبناء المؤسسات الجديرة بالثقة سنوات عديدة.

الثاني/ السبب الثاني لفشل الجهود السابقة في مجال سيادة القانون هو الميل الى التركيز على المؤسسات الرسمية - الوسائل - مع عدم التقدير الكافي للتعقيدات الكامنة وراء بناء سيادة القانون، في وقت تبرز الحاجة الى التركيز على تصورات المواطنين العاديين وتعزيز الالتزامات الثقافية بفكرة سيادة القانون ذاتها.

الثالث/ السبب الثالث هو تجزئة برامج سيادة القانون. تركز الوكالات والمنظمات المختلفة بشكل مفهوم على مجالات تخصصها وخبراتها، مثل تحسين الشرطة، أو المحاكم، أو السجون، أو إصلاح القواعد القانونية. ولكن في كثير من الأحيان تفشل هذه الجهود في إيلاء الاهتمام الكافي لكيفية ارتباط المؤسسات والإصلاحات المختلفة ببعضها البعض أو بالنظام السياسي الأكبر الذي تكون جزءًا لا يتجزأ منه.

2- الفساد

يعد الفساد مصدر قلق كبير للناس والمجتمعات لأنه يخاطر بتقويض شرعية الدولة، ويفاقم عدم المساواة، وتوليد عدم الثقة بين مختلف الفئات الاجتماعية، وجعل التنمية أقل استدامة. ويعد الفساد إشكالية بشكل خاص في المجتمعات التي مرت بصراعات عنيفة، وتكافح من أجل إعادة بناء المؤسسات واستعادة الثقة الاجتماعية والتعافي الاقتصادي. يؤثر الفساد ويتم تمكينه في مجتمعات ما بعد الصراع بعدة طرق. لقد قيل إن المستويات العالية من الفساد - سواء بين القادة السياسيين أو في الإدارات المحلية - قد تهدد شرعية نظام ما بعد الحرب من خلال إعاقة جهود إعادة الإعمار وتأجيج المظالم، وبالتالي المخاطرة بتقويض جهود المصالحة. وبينما يتم دمج تدابير مكافحة الفساد بشكل متزايد في برامج ما بعد الصراع، غالبًا ما تسود هياكل مرحلة الصراع وممارسات الفساد. في الواقع، يُنظر أحيانًا الى غض الطرف عن أنواع مختلفة من الفساد على أنه ضروري للحفاظ على سلام هش، في حين أن تدفق الأموال الأجنبية لدعم إعادة الإعمار قد

1 Jane Stromseth, Post-conflict Rule of Law Building: The Need for a Multi-Layered, Synergistic Approach, William & Mary Law Review, Vol. 49, Issue 4, Article 13, 2008, P. 8.

يزيد من فرص الفساد. وبالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات ما بعد الصراع ، فأن الفساد الواسع النطاق للقادة والفساد الصغير الذي يؤثر على حياتهم اليومية يجعلهم يميلون الى المساهمة في الشعور بالعجز الذي يؤثر على طريقة فهمهم والمشاركة في النزاعات الاجتماعية والمصالحة.[1] وكذلك تنتشر في مجتمعات ما بعد الصراع اكثر انماط الفساد تأثيرا الا وهو الفساد السياسي، الذي يشارك فيه أشخاص يمارسون شكلاً من أشكال السلطة العامة.[2]

3- العنف المتقطع (السلام الهش):

في مجتمعات ما بعد الصراع، لابد من توضيح أننا نشير الى الدول/ المجتمعات التي توصلت الى اتفاق سلام رسمي، على الرغم من أن العنف، بما في ذلك الصراع المسلح قد لا يزال منتشرًا. وفي حين أن اتفاقيات السلام لا تضع حداً للعنف بالضرورة، وقد لا يكون التمييز بين الصراع وما بعد الصراع ذا مغزى للأفراد على الأرض المستمرين في معاناة العنف في مرحلة "ما بعد الصراع"، فأن اتفاقيات السلام تضع إطارًا يمكن أن يتخذه السلام بموجبه.

4- الاداء المؤسساتي الهش للدولة

من الطبيعي ان يقود احتدام الصراعات الى الهشاشة في كل جوانب الاداء لمؤسسات وسلطات الدولة، وحتى بعد دخول مرحلة ما بعد الصراع، تكون الدولة ضمن تصنيف (الدولة الهشة fragile state). وتتمثل أهم وظائف الدولة في الحد من الفقر في السيطرة على اقليم الدولة، والسلامة والأمن، والقدرة على إدارة الموارد العامة، وتقديم خدماتها الأساسية، والقدرة على حماية ودعم الفقراء. وتعرف وزارة التنمية الدولية البريطانية "الدولة الهشة" تلك التي لا تستطيع فيها الحكومة أو لن تقدم وظائف أساسية لغالبية شعبها بما في ذلك الفقراء.[3]

هذه السمات ليست الوحيدة، بل هناك سمات اخرى تختلف من دولة / مجتمع الى اخر وتتباين مستوياتها وفقا لأوضاع كل بلد. وتتباين مخرجات الصراع وعوامل التصعيد من حالة الى اخرى مثل انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات المختلفة الناشئة عن خطورة حالات الصراع، فضلا عن اهمال تلك الحقوق. الا ان السمات اعلاه هي اساسية لفهم تأثير مخرجات الصراع على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثالث: العدالة الاقتصادية واعادة تأكيد الحقوق الاقتصادية في مجتمعات ما بعد الصراع

بما ان العدالة الاقتصادية هي احد عناصر العدالة الاجتماعية واحد مكونات اقتصادات الرفاهية ، فأن فكرة العدالة الاقتصادية، من الناحية التاريخية والنظرية، تعني أن جميع الناس يجب أن يتمتعوا بفرص متساوية للوصول إلى الثروة

1 Jonas Lindberg & Camilla Orjuela, Op, Cit, P. 724.

2 Christine Cheng and Dominik Zaum, Selling the peace? Corruption and post-conflict peacebuilding, University of Reading , Routledge, UK, 2011, P. 2. http://centaur.reading.ac.uk/23482/1/067_01_Corruption_01.pdf

3 Provision of Infrastructure in Post Conflict Situations, Report was produced by Mott MacDonald to Department for International Development, UK. 2005, P. 1 .
https://www.icafrica.org/fileadmin/documents/Knowledge/DFID/Provision%20of%20Infrastructure%20in%20Post%20Conflict%20Situations.pdf

والصحة والرفاهية والعدالة في الامتيازات والفرص بغض النظر عن ظروفهم القانونية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها. كذلك تعني في كثير من الأحيان إعادة توزيع الثروة والدخل والفرص الاقتصادية على جميع الافراد.

المطلب الاول: عناصر العدالة الاقتصادية

تستوحى عناصر العدالة الاقتصادية من المبادئ السالف ذكرها. ويمكن أن يشمل تحقيق العدالة الاقتصادية معالجة الفجوات في الأجور وأوجه القصور الأخرى في مكاسب الأفراد. على سبيل المثال، قد يكون هناك أفراد من القوى العاملة يعملون في وظائف لا تستفيد استفادة كاملة من مهاراتهم. ويؤدي هذا عادةً الى حصول العمال على أجور لا تعكس إمكاناتهم وقدراتهم المهنية. ونتيجة لذلك، فأنهم لا يكسبون أعلى دخل يمكنهم تحقيقه. ومثل هذه الخسارة في الأجور المحتملة تخلق عدم كفاءة في الاقتصاد لأن هؤلاء العمال لن يكون لديهم الدخل للمشاركة الى أقصى حد في الاقتصاد. إذا وصل عدم الكفاءة هذا الى حجم كبير - حيث لا تشتري أجزاء كبيرة من السكان السلع والخدمات التي ربما أنفقوا عليها أرباحهم - فقد يؤدي ذلك الى إبطاء الاقتصاد.

لكل فرد الحق في المشاركة في الحياة الاقتصادية للمجتمع. وتتطلب العدالة الأساسية ضمان حد أدنى للناس من المشاركة في الاقتصاد. ومن الخطأ استبعاد شخص أو مجموعة بشكل غير عادل أو عدم القدرة على المشاركة أو المساهمة في الاقتصاد. على سبيل المثال، الأشخاص القادرين والراغبين، ولكن لا يمكنهم الحصول على وظيفة، يُحرمون من المشاركة التي تعد حيوية للغاية في التنمية البشرية. لأنه من خلال التوظيف، يلبي معظم الأفراد والأسر احتياجاتهم المادية، ويمارسون مواهبهم، وتتاح لهم الفرصة للمساهمة في المجتمع الأكبر. هذه المشاركة لها أهمية خاصة لأنها وسيلة تنضم من خلالها الفئات المختلفة الى المضي قدمًا في النشاطات الاقتصادية.[1]

وعناصر العدالة الاقتصادية ينظر لها في كثير من الاحيان على انها اساليب لتحقيق العدالة الاقتصادية. وهي بذات الوقت تقود الى تعزيز النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية. ويمكن ايجاز اهم تلك العناصر بالآتي:

1- المساواة في الدخل وعدالة الاجور والمكتسبات: يركز الاقتصاديون بشكل متزايد على الروابط بين تزايد عدم المساواة وهشاشة النمو. وهي علاقة بين عدم المساواة والرافعة المالية والدورة المالية ، التي زرعت بذور الأزمات المالية ؛ ودور عوامل الاقتصاد السياسي (خاصة تأثير الأغنياء) في السماح للفائض المالي بالتضخم قبل الأزمة. في عمل سابق، قام فريق من صندوق النقد الدولي بتوثيق علاقة متعددة العقود عبر البلدان بين عدم المساواة وهشاشة النمو الاقتصادي. اعتمد عمل الفريق على الإجماع المؤقت في الأدبيات على أن عدم المساواة يمكن أن يقوض التقدم في الصحة والتعليم ، وبسبب عدم استقرار سياسي واقتصادي وبالتالي يحد من الاستثمار،

1 United States Catholic Bishops, Economic Justice for All: Pastoral Letter on Catholic Social Teaching and the U.S. Economy, Washington, D.C, 1997, P4.

ويقوض الإجماع الاجتماعي المطلوب للتكيف في مواجهة الصدمات، وبالتالي فأنه يميل الى تقليل وتيرة النمو وقوة تحمله.[1]

2- تكافؤ الفرص في العمل (تعزيز التنوع): وتشير الى فرص العمل المتكافئة، المعروفة أكثر باسم تكافؤ فرص العمل. الغرض من تكافؤ فرص العمل هو "تكافؤ الفرص" وحماية الأشخاص من التعرض للتمييز والتحيز على أساس الخصائص التي لا تتعلق بمدى أهلية الافراد للوظيفة. وتساعد فرص العمل المتكافئة على تقليل الحواجز المحتملة التي قد تمنع مجموعات معينة من الأشخاص من الدخول و / أو التقدم الى مكان العمل ما، وهي عنصر أساس لازدهار التنوع. وتشمل فرص العمل المتكافئة جميع السياسات والتي تهدف الى القضاء على التمييز في عالم العمل، وتنفيذ تلك السياسات. [2]

3- الإصلاح الجوهري للنظام الضريبي : يُقصد به جعل النظام الضريبي أكثر عدلاً وذكاءً وبساطة، ليكون جزء من تدابير جديدة لتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، عبر ما يسمى بضرائب أفضل.

4- مقاربات جديدة للإسكان وتوسيع ملكية الشركات.

فضلا عن ذلك، تختلف اولويات الدول بشأن استراتيجيتها لتحقيق العدالة الاقتصادية طبقا لأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. على سبيل المثال، ما عملت عليه الولايات المتحدة يختلف عما عملت عليه وخططت له المملكة المتحدة بعد عام 2018 في التقرير الصادر عن هيئة العدالة الاقتصادية التي اسست عام 2016 تمهيدا لخروجها من الاتحاد الاوروبي.[3] وكذلك اسكتلندا. [4] ومع ذلك تبقى كل التقارير الوطنية تؤكد على اهمية توصيل الاقتصاد بالعدالة عبر تعزيز فرص العمل ذات الأجور الأفضل والأكثر أمانًا، بما في ذلك تعزيز دور النقابات العمالية، وتنظيم الممارسات غير العادلة في سوق العمل، وتعزيز توازن أفضل بين العمل والحياة، والقضاء على فجوات الأجور وفقا للجنس والعرق وغيرهما.

المطلب الثاني: انفاذ القانون كآلية للمرحلة الانتقالية لضمان الحقوق الاقتصادية (عناصر العدالة الاقتصادية)

كما هي العدالة السياسية، تستفيد العدالة الاقتصادية، من توازن معقد للقوى والعمليات الجماعية، وليس مجرد تسلسل هرمي واحد ثابت ومطلق للسلطة. ويتطلب ذلك اضفاء الصبغة الدستورية على حقوق "حرية التعاقد"، وباقي

1 Jonathan D. Ostry, Andrew Berg, Charalambos G. Tsangarides, Redistribution, Inequality, and Growth, IMF, April 2014, P. 4 - 15. https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1402.pdf

2 Guideline on Equal Employment Opportunity in Indonesia, Ministry of Manpower and Transmigration, Republic of Indonesia, 1 edition, ILO Jakarta Office, 2005, P. 11.

3 IPPR Commission on Economic Justice, Prosperity and Justice: A Plan for the New Economy (Report), UK, 2018, https://www.ippr.org/files/2018-08/1535639099_prosperity-and-justice-ippr-2018.pdf

4 Institute for Public Policy Research IPPR / Scotland, Prosperity and Justice: What does the IPPR Commission on Economic Justice mean for Scotland (Report), 2018, https://www.ippr.org/files/2018-08/cej-scotland.pdf

عناصر العدالة الاقتصادية، لكي تطغي تلك لحقوق على السلطات التشريعية والسلطات المنتخبة، وليكون للدستور قدرة على توجيه العمليات التشريعية نحو سياسية اقتصادية اكثر انصافا وفائدة على نطاق اوسع.[1]

ولإنفاذ القانون دور مباشر وغير مباشر في ضمان تحقيق عناصر العدالة الاقتصادية، فأن المبدأ الهيكلي للقوة الاقتصادية للدولة يدافع عن شرعية السلطة القضائية ليس فقط للحماية، بل أيضًا لإعلام وتحويل الخيارات الخاصة غير الرسمية من خلال إنفاذ عام هادف للقانون. وتؤثر عملية حل النزاعات والخلافات حول الحقوق الاقتصادية، لا محالة، على الجوهر الاقتصادي لتلك الحقوق. ومن المرجح أن يشجع ضعف الإنفاذ العام للحقوق الاقتصادية ليس الخيار الفردي لتعظيم الموارد فحسب، بل يشجع على اقتصاد تتنافس فيه الشركات باستخدام الاحتيال أو وسائل أخرى لحرمان الخيارات الاقتصادية الفردية العقلانية.[2] وان ربط رؤية موسعة للعدالة الاقتصادية بالقيم والسلطة الدستورية يمكن أن يكون خطوة مهمة نحو بناء تحالفات سياسية قادرة على إعادة تشكيل الحقوق الاقتصادية وضمانها لجميع الافراد. لذا من الأهمية بمكان دراسة مسألة الحماية القانونية وسبل الانتصاف لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك السبل التي يمكن وينبغي أن تضمنها آليات وعمليات العدالة الانتقالية.[3]

تتضمن العديد من اتفاقيات السلام الأخيرة بالفعل التزامات محددة بحقوق الإنسان. وهي تركز بشكل عام على الحقوق المدنية والسياسية ، ونادراً ما تغطي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، لا يوجد سبب يمنع اتفاقات السلام من تضمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل منهجي. اتفاقية السلام في غواتيمالا (1996) هي مثال رئيس في هذا الصدد لأنها تحدد المعايير وتنص على أهداف محددة لتحقيق مختلف الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، حقوق الشعوب الأصلية. كما يوضح الأساس المنطقي لتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بوضوح في غواتيمالا في مرحلة ما بعد الصراع، مع الاعتراف بأن انتهاكات هذه الحقوق وانعدام العدالة الاجتماعية قد مثلت مصدرًا للصراع وعدم الاستقرار وأن احترامها شرط مسبق للتنمية والسلام.[4]

فضلا عن ان الاهتمام الذي يجب أن يولى للدساتير واتفاقيات السلام ، ينبغي فحص التشريعات الرئيسة للتأكد من أنها موجهة نحو تعزيز مساءلة الدولة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اذ إن ضمان وجود القوانين،

1 Martha T. McCluskey, Constitutional Economic Justice: Structural Power for "We the People ", *Yale Law & Policy Review,* Yale Law School, Yale University, United Kingdom, Vol. 35, No. 1 (fall 2016), p. 273: https://core.ac.uk/download/pdf/84123327.pdf

2 Martha T. McCluskey, Op., Cit., p 291.

3 Louise Arbour, ECONOMIC AND SOCIAL JUSTICE FOR SOCIETIES IN TRANSITION, INTERNATIONAL LAW AND POLITICS, New York University School of Law Center for Human Rights and Global Justice and by the International Center for Transitional Justice, Working Paper No. 10, 2006, P. 11. https://chrgj.org/wp-content/uploads/2016/09/WPS_NYU_CHRGJ_Arbour_-Final.pdf

4 Louise Arbour, Op., Cit., P. 14.

التي تضمن هذه الحقوق لجميع السكان، من شأنه أن يقطع شوطًا طويلاً في معالجة الأنماط التمييزية وعدم المساواة ، كما أنه سيكمل سبل الانتصاف والتعويض الحالية المقدمة للضحايا من خلال آليات العدالة الانتقالية القائمة.[1]

الخاتمة

ركز الاقتصاد تقليديًا على تحليل الإنتاج والاستهلاك أكثر من تركيزه على تقييم عدالة النتائج الاقتصادية. ومع ذلك، فان العدالة الاقتصادية هي قيمة مهمة للأفراد والمجتمعات، والندرة تعني أنه لا يمكن إشباع كل الرغبات. وقد يولّد النظام الاقتصادي درجة عالية من عدم المساواة. يرى بعض الناس أن عدم المساواة نتيجة حتمية أو مرغوبة للسلوك الاقتصادي العادي. في حين يرى آخرون أن درجة عدم المساواة الاقتصادية في مجتمع اليوم غير مقبولة أخلاقياً.

تدور العدالة الاقتصادية حول التأكد من أن فوائد هذا النمو تذهب الى الناس عامة بدلاً من القلة التي تهدف للربح، ويكون الاقتصاد موجود لخدمة المجتمع، وليس العكس. هذا يعني أنه بمرور الوقت، يجب أن يزيد الاقتصاد من حصة الدخل القومي التي تذهب للأجور، فالاقتصاد الذي يضع المزيد من الأجور لديه القدرة على النمو بشكل أسرع من خلال إنشاء دائرة فاضلة.

سياسات وعناصر العدالة الاقتصادية لا يمكن لها العمل بمفردها في مجتمعات ما بعد الصراع، بل هناك سياسات اخرى تكون مع العدالة الاقتصادية داعمة لإحلال السلام وتجاوز مرحلة الصراع. فالسلطات في المجتمعات الخارجة من الصراع تتبنى رؤية موحدة وهي عبارة عن تشكيلة من الاجراءات. والاطار العام لهذه الاجراءات هو اقرار اجراءات العدالة الانتقالية وتنفيذها على ارض الواقع. فهي تساعد في تحويل الفئات المضطهدة الى مجتمعات حرة من خلال معالجة مظالم الماضي من خلال تدابير من شأنها تأمين مستقبل عادل. وتشكل العدالة الاقتصادية احد اهم اركان تحقيق العدالة في أطارها العام. ومن دونها (العدالة الاقتصادية) كثيرا ما تشوب العدالة الانتقالية، ذات الاجراءات القانونية، انتهاكات للحقوق السياسية والاقتصادية. ولذلك يلاحظ ان كثير من حالات الصراع ومظاهره لا تختفي بسرعة بمجرد اعلان السلام. ولهذا لا يمكننا القول ان مجتمعات ما بعد الصراع قد تدخل السلام التام بمجرد اعلان السلام.

معروف ان العوامل الاقتصادية هي احد اهم العوامل التي ساهمت في ظهور صراعات محلية في دول عدة من العالم، كما ان كثير من تداعيات الصراع والعنف تتجسد بمظاهر اقتصادية تنعكس على فئات واسعة من السكان، وبالتالي تنعكس على حالة الاقتصاد ككل وتظهر بوضوح في تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي. فعندما يشهد الاقتصاد تباطؤًا ، فإن أولئك الذين هم من بين أفقر الناس هم من يواجهون أشد الأضرار، مقارنة بمن هم أكثر ثراءً.

ان خطورة حالات الصراع وما ينتج عنها من انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤكد على الأهمية الأساسية لادعاء أن الحكومات ، جنبًا الى جنب مع المجتمع الدولي، تسعى الى إنشاء مؤسسات ديمقراطية في مجتمعات ما بعد الصراع، فلا ينبغي لها إهمال هذه الحقوق. والأهم من ذلك، لا ينبغي للحكومات أن تفترض أن الفئات الضعيفة ستحقق أداءً أفضل في متابعة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر من جماعات اخرى في ضمان احترام

1 Louise Arbour, Op., Cit., P. 15.

حقوقها الاقتصادية والسياسية. والحقوق الاقتصادية تعكس الافتراض بأن هذه الحقوق ليست استحقاقات ولكنها توقعات طموحة يجب الوفاء بها من خلال العمليات التي يحركها السوق أو السياسات وحدها.

تتمثل إحدى محاولات تحقيق العدالة الاقتصادية في نظام الضرائب التصاعدية، حيث تزداد النسبة الضريبية مع زيادة مبلغ الدخل الأساس للفرد. والهدف من الضرائب التصاعدية هو معالجة عدم المساواة في الدخل وتوفير الأموال للخدمات الاجتماعية والبنية التحتية العامة والتعليم. وأن ائتمان الدخل المكتسب، والإسكان الميسور التكلفة، والمساعدات المالية القائمة على الحاجة هي أمثلة أخرى لمؤسسات العدالة الاقتصادية.

تشمل الإجراءات التي يمكن أن تخدم العدالة الاقتصادية أيضًا الجهود المبذولة لإنهاء الفجوات في الرواتب التي يحركها النوع الاجتماعي وتوفير إعداد وتعليم أكثر شمولاً للوظيفة لشرائح السكان منخفضة الدخل والمعرضة للخطر. ورفع أجور العمال الذين يتقاضون أجوراً أقل هو طريقة أخرى مقترحة لخدمة العدالة الاقتصادية.

لائحة المراجع:

1. القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية 15.
2. جميل صليبيا، المعجم الفلسفي ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص59.
3. ستيفن ديلو وتيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010، ص 542.
4. سيباستيانو مافيتونيه، عالم افضل : العدالة العالمية ما بين اسطورة الدولة "لفياثان" والمدنية الكونية – كتابات في الفلسفة السياسية، ترجمة: د. جهاد توفيق الشعيبي وشيرين عبد الرحمن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، 2020، ص 21.
5. السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص121.
6. صموئيل فريمان (تحرير)، اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة: جون رولز نموذجاً، ترجمة : فاضل جكتر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت ، 2015، ص ص 342-343.
7. علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية: كشف لما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معا، دار ومكتبة عدنان (بغداد) واخرون ، ط 1 ، 2015، ص ص 206- 209.
8. Institute for Public Policy Research IPPR / Scotland, Prosperity and Justice: What does the IPPR Commission on Economic Justice mean for Scotland (Report), 2018, https://www.ippr.org/files/2018-08/cej-scotland.pdf
9. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Social Justice in an Open World: The role of the United Nations, New York, 2006.
10. World Bank, World development report 2011 : conflict, security, and development, 2011, The International Bank for Reconstruction and Development/ the World Bank, Washington, DC. 2011. https://documents1.worldbank.org/curated/en/848241468158721377/pdf/622550PUB0ARAB000public00BOX361476B.pdf
11. Steven G. Medema and Warren J. Samuels, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2003.
12. Anthony Scaperlanda, Matters of Economic Justice, Review of Social Economy, , Volume 57, Issue 4, Association for Social Economics, Taylor & Francis, Ltd., p. 419, USA, 1999: https://www.jstor.org/stable/29770031?seq=1
13. Balakrishnan Rajagopal, Invoking the Rule of Law in Post-conflict Rebuilding: A Critical Examination, William & Mary Law Review, Vol. 49, Issue 4, Article 10, 2008. https://scholarship.law.wm.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1145&context=wmlr
14. Brown, G., Langer, A., Stewart.F., (2011). "A Typology of Post-conflict Environments", Centre for Research on Peace and Development, Working Paper , p 4. Available at: https://lirias.kuleuven.be/bitstream/123456789/330374/1/wp01.pdf,
15. Christine Cheng and Dominik Zaum, Selling the peace? Corruption and post-conflict peacebuilding, University of Reading , Routledge, UK, 2011. http://centaur.reading.ac.uk/23482/1/067_01_Corruption_01.pdf

16. Colleen Lundy Katherine van wormer, Social and economic justice, human rights and peace The challenge for social work in Canada and the USA, International Social Work journal, the International Association of Schools of Social Work (IASSW), the International Council on Social Welfare (ICSW) and the International Federation of Social Workers (IFSW), Sage publications, Volume 50 Issue 6, November 2007, https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0020872807081899
17. David Milker, Stanford Encyclopedia of Philosophy, Center for the Study of Language and Information, Stanford University, 2017 . https://plato.stanford.edu/entries/justice/
18. David Tolbert, Andrew Solomon, United Nations Reform and Supporting the Rule of Law in Post-Conflict Societies, Harvard Human Rights Journal, Harvard Law School, USA, Vol. 19 , 2006. https://harvardhrj.com/wp-content/uploads/sites/14/2020/06/19HHRJ29-Tolbert.pdf
19. Derick W. Brinkerhoff, Rebuilding governance in failed states and post-conflict societies: core concepts and cross-cutting themes, public and administration and development, Volume 25,Issue1, John Wiley & Sons, Ltd. , 2005, Washington, DC 20036, USA. https://www.researchgate.net/publication/261797193_Rebuilding_Governance_in_Failed_States_and_Post-Conflict_Societies_Core_Concepts_and_Cross-Cutting_Themes
20. Edward J. O'Boyle, THE LEGACY OF SOLIDARIST ECONOMICS IN THE UNITED STATES, Mayo Research Institute, USA,, https://www.mayoresearch.org/files/JESUIT%20LEGACY%20jul%2030%202015.pdf
21. Edward J. O'Boyle, Principles of Economic Justice: Marketplace and Workplace Applications, Forum for Social Economics, Volume 34, Numbers 1 and 2, Fall 2004, Spring 2005. https://www.researchgate.net/publication/23961969_Principles_of_Economic_Justice_Marketplace_and_Workplace_Applications .
22. Guideline on Equal Employment Opportunity in Indonesia, Ministry of Manpower and Transmigration, Republic of Indonesia, 1 edition, ILO Jakarta Office, 2005.
23. Guillermina Jasso, Clara Sabbagh, and Kjell Y. Törnblom, DISTRIBUTIVE JUSTICE, New York University, University of Haifa, ETH Zurich, March 2015, https://www.researchgate.net/publication/297713848_Distributive_Justice
24. IPPR Commission on Economic Justice, Prosperity and Justice: A Plan for the New Economy (Report), UK, 2018, https://www.ippr.org/files/2018-08/1535639099_prosperity-and-justice-ippr-2018.pdf
25. Jane Stromseth, Post-conflict Rule of Law Building: The Need for a Multi-Layered, Synergistic Approach, William & Mary Law Review, Vol. 49, Issue 4, Article 13, 2008.
26. Jonas Lindberg & Camilla Orjuela, Corruption in the aftermath of war: an introduction, Third World Quarterly, Vol. 35, No. 5, 2014. https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/01436597.2014.921421
27. Jonathan D. Ostry, Andrew Berg, Charalambos G. Tsangarides, Redistribution, Inequality, and Growth, IMF, April 2014. https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1402.pdf
28. Louise Arbour, ECONOMIC AND SOCIAL JUSTICE FOR SOCIETIES IN TRANSITION, INTERNATIONAL LAW AND POLITICS, New York University School of Law Center for Human Rights

and Global Justice and by the International Center for Transitional Justice, Working Paper No. 10, 2006. https://chrgj.org/wp-content/uploads/2016/09/WPS_NYU_CHRGJ_Arbour_-Final.pdf

29. Marc Fleurbaey, Economics and Economic Justice, Stanford Encyclopedia Philosophy, Stanford University , 2016 https://plato.stanford.edu/entries/economic-justice/
30. Marie-Soleil Frere & Nina Wilen, Infocore Definitions: Post-conflict, working paper, European Framework Program of the European Commission, 2015. https://www.infocore.eu/wp-content/uploads/2016/02/def_post-conflict.pdf
31. Martha T. McCluskey, Constitutional Economic Justice: Structural Power for "We the People ", *Yale Law & Policy Review,* Yale Law School, Yale University, United Kingdom, Vol. 35, No. 1 (fall 2016) : https://core.ac.uk/download/pdf/84123327.pdf
32. Matthias Lenning, The concept of justice in the history of economic thought, University of Frankfurt, Germany, 2011. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1855801#
33. Mubyarto, Social and economic Justice, Bulletin of Indonesian Economic Studies, Vol. 20, issue 3, 1984 : https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/00074918412331334682
34. Provision of Infrastructure in Post Conflict Situations, Report was produced by Mott MacDonald to Department for International Development, UK. 2005. https://www.icafrica.org/fileadmin/documents/Knowledge/DFID/Provision%20of%20Infrastructure%20in%20Post%20Conflict%20Situations.pdf
35. Robert Nozick, Distributive Justice, Philosophy & Public Affairs, Vol. 3, No. 1 (Autumn, 1973), Wiley Subscription Services, Inc., USA. https://www2.southeastern.edu/Academics/Faculty/jbell/distributivejustice.pdf .
36. Sandra L. Combs, The American dream: divisible economic Justice for all, Race, Gender & Class, University of New Orleans, Volume 22, Number 1-2, 2015 . https://n9.cl/fz31f
37. United States Catholic Bishops, Economic Justice for All: Pastoral Letter on Catholic Social Teaching and the U.S. Economy, Washington, D.C, 1997.
38. Adam Hayes Economic Justice, Investopedia , 2020, https://www.investopedia.com/terms/e/economic-justice.asp
39. Sandro Galea, On economic Justice, Boston University School of Public Health, 2017. https://www.bu.edu/sph/news/articles/2017/on-economic-justice/

سياسات سعر الصرف الأجنبي وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة السودان خلال الفترة (1979 م – 2017 م)

Foreign exchange rate policies and their impact on foreign direct investment
The study of Sudan during the period (1979 AD - 2017 AD)

د. صلاح محمد ابراهيم أحمد

أستاذ الاقتصاد المشارك، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الابيض، السودان

الملخص:

يعاني السودان كثيرا من ضعف الاستثمارات الاجنبية المباشرة , والمشكلات التى تعيق سياسات سعر الصرف الاجنبي , ومن هنا يهدف البحث الى معرفة أثار هذه السياسات على الاستثمار الاجنبي المباشر فى السودان خلال الفترة 1979 م – 2017 م. كما تتبلور المشكلة فى عدم استقرار سياسات سعر الصرف الاجنبي والتدهور المريع فى قيمة العملة المحلية مقابل سعر الصرف الاجنبي , مما أدي الى هروب رؤوس الاموال الى خارج السودان , بسبب تقلبات سياسات سعر الصرف , وتعدد قوانين الاستثمار وكثرة التعديلات التى طرأت عليها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاحصائي القياسي . E views وكما توصل البحث الى أهم النتائج هي وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر , فكلما كان هنالك ارتفاع فى أسعار الصرف كلما أدى ذلك إلى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر. أما أهم التوصيات هي الاستمرار فى إتباع سياسات سعر الصرف المرن المدار , وتشجيع سوق الصرف فى المصارف لاستقطاب تحويلات المغتربين وتسهيل تدفقات النقد الأجنبي. فى المدى البعيد يجب التركيز على تشجيع الإنتاج المحلى عبر حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي , وخلق بيئة مواتية ومناخ ملائم للاستثمار وتطوير الأعمال .

الكلمات المفتاحية : سياسات سعر الصرف الأجنبي , الاستثمار الأجنبي المباشر , المرن المدار , سوق الصرف.

Abstract

Sudan suffers greatly from the weakness of foreign direct investment, and the problems that hinder foreign exchange rate policies. Hence, the research aims to know the effects of these policies on foreign direct investment in Sudan during the period 1979-2017. The problem also crystallizes in the instability of foreign exchange rate policies and the terrible deterioration in the value of the local currency against the foreign exchange rate, which led to the flight of capital out of Sudan, due to the fluctuations of exchange rate policies, the multiplicity of investment laws and the many amendments that have been made to them. The study followed the standard descriptive statistical approach, E views. The research also reached the most important results, which is the existence of an inverse relationship between the exchange rate and the volume of foreign direct investment. The most important recommendations are to continue to follow the policies of the managed flexible exchange rate, and to encourage the exchange market in banks to attract remittances from expatriates and facilitate foreign exchange flows. In the long run, the focus should be on encouraging local production through an integrated package of macroeconomic policies, encouraging foreign investment, and creating a favorable environment and climate for investment and business development.

Keywords: foreign exchange rate policies, foreign direct investment, managed flexibility, exchange market.

مقدمة:

تمثل سياسات سعر الصرف الاجنبي فى السودان الطريق الفاعل وأحد أهم المقاييس المستخدمة لتقدير أداء مستوي الاستثمار الاجنبي المباشر . ومعرفة تقلبات سياسات سعر الصرف الاجنبي , وذلك لاهمية وحيوية هذا الامر , فقد أولت السلطات المختصة فى السودان حيزاً كبيراً لهذا الموضوع , لمالازم سعر الصرف الاجنبي من تغييرات وتدهورات سريعة فى سعر الصرف أدي الى تدني قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية , وأيضا عدم تنافسية المنتجات المحلية فى السوق العالمي , وضعف عائدات الصادرات , وغيره من المعوقات التى أثرت بشكل مباشر على ضعف الاستثمار الاجنبي المباشر فى السودان , وكذلك سوء الاوضاع الامنية والاقتصادية والادارية والضمانات الكافية لجذب شركات الاستثمار . ولذا سوف نتناول هذه العقبات بواقعية وشفافية حتى نتعرف على مشكلات سياسات سعر الصرف التى لازمتها تغييرات مستمرة بغرض ايجاد الحلول حتى لاتنعكس تداعياتها على الاستثمار الاجنبي المباشر .

اولاً : أهمية البحث : تبرز أهمية البحث لما لسياسات سعر الصرف الاجنبي من حيوية , فى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة , وتوسيع نافذة الاستثمار الاجنبي , وتبسيط اجراءات وقوانين الاستثمار . كما يمكن تحديد الأهمية فيما يلي :

1- أهمية التطورات فى سياسات سعر الصرف الاجنبي والمراحل التى مرت بها خلال الفترة المشار اليها وتأثير ذلك فى مجال الاستثمار الاجنبي المباشر .
2- أهمية صدور التشريعات القانونية المرنة المتزنة التى تشجع الاستثمار الاجنبي المباشر بحيث تؤدي الى التوافق مع سياسات سعر الصرف .
3- تبرز الاهمية فى الاستمرار فى اتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار كسياسة اسعافية مؤقتة حتى تتمكن البلاد من زيادة الانتاج والانتاجية .

مشكلة البحث : تكمن المشكلة فى ضعف الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب عدم استقرار سياسات سعر الصرف الاجنبي , وضعف السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية , والعقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي , والديون الخارجية المتراكمة ,وغسل الاموال , وتمويل الارهاب .

أهداف البحث : ابراز أثر سياسات سعر الصرف الاجنبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة . معرفة الاجراءات الادارية والقوانين التى تستقطب الشركات ومنظمات الاعمال الدولية .

فرضية البحث : هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف الاجنبي والاستثمار الاجنبي المباشر .

منهجية البحث : إتبع البحث المنهج الوصفي والاحصائي القياسي والحزم التحليلية E views - 10 .

حدود البحث : حدود مكانية السودان , قارة افريقيا . حدود زمنية :الفترة (1979 م – 2017 م) .

طرق جمع بيانات البحث : تم جمع بيانات البحث عن طريق المصادر الاولية والمصادر الثانوية التى تشتمل على الكتب والمراجع والتقارير والعرض الاقتصادي لوزارة المالية .

الدراسات السابقة : توجد عدة دراسات سابقة فى ذات السياق جميعها تطرقت لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

1. دراسة محمد عقيد الماحي محمد بعنوان(28) : (أثر تغييرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات والتضخم والاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة اقتصاد السودان خلال الفترة 1979 م – 2017 م) تهدف الدراسة لمعرفة أثر التغييرات التى يحدثها سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية انفة الذكر وتتطابق مع الدراسة الحالية فى الاستثمار الاجنبي المباشر .

2. دراسة ابتسام محمد عبدالباقي عبدالله واخرون بعنوان(29) : (تحليل العلاقة السببية بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار بنموذج ARDL -دراسة حالة السودان خلال الفترة (1989-2018م)
3. دراسة صلاح محمد ابراهيم . واخرون بعنوان(30) : (أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على أسعار المستهلك ومعدلات التضخم (دراسة تطبيقية السودان (1980 -2014 م) . كل هذه الدراسات تتناول أثر سعر الصرف على الاستثمار الاجنبي , والتضخم , وميزان المدفوعات , وما يترتب من جراء التغييرات التى لازمت سعر الصرف بصورة مستمرة ومزمنة كانت لها الانعكاسات السالبة .

ثانياً : الاطار النظري

سياسات سعر الصرف الاجنبي : تأثر الاقتصاد السوداني فى منتصف السبعينات بنقصا حادا فى موارد العملات الأجنبية، إلى جانب تراكم متأخرات الديون، ولمواجهة هذا الموقف المتأزم حاولت الدولة إجراء إصلاحات اقتصادية فى إطار برنامج مدعوم بمؤسستي صندوق النقد والبنك الدوليين، وتركزت جهود الإصلاح الهيكلي والمؤسسي فى تقليل الاستدانة من النظام المصرفي. كما شهد الاقتصاد السوداني خلال التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين تطورات جذرية وشاملة أدت لتغيرات كبيرة فى هيكل الاقتصاد ومستوى الأداء الاقتصادي حسب المعايير الاقتصادية المعروفة. وأهم مقومات هذا التطور يتمثل فى الفلسفة التي قام عليها الاقتصاد السوداني المتمثلة فى تبني مبادئ الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرة الفردية والحد من دور الحكومة فى الاقتصاد وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليلعب دوره فى استغلال الموارد وتحريك جمود الاقتصاد.

وللوقوف على حقيقة أداء الاقتصاد، لابد من التعرف على مسار مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تعتبر المرآة التي تعكس التفاعل بين العرض الكلي والطلب الكلي، كذلك انعكاسات الاختلال فى التوازن بين عناصر المؤشرات الاقتصادية المتغيرة التي تؤثر على العلاقة بين الطلب والعرض الكليين . [1].

يعتبر سعر الصرف أحد الأدوات المهمة فى السياسة النقدية, بحيث ينبغي أن يعالج بمرونة وفاعلية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة. وأصبحت المحافظة على إستقرار سعر الصرف من أولويات السلطات النقدية خاصة فى الدول النامية التى تعاني من عجز مستمر فى موازين مدفوعاتها, نتيجة لزيادة وارداتها وإنخفاض صادراتها التى تعتمد على تصدير المواد الأولية قليلة العائد وإستيراد السلع المصنعة بأسعار عالية نتيجة لضعف الإنتاج فى تلك الدول[2].

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة بارزة لدى صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية عند صياغة خطط التنمية. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المنافذ الرئيسة لإنجاح عملية التنمية في الأجل الطويل، إلا أن الملاحظ أن صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية لم يولوا الاهتمام المناسب لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الصادرات الصناعية التي تعتبر مصدرا أساسيا ومحركا لدفع عملية النمو الاقتصادي[3]. أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الدور الذي يلعبه في النمو والتنمية في البلدان الفقيرة، ونظرا لأهميته أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإقامة المشروعات التي توفر فرص عمل وتنشط عملية الانتاج حتى تؤدي الى تعظيم حركة الصادرات، وتحديث وتطوير الصناعة المحلية وحمايتها والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة. فأهمية الاستثمار الأجنبي تبدو من خلال آثاره على الدولة

1 عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (2012 م): منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970 -2000م و تصور للرؤية المستقبلية – الجزء الأول ، ص 91.

2 محمد كمال الدين علي (1994م):التحليل المالي والاقتصادي للاسواق المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص87.

3 احمد عقيل الخطيب(2006م):استراتيجيات الاستثمار في سوق الاسهم هيئة الاوراق المالية والسلع، ابوظبي،ص48.

المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر الدولية الأخرى توفيرها[1]. فالاستثمار الأجنبي يعد مصدر لسد فجوة الموارد المحلية وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير، ويمثل أسهل وسيلة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة والحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية التي تساعد في تطوير المنتج وخفض تكاليف الإنتاج[2].

الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر: الدول النامية المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر تقف على أمرين هما فهي في أمس الحاجة إلى إستثمارات أجنبية لسد فجوة الموارد المحلية، ولدفع عملية التنمية الاقتصادية فيها. لكنها تخشى من أن تسبب هذه الإستثمارات آثار سياسية و إقتصادية و إجتماعية، إذا إتجهت هذه الاستثمارات نحو مجالات تمس السيادة الوطنية . تنقسم هذه الآثار إلى إقتصادية وسياسية وتنقسم الآثار الاقتصادية إلى آثار تجميعية أي كلية وآثار جزئية تؤثر على الوحدات الفردية. هنالك آراء مؤيدة للإستثمار الأجنبي المباشر مستندة على آثاره الإيجابية، وهنالك آراء انتقدت هذا النوع من الاستثمارات تخوفاً من آثاره السلبية، وهذا الإختلاف في الرأي يرجع لأساس عقائدي، فالمؤيدون للاستثمارات الاجنبية المباشرة هم في أغلب الأحوال أنصار الفكر الرأسمالي، بينما المعارضون يمثلون الفكر الماركسي[3].

يرى الفريق المؤيد للإستثمارات الأجنبية المباشرة أن فائدة ومنافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية تكمن في التراكم الرأسمالي، والتقدم التكنولوجي ، وتطوير الهياكل الإنتاجية وإصلاح لأوجه الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة , ويستند هذا الرأي على أن : الفجوات الرئيسة التي تسدها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية هي[4].

أ- الفجوة الادخارية: الاستثمارات الاجنبية المباشرة تمثل زيادة على التراكم الرأسمالي يمكن أن يدخر جانبا منها ويتحول إلى استثمارات ترفع معدل التراكم الرأسمالي.

ب- فجوة النقد الأجنبي: الدول النامية تسعى دائما إلى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتعويض المدخرات من ناحية، ولزيادة مواردها من النقد الأجنبي اللازم للإستيراد بوجه عام واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص.

ج- الفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة: حصيلة الضرائب من الشركات الاجنبية سواء كانت ضرائب على الارباح أو ضرائب جمركية يمكن أن يسهم في سد فجوة الايرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام وتمويل مشروعات التنمية.

د- الفجوة التكنولوجية: لسد حاجة الدول النامية من المعرفة الفنية والتقنية والمهارات الادارية والتسويقية، تعتقد الدول النامية أنه لابد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكي تكون وسيلة لنقل التكنولوجيا[5].

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق الوفورات الخارجية , والآثار غير المباشرة والمنافع الاجتماعية للدول المضيفة، والوفورات الخارجية هي عبارة عن المزايا التي تتحقق للدول المضيفة ولا تضعها الشركات المتعددة الجنسيات في الحسبان عند اتخاذها قرارات الاستثمار في هذه الدول، وتحصل الدول المضيفة على تلك المزايا في حالة المنافسة الشديدة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. حيث إن الافراط في تقديم الحوافز والضمانات في هذه الحالة يعني أن جزءاً من هذه المزايا غير

1 هندي منير ابراهيم(2003م):الفكر الحديث في الاستثمار، الاسكندرية، دار المعارف للنشر، ص98.

2 محمد شاكر محمد (2006م): المحافظ والصناديق الاستثمارية، تكوينها وادارتها ندوة هيئة الاوراق المالية والسلع، ابوظبي،ص3.

3 ابهاب عز الدين نديم (1996م): الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الثاني، ص 546.

4 محمد فتحي صقر (1989م): السلوكيات للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية (دراسة تحليلية للتجربة المصرية)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 16.

5 محمد كمال خليل (1997م): الشركات الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة لدوره المتوقع في تنمية الاقتصاد بجمهورية مصر العربية، مؤتمر الشرق الاوسط وشمال افريقيا للاقتصاد والتجارة الدولية وأسواق رأس المال، جامعة طنطا،القاهرة،ص 109.

المباشرة تستحوذ عليها الشركات متعددة الجنسيات. ومن المزايا التي تحصل عليها الدولة من الاستثمار الاجنبي المباشر ما يلي[1]:

1- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال الدور الذي يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتعبيد للطرق المؤدية إلى مواقع ، وتوفير خدمات شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وغيرها من الخدمات.

2- قد يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى خفض التكلفة لمشروعات محلية بتوفير بعض مستلزمات الإنتاج لها.

3- يمنح المستثمر الأجنبي ما يتوفر لديه من خبرة إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية.

4- يساهم المشروع الأجنبي فى زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل فى الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابكية أمامية أو خلفية مع المشروع الأجنبي.

5- مشروعات الاستثمار الأجنبي قد تؤدي إلى تحسين ظروف العمال من حيث زيادة إنتاجيتهم وتحسين مستوى أجورهم .

6- تساهم هذه المشروعات فى علاج ظاهرة إستنزاف العقول البشرية حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرات المميزة الفرصة للعمل فى المشروعات الأجنبية بدلاً من الهجرة للخارج.

7- قد تؤدي مشروعات الاستثمار الاجنبي إلى توفير السلع الإستهلاكية بمستوى جودة مرتفعة وبأسعار أقل نسبيا من المستوردة , الأمر الذى يحقق درجة أعلى من الرفاهية للمستهلك.

من الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر أنه يؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات للدول النامية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية , بما يحقق فائضا للتصدير. و الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية هو زيادة الموارد من النقد الأجنبي، مما يمكن من زيادة الصادرات دون الحاجة إلى زيادة الواردات. أضف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية وخبراتها بشبكة الأسواق الدولية وسمعتها المرتبطة بإسمها وعلامتها التجارية تفتح أمام الدول المضيفة امكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل يعتبر أفضل من القروض الخارجية لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين الناتجة عن التمويل من القروض الخارجية والتي تمثل عبء على ميزان المدفوعات[2].

ان الدراسات التطبيقية التي تناولت (البعد الوظيفي) للشركات متعددة الجنسيات ما زالت محدودة للغاية , كما أن نتائجها جاءت متناقضة فى أحيان كثيرة , بحيث يصعب الإعتماد عليها فى حسم الخلاف والمناقشات الدائرة بشأن تأثير نشاط تلك الشركات على مستويات التوظيف في الدول النامية , فمن ناحية أخري يشير البعض إلى أن الشركات تقوم بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشر التي ينتجها إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول المضيفة , وكذا حجم الفوائض والأرباح المعاد إستثمارها محلياً، بل والأهم من ذلك من خلال فرص العمل (غير المباشر) التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية , ورفع مستوى الانتاجية فى المجتمع , وتغير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل للادخار والاستثمار[3].

---

1 عادل عبد العظيم(2006م): مفاهيم عن الاستثمار الاجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، الكويت، ص15.

2 عصام عمر مندور (2001م) دور رؤوس الأموال الاجنبية في تنمية صناعات التصدير في ظل تقسيم العمل الدولي وتحرير التجارة (رسالة غير منشورة) مكتبة كلية التجارة جامعة طنطا ص 83.

3 بنك مصر (1997م): قضايا الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطرة، أوراق بنك مصر البحثية العدد الثاني ص 21.

كما أن قيام المشروع الأجنبي يمثل إضافة إلى الطاقة الإنتاجية القومية. ومن ثم يمثل إنتاجه إضافة الى العرض الكلي من السلع والخدمات بالدولة المضيفة. ويمكن تصوره مع زيادة العرض الكلي وثبات الطلب الكلي. نتيجة للإنخفاض فى الاسعار من ناحية وتزيد الصادرات من ناحية أخرى . يمكن لهذا الاستثمار المساهمة فى القضاء على كثير من إختناقات التنمية[1].
تعمل الاستثمارات الاجنبية المباشرة على إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية والمالية والبشرية، ليس فقط على المستوى العالمي بل على المستوى القومي للدولة المضيفة. فإذا قامت إحدى الشركات الدولية العملاقة بإقامة مشروع فى دولة ما يضمن ذلك توفير المعدات والأجهزة بتصديرها من الدولة المصدرة لرأس المال إلى الدولة المضيفة المقام بها المشروع. كذلك تزويد المشروع الجديد أو القائم ببراءة الاختراع والفنيين المهرة والخبرات العملية اللازمة لتركيب هذه الاجهزة والآلات وتوفير بعض الكفاءات الادارية . يمول المستثمر من موارده الخاصة قيمة الأصول الثابتة ومصروفات التأسيس والتشغيل في مراحل المشروع الأولى مع إمكانية تمويل جزء من رأس المال العامل عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية في الدولة المضيفة. غير أن قيمة هذا الإقتراض ونسبته إلى التمويل الكلي يحدد تكلفة الإئتمان في كل من الدولتين (الدولة الأم – الدولة المضيفة)[2]

الآثار الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر: يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في الإرتقاء بالكفاءة الاقتصادية للمشروع القائم، من خلال الارتقاء بكل من الكفاءة التخصصية والكفاءة التشغيلية والتسويقية والكفاءة المعلوماتية. لذلك نجد مشروعات الإستثمار الأجنبي ذات قدرات تنافسية عالية بالمقارنة بمشروعات الإستثمار المحلي الخاص، وأن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاستحواذ الكلي أو الجزئي على مشروعات قائمة فى دولة ما , يتيح لهذه المشروعات فرصة للاستثمار فى المعلومات التى ينتجها جهاز الاستخبارات الصناعية بالشركة متعددة الجنسيات , لا سيما تلك الخاصة بالمنافسين وردود أفعالهم والابحاث العلمية التي يجربوها. ومن أهم مزايا الاستثمار الاجنبي زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، و الإنخفاض بتكلفة الوحدة وتخفيض سعر الوحدة المنتجة. فكأنما الاستثمار الاجنبي المباشر يدفع بتكلفة المنتجات لأسفل[3].

بالرغم من الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر , إلا أن هنالك آثار سلبية، يمكن تقسيمها إلى آثار إقتصادية وسياسية و إجتماعية . لأن الجانب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر مصدره الشركات متعددة الجنسيات، فقد شكلت لجنة من الشخصيات المهمة على المستوى الدولي لدراسة موضوع هذه الشركات، وقد تم نشر تقرير تلك اللجنة عام 1973م متضمنا الآثار السلبية لهذه الشركات على إقتصاديات الدول النامية، ويمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي[4]:

1. عدم تطابق إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات مع إستراتيجيات التنمية في أية دولة نامية.

2. تفتقر المساومات التي تتم بين هذه الشركات والدول النامية إلى التكافؤ سواء من الناحية المالية أو التكنولوجية أو المعلوماتية.

3. تقوم هذه الشركات بالاستثمار فى دول العالم الثالث بشروط إستثنائية تكفل لها تحقيق أرباح ضخمة تفوق التي تحصل عليها من الاستثمار فى الدول الصناعية المتقدمة .

---

1 غازي فلاح احمد(2000م):ادارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، عمان دار الزهران للنشر والتوزيع، ص56.
2 الحظيري حامد العربي(1998م):تقييم الاستثمارات، القاهرة، دار السلام الذهبية،ص28.
3 امجد عبدالقادر فهمي(1997م):الاستثمار بين العائد والمخاطرة، مجلة المساهم عمان، العدد الاول،ص9.
4كاظم محمد واخرون(1999م): اساسيات الاستثمار العيني والمالي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع،ص78.

4. ما يتم نقله من تكنولوجيا يقتصر على تلك التى قررت هذه الشركات الإستغناء عنها، فلا تتم المشروعات فى الدول النامية بطرائق إنتاجية متقدمة.
5. ما تعرضه هذه الشركات من مشروعات لا يمثل أولوية متقدمة فى سلم مشروعات التنمية بالدول المضيفة النامية.
6. استخدمت الشركات متعددة الجنسيات أساليب غير قانونية كالرشوة لتسيير أمورها، ومن ثم تلعب دورا مهما فى إفساد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية.
7. عادة ما تتدخل هذه الشركات فى تشكيل سياسات الدول النامية بما يتوافق مع مصالح دولها الأم.

الآثار السلبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر:

1- الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر والإدخار المحلي: قد ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة فى الدخل ولكن ليس من المؤكد أن تتجه هذه الزيادة إلى الإدخار، بل تتجه إلى الإستهلاك نتيجة لارتفاع الميول الاستهلاكية فى الدول الغنية. ووجود الخبراء والعاملين الأجانب يعمل على خلق عقلية إستهلاكية والمطلوب وجود عقلية ادخارية إستثمارية.

2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والوفورات الخارجية: كثيرا ما تنجح هذه الشركات في إغراء الكفاءات النادرة للعمل معها فى الخارج بفعل الأجور والمزايا العالية. مما يترتيب عليه حرمان المشروعات المحلية القائمة أو التي يمكن أن تقام منهم، فضلاً عن ذلك فإن الشركات الدولية لا تعطي الدول المضيفة الحق فى الاطلاع والحصول على كل المعرفة التكنولوجية أو الخبرات التنظيمية التي تمتلكها، حتى تضمن المحافظة على مركزها الاحتكاري المتفوق. كذلك فإن إحتمال نمو صناعات محلية تتكامل خلفياً أو أمامياً مع المشروعات الأجنبية قد لا يكون كبيراً. لأن لدى هذه الشركات ميلاً عالياً لاستيراد معظم مستلزمات إنتاجها من الخارج من ناحية، ولعدم تركيز كل مراحل الإنتاج فى بلد واحد من ناحية أخري. والدافع الأساسي للشركة الدولية ليس هو تنمية الموارد المحلية لكل دولة مضيفة وإنما هو تعظيم أرباح هذه الشركات على نطاق عالمي[1].

3- الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر والموارد العامة للدولة: رغم زيادة المشروعات الأجنبية فى الموارد العامة للدولة ومن ثم زيادة إمكانيات الإنفاق التنموي، ينبغي ألا ينظر إليه كمكسب صافي. ففي سبيل إجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تكون الدول المتخلفة سخية أكثر من اللازم، نظراً للتنافس الشديد فيما بينها على المتاح من الأموال الأجنبية. لذلك تقوم بمنح الاعفاءات الضريبية وتخفيض التعريفات الجمركية على بعض الواردات وإعطاء تسهيلات ومزايا خاصة للمستثمرين الأجانب، وهذه أشياء لها تكلفتها التي تتمثل فى ضياع موارد محتملة أو إهدار موارد حكومية كان من الممكن إستخدامها فى أغراض أخرى تفيد التنمية المحلية[2].

إن الأثر الإيجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على النقد الأجنبي الناتج من تدفق الإستثمار الأجنبي لا يستمر بل ينقلب إلى أثر سلبي عندما تبدأ عملية التدفق العكسي، ليس فقط لتحويل الأرباح المرتبطة بالإستثمار الأجنبي. وإنما أيضاً لدفع الفوائد وثمن إستخدام براءات الاختراع ومقابل المعونة الفنية. هذا فضلاً عن تحويل جزء من مرتبات الأجانب العاملين فى هذه المشروعات للخارج. عندما لا تكفي الايرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة لخدمة الاستثمار الأجنبي، هناك تكلفة غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، تتمثل فى الآثار السئية للإجراءات التى تتخذ لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات[3].

1 عامر وجيه رافت (2001م): العائد الاجتماعي للاستثمار الخاص، لجنة الدراسات والاعلام والنشر،غرفة تجار دمشق، العدد الثالث، ص5.
2 رافت اكرم مصطفى (1986م): دراسة الجدوى الاستثمارية وتقييم المشروعات، القاهرة، دار الاشعاع للنشر، ص114.
3 سامي حطاب (2006م): الاستثمار بالاسهم ندوة هيئة الاوراق المالية والسلع ابوظبي، ص11.

إن الأثر غير المباشر المتمثل في تغذية الإقتصاد بتكنولجيا جديدة ومهارات وأساليب إدارية وفنية متقدمة، وغير ذلك من الوفورات الخارجية قد لا يكون له أهمية كبيرة فى إعطاء دفعة تنموية للإقتصاد المحلي، وهذا هو النمط الشائع للاستثمارات التقليدية في مجالات البترول والتعدين، لدرجة أن البعض يراها استثمارات جغرافية، بمعنى أنها إستثمارات تقع جغرافياً فى الدول المتخلفة ولكنها لا تكون متكاملة مع اقتصاديات هذه الدول، بل تكون متكاملة مع إقتصاديات الدول المصدرة لرأس المال[1].

على الرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، إلا أن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية. من هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة. حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر على منافسة الدولة والدولة الأم فى الأسواق العالمية، أو لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى بالشروط التقليدية. هناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، نتيجة لسياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات خاصة فى حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها، حيث أن الشركة الرئيسة تعاني فى أسعار السلع والخدمات التي تبيعها لبعض فروعها، كما أن الشركة الرئيسة قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء هذه السياسة فى تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسيات نقل عبء الضرائب من الدولة ذات معدلات الضرائب المرتفعة إلى أخرى. فإنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الزيادة المحتملة فى الواردات، فمن الملاحظ أن الميل للإستيراد الخاص بالشركات الدولية مرتفع عادة. فمعظم السلع الرأسمالية ونسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج الأخرى يتم إستيرادها. كذلك فإن نمط الإستهلاك الذي يترتب على وجود المشروعات الأجنبية عادة ما يكون متحيزاً للسلع الواردة، ومن ثم تزداد الواردات ويتزايد الضغط على ميزان المدفوعات. إن الضغط على ميزان المدفوعات قد ينشأ أيضاً بسبب إحتمالات تدهور نسب التبادل للدولة المضيفة للاستثمارات الاجنبية. فنسب التبادل تميل إلى التحسن مع تدفق رأس المال الأجنبي. لكنها تميل إلى التدهور عندما تأتي بعد ذلك مرحلة التصدير العكسي لرأس المال[2].

الزيادة فى العمالة قد لا تكون كبيرة نظراً لتفضيل الشركات الدولية إستخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية من جهة، ايضا الشركات الاجنبية لاتميل الى استخدام العمالة المحلية. نسبة لإرتفاع المهارات المطلوبة وإما تجنباً للإنفاق على تدريب وتعليم العناصر المحلية الذي يؤدي الى رفع تكلفة الإنتاج. يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تشويهاً لأنماط الانتاج والإستهلاك وبالتالي سوء تخصيص للموارد وسوء توزيع للدخل. فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الإستثمار الأجنبي المباشر هي سلع وخدمات من نوع خاص تحقق الربح السريع لأنها تتناسب مع حاجات واذواق الفئة من المستهلكين ذات الدخل المرتفع. كذلك فإن إنتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الإستهلاكية لعدد جديد من المواطنين[3].

صحيح أن استثمارات الدول المتقدمة في الدول المتخلفة لم تعد مقصورة على المجالات التقليدية، وأن المستثمرين الأجانب لم يعد في وسعهم الإمتناع عن المساهمة في عمليات التصنيع في الدول المتخلفة. غير أن ما يتم من تصنيع على أيدي الشركات الأجنبية إنما هو تصنيع من نوع خاص. فأنواع الصناعات التي تفضل الشركات الدولية نقلها للدول المتخلفة تمثل صناعات تريد أن تتخلى عنها الدول الرأسمالية المتقدمة، نظراً لما يسببه توطينها من مشاكل تؤدي إلى إرتفاع تكاليفها

[1] حماد طارق عبد العال (2003م): ادارة المخاطر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص89.

[2] منسي عبدالعاطي لاشين (2001م): تقييم التسعير السوقي ونموذج تسعير الاصول الرسمية في سوق الاسهم المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، الزقازيق، ص23.

[3] صبحي محمود (2000م): التحليل المالي والاقتصادي للاسواق المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،ص260.

كمشاكل العاملة والاجور والتلوث وما يتبعه من إنفاق للحد من نطاقه. توصف بأنها صناعات ثانوية غير ديناميكية، إما لأنها بسيطة تكنولجياً كصناعات (قطع الغيار ومكونات السيارات والتلفزيون) إما لأنها صناعات ملوثة للبيئة كالصناعات البتروكيماوية [1].

الاثار السلبية السياسية للإستثمار الأجنبي المباشر: إن سعي الشركات لتعظيم ارباحها على مستوى عالمي يؤدي إلى ميل هذه الشركات لتركيز سلطة إتخاذ القرار في يد الشركة الرئيسة، بدلاً من مركزتها وتفويضها لفروعها وتوزيعها في الدول المتخلفة. وهذا يعني أن الدول المتخلفة لا يكون لها السلطة الكاملة على جزء مهم من الطاقة الإنتاجية الموجودة داخل حدودها. وتحت تأثير دخول المشروعات الأجنبية تلغى أو تخفض الرقابة على النقد والقيود على الإستيراد والنشاط التجاري وتتزايد الدعوة إلى طرح التخطيط جانباً وتصفيته وتقليمه وسلبه من أية إمكانيات حقيقية لزيادة عملية التنمية. وهناك أيضاً مسألة مهمة يجب الإشارة إليها وهي أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي الى نمو الرأسمالية التجارية أي خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات ويتوقف استمرار رضا تلك الطبقة وتحقيقها لمكاسب كبيرة على إستمرار إرتباطهم بتلك الشركات داخل دولهم. وتضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم والذين يعملون مع تلك الشركات أو لحسابها ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في دولهم[2].

الاثار السلبية الاجتماعية للإستثمار الأجنبي المباشر[3]

1.زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع: إن الفئة التي تعمل في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر تحقق دخلا مرتفعا والفئة المستهلكة لهذا الإنتاج هي فئة الاغنياء التي تزداد رفاهيتها وهكذا يزداد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات نتيجة الاستثمار الاجنبي المباشر.

2.تركز الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الأنشطة التي تلوث البيئة: لانها تتركزفي الصناعات الإستراتيجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الأسمنت والأسمدة.

3.الآثار السلبية على القيم والأخلاق: يرى بعض المعارضين للأستثمار الاجنبي المباشر أن هذا الاستثمار يساهم في نقل أفكار وأراء وممارسات بعضها مشروع والبعض الاخر غير مشروع مما يؤدي إلى إفساد أخلاق وعقائد الدول المضيفة للإستثمار الأمر الذي يؤثر سلباً على القيم والتراث والثقافة.

ثالثاً: الدراسة التحليلية : من خلال اداء الاستثمار الاجنبي المباشر لسنوات الالفية الثانية تلاحظ التحسن الملحوظ في مستويات الاستثمار، حيث بلغ أعلى مستوى في العام 2001م 7,362 مليون دولار من 1,130 مليون دولار للعام 2000م، وذلك للسياسات التى اتخذت لجذب المستثمرين وتشجيع الاستثمار، تلاها العام 2006م حيث بلغ 3534.1 مليون دولار، ثم انخفض في العام 2007م بمستوى بلغ 2425.6 مليون دولار، فعاد وارتفع في الأعوام التى تلتها حتي العام2012م، ثم انخفض في الأعوام 2013 بلغ 1687.9 مليون دولار، 2014بلغ 1277.4 مليون دولار، 2015 بلغ 1728.4 مليون دولار، 2016م بلغ 1063.8 مليون دولار، والعام 2017م بلغ 1065.3 مليون دولار.

في بداية التسعينيات تحول السودان من سياسة الدولة التحكمية إلى سياسة التحرير الاقتصادي، ولقد إنتهجت الحكومة في تلك الفترة عدداً من سياسات الاصلاح والهيكلة الاقتصادية، والتي من أشهرها الإستراتيجية القومية الشاملة (1992- 2002م). وقد ركزت الإستراتيجية الشاملة على تحرير التجارة وسعر الصرف، تحرير القطاع المالي، إزالة الدعم الزراعي، تخفيض التعريفة الجمركية، وخصخصة المشاريع العامة. وشهدت تلك الفترة أيضاً تبني عدد من قوانين

[1] عبيد عاطف محمد (1985م): الادارة المالية، دراسة جدوى المشروعات، دار النهضة، القاهرة، ص65.

2 عبدالرحمن عاطف جابر(2003م): مفاهيم الاستثمار، القاهرة، الدار الجامعية للنشر، ص87.

3 النجار فريد (1999م):البورصات والهندسة المالية، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، مؤسسة شباب الجامعة،ص3.

الاستثمار التي هدفت إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ايضا تبنت الدولة في النصف الثاني من التسعينيات حزمة من السياسات المالية والنقدية , التي كان لها الأثر الأكبر في تحسين مناخ الاقتصاد الكلي المتمثل في إنخفاض معدلات التضخم وإستقرار أسعار الصرف. شهد السودان من التسعينيات وحتي الالفية الثانية تحسناً في مناخه الاستثماري، وذلك بشهادة مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة نسبة إلى السياسات التي إنتهجها السودان والتي يمكن تلخيصها في التالي :

1- سياسة التحرير الاقتصادي: تبناها البنك الدولي خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي والتي هدفت إلى إحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي عن طريق تحسين الميزان التجاري بزيادة الصادرات وتقليل الواردات، مما يتيح الفرصة أمام الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستفادة من الميزات التي تمنحها الحكومة لقطاع الصادرات سواء بتصدير منتجاتهم إلى الخارج أو بإنتاج منتجات بديلة للواردات تلبي إحتياجات السوق الداخلي.

2- سياسة الخصخصة: بهذه السياسة تخلصت الدولة من كل المؤسسات التابعة للقطاع العام، والتي كانت تشكل عبئا على ميزانية الدولة، حتى تتمكن الحكومة من توجيه الصرف لقطاعات أخرى، وأيضا لتفعيل القطاع الخاص حتى يؤدي دوره في العملية التنموية جنباً إلى جنب مع القطاع العام. وقد هدفت الحكومة من إنتهاج هذه السياسة أن تلغي إحتكار الدولة لمجالات الإنتاج الزراعي والخدمي والصناعي. وقد بدأت الدولة بالخروج من بعض المؤسسات مثل قطاع النسيج والفنادق والاتصالات ومؤسسات أخرى، مما يتيح الفرصة أمام المستثمرين للدخول في هذه المشروعات سواء بالبيع أو المشاركة.

3- المناطق الحرة: وهذه لها أهميتها في جذب واستقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في السودان وقد شهد السودان تجربة للمناطق والأسواق الحرة كما توجد منطقة للتجارة الحرة بالبحر الأحمر ومنطقة الجيلي شمال الخرطوم.

4- الانفتاح الاقتصادي: بغرض إستعادة الثقة لدى المستثمر الأجنبي، وذلك بالإشتراك الفاعل في مؤسسات ضمان الاستثمار ومؤسسات التمويل والوكالات والأجهزة العالمية المتخصصة ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاستثمارية.

5- قوانين الاستثمار: شهدت تطورا ملحوظا ويعد قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999- تعديل2007م من أفضل القوانين التي شهدها مناخ الاستثمار في السودان من حيث الميزات والضمانات والتسهيلات الكافية التي يمنحها للمستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلاً عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية، كما يوجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

6- البنيات التحية: سعت الدولة إلى الإهتمام بالبنية التحتية وذلك بإنشاء الطرق المسفلتة لربط أجزاء السودان المختلفة بالعاصمة والموانئ ورفع طاقة النقل بالسكة حديد والنقل البري والبحري والنهري والجوي حيث شهد السودان إنشاء ستة مطارات دولية وتقوية شبكات الإتصالات.

7- السياسة المالية والنقدية: تسعى السياسة الاقتصادية في إطارها العام إلى تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار في الأسعار والنمو، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتتخذ السياسة الاقتصادية من السياسة المالية والنقدية أدوات لتحقيق هذه الأهداف. والسياسة المالية هى عملية تغير حجم الإنفاق الحكومي في حالة عدم التوازن في الميزانية العامة للدولة، وقد يكون التغير بواسطة الأوراق المالية التي تصدرها الدولة أو عن طريق خلق النقود، فعند حدوث توسع في تطبيق السياسة المالية مثلاً هذا يعني أن الدولة تريد إطالة فترة الادخار لأغراض الاستثمار وفي نفس الوقت خلق توازن في الميزانية.

والسياسة النقدية تعنى بإدارة التوسع والانكماش في حجم النقد بغية الحصول على أهداف معينة وقد انتهج السودان سياسة مالية ونقدية ساعدت في إحداث تغيرات في الاقتصاد مثل كبح جماح التضخم الذي عانى منه الاقتصاد السوداني لفترات طويلة كما أدت هذه التغيرات إلى خلق مناخ جيد للاستثمار[1].

مما تقدم يتضح الاتي:

1. ساهم عائد الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسن الأداء الاقتصادي، من خلال مساهمته لسد العجز في ميزان المدفوعات، وخلق فرص عمل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
2. سعي الحكومة السودانية لتهيئة مناخ الاستثمار وإجراء تعديلات على قوانين الاستثمار لجذب الاستثمارات الاجنبية.
3. أنشات الحكومة السودانية وزارة الاستثمار فى عام 2002م، لتسهيل إجراءات الاستثمار، وذلك بإستخدام نظام النافذة الموحدة في منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية.
4. الترويج وخلق خارطة استثمارية لعرض الفرص المتاحة للاستثمار بالوسائل المختلفة.
5. قامت الحكومة باتخاذ خطوات جادة في سبيل بسط الأمن والاستقرار السياسي.

انعكست جميع هذه الخطوات السابقة في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي وتحسن ترتيب السودان على جميع المستويات. كما أكدت تجربة السودان فى مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأن السودان قد خطى خطوات مقدرة وقطع شوطًا كبيرًا فى طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وتبنى السودان العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والسياسية والقانونية والتشريعية والإدارية والتي انعكست فى مجملها على أداء الاقتصاد. كما تمكن السودان من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي من استعادة ثقة المؤسسات الدولية المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحصل على إشادة من هذه المؤسسات بالأداء المتميز للاقتصاد حسب مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي. وتمتع السودان بالاستقرار السياسي والأمني إلى حد ما ونجح فى إيقاف الحرب الدائرة فى جنوب السودان لأكثر من 20 عام وذلك من خلال توقيع اتفاقية السلام الشامل التي بدأ تطبيقها في عام 2005م، أسست تلك الاتفاقية لإقامة نظام سياسي يوفر أسباب الأمن والطمأنينة وسيادة دولة القانون والمؤسسات. وسعي السودان بتبني إصلاحات في قوانين وتشريعات الاستثمار تضمنت العديد من الامتيازات والإعفاءات لصالح جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. [2] ارتفع سعر الصرف في فترة الثمانينيات، نتيجة لتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني إلي عدة تخفيضات من قبل صندوق النقد الدولي([3]). كما واصل في ارتفاعه خلال الفترة 1992-2014 ويُعزى ذلك إلى سياسات التحرير الاقتصادي والتعويم المرن المدار لأسعار الصرف وعدم الاستقرار السياسي والأمني , مما أدى إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما ارتفع معدل التضخم خلال الفترة من 1985-2000م ويُعزى ذلك إلي تخفيض الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية[4].

إلا أن أعلى ارتفاع شهده في عام 1999م، وتم تخفيضه بتطبيق حزمة من الإجراءات الاقتصادية وأهمها تخفيض سعر صرف المعاملات الحكومية ورفع الدعم جزئياً عن المحروقات.

أحدث إعلان سياسة التحرير أثرا عكسياً على سعر الصرف الاسمي الفعال حيث تغير الاتجاه العام له من الصعود إلى الهبوط، في حين كان الأثر وقتياً على سعر الصرف الحقيقي الفعال إذ انخفض خلال عام التحرير ثم عاود الصعود مرة أخرى. أوضح اختبار جارك بيرا أن السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، ليست

1 تقرير سياسات بنك السودان المركزى حول الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998-2018م)، ص33.

2 بنك السودان المركزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998-2005م)، ص 33

3 عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000م): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للنشر،ص67.

4 المرجع السابق،ص72.

لها توزيع طبيعي لان القيمة الاحتمالية المقابلة لهذا الاختبار (0.0000،0.001981،0.000140) على التوالي أقل من 5% ولها توزيع ملتوي ناحية اليمين لان الوسط الحسابي أكبر من الوسيط. بينما السلسلة الزمنية لميزان المدفوعات لها توزيع طبيعي لان القيمة الاحتمالية (0.068795) أكبر من 5%.

تقدير نموذج الدراسة باستخدام المربعات الصغري العادية (O.L.S) : نماذج الانحدار الخطي المقترح للدراسة خلال الفترة 1979-2017م

$$FDI_i = \Theta_0 + \Theta_1 REER_i + U_{3i} \quad \text{.....}$$

تم استخدام طريقة التقدير المربعات الصغري العادية والتي تعمل على تقليل الخطأ إلى أقل حد ممكن للمعادلة . تقدير وتقيم المعادلة : المعادلة توضح علاقة أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

$$\widehat{FDI}_i = 470.3069 - 6.553205 REER_i + 0.019036 RGDP_i \text{ .....}$$

$t_{c=}$ 0.794256 , -1.873662 , 4.459793

Prob. (0.4323) (0.0691) (0.0001)

$R^2 = 0.40$, $\bar{R}^2 = 0.37$, $d^* = 1.72$

Dependent Variable: FDI
Method: Least Squares
Date: 04/30/21 Time: 02:37
Sample: 1979 2017
Included observations: 39

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4323	0.794256	592.1355	470.3069	C
0.0691	-1.873662	3.497539	-6.553205	REER
0.0001	4.459793	0.004268	0.019036	RGDP

1305.822	Mean dependent var	0.398570	R-squared
1563.236	S.D. dependent var	0.365157	Adjusted R-squared
17.16633	Akaike info criterion	1245.540	S.E. of regression
17.29430	Schwarz criterion	55849339	Sum squared resid
17.21224	Hannan-Quinn criter.	-331.7434	Log likelihood
1.724134	Durbin-Watson stat	11.92867	F-statistic
		0.000106	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews

المعيار الاقتصادي : المعامل المستقل المقدر $\widehat{\theta}_0$ 0.306947 بإشارة موجبة وهي تعبر عن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المستقل عن سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المعامل المقدر $\widehat{\boldsymbol{\theta}}_{\mathbf{1}}$ 6.553205- بإشارة سالبة مما يدل على أن العلاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر. وأن تخفيض قيمة العملة السودانية في مقابل الدولار تؤدي لخفض الاستثمار الأجنبي المباشر. والتخفيض بمقدار جنيه واحد يؤدي لخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 556..

تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني إلى عدة تخفيضات من قبل صندوق النقد الدولي، وتعويم أسعار الصرف وعدم الاستقرار السياسي والأمني أدى إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

المعامل المقدر $\widehat{\boldsymbol{\theta}}_{\boldsymbol{2}}$ 0190360. بإشارة موجبة يشير للعلاقة الطردية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكنها ضعيفة.

المعيار الاحصائي:

المعنوية الفردية : تم إختبار المعنوية الفردية عن طريق إختبار t.

معنوية $\widehat{\boldsymbol{\theta}}_{\boldsymbol{0}}$:

$$H_0 = \theta_0 = 0$$
$$H_1 = \theta_0 \neq 0$$

القيمة الاحتمالية المقابلة للاحصائية t للمعلمة المقدرة $\widehat{\theta}_0$ تساوي (43230.) وهي أكبر من 5%. مما يعني أن المعلمة $\widehat{\theta}_0$ غير معنوية.

معنوية $\widehat{\boldsymbol{\theta}}_{\boldsymbol{1}}$:

$$H_0 = \theta_1 = 0$$
$$H_1 = \theta_1 \neq 0$$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر لان القيمة الاحتمالية المقابلة للاحصائية t المقابلة للمعلمة التي تفسر أثر تقلبات سعر الصرف على والاستثمار الأجنبي المباشر 06910. وهي أقل من 01%.

معنوية $\widehat{\boldsymbol{\theta}}_{\boldsymbol{2}}$:

$$H_0 = \theta_2 = 0$$
$$H_1 = \theta_2 \neq 0$$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لان القيمة الاحتمالية المقابلة للاحصائية t المقابلة للمعلمة 0 0001. وهي أقل من 5%.

معامل التحديد $\boldsymbol{R^2}$: معامل التحديد 400. إي أن 04% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر تعزى لسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،. في حين أن 06 % من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر تعود لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

معامل التحديد المعدل $\boldsymbol{\overline{R}^2}$: معامل التحديد المعدل 370. إي أن 37% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر تعزى لسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المعيار القياسي : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج لان قيمة إحصائية DW=1.72 تقترب من الإحصائية .

الفرضية : توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر.

باستخدام منهجية المربعات الصغرى لتقدير نموذج الانحدار الخطي نلاحظ وجود دلاله إحصائية للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال(REER) الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) لان القيمة الاحتمالية لإحصائية t (0.0691)المقابلة لمعلمة سعر الصرف أقل من 10% ، وهذه العلاقة عكسية لان إشارة معلمة سعر الصرف سالبة (-6.553205) تخفيض

سعر صرف الجنيه السوداني إلى عدة تخفيضات من قبل صندوق النقد الدولي(علي عبد القادر علي)، وتعويم أسعار الصرف(تتحكم إلية العرض والطلب في الأسعار) وعدم الاستقرار السياسي والأمني أدي إلي تخفيض الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، بينما نجد أن معدل سعر الصرف يؤثر بنسبة 40% تقريبا في تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة. وأيضا من خلال النتيجة نلاحظ لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج لان قيمة إحصائية DW=1.72 تقترب من الرقم 2. بناءا على المناقشة تم قبول الفرضية .

خاتمة :

تناول البحث التغييرات التى طرأت على سياسات سعر الصرف الاجنبي وما ترتب عليها من أثار انعكست على الاستثمار الاجنبي المباشر , مما أثر ذلك على شح النقد الاجنبي والنقص الحاد الذى خلفه ضعف الاستثمارات الاجنبية المباشرة , واحجام الشركات الاستثمارية عن استثمار اموالها فى السودان . وقد شهدت سياسات سعر الصرف تعديلات عديدة تحاول ان تعالج الاخفاقات , وتسد الثغرات التى تؤدي الى المضاربة بالعملات الاجنبية , وتمنع المعاملات المالية الداخلية بالنقد الاجنبي , وتعيد وظيفة العملة الاجنبية كوسيلة تبادل وليس سلعة تباع وتشتري , ولكن لم تفلح السلطات فى وضع الحلول الناجعة , بل ظلت مرهونة للاسواق غير الرسمية , مما نتج عنه انخفاض قيمة العملة المحلية , وضعف قوتها الشرائية . وفوق هذا وذاك التغييرات السريعة والمستمرة فى سياسات سعر الصرف . وعليه أري أن تستمر السلطات فى اتباع سياسات سعر الصرف المدار المرن (السعر الموحد) , ووضع سياسات كفيلة باستقرار سعر الصرف . وتبسيط اجراءات الاستثمار واعداد قوانين وتشريعات تشجع المستثمرين الاجانب , وتهيئة مناخ استثماري جاذب . بالاضافة الى الانفتاح على العالم الخارجي , وخلق علاقات وطيدة تتسم بالسمعة الجيدة , وتوفير الضمانات الكافية للمستثمرين الاجانب .

النتائج :

1. يوجد أثر كبير لسعر الصرف في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية فكلما كان هنالك استقرار فى أسعار الصرف او تحسن كلما أدى إلى تشجيع المستثمرين الأجانب فى الاستثمار في السودان والعكس صحيح.
2. توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الاجنبي والاستثمار الاجنبي المباشر فكلما زاد سعر الصرف الاجنبي كلما ضعف الاستثمار الاجنبي المباشر وكذلك تأثر الناتج المحلي الاجمالي .
3. اتضح ان هناك تعقيدات لازمت الاستثمار الاجنبي المباشر نتيجة للتغييرات والتعديلات المتكررة فى قوانين تشجيع الاستثمار فى السودان وكانت كالأتي : 1976 م- 1980 م – 1990 م – 1996 م – 1996 م تعديل 1998 م -1990 م – 1999 م تعديل 2003 م – 1999 م تعديل 2007 م .

التوصيات :

1.الاستمرار فى إتباع سياسات سعر الصرف المرن المدار (السعر الموحد) وتشجيع سوق المصارف على استقطاب تحويلات المغتربين وتسهيل تدفقات النقد الأجنبي.

2. فى المدى البعيد يجب التركيز على تشجيع الإنتاج المحلى عبر حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وخلق بيئة مواتية للاستثمار وتطوير الأعمال .

لائحة المراجع:

1. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (2012 م): منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970 -2000م و تصور للرؤية المستقبلية – الجزء الأول ، ص 91 .
2. محمد كمال الدين علي (1994م):التحليل المالي والاقتصادي للاسواق المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص87.
3. احمد عقيل الخطيب(2006م):استراتيجيات الاستثمار في سوق الاسهم هيئة الاوراق المالية والسلع، ابوظبي،ص48.
4. هندي منير ابراهيم(2003م):الفكر الحديث في الاستثمار، الاسكندرية، دار المعارف للنشر، ص98.
5. محمد شاكر محمد (2006م): المحافظ والصناديق الاستثمارية، تكوينها وادارتها ندوة هيئة الاوراق المالية والسلع، ابوظبي، ص3.
6. ايهاب عز الدين نديم (1996م): الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الثاني، ص 546.
7. محمد فتحي صقر (1989م): السلوكيات للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية (دراسة تحليلية للتجربة المصرية)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 16.
8. محمد كمال خليل (1997م): الشركات الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة لدوره المتوقع في تنمية الاقتصاد بجمهورية مصر العربية، مؤتمر الشرق الاوسط وشمال افريقيا للاقتصاد والتجارة الدولية وأسواق رأس المال، جامعة طنطا،القاهرة،ص 109.
9. عادل عبد العظيم(2006م): مفاهيم عن الاستثمار الاجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، الكويت، ص15.
10. بنك مصر (1997م): قضايا الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطرة، أوراق بنك مصر البحثية العدد الثاني ص 21.
11. غازي فلاح احمد(2000م):ادارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، عمان دار الزهران للنشر والتوزيع، ص56.
12. الحظيري حامد العربي(1998م):تقييم الاستثمارات، القاهرة، دار السلام الذهبية،ص28.
13. امجد عبدالقادر فهمي(1997م):الاستثمار بين العائد والمخاطرة، مجلة المساهم عمان، العدد الاول،ص9.
14. كاظم محمد واخرون(1999م): اساسيات الاستثمار العيني والمالي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع،ص78.
15. عامر وجيه رافت (2001م): العائد الاجتماعي للاستثمار الخاص، لجنة الدراسات والاعلام والنشر،غرفة تجار دمشق، العدد الثالث، ص5.
16. رافت اكرم مصطفى (1986م): دراسة الجدوى الاستثمارية وتقييم المشروعات، القاهرة، دار الاشعاع للنشر، ص114.
17. سامي حطاب (2006م): الاستثمار بالاسهم ندوة هيئة الاوراق المالية والسلع ابوظبي، ص11.
18. حماد طارق عبد العال (2003م): ادارة المخاطر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص89.
19. منسي عبدالعاطي لاشين (2001م): تقييم التسعير السوقي ونموذج تسعير الاصول الرسمية في سوق الاسهم المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، الزقازيق، ص23.

20. صبحي محمود (2000م): التحليل المالي والاقتصادي للاسواق المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،ص260.
21. عبيد عاطف محمد (1985م): الادارة المالية، دراسة جدوى المشروعات، دار النهضة، القاهرة، ص65.
22. عبدالرحمن عاطف جابر(2003م): مفاهيم الاستثمار، القاهرة، الدار الجامعية للنشر، ص87.
23. النجار فريد (1999م):البورصات والهندسة المالية، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، مؤسسة شباب الجامعة،ص3.
24. تقرير سياسات بنك السودان المركزى حول الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998-2018م)، ص33.
25. بنك السودان المركزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998-2005م)، ص 33
26. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000م): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للنشر،ص67, 72.
27. بنك السودان المركزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998-2005م)، ص 33
28. محمد عقيد الماحي محمد (2021 م) , أثر تغييرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات والتضخم والاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة اقتصاد السودان خلال الفترة 1979 م – 2017 م) دراسة لنيل درجة الدكتوراة غير منشورة . جامعة بخت الرضا , السودان
29. ابتسام محمد عبدالباقي عبدالله واخرون (تحليل العلاقة السببية بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار بنموذج ARDL -دراسة حالة السودان خلال الفترة (1989-2018م)
30. صلاح محمد ابراهيم . واخرون بعنوان : (أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على أسعار المستهلك ومعدلات التضخم (دراسة تطبيقية السودان (1980 -2014 م) . كل هذه الدراسات تتناول أثر سعر الصرف على الاستثمار الاجنبي , والتضخم , وميزان المدفوعات , وما يترتب من جراء التغييرات التى لازمت سعر الصرف بصورة مستمرة ومزمنة كانت لها الانعكاسات السالبة .

قياس فعالية السياسة النقدية باستخدام مؤشرات التعمق النقدي:

تجربة بنك السودان المركزي

Measuring the Efficiency of the Monetary Policy Using Monetization Deepening Indicators: Central Bank of Sudan Experience

د. عمر الله جابو عمر مصطفي

أستاذ مساعد (اقتصاد وبنوك)، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان

الملخص:

هدفت الدراسة الي قياس فعالية السياسة النقدية (تجربة بنك السودان المركزي خلال الفترة 2000-2018) باستخدام مؤشرات التعمق النقدي التي تقيس مدي التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية. ركزت الدراسة على ثلاثة مؤشرات لقياس التعمق النقدي: المؤشر الأول ويُقاس بقسمة عرض النقود بمعناه الواسع على الناتج المحلي الإجمالي، أما المؤشر الثاني فيُقاس بقسمة العملة لدي الجمهور على الناتج المحلي الإجمالي، بينما المؤشر الثالث فيُقاس بقسمة إجمالي الودائع المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي. الدراسة استخدمت مؤشرات التعمق النقدي كدالة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العائد على الودائع الاستثمارية، الوعي المصرفي ومعدل التضخم. نتائج الدراسة اشارت الي وجود تراجع في مؤشرات التعمق النقدي ما يشير الي ان السياسة النقدية من تكن فعالة ويعزي ذلك الي استمرار ارتفاع معدلات التضخم وتدني العائد على الودائع الاستثمارية والتراجع في مستويات الوعي المصرفي وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما ادي الي انكماش في حجم التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية. الدراسة اوصت بنك السودان المركزي بأهمية استهداف عرض نقود يتناسب مع حجم الناتج المحلي الاجمالي ومستوي دخل الافراد. العمل على نشر الوعي المصرفي وتشجيع البنوك التجارية على تحديد عوائد مجزية على الودائع الاستثمارية تعمل على جذب الجمهور للتعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية خاصةً في أوقات التضخم.

الكلمات المفتاحية: فعالية السياسة النقدية، التعمق النقدي، بنك السودان المركزي.

Abstract

The study aims to measure the efficiency of the monetary policy (Central Bank of Sudan Experience during the period 2000-2018) using the monetization deepening indicators which measure the dealing with the banking and financial institutions (BFIs). The study focused on three monetization deepening indicators. The first indicator is measured through dividing the money supply (M2) by GDP. The second indicator is obtained as a result of dividing the currency in circulation by GDP. The third indicator is measured on account of dividing the gross banking deposits by GDP. The study used the monetization indicators as a function of; per capita income, return on investment deposits, banking awareness, and inflation rate. The results show a reduction in the monetization deepening indicators. The monetary policy is ineffective due to an increase in the inflation rate, a decline in the rate of return on investment deposits, a reduction of banking awareness, and a fall in per capita income. The worsening of monetization deepening indicators led to a decrease in dealing with the (BFIs). The study recommends the Central Bank of Sudan with the importance of targeting money supply proportionate to the size of GDP and the levels of individuals' income. Moreover, work to spread banking awareness and encourage the commercial banks to determine adequate returns on the investment deposits to attract the public to deal with the (BFIs) in the inflationary periods.

Keywords: Efficiency of Monetary Policy, Monetization Deepening, Central Bank of Sudan.

مقدمة:

تهتم البنوك المركزية في كل انحاء العالم والباحثين الاقتصاديين بالسياسات النقدية وقياس مدي فعاليتها نظراً لأهميتها في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، والتوظيف، الدخل، الاستهلاك والتوزيع العادل للثروات)، لذلك حظيت البحوث والدراسات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة النقدية باهتمام كبير وذلك لصلتها الوثيقة بمعالجة الأطر النظرية والتطبيقية للكثير من المعضلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وتدهور قيمة العملة المحلية وتقلبات الاسعار .تتدخل السياسة النقدية بأدواتها المختلفة سواء كانت كمية (كسعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، تغيير نسبة الاحتياطي القانوني وتغيير حجم الكتلة النقدية) أو نوعية (كتوجيه الائتمان والتمويل المصرفي لتنمية قطاع اقتصادي معين، الاقناع الادبي وتحديد متطلبات هامش الربح من المعاملات والعمليات المصرفية والمالية) للتحكم في عرض النقود وبما يتناسب مع مستوي وحجم النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي). انتهج بنك السودان المركزي في السنوات الأخيرة نهجاً جديداً في قياس فعالية سياساته النقدية حيث اعتمد في تقاريره السنوية نشر مؤشرات التعمق النقدي كمعايير لقياس مدي نجاح السياسة النقدية في تعميق التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية. هذه الدراسة تسلط الضوء على التعريف بمؤشرات التعمق النقدي وكيفية استخدامها لقياس فعالية السياسة النقدية في توسيع قاعدة التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية بالتطبيق على تجربة بنك السودان المركزي خلال الفترة 2000-2018.

1-1 مشكلة البحث:

تُعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية وذلك لكونها أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، عليه تتمثل مشكلة البحث في طرح الإشكالات والتساؤلات الاتية:

1.1.1 الإشكالية الرئيسية:

- ما مدي فعالية السياسة النقدية في تعميق حجم التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية؟

1.1.2 الإشكالات الفرعية:

- هل يعتبر الوعي المصرفي عاملاً هاماً في التعمق النقدي؟
- ما هو أثر التضخم على التعمق النقدي؟
- هل يؤدي زيادة العائد على الودائع الاستثمارية الي التعمق النقدي؟
- هل التوسع في عرض النقود والكتلة النقدية له أثر على التعمق النقدي؟

2-1 أهمية البحث:

الأهمية العلمية: المساهمة في اثراء فكر الصيرفة المركزية.

الأهمية العملية: تقديم نتائج وتوصيات تساعد البنوك المركزية عند صياغة السياسات النقدية.

3-1 أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة أساسية إلى قياس فعالية السياسة النقدية باستخدام مؤشر التعمق النقدي في السودان خلال الفترة (2000-2018) بالإضافة الي الأهداف الفرعية الآتية:

- مناقشة العوامل التي تؤثر على التعمق النقدي.

- تقديم مختصر لطرق قياس فعالية السياسة النقدية.

4-1 فرضيات البحث:

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعمق النقدي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعمق النقدي ومعدل العائد على الودائع الاستثمارية.
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعمق النقدي ومستوي انتشار الوعي المصرفي.
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعمق النقدي ومعدل التضخم.

5-1 منهجية البحث:

لاختبار الفرضيات اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والي استخدام أساليب التحليل الاحصائي (الاقتصاد القياسي) للبيانات لمعرفة درجة وقوة الترابط بين المتغيرات المستخدمة في تقدير نماذج الدراسة وتحديد اتجاه العلاقة بينها.

6-1 مصادر البيانات:

اعتمد البحث على المصادر الثانوية مثل المراجع والدوريات والبيانات المنشورة بالتقارير السنوية لبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء والدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة ذات بموضوع البحث.

1- الإطار النظري للبحث والدراسات السابقة:

1-2 ادبيات السياسة النقدية:

1-1-2 مفهوم وأهداف السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مجموعة " التدابير و الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) او الدولة بغرض إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة و السيطرة على التضخم والتحكم بأسعار الفائدة بما يخدم الاقتصاد[1].السياسة النقدية إما تكون توسعية تستهدف زيادة اعرض النقود في الاقتصاد بسرعةٍ أكبر من المعتاد، بهدف مكافحة البطالة خلال فترة الركود، وإما أن تكون عملية انكماشية لإبطاء التضخم[2] .ان قيام البنك المركزي بتوجه كمية النقود في التداول الي التوسع أو التقلص فهو بذلك يسعي للوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية والمتمثلة في تحقيق العمالة الكاملة، استقرار الأسعار، النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن الاقتصادي[3].

2-1-2 أدوات السياسة النقدية:

هي ادوات تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق اهداف السياسة النقدية، وتنقسم إلى نوعين هما:

اولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

اهي أدوات غير مباشرة تُستخدم للتحكم في كمية النقود وحجم الائتمان المصرفي وتشمل:

1. سياسة سعر الفائدة: أو سعر الخصم:

1 اهداف وأدوات السياسة النقدية للدول، ارقام نت، 2017، شوهد في 2020/4/18م،
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/512583

2 بن علي بلعزوز، (2006)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 112.

3 انس البكري ووليد صافي، (2009)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط3، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 179.

يقصد بها استخدام البنك المركزي لسعر خصم من اجل رقابة الائتمان وذلك عن طريق رفعه عندما يريد أن تقلص البنوك التجارية الائتمان الذي تمنحه لعملائها وخفضه عندما يريد ان تبسط البنوك هذا الائتمان، وسعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية والمالية في المدة القصيرة للبنوك التجارية ويتحدد بإرادة البنك المركزي بغرض التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان[1] .

2. عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق النقد[2]حسب مقتضي الحاجة الاقتصادية، غير أن عمليات السوق المفتوحة قد تكون محدودة التأثير في الحالات الاتية[3] :

أ. إذ توفرت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة كبيرة.

ب. إذا كان غرض البنك المركزي من هذه العمليات مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية، فإن مثل هذه العمليات قد تؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار هذه الأوراق، وبالتالي في أسعار الفائدة السائدة.

3. تغيير نسب الاحتياطي:

يطلب من كل بنك بموجب القانون الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعه في خزائنه، وبنسبة مئوية معينة لدى البنك المركزي. عندما ترتفع الأسعار يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي، ويصبح لزامًا على البنوك أن تخفض احتياطياتها وتقدم قروضًا أقل، مما يؤثر في حجم الاستثمارات والعمالة تأثيرًا سلبيًا وعلى العكس من ذلك عندما تنخفض نسبة الاحتياطي، ترتفع احتياطيات البنوك التجارية، وتقدم المزيد من القروض، مما ينعش الاقتصاد.

ثانياً: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

تستخدم لتوجيه وتخصيص الائتمان المصرفي إلى مختلف الأنشطة القطاعية وتضم الاتي:

1. تحديد متطلبات هامش الربح:

هامش الربح هو نسبة مبلغ القرض الذي لا يموله البنك، أو نسبة القرض الذي يجب على المقترض جمعه من أجل تمويل أهدافه .ويؤدي أي تغيير في هامش الربح إلى تغيير في حجم القرض، وتستخدم هذه الطريقة لتشجيع توزيع الائتمان المصرفي على القطاعات التي تحتاجه، ومنعه عن القطاعات غير الضرورية.

2. الإعلان والاقناع الادبي:

يقوم البنك المركزي بنشر تقارير مختلفة ومعلومات تساعد البنوك التجارية على توجيه الائتمان إلى القطاعات المستهدفة، كما التأثير على البنوك والمؤسسات المالية بأسلوب الإقناع الأدبي أو ما يسمى المصارحة، فمن خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات يحاول صانعوا السياسة النقدية تغير سلوك البنوك والمؤسسات المالية إلى الاتجاه المرغوب[4] . ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة الموجودة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

---

1 أسامة كامل وعبد الغني حامد، (2006)، النقود والبنوك، ط1، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، ص 139.

2 عيجولي خالد، (2009)، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية- فعالية أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص 9.

3 عبد المنعم السيد علي، (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص363.

4 عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، (2015)، السياسات النقدية في البنوك المركزية، ط1، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 226.

3. تأطير الائتمان والتوجيهات المباشرة:

يقوم البنك المركزي بتحديد مبلغ الائتمان الممنوح الذي تمنحه البنك التجارية، ويساعد ذلك في خفض الائتمان المصرفي للقطاعات التي لا تحتاجه. كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات [1]،كما في بعض الاحيان يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية للتحكم في الائتمان، كما يتخذ إجراءات وعقوبات ادارية ضد البنوك التي لم تلتزم بتوجيهاته.

2-1-3 مفهوم قياس وفعالية السياسة النقدية:

تعرف الفعالية بأنها القدرة على تحقيق الاهداف المرسومة في السياسة النقدية خلال فترة زمنية معينة، اما فاعلية البنك المركزي فأنها درجة استجابته للتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق اهدافه[2]وبالتالي فان فعالية السياسة النقدية تتضمن سرعة استجابة السياسة النقدية بالنسبة الى التغيرات في الظروف الاقتصادية. كما ان قياس فعالية السياسة النقدية لأي بنك مركزي ليس بالأمر السهل فعلى الرغم من عدم الاتفاق حول القياس التجريبي لحجم واتجاه المتغيرات في السياسة النقدية والتي يعتقد النقديون ان هذه المقاييس من المحتمل ان تقلص فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هنالك جدل حول ايهما أفضل في قياس الفاعلية النقدية هل يتم استخدام عرض النقود أم سعر الفائدة ، حيث تفضل البنوك المركزية استخدام كمية النقود كمتغير داخلي لأنها تملك القدرة في التحكم بعرض النقود ويعود السبب في ذلك الي الارتباط بين الكتل النقدية وتقلبات التضخم وبالتالي فان التقلبات في الكتل تعكس اجراءات سياسات البنك المركزي في التحكم في معدلات التضخم لذلك فالسياسة النقدية يجب الا تبتعد عن الهدف الأول (استقرار المستوي العام للأسعار) اي ضرورة تخفيض التضخم وذلك لإبقاء نمو الناتج مستمر وارتفاع مستوى التشغيل[3] .

2-1-4 نظريات قياس فعالية السياسة النقدية:

اولاً: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي القديم:

ان قياس فعالية السياسة ليس بالأمر الجديد، فقديماً حاولت العديد من النظريات الاقتصادية تفسير ما إذا كان التحكم في عرض النقود ذا تأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل حجم الإنتاج والتشغيل ومستوي الأسعار. حيث اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود و مستوى الأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلا لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل، وجهت الأولى اهتمامها ناحية عرض النقود واهتمت الثانية بالطلب علي النقود سواء من ناحية اكتسابها أو إنفاقها[4] .السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة

---

1 لونيس أكن، (2011)، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجيستر غير منشورة في علوم الاقتصاد. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 57.

2 ناظم محمد نوري الشمري، (1999)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار زهران للنشر، بغداد، ص 226.

3 Elham, M. and Russell, S. (2006) .Does A Less Active Central Bank Lead to Greater Economic Stability? Evidence from the European Monetary Union, Cato Journal, p 49-70.

4 احمد أبو الفتوح علي الناقة (2001)، نظرية النقود والأسواق المالية: مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية، ط1، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 249-250.

محايدة (ليست فاعلة) يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها[1] .يرى ألفريد مارشال أن الافراد يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه الفِرد مارشال" التفضيل النقدي"، وهذا التحليل يرتكز على العوامل التي تؤدي لطلب الأفراد على النقود في ارصدة نقدية عاطلة، بالتالي فان حيادية السياسة النقدية يعني عدم فعاليتها في التأثير الدخل ومعدلات الفائدة والجانب الحقيقي للاقتصاد[2] .

ثانياً: السياسة النقدية في الفكر الكينزي:

يعتبر جون مينرد كينز ان عرض النقود (السياسة النقدية) متغير مستقل يتحدد خارج النموذج وأنه في أي وقت من الاوقات ثابت حيث يتم تحديده بواسطة البنك المركزي (السلطة النقدية) وحسب حاجة النشاط الاقتصادي، ويمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة، وبالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف فيؤدي إلى زيادة الاستهلاك ويزداد الدخل والعمالة، ويحدث العكس إذا انخفض عرض النقد و بالتالي تكون السياسة النقدية فاعلة عندما تؤثر على الطلب الكلي الفعال من خلال آلية سعر الفائدة[3].

ثالثاً: السياسة النقدية في الفكر المعاصر:

شهد التحليل النقدي المعاصر تطوراً كبيراً بقيادة رائد مدرسة شيكاغو الاقتصادي ملتون فريدمان، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، مجددة الفكر الكلاسيكي ومستفيدة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية السابقة له. وقد انطلق هذا التحليل استناداً الي مجموعة من الافتراضات تضم الاتي:

1. تعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص.
2. تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة.
3. عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي وبالتالي استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.
4. السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية[4] .
5. التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود.

عليه فانه وفقاً لمدرسة النقديين (شيكاغو) فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود (سياسة نقدية توسعية) ستزيد السيولة، وتؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية وغير المالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب

1 إسماعيل محمد هاشم، (2005)، النقود والبنوك، ط1، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، ص 129-130.

2 سهير محمود معتوق، (1988)، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، ط1، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، ص 33.

3 محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، (2003)، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص 39.

4 سهير محمود معتوق، (1987)، السياسة النقدية في التحليل الكينزي والنقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، العدد 408، ص 171.

الكلي، مما ينتج عنصر زيادة في الإنتاج والتشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (عدم فعالية السياسة النقدية) والعكس في حالة خفض كمية النقد. كما يري اقتصادي الاتجاهات النيوكلاسيكية ومدرسة اقتصاديات جانب العرض وعلى راسهم "روبرت بارو "ان السياسة النقدية تكون فعالة في حالة تبني السلطات النقدية لسياسة نقدية غير متوقعة من قبل أفراد المجتمع فان تأثيرها سينصرف الي كل من الناتج والأسعار (الجانب الحقيقي من الاقتصاد) وتكون النقود في هذه الحالة غير حيادية، نظرا لعدم توافر معلومات كافية عن اتجاهات السلطات النقدية وبالتالي عدم المطالبة بتعديل الأجور، ومن تم عدم التأثير على منحنى العرض الكلي[1] .

رابعاً: السياسة النقدية في الفكر الحديث:

برزت في الساحة الاقتصادية بحوث ودراسات حديثة تناولت أساليب عديدة لقياس فعالية السياسة النقدية حيث يتم قياس فعالية السياسة النقدية من خلال تعريف الحد الأدنى لخسارة الوظائف وتصاغ من خلال تحديد سعر الفائدة الأمثل (Optimum Interest Rate) وأيضاً تعريف تغيرات سعر الفائدة، حيث يمثل الفرق بين الحد الأدنى لوظائف السياسة (سعر الفائدة الامثل) وسعر الفائدة الفعلي فعالية السياسة النقدية. هناك بعض المؤشرات التي تستخدم لقياس فاعلية السياسة النقدية للبنك المركزي منها مؤشر التباين المطلق ومؤشر التباين النسبي، فكلاهما يمثلان مقياس للتقلبات في حجم الكتلة النقدية وعرض النقود او اسعار الفائدة استجابة للتغيرات في النشاط الاقتصادي الحقيقي خلال الاجل القصير:

1. مؤشر التباين المطلق (Absolute Variance Index):

يستخدم التباين المطلق لمعرفة فاعلية البنك المركزي للاستجابة للتغيرات في مستوي حجم النشاط الاقتصادي ويوضح هذا المؤشر فاعلية السياسة النقدية على اساس عرض النقود بمعناها الواسع (M2) ويشتمل على العملة لدي الجمهور والودائع تحت الطلب، بالإضافة الي شبه النقود (الهوامش على خطابات الاعتمادات المستندي وعلى خطابات الضمان والودائع لأجل والودائع الاستثمارية بالعملة المحلية والأجنبية وعرض النقود بمعناها الضيق (M1) ويشتمل على العملة لدي الجمهور والودائع تحت الطلب فقط. مؤشر التباين المطلق يأخذ الصيغة التالية:

$$\text{Absolute Variance}(\Delta\, M2) = \sum_{t=1}^{T} \frac{(\Delta M2_{N,t} - \mu\Delta M2_N)^2}{T} \qquad (1)$$

حيث أن:

$M2$: تمثل لوغاريثم عرض النقود بمعناها الواسع

$\Delta M2$: تمثل نمو أو معدل التغير في عرض النقود بمعناها الواسع

$\mu\Delta M2$: تمثل متوسط التغيير في عرض النقود بمعناها الواسع.

1 رانيا عبد المنعم محمد راجح، (2005)، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقدي، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، ص 27.

N : تمثل الدولة او القطر أو عدد البنوك المركزية التي تعمل ضمن اتحاد او تكامل اقتصادي

T: عدد المشاهدات الشهرية او السنوية.

2. معدل تباين سعر الفائدة المطلق:

$$\text{Absolute Variance Rate (r)} = \sum_{t=1}^{T} \frac{(r_{N,t} - \mu r_N)^2}{T} \qquad (2)$$

حيث أن:

r : تمثل سعر الفائدة السوقي (الحقيقي أو الاسمي)

μr : تمثل متوسط التغيير في سعر الفائدة.

N : تمثل الدولة او لقطر أو عدد البنوك المركزية التي تعمل ضمن اتحاد او تكامل اقتصادي

T: عدد المشاهدات الشهرية او السنوية.

المعادلة (2) تشير الي انه كلما كانت قيمة التباين المطلق سواء في كان في عرض النقود بمعناها الواسع (M2) أو الضيق او (M1) أو سعر الفائدة (الاسمي، الحقيقي) مرتفعة دل ذلك على فعالية السياسة النقدية والعكس صحيح[1] .

3. مؤشر التباين النسبي (Relative Variance Index):

التباين النسبي هو مؤشر يقيس التقلبات في عرض النقود (ΔM1، ΔM2) او سعر الفائدة نسبة الى قيمة الكتل النقدية او اسعار الفائدة لدولة اخري ولنفس الفترة الزمنية ويتم احتسابه وفقاً للصيغة الاتية:

$$\text{Relative Variance}(\Delta\, M2) = \sum_{t=1}^{T} \frac{(\Delta M2_{N,t} - \mu \Delta M2_{Nd})^2}{T} \qquad (3)$$

حيث أن:

M2 : تمثل لوغاريثم عرض النقود بمعناها الواسع

ΔM2 : تمثل نمو أو معدل التغير في عرض النقود بمعناها الواسع

μΔM2 : تمثل متوسط التغيير في عرض النقود بمعناها الواسع.

N : تمثل الدولة او لقطر أو عدد البنوك المركزية التي تعمل ضمن اتحاد او تكامل اقتصادي.

Nd: تمثل الدولة الثانية (بلد المقارنة)

T: عدد المشاهدات الشهرية او السنوية.

1 يوسف علي عبد الاسدي ونعيم صباح، (2014)، الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، المجلة الاكاديمية العلمية العراقية، العدد 15، ص 163.

4. معدل تباين سعر الفائدة النسبي:

$$\text{Relative Variance Rate (r)} = \sum_{t=1}^{T} \frac{(r1_{N,t} - r2_N)^2}{T} \qquad (4)$$

حيث ان:

r:تمثل سعر الفائدة السوقي الاسمي او الحقيقي (Market Real or Nominal Interest Rate)

r1: يمثل نمو سعر الفائدة للدولة الاولي.

r2: يمثل نمو سعر الفائدة للدولة الثانية.

t: تمثل عدد المشاهدات الشهرية او السنوية.

المعادلة (4) تشير الي انه كلما كانت قيمة التباين النسبي سواء في عرض النقود او في سعر الفائدة مرتفعة دل ذلك على فعالية السياسة النقدية العكس صحيح[1]

2-1-5 التعمق النقدي:

اولاً تعريف التعمق النقدي:

يعرف التعمق النقدي والمالي بانه زيادة في حجم النظام النقدي والمالي ودوره وانتشاره في الاقتصاد، فمن منظور السياسة النقدية فإن التنويع المتزايد لمحافظ الشركات والأسر له أهمية خاصة حيث يتأثرون أكثر فأكثر بالتطورات في الأسواق المالية. تجدر الإشارة إلى تغييرات رئيسية مهمة فيما يتعلق بالعمق النقدي والمالي، ففي العقد الماضي، ازداد إجمالي الأصول المالية بسرعة كبيرة بين عامي 1996 و2006 في منطقة اليورو ارتفعت بنسبة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.6 إلى 10.5 (مقارنة بـ 9.8 في الولايات المتحدة و17.6 في المملكة المتحدة). كمؤشر على الأموال التي يجمعها القطاع الخاص، ارتفع مجموع الائتمان المصرفي لهذا القطاع، وأوراق الدين القائمة ورسملة سوق الأوراق المالية من حوالي 150 في المائة إلى حوالي 240 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو مقارنة بـ أكثر من 300 في المائة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة[2] .

ثانياً قياس التعمق النقدي:

أورد بنك السودان المركزي في تقريره السنوي الثامن والخمسون ان التعمق النقدي (Monetization Deepening) يعكس ظاهرة تطور التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية، ويتم قياسه وفقاً للصيغ الاتية:

1. المقياس الأول للتعمق النقدي= عرض النقود بمعناه الواسع مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي.

$$\text{Monetization Deepening 1} = \left(\frac{\text{Money Supply M2}}{\text{Gross Domestic Product}}\right)$$

$$\text{MD1} = \left(\frac{\text{M2}}{\text{GDP}}\right)$$

1 Elham, M. and Russell, S, (2006), Does A Less Active Central Bank Lead to Greater Economic Stability? Evidence from the European Monetary Union, Cato Journal,26(1), p 56.

2 Ignazio, V. (2007), Financial Deepening and The Monetary Policy Transmission Mechanism, BIS Review124/2007, p.1.

2. المقياس الثاني للتعمق النقدي= العملة لدى الجمهور مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي.

$$\text{Monetization Deepening 2} = \left(\frac{\text{Money wit the Public}}{\text{Gross Domestic Product}}\right)$$

$$\text{MD2} = \left(\frac{\text{MP}}{\text{GDP}}\right)$$

3. المقياس الثالث للتعمق النقدي= اجمالي الودائع المصرفية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي.

$$\text{Monetization Deepening 3} = \left(\frac{\text{Total of Banking Deposits}}{\text{Gross Domestic Product}}\right)$$

$$\text{MD3} = \left(\frac{\text{TBD}}{\text{GDP}}\right)$$

ويرتبط هذا المؤشر بمدى فعالية السياسة النقدية وتنوع أدواتها لجذب الجمهور للتعامل مع النظام المالي والمصرفي كما يتأثر التعمق النقدي بعدة عوامل أهمها مستوى دخل الفرد والعائد على الودائع الاستثمارية ودرجة انتشار الوعي المصرفي، وذلك في ظل اوضاع التضخم السائدة [1].

2-2 الدراسات السابقة:

2-2-1 حسين والصادق (2019):

اختبرا فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019). استخدمت الدراسة كل من المؤشرات الاتية لقياس الفعالية: عرض النقود، سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي. اكدت الدراسة القياسية أن فعالية السياسة النقدية بالجزائر تتأثر بنسبة ضعيفة بالتدفقات الرأسمالية الدولية على الرغم من وجود علاقة سببية بين معدل نمو رصيد رأس المال لميزان المدفوعات ومعدل نمو سعر الصرف الإسمي)معدل نمو رصيد رأس المال يسبب معدل نمو سعر الصرف الإسمي(نظرا لكون نظام سعر الصرف المتبع في الجزائر هو نظام سعر الصرف المدار وهو ما يكسبه مجالا للتحرك، هذا من جهة، من جهة ثانية لا توجد علاقة سببية بين معدل نمو رصيد رأس المال لميزان المدفوعات والمعدلات التالية: معدل التضخم، معدل نمو المعروض النقدي، معدل الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعنّ أنه لا علاقة لحركة رأس المال من وإلى الجزائر بالمتغيرات النقدية والحقيقية، وعليه نستخلص أن تحركات رؤوس الأموال الدولية من وإلى الجزائر لم تؤثر على توجهات وأهداف السياسة النقدية وبالتالي على فعاليتها[2].

2-2-2 هيشام و ايمان (2019):

فحصا الأثر البيني لكل من فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 وذلك من خلال الاعتماد على نموذج سانت لويز من خلال استعمال المعروض النقدي كمؤشر للسياسة النقدية والإنفاق الحكومي كمؤشر للسياسة المالية. النتائج دلت على عدم وجود أي أثر لكلا السلسلتين على النمو

1 بنك السودان المركزي، (2018)، التقرير السنوي، العدد 58، ص 48.

2 حسين حميد والصادق بوشنافة، (2019)، فعالية السياسة النقدية في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال الدولية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 20، ص 37-52.

الاقتصادي في المدي القصير، في حين يظهر أثر السياستين في المدى الطويل وذلك بسبب وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاثة، مع الإشارة إلى أن أثر السياسة المالية أكبر (بالضعف) من أثر السياسة النقدية[1].

3-2-2 نوال (2018):

اختبرت مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017). توصلت الدراسة إلى ان السياسة النقدية المطبقة في الجزائر تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة لهدف التضخم فقط، ولم تكن فعالة في تحقيق هدف التشغيل والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة[2].

4-2-2 امال (2018):

هدفت الدراسة الي قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1990-2017، باستخدام مؤشر مربع كالدور السحري) نمو اقتصادي مرتفع، لا تضخم، لا بطالة، توازن خارجي، واستخدام نماذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR). خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية لم يكن لها أثر كبير في بلوغ هدف التوازن من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال ملاحظة عدم حدوث آثار إيجابية مستمرة للسياسة النقدية في الآجلين القصير والطويل[3].

5-2-2 ايمان (2017م):

درست فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2009-2013م). نتائج الدراسة اشارت الي قصور في بعض الأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر كأداة السوق المفتوحة التي لم يتم تطبيقها الا مرة واحدة وهذا يعني ان السياسة النقدية تقوم بدور محدود ضبط المعروض النقدي[4].

6-2-2 Purwanda و Rochana (2017):

قاما بقياس كفاءة السياسة النقدية وتطبيقها في إندونيسيا حيث اختبرت دراستهم فعالية السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2005 باستخدام مؤشر استهداف التضخم (Inflation Targeting Framework: ITF). اهم نتائج دراستهم

---

1 هيشام عياد وايمان شقاليل، (2019)، الملتقي العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري علي ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية- فعالية السياسة النقدية والمالية باستخدام نموذج سانت لويز دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 1997-2017، جامعة الشلف، الجزائر.

2 نوال قاسيمي، (2018)، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

3 امال علي إبراهيم (2018)، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري 1990-2017، ورقة عمل، معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا، القاهرة.

4 ايمان اسعد (2017)، فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر دراسة حالة خلال الفترة 2009-2013، رسالة ماجستير غير منشورة في المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

اشارت الي انه منذ تنفيذ الITF ، فان كفاءة السياسة النقدية لم تتغير بشكل كبير ومع ذلك فإنها تميل إلى الزيادة بعد التنفيذ الكامل للا ITF بعد 2005 مما كانت عليه في الفترة الانتقالية 2000-2005[1].

7-2-2 يمينة (2016م):

ناقشت فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014م). توصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر المركزي اعتمد على الأدوات النقدية غير المباشرة مركزاً على أدا ة الاحتياطي الإجباري إلى جانب الأدوات الحديثة كأداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع، الأمر الذي جعله بتحكم بشكل فعلي في فائض السيولة مدعماً بذلك الاستقرار النقدي، كما ان السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 كانت فعالة باستثناء العامي 2008 و2009 حيث ارتفعت معدلات التضخم عن المعدل المستهدف[2].

8-2-2 نبيل (2012):

فحص الأهمية النسبية للسياسات النقدية والمالية على نمو الناتج الحقيقي غير النفطي في العراق باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي غير المقيد (SVAR) وتطبيق معادلة (St. louis) وحساب تحليل التباين (VDCs)ودالة الاستجابة الفورية (IFC) للمدة (2003-2011). الدراسة استشرفت ان نمو الناتج المستدام مع معدل تضخم وأسعار صرف مستقرة نسبيا، هو أحد العناصر المهمة لأي سياسة استقرار اقتصادي[3].

9-2-2 Ignazio (2007):

ناقش التعميق المالي وقنوات انتقال أثر السياسة النقدية في المنطقة الاوربية والدول الصناعية. تشير نتائج الدراسة إلى ضرورة قيام البنك المركزي برصد (والاستجابة) لمجموعة أوسع من المؤشرات، دون التركيز على توقعات التضخم كقناة لانتقال أثر السياسة النقدية، حيث توجد مجموعة كبيرة من الأدلة تشير إلى أن النمو المرتفع المستمر لمجموع الأموال والائتمان قد يوفر "تحذيرات مبكرة" مفيدة عن الاختلالات المالية الناشئة التي قد تكون مهمة أيضًا بالنسبة لاستقرار الأسعار الأساسي بشكل عام[4].

10-2-2 عراقي وولاء (2003):

استخدم نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية في تحليل فعالية السياسة النقدية بالتطبيق على تنزانيا حيث استخدم المنهج البيزي في عملية تقدير وتتبع مسار اثار السياسة النقدية على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية. نتائج الدراسة اكدت نجاح فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم والناتج المحلي الإجمالي من الصدمات النقدية[5].

---

1 Purwanda.E and, Rochana.S, (2017), Measurement of The Efficiency of Monetary Policy, Economic Journal of Emerging Markets, 9(2), p.138-149.

2 يمينة شبيرة، (2016)، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2014، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

3 نبيل مهدي، (2012)، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة St. Louis على الاقتصاد العراقي 2003-2011، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، ص 49-76.

4 Ignazio, V (2007), Financial Deepening and The Monetary Policy Transmission Mechanism, BIS Review .2007/124

5 عراقي عبد العزيز وولاء محمد، (2003)، استخدام نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية في تحليل السياسة النقدية مع التطبيق على تنزانيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية. شوهد في 2020/4/16
https://scholar.cu.edu.eg/?q=walaamahrous/files/conference_paper.pdf

11-2-2 محمود (2003):

استعرض تطور السياسة النقدية في مصر قبل تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي في التسعينيات، ثم خلال فترة ما بعد الإصلاح .اكدت الدراسة أن نجاح فعالية السياسة النقدية الجديدة يتوقف بشكل رئيسي على توافر عدة عوامل، منها : استقلالية البنك المركزي، شفافية السياسات، فضلا عن توافر المعلومات الكافية والدقيقة وفي التوقيت المناسب[1].

12-2-2 التعليق على الدراسات السابقة:

ان محور الدراسات السابقة تمركز حول قياس أثر فعالية السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية التقليدية مثل التضخم والأسعار وحجم الإنتاج والتشغيل وباستخدام مؤشرات مختلفة من حيث الشكل ولكنها تتلاقي من حيث المضمون والذي لا يتعدى استهداف الكتلة النقدية للتأثير على التضخم. ما يميز هذه الدراسة انها تقيس فعالية السياسة النقدية في السودان خلال الفترة 2000-2018 باستخدام مؤشر التعمق النقدي الذي يقيس مدي التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية كنجاح للسياسة النقدية.

2- قياس فعالية السياسة النقدية في السودان عبر مؤشرات التعمق النقدي (2000-2018):

1-3 تحليل مؤشرات التعمق النقدي:

الجدول رقم (1) يوضح بيانات المؤشرات للفترة 2000-2018 بينما الشكل رقم (1) يوضح الاتجاه العام للبيانات.

جدول رقم (1): مؤشرات التعمق النقدي (2000-2018)

Year	MD1=M2/GDP	MD2=MP/GDP	MD3=BD/GDP
2000	0.101	0.042072223	0.066069499
2001	0.103	0.037837014	0.067437147
2002	0.118	0.040535136	0.030758374
2003	0.132	0.04309952	0.033338836
2004	0.139	0.044366093	0.03704683
2005	0.169	0.043641659	0.03096943
2006	0.185	0.054248026	0.100474276
2007	0.185	0.04946346	0.099468064
2008	0.184	0.049992621	0.099373487
2009	0.209	0.057869098	0.124091917
2010	0.219	0.062671572	0.129384302
2011	0.229	0.070546415	0.124767363
2012	0.264	0.075269155	0.126727268

1 محمود أبو العيون، (2003)، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، ورقة عمل رقم 78، البنك المركزي المصري، شوهد في 2020/4/14 http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2019_1_1215_42_723.pdf

2013	0.218	0.063062571	0.105693861
2014	0.174	0.052105367	0.089060442
2015	0.161	0.047166986	0.08620188
2016	0.174	0.057989598	0.09809143
2017	0.246	0.079453867	0.150613141
2018	0.350	0.09181058	0.160371476

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للفترة (2000-2018)

شكل رقم (1):الاتجاه العام لمؤشرات التعمق النقدي في السودان 2000-2018

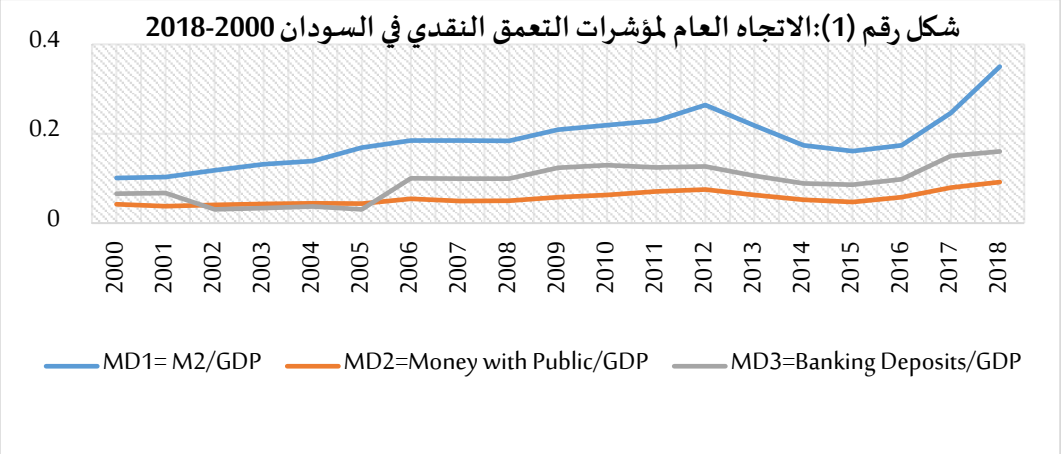

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (1)

من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يلاحظ الاتي:

أ. مؤشر التعمق النقدي(MD1) ظل في ارتفاع مستمر خلال السنوات (2000-2012) ثم بدأ بالانخفاض بشكل حاد حتى وصل 0.161 في العام 2015م، ثم عاود الارتفاع مرة اخري ليصل اعلي قيمة له 0.350 في العام 2018م ويعزى الانخفاض الي ان التوسع في عرض النقود (M2) لم يصاحبه توسع في حجم نمو الناتج المحلي الإجمالي مما ادي لأثار تضخمية أدت لانخفاض المؤشر.

ب. سجل مؤشر التعمق النقدي (MD2) ادني قيمة له 0.037 في العام 2001 واعلي قيمة له 0.091 في العام 2018 ما يشير الالي ارتفاع حجم النقود مع الجمهور وان السياسة النقدية لم تكن فاعلة لارتفاع معدل التضخم الذي وصل 72% في العام 2018م.

ت. سجل مؤشر التعمق النقدي ادني قيمه له 0.030 في العام 2002م واعلي قيمه 0.160 في العام 2018م ويعزي الانخفاض في بعض الفترات الي انخفاض مستوى الدخل وعدم انتشار الوعي المصرفي وضعف العائد على الودائع الاستثمارية في ظل ارتفاع معدلات التضخم مما نتج عنه انكماش في التعامل مع المؤسسات المصرفية، من ناحية اخري يعود ارتفاع المؤشر في الأعوام 2016-2018م الي ارتفاع الودائع نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

2-3 وصف نماذج الدراسة:

لتحليل فعالية السياسة النقدية في السودان باستخدام مؤشر التعمق النقدي سيتم استخدام ثلاثة نماذج كالاتي:

اولاً: نموذج التعمق النقدي (MD1):

$$MD1 = f(\text{Percapita Income, Return on Investment Deposit, Awareness and Inflation}). 1$$

المعادلة (1) تشير الي ان التعمق النقدي مقاساً (بقسمة عرض النقود بمعناه الواسع على الناتج المحلي الإجمالي) كدالة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العائد على الودائع الاستثمارية، الوعي المصرفي ومعدل التضخم.

لتقدير المعادلة (1) يمكن إعادة صياغتها في الشكل الاتي:

$$MD1 = \alpha_0 + \alpha_1 \text{PIncome} + \alpha_2 \text{RID} + \alpha_3 \text{Awareness} + \alpha_4 \text{Inf} + \mu \dots \dots (2)$$

حيث أن:

α_0: تمثل القاطع أو الحد المطلق

α_1 و α_2 ..... α_4 : معالم النموذج

μ: المتغير العشوائي.

MD1: تمثل التعمق النقدي1 (المتغير التابع).

اما القوي التفسيرية فتمثلها المتغيرات المستقلة الاتية:

PIncome: متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

RID: العائد على الودائع الاستثمارية

Awareness: الوعي المصرفي وهو متغير صوري (Dummy Variable) يقاس بالقيم 1 وتعني ارتفاع الوعي والقيمة 0 تعني تدني وانخفاض الوعي.

Inf: معدل التضخم.

ثانياً: نموذج التعمق النقدي (MD2):

$$MD2 = f(\text{Percapita Income, Return on Investment Deposit, Awareness and Inflation}). .3$$

المعادلة (3) تشير الي ان التعمق النقدي مقاساً (بقسمة العملة مع الجمهور على الناتج المحلي الإجمالي) كدالة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العائد على الودائع الاستثمارية، الوعي المصرفي ومعدل التضخم.

لتقدير المعادلة (3) يمكن إعادة صياغتها في الشكل الاتي:

$$MD2 = \beta_0 + \beta_1 \text{PIncome} + \beta_2 \text{RID} + \beta_3 \text{Awareness} + \beta_4 \text{Inf} + \varepsilon \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن:

β_0: تمثل القاطع أو الحد المطلق

β_1 و β_2 ..... β_4 : معالم النموذج

ε: المتغير العشوائي.

MD2: تمثل التعمق النقدي2 (المتغير التابع).

اما القوي التفسيرية فهي معرفة في النموذج (MD1)

ثالثاً: نموذج التعمق النقدي (MD3):

المعادلة (5) تستخدم لتقدير النموذج (3) كما يلي:

$$MD3 = \gamma_0 + \gamma_1 PIncome + \gamma_2 RID + \gamma_3 Awareness + \gamma_4 Inf + \epsilon \dots (5)$$

المعادلة (5) تشير الي ان التعمق النقدي مقاساً (بقسمة اجمالي الودائع المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي) كدالة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العائد على الودائع الاستثمارية، الوعي المصرفي ومعدل التضخم.

حيث أن:

γ_0: تمثل القاطع أو الحد المطلق

γ_1 و γ_2 ..... γ_4 : معالم النموذج

ϵ: المتغير العشوائي.

MD3: تمثل التعمق النقدي3 (المتغير التابع).

اما القوي التفسيرية فهي معرفة في النموذج (MD1)

3-3 البيانات المستخدمة لتقدير النماذج:

الجدول رقم (2) يوضح المتغيرات التفسيرية (المستقلة) في تقدير النماذج وقد تم تجميعها من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي بالإضافة الي تقارير الجهاز المركزي للإحصاء باستثناء بيانات متغير الوعي المصرفي (صوري) فقد تم رصدها من خلال تتبع مسار الاتجاه العام (الانخفاض والارتفاع) لمؤشر التعمق النقدي كما ورد بالشكل رقم (1).

جدول رقم (2): العوامل المؤثرة على التعمق النقدي (2000-2018)

Year	نصيب الفرد كنسبة من الناتج المحلي (PIncome)	العائد علي الودائع الاستثمارية (RID)	معدل التضخم (Inf)	الوعي المصرفي (متغير صوري) Awareness
2000	3.21	12.1	19.6	1
2001	3.13	14.7	11.03	0
2002	3.05	14.3	6.6	0
2003	2.97	16.2	6.9	1
2004	2.898	16.7	7.8	0
2005	2.82	22.9	8.5	0
2006	2.74	19.4	8.4	1
2007	2.827	16.0	7.5	1
2008	2.55	17.3	12.0	1
2009	2.46	16.8	14.0	1
2010	2.36	16.1	13.0	0
2011	2.94	14.2	18.1	0

1	17.0	18.4	2.841	2012
0	22.9	17.9	2.76	2013
0	25.7	18.6	2.68	2014
0	12.6	18.3	2.25	2015
1	30.6	19.7	2.29	2016
1	55.6	16.2	2.45	2017
1	72.9	17.8	2.38	2018

المصدر: بنك السودان المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية للفترة (2000-2018)

شكل رقم (2):الاتجاه العام للعوامل المؤثرة علي التعمق النقدي 2000-2018

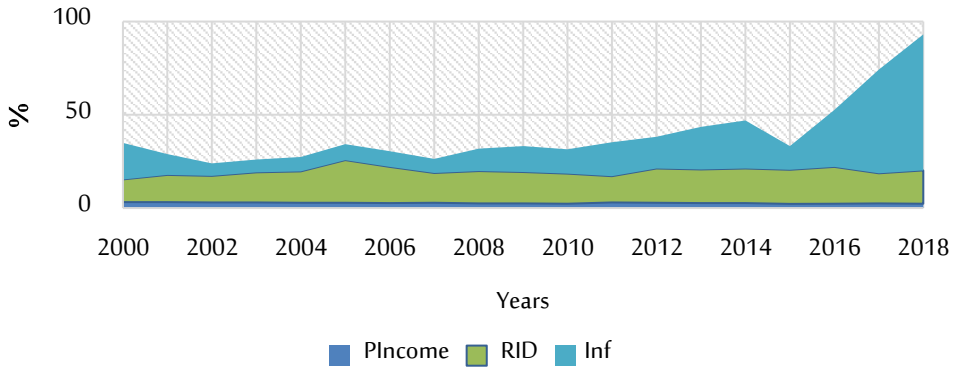

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2)

4-3 اختبار جذر الوحدة واستقرار المتغيرات:

لضمان استقرار البيانات عند تقدير النماذج وللحصول على نتائج غير زائفة تم اجراء اختبار جذر الوحدة، الجدول رقم (3) يشير الي ان جميع المغيرات استقرت عند الفرق الأول بمستوي 5% حسب إحصائية Mackinnon critical value.

جدول رقم (3): نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: D (MD1, MD2, MD3) has a unit root, Exogenous: Constant Lag Length:0(SIC,MAXLAG=3),ADF Equation, Constant, Trend NO,(1ST Difference)					
Variable	ADF Statistic	Probability	MacKinnon Value		Decision At (5%)
			1%	5%	
D(MD1(-1))	-3.689873	0.0176	-4.004425	-3.098896	Stationary
D(MD2(-1))	-4.156325	0.0076	-4.004425	-3.098896	Stationary
D(MD3(-1))	-3.706115	0.0143	-3.886751	-3.052169	Stationary
D(PINCOME(-1))	-4.421353	0.0035	-3.886751	-3.052169	Stationary

D(RID(-1))	-5.380774	0.0005	-3.886751	-3.052169	Stationary
D(AWARENESS(-1))	-5.335287	0.0007	-3.920350	-3.065585	Stationary
D(INF(-1),2)	-3.264091	0.0534	-4.057910	-3.119910	Stationary
* Time series stationary at 1ST Difference of 5% MacKinnon critical value.					

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews10

5-3 نتائج تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية:

1-5-3 مناقشة نتائج تقدير نموذج التعمق النقدي (MD1):

الجدول رقم (4) يوضح نتائج تقدير النموذج MD1

جدول رقم (4): نتائج تقدير نموذج التعمق النقدي (MD1)

Dependent Variable: D(MD1(-1)), Method: Ordinary Least Squares				
Sample (adjusted): 2003 2018, Observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.010225	0.008032	1.272997	0.2293
D(PINCOME(-1))	0.040432	0.042547	0.950296	0.3624
D(RID(-1))	0.000536	0.003154	0.169887	0.8682
D(AWARENESS(-1))	0.014094	0.011770	1.197391	0.2563
D(INF(-1),2)	-0.000238	0.000897	-0.265702	0.7954
R-squared	0.186767	Mean dependent var		0.008937
Adjusted R-squared	-0.108955	S.D. dependent var		0.028252
S.E. of regression	0.029752	Akaike info criterion		-3.941555
Sum squared resid	0.009737	Schwarz criterion		-3.700121
Log likelihood	36.53244	Hannan-Q,criter.		-3.929192
F-statistic	0.631563	Durbin-Watson stat		1.327297
Prob(F-statistic)	0.650255			

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews10

تشير نتائج تقدير النموذج(MD1) الي ان السياسة النقدية غير فاعلة في التأثير على المؤشر ويستدل على ذلك ان جميع المتغيرات المستقلة تضمنت احتمالية(Prop) أكبر من 0.05 وضعف القدرة التفسيرية (R-squared اقل من 19%).

2-5-3 نتائج تقدير نموذج التعمق النقدي (MD2):

جدول رقم (5): نتائج تقدير نموذج التعمق النقدي (MD2)

Dependent Variable: D(MD2(-1)), Method: Ordinary Least Squares				
Sample (adjusted): 2003 2018, observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002464	0.002160	1.140767	0.2782
D(PINCOME(-1))	0.009239	0.011442	0.807473	0.4365
D(RID(-1))	-0.000785	0.000848	-0.925840	0.3744
D(AWARENESS(-1))	0.004587	0.003165	1.449203	0.1752
D(INF(-1),2)	0.000151	0.000241	0.625845	0.5442
R-squared	0.350482	Mean dependent var		0.002601
Adjusted R-squared	0.114293	S.D. dependent var		0.008501
S.E. of regression	0.008001	Akaike info criterion		-6.568226
Sum squared resid	0.000704	Schwarz criterion		-6.326792
Log likelihood	57.54580	Hannan-Q, criter.		-6.555862
F-statistic	1.483907	Durbin-Watson stat		1.416381
Prob(F-statistic)	0.272754			

المصدر: اعداد الباحث باستخدام Eviews10

نتائج تقدير النموذج(MD2) الواردة بالجدول رقم (5) تشير الي ان السياسة النقدية ايضاً لم تكن ذات فعالية في التأثير على مؤشر التعمق النقدي ويستدل على ذلك من خلال ان جميع المتغيرات المستقلة تضمنت احتمالية(Prop) أكبر من 0.05 وأنها تفسر حوالي 35% من التغيرات التي تحدث بالمؤشر نتيجة للتغير في السياسة النقدية ويعود ذلك الي تدني مستوي دخل الافراد وتدني الوعي المصرفي وارتفاع معدلات التضخم، كذلك انخفاض قيمة الإحصائية (F-statistic).

3-5-3 نتائج تقدير نموذج التعمق النقدي (MD2):

جدول رقم (6): نتائج تقدير نموذج التعمق النقدي(MD3)

Dependent Variable: D(MD3(-1)), Method: Ordinary Least Squares				
Sample (adjusted):2003 2018, Observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004285	0.006516	0.657662	0.5243
D(PINCOME(-1))	-0.009587	0.034517	-0.277733	0.7864
D(RID(-1))	-0.005103	0.002559	-1.994550	0.0715

D(AWARENESS(-1))	0.016984	0.009549	1.778637	0.1029
D(INF(-1),2)	-3.69E-05	0.000727	-0.050712	0.9605
R-squared	0.365092	Mean dependent var		0.005198
Adjusted R-squared	0.134216	S.D. dependent var		0.025940
S.E. of regression	0.024137	Akaike info criterion		-4.359847
Sum squared resid	0.006408	Schwarz criterion		-4.118413
Log likelihood	39.87878	Hannan-Q, criter.		-4.347484
F-statistic	1.581336	Durbin-Watson stat		1.213698
Prob(F-statistic)	0.247280			

المصدر: اعداد الباحث باستخدام Eviews10

نتائج تقدير النموذج(MD3) الواردة بالجدول رقم (6) تشير الي ان السياسة النقدية ايضاً لم تكن ذات فعالية في التأثير على مؤشر التعمق النقدي ويستدل على ذلك من خلال ان جميع المتغيرات المستقلة تضمنت احتمالية(Prop) أكبر من 0.05 مع انخفاض قيمة الإحصائية (F-statistic) أنها أي المتغيرات تفسر حوالي 36% من التغيرات التي تحدث بالمؤشر نتيجة للتغير في السياسة النقدية ويعود ذلك الي تدني مستوي دخل الافراد و انخفاض العائد علي الودائع الاستثمارية مقارنة معدلات التضخم المرتفعة، كما يلاحظ وجود علاقة طردية ضعيفة بين انتشار الوعي المصرفي و حجم الودائع المصرفية و هذا مقبول نظرياً لان ارتفاع الوعي المصرفي يحفز علي التعامل مع المؤسسات المصرفية.

3- الخاتمة:

هدفت الدراسة الي تقييم فعالية السياسات النقدية التي طبقها بنك السودان المركزي خلال الفترة 2000-2018 وذلك استناداً الي تحليل مؤشرات التعمق النقدي التي تقيس مدي نجاح السياسات النقدية في جذب الجمهور والمؤسسات الأخرى للتعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية، حيث تم بناء ثلاثة نماذج قياسية لمؤشرات التعمق النقدي وتم تحليل مخرجاتها في ضوء معدلات التضخم السائدة، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العائد على الودائع الاستثمارية والوعي المصرفي وعليه توصلت الدراسة الي النتائج والتوصيات الاتية:

1-4 النتائج:

من خلال تقدير وتحليل نماذج التعمق النقدي فقد توصل البحث الي نتائج هامة وذلك على النحو التالي:

اولاً نموذج MD1:

هنالك علاقة طردية ضعيفة (عدم فعالية السياسة النقدية) بين كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العائد على الودائع الاستثمارية ومستوي الوعي المصرفي النموذج وبين مؤشر التعمق النقدي MD1 وهو ما يدل على ان زيادة الكتلة النقدية يجب ان يكون متناسباً من حجم النشاط الاقتصادي وان زيادة الإنتاج يجب ان تؤدي الي زيادة مستوي الدخول وان جزء منها يتجه كودائع استثمارية إذا توفر الوعي المصرفي والعائد المناسب. اما العلاقة العكسية بين التضخم والمؤشر فتفسر من خلال أثر تحسن الإنتاج على الأسعار.

ثانياً نموذج MD2:

هنالك علاقة طردية ضعيفة (عدم فعالية السياسة النقدية) بين كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ومستوي الوعي المصرفي النموذج وبين مؤشر التعمق النقدي MD2 وهو ما يدل على انه في الفترات التي يرتفع فيها دخل الافراد نتيجة لزيادة الإنتاج مع تضخم مرتفع وتدني في الوعي المصرفي فان زلك سيؤدي لارتفاع كمية العملة مع الجمهور، اما العلاقة العكسية بين العائد على الودائع الاستثمارية والمؤشر فهي عملياً مقبولة ان انخفاض معدل العائد علي الودائع الاستثمارية يقلل من التعامل مع المؤسسات المصرفية و بالتالي ارتفاع العملة بحوزة الافراد و المحصلة سياسة نقدية غير فعالة.

ثالثاً نموذج MD3:

هنالك علاقة عكسية ضعيفة (عدم فعالية السياسة النقدية) بين كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العائد علي الودائع الاستثمارية و معدل التضخم وبين مؤشر التعمق النقدي MD3 و تفسير ذلك ان السياسة النقدية الغير فاعلة تؤدي لتراجع حجم الإنتاج فيزداد التضخم و ينخفض مستوي دخل الافراد و اذا صاحب ذلك عائدي استثماري متدني سيتجه الافراد للودائع تحت الطلب و بذلك ترتفع في مقابل نقصان الاستثمارية، اما العلاقة الطردية بين ومستوي الوعي المصرفي والمؤشر فهي ايضاً عملياً مقبولة لان ارتفاع الوعي المصرفي يترجم في ازدياد الودائع المصرفية أي يتحسن مؤشر التعمق النقدي لارتفاع التعامل مع المؤسسات المالة و المصرفية.

2-4 التوصيات:

ان مؤشرات التعمق النقدي تقيس مدي التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية وحتى تكون السياسة النقدية فعالية في تحسين المؤشرات فلا بد ان يؤخذ في الاعتبار الاتي:

اولاً: ان يتم تغيير حجم الكتلة النقدية بما يتناسب مع حجم الإنتاج ومستويات التشغيل.

ثانيا: ان يتم تعديل مستويات الدخول وبما يتناسب مع مستويات حجم الإنتاج.

ثالثاً: ان يتم تفعيل نشر الوعي المصرفي والاقناع الادبي بواسطة البنك المركزي.

رابعاً: ان الافراد يقارنون بين العائد على الودائع الاستثمارية ومعدل التضخم، لذلك من الضروري ان تكون العوائد على الودائع الاستثمارية مجزية حتى تجذب الجمهور للتعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية.

لائحة المراجع:

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، (2001)، نظرية النقود والأسواق المالية: مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية، ط1، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
2. اهداف وأدوات السياسة النقدية للدول، ارقام نت، 2017، شوهد في 2020/4/18م، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/512583
3. أسامة كامل وعبد الغني حامد، (2006)، النقود والبنوك، ط1، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين.
4. إسماعيل محمد هاشم، (2005)، النقود والبنوك، ط1، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية.
5. لونيس أكن، (2011)، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجيستر غي منشورة في علوم الاقتصاد. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
6. امال علي إبراهيم، (2018)، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري 1990-2017، ورقة عمل، معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا، القاهرة.
7. https://jsst.journals.ekb.eg/article_61398_0d6322a09ae224d5da92f3f611d15e06.pdf 18/4/2020 10:26
8. انس البكري ووليد صافي، (2009)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
9. ايمان اسعد، (2017)، فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر دراسة حالة خلال الفترة 2009-2013، رسالة ماجستير غير منشورة في المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
10. http://bib.univoeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/2355/1/فعالية%20أدوات%20السياسة%20النقدية%20في%20ضبط%20المعروض%20النقدي%20في%20الجزائر.pdf 16/4/2020 9:08PM
11. بن علي بلعزوز، (2006)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. بنك السودان المركزي، (2018)، التقرير السنوي، العدد 58.
13. https://cbos.gov.sd/ar/publication-type/التقرير-السنوي 14/8/2021 5:59 PM
14. الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات الاقتصادية.
15. http://cbs.gov.sd/index.php/ar/statistics/main/26 19/4/2020 10:21PM
16. حسين حميد والصادق بوشنافة، (2019)، فعالية السياسة النقدية في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال الدولية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 20، ص 37-52.
17. https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_20/Article_03.pdf 16/4/2020 9:19 PM.

18. رانيا عبد المنعم محمد راجح، (2005)، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقدي، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة.
19. سهير محمود معتوق، (1988)، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، ط1، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة.
20. سهير محمود معتوق، (1987)، السياسة النقدية في التحليل الكينزي والنقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، العدد 408.
21. عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، (2015)، السياسات النقدية في البنوك المركزية، ط1، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن.
22. عبد المنعم السيد علي، (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
23. عراقي عبد العزيز وولاء محمد، (2003)، استخدام نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية في تحليل السياسة النقدية مع التطبيق على تنزانيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية.

24. https://scholar.cu.edu.eg/?q=walaamahrous/files/conference_paper.pdf 16/4/2020 9:55 PM.

25. عيجولي خالد، (2009)، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية- فعالية أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
26. نوال قاسيمي، (2018)، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

27. https.//www.dspace.univbouira.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/2479/1/مدى%20فعالية%20السياسة%20النقدية%20في%20تحقيق%20التوازن%20الداخلي.pdf 23/4/2020 2:56PM.

28. محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، (2003)، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو :دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شم، مصر.
29. محمود أبو العيون، (2003)، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، ورقة عمل رقم 78، البنك المركزي المصري.

30. http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2019_1_1215_42_723.pdf
31. 16/4/2020 10:11 PM.

32. ناظم محمد نوري الشمري، (1999)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار زهران للنشر، بغداد.

33. نبيل مهدي، (2012)، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة St. Louis على الاقتصاد العراقي 2003-2011، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، ص 49-76.

34. https://www.researchgate.net/publication/328584546_nmadhj_alsyasat_alnqdyt_walmalyt_m_ttbyq_madlt_louisSt_ly_alaqtsad_alraqy_llmdt_2003-2011 23/4/2020 5:31 PM.

35. هيشام عياد وايمان شقاليل، (2019)، الملتقي العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري علي ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية- فعالية السياسة النقدية والمالية باستخدام نموذج سانت لويز دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 1997-2017، جامعة الشلف، الجزائر.

36. https://www.researchgate.net/publication/338503113_qyas_falyt_alsyast_alnqdyt_walmalyt_bastkhdam_nmwdhj_sant_lwyz_drast_ttbyqyt_ly_alaqtsad_aljzayry 14/8/2021 6:09 PM.

37. يمينة شبيرة، (2016)، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2014، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

38. http://archives.univbiskra.dz/bitstream/123456789/8045/1/فعالية%20السياسة%20النقدية%20في%20تحقيق%20الإستقرار%20النقدي%20في%20الجزائر.pdf 16/4/2020 9:15 PM

39. يوسف علي عبد الاسدي ونعيم صباح، (2014)، الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، المجلة الاكاديمية العلمية العراقية، العدد15.

40. https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=106750 18/4/2020 7:32 PM

41. Elham, M. and Russell, S. (2006), Does A Less Active Central Bank Lead to Greater Economic Stability? Evidence from the European Monetary Union, Cato Journal, 26(1), P.49-70. European Monetary Union.pdf (citadel.edu) 14/8/2021 5:43 PM

42. Ignazio, V. (2007), Financial Deepening and The Monetary Policy Transmission Mechanism, BIS Review 124/2007. P.1-10. https://www.bis.org/review/r071105e.pdf 14/8/2021 5:50 PM.

43. Purwanda.E and, Rochana.S, (2017), Measurement of The Efficiency of Monetary Policy", Economic Journal of Emerging Markets,9(2). p. 138-149. https://doi.org/10.20885/ejem.vol9.iss2.art3 14/8/2021 5:50 PM.

مُؤشرات النسب المالية وأثرها على قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية العامة الليبية (دراسة تطبيقية للفترة 2000–2018)

Indicators of financial ratios and their impact on measuring the operational efficiency of Libyan public commercial banks (Applied study for the period 2000-2018)

د. رضا منصورشيته، أستاذ مساعد بعلم التمويل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس
أ. وليد رمضان سالم، أستاذ مساعد بعلم التمويل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة المصارف التجارية من خلال قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر مؤشرات النسب المالية على قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الليبية (الجمهوية، التجاري الوطني، الصّحارى) خلال الفترة 2000-2018، وقد تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على تحليل سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة، عن طريق تحليل مؤشرات النسب المالية لهذه المصارف من واقع قوائمها المالية، وذلك انطلاقاً من فرضية رئيسة "لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية لمؤشرات النسب المالية على قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الليبية"، توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بمحدودية كفاءة المصارف الثلاثة في تحقيق الربحية وتدنية التكاليف، وعليه فهذه المصارف لا تتمتع بكفاءة تشغيلية، أما بالنسبة لمؤشر النسب المالية فقد بينت الدراسة أنها قد ساعدت على تشخيص الانحرافات المالية للمصارف، وتسهيل ومعرفة وضعية المصارف من حيث الربحية، والكفاءة التشغيلية.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة التشغيلية، مؤشرات النسب المالية.

Abstract

The study aimes to Assess the efficiency of commercial banks by measuring the operational efficiency of Libyan commercial banks, by testing and analyzing the impact of indicators of the financial ratios on measuring the operational efficiency of Libyan commercial banks (national, national commercial, and desert) during the period of 2000-2018. Analytical descriptive, which was based on a time series analysis of the variables of the study by analyzing the indicators of the financial ratios of these banks from the reality of their financial statements, based on the main hypothesis “there is no statistically significant relationship for indicators of financial ratios on measuring the operational efficiency of Libyan commercial banks.”The study reached results indicating the limited efficiency of the three banks in achieving profitability and minimizing costs, and accordingly these banks do not have operational efficiency. As for the financial ratios index, the study showed that it has helped to diagnose the financial deviations of the banks, and to facilitate and know the status of the banks in terms of profitability and operational efficiency.

Key words: Operational Efficiency, Indicators of Financial ratios.

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات جذرية في معالمه ومؤسساته وآليات التعامل فيه، وتُمثل المؤسسات المصرفية إحدى الركائز الهامة في النظم المالية الحديثة للرّفع من مستوى اقتصاديات الدول النامية حيثُ لعبت المؤسسات المصرفية في هذه الدول دوراً بارزاً في جذب استثمارات الموارد المالية في السنوات الأخيرة، باعتبار أنّ هذه المؤسسات إحدى القنوات الرئيسية لانسياب الموارد المالية بين الأفراد والمؤسسات المختلفة في الدولة مما يساعد على تعبئة المدخرات وتهيئتها للمجالات الاستثمارية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، حيثُ تُؤدي المؤسسات المصرفية المالية دوراً محورياً متنامي الأهمية في دعم معدلات النمو الاقتصادي، من خلال اضطلاعها بمهمة تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر ربحية، وقد تنامى هذا الدّور المفصلي مع مرور الزمن إلى الحد الذي أصبحت معه المؤسسات المصرفية تُكنى بدماغ النظام الاقتصادي نظراً لدورها الخلاّق في تنمية القطاع الحقيقي ودعم جانب العرض في الاقتصاد الوطني في وقت أصبحت فيه الاقتصاديات المعاصرة أكثر من أي زمن مضى تتسم بكثافة التمويل وتعقد عملياتها المالية وأصبح للمؤسسات المصرفية في وقتنا الحاضر دور مُهم وفعّال ليس فقط لتجميع المدخرات المحلية، بل أيضاً استقطاب المدخرات الأجنبية وتوجيهها نحو الاستثمار داخل البلد، الأمر الذي جعلها تلعب دوراً هاماً وأساسياً في موضوع تشكيل رأس المال وتوفير الأموال اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية.

عليه سيتم في هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية الليبية وتقديم بعض الرؤى حولها من خلال اختبار أثر مؤشرات النسب المالية على قياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية الليبية.

أولاً: مُشكلة الدراسة

نتيجة للدور الذي تلعبه المؤسسات المصرفية المهم في الاقتصاد والتنمية بشكل عام، ومساهمتها الفاعلة في كافة القطاعات داخل الدولة، وفي ظل التحديات التي حملتها جملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتشريعية بالإضافة إلى التحديات التي تكتنف العمل المصرفي، لذا باتت عملية تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الليبية عملية ضرورية وملحة نظراً لما شهده وتشهده هذه الصناعة أخر عقدين من الزمن من تحولات وإصلاحات وما صاحب ذلك من صدور تشريعات جديدة خاصة بالجهاز المصرفي كصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 والقانون رقم (23) لسنة 2012 والقانون رقم (1) لسنة 2013، وتنبع مشكلة الدراسة في معرفة وإدراك أهمية مؤشرات النسب المالية في قياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية من قبل المختصين في إدارة هذه المؤسسات خاصة في ظل التوقعات الكبيرة في زيادة الاستثمار في المؤسسات المصرفية الليبية الأمر الذي يستلزم من المسئولين بالمصارف التجارية الليبية الوعي والإدراك لأهمية تلك المؤشرات في ديمومة واستمرار عمل المصارف.

عليه سيتم في هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية وذلك من خلال تحليل وقياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام النسب المالية، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل تؤثر مؤشرات النسب المالية، بشكل موجب على قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الليبية؟

ثانياً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقييم كفاءة المصارف التجارية من خلال قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر مؤشرات النسب المالية، على قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الليبية، وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بمؤشرات الكفاءة التشغيلية، بهدف تحقيق أقصي استفادة ممكنة بدراسة تلك المكونات، للوقوف على مدى نجاح المصارف التجارية الليبية في جذب وتوظيف الموارد المالية وبشكل يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها المصارف التجارية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، الذي يتناول قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية، حيث تشكل المؤسسات المصرفية قناة استثمارية هامة للمستثمرين تقوم باستثمار أموالهم والمحافظة عليها وهي كأداة من أدوات تشكيل رأس المال والتي تعتبر العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية في ليبيا، كما أنه من خلال نتائج تحليل وتقييم قياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية الليبية، يمكن تقديم بعض الرؤى لمتخذي القرار والمشرعين حول قياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية الليبية وإمكانية استمرارها ونموها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من تكوينها، كما تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة كونها من الدراسات القلائل التي أُجريت لاختبار الكفاءة التشغيلية لثلاث مصارف تجارية ليبية عامة، بالإضافة إلى أنها تعتبر حجر الأساس لتقييم هذه المصارف باستخدام مؤشرات ونماذج أكثر دقة وتمثيلاً للواقع.

رابعاً: حدود الدراسة

حُدد موضوع الدراسة باختبار الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2000 - 2018.

1-حدود زمنيه

حُددت الفترة الزمنية التي أُخضعت فيها بيانات المصارف الليبية (الجمهورية، الصحارى، التجاري الوطني) للتحليل والدراسة من سنة2000إلى سنة2018.

2-حدود مكانية

تتمثل حدود الدراسة المكانية في الإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية (الجمهورية، الصحارى، التجاري الوطني) بمدينة طرابلس باعتبارها الإدارات المسئولة على إعداد القوائم المالية.

3-حدود علمية

تمّ الاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية (الجمهورية، الصحارى، التجاري الوطني) خلال فترة الدراسة2000 - 2018، مع الاستعانة بما هو متوفر من كتب ومراجع ودوريات علمية.

خامساً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج الوصف والتحليل في تجميع وتبويب البيانات عن طريق تحليل مؤشرات النسب المالية بما يخدم أهداف الدراسة، وذلك لدراسة قياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية الليبية.

سادساً: المنهج المتبع وأدواته البحثية

تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، حيث يهتم هذا المنهج بالتعرف على مظاهر المشكلة، ويشمل تحليل البيانات وقياسها للتوصل إلى توصيف دقيق للمشكلة ونتائجها.

سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المفردات ذات العلاقة بقياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية للمصارف التجارية الليبية (الجمهورية، الصحارى، التجاري الوطني) خلال الفترة 2000-2018.

ثامناً: فرضية الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة التي تمّ استعراضها، سعت الدراسة لاختبار الفرضية التالية:

لا توجد علاقة ذو دلالة لمؤشرات النسب المالية على قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الليبية.

تاسعاً: صياغة نموذج الدراسة

بالرجوع للدراسات السابقة وعدد من النماذج المنشورة في الدوريات حول قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية بطريقة النسب المالية، نجد أنها تضمنت عدداً من العوامل والمتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة واستناداً إلى هذه الدراسات تمّ تكوين نموذج هذه الدراسة وذلك على غرار ما قام به كلاً من (جعيدي، سليمان، 2013) ببناء نموذج لفحص وتحديد النسب المالية على قياس الكفاءة التشغيلية لبعض المصارف العاملة بالجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف باستخدام النسب المالية بغرض قياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها وذلك من خلال طرح تساؤل رئيس تمثل في: ما مدى تمتع المصارف الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على تحقيق الربح وتدني التكاليف؟

عاشراً: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها

قياس المتغيرات، مؤشرات النسب المالية:

سيتم في هذه الجُزئية من الدراسة اختبار قياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية المصرفية الليبية، ولإعطاء صورة واضحة للتحليل سيعتمد الباحثان على دراسة مؤشرات النسب المالية لقياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الليبية، بمؤشرات استخدمت في دراسة علمية العربية[1]، حسب طبيعة المشكلة البحثية وفروض الدراسة.وقد تم حساب مؤشرات النسب للمصارف محل الدراسة كما يلي:

1. نسب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى فاعلية الإدارة في استخدام أموال الملكية، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بصرف النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التمويلية (الشعار، 2005، ص512)، ويحسب وفق المعادلة التالية:

1الدراسة بعنوان "قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر" ، 2013

نسبة العائد على حقوق الملكية (R O E) = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

2. نسب مؤشر العائد على الأصول (R O A): يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة (الكور، الفيومي، 2007، ص93). ويحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة العائد على الأصول (R O A) = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول

3. نسب مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM): يقوم مؤشر مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وعليه فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي، كما يعتبر مقياسا للربح والمخاطرة (الطويل، 2008 ، ص36)، ويحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة مضاعف حقوق الملكية (EM)= مجموع الأصول / حقوق الملكية

4. نسب مؤشر منفعة الأصول (AU): تساوي منفعة الأصول حاصل قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول، يسمى هذا المؤشر أيضاً باستعمال الأصول، فهو يبين الاستغلال الأمثل للأصول. (قريشي، 2004.ص 90) ويحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة منفعة الأصول (AU)= الإيرادات / مجموع الأصول

5. نسب مؤشر هامش الربح(PM): يساوي هذا المؤشر حاصل قسمة الدخل الصافي على إجمالي الإيرادات، ويقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه. (قريشي، 2004.ص 90) ويحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة هامش الربح (PM)= صافي الربح بعد الضريبة / الإيرادات

أنموذج الدراسة:

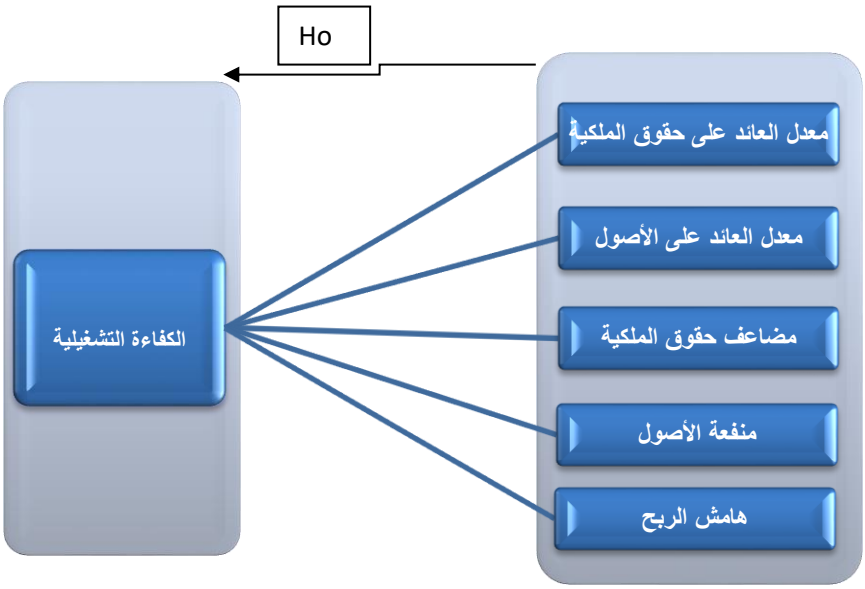

الشكل من أعداد الباحثان

عاشراً: الدراسات السابقة

تناول الأدب التمويلي العديد من الدارسات التي تناولت موضوع الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية بشكل عام والمؤسسات المصرفية بشكل خاص، باستخدام مقاييس ومؤشرات عدة، ولعلّ من أبرز هذه المقاييس والأدوات مؤشرات النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية، ومن أهم هذه الدراسات دراسة (جعيدي، وسليمان، 2013) التي هدفت إلى قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف العاملة بالجزائر باستخدام النسب المالية لمعرفة ما مدى تمتع المصارف التجارية بالكفاءة التشغيلية والتي تعكس قدرتها على تحقيق الأرباح وتدني التكاليف، وتوصلت الدراسة إلى محدودية كفاءة المصارف محل الدراسة في تحقيق الربح وتدني التكاليف، وسبب ذلك يعود إلى تدني الكفاءة في الإدارة والتحكم في التكاليف، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما تناولت دراسة (عبدالرازق، 2010) مدي إمكانية استخدام التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء وكفاءة الشركات المالية في المستقبل على اعتبار إن التحليل المالي أداة مميزة وفعالة تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار واستخدامه في تقويم أداء الشركات في مجالات الربحية والسيولة والملائمة وأيضا مدى كفاءة إدارة العمليات في رسم السياسات التمويلية والاستثمارية وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها استخدام النسب المالية يعطي نتائج يمكن الاعتماد عليها في تقويم الأداء المالي المصرفي، هدفت دراسة (مريان، 2010) إلى إبراز دور النسب المالية كأدوات رئيسية للتحليل للوصول إلى نتائج تحقق مدى كفاية النسب المالية في قياس الكفاءة والفاعلية تطبيقا على المؤسسات الصناعية من خلال استخدام النسب المالية الملائمة وأختيار النسب الأكثر ملاءمة لتقييم تلك الكفاءة والفعالية والتي تحتاج إلى خبرة ودراية من المحلل وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها كفاية نسب الربحية ونسب السيولة أما نسب هيكل رأس المال فكانت كافية بشكل جزئي لنسب الربحية ونسب النشاط ونسب هيكل رأس المال، كما تناولت دراسة (Kumbirai&et,2010)أداء الخدمات في القطاع المصرفي التجاري في جنوب إفريقيا باستعمال التحليل المالي وذلك لقياس نسب الربحية والسيولة والائتمان، وتوصلت الدراسة إلى أن أداء المصارف قد حقق زيادة كبيرة في العامين الأولين من سنوات الدراسة بينما انخفضت في السنوات الأخيرة من الدراسة

وأسباب ذلك يعود إلي الأزمة المالية العقارية أذا شارت الدراسة إلي أن استخدام النسب المالية كنسب الربحية وغيرها من النسب تستعمل في تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المصارف فضلا عن توفير معلومات مفصلة عن الربحية والسيولة وجودة الائتمان،وقام (قريشي، 2004) باستخدام البيانات المالية في تقييم أداء المصارف الجزائرية للفترة 1994 - 2000 باستخدام نموذج العائد على الملكية، حيثُ قام بالمقارنة بين أداء وإنتاجية المصارف عينة الدارسة من حيث العائد والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف وأصول كل مصرف من جهة، ومن حيث المخاطر التي تواجه كل مصرف من جهة أخرى، وتوصلت الدارسة إلى نتائج متباينة من حيث تحقيق المصارف لمؤشرات النموذج المعتمد في تقييم الأداء، في حين ركزت دراسة (الرضي، 2005) على أهمية استخدام النسب المالية في تقييم أداء المنظمات الصناعية اليمنية لعينة تمثل (40%) من إجمالي مجتمع الدراسة خلال الفترة 1996 - 2003 باستخدام (21) نسبة مالية، وتوصلت الدارسة إلى تحديد واضح للمنظمات التي تتمتع بأداء مالي قوي عن المنظمات التي تتمتع بأداء مالي ضعيف وتحليل الاختلاف في مستويات الأداء المنظمات لهذه حسب نوع ملكيتها، كما قام كل من (احمد والكسار، 2009) إلى وضع إطار عام لتقييم الأداء باستخدام النسب المالية باعتبارها أدوات القياس الأكثر موضوعية للتقييم، ومن ثم قياس الفشل المالي للشركات عينة الدارسة وهي شركات التأمين والنقل العام والمطاحن في الفترة 1995 - 2006 حيث تم الربط بين نتائج قياس قيمة الأداء المالي والفشل المالي، وبالتالي تمّ التوصل إلى تجانس وتقارب في النتائج للشركات كافة مما يؤكد أن تطبيق الأسلوبين كان ناجحا بشكل كبير، في حين قامت (الدقاق وأخرون، 2017) في دراستهم بتقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية وذلك بالتطبيق على المصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة 2010-2012، باستخدام النسب المالية العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، ومضاعف ربحية السهم، كما هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين النسب المالية المذكورة – كل على حدة - والقيمة السوقية لسهم المصرف محل الدراسة، وما إذا كانت هناك علاقة بينها مجتمعة على القيمة السوقية، وقد أظهرت الدراسة أنه لا يوجد ارتباط بين القيمة السوقية لسهم المصرف وبين كل من العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية، ومضاعف ربحية السهم مجتمعة، في حين أظهرت الدراسة أنه لمقاييس الأداء المستخدمة مجتمعة قدرة تفسيرية على القيمة السوقية لسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل، كما أوضحت دراسة (القتلي، 2014) أهمية استعمال التحليل المالي لتوضيح العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية حيث توصلت الدراسة بأن هناك مجموعة من النسب المالية يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل المالي من أمثلتها نسب الربحية والسيولة ونسب النشاط، كذلك أن الاعتماد على النسب يساعد المؤسسة المالية على التنبؤ بالمشاكل التي قد تتعرض إليها في المستقبل لمعالجتها وتجنب حدوثها في المستقبل، وتناولت دراسة (ساعد، 2009) موضوع تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري في تمويل الاقتصاد، واستخدمت الدراسة طريقتين لتقييم كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح في المصارف الجزائرية الأولى تتمثل في طريقة النسب المالية والثانية في نموذج حد التكلفة العشوائية لعينة من المصارف بالجزائر خلال الفترة 1995-2006، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن المصارف الخاصة في الجزائر أكثر كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليفها مقارنة بالمصارف العامة، كما هدفت دراسة (المومني، 2007) إلى مقارنة أداء المصرف الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة 1992-2001 باستخدام مجموعة من النسب المالية، وتوصلت نتائج التحليل في عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصرف الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية فيما يخص النسب الخاصة بالربحية، أما باقي النسب فقد أظهرت فروقات متوسطاتها أنها تتمتع

بمعنوية ذات دلالة إحصائية. في حين هدفت دراسة (زغبة ورزقية، 2020) إلى قياس مدى تمتع مجموعة من المصارف العاملة بالجزائر والمكونة من ستة مصارف خلال الفترة 2012 – 2017، بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على التحكم في تكاليفها، حيثُ استخدم الباحثان التحليل المالي بأسلوب النسب المالية للوصول إلى أغراض الدراسة، وتمثلت نتائج الدراسة بأن المصارف صغيرة الحجم تتمتع بكفاءة تشغيلية عالية في الإدارة والتحكم في تكاليفها مقارنة مع المصارف العمومية كبيرة الحجم.

ما تضيفه هذه الدراسة للدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة تقريبا نفس موضوع الدراسة الحالية مع اختلاف المكان وهو المؤسسات المصرفية الليبية، والزمان الذي اشتمل على فترة زمنية بلغت حوالي 20 سنة، أما من حيث الاختبارات التي تم استخدامها في الدراسات السابقة، فهي نفس الاختبارات التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة.

الحادي عشر: الجانب التحليلي للدراسة

أولاً تقييم كفاءة الربحية:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية (R O E)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار أموال المودعين لتوليد الأرباح فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على أن المصرف كان كفؤ في تحقيق الأرباح من خلال استثمار حقوق المودعين في مجالات مختلفة فمن خلال الجدول نلاحظ أن هناك تفاوت في معدلات هذا المؤشر الخاص بمصرف الجمهورية بسبب أن الارتفاع الحاصل في حقوق المساهمين كان أكبر من الارتفاع الحاصل في صافي الأرباح، إذ كان أعلى معدل بلغ فيه هذا المؤشر في سنة 2008 وكان بمعدل (19.6%) بسبب الارتفاع الحاصل في صافي الأرباح وأن أقل معدل كان في سنة 2015 فقد بلغ (0.6%) حيث كان المتوسط العام لهذا المعدل (7.4%) وهذه المعدلات تعتبر منخفضة ويرجع ذالك إلى انخفاض سنوات توظيف المصرف لموارده المتاحة مما أدى إلى انخفاض هذه المعدلات وعلى المصرف أن يزيد من رأس ماله إذ تعطي فعالية إدارة المصرف الحصول على الربحية والعائد المحقق للمساهمين في أموالهم المستثمرة وهذا المعدل يتوقف على صافي الربح السنوي، أما فيما يتعلق بمصرف التجاري الوطني فقد تحققت أعلى نسبة سنة 2018 وبنسبة16.3%، أما أقل نسبة تحققت عند سنة 2011 وبنسبة 0.4%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك مستقرة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 6.3%.

أما فيما يتعلق بمصرف الصحارى فقد تحققت أعلى نسبة سنة 2008 وبنسبة 13.4%، أما أقل نسبة تحققت عند سنة 2011 وبنسبة -19%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك مستقرة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 5.8%، نلاحظ أن مصرف الجمهورية كان متفوقاً بفارق عن مصرفي التجاري الوطني والصحاري في أغلب سنوات الدراسة وبمتوسط فترة الدراسة تقدر بنسبة 7.4% أما مصرف التجاري الوطني جاء في الترتيب الثاني بمتوسط لفترة الدراسة تقدر بنسبة 6.3% وأخيراً جاء مصرف الصحارى في الترتيب الأخير بمتوسط لفترة الدراسة تقدر بنسبة 5.8%. بحيث يعود لتحقيق مؤشر العائد لحقوق الملكية إلى مؤشري العائد على الأصول ومضاعف حقوق الملكية حيث أن العائد على حقوق الملكية للمصارف محل الدراسة يرجع بشكل كبير إلى مضاعف حقوق الملكية وهذا ما يتضح من خلال الجدولين 2، 3 كما أن نسبة مضاعف حقوق الملكية للمصارف خلال سنوات الدراسة كانت أكبر من مؤشر

العائد على الأصول ويفسر هذا على أن المصارف الثلاث محل الدراسة تعتمد الاعتماد الأكبر على التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية.

جدول 1 يوضح نسبة العائد إلي إجمالي حقوق الملكية (ROE)وحجم حقوق الملكية

السنوات	نسبة العائد على حقوق الملكية(ROE)			حجم حقوق الملكية بالملايين الدينارات		
	الجمهورية	التجاري الوطني	الصحارى	الجمهورية	التجاري الوطني	الصحارى
2000	6.4%	7.1%	8.5%	119,534,645	122,874,149	164,924,999
2001	6.2%	7.2%	7.9%	127,445,264	132,388,087	179,058,219
2002	5.9%	5.0%	7.4%	135,440,006	139,349,480	193,429,794
2003	5.7%	4.5%	10.9%	139,174,588	141,744,421	208,175,782
2004	6.9%	3.9%	7.7%	148,228,100	137,682,483	225,521,244
2005	6.5%	10.9%	9.0%	174,088,019	150,082,457	247,270,018
2006	6.7%	9.3%	11.1%	186,558,684	160,822,349	245,977,324
2007	11.4%	8.5%	12.6%	281,823,465	172,120,574	401,375,301
2008	19.6%	11.9%	13.4%	467,147,121	186,798,422	419,809,728
2009	13.6%	10.9%	5.1%	1,202,403,514	573,077,046	402,311,060
2010	13.9%	13.8%	5.6%	1,242,411,930	664,809,112	410,164,759
2011	8.3%	0.4%	-18.9%	1,354,747,519	625,184,443	344,964,843
2012	9.6%	3.1%	-8.4%	1,549,027,224	574,006,094	318,152,060
2013	6.7%	6.9%	10.8%	1,477,227,768	616,612,848	339,723,714
2014	4.5%	-9.2%	10.5%	1,546,138,979	564,456,951	371,512,828
2015	0.6%	1.5%	-2.2%	1,554,955,021	572,907,477	363,658,035
2016	0.7%	1.7%	3.0%	1,565,381,977	582,728,203	375,097,396
2017	3.3%	6.6%	7.7%	1,618,919,677	624,082,297	406,387,206
2018	3.6%	16.3%	7.8%	1,679,290,583	745,713,738	432,746,727
المتوسط	7.4%	6.3%	5.8%	872,102,320	394,075,823	318,434,791

$$\text{نسبة العائد على الأصول (R O A)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار أصوله لتوليد الأرباح فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على أن المصرف كفؤ في تحقيق الأرباح من خلال استثمار أصوله في مجالات مختلفة إلا أن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جراء تحقيق الأرباح المرتفعة لأن المخاطر ترتبط بعلاقة طردية مع الأرباح، فكلما ارتفعت المخاطر زاد الارتفاع في حجم الأرباح المتحققة وأن انخفاض هذا المؤشر لا يعني بالضرورة أن المصرف غير كفؤ في استثمار أصوله حيث تختلف من مصرف إلى آخر حسب سياسة المصرف إذ كان متحفظ أو مخاطر، فمن خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر العائد على الأصول كان أعلى معدل له في سنة 2009 حيث بلغ (0.7%)، ويرجع ذالك إلى الارتفاع الحاصل في صافي الأرباح المحققة وفي سنة 2015،2016 كان أقل معدل حيث بلغ (0.0%) بسبب الانخفاض في صافي الأرباح المتحقق مقابل ارتفاع حجم الأصول، وهذه المعدلات تعتبر منخفضة حيث كان متوسط هذه المعدلات هو (0.3%) وعلى المصرف أن يغير من سياسته تجاه نوعية وكيفية الاستثمارات أيضاً، فيما يتعلق بمصرف التجاري الوطني فقد تحققت أعلى نسبة

سنة 2010 وبنسبة 0.8%، أما أقل نسبة تحققت عند سنة2014 وبنسبة 0.4-%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك مستقرة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 0.3%، أما فيما يتعلق بمصرف الصحارى فقد تحققت أعلى نسبة سنة 2003 وبنسبة 1.1%، أما أقل نسبة تحققت عند سنة2011 وبنسبة 0.7-%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك مستقرة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 0.4%.

نلاحظ أن النسبة للمصارف الثلاث كانت ضعيفة نسبياً إذ لم تتجاوز 1.1%، وهذا يدل على أن المصارف محل الدراسة لم تستثمر أموالها التي لديه جيدا.

جدول 2 يوضح نسبة العائد إلى إجمالي الأصول وحجم الأصول

السنوات	نسبة العائد على الأصول(ROA)			حجم الأصول بالملايين الدينارات		
	الجمهورية	التجاري الوطني	الصحارى	الجمهورية	التجاري الوطني	الصحارى
2000	0.4%	0.5%	0.9%	2,032,333,330	1,823,001,270	1,587,860,067
2001	0.3%	0.4%	0.8%	2,272,397,786	2,121,297,501	1,716,575,159
2002	0.3%	0.3%	0.7%	2,495,318,351	2,128,621,462	1,946,711,094
2003	0.3%	0.2%	1.1%	2,801,314,508	2,734,387,877	2,014,811,140
2004	0.3%	0.2%	0.8%	3,411,445,563	3,068,087,506	2,101,807,955
2005	0.2%	0.4%	0.8%	4,617,557,706	3,890,502,559	2,736,005,083
2006	0.3%	0.4%	0.6%	4,908,777,013	3,641,607,694	4,646,388,925
2007	0.3%	0.3%	0.7%	11,358,780,066	4,432,716,895	7,011,925,631
2008	0.5%	0.3%	0.5%	19,253,042,294	7,070,231,224	11,388,089,616
2009	0.7%	0.7%	0.2%	22,026,552,571	9,497,228,495	10,793,761,590
2010	0.6%	0.8%	0.3%	27,296,034,626	11,760,196,838	9,038,287,308
2011	0.4%	0.0%	-0.7%	28,292,404,376	11,481,204,795	8,842,347,576
2012	0.5%	0.1%	-0.3%	30,774,399,973	13,513,024,773	9,884,995,509
2013	0.3%	0.3%	0.3%	31,384,437,877	14,143,436,163	11,792,898,897
2014	0.2%	-0.4%	0.4%	30,869,596,452	14,461,833,894	10,204,691,997
2015	0.0%	0.0%	-0.1%	30,246,266,646	17,168,768,533	8,527,334,672
2016	0.0%	0.0%	0.1%	33,672,470,824	20,869,311,727	12,085,196,489
2017	0.1%	0.2%	0.2%	37,851,187,651	21,250,494,303	12,591,530,789
2018	0.2%	0.6%	0.3%	37,493,417,024	20,610,905,527	13,268,532,014
المتوسط	0.3%	0.3%	0.4%	19,108,301,823	9,771,939,949	7,483,144,816

من خلال المقارنة بين نسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الأصول، يلاحظ أن هناك تباينا، فالنسب الظاهرة في معدل العائد على حقوق الملكية أكبر من نسب العائد على الأصول وذلك لكل سنوات الدراسة مع أفضلية لحقوق، وعلى الرغم من أن البسط كان واحدا في كلا النسبتين إلا إن التباين نتج عن الاختلاف في المقام أي بين إجمالي حقوق الملكية ومجموع الأصول.

$$\text{نسبة مضاعف حقوق الملكية (EM)مرة} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

يشير مؤشر مضاعف حقوق الملكية إلى عدد مرات التي تفوق فيها الأصول حقوق الملكية ويعتبر مؤشراً على مديونية المصرف بحيث كلما ارتفعت قيمة المضاعف كلما دل ذلك على ارتفاع الملكية في المصرف.

جدول 3 يوضح نسبة مضاعف حقوق الملكية (EM)%

السنوات	الجمهورية	التجاري الوطني	الصحارى
2000	17	15	10
2001	18	16	10
2002	18	15	10
2003	20	19	10
2004	23	22	9
2005	27	26	11
2006	26	23	19
2007	40	26	17
2008	41	38	27
2009	18	17	27
2010	22	18	22
2011	21	18	26
2012	20	24	31
2013	21	23	35
2014	20	26	27
2015	19	30	23
2016	22	36	32
2017	23	34	31
2018	22	28	31
المتوسط	23	24	21

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر مضاعف حقوق الملكية لمصرف الجمهورية كان أعلى معدل له في سنة 2008 حيث بلغ (41 مرة) ويرجع ذالك إلى الارتفاع الحاصل في حقوق الملكية مقارنة بالأصول وكان أقل معدل في بداية الدراسة سنة 2000 حيث بلغ (مرة17) بسبب الانخفاض في صافي حقوق الملكية أيضاً فيما يتعلق بمصرف التجاري الوطني فقد تحققت أعلى نسبة سنة 2008 38 مرة، أما أقل نسبة تحققت عند سنة2000 حوالي 15مرة، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك مستقرة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 24 مرة، أما فيما يتعلق بمصرف الصحارى فقد تحققت أعلى نسبة سنة 2013 وبنسبة32مرة، أما أقل نسبة تحققت عند سنة2011 وبنسبة 2004، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك متفاوتة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 21مرة.

يعود تحقيق مؤشر العائد على حقوق الملكية إلى مؤشري العائد على الأصول ومضاعف حقوق الملكية حيث أن العائد على حقوق الملكية للمصارف محل الدراسة يرجع بشكل كبير إلى مضاعف حقوق الملكية، وهذا ما يتضح من خلال العائد على الأصول ومضاعف الملكية كما أن مؤشر مضاعف حقوق الملكية للمصارف خلال سنوات الدراسة كانت أكبر من مؤشر العائد على الأصول، ويفسر هذا باعتماد هذه المصارف الثلاثة على التمويل بالديون بشكل اكبر مقارنة بحقوق الملكية.

ثانياً: كفاءة الإنتاجية

$$\text{نسبة منفعة الأصول (AU)} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

جدول 4 يوضح نسبة منفعة الأصول وحجم الإيرادات (AU)%

السنوات	نسبة منفعة الأصول (AU)%			حجم الإيراد بالملايين الدينارات		
	الجمهورية	التجاري الوطني	الصحارى	الجمهورية	التجاري الوطني	الصحارى
2000	3.3%	4.1%	3.7%	66,115,387	74,284,496	58,624,390
2001	3.2%	3.5%	3.6%	72,022,367	74,753,743	61,779,826
2002	3.0%	3.9%	3.4%	74,396,697	82,004,500	65,544,523
2003	2.8%	3.2%	3.3%	79,579,350	88,865,002	65,483,127
2004	2.8%	2.9%	3.2%	95,367,027	88,825,784	67,626,335
2005	2.1%	2.3%	2.6%	98,480,281	89,105,619	70,045,767
2006	2.2%	2.5%	2.3%	108,191,383	92,831,313	105,088,273
2007	1.3%	2.4%	2.4%	148,316,741	105,253,030	171,309,653
2008	2.5%	2.2%	4.4%	486,852,947	154,251,144	495,990,574
2009	3.0%	2.2%	2.6%	651,839,210	210,801,379	279,524,098
2010	2.6%	1.9%	2.6%	703,530,915	228,395,347	233,542,708
2011	1.3%	2.0%	1.4%	379,594,030	227,157,030	120,038,687
2012	1.6%	1.7%	1.7%	489,389,190	236,353,683	171,008,242
2013	1.5%	1.7%	1.2%	472,986,629	234,364,120	141,166,031
2014	1.2%	1.5%	1.4%	370,107,496	217,088,376	141,766,242
2015	0.8%	1.5%	1.0%	255,474,212	256,136,703	84,769,110
2016	0.8%	1.1%	0.8%	278,790,269	233,455,482	93,292,546
2017	0.9%	1.4%	1.1%	353,248,217	287,948,269	134,768,411
2018	1.3%	2.3%	1.8%	488,168,639	466,337,750	233,072,275
المتوسط	2.0%	2.3%	2.3%	298,550,052	181,484,883	147,075,833

بالإشارة إلى الجدول رقم (4) المتعلق بتحديد نسبة منفعة الأصول (AU)خلال فترة الدراسة، حيث نجد أن أعلى معدل تحقق لمصرف الجمهورية كان في بداية فترة الدراسة سنة 2000 وبنسبة 3.3%، أما أقل معدل فقد تم تحقيقه عند سنة 2017 وبنسبة 0.9%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات مستقرة، وبمتوسط عام خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 2%، أما فيما يتعلق بمصرف التجاري الوطني فقد تحققت أعلى كذلك نسبة في بداية فترة الدراسة سنة 2000 وبنسبة 4.1%، أما أقل نسبة تحققت عند سنة2016 وبنسبة 1.1%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك مستقرة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 2.3%، أما فيما يتعلق بمصرف الصحارى فقد تحققت أعلى نسبة كان في بداية فترة الدراسة سنة 2000 وبنسبة 3.7%، أما أقل نسبة تحققت عند سنة2016 وبنسبة 0.8%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك مستقرة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 2.3%، نلاحظ أن النسبة للمصارف الثلاث كانت متقاربة خلال سنوات الدراسة.

ثالثاً تقييم كفاءة التكاليف:

$$\text{نسبة هامش الربح (PM)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الإيرادات}}$$

غالباً ما يتم الاعتماد في تقييم كفاءة التكاليف إلى نسبة هامش الربح، والتي تبين مدى قدرة المصرف على التحكم في تكاليفه،

جدول 5 يوضح نسبة هامش الربح(PM)%

السنوات	نسبة هامش الربح(PM)%			حجم الإيراد بالملايين الدينارات		
	الجمهورية	التجاري الوطني	الصحارى	الجمهورية	التجاري الوطني	الصحارى
2000	12%	12%	24%	7,708,678	8,681,664	13,985,918
2001	11%	13%	23%	7,910,619	9,513,938	14,147,586
2002	11%	8%	22%	7,994,742	6,961,393	14,371,575
2003	10%	7%	35%	7,968,583	6,394,942	22,745,988
2004	11%	6%	26%	10,254,362	5,438,062	17,345,462
2005	11%	18%	32%	11,254,526	16,399,974	22,293,561
2006	12%	16%	26%	12,470,664	14,939,892	27,352,195
2007	22%	14%	30%	32,084,913	14,698,315	50,587,977
2008	19%	14%	11%	91,563,103	22,238,720	56,277,251
2009	25%	30%	7%	163,677,243	62,495,228	20,411,332
2010	25%	40%	10%	172,958,415	91,732,066	23,017,700
2011	30%	1%	-54%	112,335,589	2,310,886	65,199,916-
2012	31%	8%	-16%	149,279,705	17,966,895	26,812,783-
2013	21%	18%	26%	98,462,474	42,606,753	36,834,238
2014	19%	-24%	27%	68,911,211	52,155,897-	38,975,390
2015	3%	3%	-9%	8,816,042	8,450,526	7,854,793-
2016	4%	4%	12%	10,426,956	9,820,726	11,439,361
2017	15%	14%	23%	53,537,700	41,254,094	31,289,810
2018	12%	26%	15%	60,370,906	121,731,442	33,884,632
المتوسط	16%	12%	14%	57,262,444	23,762,085	17,636,447

من خلال الجدول السابق رقم (5)المتعلق بتحديد نسبة هامش الربح(PM) خلال فترة الدراسة، حيث نجد أن أعلى معدل تحقق لمصرف الجمهورية كان في بداية فترة الدراسة سنة 2012 وبنسبة 31%، أما أقل معدل فقد تم تحقيقه عند سنة 2015 وبنسبة 3%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات مستقرة، وبمتوسط عام خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 16%، أما فيما يتعلق بمصرف التجاري الوطني فقد تحققت أعلى كذلك نسبة في بداية فترة الدراسة سنة 2010 وبنسبة 40%، أما أقل نسبة تحققت عند سنة2014 وبنسبة -24%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك متفاوتة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 12%، أما فيما يتعلق بمصرف الصحارى فقد تحققت أعلى نسبة كان في بداية فترة الدراسة سنة 2007 وبنسبة 30%، أما أقل نسبة تحققت عند سنة2011 وبنسبة 54-%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك متفاوتة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 14%، نلاحظ أن النسبة للمصارف الثلاث كانت متقاربة خلال سنوات الدراسة.

إن قيام المؤسسات المصرفية بالحصول على تمويلات تعادل ضعف رأسمالها، مشروط باستخدام هذه الأموال الاستخدام الأمثل وبكفاءة وفاعلية وعليه أن تحقيق الربح يعني تحويل هذه الموارد إلى استخدامات مناسبة، ومن خلال ما سبق نستنتج الاستنتاجات التالية:

1. من حيث الربحية:

يتم قياس ربحية المصرف من قدرته على توليد عائد من توظيف وحدة نقدية واحدة، حيث بينت مؤشرات الربحية والمتمثلة في كل من معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، ومضاعف الملكية أن مصرف الجمهورية هو الأفضل من حيث العائد على حقوق الملكية أما بالنسبة للعائد على الأصول، ومؤشر مضاعف الملكية فقد تصدر مصرف الصحارى الترتيب الأول من بين المصارف الثلاث محل الدراسة.

2. من حيث التكاليف:

يبين مؤشر هامش الربح أن مصرف الجمهورية أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفه مقارنة بالمصارف الثلاثة هذا يعود إلى انخفاض حجم التكاليف مع إقبال المودعين والمتعاملين على المنتجات التي يقدمها المصرف دون المصارف الأخرى.

3. من حيث الإنتاجية:

بين مؤشر منفعة الأصول تقارب معدلاته للمصارف الثلاث خلال فترة الدراسة ويعود ذلك لعدم وجود منافسة بين المصارف الليبية نظرا لسيطرة المصارف التجارية العامة المملوكة للدولة على السوق المصرفية الليبية.

4.من حيث المخاطر:

يظهر مؤشر مضاعف حقوق الملكية (الرفع المالي) مدى مخاطر المصرف بأموال الغير لتمويل استثماراته، ومن خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن مصرف التجاري الوطني أكثر مخاطرة وذلك لاعتماده الكبير على الديون للتمويل بمتوسط حوالي 24 مرة ثم يليه مصرف الجمهورية بمتوسط مضاعف ملكية حوالي 23 مرة، أما اقل مصرف هو مصرف الصحارى بمتوسط مضاعف ملكية حوالي 21 مرة.

الاستنتاجات

بعد أن قام الباحثان بإجراء الاختبارات اللازمة لقياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية الليبية من خلال مؤشرات النسب المالية لقياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية الثلاث (مصرف الجمهورية، مصرف التجاري الوطني، مصرف الصحارى)، وذلك من خلال اختبار أثر مؤشرات النسب المالية، توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها ما يلي:

1. توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بمحدودية كفاءة المصارف الثلاثة محل الدراسة في تحقيق الربحية وتدني التكاليف ويعود هذا لنقص الكفاءة في الإدارة والتحكم في التكاليف والتقليل منها وكذلك عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يضمن تحقيق أعلى العوائد وعليه فهذه المصارف لا تتمتع بكفاءة تشغيلية.

2. بالنسبة لمؤشر النسب المالية،فتبين أنها ساعدت على تشخيص الانحرافات المالية للمصارف، تسهيل ومعرفة وضعية المصارف من حيث الربحية، والكفاءة التشغيلية

التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضية الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

1. من خلال مؤشرات النسب المالية لمتغيرات الدراسة تبين أن النموذج يفسر الكفاءة التشغيلية، الأمر الذي يوضح أهمية تأثير كل من معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، مضاعف الملكية، منفعة الأصول، وأخيراً هامش الربح في تفسير معدل الكفاءة التشغيلية، وبالتالي يوصي الباحثان بزيادة الاهتمام بالكفاءة التشغيلية من حيث التركيز

على إدارته بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، وإعادة هيكلة وتنظيم المصارف بشكل يجعله يسهم بشكل مهم وإيجابي في الكفاءة التشغيلية للمصارف، بحيث تحقق معدلات أداء أعلى تسهم في التأثير الايجابي على أداء هذه المؤسسات.

2. من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة تبين أن استخدام النسب المالية تفسر الكفاءة التشغيلية، الأمر الذي يوضح أهمية تأثير كل من معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، مضاعف الملكية، منفعة الأصول، وأخيراً هامش الربح في تفسير معدل الكفاءة التشغيلية، وبالتالي البحث عن حلول أكثر فاعلية في إدارة المصارف بكفاءة أعلى، ولهذا توصى الدراسة بضرورة إعداد وتنفيذ خطة تدريبية للكوادر الإدارية في الإدارات العليا والمتوسطة لهذه المصارف من أجل الرفع من مستوى الكفاءة التشغيلية.

لائحة المراجع:

1. أحلام الدقاق، وآخرون (2017)، "تقييم الأداء المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل باستخدام النسب المالية 2010-2012"، مجلة جامعة البعث، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثامن، سوريا.
2. سالم محفوظ الرضى (2005) "استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء المنظمات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.
3. شريفة جعيدي، ناصر سليمان (2013)، "قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر"، مجلة الباحث، الجزائر: جامعة ورقلة، العدد 12.
4. طلال زغبة، احلام رزقية(2020)،قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية خلال الفترة 2012-2017، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية المجلد 41 ، العدد، 2.
5. عبير عوض عبدالرزاق (2010)،استخدام التحليل المالي في تقويم أداء الشركات المدرجة في أسواق المال(دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية)، رسالة ماجستير كلية التجارة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
6. عزالدين مصطفي الكور، نضال الفيومي (2007)، "أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث العدد 3.
7. عمار أكرم عمر الطويل(2008)، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
8. قيصر على الفتلي (2014)، "استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية"، مجلة القادسية، العراق:جامعة الكوفة، العدد 2.
9. محمد الشعار(2005)،"أسس العمل المصرف الإسلامي والتقليدي"، سوريا، دار الجندي للطباعة والنشر.
10. محمد جموعي قريشي (2004)، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية - دراسة حالة لمجموعة من المصارف الجزائرية خلال الفترة 1994- 2000"، الجزء الأول، مجلة الباحث، العدد 3، ورقلة، الجزائر.
11. محمود أحمد، طلال الكسار (2009)، "استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزرقاء الخاصة، العراق.
12. مريان سليم (2010)،"مدى كفاية النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية". رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة جدارا، الأردن.
13. Kumbirai, M & Webb, R, "A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa", Journal compilation African Centre for Economics and Finance. Published by Print Services, Rhodes University, P.O.Box 94, Grahamstown, South Africa African Review of Economics and Finance, Vol. 2, No. 1, Dec 2010

La financiarisation des échanges et les mécanismes de dominations, une analyse juridique

The financialization of trade and the mechanisms of domination, a legal analysis

NOUIB Abdelouahad, Doctorant en Droit ET relations internationals, Faculté des sciences juridiques économiques ET sociales, Ain Chock-Casablanca, Maroc

Abdelfettah EL FATIN, Professeur Habilité à la Faculté des Sciences Juridiques économiques ET Sociales Ain Chock - UH2C, Droit international, Relations internationals

Résumé:
Cet article intervient dans un monde plein d'événements accélérés qui ont suivi l'ère post-Corona, car la plupart des pays ont tendance à se remettre progressivement de la crise sanitaire (Covid-19). Ainsi, le processus du système mondial a changé et les mécanismes de domination ont commencé à changer progressivement et sensiblement, surtout après la concurrence que le monde a connue pour la production des vaccins. Comme prévu, des écarts importants sont apparus entre les pays au niveau de la souveraineté sanitaire. Les pays qui ont réussi à sécuriser leurs besoins de production de vaccins ont exercé une sorte de pression directe et indirecte sur les pays qui n'avaient pas accès aux méthodes techniques et scientifiques de production d'anti-vaccins. Dès lors, ces méthodes posaient le problème de la souveraineté et des modalités d'hégémonie mondiale dans les relations commerciales et le financement des échanges mondiaux.
Nous nous appuierons sur la méthodologie d'analyse juridique afin de lire les conditions financières des échanges commerciaux internationaux qui affectent la souveraineté des pays, en nous appuyant sur les données des institutions donatrices et des agences de notation.
Grâce aux lecteurs des données disponibles, nous avons conclu que les institutions donatrices, en apportant leur soutien financier pour tenter de développer des pays et de faire face à leurs crises, ont établi des programmes et des plans pour ces pays comme une feuille de route, ce qui affecte leur souveraineté et leur éligibilité à faire leurs décisions.
Mots clés: Financiarisation des échanges, Crises, relations internationales, mécanismes de dominations, échanges internationaux.

Abstract :
This article comes in a world full of accelerated events following the post-Corona era, as most countries tend to gradually recover from the health crisis (Covid-19). Thus, the process of the global system changed and the mechanisms of domination began to change gradually and significantly, especially after the race the world experienced for the supply of vaccines. As expected, significant differences have emerged between countries in terms of health sovereignty. Countries that succeeded in securing their vaccine manufacturing needs exerted a kind of direct and indirect pressure on countries that did not have access to technical and scientific methods of anti-vaccine production. Consequently, these methods raised the problem of sovereignty and the modalities of world hegemony in trade relations and the financing of world trade.
We will rely on the methodology of legal analysis to read the financial conditions of international trade that affect the sovereignty of countries, relying on data from donor institutions and rating agencies. Through readers of the available data, we concluded that donor institutions, providing financial support to try to develop countries and cope with their crises, have established programs and plans for these countries as a road map, which affects their sovereignty and their eligibility to make their decisions.
Keywords: Financialization of trade, Crises, international relations, mechanisms of domination, international trade

Introduction :

Les relations internationales ont subi d'importantes transformations depuis la fin de la guerre froide, d'autant que l'effondrement de l'empire soviétique a eu lieu dans le cadre de la mondialisation.[1] Le monde a récemment vu des transformations profondes au niveau des relations internationales dans le cadre de la nouvelle mondialisation et du nouveau système mondial, caractérisé par une concurrence commerciale (financière.) Cette concurrence est devenue une domination majeure de grandes entreprises mondiales sur des micro-entreprises et de la réduction contrôler dans les décisions des pays. Ces trois dernières décennies ont été synonymes de bouleversements et de transformation des structures de l'ordre mondial. À commencer par l'effondrement du monde bipolaire qu'on croyait immuable. Sa disparition et celle de l'Empire soviétique ont fait croire à l'essor d'une « ère unipolaire » construite autour de la puissance et prééminence des États-Unis.[2]

Le monde connaissait également des changements dans les relations internationales et les relations extérieures, qui ne sont pas certains. L'inclusion des liens entre complexes rend les décideurs à se refléter dans des méthodes diplomatiques régissant les relations internationales et leur ont payé jusqu'à ce qu'ils développent des relations en vertu du droit international.

La récente crise sanitaire (Covide-19), a réitéré les concepts de souveraineté et d'hégémonie à la façade et aux pays qui relevé la problématique et les thématiques de la souveraineté sanitaire, économique et financière. Avec la succession des crises, il est devenu nécessaire que l'État intervienne pour assurer la continuité des services publics et que l'État administratif joue son rôle pour assurer la stabilité économique et garantir sa souveraineté financière face à la mondialisation et à la mondialisation qui dissout les rôles pivots de l'État et supprime les barrières ainsi que le rôle essentiel de l'information qui facilitait la communication entre les entreprises, les individus et les États. Dans ce sens l'action de la financiarisation est l'un des processus de transformation des économies et des entreprises les plus marquants des vingt dernières années. Epstein (2005) définit la financiarisation comme un processus par le lequel la finance structure l'activité économique.[3]

Face à ces circonstances et contextes mondiaux qui s'accélèrent, le problème des relations internationales et des initiatives libres entre les pays revient sur le devant de la scène. D'autant plus que la gestion des crises mondiales crée toujours un gouffre entre pays forts et pays faibles.

A partir de là, les processus d'hégémonie diffèrent quant au mode et à la manière dont ils sont utilisés, voire à la formulation représentée dans les méthodes visibles et cachées, et cette matière affecte notamment la souveraineté des États et pose le problème du libre-échange des échanges et des relations diplomatiques, entre les états.

1 : Pierre de Senarclens, THÉORIES ET PRATIQUES DES RELATIONS INTERNATIONALES DEPUIS LA FIN DE LA GUERRE FROIDE. Institut français des relations internationales | « Politique étrangère » 2006/4 Hiver | pages 747 à 759 ISSN 0032-342X DOI 10.3917/pe.064.0747 P : 747

2 : Sebastian Santander, Un monde entre accélération et incertitudes. ' UN MONDE EN TRANSFORMATION, Perspectives économiques et recompositions régionales depuis la crise de 2007-2008. Transformations 2014. P : 05

3 : Article Scientifique, sous le thème « Les Acheteurs, « Modérateurs » de la Financiarisation : L'Echange Social pour Pallier au Sentiment d'Injustice » publié dans le site : https://urlz.fr/gCIF, P : 02, Visité le 14/10/2021 à 23 : 41

Problématique :

On doit essayer de comprendre les modes de domination et les mécanismes de contrôle dans les relations internationales à la lumière des crises récurrentes dans le monde de l'incertitude ?

Et Comment préserver aujourd'hui l'indépendance des pays en voie de développement et pauvres qui ont du mal à sortir des crises récurrentes compte tenu de l'endettement important et long dont ils souffrent, et comment peuvent-ils assurer la pérennité de l'État comme service public ?

Annonce du plan :

1. La domination dans les relations internationales ;
2. La financiarisation des échanges dans les situations des crises ;
3. Un aperçu sur les relations internationales financière ;
4. Le développement économique dans un monde incertain.

Méthodologie :

Nous nous appuierons sur l'approche structurelle analytique afin de démonter et d'analyser les relations d'impact entre les crises soudaines (par exemple, sanitaires) et l'impact de la financiarisation sur l'aspect économique (Libre-échange) et financier (Balance financière), ainsi que l'impact de la financiarisation sur la souveraineté des Etats.

Les relations financières transnationales qui échappent à la souveraineté étatique se sont fortement développées depuis la Seconde Guerre mondiale. On va analyser l'accroissement des risques, et traite du retour éventuel à une garantie en dernier ressort des États, sur la base d'une étude documentaires.

Concepts de base :

Nous allons essayer de démonter les concepts de base de sujet, qui sont principalement : (Financiarisation des échanges, Crises, relations internationales, mécanismes de dominations, échanges internationaux)

- **Financiarisation des échanges :** Le concept de financiarisation fait référence à des événements ayant lieu à partir des années 1970, au même titre que le néolibéralisme ou la mondialisation (Epstein, 2005). Précisément, cette période est celle où le système financier a connu des transformations majeures suite à un mouvement de déréglementation de ce système. Durant les décennies suivant la Seconde Guerre Mondiale et jusqu'à la première moitié des années 1970, la finance était dominée par les banques, tandis que les marchés financiers avaient une importance relativement limitée.[1]

  La financiarisation, ou de capitalisme financiarisé, est utilisé en référence au « rôle croissant des motifs financiers, marchés financiers, acteurs financiers et institutions financières dans l'activité des économies nationales et internationale.[2]

1 : Remi Stellian. Financiarisation, gouvernance actionnariale et crise économique : une approche monétaire, la problèmatique de la viabilité.. Economies et finances. Université de Grenoble; Université de Fribourg (Suisse), 2012. Français. ffNNT : 2012GRENE001ff. fftel-00803890f. P : 08

2 : Julia Posca, QU'EST-CE QUE LA FINANCIARISATION ? IRIS. Décembre 2020. P : 07

La libéralisation financière débouche sur plusieurs transformations. La première d'entre elles n'est autre que le développement des marchés financiers, avec un nombre et un volume de transactions de plus en plus importants.[1]

Le mot financiarisation renvoie ainsi à deux phénomènes importants : d'une part, elle procède d'une transformation de la manière dont les entreprises génèrent du profit et du type d'investissements qu'elles réalisent. Dans le jargon, on parle d'un nouveau régime d'accumulation du capital. D'autre part, elle renvoie à la transformation des institutions et des critères qui déterminent les relations entre les acteurs économiques, comme les rapports entre salariées et entreprises ou entre entreprises et secteur financier. Ici, on parle d'un nouveau mode de régulation de l'économie.[2]

- **Crises :** Une crise est une situation qui menace les buts essentiels des unités de prise de décision, réduit le laps de temps disponible pour la prise de décision, et dont l'occurrence surprend les responsables » (Hermann, 1972, p. 13). Le mot crise est d'origine grecque, krisis qui signifie« séparer, choisir, juger, décider ». C'est à compter du XVIIIe siècle que la notion médicale, désignant spécifiquement l'exacerbation des troubles qui annonce le dénouement (Bolzinger, 1982, p. 475-480), a été appliquée aux analyses de la société (Béjin et Morin, 1976, p. 1-2). Au XIXe siècle, plusieurs perspectives théoriques (juridique, sociologique, économique) font appel à ce terme à leur tour, façonnant ainsi le concept de crise tel qu'il est utilisé aujourd'hui (Béjin et Morin, 1976, p. 1-2).[3]

  La crise est la phase ultime d'une suite de dysfonctionnements mettant en péril la réputation et la stabilité d'une situation ou une relation (Interétatique). La crise est de plus en plus souvent anticipée et les retours d'expériences postérieurs aux crises indiquent majoritairement que la crise avait été ou pouvait être prévue.[4]

  Hermann, spécialiste des crises internationales, a longtemps fait figure de référence : " Une crise est une situation qui menace les buts essentiels des unités de prise de décision, réduit le laps de temps disponible pour la prise de décision, et dont l'occurrence surprend les responsables.[5]

  La Crise, une situation où de multiples organisations, aux prises avec des problèmes critiques, soumises à de fortes pressions externes, d'âpres tensions internes, se trouvent projetées brutalement et pour une longue durée sur le devant de la scène; projetées aussi les unes contre les autres…!le tout dans une société de communication de masse, c'est-à-dire "en direct", avec

1 : Remi Stellian. Financiarisation, gouvernance actionnariale et crise économique : une approche monétaire, la problèmatique de la viabilité.. Economies et finances. Université de Grenoble; Université de Fribourg (Suisse), 2012. Français. ffNNT : 2012GRENE001ff. fftel-00803890f. P : 08

2 : Julia Posca, QU'EST-CE QUE LA FINANCIARISATION ? IRIS. Décembre 2020. P : 08

3 : Marie-Christine Therrien, GESTION DE CRISE. Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique. 4 www.dictionnaire.enap.ca

4 : Thierry Libaert, LA COMMUNICATION DE CRISE. DUNOD. 5 rue Laromiguière, 75005 Paris www.dunod.com ISBN 978-2-10-072231-0 4e édition. 2015. P : 09

5 : Patrick LAGADEC, LA GESTION DES CRISES OUTILS DE RÉFLEXION À L'USAGE DES DÉCIDEURS. MCGRAW-HILL, MARS 1991 P : 51

l'assurance de faire la «une» des informations radiodiffusées, télévisées, écrites, sur longue période.[1]

- **Relations internationales :** La discipline des Relations internationales – en tant que discipline des sciences politiques – explore de multiples phénomènes englobant et intégrant des notions et concepts provenant d'autres sciences humaines. En effet, la compréhension de l'action des États implique souvent de connaître leur géographie, leur histoire, leur force économique et financière, leurs capacités militaires et technologiques, voire les caractéristiques de leur régime politique, société et culture.[2]
  Les relations internationales sont des relations relevant du droit international et non du droit interne. C'est le critère essentiel sur lequel l'auteur du néologisme international, Jeremy Bentham, insistait (J. Bentham, Introduction to the Principales of Morals and Législation, 1789).[3]

- **Mécanismes de dominations :** La domination internationale a connu une différence significative depuis la course autour des normes et des qualifications, et constitue une qualification importante et précieuse qui exerce une sorte de méthodes faisant référence à l'hégémonie cachée. Toutefois, d'autres mécanismes tels que des armements ont émergé et possédant des outils et des techniques non résolus, de développer des méthodes pour les microfibres en tant que produits commerciaux et outils de survie tels que les vaccins dans la mesure où des guerres sophistiquées.
  Le concept d'hégémonie est l'un des concepts importants de la science des relations internationales, et bien qu'il n'ait pas été suffisamment étudié, il représente l'une des clés pour comprendre et expliquer de nombreux phénomènes des relations internationales. Ajoutez à cela l'intérêt des étudiants en théories des relations internationales à développer un cadre théorique pour le concept d'hégémonie selon toutes les perspectives, en particulier les écoles traditionnelles de celui-ci, et nous entendons par là à la fois les théories réalistes et libérales.[4] Van Treeck (2008) parle de la financiarisation comme « le développement général vers une importance croissante du secteur financier vis-à-vis du secteur non-financier »[5].
  Dans une définition proche de la notion de pouvoir structurel de Susan Strange,[6] il définit l'hégémonie : c'est la capacité de « ralliement des autres dans l'exercice de votre pouvoir, en convainquant, cajolant, et contraignant ceux-ci afin qu'ils veuillent ce que vous voulez »[7]. Plus encore, si

1 : Patrick LAGADEC, Op cité. P : 52
2 : Bruno Desjardins, INTRODUCTION AUX RELATIONS INTERNATIONALES DÉPARTEMENT DE SCIENCE POLITIQUE – PLAN DE COURS – POL-1400-10. Hiver 2013. P : 02
3 : Emmanuel Tawil, Relations internationales, VUIBERT DROIT, 3e édition. P : 14
4 : Lourdes Habash, « Hegemony in International Relations: A Conceptual Review of US Policy », SIYASAT ARABIYA. N° : 48. Janvier 2021. P : 22
5 : Remi Stellian. Financiarisation, gouvernance actionnariale et crise économique : une approche monétaire, la problématique de la viabilité.. Economies et finances. Université de Grenoble; Université de Fribourg (Suisse), 2012. Français. ffNNT : 2012GRENE001ff. fftel-00803890f. P : 10
6 : Susan Strange, States and Markets. An Introduction to International Political Economy, London, Pinter, 1988, p. 18.
7 : John Locke, Traité du gouvernement civil, Paris, GF-Flammarion, 1992. p. 2.

l'hégémonie n'est jamais complète et toujours contestée, elle lie néanmoins « peuples, objets, et institutions autour de normes et de standards culturels qui émanent du temps et de l'espace des centres de pouvoir (ayant une localisation spécifique) [et] occupés par des acteurs disposant de l'autorité.[1]

- **Echanges Internationaux :** Le concept d'échanges libres fait référence à la levée des barrières entre États pour laisser suffisamment d'espace commercial et encourager les investissements commerciaux entre les pays représentés dans des entreprises. Le geste mondial a joué un rôle essentiel dans la mondialisation et l'accès mondial aux relations internationales profondes.
  Une libéralisation des échanges se traduisant par un degré d'ouverture supérieur à la moyenne n'est donc pas toujours la solution choisie pour favoriser la croissance d'un pays. Par ailleurs, sous l'hypothèse d'une distribution des revenus demeurant plus ou moins constante au sein de chaque pays, la croissance est un facteur essentiel de réduction de la pauvreté (DOLLAR et KRAAY 2001, BOURGUIGNON 2004).[2]
  Les échanges font partie intégrante des économies modernes : on peut donc uniquement comparer différents marchés caractérisés par divers degrés de restrictions aux échanges, ou d'autres facteurs faussant la concurrence tels que les subventions.[3]
  Les échanges internationaux de services sont définis conformément au Manuel de la balance des paiements du Fonds monétaire international (FMI). Les services comprennent les transports (de marchandises et de voyageurs), les voyages (principalement les achats de biens et services effectués par les touristes et les personnes voyageant à titre professionnel), les services de communication (postale, téléphonique, par satellite, etc.), les services de bâtiment et de travaux publics, les services d'assurance et financiers, les services d'informatique et d'information, les redevances et droits de licence, les autres services aux entreprises (négoce, location-exploitation, services techniques et professionnels, etc.), les services culturels et relatifs aux loisirs (location de films, rémunération des acteurs et autres artistes, à l'exclusion de l'achat de films, de musique enregistrée, de livres, etc.) et les services fournis ou reçus par les administrations publiques non inclus dans la liste ci-dessus.[4]

1. La domination dans les relations internationales

La thèse qui sera défendue ici consiste à affirmer que de multiples formes de domination déterminent les structures institutionnelles de la mondialisa, tian économique, creusant une inégalité abyssale, et proprement injuste, entre l'opulence des uns et l'indigence des autres. Dans un premier temps, il s'agit de démontrer en quoi la notion de domination,

1 : Vanel, G. (2007). Les nouvelles figures de l'hégémonie américaine : le rôle des pratiques dans la consolidation de l'ordre économique globalisé. Études internationales, 38(4), 559–577. https://doi.org/10.7202/018279ar P : 562-563

2 : Sabine WILHELM, LIBÉRALISATION COMMERCIALE ET ÉCHANGES INTERNATIONAUX : LE CAS DE L'AGRICULTURE EN TUNISIE. Tome I / II. UNIVERSITÉ NANCY 2 FACULTÉ DE DROIT, SCIENCES ÉCONOMIQUES ET GESTION CEREFIGE. 2008 P : 28

3 : Rapport Qu'ai-je à y gagner ?. Les essentiels de l'OCDE : Le commerce international N°: 11. P : 200

4 : ÉCHANGES INTERNATIONAUX DE SERVICES. MONDIALISATION • ÉCHANGES. PANORAMA DES STATISTIQUES DE L'OCDE 2013 © OCDE 2013. P : 82

telle que développée par Philip Pettit dans ses travaux portant sur le républicanisme 1, révèle un potentiel conceptuel fécond dans le domaine de l'éthique des relations inter, nationales en vue de mieux appréhender les enjeux philosophiques inhérents aux conditions structurelles de la mondialisation économique néolibérale.[1]
Notre système international est couramment défini comme « westphalien », c'est-à-dire mis progressivement en place à partir de la paix de Westphalie (1648) qui conclut la guerre de Trente Ans (1618-1648), l'une des plus sanglantes qui aient affecté l'Europe alors en découverte de modernité. Ce système régente l'ordre international depuis lors, même si les données présentes s'accordent mal avec les principes forgés à l'époque. Ce détour historique est important car il donne une idée précise de la vieille notion de domination telle qu'elle s'est imposée dans les relations internationales depuis lors.[2]

Faute d'espace, je ne tenterai pas d'illustrer par des exemples concrets comment s'exercent les relations de domination dans le contexte de la mondialisation économique néolibérale au sein de certaines institutions internationales, telles que le FMI et l'OMC, dont le mode de fonctionnement échappe aux mécanismes régulateurs habituels de la démocratie. Une analyse minimale de l'actualité politique ainsi que de nombreux ouvrages truffés d'études de cas dans la littérature contemporaine au sujet de la mondialisation, suggèrent une corrélation très nette entre l'inégalité économique et l'inégalité politique du pouvoir de négociation entre les pays, dont notamment les livres de Stiglitz (2002)[3], de Pogge (2002)[4] et de Peter Singer.[5]
La poursuite des relations internationales rend impératif pour les pays qui lient ces relations d'utiliser des mécanismes et des outils pour fonctionner à travers lesquels ils communiquent et envoient des messages ainsi que des négociations en cas d'armistice et de guerre. Et de là, la domination est selon Weber ne retient dans le cadre de son propos que le second type décrit. La domination se trouve dès lors liée à l'existence d'une autorité symbolique reconnue, et c'est là principalement ce qui la différencie du pouvoir. [6]
La transformation progressive des rôles de l'État, surtout après la diffusion du nouvel ordre mondial et son contrôle sur les économies du monde, a commencé à montrer des signes de domination économique par les grandes entreprises mondiales (Multinationales) affiliées aux grands pays dominants (Militairement, économiquement, ainsi au niveau industriel…). De ce point de vue, la puissance économique dominante dispose d'outils très efficaces pour réguler sa propre économie d'une part, et négocier internationalement les régulations interétatiques indispensables y compris à la libéralisation des échanges, d'autre part. Ainsi l'économie, et surtout l'économie internationale, ne saurait être dissociée des politiques publiques. Elle relève bien d'une économie politique, internationale en l'occurrence. Plus profondément encore, s'y ajoute une dimension culturelle, qui renvoie à la conception nationale d'un modèle économique. Or il existe un modèle américain, reposant certes sur le capitalisme, la libre

1 : Chung, R. (2004). Domination à l'ère de la mondialisation. Bulletin d'histoire politique, 12 (3), P : 15
2 : Bertrand Badie, Qui domine l'ordre international ? Dans Manuel indocile de sciences sociales (2019), P :574
3 : Joseph Stiglitz, Globalization and its Discontents, New York, W. W. Norton & Company, 2002.
4 : Thomas W. Pogge, World Poverty and Human Rights. Cosmopolitan Responsibilities and Reforms, Cambridge, Polity Press, 2002.
5 : Peter Singer, One World. The Ethics of Globalization, New Haven, Yale University Press, 2002.
6 : Max Weber, La domination, Paris, La Découverte, coll. « Politique & sociétés », 2013, édition critique française établie par Yves Sintomer, traduction française par Isabelle Kalinowski p., EAN : 9782707174918.

entreprise et le marché (économie mondiale, libre-échange), mais qui possède une originalité marquée par rapport au capitalisme européen, traditionnellement plus encadré par l'interventionnisme des autorités publiques ou par des préoccupations sociales. C'est ce modèle que les Etats-Unis sont désormais en mesure de faire prévaloir, au moins au sein du monde développé.[1]

Les mécanismes de la domination internationale mondiale varient aujourd'hui selon l'évolution de la société internationale. Autrefois, les mécanismes militaires et la course aux armements étaient le premier instrument d'hégémonie (Avant et pendant les guères mondiaux), et plus un pays possédait de puissance et d'équipements militaires, plus il était en domination et contrôle. Dans un deuxième temps, les signes d'hégémonie militaire et de puissance d'armement ont commencé à diminuer, surtout après la fin de la seconde guerre froide, pour faire flotter un autre type d'hégémonie, qui a été instauré par Al-Mahdi Al-Manjera avec le concept du choc des civilisations[2].

Selon James Rosenau, la politique internationale serait entrée dans une zone de « turbulences » dont les enjeux et les manifestations ne lui semblent pas faciles à déchiffrer. On assisterait à la juxtaposition de deux « mondes » : celui des interactions intergouvernementales avec ses logiques compétitives propres et l'univers « multicentrique » où prolifèrent des acteurs « hors souveraineté », les individus, les réseaux, les acteurs non étatiques dont les flux remettent en cause les hiérarchies traditionnelles de la politique internationale. Les individus n'auraient plus les mêmes allégeances à l'égard de leur nation ; ils investiraient, comme jamais auparavant, des références identitaires multiples et fluctuantes, mouvement qui serait encouragé par les nouveaux réseaux de communication et d'information.[3]

L'hégémonie l'emporte sur la force sur la faiblesse, et donc la possession d'outils d'hégémonie économique des composants d'investissement et des qualifications naturelles, en plus des composants industriels, fait de l'hégémonie une opportunité importante pour l'hégémonie dans les relations internationales. Dans son analyse des résultats du TRIP 2014,[4] Wemheuer-Vogelaar montre au contraire le décalage qui existe quant à l'avis des chercheurs en relations internationales vis-à-vis de la proposition « La discipline des relations internationales est dominée par l'Occident[5] » (Wemheuer-Vogelaar, 2015).[6]

1 : L'hégémonie américaine en question. AFRI 2002, volume II. Annuaire Français de Relations Internationales. Editions Bruylant, Bruxelles P : 22-23

2 : (Selon Mahdi Elmandjra, le prélude de la première guerre civilisationnelle et le déclic du choc entre les cultures du Nord et du Sud. Il analyse le début et le développement de la guerre du golfe et ses répercussions sur la sécurité et la stabilité des peuples……. Le monde connaîtra plusieurs guerres ethniques et civilisationnelles qui prendront une forme culturelle et médiatique. Le choc des civilisations sera la maître mot de la politique mondiale et les lignes de démarcation entre les civilisations deviendront des lignes de confrontation dans le futur.) Pour plus merci de consulté : Mahdi Elmandjra" Le futurologue marocain", Centre culturel du livre Édition / Distribution 6, rue du Tigre. Casablanca Première édition 2019 Dépôt légal: 2018MO0000 ISBN: 978-9954-705-00-0.

3 : Pierre de Senarclens, THÉORIES ET PRATIQUES DES RELATIONS INTERNATIONALES DEPUIS LA FIN DE LA GUERRE FROIDE. Institut français des relations internationales | « Politique étrangère » 2006/4 Hiver | pages 747 à 759 ISSN 0032-342X DOI 10.3917/pe.064.0747 P : 748-749

4 : Le TRIP (Teaching Research & International Policy) est une une enquête effectuée par l'Instute for the Theory and Practice of International Relations, William & Mary College, Virginia (Maliniak, Peterson, Powers, and Tierney 2014). Le TRIP 2014 compte pour l'instant 25 pays dont les résultats ont été organisés, ce qui correspond à 4270 participants. Cf. le site du sondage https://trip.wm.edu/reports/2014/rp_2014/ (consulté le 3 avril 2015).

5 : « The discipline of International Relations is a Western dominated discipline ».

6 : Audrey Alejandro, Approches non-occidentales des relations internationales. Congrès AFSP Aix 2015. P : 04

La thèse de l'hégémonie renvoie au déséquilibre des pouvoirs et l'expansion de l'injustice au sein de la communauté internationale. Cela affecte les relations entre les États (par exemple, les pays du Nord et du Sud), ce qui ne peut être omis de la logique de pragmatisme qui sous-tend aujourd'hui les relations internationales. Par conséquent, les mécanismes financiers internationaux qui accordent des prêts financiers aux pays pauvres ou en développement sont à l'origine des taxes sur les pays du Nord au profit des pays du Sud, en raison des dommages environnementaux résultant des usines et des grandes entreprises qui polluent l'environnement et nuire aux pays du Sud. Il s'agit de la taxe à travers laquelle les fonds financiers internationaux ont été créés et octroyés des dons financiers au profit de programmes de soutien et de renforcement des pays pauvres. A l'origine, elle avait des droits et des obligations.

2. La financiarisation des échanges dans les situations des crises

Avec la mondialisation, les externalités prennent une dimension globale : c'est le cas des crises financières internationales qui affectent les structures économiques et sociales des pays touchés par la crise (Sgard, 2002) et ont des effets en chaîne sur la croissance et les finances publiques des nombreux autres pays affectés par les mécanismes de contagion. La préservation de la stabilité financière internationale peut être, dans ce cadre, assimilée à un bien public mondial dont la production implique des interventions globales hors marché, menées dans le cadre de politiques publiques coordonnées entre pays ou par des organisations internationales, mettant en œuvre des instruments tels que les contrôles de capitaux.[1]

L'analyse des crises financières montre que celles-ci peuvent avoir un coût économique et social important. Cette externalité négative constitue le principal fondement des politiques de prévention et de gestion des crises.[2]

Le choc de la COVID-19 a suscité une réponse monétaire et budgétaire destinée à empêcher une débâcle économique mondiale. La récession mondiale et les mesures d'urgence appliquées pour combattre la pandémie ne manqueront pas d'augmenter la dette publique dans le monde entier. Il est à la fois normal et nécessaire que la dette publique absorbe une bonne partie du choc économique actuel, puisque le gouvernement est généralement le seul agent économique capable d'emprunter massivement sur la base de revenus futurs en période de crise.[3]

Le rôle décisif de l'État réside dans l'intervention pour résoudre les crises grâce à la grande autorité dont il dispose et aux mécanismes suffisants des ministères et des ressources financières qui peuvent être mobilisées pour résoudre la situation de crise.

Cette année s'annonce très difficile pour l'économie mondiale. De nombreux pays n'étant pas préparés à répondre à une pandémie, le confinement semblait être le seul moyen plausible de protéger des vies et de préserver les systèmes de santé. Cela a déclenché une crise économique qui s'est propagée aussi rapidement que le virus lui-même. Les données pour les deux premiers trimestres de cette année montrent que la

1 : Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, Rapport Les crises financières, Réalisé en PAO au Conseil d'Analyse Économique. La Documentation française. Paris, 2004 - ISBN : 2-11-005815-3.. P : 139

2 : Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, Rapport Les crises financières, Op Cité. P : 138

3 : RAPPORT SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT 2020. DE LA PANDÉMIE À LA PROSPÉRITÉ POUR TOUS : COMMENT ÉVITER UNE AUTRE DÉCENNIE PERDUE, NATIONS UNIES Genève, 2020 P : 97

production s'est contractée plus fortement qu'en 2008-2009, et dans certains cas, a connu la plus forte baisse jamais enregistrée. Les estimations pour l'année indiquent une récession mondiale généralisée égalant la Grande Dépression des années 1930.[1]
Blecker soutient que la financiarisation vicie la validité de la séparation traditionnelle de l'étude de l'économie internationale dans les disciplines relativement distinctes du « commerce international » et de la « finance internationale ».[2] Mais pour d'autre auteur la financiarisation en cas de la crise est l'un des solutions les plus efficaces surtout que la situation financière de l'Etat est dégradé (à cause de confinement et l'arrêt de tous les secteurs –Primaire, secondaire et tertiaire-).
Le secteur économique a continué de souffrir en raison de l'arrêt mondial des transports et de la quarantaine que de nombreux pays ont appliquée par crainte de la propagation de la pandémie de Corona. Et plus important encore, cela invalide la célèbre et largement répandue théorie de l'avantage comparatif, qui est au cœur des arguments en faveur du « libre-échange » en tant que politique commerciale socialement meilleure. Il s'agit d'affirmations surprenantes et extrêmement importantes concernant l'impact de la financiarisation sur la théorie et la politique du commerce international.
Chaque crise apparaît spécifique car elle s'inscrit dans un contexte différent et combine de diverses manières un certain nombre de mécanismes généraux. À l'origine de la plupart des épisodes de fragilité financière, se trouve un emballement du crédit qui déclenche un mécanisme d'accélérateur financier qui se propage à différents marchés, boursiers, immobiliers, des changes. Cette fragilité se convertit en une crise ouverte avec une probabilité d'autant plus forte qu'entrent en résonance ces différents marchés d'actifs, qu'il s'agisse des marchés bancaires et des changes dans le cas des crises « jumelles » des pays dits émergents, ou des marchés immobilier et boursier dans le cas du Japon.[3]
L'épidémie a un impact négatif sur le rythme de l'assainissement du budget public et, par conséquent, sur les besoins bruts de financement et la dette. Si la perturbation des marchés financiers mondiaux se poursuivait, l'accès aux financements et/ou l'augmentation du coût du financement des déficits budgétaire et externe en seraient entravés. Enfin, un renversement de la récente chute des prix mondiaux du pétrole aurait un impact négatif sur les comptes budgétaires et externes.[4]
Le secteur économique a continué de souffrir en raison de l'arrêt mondial des transports et de la quarantaine que de nombreux pays ont appliquée par crainte de la propagation de la pandémie de Corona.
Les obstacles tarifaires et non tarifaires dans le contexte de la Zone de libre-échange continentale africaine, développer les chaînes de valeur régionales et mettre en œuvre des réformes pour stimuler l'investissement et la compétitivité pourraient accélérer la croissance régionale à moyen terme.[5]
Il convient de noter que ces opportunités ne peuvent être réalisées de manière permanente et continue dans les pays pauvres et en développement, au motif que la

1 : RAPPORT SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT 2020. Op cité. P : 05
2 : Gerald A. Epstein, Introduction: Financialization and the World Economy. P : 08
3 : Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, Rapport Les crises financières, Op Cité. P : 11
4 : RAPPORT DE SUIVI DE LA SITUATION ÉCONOMIQUE AU MAROC Groupe de la banque mondiale, Juillet 2020, P : 09
5 : « Faire face à l'incertitude », in Perspectives économiques régionales : Afrique subsaharienne, FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL Octobre (2019). P : 6

plupart d'entre eux sont lourdement endettés et ne leur permettent pas d'établir des partenariats internationaux libres basés sur la confiance et l'égalité des chances. C'est aussi, avec la fragilité intrinsèque de la monnaie nationale, l'une des origines majeures de l'inégale gravité des crises financières dans les pays de vieille financiarisation par opposition à ceux qui se sont ouverts plus récemment à la finance internationale.[1]

Les flux d'échanges de biens et de services, les mouvements de capitaux, les développements scientifiques et techniques, toutes les caractéristiques des évolutions matérielles liées à la mondialisation procèdent en dernière analyse de choix politiques, déterminés, soutenus ou acceptés par les États, et par les grandes puissances en particulier. Ces réalités politiques, et plus précisément la nature des interactions entre les États et les marchés, expliquent en partie les polarisations économiques et sociales au plan international.[2]

Le défi pour l'économie internationale, est d'assurer la bonne gestion financière du « Actions de financement », entre des attentes également légitimes mais en tension potentielle :[3]

- Des investissements plus innovants et donc plus risqués ;
- Une épargne abondante mais prudente ;
- Modification du régime fiscal international ;
- Un système financier mieux sécurisé après la crise;
- Un climat de confiance et de citoyenneté.

3. Un aperçu sur les relations internationales financière

À la fin du second conflit mondial, a été créé des organisations financières internationales «publiques», C'est-à-dire des institutions financières dont les actionnaires sont des Etats ou des banques centrales. La crise financière et monétaire des années trente avait déjà donné naissance à la Banque des règlements internationaux - BRI. Ce même souci d'éviter une répétition des problèmes qu'avait engendrés le réflexe protectionniste des gouvernements de l'époque présidera à la création des institutions issues des accords de Bretton Woods (novembre 194y'-): le Fonds monétaire international - FMI et la Banque internationale pour la reconstruction et le développement - BIRD, plus connue sous le nom de Banque mondiale. L'autre grand défi de l'après-guerre, la reconstruction de l'économie des pays ex-belligérants, sera également, quoique partiellement, pris en charge par ces institutions. Graduellement, l'aide au développement des pays décolonisés deviendra une autre préoccupation dominante chez les gouvernements des grands pays.[4]

La banque européenne d'investissement - BEI est une institution financière de I 'Union européenne qui accorde des prêts pour le financement de projets de développement tant sur le territoire des quinze pays membres qu'à I 'extérieur de I 'Union. Les prêts

1 : Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, Rapport Les crises financières, Op Cité. P : 87

2 : Pierre de Senarclens, THÉORIES ET PRATIQUES DES RELATIONS INTERNATIONALES DEPUIS LA FIN DE LA GUERRE FROIDE. Institut français des relations internationales | « Politique étrangère » 2006/4 Hiver | pages 747 à 759 ISSN 0032-342X DOI 10.3917/pe.064.0747 P : 751-752

3 : FRANÇOIS VILLEROY DE GALHAU, RAPPORT À MANUEL VALLS, PREMIER MINISTRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE, LE FINANCEMENT DE L'INVESTISSEMENT DES ENTREPRISES. Septembre 2015. P : 02

4 : Caroline Sägesser, LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES INTERNATIONALES. CRISP | « Courrier hebdomadaire du CRISP » 1998/16 n° 1601 | pages 1 à 46 ISSN 0008-9664 DOI 10.3917/cris.1601.0001. P : 05

consentis à I 'intérieur de l'Union sont accordés pour des projets poursuivant I 'un[1] des objectifs.[2]

La Banque (La Banque interaméricaine de développement – BID), a pour objet le développement des pays les plus pauvres du continent américain, par le biais du financement de projets d'initiative publique ou privée et par la fourniture d'une assistance technique et financière. [3]

Les relations financières et les opérations bancaires internationales furent soumises au contrôle étatique et devinrent progressivement un instrument de la politique internationale des Etats. Telle était la conséquence directe du concept de guerre totale appliqué à l'économie, concept qui prit corps et fut mis en œuvre sur une grande échelle durant la Première Guerre mondiale.[4]

Les ressources financières nationales et internationales disponibles restent insuffisantesconditions économiques nécessitent une diversification Il est vrai que les [5]. des marchés financiers et une abondance financière, mais afin d'assurer un équilibre harmonieux pour les marchés mondiaux et internationaux, une sorte de stabilité globale des flux financiers doit être maintenue.

Les pays les plus pauvres ont en outre recours aux (facilités d'ajustement structurel – FAS. Ou facilités d'ajustement structurel renforcées - FASR) et aux facilités de financement compensatoire et de financement pour imprévus - FFCFI. [6]

La crise financière a creusé un gouffre dans les finances publiques, ce qui a conduit les décideurs à déclencher des cycles d'austérité sans fin avec le vain espoir que la réduction des dépenses publiques permettrait de libérer des ressources productives pour le secteur privé et de relancer la croissance.[7]

Depuis la crise financière mondiale, les faibles taux d'intérêt ont incité les pays en développement à émettre des obligations souveraines sur les marchés internationaux de capitaux. Cependant, dans certains cas, les préoccupations relatives à la viabilité de la dette ont surgi récemment, en particulier lorsque les frais de remboursement sont déterminés par des fluctuations importantes des taux de change.[8]

1 : **Les objectifs : -** Le développement économique des régions moins favorisées (de loin l'objectif que rencontrent le nombre le plus élevé de prêts) ;
L'amélioration des réseaux transeuropéens dans les secteurs des transports, des télécommunications et de l'énergie;
- le renforcement de la compétitivité internationale de l'industrie et son intégration à l'échelle européenne ainsi que le soutien des petites et moyennes entreprises;
- La protection de l'environnement et du cadre de vie, par la promotion de l'aménagement urbain et la sauvegarde du patrimoine architectural de l'Union européenne;
- La garantie d'un approvisionnement énergétique sûr.

2 : Caroline Sägesser, LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES INTERNATIONALES. CRISP | « Courrier hebdomadaire du CRISP » 1998/16 n° 1601 | pages 1 à 46 ISSN 0008-9664 DOI 10.3917/cris.1601.0001 P : 24

3 : Caroline Sägesser, LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES INTERNATIONALES. CRISP | Op Cité. P : 34

4 : De Cecco Marcello. Relations financières internationales et transnationales. In: Revue française d'économie, volume 1, n°1, 1986. pp. 110-125; doi : https://doi.org/10.3406/rfeco.1986.1107 https://www.persee.fr/doc/rfeco_0769-0479_1986_num_1_1_1107 P : 113

5 : Rapport: Situation et perspectives de l'économie mondiale 2017. Nations Unies New York, 2017 P : 04

6 : Caroline Sägesser, LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES INTERNATIONALES. CRISP | « Courrier hebdomadaire du CRISP » 1998/16 n° 1601 | pages 1 à 46 ISSN 0008-9664 DOI 10.3917/cris.1601.0001. P : 14

7 : RAPPORT GENERAL, LE NOUVEAU MODELE DE DEVELOPPEMENT. Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous. AVRIL 2021. P : 5

8 : Rapport: Situation et perspectives de l'économie mondiale 2017. Nations Unies New York, 2017 P : 04

La coopération financière se poursuivit selon deux axes : intégration des politiques monétaires des Etats industrialisés ou en passe de le devenir, et organisation d'une aide au développement des pays pauvres qui prend essentiellement la forme de prêts, assortis de conditions qui concernent la politique budgétaire de ces pays.[1]

4. Le développement économique dans un monde incertain

Les pays en développement ont pris, pour la plupart, une conscience récente des effets catastrophiques de l'explosion démographique sur les revenus de leurs habitants.[2]

Parlant de la volatilité sur les marchés financiers, dans son rapport sur la stabilité financière dans le monde, le FMI (2020c) relève que la pandémie de la Covid-19 a impacté significativement les marchés financiers mondiaux[3].

Les accords de libre-échange et une meilleure infrastructure ont réduit le coût des échanges transfrontaliers, les transactions s'effectuant ainsi là où les coûts sont moindres.[4]

En l'absence d'un changement radical d'orientation et d'une coordination efficace au niveau international, il sera fait pression pour revenir aussi rapidement que possible à la situation d'avant la crise et opérer un retour à la normale, comme cela a été le cas après la crise financière de 2008. Déjà, des voix appellent à une « Re-mondialisation » fondée sur les principes du libre marché, selon l'hypothèse que seule une réactivation des flux commerciaux et financiers remettra l'économie mondiale sur la voie de la reprise et d'une croissance résiliente.[5]

Avec la Covid19, l'économie mondiale se montrant fragile si bien que cette pandémie devrait renforcer la récession mondiale et accroitre l'incertitude sur les perspectives économiques mondiales. [6]

Dans l'ensemble, les mutations à venir laissent entrevoir des défis de développement de plus en plus complexes, au regard du renforcement des interdépendances, d'un monde fonctionnant de plus en plus en réseau avec des effets rapides de contagion tant économiques que sociaux, et également de la sophistication technologique croissante sur de nombreux volets, non pleinement maîtrisée. Les mutations déjà à l'œuvre et celles à venir laissent aussi se dessiner un monde incertain et aux évolutions peu prévisibles, qui met l'accent sur l'impératif d'agilité, loin de tout dogmatisme, et d'une gestion anticipative des risques.[7]

Un monde plus complexe et imprévisible, une société plurielle mûre et exigeante, une citoyenneté dynamique, réclament désormais une mutation de notre mode d'action collectif pour être en mesure de mettre en œuvre à un rythme soutenu les réformes qui

1 : Caroline Sägesser, LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES INTERNATIONALES. CRISP | Op Cité. P : 41

2 : Chadenet Bernard. Développement du Tiers Monde et nouvel ordre économique international. In: Politique étrangère N°2 - 1977 - 42e année pp. 167-181. doi : 10.3406/polit.1977.1682. P : 176

3 : Jonas Kibala Kuma. L'économie mondiale face à la pandémie de la Covid-19 : état des lieux, analyses et perspectives. 2020. ffhal-02888395. P : 02

4 : RAPPORT SUR LE DÉVELOPPEMENT DANS LE MONDE, L E TRAVAIL EN MUTATION. Un rapport phare du Groupe de la Banque mondiale. 2019 P : 36

5 : RAPPORT GENERAL, LE NOUVEAU MODELE DE DEVELOPPEMENT. Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous. AVRIL 2021. P : 02

6 : Jonas Kibala Kuma. L'économie mondiale face à la pandémie de la Covid-19 : état des lieux, analyses et perspectives. 2020. ffhal-02888395. P : 21

7 : RAPPORT GENERAL, LE NOUVEAU MODELE DE DEVELOPPEMENT. Op Cité. P : 44

s'imposent, dépasser les multiples résistances aux changements et faire éclore tout le potentiel de notre pays.[1]
Dans certains cas, le manque d'accès au financement a également un rôle négatif, en particulier dans les pays où les banques restent sous-capitalisées ou où les marchés financiers sont sous-développés.[2] Une coordination internationale est nécessaire pour assurer la cohérence et la complémentarité entre la politique commerciale, [3] la politique d'investissement et les autres politiques publiques.
Les crises conjoncturelles pouvaient justifier certaines dérogations limitées et temporaires, la question se pose de savoir si en cas de continuité et de durabilité de la crise un aménagement permanent des règles du droit international est possible. La réponse à cette question pourrait être trouvée dans le régime particulier prévu pour les pays en développement en raison précisément de la gravité de leur situation économique constitutive d'une crise permanente et structurelle justifiant l'application à leur seul profit d'une véritable « légalité d'exception » découlant de la différenciation de leur statut par rapport à celui d'autres Etats.[4]

Conclusion :

Le système international évolue avec un rythme rapide, et avec de nouvelles données et des changements plus audacieux qu'avant. Les pays d'aujourd'hui, ainsi que les unions mondiaux, doivent repenser le système financier et les échanges commerciaux (Libre-échange) dans un nouveau style qui prend en compte les dimensions de la santé, (Véreuses et les pandémies), les crises, les catastrophes naturelles, et développer le travail d'organisation de l'information et de l'utilisation de la numérisation et de l'exploiter pour défendre les crises négatives soudaines.
Dans cet article, nous avons essayé d'analyser la thématique de la financiarisation des échanges dans un monde incertain connue par des crises transfrontalier. En référence aux nouveaux mécanismes d'hégémonie et à l'émergence de concepts internationaux tels que la souveraineté sanitaire, la souveraineté financière et économique, pour tenter d'ouvrir des pistes de recherche et des problèmes scientifiques qui peuvent prêter une sorte de passion au chercheurs académiques.
En guise de conclusion, les efforts des acteurs financières internationales doivent évolue en matière de solidarité et de coopération, collaboration, coordination par rapport au données statistiques économiques dans les cas urgents et les crises transfrontalier.

1 : RAPPORT GENERAL, Op Cité. P : 50
2 : Rapport: Situation et perspectives de l'économie mondiale 2017. Nations Unies New York, 2017 P : 02
3 : Op Cité, P : 06
4 : YVES DAUDET, La situation internationale de l'Etat en période de crise interne. P : 91

Bibiliographie

1. *Sebastian Santander, Un monde entre accélération et incertitudes. ' UN MONDE EN TRANSFORMATION, Perspectives économiques et recompositions régionales depuis la crise de 2007-2008. Transformations 2014.*
2. *Emmanuel Tawil, Relations internationales, VUIBERT DROIT, 3e édition.*
3. *Lourdes Habash, « Hegemony in International Relations: A Conceptual Review of US Policy », SIYASAT ARABIYA. N° : 48. Janvier 2021.*
4. *Susan Strange, States and Markets. An Introduction to International Political Economy, London, Pinter, 1988.*
5. *John Locke, Traité du gouvernement civil, Paris, GF-Flammarion, 1992*
6. *Max Weber, La domination, Paris, La Découverte, coll. « Politique & sociétés », 2013, édition critique française établie par Yves Sintomer, traduction française par Isabelle Kalinowski p., EAN : 9782707174918.*
7. *Sabine WILHELM, LIBÉRALISATION COMMERCIALE ET ÉCHANGES INTERNATIONAUX : LE CAS DE L'AGRICULTURE EN TUNISIE. Tome I / II. UNIVERSITÉ NANCY 2 FACULTÉ DE DROIT, SCIENCES ÉCONOMIQUES ET GESTION CEREFIGE. 2008.*
8. *Thierry Libaert, LA COMMUNICATION DE CRISE. DUNOD. 5 rue Laromiguière, 75005 Paris www.dunod.com ISBN 978-2-10-072231-0 4e édition. 2015.*
9. *Mahdi Elmandjra" Le futurologue marocain", Centre culturel du livre Édition / Distribution 6, rue du Tigre. Casablanca Première édition 2019 Dépôt légal: 2018MO0000 ISBN: 978-9954-705-00-0*
10. *Joseph Stiglitz, Globalization and its Discontents, New York, W. W. Norton & Company, 2002.*
11. *Thomas W. Pogge, World Poverty and Human Rights. Cosmopolitan Responsibilities and Reforms, Cambridge, Polity Press, 2002.*
12. *Peter Singer, One World. The Ethics of Globalization, New Haven, Yale University Press, 2002.*
13. *Bertrand Badie, Qui domine l'ordre international ? Dans Manuel indocile de sciences sociales (2019).*
14. *Pierre de Senarclens, THÉORIES ET PRATIQUES DES RELATIONS INTERNATIONALES DEPUIS LA FIN DE LA GUERRE FROIDE. Institut français des relations internationales | « Politique étrangère » 2006/4 Hiver | pages 747 à 759 ISSN 0032-342X DOI 10.3917/pe.064.0747 .*
15. *Audrey Alejandro, Approches non-occidentales des relations internationales. Congrès AFSP Aix 2015.*
16. *Chung, R. (2004). Domination à l'ère de la mondialisation. Bulletin d'histoire politique, 12 (3),*
17. *Article Scientifique, sous le thème « Les Acheteurs, « Modérateurs » de la Financiarisation : L'Echange Social pour Pallier au Sentiment d'Injustice » publié dans le site : https://urlz.fr/gCIF, P : 02, Visité le 14/10/2021 à 23 : 41*
18. *Julia Posca, QU'EST-CE QUE LA FINANCIARISATION ? IRIS. Décembre 2020. P : 07*

19. *Marie-Christine Therrien, GESTION DE CRISE. Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique. 4 www.dictionnaire.enap.ca*
20. *Patrick LAGADEC, LA GESTION DES CRISES OUTILS DE RÉFLEXION À L'USAGE DES DÉCIDEURS. MCGRAW-HILL, MARS 1991.*
21. *Bruno Desjardins, INTRODUCTION AUX RELATIONS INTERNATIONALES DÉPARTEMENT DE SCIENCE POLITIQUE – PLAN DE COURS – POL-1400-10. Hiver 2013*
22. *Vanel, G. (2007). Les nouvelles figures de l'hégémonie américaine : le rôle des pratiques dans la consolidation de l'ordre économique globalisé. Études internationales, 38(4), 559–577. https://doi.org/10.7202/018279ar P : 562-563*
23. *Pierre de Senarclens, THÉORIES ET PRATIQUES DES RELATIONS INTERNATIONALES DEPUIS LA FIN DE LA GUERRE FROIDE. Institut français des relations internationales | « Politique étrangère » 2006/4 Hiver | pages 747 à 759 ISSN 0032-342X DOI 10.3917/pe.064.0747 P : 748-749*
24. *RAPPORT SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT 2020. DE LA PANDÉMIE À LA PROSPÉRITÉ POUR TOUS : COMMENT ÉVITER UNE AUTRE DÉCENNIE PERDUE, NATIONS UNIES Genève, 2020.*
25. *L'hégémonie américaine en question. AFRI 2002, volume II. Annuaire Français de Relations Internationales. Editions Bruylant, Bruxelles P : 22-23*
26. *Pierre de Senarclens, THÉORIES ET PRATIQUES DES RELATIONS INTERNATIONALES DEPUIS LA FIN DE LA GUERRE FROIDE. Institut français des relations internationales | « Politique étrangère » 2006/4 Hiver*
27. *Caroline Sägesser, LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES INTERNATIONALES. CRISP | « Courrier hebdomadaire du CRISP » 1998/16 n° 1601 | pages 1 à 46 ISSN 0008-9664 DOI 10.3917/cris.1601.0001.*
28. *De Cecco Marcello. Relations financières internationales et transnationales. In: Revue française d'économie, volume 1, n°1, 1986. pp. 110-125; doi : https://doi.org/10.3406/rfeco.1986.1107 https://www.persee.fr/doc/rfeco_0769-0479_1986_num_1_1_1107 .*
29. *Caroline Sägesser, LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES INTERNATIONALES. CRISP | « Courrier hebdomadaire du CRISP » 1998/16 n° 1601 | pages 1 à 46 ISSN 0008-9664 DOI 10.3917/cris.1601.0001.*
30. *Caroline Sägesser, LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES INTERNATIONALES. CRISP | « Courrier hebdomadaire du CRISP » 1998/16 n° 1601 | pages 1 à 46 ISSN 0008-9664 DOI 10.3917/cris.1601.0001*
31. *Chadenet Bernard. Développement du Tiers Monde et nouvel ordre économique international. In: Politique étrangère N°2 - 1977 - 42e année pp. 167-181. doi : 10.3406/polit.1977.1682.*
32. *Jonas Kibala Kuma. L'économie mondiale face à la pandémie de la Covid-19 : état des lieux, analyses et perspectives. 2020. ffhal-02888395.*
33. *Jonas Kibala Kuma. L'économie mondiale face à la pandémie de la Covid-19 : état des lieux, analyses et perspectives. 2020. ffhal-02888395.*
34. *YVES DAUDET, La situation internationale de l'Etat en période de crise interne.*
35. *Gerald A. Epstein, Introduction: Financialization and the World Economy*

36. *Remi Stellian. Financiarisation, gouvernance actionnariale et crise économique : une approche monétaire, la problématique de la viabilité.. Economies et finances. Université de Grenoble; Université de Fribourg (Suisse), 2012. Français. ffNNT : 2012GRENE001ff. fftel-00803890f.*
37. *FRANÇOIS VILLEROY DE GALHAU, RAPPORT À MANUEL VALLS, PREMIER MINISTRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE, LE FINANCEMENT DE L'INVESTISSEMENT DES ENTREPRISES. Septembre 2015*
38. *Rapport Qu'ai-je à y gagner ?. Les essentiels de l'OCDE : Le commerce international N°: 11.*
39. *ÉCHANGES INTERNATIONAUX DE SERVICES. MONDIALISATION • ÉCHANGES. PANORAMA DES STATISTIQUES DE L'OCDE 2013 © OCDE 2013.*
40. *Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, Rapport Les crises financières, Réalisé en PAO au Conseil d'Analyse Économique. La Documentation française. Paris, 2004 - ISBN : 2-11-005815-3.*
41. *« Faire face à l'incertitude », in Perspectives économiques régionales : Afrique subsaharienne, FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL Octobre (2019).*
42. *RAPPORT DE SUIVI DE LA SITUATION ÉCONOMIQUE AU MAROC Groupe de la banque mondiale, Juillet 2020,*
43. *Rapport: Situation et perspectives de l'économie mondiale 2017. Nations Unies New York, 2017 .*
44. *RAPPORT GENERAL, LE NOUVEAU MODELE DE DEVELOPPEMENT. Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous. AVRIL 2021.*
45. *RAPPORT SUR LE DÉVELOPPEMENT DANS LE MONDE, L E TRAVAIL EN MUTATION. Un rapport phare du Groupe de la Banque mondiale. 2019 .*
46. *RAPPORT GENERAL, LE NOUVEAU MODELE DE DEVELOPPEMENT. Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous. AVRIL 2021.*
47. *Rapport: Situation et perspectives de l'économie mondiale 2017. Nations Unies New York, 2017 .*

Les télécommunications en Chine: facteurs de la transition à la libéralisation

الاتصالات في الصين: عوامل التحول إلى التحرير

Dr. Achemrah younès

Faculté des Sciences Juridiques, Economiques ET Sociales, Université Abdelmalek Essaadi, Tétouan, Maroc

Résumé:

A la fin des années 70, la Chine dont le pouvoir politique est central a décidé d'entamer une politique réformatrice de son économie tournée vers beaucoup plus d'ouverture sur l'extérieur tout en sauvegardant les principes politique de son régime communiste et sous le contrôle de ce dernier. Parmi les secteurs touchés par la réforme, on trouve les télécommunications. Cette ouverture du secteur de télécommunications s'est faite sous l'effet de l'évolution à la fois de la conjoncture nationale et internationale. La volonté politique manifestée par le régime communiste ainsi que des facteurs externes sont déterminants dans cette nouvelle orientation stratégique du secteur. La mondialisation, l'apparition de nouveaux acteurs sur la scène internationale, la montée de la déréglementation dans certains pays occidentaux, etc. sont autant de facteurs qui ont favorisé l'ouverture des télécommunications à la concurrence en Chine. Au cours de la décennie 80 et 90, les processus continus de réforme du secteur ont changé les rapports entre les acteurs, notamment entre le gouvernement et les entreprises publiques et leurs homologues étrangers. Le secteur devient comme suit : les acteurs publics dominent toujours officiellement dans les processus de prise de décision et les entreprises étrangères se voient attribuer un rôle plus important qui évolue grâce aux différentes dispositions incluses dans les multiples accords régionaux et internationaux signés par la Chine.

Mots clés : régime communiste, conjoncture, mondialisation, gouvernement, entreprises, acteurs, accords.

الملخص:

في نهاية السبعينات، قررت الصين، التي تعتبر سلطتها السياسية مركزية، الشروع في سياسة إصلاح اقتصادها الموجهة نحو المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي مع الحفاظ على المبادئ السياسية لنظامها الشيوعي وتحت سيطرة هذا الأخير. من بين القطاعات التي تأثرت بالإصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية. جاء هذا الانفتاح لقطاع الاتصالات نتيجة للتغيرات التي حصلت في كل من الظرفية الوطنية والدولية. الإرادة السياسية التي أظهرها النظام الشيوعي وكذلك العوامل الخارجية كانت محددة لهذا التوجه الاستراتيجي الجديد للقطاع. العولمة، وظهور لاعبين جدد على الساحة الدولية، وصعود سياسة رفع القيود في بعض البلدان الغربية، إلخ. كلها عوامل ساعدت على فتح مجال الاتصالات للمنافسة في الصين. خلال الثمانينات والتسعينات، غيرت عمليات الإصلاح المستمرة للقطاع العلاقات بين الجهات الفاعلة، لا سيما بين الحكومة والمؤسسات العامة ونظيراتها الأجنبية. ليصبح القطاع على النحو التالي: لا تزال الجهات الفاعلة العامة تهيمن رسميًا على عمليات صنع القرار، كما يتم تخصيص دور أكثر أهمية للشركات الأجنبية والذي يتطور بفضل البنود المختلفة المدرجة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعددة التي وقعتها الصين.

الكلمات المفتاحية: النظام الشيوعي، الظرف، العولمة، الحكومة، الشركات، الفاعلون، الاتفاقيات.

Introduction:

L'explosion des réseaux de l'information est un phénomène majeur de la fin du 20ième siècle. Elle fait entrer le monde dans une nouvelle ère ; un nouvel espace ou durée et distance sont contractées avec la modification fondamentale des règles politiques, économiques et industrielles qui en découlent. L'abondance de l'offre technologique dans le monde a nécessité la révision des règles et des concepts régissant le secteur des industries de l'information. Après la révolution technologique des années 80, il était nécessaire de remettre en cause l'environnement législatif et réglementaire du secteur des industries de l'information. Aussi, avec la mondialisation des économies, la déréglementation s'impose et la concurrence devient la règle. La déréglementation du secteur des télécommunications et des nouvelles technologies s'imposait différemment aussi bien dans les pays émergents que dans les pays industrialisés. Dans les pays émergents autrefois qualifiés des pays en développement, l'intégration dans la nouvelle société de l'information n'a pas toujours été facile. Elle se heurtait au déploiement difficile des réseaux des technologies de l'information. Ce déploiement ne peut se réaliser que si les infrastructures de télécommunications deviennent fiables. Ce qui n'était pas le cas dans ces pays au lendemain de leur indépendance ou l'accès aux services de télécommunications était difficile. Aussi, ils étaient soumis à des monopoles d'Etat inefficaces et à des régimes réglementaires qui entravent involontairement l'offre. Le développement des télécommunications a constitué dans de nombreux cas une condition essentielle au décollage des pays émergents et donc de leur intégration à l'économie mondiale.

Sous l'effet des changements politiques, technologiques, économiques et conjoncturels, l'usage des technologies de l'information va s'exploser dans les pays industrialisés au cours des années 90 et dans les pays émergents à partir de l'année 2000. Ces nouveaux acteurs internationaux se sont engagés dans une série de transformations, déjà achevées pour beaucoup d'entre eux au début de ce millénaire, qui révolutionnent le caractère de service public traditionnellement attaché à la fourniture des services de télécommunications. La libéralisation, la privatisation et la concurrence dans les secteurs des télécommunications et de l'informatique sont des processus qui affectent déjà les pays, phénomène qui n'est qu'un reflet parmi d'autres de la mondialisation du commerce. Sur un plan général, ces processus font partie de la restructuration de l'industrie des télécommunications. Le succès de la restructuration passe par l'arrêt d'une intervention directe dans l'économie du secteur et l'évolution vers une situation concurrentielle régie par les lois du marché. La rapidité de ce changement de cap peut varier selon que les pouvoirs publics adoptent une attitude plus ou moins ouverte vis-à-vis de l'investissement et de l'initiative. Plus les pouvoirs publics sont déterminés, plus le changement est rapide.

Dans un système communiste caractérisé par la centralisation de l'administration politique et la monopolisation de l'économie, le besoin de l'évaluation des dysfonctionnements, des défaillances et des fautes des politiques publiques de ce système rigide devient une nécessité majeure pour corriger les erreurs de la mauvaise gestion accumulée au fil des années. Ce besoin est dicté par des facteurs aussi bien endogènes qu'exogènes. Cette vision de remise en cause est aussi un outil au service de l'efficacité des politiques publiques et de sa continuité dans le temps, donc de l'intérêt général. L'absence d'une politique d'évaluation est impardonnable car elle risque de transformer les obstacles de développement en un échec mortel. La Chine était conscient du changement de l'environnement international marqué par la mondialisation, la révolution technologique, la concurrence internationale, la montée de nouveaux acteurs internationaux, etc.

En effet, en tant que pays émergent dans les années 90, la Chine s'est lancée dans une politique d'ouverture de son économie depuis 1978 dans laquelle s'insère celle du secteur des télécommunications. Etant donnée un pays communiste ayant un régime économiquement socialiste qui monopolisant la gestion des affaires économiques, la question qui se pose : comment la Chine a pu adopter la déréglementation de son secteur de télécommunications dans le cadre d'une économie socialiste et réussir une transition économique de plus en plus libérale et moins rigide.

L'objectif de ce manuscrit est d'apporter une réponse à cette question cruciale. Pour se faire, on a élaboré une étude adoptée sur la base d'une méthodologie descriptive et analytique permettant de décrire la manière par laquelle le passage d'une situation centralisatrice et monopolistique de la gestion du secteur de télécommunications chinoises à une situation d''ouverture libérale a été imposée, et ce, en passant en revue par les circonstances et les facteurs constituant l'environnement qui a aidé à la réalisation de cette mutation profonde dans une économie fondée sur les principes socialistes.

I - Les mutations de l'environnement international :

Plusieurs facteurs à la fois internes et externes ont influencé la décision de La Chine communiste de se lancer dans une aventure de l'ouverture économique dès la fin des années 70. Cette aventure mesurée est le fruit de la volonté politique des autorités chinoises d'abord puis des mutations liées à l'environnement économique international telles que : la mondialisation, l'apparition des pays émergents, la création de l'OMC[1], le mouvement de la déréglementation, etc. L'ouverture chinoise avait désormais pour

1 OMC : Organisation Mondiale du Commerce.

but d'effectuer un rattrapage industriel et technologique de son économie en général et au sein de son secteur des télécommunications en particulier.

1 - L'apparition des pays émergents :

Depuis le début des années 90, de nouveaux acteurs nationaux ont investi le système international, après l'effondrement du système bipolaire des blocs. Ces pays, dits « émergents » sont issus aussi bien de l'ancien bloc communiste (Chine, Russie), des pays non-alignés (Inde) que des anciennes dictatures d'Afrique ou d'Amérique latine (Afrique du Sud, Argentine, Brésil).

La montée en puissance des pays émergents augure d'un monde de plus en plus multipolaire. Leur intégration dans la mondialisation en fait des acteurs incontournables et construit un nouvel ordre mondial. Pour les pays industrialisés, qui ont toujours cherché à imposer leurs conceptions de la démocratie et des droits de l'homme ou leurs règles du jeu économique, l'enjeu est de taille. Les pays émergents ébranlent la vision du modèle de développement, selon laquelle toute réforme économique d'envergure doit reposer sur des institutions politiques et juridiques de type occidental.

Depuis les années 60, les nouvelles technologies de l'information et les télécommunications ont exercé sur les responsables politiques du Sud une coûteuse fascination. La marche forcée vers l'investissement en infrastructures de télécommunications devait conduire au rattrapage technologique. Mais cette course aux investissements s'est brisée sur les écueils de l'appropriation technologique.

L'investissement réalisé a surtout servi à alourdir la dette des pays « bénéficiaires » et accessoirement à imposer un modèle culturel aliénant car inadapté mais propice à la consommation de biens importés.

Les Programmes d'Ajustement Structurel (PAS)[1] ont poussé ces pays à la coopération bilatérale ou multilatérale. Depuis, les perspectives économiques ouvertes par la libéralisation du marché des services ont aiguisé l'appétit des principaux opérateurs des télécommunications de la zone OCDE[2].

2 - La mondialisation :

Le processus de la mondialisation apparait comme la nouvelle configuration économique qui se dessine à partir de l'interdépendance croissante des différentes économies nationales dans le cadre de l'avènement des ensembles régionaux, en

1 PAS : un ensemble de réformes économiques que le Fonds monétaire international (FMI) ou la Banque mondiale mettent en place pour permettre aux pays touchés par de grandes difficultés économiques de sortir de leur crise économique.
2 OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economique.

instituant un système mondial unifié par les finances, les transports et les moyens de communication. Il exprime l'internationalisation des échanges, qui débute dans les années 50 et s'accélère dès le début des années 80, à partir de l'application dans la sphère économique de la révolution technologique. La mondialisation comme processus historique a connu des étapes précédentes comme l'économie-monde, l'internationalisation, l'impérialisme ou l'interdépendance. Le facteur technologique et le rôle de l'Etat sont des éléments centraux pour différencier l'étape actuelle des processus antérieurs. Alors que l'internationalisation se fondait sur les Etats-Nations, la mondialisation,- mobilisant d'autres acteurs- va échapper partiellement au contrôle des Etats.

Le phénomène des pays émergents apparait comme un facteur qui est étroitement lié au contexte de la dynamique de la mondialisation. Insufflée par les pays occidentaux dans les années 80, sous l'impulsion de Ronald Reagan[1] et de Margaret Thatcher[2], elle visait principalement à satisfaire les appétits des entreprises européennes et américaines, au moyen d'une libéralisation et de dérégulation planétaire des marchés.

La Commission européenne[3] a d'emblée joué un rôle clé dans ce processus. Sous prétexte que la mondialisation génère richesses et bien être au bénéfice de tous, elle a défendu la libéralisation tant au sein de l'Union européenne que sur la scène internationale.

Le concept de pays émergents est né dans les années 1980 avec le développement des marchés boursiers dans les pays en développement. Les pays émergents dans leur ensemble connaissaient un accroissement de leur revenu par habitant et donc de l'augmentation de leur part dans le revenu national. Ils se caractérisaient par leur intégration rapide à l'économie mondiale d'un point de vue commercial (exportations importantes) et financier (ouverture des marchés financiers aux capitaux extérieurs).

Les pays émergents recouvrent une réalité spécifique : ce sont ceux des « pays en développement » qui pratiquent, d'une manière plus ou moins efficace l'économie de marché et accèdent aux financements internationaux. A l'origine, l'apparition de ces pays sur la scène internationale résulte à la fois du développement de la libéralisation du commerce mondial et de la finance internationale.

1 Ronald Reagan : ancien président des Etats-Unis de 1981 à 1989.

2 Margaret Thatcher : Première ministre du Royaume-Uni de 1979 à 1990.

3 La Commission européenne : l'une des principales institutions de l'Union européenne qui agit dans son intérêt général et assure la représentation extérieure de l'Union à l'exception de la politique étrangère et de sécurité commune.

3 - La libéralisation du commerce mondial :

Cette libéralisation a été un vecteur de croissance pour les pays en développement. Cette croissance liée à l'ouverture du commerce mondial a fonctionné en ce sens qu'il a entrainé une allocation plus efficace des ressources dans les pays émergents. La nature de la libéralisation du commerce a été changée. En effet, de 1948 (GATT)[1] jusqu'à l'Uruguay Round, ce sont les gouvernements des principaux pays industrialisés qui ont mené le processus de libéralisation en abaissant les tarifs douaniers et non douaniers.

Mais, avec l'Uruguay Round (1986-1994), la libéralisation du commerce s'est orientée vers l'intégration réglementaire. Avant l'Uruguay Round, les acteurs étaient essentiellement les Etats-Unis et l'Europe, et le processus concernait les biens manufacturés, les tarifs, l'agriculture étant laissée à l'écart. Avec l'Uruguay Round, les choses vont être changées :

- l'agriculture devient un élément de l'enjeu ;

- les « nouveaux sujets » (services, investissements, propriété intellectuelle...) ont été mis en avant comme un élément essentiel des négociations par les Etats-Unis, notamment.

4- La déréglementation financière :

La dérégulation financière et la liberté des mouvements de capitaux ont entrainé une « privatisation » du système financier international. Elles ont été un facteur essentiel dans le financement du développent des pays émergents. En effet, depuis le début des années 80, on assiste à un mouvement de la dérégulation des marchés financiers. Cette tendance s'est traduite par une libéralisation des systèmes bancaires et financiers, par une privatisation des banques et des institutions financières et par l'élimination graduelle des contrôles des changes. Ce phénomène a caractérisé l'ensemble des pays développés, mais a commencé aussi à s'étendre, à des degrés divers, aux pays émergents eux-mêmes.

5 - La création de l'Organisation Mondiale du Commerce et le secteur des services (télécommunications) :

L'accord de Marrakech, portant création de l'OMC, s'inscrit dans un contexte d'intégration économique incessante entre pays industrialisés. La création de l'OMC est

1 GATT : General Agreement on Tariffs and Trade ou l'accord général sur les tarifs douaniers et le commerce, conclu en 1947 et en vigueur jusqu'en 1994, date de la création de l'organisation mondiale du commerce. C'est un accord qui régit le commerce international par la voie de la réduction des entraves aux échanges notamment les droits de douane.

considérée comme le symbole avancé de la mondialisation qui vient consolider la domination économique des pays industrialisés. Le démantèlement de certaines barrières non tarifaires, prévu par cet accord, a offert de réelles opportunités commerciales aux pays du Sud susceptibles de prendre une part significative dans les échanges internationaux.

Pour ces pays qualifiés d'émergents par la Banque Mondiale, l'accord de Marrakech a reconnu le rôle légitime des subventions dans leur politique de développement, notamment dans le secteur des services.

Cependant, les pays industrialisés ont réussi à préserver les enjeux que constituent pour eux la technologie et les services. Ainsi à travers l'OMC, ils ont réussi à fixer un cadre institutionnel leur garantissant la prospérité des droits intellectuels sans aucune restriction.

L'accord multilatéral sur l'investissement présenté dans les négociations au sein de l'OMC constitue le parfait exemple d'une machine de guerre économique destiné à limiter la souveraineté des Etats-nations en matière de politique économique et à orchestrer l'accès aux marchés de services et aux technologies au profit exclusif des économies post-industrielles des pays de la Triade (les Etats-Unis, l'Union européenne et le Japon) tout en endiguant la menace concurrentielle des pays émergents.

La mondialisation des marchés et la complexité croissante des échanges commerciaux imposent aux pays du Sud d'adopter les méthodes, les outils et les logistiques des pays industrialisés dans leurs activités économiques liées au commerce international. Maintenus par le FMI et la Banque mondiale sous les fourches caudines de l'endettement, les pays du Sud passent progressivement d'une économie extravertie à une économie d'enclaves. Dans ce glissement, les technologies de l'information jouent un rôle décisif en tant que facteur de production mais aussi de dépendance économique.

La déréglementation du secteur des télécommunications touche désormais au domaine des infrastructures considéré comme le noyau dur du monopole des exploitants de télécommunications publiques.

Selon les tenants du libéralisme, l'introduction de la concurrence conduirait inévitablement à des prix moins élevés et à une offre plus large de services. Cette vision se consolide davantage avec la montée des critiques contre les monopoles dans les pays émergents qui n'était pas sans lien avec le poids croissant des télécommunications dans l'activité économique comme facteur clé de la compétitivité. La demande des firmes transnationales pour la fourniture de services continus à l'échelle internationale venant se substituer à leurs propres réseaux privés, constitue le véritable moteur de la déréglementation.

La mondialisation sous contrainte qui s'applique dans le secteur des télécommunications, aux pays en développement n'est que le reflet inversé du mouvement plus général d'interpénétration et de spécialisation à la fois financière et technique opéré par les entreprises transnationales issues des pays de la Triade dans leur stratégies de conquête de nouveaux marchés.

6 - Le rôle influent des Etats-Unis :

Au cours des années 1970, les Etats-Unis ont adopté une approche libérale pour accélérer le développement des TIC[1]. L'événement le plus important est la décision de la justice américaine imposant le démantèlement du monopole de AT&T.

Les changements aux Etats-Unis ont eu d'importantes répercussions au niveau international. Le problème soulevé était celui de l'interconnexion de monopoles nationaux et d'entreprises concurrentielles américaines dans le cadre d'un régime international alors conçu pour interconnecter des monopoles nationaux. Les tensions suscitées par les changements aux Etats-Unis furent d'autant plus fortes que ces derniers, après avoir provoqué le changement sur leur territoire, ont adopté une stratégie visant à établir de nouvelles règles du jeu à l'échelle internationale afin d'exploiter leur avance dans les télécommunications et, plus généralement, dans les TIC.

Ouvrir les marchés étrangers et exporter le changement dans les politiques de télécommunications étaient les deux cibles américaines. Pour atteindre ces objectifs stratégiques, les Etats-Unis se sont dotés d'un puissant instrument, le Telecommunications Trade Act (1988). Sa mission était de promouvoir les intérêts des entreprises américaines sur les marchés étrangers des produits et des services de télécommunications.

La stratégie américaine n'a pas connu de succès au cours des années 1980 face à un régime international solidement établi. Les résistances au changement étaient beaucoup trop fortes pour que les Etats-Unis atteignent des résultats significatifs très rapidement.

L'apparition d'un nouveau régime international des télécommunications s'est donc opérée par un long processus d'érosion de l'ancien régime notamment, dans les pays qualifiés d'émergents.

Les pays émergents dans leur montée économique ont cherché à combler leur retard technologique. Pour cela, ils se sont confrontés aux problèmes d'une part du financement des investissements à réaliser, d'autre part de la maîtrise technique du déploiement des nouvelles infrastructures de communication.

1 TIC : Technologie de l'Information et de la Communication.

En Echo à ces besoins de financement et d'expertise, s'exprime l'agressivité industrielle et commerciale des opérateurs transnationaux de télécommunications poussés par l'appétit de consolider, voire d'élargir leur zone d'influence.

L'examen des expériences menées au cours de la décennie 90 montre que la modernisation des réseaux de télécommunications dans les pays émergents est conduite de façon privilégiée par appel à l'expertise technique et aux capitaux étrangers et aboutit de façon concomitante à une privatisation partielle de l'opérateur national.

C'est sur ce modèle que sont intervenus les opérateurs américains dans les pays émergents : AT&T au Brésil et au Mexique, Bell Atlantic en Russie et US Western en Hongrie. Sur ces marchés locaux, ce mouvement d'investissement et de restructuration s'accompagne de l'ouverture de nouveaux segments d'activité opérée par la dynamique des innovations technologiques : téléphonie mobile, radiotéléphonie numérique, satellites géostationnaires ou réseaux câblés.

Ainsi, dans leur effort de conquête de nouvelles parts de marché, les opérateurs transnationaux de télécommunications (américains et européens) privilégient la constitution de partenariat et de consortiums pour privatiser les opérateurs locaux : STET-France Télécom en Argentine pour privatiser Entel, France Télécom-South Western Bell au Mexique pour privatiser Telmex, etc.

L'état de vétusté des réseaux de télécommunications du Sud et l'incapacité des opérateurs nationaux à répondre aux besoins nouveaux constituent donc les chevaux de Troie des opérateurs transnationaux de télécommunications.

Sous la pression de la déréglementation sectorielle et des innovations technologiques, les opérateurs de télécommunications des pays émergents se voient contraints à l'abandon du monopole dans un contexte monoproduit (le téléphone) pour affronter la concurrence dans un univers multiservices.

C'est dans le cadre de ce mouvement général de déréglementation des télécommunications et de construction d'un nouveau régime international des télécommunications que la Chine communiste a entamé le processus d'ouverture de son secteur de télécommunications à la concurrence privée (locale et étrangère) dans les années 90 en tant que pays émergent.

II – Les étapes de la transition des télécommunications :

L'évolution des télécommunications en Chine peut être divisée en trois périodes : (1) une première période de 1980 à 1993 marquée par le monopole du Ministère des Postes et Télécommunications, (2) une seconde période de 1994 à 1997 caractérisée par l'intervention de nouveaux opérateurs publics et (3) une troisième période de 1998 à 2001 où la préparation de l'adhésion à l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC)

accélère la transformation de ce secteur. Cette troisième période fait d'ailleurs l'objet d'un développement plus important consacré aux accords conclus par la Chine avec l'Union européenne et les Etats-Unis en matière d'ouverture progressive de son marché aux firmes étrangères. Le but est d'accroitre les possibilités de participation de leurs sociétés ressortissantes dans les différents secteurs de l'économie chinoise. Parmi ces secteurs, on trouve celui des télécommunications.

De 1980 à 2001, les télécommunications Chinoises ont connu une révolution intérieure comme ailleurs dans le monde. En effet, le secteur chinois des télécommunications s'est profondément transformé en 20 ans. Cette évolution concerne aussi bien le nombre et la capacité des différents réseaux que les services proposés par les différents opérateurs aux utilisateurs. L'objectif est de dépeindre succinctement l'évolution institutionnelle du secteur des télécommunications (d'un stricte monopole étatique à une ouverture partielle à la concurrence interne).

1 - 1980-1993 : Le monopole du Ministère des Postes et Télécommunications :

Au début des années 80, le gouvernement chinois reconnait le secteur des télécommunications comme l'élément clé du développement économique du pays. Cette volonté se manifeste notamment en 1984 par la mise en place par le Conseil des Affaires de l'Etat d'un très influent groupe de travail dirigé par le Vice-Premier Li Peng. L'objectif est de développer une stratégie nationale pour guider la Chine vers l'âge de l'information.

Malgré la création de ce groupe de travail destiné à assurer une coordination des politiques menées par les différents ministères impliqués dans le secteur des télécommunications, la réalité chinoise se caractérise par une forte compétition entre ministères désireux de contrôler ce secteur stratégique.

Parmi les différents ministères et institutions publiques impliqués, deux vont jouer un rôle de premier plan : le Ministère des Postes et Télécommunications (MPT), et le Ministère de l'Industrie Electronique (MIE).

Pendant les années 80, l'essor du MPT est encouragé par le Conseil des Affaires de l'Etat. A ce titre, il bénéficie de nombreux avantages tels qu'un traitement préférentiel en matière d'emprunt interne et à l'étranger ainsi que différents avantages fiscaux. Mais surtout, il peut utiliser sa position de monopole sur l'exploitation du réseau public de téléphone pour imposer aux utilisateurs des tarifs élevés et ainsi faciliter sa croissance.

Le soutien politique dont il jouissait lui permet de profiter également de sa position dominante pour empiéter sur les compétences de son principal rival, le Ministère de l'Industrie Electronique. Jusqu'alors, les tâches étaient réparties entre les deux ministères de telle sorte que le MIE était chargé de l'équipement et le MPT de la

fourniture du service. Cette division industrielle est brisée par la politique agressive d'expansion du MPT dans le secteur de l'équipement. Cette politique agressive est facilitée par le contrôle du MPT sur les licences d'importation de technologies étrangères et la conclusion de joint-ventures.

La première importante joint-venture en matière d'équipement téléphonique, Shanghai Bell Telephone Equipment Manufacturing, est constituée par le MPT avec le groupe français Alcatel et le gouvernement belge en 1984. D'autres joint-ventures et accords de transfert technologique sont conclus par le MPT dans tous les segments de la fabrication. Ces contrats couvrent notamment la fabrication de câbles en fibre optique, de systèmes de terminaux numériques et de communications par satellite.

Cette politique assure au MPT une maitrise complète des différents segments du marché depuis la fabrication de l'équipement jusqu'à la fourniture des services.

Cependant, à partir du début des années 90, le Conseil des Affaires de l'Etat constate la nécessité de mettre fin au monopole du MPT et de soumettre la téléphonie et les autres services à une concurrence interne. En effet, la qualité du service téléphonique n'est guère satisfaisante et les tarifs restent très élevés pour le grand public. La forte croissance du MPT a certes permis le développement de nouveaux services tels que le téléphone mobile, les communications par satellite et l'EDI, mais ceux-ci n'ont bénéficié qu'à un nombre restreint d'utilisateurs privilégiés.

2 - 1994-1997 : L'entrée en jeu de nouveaux acteurs :

Le 19 juillet 1994, China United Telecommunication Co (China Unicom) est formellement créée. Cette société est le fruit d'une alliance anti-MPT entre d'une part, le Ministère de l'Industrie Electronique et d'autre part, le Ministère des chemins de fer et le Ministère de l'électricité.

China Unicom est autorisée à construire et exploiter des réseaux cellulaires nationaux ainsi que des réseaux de lignes fixes limités aux appels locaux et nationaux mais pour ces derniers seulement dans les zones où la couverture ou la capacité du réseau de lignes fixes du MPT est insuffisante ou bien dans les zones où le MPT a donné son accord.

A la même année, le MEI obtient l'autorisation de la commission nationale des affaires économiques et commerciales pour former Jitong Communications Ltd. Cette société, dont les actionnaires sont des entreprises publiques contrôlées par le MEI, est autorisée à fournir des services de communication par satellite, Internet et des applications Intranet et Extranet.

De son côté, le MPT adopte également en 1994 une structure plus claire en transformant sa direction générale des télécommunications en une entreprise publique,

China Telecom, responsable de l'exploitation et de la direction de tous ses réseaux fixes et mobiles.

Malgré cette apparente séparation de ses activités commerciales et réglementaires, le MPT exerce un contrôle direct sur China Telecom, notamment en matière de financement, d'investissement et de personnel.

Par ailleurs, un changement important intervient en matière de réglementation de l'investissement étranger dans le secteur des télécommunications.

Agissant cette fois en tant qu'autorité administrative, le MPT adopte en 1994 la directive 571 assouplissant l'interdiction de tout investissement étranger dans ce secteur instaurée par le décret 216 de 1989 et renouvelée par le décret 55 de 1993 du Conseil des Affaires de l'Etat. Cette directive permet aux filiales du MPT de mettre en place des joint-ventures dans leurs activités locales et longue distance mais les investisseurs étrangers ne peuvent pas participer à l'exploitation ou à la direction des réseaux.

Le retour sur investissement se fait sous la forme d'un revenu fixe ou d'une participation aux bénéfices pendant une période déterminée.

China Unicom va aussi profiter de cette atténuation de l'interdiction de tout investissement étranger direct dans le secteur des télécommunications. En 1995, elle développe un modèle de financement dénommé « Zhong-Zhong-Wai » (Z-Z-W).

Suivant ce modèle, une société chinoise (zhong) ayant une licence pour exploiter un réseau crée ou sélectionne une société chinoise intermédiaire (zhong) qui à son tour établit une joint-venture avec un investisseur étranger (wai).

De complexes contrats de gestion tripartites entre l'opérateur chinois, la joint-venture et l'investisseur étranger combinent le leasing[1] de l'équipement, les royalties[2], la consultance et le coût de la licence dans un contrat de fourniture de réseau. A travers un tel contrat, l'investisseur étranger espère réaliser des retours « equity like ».

Dans le but d'accroitre sa position dominante sur le marché du téléphone mobile et maintenir la distance avec sa rivale China Unicom, China Telecom crée le 3 septembre 1997 China Telecom Hong Kong Ltd, renommée China Mobile Ltd le 20 avril 2000. Cette société dont China Telecom détient 51% des actions, émet une partie de ses actions ordinaires aux bourses de New York et de Hong Kong, respectivement les 22 et 23

1 Leasing : est un contrat par lequel une personne, le crédit bailleur (société de financement, banque...) achète un bien et le met à la disposition d'une autre personne, le preneur (locataire), moyennant le paiement d'un loyer. Ce contrat est assorti d'une personne unilatérale de vente, selon laquelle le preneur a la possibilité, au terme de la période convenue, d'acheter le bien.

2 Royalties : sont les sommes versées, au titulaire d'un droit de propriété intellectuelle ou d'un brevet en contrepartie de l'exploitation commerciale ou industrielle de ce droit ou de ce brevet.

octobre 1997. Elle a pour objet la fourniture de services de télécommunications cellulaires.

A la fin de l'année 1997, le paysage des télécommunications chinoises s'est donc transformé. D'un stricte monopole, il s'est changé en duopole où China Telecom et China Unicom se partagent le marché des télécommunications publiques. Cependant, ce duopole est profondément déséquilibré puisqu'en 1998, les revenus de China Unicom étaient autour de 1,6 milliards de CNY (soit plus de 193 millions de dollards), seulement 1/112 de ceux de China Telecom. De plus, cette concurrence inégale joue essentiellement dans le secteur du téléphone mobile et non du téléphone fixe où China Telecom continue d'exercer un monopole de fait. Face à cette situation, le Conseil des Affaires de l'Etat chinois accentue l'ouverture à la concurrence interne et négocie les conditions de son adhésion à l'OMC.

3 - 1998-2001 : La marche forcée vers l'OMC :

3 – 1- Un super Ministère de l'Industrie de l'Information :

En mars 1998, le Conseil des Affaires de l'Etat décide de regrouper les activités du Ministère des Postes et Télécommunications, du Ministère de l'Industrie Electronique, du Ministère de la Radio, Télévision et du Cinéma (MRTC) et d'autres institutions publiques annexes afin de créer un super Ministère de l'Industrie de l'Information (MII)[1].

A nouveau, en dépit de la volonté du gouvernement chinois d'obtenir, via ce regroupement, un développement harmonieux des différents réseaux, il n'arrive pas à empêcher la résurgence de rivalités internes. S'il s'agissait dans le passé d'une rivalité entre le MPT et le MIE, avec ce nouveau regroupement, il s'agit d'une nouvelle guerre des chefs entre le MII et le successeur du MRTC, l'administration nationale de la Radio, Télévision et du Cinéma (SARFT). En effet, le SARFT nourrit des ambitions à peine voilées dans le domaine des réseaux câblés.

Ainsi, le plan du gouvernement suivant lequel le MII est en charge des fréquences et de la planification des réseaux de radio émission et du câble alors que le SARFT est responsable de la fourniture et de la réglementation du contenu de ces réseaux, rencontre une forte résistance tant de la part des dirigeants du SARFT que de nombreuses autorités municipales craignant une mainmise totale du MII sur ce secteur.

1 - Le MII a pour objet la promotion des industries de l'électronique, des télécommunications, de l'information et du logiciel, la production et l'application des normes dans ces secteurs ainsi que la planification de tous les réseaux publics et privés de communication en Chine, y compris les réseaux de radio émission et du câble.

Un « gentleman agreement » entre le MII et le SARFT est finalement publié en février 1999 sous la forme d'une circulaire commune.

Enfin, le décret no 291 du 25 septembre 2000 portant réglementation des télécommunications fait du MII l'autorité unique dans le domaine des réseaux câblés, limitant l'autorité du SARFT au contrôle du contenu.

Un autre changement important intervient en 1998. Réaffirmant le principe de l'interdiction de tout investissement étranger direct dans le secteur des télécommunications, le gouvernement chinois demande à China Unicom de dénoncer tous ses contrats Zhong-Zhong-Wai conclus avec des entreprises étrangères.

Cette décision entraine de vives protestations de la part de ces firmes et le sentiment de la colère de leurs gouvernements. China Unicom propose le remboursement de l'argent investi en plus d'un montant représentant l'intérêt. Mais la plupart des 40 firmes étrangères ayant conclu de tels contrats refusent car elles considèrent que leurs investissements utilisés par China Unicom pour construire son réseau de téléphone mobile, valent beaucoup plus à l'époque que les sommes proposées.

L'obtention de compensations équitables pour la terminaison des contrats ZZ-W ont constitué l'un des points majeurs des négociations entre les autorités chinoises et la Commission européenne lors des négociations du printemps 2000 qui précédent l'accession de la Chine à l'OMC.

3 – 2 - Les accords négociés avec les Etats-Unis et l'Union européenne :

Dans le but d'adhérer à l'OMC, le gouvernement chinois s'engage dans d'importantes négociations avec les Etats-Unis et l'Europe en vue de permettre une participation progressive des firmes étrangères dans le secteur des télécommunications.

En avril 1999, le gouvernement chinois fait d'importantes concessions aux américains aussi bien dans le secteur des télécommunications que dans d'autres secteurs afin d'atteindre un accord final sur l'accession de la Chine à l'OMC.

L'accord avait prévu que les marchés clés des services de télécommunications de Pékin, Shanghai et Canton seront ouverts immédiatement après l'accession. Or, ces marchés représentent à eux seuls 75% de tout le trafic interne. Les entreprises américaines seront autorisées à détenir une participation de 49% dans le capital des sociétés de télécommunications mobiles et fixes au terme d'un délai de respectivement 5 et 6 ans après l'entrée de la Chine dans l'OMC. Elles sont également autorisées à détenir une participation de 51% dans le capital des sociétés fournissant des services à valeur ajoutée (courrier électronique, EDI, fournisseurs de contenu sur Internet) au terme d'un délai de 4 ans.

Lors des négociations de la Chine avec l'Union européenne au printemps 2000, la commission européenne a demandé d'obtenir une participation plus importante (51% au lieu de 49%) pour les sociétés européennes dans les entreprises chinoises de télécommunications mobiles et fixes.

Les autorités chinoises refusent d'accorder un tel avantage mais concède un raccourcissement des délais de deux ans selon le tableau suivant :

Tableau no 1 : La participation étrangère dans le secteur des télécommunications mobiles chinois :

Télécommunications mobiles		Participation étrangère	Limites géographiques
Accord UE	Accord US		
TO*	TO + 1 an	25%	3 villes
TO + 1 an	TO + 3 ANS	35%	17 villes
TO + 3 ans		49%	17 villes
TO + 5 ans	TO + 5 ans	49%	Toute la Chine

TO = date d'entrée de la Chine à l'OMC

Source : www.droit-technologie.org

Comme pour les américains, le couloir Pékin-Shanghai-Canton sera ouvert dès l'adhésion de la Chine à l'OMC pour tous les services, y compris le marché de la location de la capacité. Ce qui signifie qu'une entreprise étrangère pourrait acheter à un opérateur chinois une telle capacité et la revendre s'agissant de tout type de communication dans ou entre ces trois villes.

En ce qui concerne les télécommunications fixes nationales et internationales, le calendrier est identique à celui des Etats-Unis.

Tableau n° 2 : La participation étrangère dans le secteur des télécommunications fixes chinois

Télécommunications fixes	Participation étrangère	Limites géographiques
TO + 3 ans	25%	3 villes
TO + 5 ans	35%	17 villes
TO + 6 ans	49%	Toute la Chine

Source : www.droit-technologie.org

Le calendrier des services à valeur ajoutée reste le même.

Tableau no 3 : La participation étrangère dans le secteur des services à valeur ajoutée chinois

Services à valeur ajoutée	Participation étrangère	Limites géographiques
TO	30%	3 villes
TO + 1 an	49%	17 villes
TO + 2 ans	50%	Toute la Chine

Source : www.droit-technologie.org

3 - 3 - Le décret nº 291 et le projet de réglementation des sociétés à capitaux étrangères :

L'ouverture partielle et graduée du marché chinois des télécommunications prévue par ces accords oblige le MII à clarifier la situation législative et réglementaire de ce secteur.

Dans ce cadre, le Conseil des Affaires de l'Etat adopte le 25 septembre 2000, sur proposition du MII, le décret nº 291[1] relatif aux télécommunications.

A défaut de constituer véritablement la loi sur les télécommunications tant espérée, ce texte énonce une série de principes généraux tels que :

- la séparation des pouvoirs entre autorités administratives et entreprises publiques ;
- la fin des monopoles et l'encouragement à la concurrence entre opérateurs ;
- la transparence et l'égalité de traitement en matière d'octroi de licences ;
- la protection du consommateur via notamment la garantie d'une égalité de traitement, la fixation des tarifs par le gouvernement ou par le marché lorsque ce dernier est considéré comme suffisamment concurrentiel, la fourniture gratuite de services d'urgence, le paiement d'une amende par l'opérateur si par sa faute, etc. ;
- la protection de la sécurité nationale et de l'intérêt public.

En vertu de l'article 80 de ce décret, un texte devrait être adopté en vue de réglementer l'accès de sociétés à capitaux étrangers aux télécommunications publiques chinoises.

1 C'est un texte de portée générale comprend sept chapitres relatif aux les règles de conduite, la régulation du marché, conditions de fourniture des différents services, les installations de télécommunications, la sécurité et aux amendes prévues en cas de violation des dispositions de ce décret, et enfin la publication d'un texte réglementant l'investissement et l'engagement d'étrangers dans des activités de télécommunications.

S'il y a peu de chance qu'un tel texte entre en vigueur avant l'adhésion de la Chine à l'OMC, une ébauche de celui-ci (projet du 2 juin 2000 portant réglementation administrative des sociétés de télécommunication à capital étranger) donne une idée des orientations générales poursuivies par le MII.

Conformément à l'article 2 de ce projet, la seule forme de société à capital étranger autorisée à opérer dans le secteur des télécommunications est la « chinese-foreign equity joint venture ».

Bien que le projet ne soit pas très clair sur ce point, il semble que les seuls services de télécommunications accessibles à ces joint-ventures soient les services à valeur ajoutée et d'infrastructure. De plus, des conditions très strictes sont prévues tant du côté chinois qu'étranger pour l'exercice de ces activités.

3-4-La situation du secteur avant l'adhésion à l'OMC en termes d'opérateurs :

La volonté des autorités chinoises s'avère de plus en plus déterminée quant à l'adhésion à l'OMC par la poursuite du processus de développement des télécommunications. En effet, entre les années 1998-2001, le Conseil des Affaires de l'Etat a continué le processus de création de nouveaux opérateurs publics et de démantèlement de China Telecom.

En août 1999, China Netcom est créée par l'Académie chinoise des Sciences, le SARFT, le Ministère des Chemins de fer et la municipalité de Shanghai. Cette société fournit l'accès à Internet ainsi que différents services aux particuliers et aux entreprises dont des solutions e-commerce.

En mai 2000, China Telecom est officiellement divisée en 4 sociétés opérant indépendamment dans les secteurs du téléphone fixe, mobile, des communications par satellite et des services de radiomessagerie.

En réalité, cette opération vise à couper les derniers liens de dépendance existant entre China Telecom et d'autres opérateurs (l'ancien MPT).

China Telecom ne regroupe plus que les seuls activités de téléphonie fixe et de réseaux de données. Toutes les activités de téléphonie mobile sont formellement regroupées au sein de China Mobile Communications Corporation, principal actionnaire de China Mobile Hong Kong.

China Sat regroupe toutes les activités de communication par satellite. Les activités de radio messagerie, regroupées au sein de Guoxin Telecom, sont absorbées par China Unicom.

Enfin, en décembre 2000, China Railway Communications Corp. (China Railcom) est créée et obtient une licence pour la fourniture de services Internet et de téléphonie fixe.

A la fin de l'année 2000, la situation en termes d'opérateurs est représentée par ce tableau :

Non et date de création	Actionnaires	Activités et nombre d'abonnés
China Telecom (1994) www.chinatelecom.com.cn/	100% Etat	Téléphonie fixe (140 millions) Réseau de données (16,34 millions)
China Unicom (19 juillet 1994) www.chinaunicom.net/	Les ministères de l'Industrie électronique, de l'Electricité, des Chemins de fer et 15 groupes d'entreprises publiques chinoises	Téléphonie fixe Téléphonie mobile (20,26 millions) Radio messagerie (48,09 millions) Réseau de données (30 millions)
China Mobile (20 avril 2000) www.chinamobile.com/	70% Etat 2% Vodafone 2% British Telecom	Téléphonie mobile (52 millions) Réseau de données
Jitong (12 janvier 1994) www.jitong.com/	100% Etat	Service d'accès à Intrnet, VOIP
China Netcom (juin 1999)	100% Etat	Service d'accès à Internet, VOIP, réseau de données à bande large
China Railcom (26 décembre 2000)	100% Etat	Téléphonie fixe, réseau de données, VOIP, radio messagerie
Chinasat (1985) www.chinasat.com/	100% Etat	VSAT, accès Internet haut débit, TV, radio

Source : www.droit-technologie.org

L'arrivée d'un troisième opérateur China Railcom sur le marché du téléphone fixe devrait contribuer à l'éclatement du monopole de fait de China Telecom, jusqu'à présent peu inquiété par China Unicom.

Cependant, vu le poids énorme de China Telecom dans ce secteur, il est possible que le processus de démantèlement interne de cette société soit poursuivi.

Ainsi, China Telecom serait scindée en deux sociétés, l'une regroupant les activités de téléphonie locale, l'autre de téléphonie longue distance. La société de

téléphonie locale serait elle-même scindée en différentes sociétés regroupant ces activités par province.

Par ailleurs, les périmètres d'activités de chacun des opérateurs, repris dans le tableau ci-dessus, pourrait évoluer à l'avenir. L'octroi de nouvelles licences de téléphonie mobile devrait ainsi mettre fin au duopole partagé entre China Mobile et China Unicom.

Enfin, pour financer la croissance de ces opérateurs publics, le gouvernement chinois a accepté le principe d'une introduction partielle en bourse et de partenariats avec des sociétés étrangères. Après l'introduction en bourse des filiales de China Mobile en 1997 et de China Unicom en juin 2000, c'est au tour de China Telecom dont l'introduction était prévue pour le second semestre 2001. En matière de partenariat, Vodafone et British Telecom ont tous deux acquis une participation dans le capital de China Mobile (2% pour chacun).

Jusqu'ici, le gouvernement chinois a réussi une ouverture progressive et partielle de ce secteur en créant les conditions d'une relative concurrence entre opérateurs publics. Durant la période 1998-2001, le mouvement de création de nouveaux opérateurs et de démantèlement du monopole exercé par China Telecom s'est accéléré dans la perspective d'une prochaine adhésion de la Chine à l'OMC.

En dépit d'un flou volontairement entretenu en matière de réglementation, le gouvernement chinois est parvenu à attirer un certain nombre d'investisseurs étrangers. Cependant, l'adoption d'un cadre législatif et réglementaire clair, le respect des engagements conclus avec l'Union européenne et les Etats-Unis ainsi que la future conformité aux règles en vigueur au sein de l'OMC détermineront la capacité de la Chine à satisfaire ses gigantesques besoins de financement dans le secteur des télécommunications.

En général, depuis la réforme de 1998, c'est le Ministère de l'Information (MII) qui assure la tutelle des entreprises de télécommunications, jouant également le rôle de législateur et de régulateur. Une certaine rivalité existe entre le MII et la SARFT (State Administration for Radio, Film and Television) qui nourrit des ambitions dans le domaine des réseaux câblés. Avec la convergence entre services de télécommunications et média, les frontières sont, en effet, de plus en plus floues.

Dans le domaine des télécommunications proprement dites (services fixes et mobiles), l'activité législative du MII reste limitée. Le projet de loi sur les télécommunications qui devait être examiné à l'été 2006 à l'Assemblée nationale n'a pas été approuvé. La loi traitera notamment des questions d'accès au marché et de régulation, de régulation des tarifs de télécommunications, de protection des droits et des intérêts des utilisateurs, de standards de télécoms et équipements de réseaux, etc.

Le 11 décembre 2004, la Chine a autorisé, selon la promesse qu'elle avait faite lors de son accès à l'OMC, les investisseurs étrangers à entrer, sous forme de capitaux mixtes, dans le marché des services de télécommunications de Pékin, de Shanghai et de Guangzhou. La Grande-Bretagne, les Etats-Unis et la République de Corée ont créé trois compagnies de télécommunications à capitaux mixtes en Chine, les deux premiers n'allaient pas très bien, elles rencontraient des problèmes dans le domaine de la gestion. Plusieurs raisons peuvent expliquer pourquoi il est difficile pour les investisseurs étrangers d'entrer dans le marché des télécommunications.

La première raison, c'est que depuis les années 1980, où elle a procédé à la réforme de la gestion des entreprises de télécommunications, la Chine n'a pas encore mis en place un système de gestion relativement perfectionné dans le secteur des télécommunications, et qu'elle doit continuer à améliorer ses installations et matériels, et à perfectionner ses règlements et lois ainsi que ses normes concernant les services de télécommunications.

La deuxième raison, c'est que les investisseurs étrangers nourrissent des doutes sur l'environnement d'investissement du marché des télécommunications chinois et ils n'ont pas le courage d'y entrer du fait qu'il manquait de règlements et lois détaillés et de conditions claires permettant de délivrer la licence et de déterminer les affaires de télécommunications à valeur ajoutée dans la promesse que la Chine a faite dans le domaine de l'ouverture du marché des télécommunications.

Bien qu'il existe une série de facteurs incertains, nul ne doute que le marché des télécommunications de Chine est le plus grand du monde et qu'il renferme un potentiel de commerce illimité. C'est pour cette raison qu'en hésitant à avancer devant le marché chinois des télécommunications, les investisseurs étrangers font furtivement les préparatifs pour y entrer. Maintenant, certains d'entre eux adhèrent aux services fondamentaux de télécommunications de Chine par le biais d'investissement dans les valeurs que les hommes d'affaires des télécommunications chinoises ont cotées en bourse à l'étranger. Prenons le cas de la société Vodafone. Elle a acheté des actions de China Mobile. Parmi les actionnaires de China Telecom et de China Netcom, on trouve également la silhouette d'investisseurs étrangers.

Jusqu'en septembre 2006, le département d'administration des télécommunications de Chine a reçu 29 demandes d'investissement dans le secteur des télécommunications chinoises présentées par des investisseurs étrangers, et toutes les demandes portent sur les activités de télécommunications à valeur ajoutée. Parmi les 29 demandes, 14 ont été examinées et approuvées, et 5 ont obtenu la licence de gestion. Mais aucun investisseur étranger n'a présenté jusqu'à 2006, la demande de création de compagnies à capitaux mixtes.

Hormis les investissements financiers, les étrangers ont un champ d'action très limité dans le secteur des télécommunications en Chine. Cela sera encore le cas pour un certain temps. La Chine n'a pas l'intention de laisser les clés de certains de ses secteurs stratégiques aux acteurs étrangers. Aujourd'hui, la prise de participation des opérateurs télécoms étrangers comme le britannique Vodafone ou l'espagnol Telefonica dans les opérateurs chinois est réduite à la portion congrue. Sept ans après son accession à l'OMC, la Chine n'autorise toujours qu'une ouverture limitée de ses acteurs nationaux aux investisseurs étrangers : Vodafone ne détient que 3,3% de China Mobile et SK Telecom (opérateur de téléphonie mobile sud-coréen) 6,6% de China Unicom. Si AT&T a créé une société mixte dans les télécommunications avec Shanghai Télécom, une filiale de China Mobile, elle ne peut opérer que sur des réseaux intranet de sociétés basées à Shanghai. De leurs côtés, les opérateurs chinois souhaitent sécuriser leurs partenariats avec des acteurs étrangers.

En mai 2008, le lancement d'une nouvelle réorganisation des télécommunications chinoises fait rêver les acteurs internationaux du secteur.

Cette réforme pourrait mettre fin à quelques incertitudes qui avaient maintenu les entreprises étrangères à la porte de ce juteux marché et dans le même temps, les entreprises chinoises vont avoir besoin de plus de capitaux et d'expertise technique et de marketing. Mais l'inertie du gouvernement et le protectionnisme pourraient maintenir les portes de l'eldorado fermées pour encore quelque temps.

La restructuration des télécommunications chinoises a pour objectif de doper la compétition entre opérateurs et pourrait générer des commandes de plusieurs milliards de dollars auprès des équipementiers comme Ericsson, Nokia, Nortel, Siemens et Motorola.

Selon le plan de restructuration, l'opérateur China Telecom, le plus grand opérateur de réseau de téléphonie fixe du pays détenu par le gouvernement, devra racheter en une année le réseau mobile à la norme américaine CDMA, de l'opérateur mobile China Unicom, ainsi que l'essentiel des activités de l'opérateur satellitaire China Satellite Communications.

Le rapprochement au sein des opérateurs nationaux doit ouvrir la voie à l'attribution de trois licences de téléphonie mobile 3G. En 2007, les autorités avaient déjà déclaré que l'attribution des licences n'interviendrait qu'après restructuration du secteur des télécommunications, en vue de faire des poids lourds capables d'affronter la concurrence mondiale. Les trois opérateurs devront donc faire le choix entre les standards occidentaux que sont le WCDMA et le CDMA 2000 et le standard chinois le TD-SCDMA.

Conclusion :

La transition effectuée par la Chine depuis la fin des années 70 de son économie centralisée à une économie libérale sous le contrôle du pouvoir communiste est une première du genre. Cette transition intervient à une époque où le triomphe du libéralisme dans plusieurs pays occidentaux a conduit à la mise en place des politiques qui a eu pour conséquence la réduction de l'intervention de l'Etat dans la gestion des affaires économiques, la diminution des dépenses sociales et la déréglementation d'un ensemble des secteurs de l'économie fonctionnant sous contrôle de l'Etat en faveur des règles de marché et de l'initiative privée (locale et internationale). Le secteur de télécommunications fait partie de ces réformes vu le potentiel énorme qu'il renferme. Pour les occidentaux, il s'agit d'abord d'une grande opportunité pour leurs firmes transnationales sur le marché chinois, c'est aussi un succès des pressions exercées notamment par les américains sur la Chine pour ouvrir le secteur à la concurrence internationale.

Dans cette mouvance, les accords signés par la Chine avec les États soit en dehors ou dans le cadre de l'Organisation Mondiale du Commerce notamment avec les Etats-Unis contribuent à l'introduction de la concurrence dans le secteur de télécommunications. On assiste alors à l'émergence d'un modèle nouveau de la gestion du secteur axée sur un rôle accru des acteurs privés locaux et internationaux. Cette nouvelle option entre l'Etat et les firmes multinationales s'est avéré un élément structurant la dynamique d'intégration de secteur de télécommunications chinoises dans l'économie mondiale. L'adhésion de la Chine à l'OMC a été porteuse de promesses de respecter ses engagements des engagements. Dans les faits, la Chine a concrétisé le respect de ses engagements en adoptant des mesures réglementaires juste avant et depuis son accession à l'OMC. Dans le cadre de la grande ouverture chinoise qui s'étend à tous les secteurs économiques, la modernisation du secteur de télécommunications s'est avérée impossible et jugé difficile avec la présence unique des opérateurs publics nationaux dont la gestion est rigide. Dans ce sens, la réforme des télécommunications était perçue, par les défendeurs du libéralisme économique, comme le gage d'une meilleure gestion d'efficacité économique. L'expérience de la Chine montre que la transition du secteur de télécommunications du monopole à la libéralisation a connu un succès énorme et lui a permis de se positionner comme un leader mondial en termes des usagers dans les différents segments mais aussi sa réussite à réaliser un rattrapage industriel et technologique gigantesque, tenant désormais un rôle incontournable dans la définition des standards internationaux et le développement de nouvelles technologies. La montée des grandes entreprises comme Huawei et autres au sommet du classement mondial des vendeurs d'équipement télécom et des fabricants de téléphones mobiles au monde témoigne de la réussite du processus de l'ouverture des télécommunications à la compétition internationale.

Bibiliographie :

1. AMMINI.C, « La concurrence dans les télécommunications, stratégies et perspectives », Edition Hermès, Paris, 1998.

2. Breton. Philippe et PROULX. Serge, « L'explosion de la communication, la naissance d'une nouvelle idéologie », Paris, Edition La découverte Montréal, Edition Boréal, 1989.

3. Brousseau. Eric, Pascal .Petit et Denis. Phan, « Mutations des télécommunications, des industries et des marchés », Edition Economica, Paris, 1996.

4. F. Caron, « Les deux révolutions du 20ième siècle », Edition Albin Michel, Paris, 1997.

5. Commission des Communautés Européennes, « Livre vert sur la libéralisation des télécommunications », Bruxelles, 1995.

6. Deblock, Christian. Les États-Unis en quête d'une nouvelle stratégie commerciale pour l'Asie, Cahier de recherche, CEIM, 2007.

7. Du Rocher, Sophie Boisseau. L'ANASE et les nouvelles règles du jeu, le régionalisme en Asie du Sud-est à l'épreuve de la mondialisation, Revue internationale de politique comparée, vol. 3, n° 8, 2001.

8. Griset. Pascal, « Les révolutions de la communication XIXème, XXème siècle », Paris, Hachette, 1991.

9. Lemoine, Françoise (2007). La montée en puissance de la Chine et l'intégration économique en Asie, Hérodote, 2007.

10. OCDE, « Perspectives de la communication », Politiques d'information, d'informatique et de communication, Paris, 1990.

11. Sodhi, ManMohan et Tang, Christopher. "Strategies and tactics of Chinese contract manufacturers and western OEMs (2001–2011)", International Journal of Production Economics, vol. 146, n° 1, November 2013.

12. V. Sandoval, « Les autoroutes de l'information », Edition Hermès, Paris, 1995.

13. Thery. Gerard, « Les autoroutes de l'information », rapport au 1er ministre français, collection des rapports officiels, Document français, Paris, 1994.

14. Rapport préparatoire, « Le rôle de l'Etat à l'heure de la déréglementation des télécommunications : convergence des télécommunications et réglementation », UIT,

6ème colloque sur la réglementation des télécoms, David N. Townsend., Genève, mars 1997.

15. Carlos A. Primo, BRAGA, « L'impact de l'internationalisation des services sur les pays en développement », Finances et développement, mars 1996.

16. James M. Boughton, « La mondialisation et la révolution silencieuse des années 80 », Finances et développement, mars 2002.

17. Edwardo. Animat, « Surmonter les défis de la mondialisation », Finances et développement, mars 2002.

18. Frédérique. Sachwald, « L'économie mondiale : de l'internationalisation à la mondialisation », Cahiers français n° 269.

19. Daniel. Cohen, « La mondialisation, un bouc émissaire », Problèmes économiques n° 2544, 26 novembre 1997, tiré de la revue Paysans, mai/juin 1997.

20. Ignacio. Ramonet, « La nouvelle économie », Le monde diplomatique, avril 2000, www.monde.diplomatique.fr.

21. Jeremy. Rifkin, « Une transformation radicale du capitalisme : quand les marchés s'effacent devant les réseaux », Le monde diplomatique, juillet 2001.

22. Jacques. Arlandis, « Le développement des télécommunications : les enjeux économiques de la mutation des années 80 », Tiers monde n° 111, 1987.

23. Yeung, Henry Wai-Chung et Kristopher Olds (eds.). Globalization of Chinese Business Firms, New York, St.Martin's Press, 352 page, 2000.

24. Yvonne Mignot. Lefebvre, « Technologies de communication et d'information : une nouvelle donne internationale ? », Tiers monde n° 138, avril/ juin 1994.

25. Ministère de l'Industrie et des technologies de l'information (MIIT) (2012). 2011 (Traduction : Bulletin statistique de l'industrie de l'information électronique 2011). En ligne : http:// www.miit.gov.cn/n11293472/n11293832/ n12771663/14482310.html, consulté janvier 2014.

26. Ministère de l'Industrie et des technologies de l'information (MIIT) (2013). 2012 (Traduction : Bulletin statistique de l'industrie de l'information électronique 2012). En ligne : http:// www.miit.gov.cn/ n11293472/n11293832/ n11294132/ n12858387/15173031.html. Consulté janvier 2014.

27. Ministère de l'Industrie et des technologies de l'information (MIIT) (2015). 2014 (Traduction : Bulletin statistique de l'industrie de l'information électronique 2014). En

ligne : http : //www.miit.gov.cn/ n11293472/ n11293832/ n11294132/ n12858462/16471108.html./16471108.

28. Ministère de la science et de la technologie (MST) (2006). Rapport sur le développement des TIC en Chine.

29. Ministère du Commerce de la Chine (MOFCOM) (2008). (Traduction : "Internationaliser", le chemin de développement de l'industrie des télécommunications de la Chine

30. TIC coopération Chine-ASEAN, Rapport numéro trois), 20 octobre 2008. En ligne : http : www.csc.mofcom.gov.cn/ csweb/csc/ info/Article.jsp?a_no=154719

&col_no=129. Consulté mai 2015.

La satisfaction dans le secteur de l'enseignement primaire: Une étude comparative des enseignants permanents ET contractuels dans les directions provinciales d'AZILAL ET de FKIH BEN SALEH

Satisfaction in the primary education sector: A comparative study of permanent and contractual teachers in the provincial directorates of AZILAL and FKIH BEN SALEH

Mohamed Jallal EL ADNANI, Professeur d'Economie à la FEG Béni Mellal, ERSEG USMS Béni Mellal

OURRACH Abderrazak, Etudiant de Troisième cycle en Management des Ressources Humaines ET membre du ERSEG FEG USMS Béni Mellal

EL ANOUAR EL Mustapha, Etudiant de Troisième cycle en Management des Ressources Humaines ET membre du ERSEG FEG USMS Béni Mellal

Résumé:

La satisfaction professionnelle est une notion multidimensionnelle qui est strictement influencée par plusieurs facteurs et dimensions. Ces facteurs sont la formation, la justice organisationnelle, le style de management, le recrutement, les conditions de travail, les modalités de fonctionnement et de collaboration.

Il est donc très primordiale de prendre en considération ces facteurs lors de chaque projet de réforme pour mettre l'accent sur ce qui influence positivement ou négativement la satisfaction des enseignants et par conséquent conditionne leur rendement et leur performance.

Nous visons à partir de cette contribution savoir les composantes de la satisfaction des enseignants permanents et contractuels et les facteurs déterminants suite à une étude de terrain qui porte sur un échantillon des enseignants permanents et contractuels des directions provinciales d'AZILAL et de FKIH BEN SALEH de la région de Béni Mellal –khénifra.

Mots clés : Satisfaction professionnelle, enseignant permanent, enseignant contractuel, région Béni Mellal –khénifra.

Abstract :

Job satisfaction is a multidimensional concept, which is strictly influenced by several factors and dimensions. These factors are training, organizational justice, management style, recruitment, working conditions, operating and collaboration methods.

It is therefore very important to consider these factors during each reform project to focus on what positively or negatively influences teacher satisfaction and therefore conditions their performance.

From this contribution, we aim to know the components of the satisfaction of permanent and contract teachers and the determining factors following a field study, which relates to a sample of permanent and contract teachers from the provincial directorates of AZILAL and FKIH BEN SALEH from the Béni Mellal –khénifra region.

Keywords : Professional satisfaction, permanent teacher, contract teacher, Béni Mellal –khénifra region.

I. Introduction

L'essor de chaque nation est parfaitement corolaire de la performance de son système d'enseignement. Dans cette optique et depuis l'indépendance, le Maroc a mis en route une série de réformes de son système d'enseignement. Mais qu'a-t-il fait pour ses enseignants ? Ses réformes ont t- ils touché leur satisfaction au travail ? Surtout avec le changement radical dans sa politique de recrutement, changement qui a fait l'objet de beaucoup de lectures et de critiques.

A ces réformes qui n'ont pas donnée les résultats espérés, s'ajoutent les écoles et les édifices amorties, les ressources insuffisantes parfois mal gérées, le décrochage scolaire, les conditions alarmantes et déplorables où l'enseignant marocain exerce son métier, l'insuffisance de la formation, le manque d'encadrement et d'accompagnement, l'adoption de styles de management rigides etc. Tous ces éléments conditionnent voire mettent en péril la satisfaction des enseignants et par la suite leur santé.

Nombreuses sont les études ayant traité la satisfaction des enseignants. Certaines ont lié cette notion à la motivation et à l'implication, d'autres ont parlé de la satisfaction et son impact sur la santé. Notre recherche consiste à mener une étude comparative en termes de satisfaction entre les enseignants permanents et contractuels qui exercent leur métier au sein des directions d'Azilal et de Fquih Ben Saleh. Le choix de ces deux directions est dû au fait qu'elles sont les principales directions de la région ayant recruté plus d'enseignants contractuels.

Notre objectif à travers cette étude qui se veut comparative et quantitative est de répondre à la problématique suivante : Dans quelle mesure les enseignants permanents et contractuels sont satisfaits dans l'exercice de leur fonction ?

Cette question peut-être scindée en deux sous questions :

- Quelle est la satisfaction apportée par le recrutement par voie de contrat ?
- Quels sont les facteurs de satisfaction et d'insatisfaction des enseignants permanents et contractuels du primaire dans les deux directions d'Azilal et de Fkih ben Saleh?

Ces questions nous ont conduits à formuler les hypothèses de recherche suivantes :

1. La justice organisationnelle est un facteur de satisfaction par excellence pour les deux catégories des enseignants ; contractuels et permanents.
2. La voie de recrutement n'a aucun impact sur la satisfaction des enseignants contractuels.

Pour confirmer ou infirmer ces hypothèses, le présent travail abordera en premier lieu la méthodologie de recherche adoptée, puis une revue de littérature scientifique présentant diverses théories traitant la satisfaction. A l'issu de notre enquête, nous présenterons les résultats obtenus puis les discuter pour clore par des recommandations et perspectives de l'étude.

II. Caractérisation théorique de la satisfaction professionnelle

La satisfaction professionnelle a été abordée par plusieurs modèles qui sont mobilisés pour la caractériser. Trois modèles peuvent être distingués. Les modèles cumulatifs, les modèles hiérarchiques et les modèles intégratifs.

II-1- Les modèles « cumulatifs »

Nombreux sont les travaux et études qui ont traité les facteurs de satisfaction. Certains d'entre eux s'appuient sur les travaux réalisés sur la motivation, les attentes et l'autonomie, d'autres sur les possibilités offertes et les facteurs inhérents au milieu de travail tout en soulignant le caractère cumulatif de ces facteurs influençant ladite satisfaction.

A. Les travaux de Herzberg

Frederick Herzberg est un psychologue américain à qui nous devons la théorie des deux facteurs[1] : les facteurs de satisfaction et les facteurs d'ambiance ou d'hygiène (les facteurs d'insatisfaction)[2].

a. Les facteurs de satisfaction

Herzberg[3] déduit de ses recherches cinq facteurs de satisfactions au travail : l'accomplissement, la reconnaissance[4], la nature du travail à réaliser, la responsabilité et l'avancement ou l'évolution professionnelle du travailleur. Herzberg considère ces facteurs comme des besoins qui en fois satisfaits entrainent des modifications de comportements au travail et par conséquent l'augmentation de la productivité et du rendement des travailleurs. Par conséquent la motivation nait de la réduction de l'insatisfaction et de l'augmentation de la satisfaction[5].

b. Les facteurs d'ambiance ou d'hygiène.

Pour Herzberg le manque de ces facteurs d'ambiance ou d'hygiène entraine une insatisfaction tandis que leur présence n'engendre pas forcément la satisfaction. Ainsi, la rémunération, les conditions de travail, le style de commandement etc. sont tous des facteurs d'ambiance ou d'hygiène.

B. Les travaux de Blegan [6]

Blegan(1993) (cité par Amathieu Jérôme, et Sébastien Chaliès, 2014) présente un ensemble de facteurs qui impacte la satisfaction professionnelle. Le modèle énumère une liste de douze facteurs influençant ladite satisfaction : le nombre d'année d'expérience, l'âge, l'autonomie, le locus de contrôle, les variables organisationnelles dans le travail, la justice, la routinisation, la communication avec les pairs, le stress, l'engagement la reconnaissance et le professionnalisme.[7]

1Selon Robbins S. et Decenzo D., la théorie des deux facteurs est une théorie développée par Frederick Herzberg, selon laquelle la satisfaction et l'insatisfaction professionnelle seraient respectivement liées à des facteurs intrinsèques (facteurs moteurs) et extrinsèques (facteurs d'hygiène).

2ROBBINS S., DECENZO D., Management : L'essentiel des concepts et des pratiques, 4ème édition, 2004, p.59.

3 Frederick Irving Herzberg est un psychologue américain célèbre pour ces travaux sur l'enrichissement des tâches au travail.

4Ce facteur peut être étendu aux relations hors du travail et se traduira par la reconnaissance des membres de la famille et de la société en général y compris l'Etat et ses administrations.

5 Eline NICOLAS, 2014, Gestion des Ressources Humaines, DUNOD. Paris. P .6

6Mary Blegen est professeure auxiliaire à l'Université du Colorado à Denver, professeure au Département des systèmes de santé communautaires de l'Université de Californie à San Francisco et membre de l'American Academy of Nursing. Ses recherches portent sur les résultats liés à la dotation en personnel infirmier, aux conditions de travail, au climat de sécurité et au travail d'équipe interdisciplinaire

7Ibid. p.216

C. Les travaux de Dinham et Scott[8]

Dinham et Scott regroupent l'ensemble des facteurs agissant sur la satisfaction ou l'insatisfaction des enseignants autour de trois grands axes que sont la récompense intrinsèque intégrée à la nature de travail elle-même comme la réussite, les facteurs extrinsèques comme les conditions de travail, et les facteurs inhérents à l'école comme l'effet de l'enseignement.

II-2- Les modèles « hiérarchiques »

Les modèles dits « hiérarchiques » s'efforcent de hiérarchiser les différents facteurs en fonction de leur impact sur la satisfaction professionnelle des enseignants. On peut distinguer parmi ces modèles : le système d'accomplissement des besoins de Locke (1976), le modèle d'Alderfer (1969), le modèle de McClelland (1965).

a. Le système d'accomplissement des besoins de Locke (1976)

Selon ce système, les besoins sont liés à des facteurs contextuels comme les relations avec le chef d'établissement, la possibilité de travailler en équipe, le besoin d'innovation professionnelle, etc. Ces besoins peuvent être hiérarchisés et leur assouvissement accroitra de manière progressive la satisfaction professionnelle. [9]

b. Le modèle d'Alderfer[10] (1969)

Le modèle d'Alderfer (1969) est un modèle proposé à partir de celui de Maslow[11] (1943) et présente la possibilité d'hiérarchiser les facteurs qui peuvent impacter la satisfaction professionnelle en les mettant en relation avec l'un des trois besoins fondamentaux que sont le besoin « d'existence » le besoin de « parenté » et le besoin de « croissance ».[12]Ainsi, les besoin « d'existence » expriment les désirs d'ordre physiologique et matériel et correspondent, en quelque sorte, aux besoins inférieurs de Maslow, c'est-à-dire les besoins physiologiques et de sécurité. La faim, la soif, et la peur appartiennent à cette catégorie. Quant aux besoins de parenté, il s'agit des besoins de rapport sociaux qui poussent un individu à tisser de bonnes relations avec ses collègues. Dans le monde professionnel, ces besoins peuvent se traduire par la volonté d'intégrer une équipe de travail, de participer à des activités syndicales etc. Ce type de besoin correspond à l'estime de soi évoqué par Maslow. Le troisième type de besoins est lié aux besoins dits de « croissance» ou de « développement personnel » qui poussent un individu à satisfaire les besoins de créativité et d'innovation tout en participant à des activités enrichissantes qui présentent des défis.

8DINHAM S., & SCOTT C., (1996b). The Teacher 2000 Project: A Study of Teacher Satisfaction, Motivation and Health. Sydney : University of Western Sydney, Nepean, pp. 363-364

9JEROME A., et CHALIES S., Op. cit. p. 217.1

10Clayton Paul Alderfer (né le 1er septembre 1940 à Sellersville, en Pennsylvanie) est un psychologue américain qui a présenté une version condensée des cinq niveaux de besoins d'Abraham Maslow. Il identifie trois besoins essentiels E-R-G.

11Abraham Harold Maslow (1908-1970) est un psychologue américain célèbre, considéré comme le principal meneur de l'approche humaniste. Il est surtout connu pour son explication de la motivation par la hiérarchie des besoins, qui est souvent représentée par une pyramide des besoins.

12BENTEA C.-C., ANGHELACHE V. (2012). Teachers' motivation and satisfaction for professional activity. Procedia - Social and Behavioral Sciences, n° 33, p. 563.

c. Le modèle de Mc Clelland[13] (1965)

Le modèle proposé par McClelland hiérarchise les facteurs qui influencent la satisfaction professionnelle en les associant aux besoins de « réalisation », d' « affiliation » et de « puissance ». Ainsi, les besoins de « réalisation » regroupent les besoins de développement des compétences, de connaissances, d'atteinte d'objectifs personnels et professionnels. Ces besoins sont identiques à ceux d'Alderfer et Maslow. Pour les besoins d' « affiliation », ils marquent le besoin de s'associer à d'autres personnes, de faire partie du groupe, d'être reconnu, respecté etc. Ces besoins sont en lien avec le besoin de sociabilité d'Alderfer et les besoins d'appartenance de Maslow. Concernant les besoins de « puissance » ou de « pouvoir », ils renvoient au besoin d'avoir une influence sur ses pairs. Pour un enseignant, ce besoin se voit dans sa capacité à influencer ou à motiver les élèves dans leur apprentissage.

II-3- Les modèles « intégratifs »

Les modèles « intégratifs » sont les modèles les plus récents qui traitent les facteurs influençant la satisfaction professionnelle via leur interaction. Ainsi, ces modèles tentent de montrer comment l'interaction des différents facteurs peut influencer la satisfaction professionnelle des enseignants. Parmi ces modèles, on trouve celui de Skaalvik et al. (2009), les modèles de Lent et Brown (2006,2008), et le modèle de Duffy et al. (2009).

a. Le modèle de Skaalvik[14] et al. (2009)

L'un des modèles dits « intégratifs » est celui de Skaalvik et al. (2009) qui constitue une continuité du modèle de Karasek (1979) étudiant le stress professionnel. Ainsi, ces auteurs ont mené une étude qui a pour objectif d'examiner les relations entre la perception des enseignants du contexte scolaire, l'épuisement professionnel des enseignants et satisfaction professionnelle des enseignants.[15]En bref, l'étude montre que la satisfaction professionnelle des enseignants est conditionnée par l'impact de plusieurs facteurs liés au contexte professionnel, tels que le degré d'autonomie des enseignants dans leur travail, la pression temporelle à laquelle ils sont soumis, ou encore l'attitude de leur hiérarchie ou des parents ou tuteurs des élèves à l'égard de leur travail, mais aussi de facteurs personnels, tels que le sentiment d'efficacité ou l'épuisement émotionnel.[16]

b. Les modèles de Lent[17] et Brown (2006,2008)

Les modèles de Lent et Brown présentent un modèle cognitif social visant à comprendre la satisfaction dans les activités professionnelles et éducatives. Ce modèle met la satisfaction professionnelle des enseignants sous l'influence de deux types de facteurs : les facteurs professionnels extrinsèques et les facteurs personnels intrinsèques. Les premiers relèvent du contexte professionnel tels que la nature du travail demandé,

13David McClelland (1917-1998) est un psychologue américain. Il fut professeur à l'université Harvard entre la fin des années 1960 et le début de 1970. Il est fondateur du cabinet de conseil en management Hay-McBer devenu aujourd'hui Hay Group.

14Professeur et chercheur en science social au département de l'éducation et de l'apprentissage tout au long de la vie -Université norvégienne des sciences et de la technologie.

15SKAALVIK E.-M. SKAALVIK S. (2009). Does school context matter? Relations with teacher burnout and job satisfaction. Teaching and Teacher Education, n° 25, p. 518.

16 Ibid.

17Robert W. Lent est un professeur au département de conseil, de l'enseignement supérieur et l'éducation spécialisée à l'université du Maryland.

la responsabilité allouée ou encore la possibilité d'avancement. Les deuxièmes, émanent de ce qui personnel comme le besoin de reconnaissance ou l'estime de soi.[18]

Il s'agit donc d'une vision socio- cognitive du travail et de la satisfaction éducative, qui tente d'intégrer les approches « ascendantes » (dispositionnelles) et les approches « descendants » (situationnelles) pour l'étude de bien- être. Bien que ces approches ont été déjà étudiées en tant que schémas explicatifs de la satisfaction, un certain nombre d'auteurs ont cité la possibilité de les intégrer (par exemple, Diener et al. 1999).[19]

c. Le modèle de Duffy et al. (2009)

Le modèle de Duffy et al. (2009) est un modèle issu de la théorie sociocognitive qui met la satisfaction professionnelle des enseignants sous l'influence de cinq facteurs interdépendants. Le type de personnalité du travailleur en termes d'estime de soi, d'âge, de sexe voire de satisfaction dans la vie extraprofessionnelle, le sentiment d'efficacité personnelle des enseignants lors de la réalisation de leur travail, la qualité et l'atteinte du but poursuivi, les conditions humaines et matérielles de travail offertes par leurs établissements scolaires de rattachement, et les aides à disposition pour réaliser son travail comme par exemple les ressources humaines.[20]

Encadré 1 : Méthodologie de recherche

La présente étude s'inscrit dans le cadre d'un paradigme compréhensif visant à comprendre et à expliquer les mécanismes agissant sur la satisfaction professionnelle des enseignants dans les établissements publics. Pour cette raison, nous avons adopté la méthode quantitative par le biais d'un questionnaire.

L'échantillon portera sur presque 535 enseignants permanents et contractuels répartis sur les directions provinciales d'Azilal et de Fquih Ben Saleh au titre de l'année scolaire 2017-2018, comme le montre le tableau suivant :

Tableau 1. Répartition de l'échantillon selon la direction d'appartenance, le statut et le sexe.

	permanents		contractuels		
	Hommes	femmes	Hommes	femmes	**Total**
AZILAL	130	66	56	85	337
FQUIH BEN SALEH	112	73	5	8	198
Total	242	139	61	93	535

Source : statistiques fournis par les services des ressources humaines des directions provinciales d'Azilal et de Fkih Ben Saleh

Le nombre des questionnaires remplis et récupérés est de 380 questionnaires. Donc, la base de notre analyse quantitative est composée de 380 observations soit un taux de récupération de 71%.

Pour le traitement des données, on a utilisé trois types de tri à savoir le tri à plat, le tri croisé et l'analyse multi variée.

18LENT R.-W., BROWN, S.-D. (2006). Integrating person and situation perspectives on work satisfaction : A social-cognitive view. Journal of Vocational Behavior, n° 69, p. 236

19Ibid. p. 238

20JEROME A., et CHALIES S. Op. cit., p.218

L'analyse a été enrichie par des tests de classification à savoir le K-MEAN et l'arbre hiérarchique permettant de classer les répondants en des groupes homogènes.
Le traitement statistique des données nous a permis de calculer les moyennes de la satisfaction globale au travail des enseignants du primaire et celle relative aux différentes variables explicatives : la formation offerte, la justice organisationnelle et la voie de recrutement.
Dans ce qui suit, nous allons faire un survol de la littérature scientifique qui a traité la satisfaction professionnelle en présentant certains modèles ayant caractérisé ladite satisfaction.

III. Etude empirique et analyse des Résultats de l'enqûete sur le terrain

III-1- Résultats du tri à plat ou l'analyse uni-variée

A. La satisfaction au ravail

Concernant la satisfaction globale, la figure 1 ci-dessous montre les données statistiques qui illustrent la satisfaction des enseignants au travail. Ainsi, le panel de participants à l'enquête a pu exprimer son niveau de satisfaction envers le travail, et ce au moyen d'une cotation sur une échelle entre 0 et 10. La moyenne se situe à 5,49 / 10 et la médiane (valeur coupant la distribution en deux parts égales) s'élève à 6 / 10. L'écart-type est proche de 2.06, ce qui indique une variabilité ou hétérogénéité notable -mais pas énorme- de la satisfaction parmi les membres du corps enseignant sondés. Autrement dit, le coefficient de variation est de 0,37 ce qui peut être interprété par une dispersion significative de notre série statistique.

Figure 1. Le niveau de satisfaction au travail des enseignants du primaire (directions provinciales d'Azilal et de Fquih Ben Saleh).

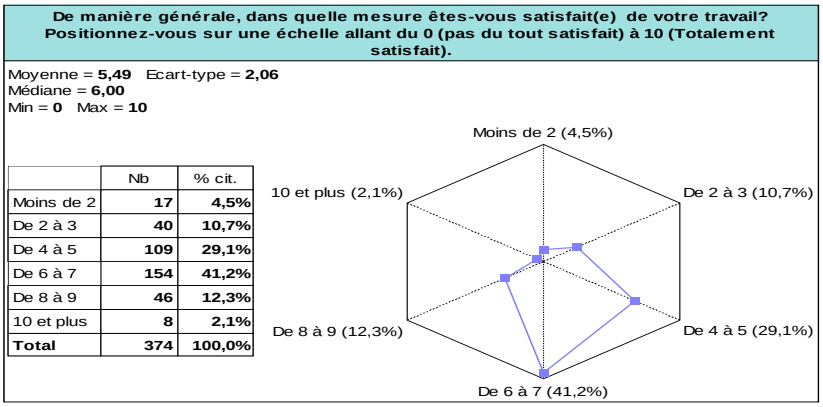

Source : Résultat de l'étude pratique réalisée par les auteurs (juillet 2018).

B. La formation

Pour la rubrique formation, d'une part, 59,2% des participants au sondage jugent leur formation initiale comme insuffisante pour enseigner. A cette insuffisance s'ajoute celle de la formation présentielle ou celle faite aux centres régionaux qui ne vise pas les besoins des formés.

L'insuffisance des formations fournies et leur dispersion avec les besoins des interviewés se répercutent négativement sur la satisfaction des enseignants envers ces formations. Ainsi, le tableau suivant précise cette satisfaction.

Tableau 2. La satisfaction des enseignants envers la formation.

Satisfaction envers la formation	Nb. Cit.	% Cit.
Moins de 4	102	27,7%
De 4 à 5	132	35,9%
Plus de 5	134	36,4%
Total	**368**	**100%**

Source : Enquête réalisée par les auteurs- juillet 2018**.**

La satisfaction envers la formation de 35,9 % des participants au sondage varie entre 4 et 5 sur 10 soit une cote moyenne de 4,52 sur 10, avec un écart type de 2,12 ce qui donne un coefficient de variation de 0,46. Ce coefficient conjugue une dispersion élevée de la série statistique.

C. La justice organisationnelle

De manière générale, le tableau suivant synthétise les données statistiques relatives à la mesure de la satisfaction envers la justice organisationnelle.

Tableau 3. La satisfaction envers la justice organisationnelle

	Moyenne	Médiane	Ecart type
La satisfaction envers la justice organisationnelle	4,71	5	1,79

Source : Résultat de l'étude pratique réalisée par les auteurs (juillet 2018)

Une lecture simple du tableau ci-dessus nous permet de relever une cote moyenne de 4,71 sur 10 et un écart type de 1,79 sur 10. Le rapport entre ces deux valeurs nous donne un coefficient de 0,38 qui exprime une dispersion élevée de cette série statistique.

III-2- Résultats du tri bi-varié

A. La satisfaction et le statut

Le tableau ci-dessous croise la satisfaction générale et le statut des enseignants. En effet, les enseignants contractuels affichent une faible satisfaction par rapport aux enseignants permanents.

Tableau 4. La satisfaction au travail en fonction du statut

Statut	Satisfaction au travail
Permanents	5,91
Contractuels	4,50
Moyenne générale	5,49

Source : Enquête réalisée par les auteurs. juillet 2018.

Les résultats de l'analyse croisée fournie par test de khi-deux montre également qu'il y a une dépendance très significative entre la satisfaction et le statut[21].
Cette insatisfaction des enseignants contractuels peut-être expliquée par ce mode de recrutement forcé. De plus, plusieurs facteurs peuvent être à l'origine de cette insatisfaction remarquable notamment la formation insuffisante, et la pression supportée à chaque occasion de renouvellement du contrat.

B. La satisfaction globale et la satisfaction envers la formation

La formation est une variable considérable et déterminante de la satisfaction des enseignants. En fait, la figure ci-après montre les résultats de l'intersection entre ces deux variables, et nous permet de tirer des conclusions quant à l'intersection entre ces deux satisfactions.

La figure 2. nous montre une relation très significative entre la satisfaction générale et la satisfaction envers la
formation. En fait, une insatisfaction envers la formation se traduit forcément par une insatisfaction générale. Ainsi, plus de 34 % ayant une cote inférieure à 3 sur 10 comme satisfaction envers la formation ont aussi une cote inférieure à 3 sur 10. Inversement, plus de 81 % déclarant une cote supérieure à 6 **Figure 2. La satisfaction globale et la satisfaction envers la formation (La satisfaction globale en colonne)**

	Moins de 3		De 3 à 5		6 et plus		Total	
	N	Eth	N	Eth	N	Eth	N	Eth
Moins de 3	23	+(TS)	32	+(PS)	11	-(TS)	66	
De 3 à 5	6	-(S)	73	+(S)	86		165	
6 et plus	3	-(S)	22	-(TS)	108	+(TS)	133	
Total	32		127		205		364	

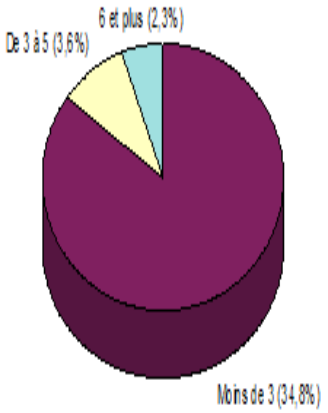

Source : Enquête réalisée par les auteurs juillet 2018.

C. La satisfaction globale et la satisfaction envers la justice organisationnelle

La justice organisationnelle est la perception d'un individu du traitement qu'il reçoit dans son milieu de travail. Ce traitement comprend le salaire, les éléments sociaux, la promotion, le style de management, et l'encadrement etc. De manière générale, la figure ci-après souligne une dépendance très significative [22] entre la satisfaction générale et la satisfaction envers la justice organisationnelle

21Khi-deux =66,73- ddl=5- 1-p=99,90%
22 Khi-deux =123,68 ; ddl=4 ; 1-p =100%

Figure *3*. La satisfaction et la justice organisationnelle (Satisfaction générale en colonne).

	Moins de 3		De 3 à 5		6 et plus		Total	
	N	Eth	N	Eth	N	Eth	N	Eth
Moins de 3	17	+ (TS)	10		6	- (TS)	33	
De 3 à 5	11	- (PS)	106	+ (TS)	112		229	
6 et plus	3	- (S)	16	- (TS)	87	+ (TS)	106	
Total	31		132		205		368	

Source : Enquête réalisée par nous- mêmes - juillet 2018.

La lecture du graphique ci-dessus illustre bien la dépendance très significative entre la satisfaction et la justice organisationnelle. Ainsi, cette dernière influence positivement la satisfaction générale surtout en termes des éléments sociaux, et du style de management.
Dans ce qui suit, on traitera alors l'impact de la voie de recrutement sur la satisfaction des enseignants.

D. La satisfaction et la satisfaction envers la voie de recrutement

Les résultats de notre étude ont pu révéler l'existence d'une dépendance très significative entre la satisfaction et la voie de recrutement. Ainsi, la lecture du tableau ci-dessous, d'une part, montre que 85 ,9 % des enseignants ayant une cote de 3 sur 10 et moins de satisfaction envers la voie de recrutement ont une satisfaction générale inférieure à 5 sur 10. De même, plus de 70% des enquêtés dont la cote de satisfaction envers la voie de recrutement est de plus de 6 sur 10 ont aussi les mêmes valeurs (plus de 6 sur 10) quant à la satisfaction globale. D'autre part, le test de Khi-deux confirme cette relation très significative.[23]

Tableau *5*. La satisfaction et la voie de recrutement (la satisfaction en colonnes)

	Moins de 3			De 3 à 5			6 et plus			Total		
	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth
Moins de 3	15	23,4%	+ (T S)	40	62,5%	+ (T S)	9	14,1%	- (T S)	64	100,0%	
De 3 à 5	6	7,1%		39	46,4%	+ (P S)	39	46,4%		84	100,0%	
6 et plus	10	4,6%	- (P S)	54	25,0%	- (T S)	152	70,4%	+ (T S)	216	100,0%	
Total	31	8,5%		133	36,5%		200	54,9%		364	100,0%	

Source : Enquête réalisée par nous- mêmes - juillet 2018.

Les résultats de l'analyse uni variée et celle croisée ont pu montrer des corrélations significatives et d'autres relativement significatives et par la suite auront un poids sur

23 P=<0,1% ; chi2=72,6 ; ddl=4

l'étude de la véracité de nos hypothèses. Ceci nous mène également a identifier le comportement de nos variable mais cette fois ci regroupées dans une analyse multi variée. En effet, cette analyse nous permettra à relever les variables qui corrèlent dans le même sens et celle qui s'opposent.

III-3- Analyse multi variée

L'analyse en composantes principales nous a permis de faire la comparaison de la satisfaction en terme de statut, pour pouvoir identifier le comportement de notre variable dépendante (satisfaction globale) pour les enseignants permanents et ceux contractuels. Cette comparaison, peut se faire par le biais de la carte factorielle comme le montre le graphique en bas.

Ce graphe donne une vision approximative des variables qui constituent un profil cohérent d'un groupe d'individu. Il montre d'une part, un groupe de variables relativement homogène (cercle en vert) qui regroupe la satisfaction au travail et la satisfaction de la formation, la satisfaction de la voie de recrutement, la satisfaction de la justice organisationnelle, la satisfaction des éléments sociaux...En effet, l'augmentation de ces variables explicatives fait l'augmentation de la satisfaction globale, et inversement. Ce qui confirme les résultats obtenus par l'analyse croisée.

D'autre part, le deuxième axe factoriel montre que la satisfaction au travail est située à l'opposé du statut (Cercle en rouge), ce qui nous amène à dire que cet axe factoriel oppose la satisfaction générale au statut. Cette corrélation négative entre la satisfaction au travail et le statut, peut être interprétée par le fait que le statut impacte négativement la satisfaction globale des enseignants.

Afin de confirmer ces résultats, l'ACP nous a donné également le Diagramme représentant la dispersion des observations étiquetées par le statut et par la satisfaction au travail, comme le montrent les diagrammes suivants :

Graphiqu2. Diagramme représentant la dispersion des observations étiquetées par le statut Et par la satisfaction au travail

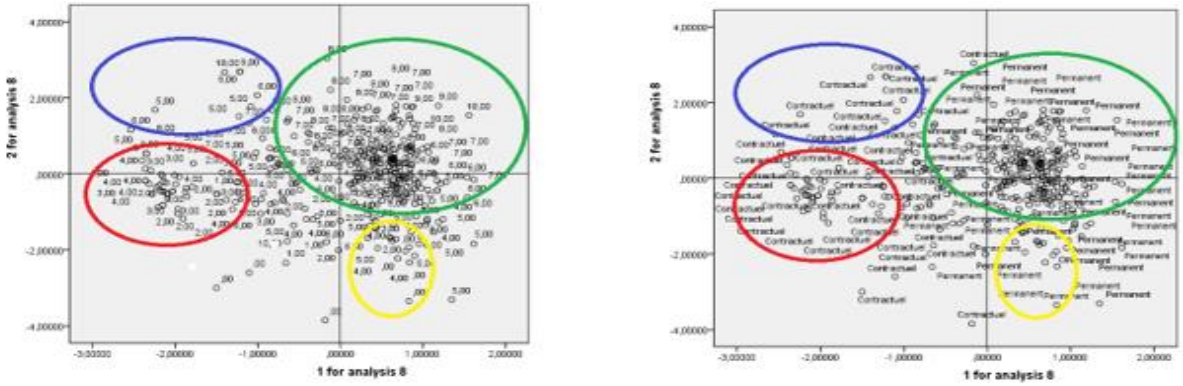

Source : Enquête réalisée par les autres - juillet 2018.

Les deux graphiques ci- dessus issus de l'analyse en composante principale nous permettent de faire une comparaison de la satisfaction des enseignants en fonction de leur statut.

En effet, cette comparaison peut se faire par 4 groupes :

-Le premier groupe (cercle en vert) regroupe les enseignants permanents ayant une satisfaction au travail supérieure à la moyenne. Ce rassemblement représente une majorité par rapport aux antres groupes.

-Le deuxième groupe (cercle en jaune) représente les enseignants permanents qui sont très insatisfaits de leur travail.

-Le troisième groupe (cercle en bleu) illustre un regroupement des enseignants contractuels exprimant une satisfaction moyenne et avoisinant une satisfaction totale chez certains.

-Le quatrième groupe (cercle en rouge) représente les enseignants contractuels qui sont très insatisfaits de leur travail.

L'analyse multi variée s'est donc clôturée en indiquant les groupes qui sont relativement homogènes. Dans ce qui suit, on abordera le processus suivi pour faire agréger les groupes ayant des profils cohérents par le biais des tests de classification.

III-4- Test de classification

A l'instar des tests de classification, l'arbre hiérarchique permet de relever les observations de notre enquête ayant quasiment un profil similaire. Dans notre cas, l'algorithme a agrégé les 368 observations et petit à petit commence à réduire le nombre de classes retenues. Comme le montre l'arbre hiérarchique ci-dessus, on peut identifier les classes les plus apparentes. Tout d'abord quatre classes, puis trois et finalement deux classes.

Graphique 3. Arbre hiérarchique représentant la classification des observations

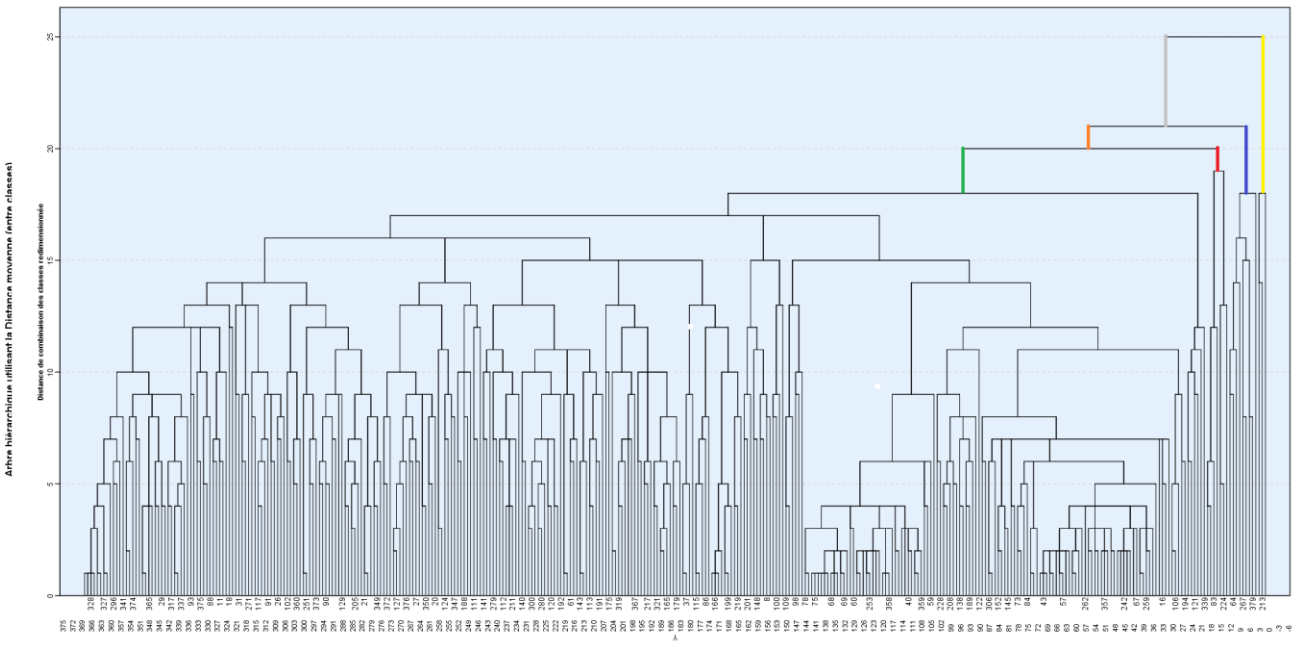

Source : enquête de juillet 2018.

Le premier axe est celui de la **satisfaction relative** au travail non conditionnée par le profil. Cet axe permet de distinguer deux Classes. La première (trait en vert) représente les enseignants permanents et contractuels qui sont relativement satisfaits de la formation et de la justice organisationnelle. En effet, cette classe représente une majorité de l'échantillon.

Quant à La deuxième classe, elle représente les enseignants permanents ayant une faible satisfaction envers la formation et la justice organisationnelle, (ex. l'individu numéro 213 issu de la classe coloriée en jaune avec une satisfaction générale de 4 sur 10).

Le deuxième axe représente la **satisfaction pure** (ou non conditionnelle) **conditionnée par le profil** ; il permet de distinguer aussi deux classes. La troisième illustre un regroupement d'une minorité des enseignants contractuels très satisfaits de leur travail, heureux de l'exercer sans condition et sans contrainte (ex. l'individu numéro 267 issu de la classe coloriée en bleu ayant une satisfaction générale avoisinant 8 sur 10). C'est une classe composée des enseignants satisfait de la formation et de la justice organisationnelle.

La quatrième classe (trait en rouge) illustre un regroupement des enseignants contractuels et permanent qui sont insatisfaits ni de la justice organisationnelle, ni de la formation.

Le troisième axe permet de distinguer deux classes opposées. La cinquième classe et la sixième classe représentent la majorité des observations comme le montre l'ACP issue de la comparaison de la satisfaction générale en fonction de statut. La cinquième classe est composée des contractuels insatisfaits de la justice organisationnelle (masculin et féminin), alors que la sixième classe est composée des permanents qui sont insatisfaits de la formation et de justice organisationnelle.

IV. La satisfaction au travail à l'épreuve des faits

IV-1- Vérification des hypothèses

Rappelons que nous avons avancé 3 hypothèses de recherche. La première correspondant à la formation a été formulée comme suit :

H 1. La formation est un facteur d'insatisfaction pour les enseignants contractuels et permanents.

Suite aux résultats de notre enquête, il paraît donc que la formation influence grandement la satisfaction des enseignants, d'où la corrélation positive (Coefficient = 0,538) et la dépendance totale (Khi-deux= 116,46) entre ces deux variables. Ces résultats peuvent nous amener à **confirmer** la première hypothèse.

La deuxième hypothèse concerne la justice organisationnelle, est formulée ainsi : **La justice organisationnelle est un facteur de satisfaction par excellence pour les enseignants contractuels et permanents (H2).**

Les résultats du tri croisé montrent une dépendance très significative avec un indice de khi-deux à hauteur de 123,68. Le taux de corrélation de la justice

organisationnelle et la satisfaction globale est de 0,405 ; c'est un taux considérable, cela veut dire que les deux variables sont aussi moyennement corrélés. Donc selon les réponses des enseignants, la justice organisationnelle conditionne la satisfaction.

Le graphique n° relatif au diagramme des composantes après rotation issu de l'ACP, illustre bien que la justice organisationnelle corrèle dans le même sens avec la satisfaction au travail. Ces constats peuvent nous amener à **confirmer** la deuxième hypothèse.

Quant à la troisième hypothèse, elle est formulée ainsi : **La voie de recrutement n'impacte pas la satisfaction des enseignants contractuels (H3).**

La voie de recrutement est corrélée positivement avec la satisfaction des enseignants. D'autant plus, le Khi-deux n'est d'une valeur de 72,6 montrant ainsi une dépendance très significative entre ces deux variables. Ainsi, ces résultats **infirment** bel et bien notre hypothèse n° 3.

La répartition par sexe n'a pas d'effet sur la satisfaction envers la justice organisationnelle et la formation.

Ces résultats nous mènent à proposer certaines recommandations et perspectives en vue de les prendre en considération pour pouvoir améliorer la satisfaction chez les enseignants.

IV-2- Recommandations

a. Au niveau de la formation.

Le ministère de tutelle, par le biais de ses services extérieurs, doit se concentrer sur la formation pour pouvoir développer les compétences des enseignants permanents et contractuels par : les formations continues, la diversification des thèmes de formation, la mise en place des plans de formation et l'élargissement de l'offre de formation surtout pour les enseignants contractuels.

b. Au niveau de la justice organisationnelle.

Le ministère doit élargir le pourcentage dédié aux promotions, diversifier les modes de promotion, favoriser une vraie politique d'amélioration des conditions sociales du corps professoral et adopter une politique salariale équitable.

c. Au niveau de recrutement.

D'une part la politique de recrutement par voie de contrat doit être accompagnée d'un dispositif de soutien et d'accompagnement jugé capable d'amortir ce sentiment d'instabilité sociale et psychique des enseignants contractuels. D'autre part, un équilibre doit être établi entre les enseignants permanents et contractuels sur tout dans les directions provinciales de transit, pour pouvoir créer un effet d'apprentissage entre les enseignants. Et finalement, opter pour une gestion prévisionnelle des ressources humaines pour pouvoir répondre aux besoins actuels et futurs.

Conclusion

Les résultats de la présente étude auront plus de poids s'ils sont accompagnés des résultats portant sur des comparaisons entre cycles et surtout entre régions.

Si la formation peut expliquer la satisfaction des enseignants, il paraît très primordial de s'interroger sur les modalités de formation (par exemple : individuelle et/ou collective ; théorique et/ou pratique ; réflexive et/ ou prescriptive ; à l'université et/ou en établissement scolaire), ont le plus de retombées sur la satisfaction professionnelle des enseignants.

La détermination des besoins de formation dans une enquête menée auprès des établissements d'enseignement peut donner des résultats probants dans le domaine de la satisfaction au travail.

Bibiliographie

1. *AMATHIEU J., et CHALIES S., (2014), « Satisfaction professionnelle, formation et santé au travail des enseignants », Carrefours de l'éducation, vol. 38, no. 2, p p. 211-238.*
2. *BLACKBRANCH J.-L. (1996). The consequences of teaching and job satisfaction: federation/ union, remunerations, and career development, the most important factors. Journal of Collective Negotiations in the Public Sector, n° 25, p p. 247-269.*
3. *BOGLER R., (2002). Two profiles of schoolteachers: a discriminant analysis of job satisfaction. Teaching and teacher education, n° 18, p p. 665-666.*
4. *DEMIRTAS Z., (2010), Teachers' job satisfaction levels. Procedia Social and behavioral sciences, n° 9, p p. 1069-1073.*
5. *DINHAM S., & SCOTT, C., (1996b), The Teacher 2000 Project: A Study of Teacher Satisfaction, Motivation and Health. Sydney: University of Western Sydney, Nepean.*
6. *DUFFY R.-D., LENT R.-W., (2009), Test of a social cognitive model of work satisfaction in teachers. Journal of Vocational Behavior, n° 75, p p.212-223.*
7. *EL ARIF H., (2018), « Le public plus attractif pour les enseignants », L'économiste, édition N° :5205*
8. *GOIGOUX R., (2007) « Un modèle d'analyse de l'activité des enseignants », Éducation et didactique [Enligne], vol 1 - n°3 |, mis en ligne le 01 décembre 2009 / https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00748863 consulté le 12/05/2018*
9.
10. *HELLER D., WATSON D., ILIES R., (2004), The role of person versus situation in life satisfaction: A critical examination. Psychological Bulletin, n° 130, p p. 574-600.*
11. *HOBSON A.-J., ASHBY P., MALDEREZ A., TOMLINSON P. D., (2009), Mentoring beginning teachers: What we know and what we don't. Teaching and Teacher Education, n° 25.*
12. *HOLDAWAY E.-A., (1978), Facet and overall satisfaction of teachers. Educational administration quarterly, n° 14(1).*
13. *LEUNG D.-Y. P., LEE W.-W.-S., (2006), Predicting intention to quit among Chinese teachers :differential predictability of the component of burnout. Anxiety, Stress & Coping, n° 19, p p. 129-141.*
14. *LISON C., & DEKETE J., (2007), De la satisfaction au moral professionnel des enseignants : étude de quelques déterminants. Revue des sciences de l'éducation, volume 33 numéro 1.*
15. *LISON C., De KETELE J.-M., (2007), De la satisfaction au moral professionnel des enseignants : étude de quelques déterminants. Revue des sciences de l'éducation, n° 33(1), p p.179-207.*
16. *LOCKE E.A.,(1976). The nature and causes of job satisfaction. [Auteur du livre] M Dunette. Handbook of industrial and Organizational Psychology. Chicago: Rand McNally College Publishing Company, LORTIE D.-C. (1975). Schoolteacher : A sociological study. Chicago : Chicago University Press.*

17. *MENON M.-E., CHRISTOU C. (2002). Perceptions of future and current teachers on the organizationof elementary schools : a dissonance approach to the investigation of job Satisfaction. Educational Research, n° 44(1), p p. 97-110.*
18. *NAZIH A., (2018), 100000 profs à former: comment le ministère compte-t-il y arriver ?", L'économiste, Edition N° :5304*
19. *NICOLAS E., 2014, Gestion des Ressources Humaines, DUNOD. Paris. P .6*
20. *NIR A.-E., BOGLER R. (2008). The antecedents of teacher satisfaction with professional development programs. Teaching and Teacher Education, n° 24, p p. 377-386.*
21. *PATTERSON M., et al. (2010). Systematic review of the links between human resource management practices and performance. Health Technology Assessment. Vol. 14, 51Quarterly, n° 14(1), pp. 30-47.*
22. *RANDON S., 2011, Actualisation de la revue de littérature sur la satisfaction au travail conduite par le CCECQA en 2010. Texte original « the degree of positive affect toward a job or its components ».*
23. *ROBBINS S., DECENZO D.,(2004), Management : L'essentiel des concepts et des pratiques, 4ème édition,*
24. *ROUSSEL P., et al., 2009, Théories de la motivation au travail et management. [Auteur du livre] Jacques Rojot, Patrice Roussel et Christian Vanden Berghe. Comportement organisationnel. Bruxelles : De Boeck, Vol. 3, 4*
25. *ROUSSEL P., (2000), La motivation au travail - concept et théories. Les notes du LIRHE.*
26. *ROUSSEL P., (1996), Rémunération, motivation et satisfaction au travail, Paris, Economica,*
27. *SHEN J., LESLIE J.-M., SPYBROOK J.-K., Ma X., (2011), Are Principal Background and School Process Related to Teacher Job Satisfaction? A Multilevel Study Using Schools and Staffing Survey 2003-2004. American Educational Research Journal, n° 48(5), p p. 1-31.*
28. *SKAALVIK E.-M., SKAALVIK S., (2011), Teacher job satisfaction and motivation to leave the teaching profession : Relations with school context, feeling of belonging, and emotional exhaustion. Teaching and Teacher Education, n° 27, pp. 1029-1038.*
29. *TAYLOR D., TASHAKKORI A., (1995), Decision participation and school climate as predictors of job satisfaction and teachers' sense of efficacy. Journal of Experimental Education, n° 63, p p. 217-230.*
30. *WEISS D.J., et al.(1967), Manual for the Minnesota Satisfaction Questionnaire (Minnesota Studies in Vocational rehabilitation No.22). Minneapolis : University of Minnesota,*
31. *LAHCHIMI M.,(2015), « La réforme de la formation des enseignants au Maroc », Revue internationale d'éducation de Sèvres [En ligne], 69 |, mis en ligne le 01 septembre 2017*
32. *LESSART C., KAMANZI PC. LAROCHELLE M., le rapport au métier des enseignants canadiens: le poids relatif de la tâche, des conditions d'enseignement et des rapports aux élèves et à l'équipe école. (s.d.)*

Le rôle des PME dans le développement territorial durable dans la ville de Fès

دور الشركات المتوسطة والصغرى في التنمية الترابية المستدامة بمدينة فاس

Btissam BENFEDDOUL, Docteur au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement », faculté des sciences humaines ET sociales Ibn Tofail, Kénitra.

Rabia BOUANANI, Docteur, au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement », faculté des sciences humaines et sociales Ibn Tofail, Kénitra.

Archane OUHAMOU, Docteur au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement », faculté des sciences humaines ET sociales Ibn Tofail, Kénitra

Résumé:

L'engagement du royaume dans le développement durable n'a cessé de croître cela a pu être considéré par les entreprises comme un poste de dépense important et un moyen de protéger l'image et renforcer la confiance des consommateurs. Les entreprises ont un comportement socialement responsable lorsqu'elles vont au-delà des exigences légales minimales et des obligations imposées par les conventions collectives pour répondre à des besoins sociétaux. La RSE permet aux entreprises quelle que soit leur taille, de contribuer à concilier les ambitions économiques, sociales et environnementales en coopération avec leurs partenaires. En effet, l'intégration d'une approche de responsabilité sociale et sociétale au sein des entreprises en générale et des PME en particulier occupe une place primordiale dans le développement territorial durable.

Pour cela, on a mené une méthode quantitative basée sur un questionnaire adressé aux dirigeants et aux responsables des PME des quatre quartiers industriels de Fès (Bensouda, Dokkarat, Sidi Brahim et Ain Nokbi), pour décrire et interpréter les indicateurs expliquant la contribution des PME dans le développement territorial durable selon une dimension sociale et environnementale.

Mots clés : Développement durable, RSE, PME, développement territorial, territoire, environnement.

الملخص:

لا يزال التزام المملكة بالتنمية المستدامة يأخذ منحى تزايدي، حيث تم اعتباره من طرف الشركات بمثابة نفقات مهمة ووسيلة لحماية الصورة وتعزيز ثقة المستهلك. من أجل تلبية الاحتياجات المجتمعية حيث تتعامل الشركات بشكل مسؤول اجتماعيًا حينما تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات القانونية والالتزامات التي تفرضها الاتفاقيات الجماعية. تمكن "المسؤولية الاجتماعية للشركات" من جميع الأحجام، المساهمة في التوفيق بين الطموحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالتعاون مع شركائها. يحتل إدراج مقاربة للمسؤولية الاجتماعية والمجتمعية داخل الشركات بشكل عام والشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص مكانة أساسية في التنمية الإقليمية المستدامة. وللقيام بذلك، تم نهج طريقة كمية بناءً على استمارة موجه إلى مديري ومسؤولي الشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصناعية الأربعة بفاس (بنسودة، الدكارات، سيدي إبراهيم وعين النقبي)، لوصف وتفسير المؤشرات التي توضح مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية المستدامة وفقا للبعد الاجتماعي والبيئي.

الكلمات المفتاحية. التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للشركات، الشركات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الترابية، التراب، البيئة.

Introduction

Le Développement durable conduit de plus en plus les entreprises à établir un bilan social et environnemental de leurs actions. Elles sont nombreuses à s'être engagé dans des pratiques de responsabilité sociale, c'est pour cela aujourd'hui on parle de plus en plus du concept RSE qui traduit la différenciation des approches dans différents pays. Les spécialistes ne le considèrent pas comme un phénomène de mode mais elle est devenue un défi supplémentaire. Les organisations intègrent des préoccupations économiques, environnementales et sociales dans leurs activités et plus particulièrement dans leurs interactions avec les parties prenantes aussi bien externes qu'internes.

En fait, la responsabilité sociale des entreprises signifie que l'entreprise n'a pas seulement un rôle économique dans la société, mais un rôle social vis-à-vis de l'environnement dans lequel elle opère ce rôle social est plus ou moins pris en compte par les entreprises elles-mêmes. Le champ habituellement réservé pour la « R.S.E » est beaucoup plus large que celui dont s'occupe le collectif de l'éthique sur l'étiquette. Il couvre en plus des filières d'approvisionnement, la question du bien être des salariées de l'entreprise et leur famille, de l'insertion sociale des populations vivant autour des lieux d'implantation de l'entreprise, du respect de l'environnement naturel de l'entreprise, du respect de pratique éthiques. La RSE peut être appréhendée comme l'intégration volontaire des préoccupations sociales et écologiques des entreprises a leurs activités commerciales et leur relation avec leurs parties prenantes.

Durant cet article nous allons essayer d'expliquer l'engagement des PME dans le développement durable du territoire et qui se traduit par une responsabilité sociale et sociétale. A cet égard on pose la question centrale

Comment les PME contribue-t-elles au développement territoriale durable au sein de la ville de Fès ?

Méthodologie de recherche

Notre article s'inscrit dans une posture épistémologique interprétativiste. Ce paradigme est basé sur un principe favorisant la compréhension, l'interprétation et l'explication des faits et des réalités. Notre intérêt dans cet article est de faire une investigation afin d'analyse la place des PME dans le développement territorial durable dans sa dimension sociale.

Pour ce faire, on a opté pour une méthode quantitative, qui s'appuie sur une analyse plus profonde et contextuelle de l'objet d'étude à travers un contact direct avec les dirigeants et les responsables des PME détenant des informations pertinentes à la compréhension notre objet étudié.

De ce fait, notre étude est basée sur un questionnaire adressé aux PME dans les quatre quartiers industriels de la ville de Fès. Pour l'analyse des résultats d'enquête on a utilisé le logiciel SPSS.

Cadre théorique

Dans le cadre du développement durable, la responsabilité sociale des entreprises a pour objectif de créer et contribuer à des situations ou tout le monde est gagnant, les entreprises comme la société dans son ensemble, par exemple, en s'efforçant de recruter du personnel dans les groupes qui sont traditionnellement exclus du marché du travail, comme les personnes handicapées, les entreprises peuvent s'assurer la collaboration de salariés talentueux et motivés tout en contribuant simultanément à la cohésion sociale. Ou encore, en investissant dans l'eco-innovation et dans ses procédés de production à faible consommation en énergie, elles peuvent tout à la fois faire des économies et réduire l'impact négatif sur l'environnement.

A ce niveau les entreprises ne considèrent pas la RSE comme un axe stratégique, par contre elle peut être simplement intégrée aux valeurs, alignée sous forme d'action ponctuelles isolées du business de l'entreprise ou encore exhibe dans certains aspects du management.

1- La dimension stratégique du RSE

Auparavant, le concept de responsabilité sociétale relevait d'une question de bon sens, de citoyenneté et qui porte principalement dans une logique philanthrope comme le mécénat, le sponsoring, les entreprises considéraient ces activités comme à part du plan business. La RSE a été sous-estimée, mais au cours du temps de nombreux éléments ont poussé les entreprises à la reconsidérer sous un angle stratégique pour en faire un réel levier de croissance pour le business.

A l'heure actuelle, les entreprises qui ont opté pour une RSE[1] stratégique en se basant sur trois piliers à savoir :

- Le volet Social : Ce pilier du RSE examine les conséquences sociales d'une activité d'entreprise sur l'ensemble de ses parties prenantes à savoir : Employés (conditions de travail, niveau de rémunération, non-discrimination …), fournisseurs, clients (sécurité et impacts psychologiques des produits), communautés locales (nuisances, respect des cultures) et la société en général.
- Le volet environnemental : C'est la base principale du RSE dont son rôle se manifeste sur l'étude d'impact de l'entreprise et de ses produits sur l'environnement tel que la production de déchets et les émissions polluantes. Autrement dit ce volet vise à trouver un certain équilibre entre l'activité de l'entreprise et le maintien des écosystèmes.
- Le volet économique : Après avoir tenu en compte la dimension sociale et écologique, cela ne permet pas pour la RSE d'oublier le facteur clé de la réussite et de la pérennité de l'entreprise qu'est la performance financière, c'est la raison

1 Observatoire sur la Responsabilité Sociétale des Entreprises, www.orse.org/fr/home/index.html, mise à jour du 9/03/2010

pour laquelle la RSE a essayé d'améliorer la dimension économique en incitant les entreprises à respecter les principes de saine concurrence17 (absence de corruption, d'entente, de position dominante …).

De nos jours, la RSE a été considérée une dimension de gestion qui pénètre progressivement le fonctionnement de nos entreprises, loin de ça une dimension de management.

2- les outils du RSE

D'après Vincent Commenne[1] la responsabilité sociétale se manifeste par des outils qui se diffèrent selon le cadre général de chaque norme, plate-forme ou législation …. Etc. à savoir :

- Le contexte institutionnel : Le cadre institutionnel est mis en place par les réglementations publiques ou par les accords avec les organisations syndicales afin d'assurer le respect des principes de la RSE. Tout cela pousse l'Etat, le secteur privé et les consommateurs à négocier et construire des partenariats dans le but de garantir la qualité des biens et services offerts sur le marché.

- Les normes : Le contrôle d'exercice de la RSE peut être facilité par la mise en place des normes mondialement reconnues. Ces normes fournissent à la fois une guidance et une crédibilité à ceux qui se soumettent à eux, elles diffèrent en fonction du domaine qu'elles visent (social, environnemental) ; en fonction de leur origine (ONG, monde des affaires, institutions, ou alliance entre certaines parties prenantes) ; en fonction de leur aspect rigide ou de leur progressivité. Parmi les normes les plus reconnues on cite : EMAS, la famille des normes ISO 14000 (14001-14004-14015-...), le Standard SA8000, ISO 26000, ...

- Les publications : Plusieurs types de normes en eu lieu afin de fournir à la fois une guidance et une crédibilité à ceux qui se soumettent à eux, elles diffèrent en fonction du domaine qu'elles visent (social, environnemental), en fonction de leur origine (ONG, monde des affaires, institutions, ou alliance entre certaines parties prenantes).La normes ISO 26000 a préconisé le terme de responsabilité sociale dans le but de faciliter le contrôle d'exercice de cette dernière.

- Les plates-formes : C'est un lieu où plusieurs organismes représentent les différents acteurs concernés par la RSE pour élargir leur champ d'application et de promouvoir la bonne pratique sociale et environnementale.

- Les législations : Comme il été déjà mentionné que la RSE est une démarche volontaire. Cependant, cela n'a pas empêché certains Etats à mettre en œuvre des outils destinés à inciter plus d'entreprises à « produire responsable ». Cette démarche est inscrite dans le cadre de la politique nationale de protection de l'environnement et d'amélioration de qualité de vie de la société.

1 Vincent Commenne, Responsabilité sociale et environnementale: l'engagement des acteurs économiques, Editions Charles Léopold Mayer, Paris, 2006, P82

Résultats et discussion

1- L'adoption d'une démarche RSE au sein des PME

L'adoption d'une responsabilité sociale et sociétale au sein des PME semble être une vision stratégique pour les dirigeants. Selon notre échantillonnage, on présente ci-après les résultats concernant cette variable au niveau global des quatre zones industrielles en suite au niveau de chacune de ces zones dont l'intérêt et de savoir la position géographique de cette dimension sur le territoire étudié

Graphe 1 : Distribution de la pratique de la RSE au sein des PME

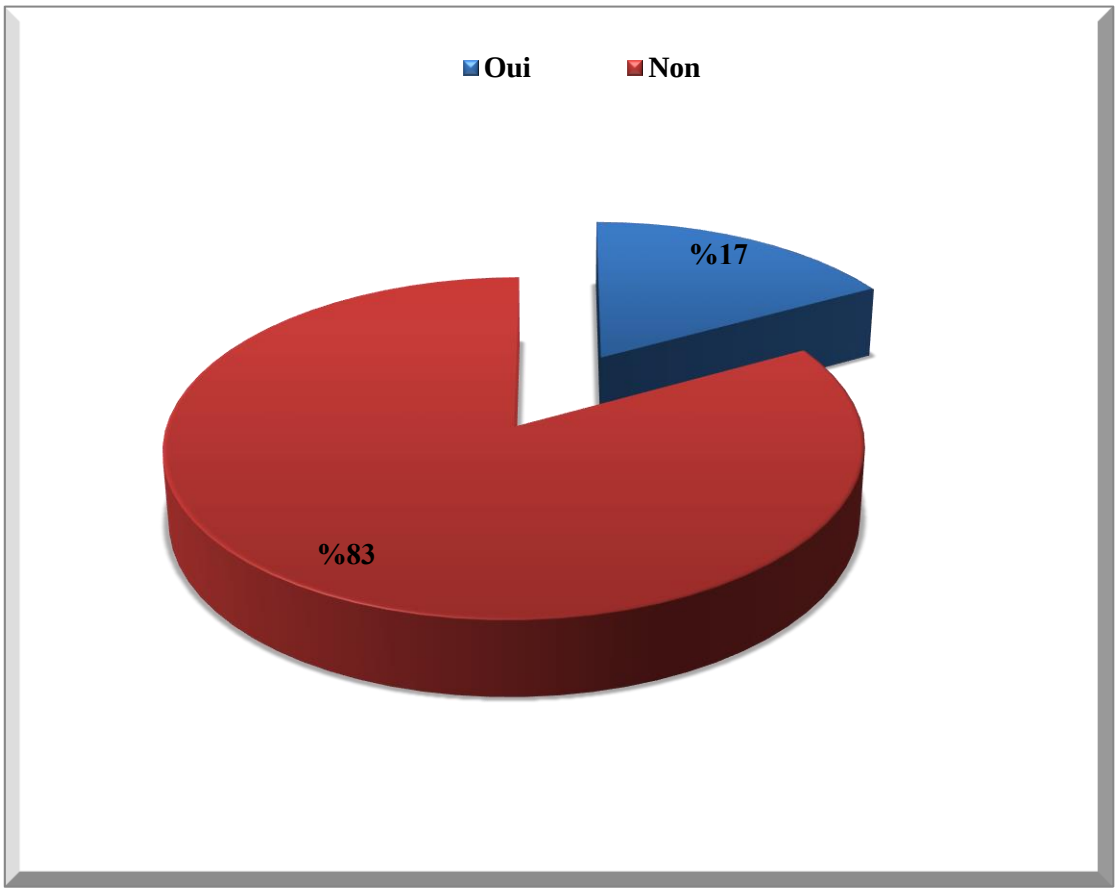

Source : Représentation des données collectées et analysées par l'auteur, en 2018

Toute entreprise qui s'engage dans une démarche RSE doit s'en servir pour grandir en termes financier via la réalisation des retours sur investissement, mais également grandir sur le niveau social et humain. La RSE n'est en aucun cas une contrainte mais plutôt un chemin de progrès. A contrario, des résultats obtenus d'après notre enquête, qui présente une négligence d'une démarche RSE au sein des PME sondées à hauteur de 83%.

Cette approche n'est que très faiblement intégrée au sein de ces PME. Cela est dû à leurs tailles. Ainsi, les dirigeants ont affirmé la non prise en considération de l'enjeu du développement durable au sein de leur stratégie. Sachant bien que les PME sont plus

sensibles aux enjeux de développement durable d'un territoire et du fait de leur proximité naturelle avec la population et les autorités locales.

Graphique 2 : Distribution de la pratique de la RSE au sein des PME des quartiers industriels de Fès

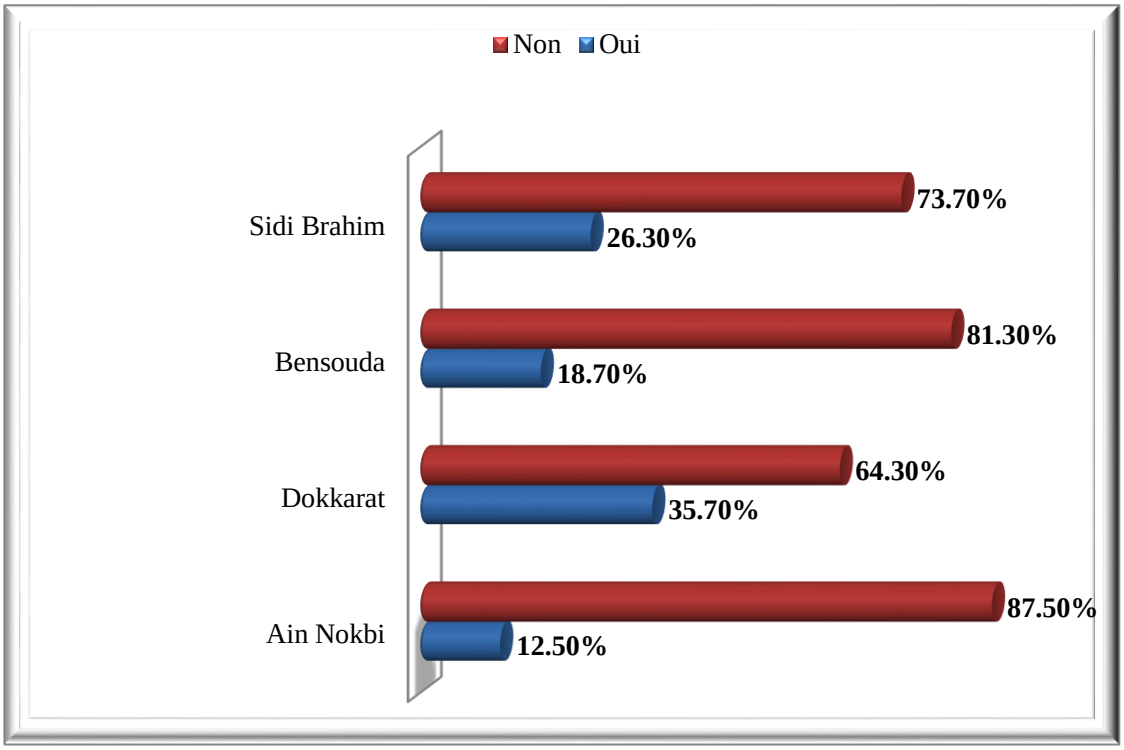

Source : Représentation des données collectées et analysées par l'auteur, en 2018

Le graphique n°2 indique une absence dominante d'une démarche RSE au sein des PME des quatre quartiers industriels. Ce qui explique la non prise en compte par les PME des quartiers industriels à Fès des aspects sociaux et sociétaux.

Cependant, cette approche n'est que très faiblement intégrée au sein de ces PME. Cela est dû à leurs tailles. Ainsi, les dirigeants ont affirmé la non prise en considération de l'enjeu du développement durable au sein de leur stratégie. Sachant bien que les PME sont plus sensibles aux enjeux de développement durable d'un territoire et du fait de leur proximité naturelle avec la population et les autorités locales.

2- L'adoption d'une démarche de recyclage des déchets au sein des PME

Notre article s'inscrit dans le cadre d'une économie verte pour cette variable. L'existence d'une cellule de recyclage ou de trie au sein des PME semble un cercle vertueux pour la préservation des ressources naturelles du territoire et aussi crées des emplois.

Dans une vision globale, les PME en particulier sont considérées comme des producteurs de déchets, pour cela il est nécessaire d'entretenir et d'assurer une gestion

de recyclage de leurs déchets. Alors est-ce les PME sondées dans notre enquête adoptent une gestion de recyclage ?

Graphique 3 : Existence d'une stratégie de recyclage au sein des PME de chaque quartier industriel de Fès (en %)

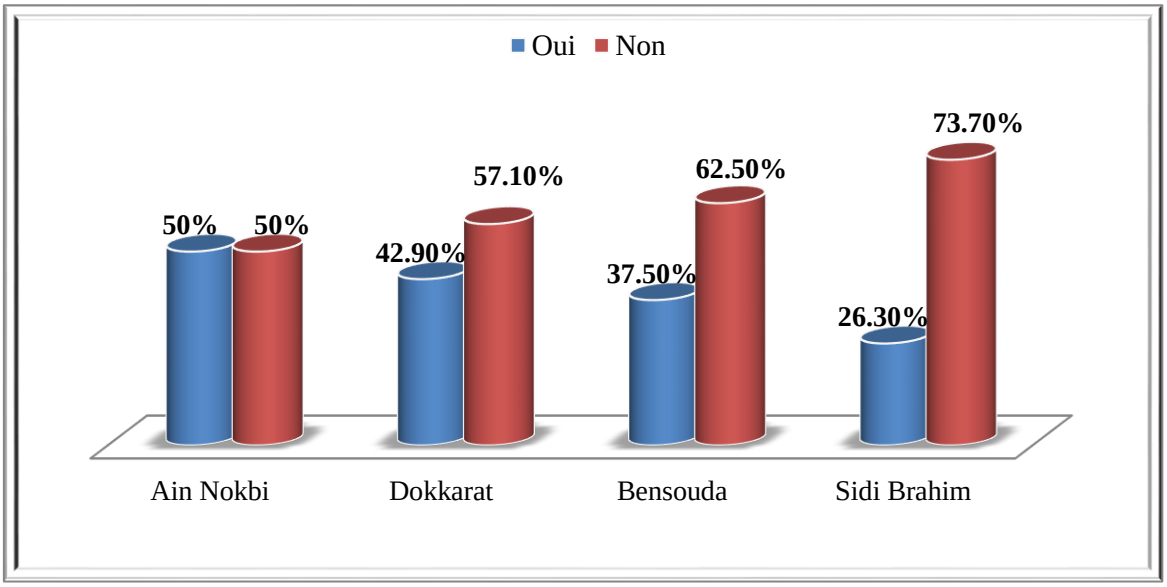

Source : Représentation des données collectées et analysées par l'auteur, en 2018

Dans une perspective de développement territorial durable, une politique de recyclage des déchets et nécessaire pour viser la durabilité et la continuité de l'entreprise et de son environnement. Donc ces PME doivent être responsables vis-à-vis de leur environnement.

Suite aux résultats obtenus à l'issue de l'enquête, nous n'avons déduit que la majorité des PME des quatre quartiers industriels de Fès négligent l'adoption d'une stratégie de recyclage. De ce fait, les dirigeants de ces PME ne sont pas informés sur le degré d'importance de cette stratégie. Cette dernière, constitue le premier pas vers la transition verte de l'économie circulaire.

A ce propos, il faut inciter ces dirigeants sur l'obligation d'adopter une dimension environnementale, toute en visant la durabilité et le développement du territoire.

3- La prise en considération de l'articulation vie-privée et vie-professionnelle des employés par les PME

Les employés constituent un facteur crucial de production en amont et en aval au sein des PME. En effet, l'articulation entre les sphères privée et professionnelle impacte largement la qualité de vie au travail. De plus, la performance de la productivité des PME est au cœur des enjeux puisqu'elle est indissociable du bien-être et de la qualité de vie au travail. A ce propos, il s'avère important de répondre aux attentes des salariés et de renforcer leur motivation dans le travail. Partant de ces propos, on a essayé de tester

l'existence d'une implication et une prise en considération de l'articulation vie-privée et vie-professionnelle pour les employés sondés dans notre zone d'étude.

Graphique 4 : Présentation de l'équilibre entre vie privée-professionnelle des employés au sein des PME des quartiers industriels

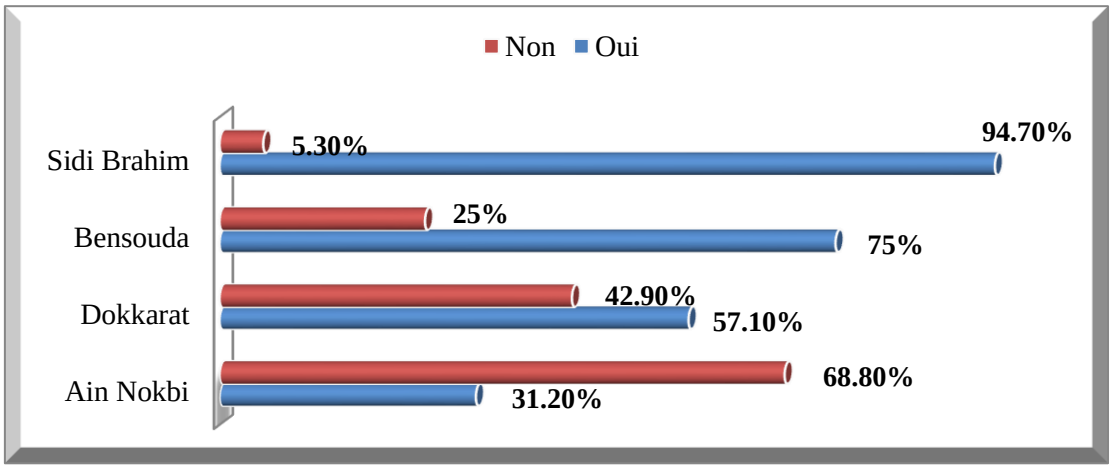

Source : Représentation des données collectées et analysées par l'auteur, en 2018

Tableau 1 : Distribution de l'équilibre vie privée-professionnelle des employés au sein des PME par secteur d'activité

	Oui	Non
Artisanat	45.83%	54.17%
Commerce	87.50%	12.50%
BTP	66.67%	33.33%
Agroalimentaire	66.67%	33.33%
Industrie	95%	5%

Source : Représentation des données collectées et analysées par l'auteur, en 2018

D'après le graphique et le tableau ci-haut, on constate que 94.70% des employés sondés au sien du quartier industriel de Sidi Brahim déclarent l'existence d'un équilibre entre la vie privée et celle professionnelle. De même, 75% des employés sondés au sein de Bensouda et 57.10% du personnel enquêtés au sein de Dokkarat ont affirmé avoir un équilibre entre la vie privée et professionnelle. Cela est expliqué par le respect des horaires de travail, le financement du congé et du congé de maternité…

Les salariés des secteurs de l'industrie, du commerce et de l'agroalimentaire attestent avoir cet équilibre. A l'exception du secteur de l'artisanat dont 54.17% des employés qui déclarent l'absence d'un équilibre entre la vie privée et professionnelle, notamment

pour le quartier industriel de Ain Nokbi à hauteur de 68.80%. Cela est dû à une absence de déclaration des employés à la CNSS d'après les résultats déjà étudiées.

4- L'existence d'une stratégie de recyclage au sein des PME adoptant une démarche RSE

Dans une posture d'un développement territorial durable, on a essayé d'étudier ces deux variables. Dans ce paragraphe on présente les résultats du croisement entre les PME adoptant une démarche RSE et une stratégie de recyclage du déchet.

Graphique 5 : Représentation du lien entre la stratégie de recyclage et l'adoption d'une démarche RSE au sein des PME

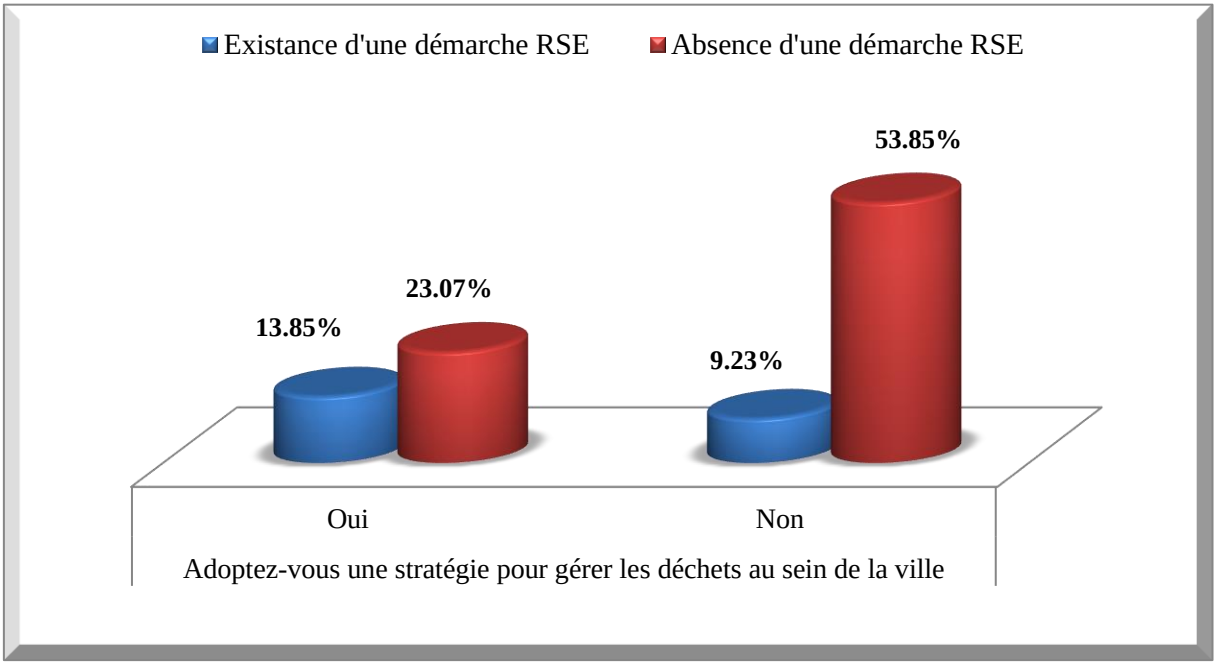

Représentation des données collectées et analysées par l'auteur, en 2018

Le croisement de ces deux variables montre une relation de dépendance entre la démarche RSE et la pratique de recyclage. Plus que la moitié de ces PME présentent une absence complète de la démarche RSE et d'une absence de gestion de déchet avec un pourcentage de 53.85%. Ceci ne favorise pas la durabilité et le développement de l'entreprise et de son territoire. Il faut mobiliser les dirigeants de ces PME sur la pratique d'une responsabilité sociale et sociétale dont la dimension de recyclage pour la gestion de l'environnement de l'entreprise. Cette optique de recyclage entraine non seulement le développement et la diversification des produits de l'entreprise, mais fait appel à des nouveaux postes d'emploi. Une constatation considérable à ce propos pour les PME responsables sur leur contribution au développement territorial durable de la ville de Fès en particulier.

Tableau 2 : la signification de la valeur de V de cramer et le test de KHI-DEUX

		Valeur	Signification approximée
	Khi-deux	-	0.035
	V de Cramer	0.262	-

Source : Calcule des données collecté et analysé par l'auteur, en 2018

La mesure symétrique, nous permet de constater une relation moyenne de dépendance significative entre la pratique d'une RSE et l'adoption d'une stratégie de gestion de recyclage au sein des PME des quatre quartiers industriels de la ville de Fès en raison du test de Khi-deux qui est de 0.35 et la statistique analytique de V de cramer à hauteur de 26%.

5- La dimension environnementale dans la grille d'autoévaluation des PME

Le volet environnemental joue un rôle crucial pour la durabilité du développement territorial notamment chez les PME. Cette dimension a été étudié selon tout au long de notre travail de recherche, selon l'aspect théorique, à travers le diagnostic de la zone d'étude et d'après notre étude empirique (quantitative et qualitative). Dans cet axe on va présenter la grille d'autoévaluation des PME en termes d'aspects environnementaux et qui se manifestent par une multitude des enjeux adoptés par les PME selon le degré du niveau.

Ces enjeux portent sur :

- Gestion des matières premières et résiduelles : Les matières premières sont celles qui sont utilisées par l'organisation alors que les matières résiduelles sont celles qui sont générées sur le lieu de travail et tout au long du cycle de vie des produits/services. Une bonne gestion de ces matières mettra l'accent sur les 3RV (réduction, réemploi, recyclage et valorisation) plutôt que sur l'élimination.
- Gestion de l'énergie : Une bonne gestion de l'énergie a comme objectif la réduction des dépenses liées à la consommation énergétique et de son impact environnemental sans nécessairement nuire au confort ou au niveau de production de l'organisation. On parle alors d'efficacité énergétique.
- Gestion de l'Eau : Une gestion durable de l'eau au sein de l'organisation vise l'amélioration de l'efficacité de l'utilisation de cette ressource et la réduction des sources de contamination des eaux courantes et des eaux souterraines.
- Gestion des émissions de gaz à effet de serre : Cet enjeu s'intéresse principalement aux émissions des installations (bâtiments, machineries et procédés) et aux émissions des moyens de transport (salariés, approvisionnement, distribution).
- Gestion d'autres types de pollution : Cet enjeu prend en compte toutes les autres formes de pollution incluant les nuisances sonores, olfactives, lumineuses ou volatiles (composés organiques volatils COV, poussière).

- Gestion de l'impact environnemental local : Cet enjeu évalue certaines actions de l'organisation qui visent à diminuer son empreinte environnementale locale.

Tableau 4 : Dimension environnementale

Enjeu	Niveau 1	Niveau 2	Niveau 3
3.1 Gestion des matières premières et résiduelles	L'organisation ne dispose pas d'un système de gestion efficace des matières premières et résiduelles (ex. : il n'y a pas eu de réflexion sur la consommation de la quantité et du type de matières premières, il n'y a aucun tri des matières résiduelles ou un tri partiel uniquement.)	L'organisation a eu une réflexion sur l'optimisation de la consommation des matières premières ainsi que leur type et a mis en place un tri efficace des matières résiduelles (ex. : complémentarité des bacs de recyclage, compostage et poubelles partout sur l'aire de travail).	L'organisation intègre l'écoconception à même sa stratégie d'affaires. Elle est en recherche continue de nouvelles matières de remplacement et écoresponsables. Elle est un modèle quant aux matières utilisées et au recyclage de ses produits en fin de vie.
3.2 Gestion de l'énergie	L'organisation n'effectue pas de suivi de ses factures d'énergie ou le fait partiellement, sans réflexion poussée sur les sources de gaspillage ou sur le type d'énergie utilisé.	L'organisation procède à une évaluation énergétique et fait le suivi rigoureux de sa consommation d'énergie. Elle adopte des pratiques d'éco-efficacité et elle se renseigne sur les subventions et les incitatifs financiers disponibles.	L'organisation considère l'énergie comme une part importante de son empreinte environnementale. L'organisation favorise des technologies moins énergivores ou les sources d'énergie renouvelable ou de substitution.

Source : Vison de SADC de L'ESTRIE

Tableau 1: Dimension environnementale (Suite)

Enjeu	Niveau 1	Niveau 2	Niveau 3
3.3 Gestion de l'Eau	L'organisation ne dispose pas de pratiques visant l'économie d'eau potable et ignore si elle est une source de contamination des eaux	L'organisation met en place plusieurs actions d'économie d'eau potable, gère adéquatement ses eaux usées (rejets d'eaux usées et eaux de ruissellement) et fait la sensibilisation des employés.	L'organisation fait un bilan hydrique de tous les services (eau prélevée, eau utilisée, eau consommée, fuites) et met en place un ensemble de pratiques avancées, comme des procédés de régénération de l'eau.
3.4 Gestion des émissions de gaz à effet de serre	L'organisation ne fait pas d'effort particulier pour réduire ses GES et connaît peu ou pas leur source.	L'organisation a identifié les principales sources d'émission de GES et a mis en place plusieurs actions afin de les réduire ou de les compenser	L'organisation a produit un bilan carbone et a mis en place un ensemble d'action de réduction et de compensation afin d'être ou de devenir carboneutre.
3.5 Gestion d'autres types de pollution .	L'organisation ne fait pas de suivi dans ce domaine ou a déjà agi de façon isolée à la suite d'une plainte.	L'organisation connaît les sources de ce type de polluants et s'assure de les limiter au minimum ou de les éliminer lorsque possible.	L'organisation va au-delà des critères de conformité réglementaires en caractérisant les polluants présents et en adoptant des technologies innovantes. Elle met en place un dialogue avec les parties prenantes concernées pour diminuer ses impacts environnementaux.
3.6 Gestion de l'impact environnemental local	L'organisation ne fait pas de suivi dans ce domaine ou n'a qu'une idée floue des polluants qui ont un impact environnemental local lié à ses actions et activités.	L'organisation étudie et documente l'impact local de ses activités et met en place des actions afin d'en diminuer les effets.	L'organisation écoute et favorise les partenariats avec la communauté locale pour préserver l'environnement et la biodiversité. Elle amorce et mène des projets qui ont pour objectif de préserver à perpétuité la biodiversité ou de restaurer l'environnement sur son territoire.

Source : Vison de SADC de L'ESTRIE

Conclusion

Dans toutes les régions du Royaume en général et la ville de Fès en particulier, la construction d'un modèle de développement régional met en évidence la dimension environnementale et sociale afin d'aboutir à une vision d'un développement durable. Cette finalité, vise la conservation de l'environnement du territoire. Dans ce sens, la préservation de la durabilité de la ville de Fès se manifeste pat la protection de l'environnement à travers la dépollution, la rénovation des écosystèmes altérés et les nouvelles énergies qui engendrent de l'emploi et de la valeur ajouté.

Durant notre article une attention particulière a été accordée à la dimension sociale, environnementale et économique qui se traduit par une responsabilité sociale et sociétale. Cette dernière occupe une place principale dans le fonctionnement et la productivité des PME des différents secteurs d'activité ce qui aboutit à un développement territorial durable. L'ensemble des variables traitées dans notre échantillon et le territoire étudié ont montré que les PME sondées dans les quatre zones industrielles dans différents domaine d'activité contribuent à la création d'emploi pour la population locale, régionale et nationale et elles consacrent un budget de recherche et innovation dans le but d'assurer la rentabilité et la survie de l'entreprise plus l'amélioration de l'attractivité et l'image territoriale de la capitale spirituelle.

En outre, la formulation et la pratique d'une politique de recyclage au sein des PME entre tous les niveaux hiérarchiques présentent un facteur essentiel pour le développement et la croissance de la productivité des PME ainsi que pour le développement territorial durable en particulier et des PME en général.

Les PME territoriales des quartiers industriels de Fès contribuent au développement dans sa dimension sociale ; en termes de leur participation à la diminution du taux de chômage.et à la protection de l'environnement tout cela s'inscrit dans une démarche de développement territorial durable.

Bibiliographie

1. *ADASKOU Mohamed (2015), La perception de la RSE par les dirigeants des PME : une analyse sur un échantillon d'entreprises marocaines, revue CREMA, volume 1 n°1, pp34-62*
2. *BOURAKKADI Hanae et ZOUITEN Mounir (2014), La Responsabilité Sociale De la PME Artisanale au Maroc : une Etude Empirique de la Région Fès Boulemane, International Journal of Innovation and Applied Studies, Volume 6, pp 1002- 1010*
3. *DALI Chantal et NOMO Théophile Serge (2017), Approche territoriale de l'entrepreneuriat : Essai de conceptualisation, Revue Canadienne de Géographie Tropicale, pp11-24*
4. *ELBOUSSERGHINI Jalila, BERGER-DOUCE Sandrine et JAMAL Youssef (2016), Vision stratégique des PME orientées RSE - Illustration par deux entreprises marocaines, Revue internationale des sciences de l'organisation N° 1, pp 69 - 99*
5. *ELBOUSSERGHINI Jalila, BERGER-DOUCE Sandrine et JAMAL Youssef (2016), La spécificité de la RSE en PME au Maroc, une approche par la vision stratégique du dirigeant, Réseau international de recherche sur les organisations et le développement durable, énergie environnement et société, pp 1-29*
6. *ESSABRI Noureddine (2017), représentation agir et justifications du développement durable chez les dirigeants de PME "cas des dirigeants de riads maisons d'hôtes à Marrakech", thèse pour l'obtention de doctorat en sciences de gestion, l'école doctorale Abbé-Grégoire*
7. *Vincent Commenne, Responsabilité sociale et environnementale : l'engagement des acteurs économiques, Editions Charles Léopold Mayer, Paris, 2006, P82*
8. *Sources officielles*
9. *Bilan du CRI de la région Fès-Meknès, Conjoncture économique régionale, Agenda 2016,*
10. *Observatoire sur la Responsabilité Sociétale des Entreprises, www.orse.org/fr/home/index.html, mise à jour du 9/03/2010*
11. *« Etudes sur les défaillances d'entreprises 2017 Maroc », Inforisk, Janvier 2018.*
12. *Haut-Commissariat au Plan (2019), enquête nationale auprès des entreprises, premiers résultats*

Mise en place d'une cellule d'audit interne au sein Des collectivités territoriales (CAS des régions): Quelle utilité ET quelle perception?

إحداث وحدة التدقيق الداخلي داخل الجماعات الترابية (حالة الجهات): الفائدة والتصور

Redouan DAAFI, Professeur assistant en sciences de gestion ; Laboratoire (LIFGOD) ; Université Hassan II ; École Nationale de Commerce et de Gestion de Casablanca (ENCG-C). Maroc.

TAIBI Hanane, Doctorante à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques ET Sociales-Fès- Maroc. Laboratoire des études stratégiques ET des analyses juridiques ET politiques.

Résumé:

Depuis quelques années et avec les nouvelles exigences qui s'imposent et se manifestent en faveur de l'administration publique, le Maroc, à l'instar des pays du monde, a investi massivement dans l'instauration des réformes visant la modernisation de l'arsenal juridique, institutionnel, économique, et financier dans le secteur public.

Emboitant le pas aux établissements et entreprises publics, les collectivités territoriales en tant que partenaire principal dans le processus de développement national doivent s'aligner aux exigences de la bonne gouvernance dont l'audit interne est une partie intégrante.

En effet, les régions et les autres collectivités territoriales en tant qu'acteurs essentiels du développement territorial sont appelées à placer le citoyen au cœur de ses préoccupations et doivent obligatoirement commencer par maîtriser leur environnement interne, ceci n'est possible que si elles s'arborent d'une cellule d'audit interne efficace reflétant une bonne capacité à atteindre les objectifs fixés avec les ressources allouées et contribuant avec l'adaptation des autres outils à la maitrise des risques encourus et à la bonne gouvernance souhaitée pour la réalisation du développement escompté.

L'atteinte de cet objectif demeure tributaire de la perception des responsables territoriaux vis-à-vis cette cellule.

D'où la problématique à laquelle nous souhaitons répondre à travers cet article est la suivante :

Quelle est la réalité et la perception de l'audit interne au sein des Collectivités Territoriales et plus particulièrement les Régions ?

A cette fin, nous avons jugé pertinent de procéder par une enquête de perception en utilisant un guide d'entretien qui met en exergue différentes questions sur le sujet étudié.

Mots clés : Collectivités territoriales, bonne gouvernance, nouveau management public, audit interne, perception.

الملخص:

في السنوات الأخيرة ومع المطالب المتزايدة التي تفرض نفسها أمام الإدارة، استثمر المغرب بشكل كبير في إحداث عدة إصلاحات تهدف بالأساس إلى تحديث الترسانة القانونية والمؤسساتية والاقتصادية والمالية بالنسبة إلى القطاع العمومي. وعلى خطى المؤسسات والمقاولات العمومية، أصبحت الجماعات الترابية مطالبة أن تتماشى ومستلزمات الحكامة الجيدة وأساليب التدبير الحديث والذي يعتبر التدقيق الداخلي دعامة أساسية من دعاماته. في الواقع، فإن الجهات وباقي الجماعات الترابية الأخرى بصفتها شريك أساسي وفاعلة رئيسية في مسلسل التنمية الترابية مدعوة إلى جعل المواطن في صلب اهتماماتها، كما أن من أولوياتها الأساسية التحكم بشكل جيد في تدبير شؤونها. وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا بتوفر وحدة تدقيق داخلي فعال تعكس قدرة جيدة على تحقيق الأهداف المسطرة، والتحكم في المخاطر المحتملة لتحقيق الحكامة الرشيدة ومن تم التنمية المنشودة.

إن تحقيق هذه الغاية يبقى رهينا بمدى اقتناع المسؤولين الترابيين (منتخبين و إداريين) بجدوى وفائدة وحدة التدقيق الداخلي. ومن هنا الإشكالية التي نطمح معالجتها من خلال هذا المقال هي كالتالي: ما هو واقع التدقيق الداخلي وكيف يتصوره المسؤولون الترابيون داخل الجماعات الترابية وبالضبط داخل الجهات؟

إجابة على هذا السؤال، اعتبرنا أنه من المناسب اعتماد وسيلة المقابلة من أجل جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات التي يصعب أحيانا تحصيلها باستخدام الاستبيان.

كلمات مفتاحية : الجماعات الترابية، الحكامة الجيدة، أسلوب التدبير الحديث، التدقيق الداخلي، التصور.

Introduction

Dans un contexte de libéralisation, d'ouverture et de mondialisation, de nouvelles exigences s'imposent et se manifestent en faveur de la recherche de bonne gouvernance et de performance au niveau de l'administration publique.

Au Maroc, à l'instar des pays à travers le monde, a investi massivement dans l'instauration des réformes visant la modernisation de l'arsenal juridique, institutionnel, économique, et financier dans le secteur public.

Dans ce cadre il a été procédé à l'introduction d'une gestion axée sur les résultats dont l'audit interne fait partie depuis le début des années deux mille par la publication de la circulaire.[1]

Au niveau international, des analyses effectuées à partir des dispositifs officiels mis en place dans les pays de l'OCDE révèlent que la gestion axée sur les résultats résulte d'une tendance managériale qui dure depuis la fin des années 1970.[2]

Dès lors la gestion publique a connu un changement de paradigme en s'imprégnant de nouvelles méthodes et gestion issues du secteur privé et de la culture d'entreprise dont notamment l'efficacité et la bonne gouvernance.

Elle devient par conséquent un outil « remède » et une réponse aux reproches faits aux administrations publiques quant à leur qualité de service, leur manque de rendement et d'efficience, leur bureaucratie etc.

L'audit interne constitue une partie intégrante de la gestion axée sur les résultats et s'impose tout d'abord pour le Maroc comme une exigence internationale vu qu'il est signataire de plusieurs conventions internationales : La Convention des Nations Unies contre la corruption, la déclaration des droits de l'Homme et du citoyen, les objectifs du millénaire pour le développement ...

Par ailleurs, l'exécution des projets de développement nécessite le financement international et les bailleurs de fonds dressent des conditions pour l'octroi des prêts notamment l'instauration de mécanismes de contrôle interne et d'audit au niveau des établissements et entreprises publics.

Il est à noter que ces mécanismes ont été présentés dans le cadre de la gestion axée sur les résultats à la table mondiale à Marrakech en 2004 après l'adoption du consensus de Monterrey en 2002 au Mexique.

1 Circulaire du premier Ministre n° 12/2001 du 25/12/2001 au sujet de l'adaptation de la programmation et de l'exécution du budget de l'Etat au cadre de la déconcentration

2 Saîd Taleb, le contexte de l'implantation de la gestion axée sur les résultats à l'école étude comparée : québec-maroc, mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en éducation, université du québec à montréal, mai 2017, p.5

Le Maroc ayant des engagements avec des organismes internationaux tels la Banque Mondiale (BM) et le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), Il a institué des pratiques de bonne gouvernance.

Ainsi en 2008, il a été procédé à l'adoption du code de bonnes pratiques de gestion afin d'améliorer le rendement des entreprises et de la fonction publique. Et de nombreuses mesures visant à consacrer les principes de responsabilité et de reddition des comptes ont été érigé à travers la mise en place des corps de contrôle spécialisés comme le contrôle administratif, comptable, politique et judiciaire. En outre, le gouvernement a adopté un plan d'action s'étalant entre 2010 et 2012 contenant une panoplie de mesures concrètes visant :

- Le renforcement des mécanismes de contrôle interne au sein des administrations publiques ;
- La consécration des valeurs de la transparence dans le domaine de la gestion financière et des marchés publics ;
- La poursuite de la réforme de l'arsenal juridique relatif à la prévention et la lutte contre la corruption ;

Emboitant le pas aux établissements et entreprises publics, la recherche de la bonne gouvernance par les Collectivités Territoriales est devenue de plus en plus évidente à l'ère d'une époque où toute la population s'attend de ces entités à jouer un rôle prépondérant dans le développement territorial inclusif et durable.

Après avoir effectué une revue de littérature concernant le terme collectivité territoriale, il s'est avéré que cette notion n'est pas nouvelle. Ce qui est nouveau en droit marocain c'est la constitutionnalisation de cette notion. Ainsi, sur le plan constitutionnel, la notion de collectivité territoriale est utilisée pour la première fois par la Constitution du 29 juillet 2011, et commence de plus en plus à remplacer celle de collectivité locale dans les différents textes juridiques[1].

En France, depuis la révision constitutionnelle du 28 mars 2003, le concept utilisé est la collectivité territoriale [2].

Ainsi, l'expression collectivité locale n'est plus juridiquement fondée et les collectivités sont désormais des « collectivités territoriales[3] ». Ces dernières jouissent d'une compétence générale lui permettant de prendre en charge toute affaire d'intérêt local.

1 A titre d'exemple : La loi organique n°28-11 relative à la Chambre des conseillers, B.O. n° 6066 (les articles : 1, 11, 14, 15…), la loi organique n° 27-11 relative à la Chambre des représentants, B.O n° 5992 (l'article 13)
2 Avant la révision constitutionnele du 28 mars 2003 en France, les deux termes apparaissaient dans la Constitution : collectivités locales à l'article 34 et collectivités territoriales au titre XII
3 Jean-Luc BŒUF et Manuela MAGNAN, Les collectivités territoriales et la décentralisation, La documentation française, Paris, 2008, p. 07

Ainsi, Elles ont pour mission la prise en charge des intérêts de la population d'un territoire précis en fonction d'un découpage adopté par voie législative ou réglementaire.

Sur un fond de mutations économiques et de crise de confiance entre l'administration et le citoyen, le majeur défi auquel se trouvent confrontées ces collectivités est la réalisation d'une bonne gouvernance territoriale leur permettant de s'acquitter de leurs missions imparties dans le développement économique et social de leur territoire.

La problématique de la gouvernance du territoire aujourd'hui et plus précisément la gouvernance de la collectivité territoriale nous amène à nous interroger d'abord sur la notion de cette dernière, ses origines ainsi que sur les progrès réalisés pour sa consécration.

Les origines du terme gouvernance remontent au XIII ème siècle plus précisément en France où il a été utilisé mais sous l'appellation « gouvernement » (art ou manière de gouverner), c'est au XIVème siècle qu'il est passé dans la langue anglaise, donnant naissance au terme gouvernance (action ou manière de gouverner) et à la fin des années 1980 le concept en question fait son émergence dans le management des entreprises sous le thème « corporate gouvernance » et puis c'est sa prolifération dans tous les domaines et sa présence dans les discours des organisations internationales. Ces dernières ont fait usage du concept afin de cerner les critères d'une bonne gestion des affaires publiques dans les pays en développement.

Toutefois, même pour les institutions internationales, elles n'ont pas opté pour une seule définition du terme gouvernance. Pour les Nations Unis la bonne gouvernance est une approche participative de gouvernement et de gestion des affaires publiques, basée sur la mobilisation des acteurs politiques, économiques et sociaux du secteur public ou privé ainsi que la société civile, dans le but de garantir le bien être durable de tous les citoyens »1.

Selon le programme des Nations Unis pour le développement « la gouvernance peut être considérée comme l'exercice des pouvoirs économiques, politiques et administratifs pour gérer les affaires des pays à tous les niveaux. Il comprend les mécanismes procédés et institutions par lesquels les citoyens et les groupes articulent leurs intérêts, exercent leurs droits légaux, remplissent leurs obligations et gèrent leurs différences ».

De même, la banque mondiale a défini la gouvernance comme étant l'exercice du pouvoir politique, ainsi que d'un contrôle dans le cadre de l'administration des ressources de la société aux fins du développement économique et social. Son objectif

1 Instance centrale de la prévention de la corruption (ICPC), « *Bonne gouvernance entre la situation actuelle et les dispositions de la nouvelle constitution de 2011* », Juin 2011, p.6

est de mettre en cause les échecs des pays en développement dans leurs programmes de réformes dus essentiellement aux anomalies de leurs institutions.

L'Agence canadienne de développement international (ACDI), à son tour, met l'accent sur les composantes de la gouvernance : « La gouvernance englobe les valeurs, les règles, les institutions et les processus grâce auxquels des particuliers et des organisations tentent d'atteindre des objectifs communs, de prendre des décisions, d'instaurer l'autorité et la légitimité, et d'exercer des pouvoirs1 ».

Suite à l'émergence du concept du développement local et la régression du rôle de l'Etat dans le pilotage des programmes et projets de développement, le concept de gouvernance à cette échelle apparait comme un levier primordial pour la coordination d'acteurs vertueux visant à promouvoir et développer le capital territorial pour l'amélioration de la cohésion territoriale. En effet, Bernard Pecqueur définit la gouvernance comme étant : « le processus de structuration d'une mise en compatibilité de différentes modalités de coordination entre les acteurs géographiquement proches, en vue de résoudre un problème productif ou, plus largement, de réaliser un projet collectif de développement2».

La gouvernance locale ou territoriale se définit en sus comme « le processus d'articulation dynamique de l'ensemble des pratiques et des dispositifs institutionnels entre des acteurs géographiquement proches en vue de résoudre un problème productif ou de réaliser un projet de développement » (Beauregard et al. 2008, p6), ou comme un « processus en perpétuelle évolution, se nourrissant de la volonté des acteurs (les contribuables, les élus, etc.) de participer activement à la gouverne des administrations locales » (Gilly & Wallet, 2005 : p8).

Quant au Maroc, La gouvernance territoriale a connu une évolution importante et cumulative. Il est à signaler que la constitution de 2011 a consacré tout un titre (XII) pour insister sur la question de la bonne gouvernance qui interpelle des principes fondamentaux dont notamment la transparence, la participation au même titre que par la performance, l'équité et la corrélation entre la responsabilité et la reddition des comptes.

En outre, elle assure la primauté du droit et veille à ce que les priorités politiques, sociales, et économiques soient sur un large consensus dans la société et que les voix

1 Isabelle Lacroix et Pier-Olivier St-Arnaud, La gouvernance : tenter une définition, Cahiers de recherche en politique appliquée, Vol. IV, Numéro 3, Automne 2012,Université de Sherbrooke,p.24 (en ligne sur le site : https://www.usherbrooke.ca/politique-appliquee/fileadmin/sites/flsh/politique/documents/cahiers/Vol4-no3-article2.pdf. Page consultée le 8 Juin 2020.

2 Petrella Francesca, Richez-Battesti Nadine, « Gouvernance et proximité : des formes de participation et de coopération renouvelées ? Une observation sur l'accueil des jeunes enfants en France », Géographie, économie, société, 2010/1 (Vol. 12), p. 53-70. URL : https://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2010-1-page-53.htm

des plus pauvres et des plus vulnérables puissent se faire entendre dans le cadre des prises de décisions relatives à l'allocation des ressources nécessaires au développement1.

En faisant un aperçu historique sur la gouvernance des collectivités territoriales, il en découle que depuis l'indépendance, la démocratie locale connait une évolution remarquable. Le Maroc a opté pour une politique de décentralisation progressive.

En fait, Ce processus fut conforté par d'importantes réformes successives, notamment, en 1976, 1997 et 2002[2], avant d'être renforcé par la loi 17.08 du 18 février 2009, par la constitution de 2011 ainsi que par les lois organiques de 2015 consacrant ainsi de nouvelles règles de bonne gouvernance territoriale.

En outre, Il existe trois grands principes d'organisation administrative : la centralisation, la déconcentration et la décentralisation, dont la forme la plus élevée est la "régionalisation avancée". Dans la pratique, ces différentes modalités d'organisation peuvent être combinées au sein d'un même Etat. Ainsi, au Maroc, une partie de l'administration est aujourd'hui centralisée, une autre est déconcentrée et une autre est décentralisée ou régionalisée. La situation actuelle est le résultat d'une lente mutation du droit public et de l'administration territoriale, commencée dès le lendemain de l'Indépendance et qui se poursuit sous le règne de Mohammed VI3; C'est en 1959 que le dahir portant division administrative du Royaume est édicté. A sa suite, 801 communes rurales et urbaines sont créés. L'année suivante, la première loi instituant la commune en tant que collectivité locale, est édictée. Ce texte jette les bases du fonctionnement des conseils communaux, lesquels sont alors étroitement encadrés par les agents d'autorité, caïds et pachas. La Constitution de 1962 consacre l'existence de la commune, mais également de la province et de la préfecture comme collectivités locales, "chargées de gérer démocratiquement leurs affaires, dans des conditions déterminées par la loi". Quant à la région, un simple regard sur l'histoire de la régionalisation dans le Royaume montre que le Maroc avait déjà entamé une politique de régionalisation à partir des années 60 avec les projets hydrauliques, agricoles d'irrigation et de mise en valeur. Cette politique de régionalisation s'est assignée dès le départ un objectif principal celui de mettre un terme, ou tout au moins d'atténuer les

1 CHICHTI (Jameleddine), « Politique publique, gouvernance et innovation au Maghreb », Revue marocaine d'audit et de développement, n°22,2006, p.49)

2 Harsi Abdallah, Décentralisation et déconcentration administrative : Instruments de la proximité administrative, colloque maghrébin sur : « L'administration de proximité : concept et implications » organisé par la REMALD et l'Ecole Nationale de l'Administration, avec le concours de la Fondation Hanss Seidel, le jeudi 24 et vendredi 25 novembre 2005 au siège de l'ENA, Rabat.)

3 Omar Azziman, Président de la Commission Consultative pour la Régionalisation avancée qui a été nommée en Janvier 2010, «La responsabilité des élus dans le cadre de la régionalisation avancée », TAFRA, p.6.

inégalités constituées entre les différentes parties du Royaume. Cependant il a fallu attendre 1971 pour assister à la création des régions par le Dahir du 16 Juin 1971[1].

A l'époque, il ne s'agit pas encore d'une collectivité territoriale dotée de la personnalité juridique, mais de sept groupes de provinces, qui sont susceptibles d'entretenir ou qui entretiennent des relations de nature à promouvoir leur développement et, de ce fait, justifient un aménagement d'ensemble.

La région est alors dénie comme un "cadre d'action économique dans lequel des études seront entreprises et des programmes réalisés en vue d'un développement harmonieux et équilibré des différentes parties du Royaume2."

L'idée centrale qui a présidé à la mise en place de la nouvelle région a été exprimée par le défunt Roi Hassan II dans le célèbre discours de 1984 dans lequel il déclarait : « Nous voulons que les choix de notre pays ne soient pas seulement pris à Rabat. » Et il préconisait la création d'institutions régionales dotées de compétence « leur permettant de s'affirmer, de connaitre leurs besoins, d'évaluer l'échelle de leurs priorités et d'exprimer, nonobstant la diversité des partis et des courants politiques, leurs aspirations, d'être le promoteur, le planificateur, l'édificateur et l'exécutant sur leur territoire ».3

La régionalisation avancée est un choix royal dont la portée est stratégique ; le Roi Mohammed VI a adressé un message important lors du Colloque National de la Régionalisation avancée qui s'est tenu le 20 et 21 Décembre 2019 à Agadir. En fait, le message royal a dressé que l'application effective de la régionalisation avancée reste tributaire de la mise en place d'une politique régionale clairement définie et réalisable. De même il a établi une feuille de route tout en tenant compte des défis à relever quant à la contractualisation « Etat-Région », la déconcentration et au transfert des compétences et des prérogatives du centre vers les régions.

Le document intitulé « cadre d'orientation pour la mise en œuvre de l'exercice des compétences des régions », scellé à Agadir entre le gouvernement et les douze conseils régionaux, est de nature à accélérer, dans une démarche contractuelle, le transfert de ces compétences, selon les engagements de chaque région et en fonction de ses moyens financiers et humains disponibles4.

1 Hassan OUAZZANI CHAHDI, le modèle marocain de la régionalisation, REMALD, N°140, Mai-Juin 2018, p10.
2 l'article 2 du Dahir n°1-71-72 du 16 juin 1971
3 Michel Rousset et Jean Garagnon, Droit administratif marocain, REMALD, thèmes actuels,2017,p184
4 Mohand Laenser, Président de l'ARM, éditorial, « La grande marche régionale », Colloque National de la régionalisation avancée, Magazine de l'agence marocaine de presse, n°76-2019.

En effet, les régions et les autres collectivités territoriales en tant qu'acteurs essentiels du développement territorial sont appelées à mettre en place une cellule d'audit interne pour maitriser leur environnement interne.

Selon Michel Poisson « L'audit est l'examen professionnel d'informations par une tierce personne autre que celle qui les prépare ou les utilise, dans l'intention d'établir leur véracité, et de faire un rapport sur les résultats de cet examen avec le désir d'augmenter l'utilité de l'information pour l'utilisateur »

Pour Les collectivités territoriales françaises, Elles pratiquent souvent un examen critique et cyclique, soit à l'issue d'un mandat, soit à l'occasion de tout problème important d'organisation ou de gestion. Le modèle français a été marqué depuis la décennie 1980 par un rapprochement progressif du modèle anglo-saxon en se dirigeant vers un outil d'analyse propre aux collectivités territoriales intégrant le double héritage de rentabilité et de maîtrise des instruments juridiques et comptables.

Au Maroc, à la fin des années quatre-vingt, le secteur des entreprises privées est le premier à avoir introduit l'audit dans la gestion des affaires pour la maîtrise des opérations et ce dans les filiales des entreprises multinationales. Puis il a été introduit dans le secteur public pour des raisons liées à l'ouverture mondiale et aussi en vue d'assainir les états financiers des entreprises publiques marocaines suite aux recommandations des bailleurs de fonds dans le cadre du plan d'ajustement structurel (PAS)1.

En effet, L'audit interne dans les collectivités territoriales au Maroc provient comme beaucoup de techniques modernes de gestion du secteur privé. Il s'agit d'un concept anglo-saxon issu du monde de l'entreprise qui s'est développé dans le secteur public avec la nouvelle gestion publique.2 Le concept d'audit interne n'est pas récent, Ainsi L'année 1985 a connu la création de l'IIA-MAROC sous l'appellation dans un premier temps de l'AMACI (association marocaine des auditeurs consultants internes).

Puis, dans un contexte marqué par la mondialisation, la compétitivité et le développement des nouvelles technologies d'information, la nécessité de rationalisation et de moralisation de la gestion publique est devenue impérieuse d'où le discours de Feu Sa Majesté le Roi Hassan II en Juillet 1993 adressé au Premier Ministre de l'époque : « l'audit est aujourd'hui de pratique courante dans les sociétés et les

1 Barnia M, la création de valeur ajoutée socio-économique par l'audit interne : cas d'entreprises marocaines, thèse soutenue le 11 septembre 2015, école doctorale Abbé Grégoire,p.7.

2 Gérard Fomerand, « l'audit des collectivités locales en France et dans les pays francophones » 1991,p15 (en ligne :https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k3324204f/f19.image.texteImage)

entreprises. Vous y ferez procéder dans tous les établissements publics où s'en fait ressentir1.

De nos jours, Les Hautes Orientations du Roi Mohammed VI, n'a cessé de rappeler l'importance de renforcer les principes de bonne gouvernance à toutes les échelles institutionnelles ;

- Les nouvelles dispositions constitutionnelles, en relation avec les principes de bonne gouvernance ;
- L'opérationnalisation des dispositions des lois organiques relatives aux collectivités territoriales et particulièrement la loi n°111-14 relative aux régions.

Contexte de l'étude :

Ce sujet s'inscrit dans un contexte marqué par :

- Le dynamisme de grands chantiers ouverts par le Royaume au niveau politique, économique, social et culturel sous l'égide de sa Majesté le Roi Mohammed VI pour consolider les acquis de notre pays dans les domaines de la démocratie citoyenne et du renforcement de l'Etat de Droit et des institutions ;
- La triple exigence : de transparence de l'information financière publiée par les collectivités territoriales, de la bonne gouvernance des ressources publiques, et du besoin de s'adapter avec les dispositifs de renforcement du processus de la décentralisation et de la régionalisation avancée tout en conférant aux élus locaux les moyens et les instruments devant permettre de faire évoluer significativement leurs gestions ;
- L'exigence de la baisse de dépenses publiques : à l'instar de l'Etat, les collectivités territoriales doivent faire un effort de redressement et de maitrise des dépenses publiques.
- La multiplication des risques attachés à des montages financiers souvent lourds, aux subventionnements, aux relations financières entre les collectivités territoriales et les organismes associés (ou satellites) ;
- Le caractère non extensible des ressources publiques. En fait les ressources publiques sont de plus en plus rares. Il faut faire face à la baisse des dotations de l'Etat tout en maintenant le niveau de qualité des services à rendre ;
- La complexité croissante de la gestion publique. Faire toujours plus, mais en consommant peu de ressources publiques (à moindre coût). Tout le monde doit participer à l'effort de la rationalisation et de l'optimisation de la gestion ;
- L'exigence de plus en plus croissante des citoyens face à la dépense publique et de la qualité du service attendue ;

1 « La création de valeur ajoutée socio-économique par l'audit interne : cas d'entreprises marocaines », Mohamed Barnia, thèse de doctorat, p.7

- Le développement positif qu'a connu le chantier de décentralisation comme un véritable levier de développement et le transfert important des responsabilités aux collectivités territoriales, ces dernières sont en permanence confrontées à l'amélioration de leurs performances dans le but d'instituer une nouvelle gouvernance plus transparente et plus efficace face à certaines insuffisances.

C'est dans ce contexte que la recherche de nouveaux modes et outils de gestion tel que le recours à l'audit interne au sein des collectivités territoriales devient une nécessité impérieuse et ce dans le but notamment d'apprécier les différents aspects du fonctionnement des collectivités territoriales et de s'assurer de la régularité, de l'efficacité et de la performance de ces dernières à tous les niveaux. Donc la problématique à laquelle nous essayons de résoudre à travers cet article peut être explicitée ainsi :

Problématique traitée :

Pour instaurer une gestion locale fondée sur les trois grands principes de bonne gouvernance à savoir : la participation, la performance et la transparence, les collectivités territoriales sont appelées à rendre leurs administrations performantes par des ressources humaines qualifiées et motivées, des ressources financières mobilisées, une organisation adaptée et le recours à des modes de gestion qui sont, modernes axés sur les résultats. De même, nul n'a besoin de rappeler que la gestion des affaires territoriales se présente comme un vaste chantier où s'unissent et s'enchevêtrent divers mécanismes, interventions et réformes (contractualisation, déconcentration, contrôle et audit, planification ,etc) ainsi que divers opinions et points de vue des responsables qui génèrent des interactions et des relations entre les différentes parties prenantes : présidents des ct, conseillers , directeurs généraux des services etc sans oublier les risques importants et multiples, susceptibles d'émerger et d'affecter la réalisation des objectifs assignés dans le domaine de la gouvernance territoriale.

Dans ce cadre, la question à laquelle nous souhaitons répondre à travers cet article est la suivante :

Quelle est la réalité et la perception de l'audit interne au sein des collectivités territoriales et plus particulièrement les régions ?

Face à ce challenge nous nous permettrons d'avancer quelques questions primordiales :

- Quel est le cadre juridico-institutionnel de la gouvernance et de l'audit interne au sein des collectivités territoriales ?
- Quelle est la perception des élus et des autres responsables territoriaux sur l'instauration d'une cellule d'audit interne au sein des collectivités territoriales plus particulièrement la région et sa contribution sur l'amélioration de leur gouvernance, et rendre ces entités plus autonomes en vue de réaliser le développement escompté ?

- Quelle analyse peut-on faire de différents avis et perceptions des acteurs territoriaux afin de bien réussir la démarche employée pour mettre en œuvre un dispositif d'audit interne au sein des régions ?

Les grands axes du plan suggéré afin de traiter la problématique suscitée s'articulent comme suit :

I-Cadre juridico-institutionnel de l'audit interne et de la consécration de la gouvernance territoriale au sein des collectivités territoriales et plus particulièrement la région

I-1-Une réforme constitutionnelle consolidant la décentralisation et l'instauration de la régionalisation avancée

I-2- Un cadre législatif et réglementaire légitimant l'audit interne au sein des collectivités territoriales

I-3 Une loi organique relative à la loi de finance imprégnant la gestion axée sur les résultats

II- Perceptions et avis des élus vis-à-vis l'audit interne

II-1-Analyse des avis et perceptions des responsables territoriaux

II-2-Analyse des risques pouvant compromettre les objectifs de la mise en place d'audit interne au sein de la région

Conclusion

I-Cadre juridico-institutionnel de l'audit interne et de la consécration de la gouvernance territoriale au sein des collectivités territoriales

Sa Majesté le Roi Mohammed VI n'a cessé de rappeler dans ses discours royaux l'importance d'assoir la gestion de la chose publique sur les bases de systèmes de gouvernance faisant le lien entre exercice de responsabilité et reddition des comptes.

Ainsi, par exemple, dans son discours Royal à l'occasion de l'ouverture de la 1ère session de la 4ème année législative de la 10ème législature, Sa Majesté le Roi a rappelé « … [qu'] il incombe au gouvernement de mettre au point des plans rigoureux sur la base desquels les décisions et les projets, de portée nationale, régionale ou locale, pourront être soigneusement conçus, minutieusement réalisés et suivis sur le long terme.

A cet égard, en matière de responsabilité, aucune dérobade n'est possible dans le cadre d'une stricte application du principe de reddition des comptes1 ».

Aussi, et à l'occasion du Discours à l'ouverture de la première session de la 2ème année législative de la 10ème législature, Sa Majesté le Roi, a rappelé que « Cette session fait suite au Discours du Trône dans lequel Nous avons identifié les difficultés qui

1 [Extrait du Discours Royal à l'occasion de l'ouverture de la 1ère session de la 4ème année législative de la 10-ème législature (Vendredi 11 octobre 2019)]

empêchent l'évolution de notre modèle de développement, et constaté les dysfonctionnements qui sévissent à tous les paliers de l'Administration et au niveau des conseils élus et des collectivités territoriales.

Dans ce contexte, prendre un temps d'arrêt pour engager une réflexion critique répond à une exigence du moment ; ce n'est nullement une fin en soi, ni le terme du processus.

Cette pause marque plutôt l'avènement d'une étape cruciale, où il sera question d'établir une corrélation effective entre responsabilité et reddition des comptes. Il conviendra alors de rechercher activement des réponses et des solutions appropriées aux problèmes urgents et aux questions pressantes des citoyens1.»

Alors où apparaissent ces principes de responsabilité, de reddition des comptes et de gouvernance dans la législation marocaine ?

I-1- Une réforme constitutionnelle consolidant la décentralisation et l'instauration de la régionalisation avancée

Au Maroc, l'adoption de la Constitution de 2011 a créé des opportunités de réformes profondes de la gouvernance. La Constitution et l'intention de rejoindre le Partenariat pour le Gouvernement Ouvert (OGP) démontrent la volonté du Maroc de mettre en place des réformes basées sur les principes de la responsabilisation, de l'intégrité et de la transparence dans l'administration publique2.

Au niveau de la constitution, le principe de bonne gouvernance et la corrélation entre responsabilité et reddition des comptes y sont inscrit, dans son article premier. De là, découle l'obligation pour les collectivités territoriales de traduire, dans les faits, les principes de bonne gouvernance : améliorer leurs rapports avec les usagers, moraliser la vie publique et jeter les bases d'une administration locale moderne, performante et efficiente.

Cette constitution a donné un nouvel élan pour le processus de la régionalisation afin de doter notre pays d'une structure intégrée de gouvernance territoriale et renforcer la pratique de démocratie locale.

Elle vise à partir ses nouvelles dispositions à moderniser les structures des collectivités territoriales et de leur donner une autonomie de gestion et ce notamment par :

- L'octroi de la région d'un conseil élu au suffrage direct (article 135) ;

1 [Extrait du Discours Royal à l'occasion de l'ouverture de la première session de la 2-ème année législative de la 10-ème législature (Vendredi 13 Octobre 2017)]

2 Institution Supérieure de Contrôle du Royaume du Maroc, une étude d'apprentissage conjointe pour l'amélioration de la gouvernance au moyen d'un contrôle externe, OCDE, 2017, p.3

- L'ancrage d'une nouvelle logique de décentralisation basée sur les principes de libre administration, de coopération et de solidarité (article 136) ;

- L'innovation de nouveaux mécanismes participatifs des citoyennes et citoyens (article 139) ;

- L'introduction des modalités de la répartition des compétences ; le principe de subsidiarité (article 140) est mis en avant afin d'améliorer la gouvernance territoriale en consacrant l'adéquation entre les compétences transférées et les ressources financières affectées par l'Etat ;

- la création d'un « fonds de mise à niveau sociale » assigné à la résorption des déficits en matière d'infrastructures, de développement humain, et d'équipements et d'un autre fonds dénommé « fonds de solidarité interrégionale » visant une répartition équitable des ressources, en vue de réduire les disparités territoriales (article 142).

Dans le même ordre de logique la Constitution a mis en évidence l'importance de coordonner entre les niveaux des Collectivités Territoriales et d'y créer une synergie, à travers la consécration du rôle prééminent de la Région par rapport aux autres collectivités, dans le respect des compétences propres de ces dernières (article 143) et la mutualisation des moyens et des programmes des Collectivités Territoriales (article 144). Ce rôle prééminent de la région ainsi que les principes constitutionnels de la reddition des comptes et de bonne gouvernance sont amplement consacrés au niveau des lois organiques des collectivités territoriales.

I-2- Un cadre législatif et réglementaire légitimant l'audit interne au sein des collectivités territoriales

L'année 2015 a été marquée par la promulgation des lois organiques qui identifient (définissent) les compétences de chaque échelon territorial.

En effet, suite aux dispositions de l'article 146 de la Constitution, chaque niveau territorial (région, préfecture, province, et commune) est doté aujourd'hui de sa loi organique qui met en exergue leurs règles respectives de gouvernance relatives au bon fonctionnement de la libre administration, à la reddition des comptes, à l'évaluation des actions et au contrôle de la gestion des fonds et programmes Il s'agit de la LO n° 111-14 relative aux régions1, la LO n° 112-14 concernant les préfectures et les provinces2 et la LO n° 113-14 sur les communes3 .

C'est ainsi que la loi confère à la Région la vocation économique, et aux provinces et préfectures la vocation sociale et rurale et de solidarité intercommunale et aux

1 La Loi organique n° 111-14 relative aux régions promulguée par le dahir n° 1-15-83 du 20 ramadan 1436 (7 juillet 2015)
2 la loi organique n°112-14 relative aux préfectures et provinces promulguée par le dahir n°1-15-84 du 20 ramadan 1436 (7 juillet 2015)
3 la Loi organique n°113-14 relative aux communes promulguée par le dahir n°1-15-85 du 20 ramadan 1436. (7 juillet 2015)

communes la vocation de gérer des services publics de proximité. La mise en œuvre de ces compétences par ces entités décentralisées est tributaire par l'existence d'une synergie et d'une complémentarité avec un autre pilier qui constitue le deuxième pied du corps administratif territorial du Royaume ; il s'agit des services déconcentrés de l'Etat.

En effet, l'entrée en vigueur du décret n°2-17-618 portant Charte nationale de la déconcentration administrative, constitue un pas déterminant dans le processus de la consécration de la régionalisation avancée. Cette charte nationale a pour finalité d'asseoir la territorialisation des politiques publiques, et d'accompagner l'organisation des collectivités territoriales et ce afin de combler les lacunes de discordance et de divergence entre les services déconcentrés et les entités décentralisées et donner place à l'efficacité et l'efficience pour un développement territorial inclusif et durable. Afin d'y atteindre les nouvelles lois organiques sont mis en œuvre après des accumulations d'une panoplie de réformes économiques, politiques et sociales pour contribuer à la modernisation et le renforcement des Collectivités Territoriales en vue d'accroitre leur efficacité et leur efficience et dessiner une nouvelle architecture de gouvernance territoriale basée sur la régionalisation avancée, la démocratie citoyenne et participative, les principes de bonne gouvernance et de la corrélation entre la responsabilité et la reddition des comptes. En effet chaque LO prévoit des dispositions relatives à la gestion démocratique des affaires locales, à la clarification du statut de l'élu et des missions des Collectivités Territoriales à travers leur organisation, leur coordination et leur suivi ainsi que la précision des compétences propres des Collectivités Territoriales, des compétences partagées avec l'Etat et des compétences transférées de l'Etat à la région. Tout en veillant sur l'organisation des finances ; le régime financier, l'origine des ressources financières ; les ressources et les modalités de fonctionnement des fonds de mise à niveau sociale et de solidarité interrégionale ; les conditions et les modalités de constitution des groupements ; les dispositions favorisant le développement de l'intercommunalité ; les règles de gouvernance relatives au bon fonctionnement de la libre administration, au contrôle de la gestion des fonds et programmes, à l'évaluation des actions et à la reddition des comptes. A cet égard, il est à noter que le nouvel arsenal juridique régissant les collectivités territoriales a apporté des nouvelles dispositions qui introduisent un certain nombre de règles relatives à la gouvernance et l'audit interne. En effet, pour les régions l'article 246 dispose que « La région doit, sous la supervision du président de son conseil, adopter l'évaluation de son action, mettre en place le contrôle interne, recourir à l'audit et présenter le bilan de sa gestion…. ». Et c'est ainsi que la loi 1 confère au Ministère de l'Intérieur la faculté d'accompagner et de soutenir

1 l'article 250 de la loi 111-14

la région dans la mise en place d'un dispositif de contrôle interne et la création d'une cellule d'audit interne.

L'audit interne trouve sa légitimité aussi à travers les décrets1 relatifs à la comptabilité publique des collectivités territoriales qui préconisent que les dépenses des collectivités territoriales sont soumises à un contrôle léger ou assoupli si elles disposent d'un dispositif d'audit interne conformément aux modalités précisées à la réglementation en vigueur.

I-3 Une loi organique relative à la loi de finance imprégnant la gestion axée sur les résultats

La Réforme Budgétaire engagée par le gouvernement est l'une des principales actions entreprises dans le cadre du processus de modernisation entrepris par le Maroc.

La nouvelle approche de gestion des finances locales est indissociable à la nouvelle réforme budgétaire globale adoptée par le Maroc conformément à la Loi Organique relative à la loi de finances (LOLF) n° 130-13, promulgué par le Dahir n° 1- 15-62 du 14 chaabane 1436 (2 juin 2015), à travers laquelle l'État engage une transformation sans précédent de la gestion publique.

La finalité centrale de ce nouveau paradigme est la mise en place d'une gestion axée sur les résultats et la performance. Alors en quoi consiste cette nouvelle approche managériale ? Il s'agit d'une réforme2 qui trace comme objectifs majeurs ; une qualité des services rendus au citoyen-usager, une reddition des comptes permettant de définir l'imputabilité des dirigeants publics (Facal et Mazouz, 2013; Dooren et al., 2015) et en dernier lieu une optimisation des ressources et des moyens.

L'atteinte de ces trois objectifs est tributaire du passage d'une culture de pilotage et de gestion de moyens à une logique de résultat s'inscrivant dans le cadre de la nouvelle gestion publique ou « the new management public »

Ce nouveau management public est apparu suite à la pression exercée par les citoyens de rendre des comptes des entités publiques. Il répond ainsi à une demande croissante

1 L'article 68 du : décret n° 2-17-451 en date du 23 Novembre 2017 relatif à la comptabilité publique des communes et des institutions de coopération entre les communes(en arabe) ;
- Décret n° 2-17-450 en date du 23 Novembre 2017 relatif à la comptabilité publique des préfectures et provinces et de leurs groupements; (en arabe)
- Décret n° 2-17-449 en date du 23 Novembre 2017 relatif à la comptabilité publique des régions et de leurs groupements (en arabe)

2 Youssef Rachid et Mohamed Lahmouchi, La gestion axée sur les résultats dans l'administration publique : ou en est le Maroc ? Université Hassan II Casablanca, revue Finance et Finance internationale, n °15 Juillet 2019,P.3

d'assurer les principes de bonne gouvernance à savoir l'intégrité, la transparence, l'intégrabilité, et la responsabilisation1 .

Ce paradigme consiste à la définition et l'identification des objectifs à long et à moyen terme ainsi que leurs indicateurs y afférents.

La LOLF augure une configuration budgétaire totalement rénovée, qui vise la transparence, la lisibilité et la sincérité. Les comptes de l'État devront également être normalisés, lui contraignant de rendre compte de son action d'une manière claire et sincère et offrant une meilleure évaluation de son patrimoine. Dans ce sillage, la tendance est que les CT sont conviées de s'y aligner en s'attachant inévitablement à la rationalisation de la décision budgétaire et l'optimisation des choix sous-jacents, à la pertinence des objectifs fixés à l'action publique et à ses résultats, dûment revus et mesurés selon des indicateurs bien ciblés et intelligents2.

Suite à la loi organique relative à la loi de finance, de nouveaux matériaux et outils de management budgétaire ont pu voir le jour dont notamment :

-Pluri annualité budgétaire, globalisation budgétaire, certification de la régularité et la sincérité des comptes de l'Etat, audit de performance etc. De ce fait, les objectifs fixées par la loi organique relative à la loi de finance nécessitent la mise en œuvre de nouveaux dispositifs de pilotage et de management dont notamment ; le contrôle interne et l'audit interne.

Partant de tout cela, l'audit interne constitue certes un des instruments essentiels pour concrétiser les principes de bonne gouvernance, néanmoins sa mise en place au niveau des régions est tributaire de la volonté et la perception de cet outil par les élus et les autres responsables territoriaux.

II- Perceptions et avis des élus vis-à-vis l'audit interne

Lors de nos investigations de recherche sur le terrain, nous avons jugé pertinent d'aborder en plus d'un questionnaire détaillé sur la pratique d'audit interne au sein des ct, un guide d'entretien qui met en exergue différentes questions sur la perception de ce dispositif par les responsables territoriaux vu l'importance de leur rôle et leur contribution dans l'imprégnation et la concrétisation dudit dispositif en tant qu'un outil indispensable au service de la gouvernance des Collectivités Territoriales.

1 ICPC, Bonne gouvernance entre la situation actuelle et les dispositions de la nouvelle constitution de 2011 et de la performance, Juin 2011, p

2 Hassane EL ARAFI Etude sur les ressources et les dépenses des collectivités territoriales au Maroc, espace associatif, Projet financé par l'Union Européenne, Juin 2018, p.12

Parmi les questions qui ont fait objet de notre guide d'entretien sont :

- Quel est le rôle d'audit interne dans la consolidation de la décentralisation et de la régionalisation avancée ?
- Quel est l'impact de l'audit interne dans la concrétisation des principes de bonne gouvernance dont notamment la reddition des comptes ?
- Quelles sont les conditions de la réussite de la mise en place d'audit interne au sein de la région ?
- Comment peut-on moderniser le système de gestion des collectivités territoriales plus particulièrement la région ?
- Quelle est l'utilité de la fonction d'audit interne pour les présidents des régions ;
- la fonction d'audit interne est-elle importante pour se conformer aux lois et règlements de la gestion régionale ;
- Quel est le Rôle du Président de la région ainsi que de celui des autres intervenants dans la réussite de l'implantation de la fonction d'audit interne au sein de la région ;

Afin de répondre à ces questions nous avons saisi l'opportunité d'avoir différents avis et perceptions auprès des responsables territoriaux et ce à travers une journée de sensibilisation au programme de mise en place des cellules d'audit interne au sein de la région.

Parmi les principaux acteurs interviewés du côté du Ministère de l'Intérieur, il y a les responsables et cadres de la Direction de la Formation des Cadres Administratifs et Techniques (DFCAT), entité pilote du programme de mise en place d'audit interne au sein des régions, ainsi que les responsables et inspecteurs de l'Inspection Générale de l'Administration Territoriale (IGAT), membres du comité de pilotage de ce programme.

Du côté de l'Agence française de développement (AFD), les acteurs sont les responsables du Bureau de l'AFD au Maroc.

Du côté des 12 régions du Royaume, les présidents des régions, les directeurs généraux de services, ainsi que le président de l'Association des Régions du Maroc (ARM).

Selon Mr le Wali, Directeur Général des Collectivités Territoriales, la mise en place d'audit interne au sein des régions vise en premier lieu le renforcement des dispositifs de gouvernance au sein des régions, en les dotant d'entités capables de mener des audits internes dans le double objectif d'améliorer le fonctionnement de leurs systèmes de gestion et de s'inscrire par-là, dans le cadre de l'activation du principe de reddition des comptes et de la mise en œuvre des dispositions de la loi relative aux régions, qui stipule un certain nombre de principes de bonne gouvernance.

Monsieur le Wali a également souligné que l'audit interne fait également partie des mécanismes qui donneront une dimension pratique à l'implémentation des dispositions de la Constitution et l'opérationnalisation de l'ensemble des nouveaux dispositifs apportés par la loi organique relative aux régions (n°111-14) et le renforcement de la décentralisation. Il a noté que ce projet de soutien et d'accompagnement des régions dans la mise en œuvre de la filière de l'audit interne est basé sur une approche intégrée qui vise à renforcer l'efficacité de la performance des régions et à améliorer les services fournis aux différents partenaires de la région, aux entrepreneurs et aux investisseurs.

Pour Mme le Wali, Inspecteur Général de l'Administration Territoriale (IGAT), Elle a souligné que le processus d'audit interne est "très important" pour renforcer la performance et les décisions de l'administration régionale. Il permet de garantir l'efficience et l'efficacité de sa performance en vue de répondre aux objectifs du développement régional et en tenant compte des défis du développement spatial, par rapport aux attentes des citoyens, de la société civile ainsi que des investisseurs.

Ella a ajouté que la création de la fonction d'audit interne au sein des Régions constituera un pilier pour moderniser l'administration régionale. A cet effet, les régions sont invitées à moderniser leurs outils de leur fonctionnement et qualifier leurs ressources humaines, notamment celles liées aux mécanismes de contrôle.

Madame le Wali a noté que l'audit interne va aussi permettre l'amélioration de la performance de la gestion administrative des régions, en adoptant une approche fondée sur l'analyse et l'évaluation quantitative et qualitative des risques, pour les maitriser et proposer des pistes d'amélioration. Elle a rappelé dans ce sens que les rapports d'audit de l'IGAT ont relevé certains dysfonctionnements dans la gestion administrative des régions, dus souvent à l'enchevêtrement des compétences de différents acteurs dans la région.

Elle a appuyé ses propos en précisant que six des douze régions du Royaume sont dépourvues de structures ou ayant des structures faibles en matière d'audit interne. Elle a ajouté que le taux de mise en œuvre des recommandations de l'audit de l'IGAT diffère selon les régions, puisqu'il a atteint le pourcentage de 70% dans certaines régions, alors qu'il n'a pas dépassé les 11 % dans d'autres. Cela présente, selon Madame le Wali, un risque important pour ces collectivités territoriales, notamment avec le renforcement de leurs moyens financiers. Ce constat a été étayé par l'importance des budgets alloués aux régions qui sont passés de 12 milliards de DH (MMD) en 2016 à 24 MMD en 2018.

Le Président de l'Association des Régions du Maroc (ARM), a centré son propos sur le rôle de ce programme pour améliorer la gouvernance territoriale, la renforcer et contribuer à la réussite du chantier de la régionalisation avancée. Il a ainsi insisté sur le besoin urgent d'aider les régions à incarner les principes de bonne gouvernance. En effet,

la fonction d'audit interne, précise-t-il, comprendra divers domaines : l'audit financier, comptable et opérationnel.

Il a aussi souligné que ce programme permettra aux régions de mieux maitriser ses projets à partir de l'évaluation de la gestion des ressources financières et humaines, l'identification des risques de cette gestion et la proposition de recommandations d'amélioration.

Il a ajouté que la mise en œuvre de l'audit interne serait considérée comme indicateurs de l'existence d'une culture de responsabilité et de reddition des comptes au sein des régions.

Le Président de l'ARM a noté que pour que la fonction d'audit interne réussisse dans les régions, il faut prévoir un ensemble de composantes dont les plus importantes sont l'approbation de la charte d'audit par chaque conseil régional, l'indépendance des auditeurs des services de gestion, la formation continue et la professionnalisation de la fonction d'audit interne et enfin l'exploitation du conseil des résultats des rapports des missions d'audit.

Le Directeur du Bureau de l'Agence Française de Développement (AFD) au Maroc a précisé que la coopération avec la Direction Générale des collectivités territoriales pour accélérer davantage la régionalisation avancée va renforcer les capacités d'élaboration et d'évaluation des politiques publiques. Il a constaté que ces dernières années l'AFD s'est orientée vers les territoires. Ses financements seront un levier de performance pour les collectivités territoriales.

Il a ajouté que les investissements publics au Maroc ont atteint des niveaux importants, ce qui met en avant l'importance de la bonne gouvernance afin de garantir leur efficience.

En abordant la question de l'audit, le représentant de l'Agence Française de Développement rappelle que l'AFD va se rapprocher des acteurs locaux pour les accompagner dans la concrétisation du projet de mise en place du dispositif d'audit interne au sein des régions.

Enfin, il a conclu en insistant sur le fait que le programme stratégique de mise en place de la filière d'audit interne au sein des conseils des régions s'inscrit dans le cadre de la régionalisation avancée et de la déconcentration administrative et qu'il vise la consolidation des acquis en matière de promotion de la bonne gouvernance territoriale.

II-1-Analyse des avis et perceptions des responsables territoriaux

Les différents avis des présidents des conseils régionaux et des directeurs généraux de services peuvent être articulés autour de trois thématiques clés : les ressources humaines, l'organisation et le fonctionnement de la cellule d'audit interne et la relation de cette dernière avec le conseil de la région. La figure ci-dessous illustre cette ventilation par thématique.

Figure 1 : Ventilation des réponses des présidents des conseils régionaux et des directeurs généraux de services

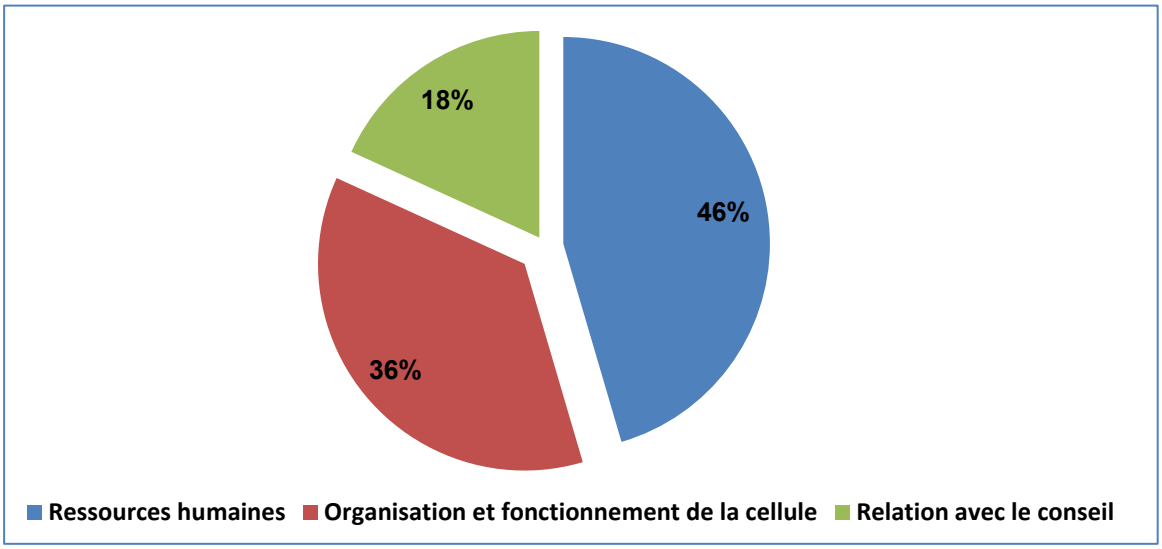

Comme illustré sur le graphique ci-dessus, la question des ressources humaines a été soulevée 5 fois, soit 46% de l'ensemble de questions soulevées par les intervenants. La question de l'organisation et du fonctionnement de la cellule d'audit interne a été quant à elle soulevée 4 fois, soit 36% de l'ensemble des réponses. Enfin, la question de la relation de la cellule, et de la fonction d'audit interne en générale, avec le conseil de la région a été soulevée 2 fois, soit 18% de l'ensemble des réponses abordées par les interviewés.

- **Thématique des ressources humaines**

Ainsi, l'analyse des différentes réponses dans le cadre de la thématique des ressources humaines montre que la principale préoccupation des présidents des conseils régionaux et des directeurs généraux de services était la formation continue des ressources humaines. Comme illustré ci-dessous, cette réponse a été abordée 6 fois soit 31% de l'ensemble des réponses dans le cadre de cette thématique.

Figure 2 : Ventilation des volets abordés dans la thématique des ressources humaines

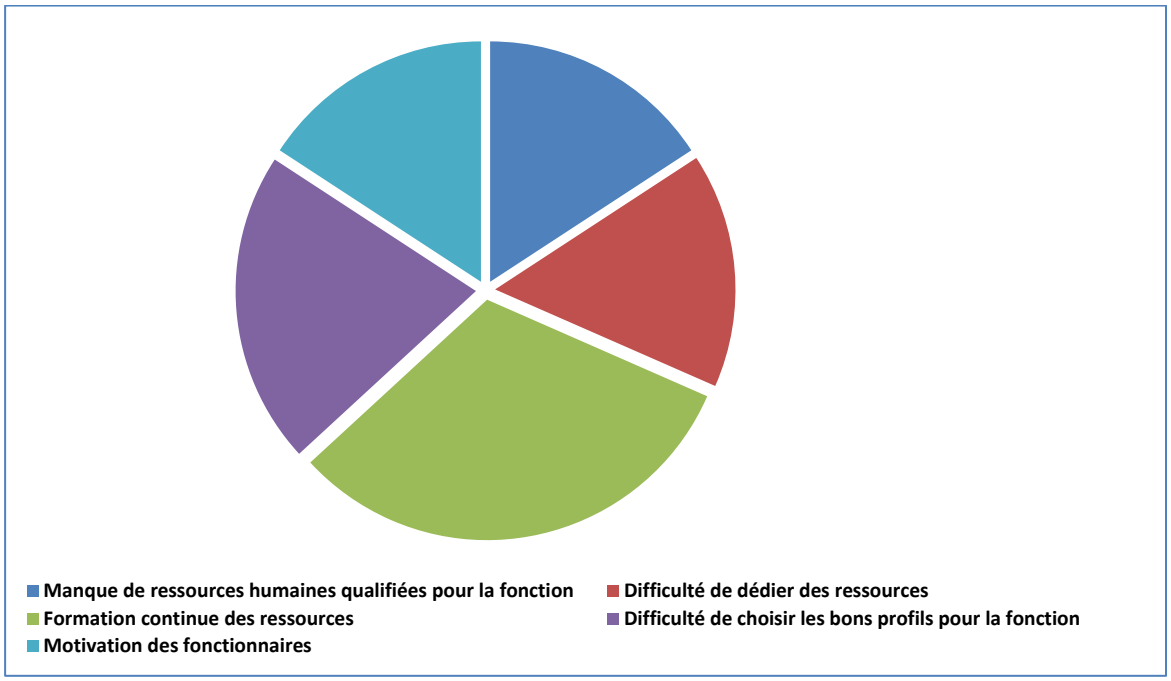

La difficulté de choisir les bons profils pour la fonction a été soulevée 4 fois, soit 21% du total des réponses abordées. Ensuite, viennent à part égale, les considérations relatives au manque de ressources humaines qualifiées pour la fonction, la difficulté de dédier des ressources et la motivation des fonctionnaires et ce, avec une occurrence de 16% pour chacune des deux problématiques (soit 3 fois chacune).

☞ **Premier Constat:**

Sur la base de l'analyse qui précède, deux constats majeurs peuvent être dégagés :

- Du côté des responsables régionaux, la difficulté de choisir les bons profils pour la fonction et la difficulté de dédier des ressources limitent leurs possibilités de choix de profils adaptés pour la fonction d'audit interne. Pour y remédier, les responsables proposent de renforcer la formation continue aussi bien pour les auditeurs qu'aux responsables gestionnaires.
- Du côté des fonctionnaires, l'absence de stabilité dans les postes de responsabilité ne favorise pas la mise en place de mécanismes de motivation clairs et constitue un frein à l'engouement des fonctionnaires pour candidater au poste d'auditeur interne et aux postes de responsabilité.

➢ Thématique de l'organisation et du fonctionnement de la cellule d'audit interne

L'analyse détaillée des aspects abordés dans le cadre de cette thématique montre, comme illustré ci-dessous, que les réponses relatives à la capitalisation sur ce qui existe et sur les rapports des corps d'audit externes au moment de l'élaboration des

cartographies de risques, ainsi que le rôle du Directeur Général des services comme facilitateur étaient celles les plus fréquemment abordées.

Figure 3 : Ventilation des volets abordés dans la thématique de l'organisation et fonctionnement de la cellule de l'audit interne

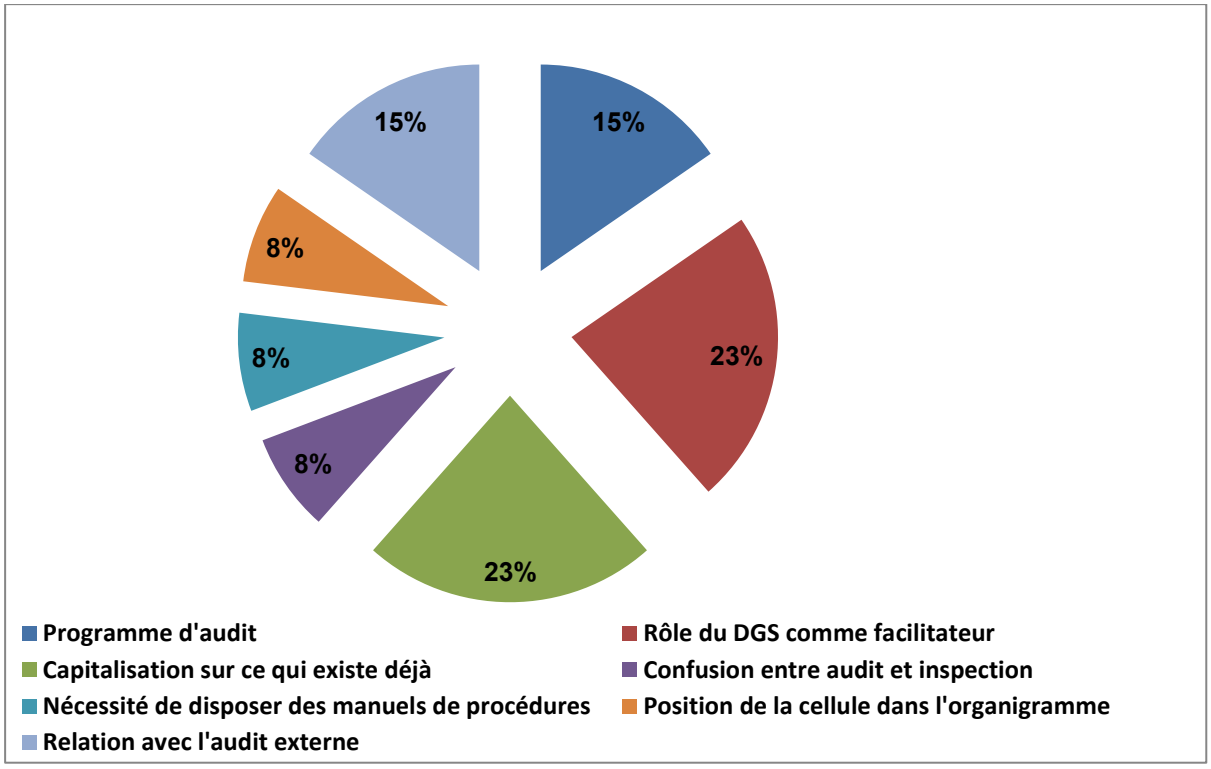

Vient ensuite les volets relatifs à la relation avec les corps d'audit externe et du programme d'audit pour professionnaliser la fonction d'audit interne.

Les autres axes soulevés ont porté sur la position de la cellule dans l'organigramme, la nécessité de disposer des manuels de procédures et la confusion entre Audit et Inspection.

☞ Deuxième Constat :

Sur la base de cette analyse, deux constats majeurs peuvent être dégagés :

- Les responsables des régions, notamment les DGS jouent un rôle très important dans la réussite de ce projet.
- L'existence, au niveau de certaines régions, d'un premier travail relatif à l'élaboration de la cartographie des risques et de la charte d'audit est considérée comme un noyau dur sur lequel la réalisation du projet de mise en place de la Cellule d'audit interne peut s'appuyer.

Ces deux constats résument l'ensemble des axes relatifs à la thématique de l'organisation et du fonctionnement de l'entité d'audit interne abordés par les présidents des conseils régionaux ou leurs représentants et les DGS.

➢ Thématique de la relation de l'entité d'audit interne avec le conseil de la région

La troisième thématique qui a suscité beaucoup d'intérêt par les interviewés est celle de la relation entre l'entité d'audit interne et le conseil de la région.

La question de fond exprimée à travers cette thématique était celle de savoir est ce que la fonction d'audit interne était une fonction administrative et donc confinée à la sphère de la gestion administrative assurée par le président du conseil, le DGS et le personnel régional ou plutôt un mécanisme de reddition des comptes, qui aurait pour fonction d'informer le conseil sur la gestion du président du conseil.

L'analyse détaillée des aspects abordés dans le cadre de cette thématique montre, comme illustré sur la figure 4 ci-dessous, que le volet relatif à l'implication du conseil de la région était celui le plus abordé par les présidents des conseils régionaux et les Directeurs Généraux des Services.

Figure 4 : Ventilation des volets abordés dans la thématique de la relation de l'entité d'audit interne avec le conseil de la région

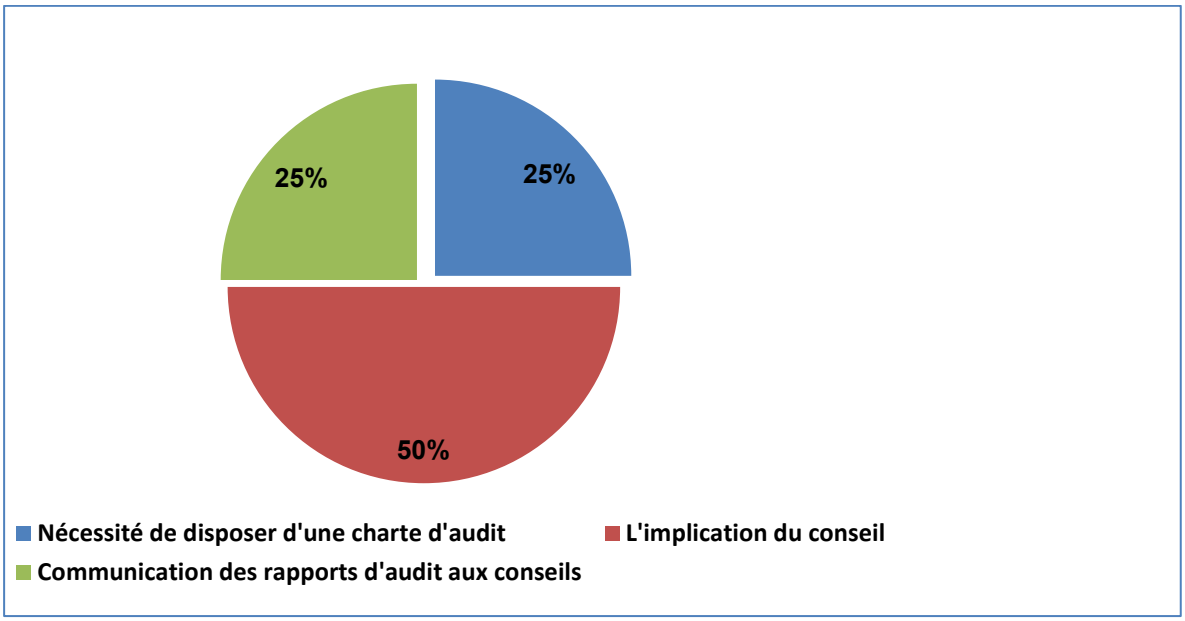

Viennent ensuite les axes relatifs au fonctionnement de l'entité d'audit interne, comme condition de réussite du programme et la communication des rapports d'audit au conseil.

☞ Troisième constat :

Sur la base de l'analyse ci-dessus, deux constats majeurs peuvent être dégagés :

- La nécessité d'inscrire la Cellule d'audit interne au sein du système global de gouvernance de la région. En d'autres mots, l'opérationnalisation de cette fonction au sein des régions ne peut se faire sans une implication suffisante du

conseil régional. Ne serait-ce dans un premier temps, qu'à travers la validation d'une charte d'audit interne par le conseil.

- Il est préférable de baser la réussite sur de bonnes pratiques de communication, dont notamment la communication, à titre informatif, des rapports de la cellule d'audit interne, ou du moins de leurs synthèses, au conseil régional, selon une périodicité convenue entre le président et son conseil.

Ces deux constats résument l'ensemble des réponses relatives à la thématique de la relation de l'entité d'audit interne avec le conseil, abordées par les présidents des conseils régionaux ou leurs représentants.

II-2-Analyse des risques pouvant compromettre les objectifs de la mise en place d'audit interne au sein de la région

L'ensemble des axes abordés par les présidents des conseils régionaux ou leurs représentants en matière de l'implantation de la fonction d'audit interne au sein des régions concernent principalement les domaines suivants :

- L'organisation et le fonctionnement de la cellule ;
- La relation de la fonction d'audit interne avec le conseil ;
- Le manque de ressources humaines qualifiées pour l'exercice de la fonction ;
- L'insuffisance des ressources financières à dédier à la fonction ;
- La formation continue des ressources ;
- La difficulté de choisir les bons profils pour la fonction ;
- La motivation des fonctionnaires ;
- Le programme d'audit ;
- Le rôle du directeur général de services comme facilitateur ;
- La confusion entre audit et inspection ;
- La nécessité de disposer des manuels de procédures ;
- La position de la cellule dans l'organigramme ;
- La relation de l'audit interne avec l'audit externe ;
- La nécessité de disposer d'une charte d'audit ;
- L'implication du conseil de la région ;
- La communication des rapports d'audit au conseil de la région.

Chacune de Ces thématiques pourrait faire une piste de recherche à développer. Elles peuvent être illustrées selon leurs fréquences comme suit.

Figure 5 : Ventilation des volets abordés dans les réponses des présidents des conseils régionaux et des directeurs généraux de services

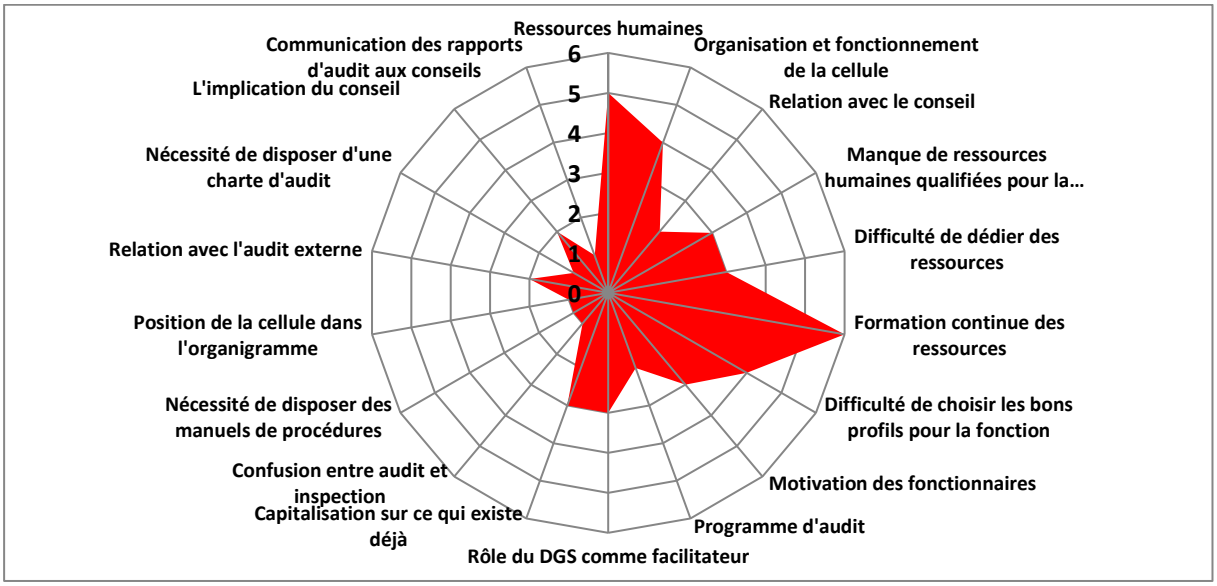

Ce graphique illustre l'ensemble des axes soulevés par ordre d'occurrence et renseigne sur les différentes préoccupations des responsables régionaux en rapport avec l'implémentation de la Cellule d'audit interne.

Conclusion :

Sur la base de cette analyse, quatre constats majeurs peuvent être dégagés :

- Les responsables des Régions s'attendent de la part des futures entités d'audit interne de les aider dans la formalisation des procédures et des systèmes de contrôle interne. Pour eux, l'impact de la formalisation des procédures sur la performance des systèmes de contrôle interne est dans un premier temps plus évident que celui de l'exercice de la fonction d'audit interne.
- Les responsables régionaux sont conscients du caractère stratégique du programme pluriannuel d'audit. Ils le considèrent comme mécanisme d'optimisation des efforts à déployer par les futurs auditeurs internes mais aussi comme moyen de monitoring de risques.
- La résistance au changement que représente l'implémentation d'une nouvelle fonction de contrôle au sein des régions constitue un risque d'échec certain de l'atteinte des objectifs de la mise en place de cette fonction, et c'est une crainte explicitement exprimée par les responsables régionaux. Cette résistance au changement n'est pas sans lien avec la confusion qui persiste toujours chez les acteurs de la Région, fonctionnaires et responsables, entre les deux fonctions d'audit et d'inspection.

- La position de la cellule d'audit interne et sa relation avec le Président du conseil d'une part et le Directeur des services d'autre part est toujours couvert d'ambiguïté.

Enfin et d'une manière concrète, la mise en place d'entité d'audit interne ne pourrait qu'être bénéfique et d'un grand apport pour la région du fait que cette fonction permettra à la région de pallier les insuffisances récurremment stigmatisées par les cours régionaux des comptes, comme notamment : La défaillance dans la gestion des conventions de partenariat, le manque de suivi d'exécution des projets de développement, le manque de conformité par rapport aux lois et règlements, l'absence d'un organigramme au niveau de nombreuses régions qui clarifie les compétences des différentes unités administratives et des ressources humaines allouées à chaque unité. Le manque voire l'absence d'une définition précise des responsabilités et des procédures suivies etc.

En somme, la fonction d'audit interne constitue ainsi une valeur ajoutée certaine dans trois domaines principaux ;

En matière de conformité avec les lois et règlements de la gestion des affaires régionales, cette fonction permettra de :

- Evaluer la conformité des grands actes de gestion du président avec les lois et règlements en vigueur ; conventions de partenariat et/ou de financement, contrats programmes Etat-Régions, etc.
- Passer en revue la conformité des actes de gestion des différentes entités régionales avec les lois et règlements en vigueur (patrimoine, administration fiscale, gestion des marchés, etc.)
- Mieux préparer les dossiers pour les missions d'audit légal (IGAT/IGF, Cours des comptes) et suivre la mise en place de leurs recommandations.

En matière de maîtrise des risques de gestion, la fonction d'audit interne permettra de :

- Définir et évaluer les risques de gestion (réglementaires, financiers, et d'exécution) qui pèsent sur la réalisation des projets de développement menés par la Région ;
- Alerter le Président du Conseil sur les grands risques qui compromettent la qualité de sa gestion des affaires régionales ;
- Proposer et suivre la mise en place des mesures de contrôle interne nécessaire pour atténuer les risques identifiés.

En matière de performance, et dans l'attente de la mise en place d'entités dédiées au contrôle de gestion et au contrôle de qualité de service, la fonction d'audit interne permettra de :

- Améliorer le niveau de qualité des processus de gestion et assister les différentes entités dans la préparation, le suivi et la communication des indicateurs de performance ;
- Déterminer les sources des écarts, par rapport aux objectifs de performance, et proposer les ajustements nécessaires

Dans ce cadre, il faudrait déployer un effort supplémentaire de communication et de vulgarisation auprès des différents acteurs au sein de la Région sur le rôle de l'audit interne, de manière à lever toute ambigüité sur les spécificités de cette fonction par rapport à la fonction classique d'inspection et de repérer les bons profils pour mener à bien ce changement vers la voie de l'excellence et de la performance.

Il faudrait nonobstant insister sur le fait que l'efficience et l'efficacité attendues de ce dispositif sont tributaires non seulement des facteurs susmentionnés au-dessus notamment la compétence des ressources humaines, la formation continue, l'implication du conseil, et la motivation mais également de l'objectivité d'opinion de l'auditeur que doit être garantie par son indépendance et sa conformité aux normes de déontologie et d'éthique.

Bibiliographie

1. *Dahir n° 1-59-315 du 28 hija 1379 (23 juin 1960) relatif à l'organisation communale Bulletin Officiel n° : 2487 du 24/06/1960*
2. *Dahir portant loi n° 1-76-583 (30 Septembre 1976) relatif à l'organisation communale. Bulletin Officiel n° 3335 bis du 1er octobre 1976.*
3. *La Constitution de 2011*
4. *La loi organique n°28-11 relative à la Chambre des conseillers, B.O. n° 6066 (les articles : 1, 11, 14, 15…), la loi organique n° 27-11 relative à la Chambre des représentants, B.O n° 5992 (l'article 13)*
5. *La Loi organique n° 111-14 relative aux régions promulguée par le dahir n° 1-15-83 du 20 ramadan 1436 (7 juillet 2015)*
6. *la loi organique n°112-14 relative aux préfectures et provinces promulguée par le dahir n°1-15-84 du 20 ramadan 1436 (7 juillet 2015)*
7. *la Loi organique n°113-14 relative aux communes promulguée par le dahir n°1-15-85 du 20 ramadan 1436. (7 juillet 2015)*
8. *Décret n° 2-17-451 en date du 23 Novembre 2017 relatif à la comptabilité publique des communes et des institutions de coopération entre les communes(en arabe) ;*
9. *Décret n° 2-17-450 en date du 23 Novembre 2017 relatif à la comptabilité publique des préfectures et provinces et de leurs groupements; (en arabe)*
10. *Décret n° 2-17-449 en date du 23 Novembre 2017 relatif à la comptabilité publique des régions et de leurs groupements (en arabe)*
11. *Circulaire du premier Ministre n° 12/2001 du 25/12/2001 au sujet de l'adaptation de la programmation et de l'exécution du budget de l'Etat au cadre de la déconcentration*
12. *Antoine Delblond, Droit administratif, Larcier 2009, p. 402*
13. *Barnia M, la création de valeur ajoutée socio-économique par l'audit interne : cas d'entreprises marocaines, thèse soutenue le 11 septembre 2015, école doctorale Abbé Grégoire*
14. *Benlakouiri A& El Hilali K. (2019) « L'adoption de l'audit : vers une amélioration de la gouvernance des collectivités territoriales marocaines », revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit « Numéro 10 : septembre 2019/volume 4 : numéro 2 »*
15. *Benoit Pigé, « Audit et contrôle interne », éd.2, 1997*
16. *Blanchet A., otman A., L''enquête et ses méthodes, l''entretien, Editions Nathan, Paris 1992*
17. *BONNARD Mryvonne, « Les collectivités territoriales », la documentation Française, 2009*

18. *Boumkhaled M. & Lkhoyaali B. & El Halaissi M. « La gestion axée sur les résultats (GAR) au Maroc : une lecture critique », Revue du contrôle de la comptabilité et de l'audit, n°7*
19. *CHARREAUX G., Le gouvernement des entreprises. Corporate Governance. Théorie et faits, Editions Economica, Paris 1997*
20. *CHICHTI (Jameleddine), « Politique publique, gouvernance et innovation au Maghreb », Revue marocaine d'audit et de développement, n°22,2006*
21. *COLLINS L. et VALIN G., Audit et contrôle interne : aspects financiers, opérationnels et stratégiques, Editions Dalloz, Paris 1992*
22. *COSO., « Une opportunité pour optimiser votre contrôle interne dans un environnement en mutation, Pocket quide de Pwc, IFACI, Paris, 2013*
23. *El kadiri Boutchich D.& Gallouj N. (2014) « Approche contingente autour du système d'audit interne en milieu des collectivités territoriales marocaines. Revue Dossier de recherches en économie et gestion IMIST.*
24. *Elisabeth Bertin, « Audit interne ; enjeux et pratiques à l''international »,éd Eyrolles, collection finance,2007*
25. *Elodie Portelli, « Audit interne des collectivités territoriales », Ellipses,2012*
26. *Gérard Fomerand, « l'audit des collectivités locales en France et dans les pays francophones »1991,(enligne :https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k3324204f/f19.image.texteImage)*
27. *Hainous. H (2020) « Le contrôle des collectivités territoriales marocaines : typologie, limites et justification de la mise en place de l'audit interne », revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit interne », Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit « volume 4 : n° 4 »*
28. *Harsi Abdallah, Décentralisation et déconcentration administrative : Instruments de la proximité administrative, colloque maghrébin sur : « L'administration de proximité : concept et implications » organisé par la REMALD et l'Ecole Nationale de l'Administration, avec le concours de la Fondation Hanss Seidel, le jeudi 24 et vendredi 25 novembre 2005 au siège de l'ENA, Rabat.)*
29. *Hassan ouazzani chahdi, le modèle marocain de la régionalisation, REMALD, N°140, Mai-Juin 2018*
30. *Hassane EL ARAFI, étude sur les ressources et les dépenses des collectivités territoriales au Maroc, espace associatif, Projet financé par l'Union Européenne, Juin 2018*
31. *https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/fr/accueil*
32. *HUTEAU Serge, « Le Management public territorial (deux tomes), Editions Papyrus, 2007*
33. *ICPC, Bonne gouvernance entre la situation actuelle et les dispositions de la nouvelle constitution de 2011 et de la performance, Juin 2011*

34. *IFACI, « Cadre de référence international de pratiques professionnelles de l''audit interne », Paris, IFACI, Janvier 2011*
35. *Instance centrale de la prévention de la corruption (ICPC), « Bonne gouvernance entre la situation actuelle et les dispositions de la nouvelle constitution de 2011 », Juin 2011, p.6*
36. *Institution Supérieure de Contrôle du Royaume du Maroc, une étude d'apprentissage conjointe pour l'amélioration de la gouvernance au moyen d'un contrôle externe, OCDE, 2017*
37. *Isabelle Lacroix et Pier-Olivier St-Arnaud, La gouvernance : tenter une définition, Cahiers de recherche en politique appliquée, Vol. IV, Numéro 3, Automne 2012, Université de Sherbrooke,p.24 (en ligne sur le site : https://www.usherbrooke.ca/politique-appliquee/fileadmin/sites/flsh/politique/documents/cahiers/Vol4-no3-article2.pdf. Page consultée le 8 Juin 2020.*
38. *Jacques Renard, « Théorie et pratiques de l'audit interne », éd.10, 2017*
39. *Jean-Luc BŒUF et Manuela MAGNAN, Les collectivités territoriales et la décentralisation, La documentation française, Paris, 2008*
40. *Jiraoui I.& Elgraini M. (2020) « la contribution de la régionalisation avancée au Maroc au développement durable des collectivités territoriales », Revue internationale des sciences de gestion.*
41. *Les cahiers MAP, « Régionalisation avancée, un chantier stratégique et structurant » Colloque National de la régionalisation avancée », n°76-2019.*
42. *Michel Rousset et Jean Garagnon, Droit administratif marocain, REMALD, thèmes actuels,2017*
43. *Mohand Laenser, Président de l'ARM, éditorial, « La grande marche régionale », Colloque National de la régionalisation avancée, Magazine de l'agence marocaine de presse, n°76-2019*
44. *Nadine Dantonel-Cor, « Droit des collectivités territoriales », 3° édition, BREAL 2007*
45. *Omar Azziman, Président de la Commission Consultative pour la Régionalisation avancée qui a été nommée en Janvier 2010, «La responsabilité des élus dans le cadre de la régionalisation avancée », TAFRA*
46. *Petrella Francesca, Richez-Battesti Nadine, « Gouvernance et proximité : des formes de participation et de coopération renouvelées ? Une observation sur l'accueil des jeunes enfants en France », Géographie, économie, société, 2010/1 (Vol. 12), p. 53-70. URL : https://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2010-1-page-53.htm*
47. *Pierre Schick, « Mémento d'audit interne : Méthode de conduite d'une mission », Eyrolles,2007*

48. *Saîd Taleb, le contexte de l'implantation de la gestion axée sur les résultats à l'école étude comparée : québec-maroc, mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en éducation, université du québec à montréal, mai 2017*
49. *Takaddoumi S. & Belga. M. (2020), « Les déterminants de l'audit de la capacité de gestion à concevoir au sein des collectivités territoriales au Maroc ». المجلة المغاربية للرصد القانوني والقضائي-عدد مزدوج 5-6*
50. *www.finances.gov.ma*
51. *Youssef Rachid et Mohamed Lahmouchi, La gestion axée sur les résultats dans l'administration publique : ou en est le Maroc ? Université Hassan II Casablanca, revue Finance et Finance internationale, n °15 Juillet 2019*

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

شروط وضوابط النشر
بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- **أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.**

2- **مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)**

3- **ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.**

4- **أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.**

5- **ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.**

6- **أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.**

7- **ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.**

8- **ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.**

9- **يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.**

10- **اللغة:**

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- **عناصر الدراسة:**

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:** economie@democraticac.de

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
مثلا:
نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:
محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:
إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:
ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث لسنة 2022

سنة	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
2022	20	01 شباط/ فبراير 2022	28 شباط/ فبراير 2022
	21	01 أيار/ مايو 2022	31 أيار/ مايو 2022

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center